مختصر المعاني

(من أوّل الكتاب إلى آخر علم المعاني)

للعلاّمة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني رحمه الله القويّ

(المتوفى٧٩٢هـ)

مع حاشيته الجديدة المسمّاة

تنقيح المباني

خَلَقَ الْاِنْسَانَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴿٤﴾ [الرحمن:٣-٤]

مختصر المعاني

(من أوّل الكتاب إلى آخر علم المعاني)

للعلاّمة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني رحمه الله القويّ

(المتوفى ٧٩٢هـ)

مع حاشيته الجديدة المسمّاة

تنقيح المباني

من مجلس المدينة العلمية

مكتبة المدينة

للطباعة والنشر والتوزيع

كراتشي- باكستان

الموضوع: البلاغة

الكتاب: مختصر المعاني مع حاشيته تنقيح المباني

المصنف: مسعود بن عمر التفتازاني رحمه الله القوي

المحشي: ابن داود عبد الواحد الحنفي العطاري المدني سلّمه الغني

عدد الصفحات: ٤٧٢

الإشراف الطباعي: مكتبة المدينة كراتشي باكستان

التنفيذ: المدينة العلمية (الدعوة الإسلامية)

شعبة الكتب الدراسية

هاتف: +92-21-4921389/90/91

فاكس: +92-21-4125858

البريد الإليكتروني: ilmia@dawateislami.net

الطبعة الأولى

شوال المكرم ١٤٣٧ھ

Jul 2016

عدد النسخ: ٣٠٠٠

يطلب من:

مكتبة المدينة: شهيد مسجد كهارادر باب المدينه كراچي.	021-3220331
مكتبة المدينة: دربار ماركيٹ، گنج بخش روڈ. لاهور.	042-37311679
مكتبة المدينة: أمين پور بازار. سردار آباد (فيصل آباد).	041-2632625
مكتبة المدينة: چوک شہيداں، مير پور. کشمير.	058274-37212
مكتبة المدينة: فيضان مدينه آفندي ٹاؤن. حيدر آباد.	022-2620122
مكتبة المدينة: نزد پيپل والى مسجد، اندرون بوہڑ گيٹ. ملتان.	061-4511192
مكتبة المدينة: ■الج ر■ڈ بالمقابل غوثيه مسجد، نزد تحصيل كونسل هال. اوكاڑه.	044-2550767
مكتبة المدينة: فضل داد پلازه، كميٹى چوک اقبال روڈ. راولپنڈى.	051-5553765
مكتبة المدينة: دراني چوک نهر كناره. خان پور.	068-5571686
مكتبة المدينة: چكرا بازار، نزد MCB. نوابشاه.	0244-4362145
مكتبة المدينة: فيضان مدينه بيراج روڈ. سكهر.	071-5619195
مكتبة المدينة: فيضان مدينه شيخوپوره موڑ گجرانواله.	055-4225653
مكتبة المدينة: فيضان مدينه گلبرگ نمبر ١، النور سٹريٹ، صدر. پشاور.	

فهرس الموضوعات

المدينة العلمية

من مؤسّس جمعيّة "**الدعوة الإسلامية**" محبّ أعلى حضرة، شيخ الطريقة، أمير أهل السنّة، العلامة مولانا **أبي بلال محمّد إلياس العطّار القادري**[1] الرضوي الضيائي -دام ظلّه العالي-:

الحمد لله الذي أنزل القرآن، وعلّم البيان، والصّلاة والسّلام على خير الأنام سيّدنا ومولانا محمّد المصطفى أحمد المجتبى، وعلى آله الطّيّبين الطاهرين وصحبه الصدّيقين الصالحين برحمتك يا أرحم الراحمين! ....وبعد:

---

(١) قامع البدعة حامي السنّة، شيخ الطريقة، أمير أهل السنّة أبو بلال العلاّمة مولانا محمّد إلياس العطّار القادريّ الرضويّ -دامت بركاتهم العالية- ولد في مدينة "كراتشي" في ٢٦ رمضان المبارك عام ١٣٦٩هـ الموافق ١٩٥٠م. عالم، عامل، تقيٌّ، ورِعٌ، حياته المباركة مظهر لخشية الله -عزَّوجلَّ- وحُبّ الحبيب المصطفى -صلّى الله تعالى عليه وآله وسلّم-، مع كونه عابداً وزاهدًا فإنّه داعية للعالَم الإسلامي، وأمير ومؤسّس لـ "**الدعوة الإسلاميّة**" غير السياسيّة العالميّة لتبليغ القرآن والسنّة، محاولاته المخلصة المؤثّرة، من تصانيفه وتأليفاته: المذاكرات المدنيّة (أسئلة حول أهمّ المسائل الدينيّة اليوميّة) والمحاضرات المليئة بالسنن النبويّة، ورسائله الإصلاحيّة في الأردية كثيرة، ومن بعض رسائله يترجم إلى اللغة العربية، منها: "عظام الملوك"، "هموم الميت"، "ضياء الصلاة والسلام"، وأسلوب تربيته أدّى إلى حصول انقلاب في حياة الملايين من المسلمين، خاصّة الشباب، وأعطى هذا المقصد المدنيّ بأنّه:

"عليّ محاولة إصلاح نفسي وإصلاح جميع أناس العالم" إن شاء الله عزَّوجلَّ

ولتحقيق هذا المقصد يسافر الدعاة المستفيضون منه إلى أنحاء العالم المزيّنون بتيجان العمائم الخضر والمعطّرون بـ"الجوائز المدينة" (السنن النبويّة) في "القوافل المدنيّة" (قوافل تسافر للدعوة إلى الله عزّوجلّ) للدعوة إلى الكتاب والسنّة. فالشيخ مع كونه كثير الكرامة فهو نظير نفسه في أداء الأحكام الإلهية واتباع السنّة، إنّه صورة للشريعة والطريقة العمليّة والعلميّة حيث بمظهره يذكّرنا بعهد السلف الصالحين، وتشرّف بالإرادة من شيخ العرب والعجم قطب المدينة المنوّرة مُضيف أضياف المدينة الطيّبة **ضياء الدين أحمد القادري المدني** -رحمه الله-. والحضرة مولانا عبد السّلام القادريّ -رحمه الله- جعله خليفةً له. وكذا الفقيه الأعظم المفتي بـ"الهند" الشارح للبخاري شريف الحق الأمجدي -رحمه الله- جعله خليفةً له، وأعطاه الإجازة في السلاسل الأربعة: القادريّة والجشتيّة والنقشبنديّة والسهروردية، وأعطاه الإجازة في الحديث أيضاً. وهكذا أكرمه الأمير خلَف قطب المدينة الحضرة مولانا الحافظ فضل الرحمن القادري الأشرفي المدني -رحمه الله- بالأسانيد والإجازات المُتاحة. وقد حصل له الخلافة من الطرق الأخرى مع إجازات في الحديث النبويّ الشريف أيضاً من عدّة من المشايخ الكرام والعلماء العِظام، منهم: المفتي الأعظم بـ"باكستان" مولانا وقار الدين القادريّ -رحمه الله- لكنّه يعطي الطريقة القادريّة فقط. نسأل الله عزَّوجلَّ أن يغفر لنا بجاه هؤلاء الأولياء. آمين.

بحَمد الله -عزّوجلّ- جمعيّة الدعوة العالميّة الحركة الغير السياسيّة "**الدعوة الإسلامية**" لتبليغ القرآن والسنّة تصمّم لدعوة الخير وإحياء السنّة وإشاعة علم الشرائع في العالَم، ولأداء هذه الأُمور بحسن فعل ونهج متكامل أُقيمت مجالس، منها: مجلس "**المدينة العلمية**"، وبحمد الله تباركَ وتعالى أركان هذا المجلس هم العلماء الكِرام كثّرهم الله السلام عزمُوا عزماً مصمّماً لإشاعة الأمر العلميّ الخالصيّ والتحقيقيّ. وأنشأوا لتحصيل هذه الأُمور **ستّة شعب**، فهي:

شعبة لكتب أعلى الحضرة. **شعبة** للكتب الإصلاحيّة.

شعبة لتراجم الكتب من العربيّة إلى الأُرديّة. **شعبة** للكتب الدراسية.

شعبة لتفتيش الكتب. **شعبة** للتخريج(١).

ومِن أوّلِ ترجيحات مجلس "**المدينة العلمية**" أن يقدّم التصانيف الجليلة الثمينة لأعلى الحضرة، إمام أهل السنّة، العظيم البرَكة والمرتبة، المجدّد الدين والملّة، الحامي السنّة، الماحي البدعة، العالم الشريعة، شيخ الطريقة، العلامة، مولانا، الحاج، الحافظ، القاري، الشاه **الإمام أحمد رضا خان** -عليه رحمة الرحمن- بأساليب السهلة وفقاً لعصرنا الجديد.

فليعاون كلّ أحدٍ منَ الإخوة الإسلامية في هذه الأُمور المدنية ببساطه، ولْيُطالع الكُتب الّتي طبعت من المجلس وليرغّب إليها الآخرين من الإخوة الإسلامية.

أعطى الله -عزّوجلّ- مجالس "**الدعوة الإسلاميّة**" كلّها لا سيّما "**المدينة العلمية**" ارتقاءً مستمرًّا وجعل أُمورنا في الدين مزيّنة بحليَة الإخلاص، ووسيلة لخير الدارَين، ورزقنا الله -عزّوجلّ- الشهادةَ تحتَ ظلال القبّة الخضراء على صاحبها الصّلاة والسّلام، والمدفنَ في روضة البقيع، والمسكنَ في جنّة الفردوس.

آمين بجاه النبيّ الأمين صلّى الله تعالى عليه وآله وسلّم. (التعريب: المدينة العلمية)

---

(١) إلى وقت هذا التحرير (جمادى الأولى١٤٣٧هـ) أقيمت عشرة شعب مزيدة على الستة المذكورة وهي: (٧) شعبة فيضان القرآن (٨) فيضان الحديث (٩) فيضان الصحابة وأهل البيت (١٠) فيضان الصحابيات والصالحات (١١) شعبة أمير أهل السنة دامت بركاته العالية (١٢) شعبة فيضان المذاكرة المدنية (١٣) فيضان الأولياء والعلماء (١٤) بيانات الدعوة الإسلامية و(١٥) رسائلها (١٦) التراجم العربية.

عملنا في هذا الكتاب

١- قد حاولنا في أن نعرض الكتاب على نحوٍ يسهل به قراءته وفهمه للطلبة الكرام والمدرّسين العظام بغير الزلّة والخطأ.

٢- قابلنا المتن والشرح مع نسخ متعدِّدة.

٣- زخرفنا المتن في الشرح باللون الأحمر وميّزناه به عنه.

٤- التزمنا الخط العربي الجديد وأوردنا علامات الترقيم على وفقه.

٥- وضعنا على الشرح الحاشية الجديدة الموجزة السهلة المأخوذة من "الدسوقي" و"التجريد" و"المطوّل" و"حاشية السيّد" وغير ذلك من الكتب المعتمدة.

٦- خرّجنا الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة الواردة في المتن والشرح والحاشية، ووضعنا الآيات بين الأقواس المزهرة هكذا: ﴿اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ①﴾ ووضعنا الأحاديث بين الأقواس هكذا: ((المؤمن غرّ كريم)).

وما نبرء نفوسنا عن الخطأ والنسيان والمرجو من الأحباء المكرمين أن يغطوه بجلباب الإصلاح والإحسان وما النصر إلاّ بالرحمن وهو خير من يستعان، حسْبنا الله ونعْم الوكيل نعْم المولى ونعْم النصير ولا حوْلَ ولا قوّة إلاّ بالله العظيم، وصلى الله تعالى على حبيبنا وشفيعنا وقرّة أعيننا سيّدنا ومولانا محمّد النبيِّ المختار، وعلى آله الأطهار وأصحابه الأبْرار.

آمين، يا ربّ العلمين!

شعبة الكتب الدراسية

"المدينة العلميّة" (الدعوة الإسلامية)

ترجمة صاحب "مختصر المعاني"

اسمه ونسبه

هو العلاّمة الإمام مسعود بن عمر بن عبد الله، الشيخ سعد الدين التفتازاني العالم بالنحو والصرف والمعاني والبيان والمنطق وغيرها.

ولادته ونشأته

ولد الشيخ سعد الدين التفتازاني في شهر صفر سنة اثنتي عشرة وسبع مائة من الهجرة النبوية بـ"تفتازان" من بلاد "خراسان" وأقام بـ"سرخس".

من أهم مصنفاته مايلي

له كتب جليلة في شتّى العلوم تدلّ على جامعيته وبراعته في مجالات العلم والأدب منها:

١-شرح العضد. ٢-شرح التلخيص وسماه بالمطوّل. ٣-وآخر أخصر منه سمّاه بمختصر المعاني. ٤-شرح القسم الثالث من مفتاح العلوم. ٥-التلويح في شرح التوضيح في الأصول. ٦-شرح العقائد النسفية. ٧-المقاصد (شرحه في الكلام). ٨-شرح الشمسية في المنطق. ٩-شرح تصريف الزنجاني. ١٠-الإرشاد في النحو. ١١-تهذيب المنطق والكلام. ١٢-حاشية الكشاف. ١٣-حاشية شرح العضد على مختصر ابن الحاجب.

مسلكه

اختلفوا فيه فمنهم من جعلوه حنفيًّا كصاحب "البحر الرائق" والعلاّمة عليّ القاري، ومنهم من جلعوه شافعيًّا كصاحب "كشف الظنون" وحسن چلپي والإمام جلال الدين السيوطي.

وفاته

اختلف في تاريخ وفاته فقيل: إنه توفّي سنة اثنتين وتسعين وسبع مائة من الهجرة النبوية، وقيل: توفّي سنة إحدى وتسعين وسبع مائة من الهجرة النبوية.

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك[١] يا من شرح صدورنا[٢] لتلخيص البيان في إيضاح المعاني، ونوّر قلوبنا[٣] بلوامع التبيان من مطالع المثاني، ونصلّي[٤] على نبيّك محمّد المؤيَّد دلائلُ إعجازه بأسرار البلاغة، وعلى آله وأصحابه الْمُحرِزين[٥] قصباتِ السبْق في مِضْمار الفصاحة والبراعة.

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) **قوله:** [نحمدك] اختار الجملة الفعليّة المضارعيّة لإفادتها استمرارَ مضمونها مع التجدّد، والنون للمتكلم مع الغير والمراد بالغير إخوانه الحامدون، أدخلهم معه في الحمد لتعود بركة الحمد عليهم كما تقرء شيئاً وتهدي ثوابه إلى والديك فيحصل لك ولهم الثواب، فهو نزّل الشركة في الحمد منزلة الشركة في الثواب إقامة للسبب مقام المسبّب، وفي اختيار ضمير الخطاب إشارة إلى أنّ اللائق بالحامد أن يلاحظ المحمود مشاهداً ليكون حمده على وجه الإحسان المفسَّر بـ((أن تعبد الله كأنك تراه)).

(٢) **قوله:** [يا من شرح صدورنا] المراد بالشرح التهيئة لقبول العلوم والمعارف، والمراد بالصدور الأرواح القائمة بالقلوب التي محالّها الصدور ففيه مجاز بمرتبتين من إطلاق المحلّ على الحالّ، والبيان المنطق الفصيح المُعرِب عمّا في الضمير وتلخيصه تخليصه عن القصور في إفهام المراد، و«في إيضاح» متعلِّق بـ«تلخيص» أي: يا من علّمنا كيفية تلخيص البيان عند قصدنا إيضاح المعاني بذلك البيان.

(٣) **قوله:** [ونوّر قلوبنا] المراد بالقلوب النفوس، واللوامع جمع لامعة وهي الذات المضيئة كالنجوم، والتبيان الكلام الفصيح المقترن بدليل، وإضافة اللوامع للتبيان من إضافة المشبّه به للمشبّه، و«من مطالع المثاني» حال من التبيان أو صفة له؛ لأنّ الجارّ والمجرور الواقع بعد المعرّف باللام الجنسيّة يجوز فيه الأمران، و«مِنْ» للسببيّة، والمثاني القرآن، والمراد بالمطالع كلماته أي: نوّر نفوسنا بالتبيان الشبيه بالنجوم اللوامع في الاهتداء به كائناً ذلك التبيان بسبب التدبّر في كلمات القرآن.

(٤) **قوله:** [ونصلّي على نبيّك] النبي بالهمز من النبأ وهو الخبر لأنه مخبر عن الله تعالى بما بلّغه الملَك من الأحكام، أو من النبوة وهي الرفعة لارتفاع رتبته، و«محمّد» بدل أو عطف بيان منه، و«المؤيّد» من التأييد وهو التقوية وهو نعت لاسم الرسالة، و«دلائل إعجازه» أي: دلائل صدقه هي المعجزات، و«بأسرار البلاغة» متعلّق بالمؤيّد أي: قويت دلائل صدقه بالأسرار المعتبرة في البلاغة، وبيان تأييدها بها أنّ القرآن مؤيَّد بأسرار البلاغة وهو مؤيِّد لبقيّة المعجزات فتكون الأسرار مؤيِّدة لبقيّة المعجزات.

(٥) **قوله:** [المُحرِزين] صفة الآل والأصحاب، من الإحراز وهو الضمّ والمراد هنا التحصيل، والقصبات

وبعد فيقول الفقير إلى الله الغني مسعود بن عمر المدعوّ بسعد التفتازانيّ هداه الله سواء الطريق وأذاقه حلاوة التحقيق: قد شرحت فيما مضى "تلخيص المفتاح" وأغنيته بالإصباح(١) عن المصباح، وأودعته(٢) غرائب نكت سمحت بها الأنظار، ووشّحته(٣) بلطائف فِقَر سبكتها يد الأفكار، ثمّ رأيت(٤) الكثير من الفضلاء والجمّ الغفير من الأذكياء سألوني(٥) صرفَ الهمّة نحوَ اختصاره والاقتصار على بيان معانيه وكشف أستاره، ....

جمع قصبة وهي سهم صغير يغرز في آخر الميدان يأخذه من سبق إليه أوّلاً والمراد بها هنا النكات الدقيقة، وإضافتها إلى السبق من إضافة الدالّ للمدلول أي: المحصّلين للمعاني الدقيقة الدالّة على سبقهم على غيرهم، و«في مضمار» صفة القصبات، والمضمار محلّ تسابق الفرسان بالخيل والمراد هنا الكلام البليغ من كلام الله تعالى ورسوله، وإضافة المضمار بمعنى الكلام البليغ للفصاحة والبراعة من حيث إنه يفيد أنّ الراكض فيه ذو فصاحة وبراعة، والبراعة هي التفوّق على الأقران في البلاغة وغيرها.

(١) **قوله:** [أغنيته بالإصباح] الإصباح الدخول في وقت الصبح أريد به لازمه وهو الصبح ثمّ استعير لشرح الشارح، والمصباح مستعار لشروح هذا المتن التي لغير الشارح أي: صيّرتُ ذلك المتن غنيًّا بـ"المطوّل" الشبيه بالصبح عن غيره من الشروح الشبيهة بالمصباح.

(٢) **قوله:** [وأودعته] أي: وضعت في الشرح المفهوم من «شرحتُ» نُكتاً غريبةً، وهي المعاني الدقيقة المستبدعة تلتفت إليها النفوس، و«سمحت بها الأنظار» أي: جادت بتلك النكت أنظاري، وإسناد السماحة للأنظار مجاز عقليّ؛ إذ الحقيقة إسنادها لأصحاب الأنظار، والنظر هو الفكر المؤدّي لعلم أو ظنّ.

(٣) **قوله:** [ووشّحته] أي: زيّنتُ الشرح بفقر لطائف صاغ تلك الفقرَ أفكاري الشبيهةُ بالأيدي، والفقر جمع فِقرة وهي في الأصل عظم الظهر ثمّ استعير لكلام مخصوص سيأتي إن شاء الله تعالى وهو المراد هنا.

(٤) **قوله:** [ثمّ رأيت] عطف على «شرحتُ»، والفضلاء جمع فضيل بمعنى فاضل وهو مَن اتّصف بفضيلةٍ ذكاءً كانت أو صلاحاً أو علماً، والجارّ والمجرور حال من «الكثير»، و«الجمّ» من الجموم وهو الكثرة، و«الغفير» من الغفر وهو الستر أي: ورأيت الجمع العظيم الساتر لكثرته وجهَ الأرض إلخ، والأذكياء جمع ذكيّ وهو كامل العقل وسريع الفهم.

(٥) **قوله:** [سألوني] أي: طلبوا منّي أن أصرف إرادتي إلى جهة اختصار الشرح، و«الاقتصار» عطف على

لِما شاهدوا[١] من أنّ المحصّلين قد تقاصرت هممهم عن استطلاع طوالع أنواره وتقاعدت عزائمهم عن استكشاف خبيئات أسراره، وأنّ المنتحِلين[٢] قد قلّبوا أحداق الأخْذ والانتهاب ومدّوا أعناق المسْخ على ذلك الكتاب، وكنت أضرب[٣] عن هذا الخطب صفحاً وأطوي دون مرامهم كشحاً؛ عِلماً منّي[٤] بأنّ مستحسنَ الطباع بأسرها ومقبولَ الأسماع عن آخرها

«اختصاره» أو على مفعول «سألوني» الثاني وعلى كلّ فهو تفسير للاختصار المسؤول، والمراد أن يأتيَ ببعض الشرح على وجهٍ يفهم به المتن، ثمّ جملة «سألوني» مفعول ثان لـ«رأيتُ» إن كانت الرؤية علميّة أو حال إن كانت بصريّةً. قوله «وكشف أستاره» أي: توضيح معاني التلخيص الصعبة الخفيّة، وعطفه على ما قبله من عطف الخاصّ على العامّ.

(١) **قوله:** [لما شاهدوا] تعليل لـ«سألوني» و«مَا» موصولة و«مِن» بيانيّة، والمراد بالمحصلين المريدون للتحصيل، «تقاصرت» أي: قصرت، والهممُ جمع همّة وهي العزيمة أي: الإرادة على وجه التصميم ففي الكلام تفنّن حيث عبّر أوّلاً بالهمم وثانياً بالعزائم، «عن استطلاع إلخ» أي: عن طلب الطلوعِ أي: الإدراكِ، والإضافة في «طوالع أنواره» من إضافة الصفة للموصوف أي: أنواره الظاهرة، والمراد بالأنوار المعاني، «تقاعدت إلخ» أي: «تقاصرت هممهم»، والاستكشاف طلب الإظهار، والإضافة في «خبيئات أسراره» من إضافة الصفة للموصوف، والأسرار جمع سرّ وهو ضدّ الجهر والمراد بها النكات.

(٢) **قوله:** [وأنّ المنتحلين] جمع منتحل وهو الآخذ لكلام الغير مظهراً أنه له، وإضافة الأحداق إلى الأخذ لأدنى ملابسة أي: قلّبوا أحداقهم للأخذ، وهذا كناية عن شدّة عنايتهم بالأخذ، والانتهاب هو الأخذ قهراً فهو من عطف الخاصّ على العامّ، وإضافة الأعناق إلى المسخ أيضاً لأدنى ملابسة أي: طوّلوا أعناقهم لمسخ "المطوّل" وهذا كناية شدّة اشتغالهم به فهذه الفقرة بمعنى التي قبلها.

(٣) **قوله:** [وكنت أضرب] أي: والحال أني كنت أعرض عن هذا الأمر العظيم وهو اختصار الشرح، «صفحاً» أي: إعراضاً فهو مفعول مطلق، و«دون مرامهم» أي: قدّام مطلوبهم، والكشح ما بين أسفل الخاصرة إلى الضلع الأسفل، أي: ولا أبلغهم مقصودهم وهو اختصار الشرح.

(٤) **قوله:** [علماً منّي] علّة لـ«أضرب» و«أطوي» على التنازع، «بأنّ مستحسن إلخ» أي: بأنّ الإتيان بالأمر الذي تستحسنه ذوو الطِباع، «بأسرها» أي: بجميعها، «ومقبول الأسماع» أي: وبأنّ الإتيان بالأمر الذي تقبله ذوو الأسماع، «عن آخرها» أي: من أوّلها إلى آخرها فـ«عن» بمعنى «إلى»، «أمر» خبرُ «أنّ»، «مقدرة

أمر لا يسعه مقدرة البشر وإنّما هو شأن خالق القوى والقدر، وأنّ هذا الفنّ[1] قد نضب اليوم ماؤه فصار جدالاً بلا أثر وذهب رُواؤه فعاد خلافاً بلا ثمر، حتّى طارت[2] بقيّة آثار السلف أدراج الرياح وسالت[3] بأعناق مطايا تلك الأحاديث البطاح، وأمّا الأخْذ[4] والانتهاب فأمر يرتاح له اللبيب فللأرض[5] من كأس الكرام نصيب، وكيف ينهر عن الأنهار السائلون

البشر» بضمّ الدال وفتحها مصدر ميميّ بمعنى قدرتهم، والقوى جمع قوّة، والقدر جمع قدرة.

(١) **قوله:** [وأنّ هذا الفنّ] أي: وعلماً منّي بأنّ فنّ البلاغة إلخ، «نضب اليوم ماؤه» يقال «نضَب الماء ينضُب» إذا غَارَ، ونضوبُ ماءِ الفنّ عبارة عن ذَهاب فائدته، «جدالاً بلا أثر» أي: فصار التكلّم في هذا الفنّ خصومة بلا فائدة؛ وذلك لعدم وقوف متعاطيه على حقائق أسراره فيتكلّمون بظواهره، «رُواؤه» أي: منظره الحسن، «فعاد إلخ» أي: فصار ذلك الفنّ محلّ خلاف بلا فائدة، أو شبَّه الكلامَ في هذا الفنّ بشجر الخلاف وهو لا ثمر له وهو المسمّى بالصفصاف.

(٢) **قوله:** [حتّى طارت] «حتّى» للانتهاء أي: استمرّ الفنّ في الاضمحلال شيئاً فشيئاً إلى أن إلخ، والمراد بالسلفِ علماء الفنّ، وببقيّةِ آثارهم ما بقي من فوائدهم وعلومهم، والأدراج جمع دَرْج ودرجُ الكتاب طيّه، والمراد بها الطرق أي: ذهبت بقيّة آثار السلف في طرق الرياح، والرياح تزيل ما مرّت به في طريقها.

(٣) **قوله:** [وسالت] المطايا مستعار لعلماء الفنّ بجامع الحمل فإنّ المطايا تحمل الأثقال والعلماء يحملون العلم، والأعناقُ ترشيح، والمراد بالأحاديث أسرار الفنّ، والبطاح جمع أبطح وهو المحلّ المتسع فيه دقاق الحصى والمراد أمكنة العلماء كالمدارس وهو فاعل لـ«سالت» أي: سارت المدارس بأعناق العلماء الشبيهيْنَ بالمطايا الحاملين لأسرار الفنّ، يعني أنّ أسرار الفنّ وعلماءه قد ذهبوا بل ذهبت مواضعهم.

(٤) **قوله:** [وأمّا الأخذ] يعني ما ذكرتم من تقاصر الهمم فذلك ممّا يحمل على الاختصار لولا أني أعلم أنّ مستحسن إلخ وأمّا الأخذ والانتهاب فليس ممّا يحمل عليه فإنّه أمر يرتاح له اللبيب أي: يفرح به كامل العقل فإنه يرضى بأن يأخذ الغير من كلامه لما فيه من الرفعة والثواب.

(٥) **قوله:** [فللأرض] هذا شطر بيت مأخوذ من قول بعضهم: شَرِبْنَا فَأَهْرَقْنَا عَلَى الأَرْضِ جُرْعَةً * وَلِلْأَرْضِ مِنْ كَأْسِ الْكِرَامِ نَصِيْبُ، لكن الشارح أبدل الواو بالفاء لكونه جعله علّة لما قبله، شبّه الشارحُ نفسَه بالكرام و"المطوّل" بالكأس والمنتحلين بالأرض، والاستفهام في «وكيف إلخ» إنكاريّ في قوّة تعليل ثان أي: لا يطرد السائلون أي: المتحولون عن علومنا التي هي كالأنهار، وقوله «ولمثل هذا إلخ» اقتباس من الآية.

ولمثل هذا فليعمل العاملون، ثم ما زادتهم مدافعتي إلاّ شغفاً(١) وغراماً وظمأً في هواجر الطلب وأواماً، فانتصبت(٢) لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانياً ولعنان العناية نحو اختصار الأوّل ثانياً، مع جمود القريحة(٣) بصر البليات وخمود الفطنة بصرصر النكبات، وترامي البُلدان(٤) بِي والأقطار ونبوّ الأوطان عنّي والأوطار، حتّى طفقت(٥) أجوب كلّ أغبر قاتم الأرجاء وأحرّر كلّ سطر منه في شطر من الغبراء: فَيَوْماً بِالْحُزْوَى(٦) وَيَوْماً بِالْعُقَيْقِ *

---

(١) قوله: [إلاّ شغفاً] الشغف الحبّ الشديد، والغرام الولوع، والظمأ العطش والمراد هنا الرغبة في مطلوبهم، والهواجر جمع هاجرة وهي وقت اشتداد الحرّ، وإضافتها من قبيل «لجين الماء» والمراد بالطلب طلب اختصار "المطوّل" والأُوام حرارة العطش فعطفه على الظمأ من عطف اللازم على الملزوم.

(٢) قوله: [فانتصبت] أي: فلمّا زادت رغبتهم قمتُ لشرح الكتاب شرحاً كائناً على موافقة مطلوبهم من كون ذلك الشرح مقتصراً فيه على بيان معاني المتن وكشف أستاره. قوله «ثانياً» أي: انتصاباً ثانياً أو شرحاً ثانياً، ويحتمل أن يكون ظرفاً أي: انتصبت لشرح الكتاب في زمن ثانٍ باعتبار الأوّل، و«لعنان» متعلّق بـ«ثانياً» الثاني بمعنى صارفاً وهو حال من فاعل «انتصبت»، شبّه العناية التي هي شدّة الاهتمام بالفرس وأثبت له العنان تخييلاً، و«نحوَ إلخ» أي: إلى جهة اختصار "المطوّل"، وأراد بالجهة الاشتغال.

(٣) قوله: [مع جمود القريحة] الجمود عدم السيلان استعير هنا للضعف، والقريحة عرفاً العقل، شبّه العقل بالماء وأثبت له الجمود تخييلاً، «بصرّ البليّات» أي: بسبب البليّات التي هي كالصرّ وهو البرد الشديد، فإضافته للبليّات من قبيل «لجين الماء»، و«خمود الفطنة» أي: انطفاء العقل، «بصرصر» أي: بسبب المصائب التي هي كالصرصر وهو الريح الشديد، فإضافته لما بعده كإضافة الصرّ لما بعده.

(٤) قوله: [وترامي البلدان] أي: ومع طرد كلّ بلد إيّاي، والأقطار عطف على البلدان وهي جمع قطر وهو مجموع بلاد كثيرة، وهذا كناية عن تكدّر خاطره في عدم استقراره في محلّ بسبب الأسفار، والنبوّ البعد، والأوطان جمع وطن، والأوطار عطف على الأوطان وهي جمع وطر بمعنى الحاجة.

(٥) قوله: [حتّى طفقتُ] غاية لنبوّ الأوطان أي: بعدت عنّي الأوطان إلى أن جعلت أقطع كلّ مكان ذي غبرة، و«قاتِم الأرجاء» أي: مظلِم النواحي بتلك الغبرة. قوله «كل سطر منه» أي: من هذا الشرح المختصر. قوله «في شطر من الغبراء» أي: في قطعة من الأرض.

(٦) قوله: [فيوماً بالحزوى] أي: صار حالي في هذه الأسفار كحال القائل: يوماً أكون بالحزوى إلخ وهذه

وَيَوْماً بِالْعُذَيْبِ وَيَوْماً بِالْخُلَيْصَاء، ولَمّا وُفِّقتُ بعون الله تعالى[1] للإتمام وقوّضت[2] خيام الاختتام بعد ما كشفت[3] عن وجوه خرائده اللثام ووضعت كنوز فرائده على طرف الثُمام، فجاء بحمد الله[4] كما يروق النواظر ويجلو صدأ الأذهان ويُرهِف البصائر، ويضيء ألباب أرباب البيان، ومن الله التوفيق والهداية وعليه التوكّل في البداية والنهاية وهو حسبي ونعم الوكيل.

(بسم الله الرحمن الرحيم الحمد) هو الثناء باللسان[5] على قصد التعظيم سواء تعلّق

أربعة أسماء مواضع بالحجاز، وفيه اعتذار بأنه ألّف شرحه في حالة متعبة فإن حصل منه هفوة فلا لوم عليه.

(١) قوله: [بعون الله تعالى] العون اسم مصدر بمعنى الإعانة، والباء للتصوير إن تعلّق بالتوفيق؛ إذ الإعانة جعل الله فيه قوّة وهو عين التوفيق، وللسببيّة إن تعلّق بالإتمام، ولا يضرّ تقدّم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفاً. قوله «للإتمام» أي: لإتمام هذا الشرح، وفيه إشارة إلى أنّ الخطبة متأخّرة عن تأليف الشرح.

(٢) قوله: [وقوّضتُ] أي: أزلتُ، و«خيام الاختتام» من إضافة المسبّب إلى السبب أي: أزلت الخيام المضروبة على الشرح بسبب ختمه يعني أظهرته للناس.

(٣) قوله: [بعد ما كشفت] متعلّق بـ«قوّضت»، والخرائد جمع خريدة وهي الحسناء من النساء استعارها لمسائل الشرح الدقيقة بجامع الحسن والاحتجاب، وذكر الوجوه واللثام ترشيح، واللثام ما يجعل على الفم من النقاب. قوله «ووضعت» أي: وبعد ما وضعت إلخ، والكنوز جمع كنز بمعنى المكنوز وإضافته للفرائد من إضافة الصفة للموصوف، والفرائد جمع فريدة وهي في الأصل الدرّة الثمينة والمراد بها هنا المسائل الدقيقة. قوله «على طرف الثمام» متعلّق بـ«وضعت»، والثمام نبت سهل التناول وما كان على طرفه كان سهل التناول، يعني أنّي أتيت بألفاظ سهلة يفهم منها المعنى بلا مشقّة.

(٤) قوله: [فجاء بحمد الله] عطف على «انتصبت» أي: فجاء هذا الشرح متلبّساً بحمد الله حال كونه مشابهاً بشيء يروق أي: يعجب إلخ، وإذا كان مثلَ الشيء الموصوف بهذه الصفات كان متّصفاً بها. قوله «يجلو صدأ الأذهان» شبّه الأذهان بشيء عليه صدأ وأثبت له الصدأ تخييلاً. قوله «ويرهف» أي: يحدّ البصائر وهو جمع بصيرة وهي عين في القلب، وفيه تشبيه البصائر بسيف غيرِ حادّ، وإثبات الإرهاف تخييل. قوله «ويضيء» أي: ينوّر عقول أصحاب البيان بمعنى أنه يذهب ما فيها من الاسوداد.

(٥) قوله: [هو الثناء باللسان] الثناء الذكر بخير، واللسان على هذا وإن كان معلوماً بالثناء لكنه صرّح به

بالنعمة أو بغيرها، والشكر(١) فعل ينبئ عن تعظيم المنعِم لكونه منعِماً سواء كان باللسان أو بالْجَنان أو بالأركان، فمورِد الحمد(٢) لا يكون إلاّ اللسان ومتعلَّقه يكون النعمة وغيرها ومتعلّق الشكر لا يكون إلاّ النعمة وموردِه يكون اللسان وغيره، فالحمد أعمّ(٣) من الشكر باعتبار المتعلَّق وأخصّ باعتبار الموردِ والشكر بالعكس (لله) هو اسم للذات(٤) الواجب الوجود المستحِقّ لجميع المحامد، والعدول(٥) إلى الجملة الاسميّة للدلالة على الدوام

للتنصيص على اختصاص الحمد باللسان، «على قصد» أي: مع قصد إلخ، احترز به عن الاستهزاء فإنه على قصد التوهين، «سواء تعلّق» أي: سواء وقع الثناء في مقابلة نعمة أو غيرها، وهذا تعميم في المحمود عليه.

(١) **قوله:** [والشكر] أي: لغةً، وأمّا اصطلاحاً فهو صرف العبد جميع ما أنعم به الله عليه إلى ما خلق لأجله، وإنما عرّف الشكر مع أنه غير مذكور في المتن لأنه أخو الحمد. قوله «فعل» إن قيل الفعل يقابل القول والاعتقاد كما هو المتعارف فخرج الشكر اللسانيّ والجَنانيّ؛ لأنّ الأوّل قول والثاني كيف، قيل المراد بالفعل الأمر على اصطلاح أهل اللغة فيشملهما. قوله «ينبئ» إن قيل الشكر الجَنانيّ لا معنى لإنبائه عن التعظيم لعدم الاطّلاع عليه فيخرج عن التعريف وأيضاً يكون قوله «أو بالجنان» فاسداً، قيل المراد بالإنباء الدلالة لا الإخبار ولا شكّ أنّ الشكر الجناني وهو اعتقاد الشاكر أنّ المنعم متّصف بصفات الكمال دالّ على تعظيم المنعم ولا يقدح فيه عدم الاطّلاع عليه لأنّ الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر لا ما يلزم من وجوده العلمُ.

(٢) **قوله:** [فمورد الحمد] أي: ما يرد منه الحمد ومصدرُه، ومتعلّق الحمد ما يكون الحمد في مقابلته ويجعل بإزائه وهو المحمود عليه. قوله «يكون النعمة وغيرها» لكن لا بدّ أن يكون ذلك الغير فعلاً جميلاً اختياريًّا كحسن الخط وإلاّ كان مدحاً كالثناء في مقابلة اعتدال القامة وجمال الذات.

(٣) **قوله:** [فالحمد إلخ] الكلام السابق وهو قوله «فمورد الحمد إلخ» مسوق لبيان موردهما ومتعلّقهما وهذا الكلام مفرّع على السابق لبيان النسبة بين مفهومهما وهي العموم والخصوص الوجهيّ.

(٤) **قوله:** [هو اسم للذات إلخ] أطلق الاسم على ما قابل الكنية واللقب أو على ما قابل الصفة، وفيه ردّ على من جعله صفة في الأصل وأنكر كونه علماً كالبيضاويّ، والواجب الوجود من يجب وجوده ويستحيل عدمه، والمحامد جمع محمدة بمعنى الحمد أي: المستحقّ لكلّ فرد من أفراد الحمد.

(٥) **قوله:** [والعدول إلخ] يفيد هذا الكلام أنّ هذه الجملة الاسميّة معدولة عن الفعليّة والأصل: «حمدت

والثبات، وتقديم الحمد[1] باعتبار أنه أهمّ نظراً إلى كون المقام مقام الحمد كما ذهب إليه صاحب "الكشاف" في تقديم الفعل في قوله تعالى: ﴿اِقْرَاْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق:١]، على ما سيجيء، وإن كان ذكر الله أهمّ نظراً إلى ذاته (على ما أنعم) أي: على إنعامه[2] ولم يتعرّض للمُنعَم به إيهاماً لقصور العبارة عن الإحاطة به، ولئلاّ يتوهّم اختصاصه بشيء دون شيء (وعلّم) من عطف الخاصّ[3] على العامّ رعايةً لبراعة الاستهلال وتنبيهاً على فضيلة

الله حمداً» فحذف الفعل ثمّ أدخل لام الجرّ على المفعول ثمّ أدخل أل على المصدر لإفادة الاستغراق أو لتعريف الجنس ثمّ رفع للدلالة على الثبوت والدوام، وذلك لوجهين أوّلهما أنّ الحمد من المصادر الدالّة على الأحداث المتعلِّقة بمحالّها من الذوات والشائعُ في بيان الأحداث الأفعالُ لدلالتها على وقوع تلك الأحداث في أزمنة مخصوصة، والثاني أنّ الحمد في أكثر استعماله منصوب على المصدريّة بأفعال محذوفة بأن يحذف الفعل مع الفاعل ويقام المصدر مقامه، والثباتُ هو الحصول المستمرّ فعطفه على الدوام للتفسير.

(١) **قوله:** [وتقديم الحمد] أي: وتقديم لفظ الحمد على لفظ الجلالة بسبب أنّ الحمد أهمّ من لفظ الجلالة، «نظراً» علّة لكون الحمد أهمّ، «كما ذهب إلخ» حيث قال قدّم الفعل لأنه أهمّ من اسم الله لأنّ المقام مقام قراءة، «وإن كان» الواو للحال و«إنْ» زائدة أي: والحال أنّ ذكر الله أهمّ من كلّ شيء نظراً إلى ذاته.

(٢) **قوله:** [على إنعامه] إشارة إلى أنّ «مَا» مصدريّة، «إيهاماً» علّة لترك التعرّض أي: إنما ترك التعرّض للمنعَم به لأجل أن يتوهّم السامع أنّ العبارة قاصرة عن الإحاطة به، واعلم أنّ التعرّض للمنعَم به على أربعة أقسام: أن يكون بذكر جميع النعم تفصيلاً أو إجمالاً نحو «الحمد لله على السمع والبصر إلخ أو على جميع النعم» وأن يكون بذكر البعض تفصيلاً أو إجمالاً نحو «الحمد لله على العلم أو على بعض النعم»، والعبارة في الواقع لا تقصر إلاّ عن الأوّل ولذلك عبّر بالإيهام. قوله «ولئلاّ إلخ» علّة ثانية لترك التعرّض لبعض النعم تفصيلاً أو إجمالاً أي: إنه لو اقتصر في حمده على بعض النعم لتوهّم أنّ المنعَم به مختصّ بهذا البعض وليس كذلك.

(٣) **قوله:** [من عطف الخاصّ إلخ] لأنّ التعليم من الإنعام، «رعايةً» علّة غائيّة للعطف المذكور فإنّ الرعاية مترتّبة على هذا العطف لاشتمال الخاصّ على لفظ البيان، وقوله «وتنبيهاً» علّة باعثة على العطف المذكور، ووجه التنبيه أنّ ذكر الخاصّ بعد العامّ يومئ إلى أنّ الخاصّ بلغ في الشرف والكمال إلى حيث صار كأنه ليس من أفراد العامّ لأنّ العطف يقتضي مغايرة المعطوف للمعطوف عليه، والبراعة مصدرُ «برع الرجل» إذا فاق أقرانه، والاستهلال أوّل صياح المولود، وهي في الاصطلاح كون الابتداء مناسباً للمقصود.

نعمة البيان (من البيان) بيان لقوله (ما لم نعلم) قدّم رعايةً للسجع[١]، والبيان هو المنطق الفصيح الْمُعرِب عمّا في الضمير (والصلاة على سيّدنا محمّد خيرِ مَن نطق بالصواب وأفضل من أوتي الحكمةَ) هي علم الشرائع[٢] وكلّ كلام وافق الحقّ، وتَرَك فاعلَ الإيتاء؛ لأنّ هذا الفعل لا يصلح إلاّ لله (وفصلَ الخطاب) أي: الخطابَ[٣] المفصول البيّن الذي يتبيّنه من يخاطب به ولا يلتبس عليه، أو الخطابَ الفاصل بين الحقّ والباطل (وعلى آله) أصله أهل بدليل أُهَيل[٤] خصّ استعماله في الأشراف وأولي الخطر (الأطهار) جمع طاهر[٥] كصاحب

---

(١) **قوله:** [رعايةً للسجع] فإنه لو أخّر البيان عن المبيّن بدون تأخير «عَلَّمَ» وقال «وعلّم ما لم نعلم من البيان» لفات السجع لأنّ آخر الفقرة الأولى هو الميم.

(٢) **قوله:** [هي علم الشرائع] أي: علم الأحكام، وفي الإتيان بـ«هي» دون «أي» التفسيريّة إشارة إلى أنّ هذا المعنى هو المرضيّ من بين المعاني التي ذكروها للحكمة من الإدراك أو العلم بالشيء على ما ينبغي مع العمل؛ وذلك لأنّ الجملة حينئذ صارت معرفة الطرفين وهي تفيد الحصر، وقوله «وكلّ إلخ» من عطف العامّ على الخاصّ؛ فإنّ قولك «الواحد نصف الاثنين» كلام وافق الحقّ وليس بشريعة، والمراد بالحقّ النسبة الواقعيّة. قوله «إلاّ لله» فتركُ المسند إليه هنا لتعيّنه وظهوره.

(٣) **قوله:** [أي: الخطاب] المراد بالخطاب الكلام المخاطَب به، و«البيّن» تفسير للمفصول، و«يتبيّنه» تفسير للبيّن أي: يعلمه بيّناً ظاهراً مَن يُخاطَب به، فالتبيّن هنا بمعنى العلم ولهذا عدّي بنفسه. قوله «أو الخطاب» أي: الكلام المميِّز بين الحقّ والباطل، وحاصل ما ذكره الشارح أنّ إضافة الفصل للخطاب من إضافة الصفة للموصوف وأنّ المصدر بمعنى اسم المفعول أو اسم الفاعل على طريق المجاز المرسل والعلاقة الجزئيّة.

(٤) **قوله:** [بدليل أهيل] أي: بدليل تصغيره على أهيل والتصغير يردّ الشيء إلى أصله، وهو وإن كان تصغيراً لـ«أهل» لكن قام الدليل عند أهل اللغة على أنه تصغير لـ«آل» أيضاً. قوله «خصّ إلخ» فيه إشارة إلى أنّ «آل» وقع فيه تخصيصان بحسب الاستعمال وإن كان عامًّا باعتبار الأصل، الأوّل أنّه لا يضاف لغير العقلاء فلا يقال «آل الإسلام» و«آل مصر»، والثاني أنه لا يضاف للعاقل إلاّ إذا كان له شرف وخطر فلا يقال «آل الحجّام».

(٥) **قوله:** [جمع طاهر] هذا لا ينافي ما قاله الشارح في شرح "الكشّاف" إنّه جمع لـ«طَهِر» لأنّ كلّ واحد منهما يجمع على أفعال، وقوله «كصاحب وأصحاب» استشهاد على مجيء جمع فاعل على أفعال.

وأصحاب (وصَحابته الأخيار) جمع خَيِّر بالتشديد[1] (أمّا بعد) هو من الظروف المبنيّة المنقطعة عن الإضافة أي: بعد الحمد والصلاة، والعامل فيه «أمّا» لنيابتها عن الفعل[2] والأصل مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة، و«مهما» هنا[3] مبتدأ والاسميّة لازمة للمبتدأ و«يكن» شرط والفاء لازمة له غالباً[4] فحين تضمّنت «أمّا» معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاءُ ولصوقُ الاسم إقامةً للازم مقام الملزوم وإبقاءً لأثره[5] في الجملة (فلمّا) هو ظرف[6] بمعنى «إذْ» يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظاً أو معنىً (كان علم

---

(١) قوله: [بالتشديد] اعلم أنّ خيراً إذا كان صفة مشبّهة سواء كان مشدّداً أو مخفّفاً يجمع على أخيار لكنّ الشارح قيّد بالتشديد لأنه المناسب للمقام؛ فإنّ المخفّف في الجمال والمشدّد في الدين والصلاح.

(٢) قوله: [لنيابتها عن الفعل] علّة لكون «أمّا» عاملة في الظرف أي: عملها فيه لنيابتها عن الفعل وهو «يكن»، وفيه إشارة إلى أنّ العامل في الظرف حقيقة هو فعل الشرط لأنّ الظرف من متعلّقات فعل الشرط الذي نابَتْ عنه «أمّا» فتكون نائبةً عنه معنى وعملاً. قوله «والأصل إلخ» في قوّة العلّة لما قبله أي: لأنّ أصل التركيب: مهما إلخ، والمراد بالأصل ما حقّ الكلام أن يكون عليه لا أنّه كان مطوّلاً ثمّ اختصر.

(٣) قوله: [و«مهما» هنا] أي: في هذا التقدير الذي هو أصل «أمّا»، والغرض من هذا الكلام بيان وجه لزوم الفاءِ لـ«أمّا» ولصوق الاسم بها.

(٤) قوله: [غالباً] أي: في أغلب أحوال الجواب كما إذا كان الجواب جملة اسميّة أو طلبيّة أو كان فعلها جامداً أو منفيّاً بـ«مَا» أو «لَنْ» أو مقروناً بـ«قَدْ» أو السين أو «سوف» فالفاء لازمة له في جميع هذه الأحوال. قوله «فحين إلخ» أي: فحين قامت «أمّا» مقام المبتدأ وهو «مَهْمَا» لزمها لصوق الاسم وحين قامت مقام فعل الشرط وهو «يكن» لزمتها الفاء، ففي كلام الشارح لفّ ونشر مشوّش.

(٥) قوله: [وإبقاءً لأثره إلخ] أي: إبقاء لآثار الملزوم وعلاماته ولوازمه في الجملة؛ فإنّ آثار المبتدأ الاسميّةُ والخبرُ والحملُ بينهما فآثاره ثلاثة والاسميّة بعض تلك الآثار فأبقيت آثاره في الجملة من حيث إبقاء بعضها، وآثار فعل الشرط الفاءُ والجزاءُ والشرطُ، والفاء بعض تلك الآثار فأبقيت آثاره أيضاً في الجملة.

(٦) قوله: [هو ظرف] أي: إذا وقع بعده جملتان وإلاّ كان حرفَ نفي كـ«لَمْ» أو بمعنى «إلاّ» نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:٤] قوله «بمعنى إذ» هذا أحسن ممّا في "المطوّل" من أنه بمعنى «إذا» لأنّ «لَمّا» ظرف

البلاغةِ) هو المعاني والبيان[1] (و) علم (توابعِها) هو البديع (من أجلِّ العلوم قدراً وأدقِّها سرًّا إذ به) أي: بعلم البلاغة وتوابعها[2] لا بغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو (يعرف دقائق العربيّة وأسرارها) فيكون[3] من أدقّ العلوم سرًّا (ويكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها) أي: به[4] يعرف أنّ القرآن مُعجِز لكونه في أعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والأسرار الخارجة عن طوق البشر، وهذا[5] وسيلة إلى تصديق النبيّ

لما مضى من الزمان و«إذ» كذلك بخلاف «إذا» فإنها للمستقبل فالملاءمة بين «لمّا» و«إذ» أقوى، «يستعمل استعمال الشرط» أي: يفيد التعليق في الماضي، «لفظاً أو معنى» نحو «لمّا جئت أكرمتك» و«لمّا لم تجئ أهنتك».

(١) **قوله:** [هو علم المعاني والبيان] أشار به إلى أنّ المراد بعلم البلاغة علم له زيادة تعلّق بها بأنْ دوّن لأجلها وهو علم المعاني والبيان فلا يشمل علم البلاغة غيرَهما. قوله «علم» إشارة إلى أنّ قوله «توابعها» مجرور عطفاً على «البلاغة». قوله «هو البديع» إشارة إلى أنّ المراد بعلم توابع البلاغة علم له تعلّق بتوابعها بأن يبحث فيه عنها، وتوابعُ البلاغة هي الوجوه المحسِّنة للكلام البليغ وما يبحث فيه عنها هو علم البديع.

(٢) **قوله:** [أي: بعلم البلاغة وتوابعها] إشارة إلى مرجع الضمير. قوله «لا بغيره» إشارة إلى أنّ تقديم «به» على عامله وهو «تعرف» للحصر. قوله «من العلوم» إشارة إلى أنّ هذا الحصر إضافيّ بالنسبة إلى العلوم لا حقيقيّ بالنسبة إلى جميع ما عدا علم البلاغة وتوابعها؛ إذ قد تعرف دقائق العربيّة بالإلهام أو السليقة.

(٣) **قوله:** [فيكون إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «إذ به يعرف إلخ» دليل للجزء الأوّل من الدعوى وهو كون علم البلاغة وتوابعها من أدقّ العلوم سرًّا، وههنا بحث وهو أنّ دقّة المعلوم تستلزم دقّة العلم لا أدقّيّته، والجواب أنّ دقائق العربيّة من أدقّ الدقائق وأدقّيّة المعلوم تستلزم أدقّيّة الطريق الموصِل إليه.

(٤) **قوله:** [أي: به] إشارة إلى أنّ قوله «يكشف» عطف على «يعرف». قوله «يعرف أنّ القرآن معجز» إشارة إلى أنّ المراد بكون هذا العلم يكشف به الأستار عن وجوه إعجاز القرآن معرفةُ أنه معجز على طريق الكناية؛ لأنه يلزم من كشف الأستار عن وجوه الإعجاز معرفة وجوه الإعجاز ويلزم من معرفتها معرفة أنّه معجز. قوله «لكونه» علّةٌ لكونه معجزاً، «لاشتماله» علّة لكونه في أعلى مراتب البلاغة.

(٥) **قوله:** [وهذا] أي: معرفة الإعجاز، «وهو» أي: تصديق النبيّ «بجميع السعادات» أي: الدنيويّة والأخرويّة قوله «فيكون إلخ» إشارة إلى أنّ قوله «ويكشف إلخ» دليل للجزء الثاني من الدعوى وهو كون هذا العلم من أجلّ العلوم قدراً، «معلومه» أي: ما يعلم منه وهو كون القرآن معجزاً، «وغايته» أي: غاية هذا العلم

عليه السلام وهو وسيلة إلى الفوز بجميع السعادات فيكون من أجلّ العلوم لكون معلومه وغايته من أجلّ المعلومات والغايات، وتشبيهُ وجوه الإعجاز بالأشياء الْمُحتجِبة تحت الأستار استعارةٌ بالكناية(١) وإثباتُ الأستار لها تخييليّة وذكرُ الوجوه إيهامٌ، أو تشبيهُ الإعجاز بالصورَ الحسنة استعارةٌ بالكناية وإثباتُ الوجوه له تخييليّة وذكرُ الأستار ترشيحٌ، ونظم القرآن تأليف كلماته مترتِّبةَ المعاني(٢) متناسقةَ الدلالات على حسَب ما يقتضيه العقل لا تواليها في النطق وضمُّ بعضها إلى بعض(٣) كيف ما اتّفق (وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنّفه الفاضل العلاّمة أبو يعقوب يوسف السكّاكيّ) تغمّده الله بغفرانه (أعظم ما صنّف فيه) أي: في علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) بيان لـ«ما صنّف»(٤)

وهي الفوز بالسعادات، «من أجلّ إلخ» وجلالةُ العلم بجلالة معلومه وغايته.

(١) **قوله:** [استعارة بالكناية] وهي تشبيه شيء بشيء في النفس فيسكت عن ذكر أركانه سوى المشبّه، والتخييل أن يثبت للمشبّه شيء من لوازم المشبّه به، والإيهام أن يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتماداً على قرينة، والترشيح أن يذكر شيء يلائم المشبّه به، ذَكَر وجهين الأوّل أن يشبّهَ في النفس وجوه الإعجاز بالأشياء المحتجبة تحت الأستار ويثبتَ الأستار للوجوه فالتشبيهُ استعارة بالكناية والإثبات استعارة تخييليّة وذكر الوجوه إيهام؛ فإنّ الوجه يستعمل في العضو المخصوص وهو المعنى القريب وفي الطريق وهو المعنى البعيد وقد أريد هنا البعيد، والثاني أن يشبّه في النفس إعجاز القرآن بالصور الحسنة ويثبت الوجوه للإعجاز فالتشبيه استعارة بالكناية وإثبات الوجوه استعارة تخييليّة وذكر الأستار ترشيح.

(٢) **قوله:** [مترتّبة المعاني إلخ] أي: حال كون الكلمات مترتبة المعاني بأن يكون كلّ معنى في مرتبته التي تليق به فإذا أريد الحصر مثلاً قدّم المعمول على عامله لأجل إفادة ذلك فالمرتبة التي تليق بالمعمول حينئذٍ التقديم وبالعامل التأخير وقس عليه. قوله «متناسقة الدلالات» أي: المطابقيّة والتضمنيّة والالتزاميّة وتناسقها تماثلها في المطابقة لمقتضى الحال فإذا كان الحال يقتضي الدلالة المطابقيّة أتي بها وهكذا.

(٣) **قوله:** [وضمّ بعضها إلى بعض] مرادف لما قبله. قوله «كيف ما اتّفق» أي: على أيّ وجه وأيّ حال اتّفق سواء كان بين المعاني ترتيب أم لا وكان بين الدلالات تناسق أم لا.

(٤) **قوله:** [لـ«ما صنّف»] أي: أعظم الكتب المشهورة التي صنّفت فيه، وفيه أنه يستلزم أن يكون القسم

(نفعاً) تميز من «أعظم» (لكونه) أي: القسم الثالث (أحسنها) أي: أحسن الكتب المشهورة (ترتيباً) هو وضع كلّ شيء[1] في مرتبته (و) لكونه (أتمّها تحريراً) هو تهذيب الكلام[2] (وأكثرها) أي: أكثر الكتب (للأصول) هو متعلّق بمحذوف[3] يفسّره قوله (جمعاً) لأن معمول المصدر لا يتقدّم عليه، والحقّ جواز ذلك في الظروف؛ لأنّها ممّا يكفيه رائحة من الفعل (ولكن كان) القسم الثالث (غير مصون) أي: غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد[4] المستغنى عنه (والتطويل) وهو الزائد على[5] أصل المراد بلا فائدة، وستعرف الفرق بينهما

الثالث كتاباً لأنّ أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه مع أنه جزء كتاب، والجواب أنّه لمّا كان هو العمدة من "المفتاح" صار كأنه الكتاب كلّه، أو جعلُه كتاباً باعتبار المعنى اللغَويّ إذ الكتاب لغةً الجمع. قوله «من أعظم» أي: تمييز لنسبة «أعظم» إلى «ما صنّف»، وفيه دفعُ توهّمِ أنّه تمييز من «المشهورة».

(١) **قوله:** [هو وضع كلّ شيء] فيه إشكال لأنّ ضمير «مرتبته» إنْ عاد إلى «كلّ» لزم أن يكون كلّ شيء في مرتبة كلّ شيء فيكون الشيء موضوعاً في مرتبتِه ومرتبةِ ما سواه وهو غير صحيح، وإن عاد إلى «شيء» لزم أن تكون جميع الأفراد موضوعة في مرتبة شيء واحد وهو أيضاً غير صحيح، والحلّ أنّ الضمير راجع إلى «كلّ» وإضافة المرتبة للعموم فالمعنى وضع الأشياء في مراتبها اللائقة بها، وهو من مقابلة الجمع بالجمع فيقتضي القسمة على الآحاد فكأنه قيل وضع هذا الفرد في مرتبته اللائقة به وهكذا.

(٢) **قوله:** [تهذيب الكلام] أي: تخليصه من الزوائد، وكونُ القسم الثالث أتمَّ تحريراً بالنسبة إلى الكتب المشهورة لا ينافي اشتمالَه على الحشو والتطويل في نفسه كما لا يخفى.

(٣) **قوله:** [متعلّق بمحذوف إلخ] أي: الأصل: «وأكثرها جمعاً للأصول جمعاً». قوله «لأنّ معمول إلخ» علّة لمحذوف أي: وليس متعلّقاً بـ«جمعاً» المذكور لأنّ معمول إلخ، وهذا مذهب الجمهور. قوله «والحقّ جواز ذلك» أي: جواز تقديم معمول المصدر عليه في الظروف كما هنا وهذا مذهب الرضي. قوله «يكفيه رائحة من الفعل» أي: ما له أدنى ملابسة بالفعل كالمصدر؛ فإنه يدلّ على الحدث وهو أحد مدلولات الفعل.

(٤) **قوله:** [هو الزائد] أي: اللفظ الزائد المستغنى عنه في أداء المراد سواء كان لفائدة أم لا.

(٥) **قوله:** [وهو الزائد على إلخ] إشارة إلى أنّ التطويل بمعنى اسم المفعول والمراد به اللفظ الزائد على إلخ. قوله «وستعرف الفرق» حاصل الفرق الآتي أنّ الحشو هو الزائد المتعيّن كـ«قبله» في قوله «وأعلم علم اليوم والأمس قبله»، والتطويل هو الزائد على أصل المراد الغير المتعيّن كما في قوله «وألفى قولها كذباً وميناً».

في بحث الإطناب (والتعقيد) وهو كون الكلام مغلَقاً[1] لا يظهر معناه بسهولة (قابلاً) خبر بعد خبر أي: كان قابلاً (للاختصار) لِما فيه من التطويل[2] (مفتقراً) أي: محتاجاً (إلى الإيضاح) لِما فيه من التعقيد (و) إلى (التجريد) لِما فيه من الحشو (ألّفت) جواب «لَمّا» (مختصراً يتضمّن ما فيه) أي: في القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهي حكم[3] كلّي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرّف أحكامها منه كقولنا: «كلّ حكمٍ مُنكَرٍ يجب توكيده» (ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة) وهي الجزئيّات المذكورة لإيضاح القواعد (والشواهد) وهي الجزئيّات المذكورة لإثبات القواعد فهي أخصّ[4] من الأمثلة (ولَم آل) من الألو وهو التقصير[5] (جهداً)..

---

(١) قوله: [وهو كون الكلام مغلَقاً] إشارة إلى أنّ التعقيد هنا مصدر المبنيّ للمفعول فيكون وصفاً للكلام. قوله «لا يظهر معناه بسهولة» تفسير لكون الكلام مغلقاً.

(٢) قوله: [لما فيه من التطويل] إشارة إلى علّةِ كونه قابلاً للاختصار. قوله «أي: محتاجاً» تفسيرُ غير المشهور بالمشهور. قوله «لما فيه من التعقيد» إشارة إلى علّة كونه مفتقراً إلى الإيضاح. قوله «إلى» إشارة إلى أنّ «التجريد» عطف على «الإيضاح». قوله «لما فيه من الحشو» إشارة إلى علّةِ كونه مفتقراً إلى التجريد.

(٣) قوله: [وهي حكم إلخ] المراد بالحكم هنا القضية من إطلاق المدلول وإرادة الدالّ، وكليّة الحكم بكون المحكوم عليه كليًّا، والضمير في «ينطبق» و«جزئيّاته» راجع إلى الكليّ، ومعنى انطباقه صدقه عليه، واللام في قوله «ليتعرّف» للغاية والعاقبة أي: غاية ذلك الانطباق وثمرته تلك المعرفة.

(٤) قوله: [فهي أخصّ] بمعنى أنّ كلّ ما يصلح شاهداً يصلح مثالاً من غير عكس لأنّ الإثبات إنما يتيسّر لكلام معتدّ به بأن يكون من التنزيل أو الحديث أو من يوثق بعربيّته بخلاف الإيضاح فإنّه لا يحتاج إلى ذلك.

(٥) قوله: [وهو التقصير] بيان لمعنى الألو في أصل اللغة، وأمّا كونه بمعنى المنع فمجاز، وإنما حمله على المعنى المجازي حيث قال «وحذف ههنا المفعول إلخ» لأنّ «جهداً» الواقع بعده إمّا نصب على التمييز أي: من جهة الاجتهاد، أو على الحال أي: حال كوني مجتهداً أو على نزع الخافض أي: في اجتهادي، والأوّل باطل؛ إذ لا إبهام في نسبة التقصير إلى الفاعل، والثاني بعيد؛ لأنّ مجيء المصدر حالاً سَماعيّ، وكذا النصب على نزع الخافض، فجعلُ الألوِ بمعنى التقصير بعيد فعدل عنه الشارح إلى المعنى المجازيّ.

أي: اجتهاداً، وقد استعمل الألو[١] في قولهم: «لا آلوك جهداً» متعدياً إلى مفعولين وحذف ههنا المفعول الأوّل والمعنى: لَم أمنعك جهداً (في تحقيقه) أي: المختصر[٢] يعني: في تحقيق ما ذكر فيه من الأبحاث (وتهذيبه) أي: تنقيحه (ورتّبته) أي: المختصر (ترتيباً أقرب تناولاً) أي: أخذاً[٣] (من ترتيبه) أي: ترتيب[٤] السكّاكي أو القسم الثالث إضافةَ المصدر إلى الفاعل أو المفعول (ولَم أبالغ في اختصار لفظه تقريباً) مفعول له لِما تضمّنه معنى «لَم أبالغ» أي: تركت المبالغة[٥] في الاختصار تقريباً (لتعاطيه) أي: تناوله (وطلباً لتسهيل فهمه على طالبيه) والضمائر للمختصر[٦]، وفي وصف مؤلّفه بأنّه مختصر منقّح سهل المأخذ تعريض بأنّه لا

---

(١) **قوله:** [وقد استعمل الألو] إضراب عن المعنى الحقيقيّ إشارةً إلى أنّ المراد بالألو هنا معناه المجازيّ وهو المنع لاشتهاره فيه، «وحذف» عطف على محذوف أي: واستعمله المصـ هنا كذلك وحذف إلخ.

(٢) **قوله:** [أي: المختصر] إشارة إلى مرجع الضمير، وفيه أنّ التحقيق إثبات المسئلة بالدليل والمختصر ألفاظ لا تثبت بالدليل، والجواب أنّ الكلام بحذف مضاف أي: في تحقيق مدلوله، وإليه أشار الشارح بقوله «يعني في تحقيق ما ذكر فيه». قوله «من الأبحاث» بيان لـ«مَا».

(٣) **قوله:** [أي: أخذاً] التناول في الأصل مدّ اليد لأخذ الشيء، وأشار بهذا التفسير إلى أنّ المراد هنا لازمه وهو الأخذ فهو من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم.

(٤) **قوله:** [أي: ترتيب إلخ] إشارة إلى احتمالين في مرجع الضمير. قوله «إضافة» أي: أضيف إضافةَ المصدر إلى الفاعل، هذا على الاحتمال الأوّل. قوله «أو إلى المفعول» هذا على الثاني ففي الكلام لفّ ونشر مرتّب.

(٥) **قوله:** [أي: تركت المبالغة] بيان لما تضمّنه معنى «لم أبالغ»؛ فإنّ معناه نفي المبالغة ويلزمه تركها، وإنما لم يجعله مفعولاً له لـ«أبالغ» لأنّ النفي إذا دخل على كلام فيه قيد يتوجّه النفي إلى القيد مع بقاء أصل الفعل فلو جعله مفعولاً له للفعل المنفيّ لصار المعنى أنّ المبالغة في الاختصار موجودة لكن لا للتقريب بل لأجل غيره كسهولة الحفظ، وهذا خلاف المراد؛ إذ المقصود نفي المبالغة في الاختصار مطلقاً.

(٦) **قوله:** [والضمائر للمختصر] أي: ضمائر «لفظه» و«تعاطيه» و«فهمه» و«طالبيه» راجعة إلى المختصر. قوله: «بأنه مختصر» كما قال: «ألّفت مختصراً». قوله: «منقّح» حيث قال: «ولم آل جهداً في تحقيقه وتهذيبه». قوله «سهل المأخذ» بأنْ قال: «ورتبته ترتيباً أقرب تناولاً»، والتعريض كناية مسوقة لموصوف غير مذكور ويسمّى تلويحاً كقول المحتاج للمحتاج إليه: «جئتك لأسلّم عليك».

تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث (وأضفت إلى ذلك) المذكور[١] من القواعد وغيرها (فوائد عثرت) أي: اطّلعت (في بعض كتب القوم عليها) أي: على تلك الفوائد (وزوائد لَم أظفر) أي: لَم أفز (في كلام أحد بالتصريح بِها) أي: بتلك الزوائد (ولا بالإشارة إليها) بأن يكون كلامهم على وجهٍ يمكن تحصيلها منه بالتبعية وإن لَم يقصدوها (وسمّيته "تلخيص المفتاح") ليطابق اسمه معناه[٢] (وأنا أسأل الله تعالى) قدّم[٣] المسند إليه قصداً إلى جعل الواو للحال (من فضله) حال من (أن ينفع به) أي: بهذا المختصر (كما نفع بأصله) وهو "المفتاح"[٤] أو القسم الثالث منه (أنّه) أي: الله (وليّ ذلك) النفع (وهو حسبي) أي: مُحسِبي[٥] وكافِيَّ (ونعم الوكيل) عطف إمّا على جملةِ «هو حسبي» والمخصوص محذوف[٦]، وإمّا على «حسبي» أي: وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو

---

(١) **قوله:** [المذكور] إشارةٌ إلى أنّ «ذلك» إشارة إلى القواعد والأمثلة والشواهد بتأويلها بالمذكور، ودفعُ توهّم كونه إشارة إلى المختصر لأنه يلزم ح أنّ هذه الفوائد والزوائد زائدة على المختصر مع أنه ليس كذلك. قوله «أي: اطّلعت» تفسير غير المشهور بالمشهور، وكذا قوله «لَم أفز». قوله «على تلك الفوائد» و«بتلك الزوائد» إشارة إلى مرجع الضمير في «عليها» و«بها». قوله «بأن يكون إلخ» تصوير للمنفي وهو الإشارة.

(٢) **قوله:** [ليطابق اسمه معناه] بيان للحامل للمصـ على هذه التسمية وهو أن يكون معنى اسمه العلميّ وهو الألفاظ المخصوصة الدالّة على المعاني المخصوصة مطابقاً لمعناه الأصليّ وهو التنقيح والتهذيب.

(٣) **قوله:** [قدّم إلخ] بيان لنكتة تقديم المسند إليه هنا. قوله «حال من» أي: حال من المصدر المؤول الواقع مفعولاً أي: أسأل الله النفعَ به حال كونه كائناً من فضله، فليس «من فضله» من معمولاتِ «أن ينفع به» حتّى يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول أو تقديم معمول المصدر عليه وكلاهما ممنوع.

(٤) **قوله:** [وهو "المفتاح" إلخ] تفسير للأصل، وجعل القسم الثالث أصلاً للمختصر ظاهر، وأمّا جعل "المفتاح" أصلاً له ففيه نظر إذ لا تعلّق له بالقسمين الأوّلين منه، والجواب أنّه أصل له باعتبار قسمه الثالث.

(٥) **قوله:** [أي: محسبي] إشارة إلى أنّ حَسْب بمعنى مُحسِب. قوله «وكافيّ» عطف تفسير على ما قبله.

(٦) **قوله:** [والمخصوص] أي: المخصوص بالمدح محذوف والأصل: ونعم الوكيل الله. قوله «وإمّا على حسبي» لأنه يجوز عطف الجملة على المفرد إذا تضمّن المفرد معنى الفعل كما هنا فإنّ «حسبي» في معنى «يحسبني».

الضمير المتقدّم على ما صرّح به[١] صاحب "المفتاح" وغيره في نحو «زيد نعم الرجل»، وعلى كلا التقديرين[٢] يلزم عطف الإنشاء على الإخبار (مقدِّمة) رتّب المختصر[٣] على مقدِّمة وثلاث فنون لأن المذكور فيه إمّا أن يكون من قبيل المقاصد في هذا الفنّ أو لا الثاني المقدِّمة، والأوّل إن كان الغرض منه الاحترازَ عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفنّ الأوّل، وإلاّ فإن كان الغرض منه الاحترازَ عن التعقيد المعنويّ فهو الفنّ الثاني، وإلاّ فهو الفنّ الثالث، وجعلُ الخاتمة[٤] خارجةً عن الفنّ الثالث وَهْم كما سنبيّن إن شاء الله تعالى، ولَمّا انجرّ[٥] كلامه في آخر هذه المقدِّمة إلى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة

---

(١) **قوله:** [على ما صرّح به إلخ] اعلم أنّ تقدّم المخصوص خلاف الشائع وقد وقع المخصوص في التقدير الثاني متقدّماً فلمّا كان هذا الوجه خلاف الشائع قال على سبيل التبرّي منه «على ما صرّح به إلخ».

(٢) **قوله:** [وعلى كلا التقديرين] أي: على تقدير أن يكون «نعم الوكيل» معطوفاً على «هو حسبي» وعلى تقدير أن يكون معطوفاً على «حسبي». قوله «يلزم عطف الإنشاء على الإخبار» يحتمل أنّ المراد أنّ هذا جائز فالغرض بذكر هذا الكلام تحقيق المقام، ويحتمل أنّ المراد أنّ هذا غير جائز فالغرض به الاعتراض على المتن.

(٣) **قوله:** [رتّب المختصر إلخ] أي: رتّب ما هو المقصود من المختصر في الجملة سواء كان مقصوداً بالذات كالفنون الثلاثة وما يتعلّق بها من الأمثلة والشواهد واعتراضات المصـ على السكاكي، أو مقصوداً بالتبع كالمقدّمة فإنّها للانتفاع بها في المقصود، فخرج الخطبة لأنها ليست بواحدة منهما، وهذا بيان للأجزاء المرتّب عليها المختصر. قوله «لأنّ المذكور» دليل لانحصار المختصر في ما ذكر من الأجزاء.

(٤) **قوله:** [وجعل الخاتمة إلخ] جواب عمّا يقال حصر المختصر في الأجزاء الأربعة المذكورة غير حاصر إذ من جملة أجزائه الخاتمة، وحاصل الجواب أنّ الخاتمة داخلة في الفنّ الثالث وجعلها خارجة عنه وَهم أي: خطأ، فالأجزاء المرتّب عليها المختصر إنما هي أربعة. قوله «كما سنبيّن» ذَكَر الشارح في صدر الخاتمة أنها من الفنّ الثالث استدلالاً بأنّ المصـ ذكر في "الإيضاح" أنّ ما جعل الخاتمة فيه من السرقات الشعريّة وما يتصل بها من الأشياء التي يذكرها بعض المصنّفين في علم البديع.

(٥) **قوله:** [ولمّا انجرّ إلخ] بيان لوجه إيرادِ لفظ المقدّمة نكرة وذكرِ الفنون الثلاثة معرفة.

ناسب ذكرها بطريق التعريف العهديّ[١] بخلاف المقدِّمة؛ فإنّها لا مقتضِي لإيرادها بلفظ المعرفة في هذا المقام فنكّرها، والخلاف في أنّ[٢] تنوينها للتعظيم أو للتقليل ممّا لا ينبغي أن يقع بين المحصّلين، والمقدِّمة مأخوذة[٣] من مقدِّمة الجيش للجماعة المتقدِّمة منها مِن «قدّم» بمعنى تقدّم، يقال[٤] «مقدّمة العلم» لِما يتوقّف عليه الشروع في مسائله و«مقدّمة الكتاب» لطائفةٍ من كلامه قدّمت أمام المقصود لارتباطٍ له بها وانتفاعٍ بها فيه، وهي ههنا[٥] لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصارِ علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يلائم ذلك، ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك، والفرق بين[٦] مقدّمة العلم ومقدّمة

---

(١) **قوله:** [بطريق التعريف العهديّ] لتقدّم ذكرها سابقاً بعنوانِ «ما يحترز به عن الأوّل»، و«ما يحترز به عن التعقيد المعنويّ»، و«ما يعرف به وجوه تحسين الكلام».

(٢) **قوله:** [والخلاف في أنّ إلخ] قال بعضهم إنّ تنوينها للتعظيم نظراً لكون ما فيها من المعاني عظيماً، وقال بعضهم هو للتقليل نظراً لقلّة ألفاظها. قوله «ممّا لا ينبغي أن يقع بين المحصِّلين» إذ لا يتعلّق به غرض.

(٣) **قوله:** [والمقدِّمة مأخوذة إلخ] أي: لفظ المقدّمة مأخوذ من «مقدّمة الجيش» بقطع النظر عن الإضافة، فمعناها المتقدِّمةُ. قوله «مِنْ قَدَّم» أي: مشتقّة من قدّم، وإنما لم يقل من أوّل الأمر: إنّها من قدّم بمعنى تقدّم؛ لأنّ التحقيق أنّ استعمال المشتقّ منه لا يكفي في أخذ المشتقّ ما لم يرد الاستعمال به.

(٤) **قوله:** [يقال إلخ] أي: يطلق مقدّمة العلم على معانٍ يتوقّف عليها إلخ، فاللام في «لما» بمعنى «على» و«ما» نكرة موصوفة عبارة عن معانٍ وهي المبادئ العشرة المشهورة. قوله «ومقدّمة الكتاب» عطف على مقدِّمة العلم و«لطائفة» عطف على «لما يتوقّف». قوله «من كلامه» أي: من كلام الكتاب، وإضافة الكلام إلى ضمير الكتاب من إضافة العامّ إلى الخاصّ فهي للبيان. قوله «لارتباط له بها» أي: لارتباط للمقصود بتلك الطائفة. قوله «وانتفاع بها فيه» أي: ولانتفاع بتلك الطائفة في المقصود، وهذا من عطف السبب على المسبّب.

(٥) **قوله:** [وهي ههنا] أي: والمقدّمة في "تلخيص المفتاح" مذكورة لبيان إلخ. قوله «وانحصار» أي: ولبيان انحصار إلخ. قوله «وما يلائم ذلك» أي: ولبيان ما يناسب معنى الفصاحة والبلاغة كالنسبةِ بين الفصاحة والبلاغة ومرجعِ البلاغة. قوله «ارتباط المقاصد بذلك» أي: بما احتوت عليه المقدِّمة، وفي هذا الكلام إشارة إلى أنّ المقدِّمة المذكورة هنا مقدِّمة الكتاب.

(٦) **قوله:** [والفرق بين إلخ] وهو أنّ مقدِّمة العلم تطلق على معانٍ مخصوصة كالحدّ والموضوع والغاية،

الكتاب ممّا خفي على كثير من الناس (الفصاحة) وهي في الأصل[١] تنبئ عن الظهور والإبانة (يوصف بها المفرد) مثل: كلمة فصيحة (والكلام) مثل: كلام فصيح وقصيدة فصيحة قيل: المراد[٢] بالكلام ما ليس بكلمة ليعمّ المركّبَ الإسناديّ وغيرَه فإنّه قد يكون بيت من القصيدة غيرَ مشتمل على إسناد يصحّ السكوت عليه مع أنه يتّصف بالفصاحة، وفيه نظر[٣] لأنه إنما يصحّ ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركّب أنه كلام فصيح ولَم يُنقَل عنهم ذلك واتّصافه[٤] بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات على أن الحقّ[٥] أنّه داخل

ومقدِّمة الكتاب تطلق على ألفاظ مخصوصة وهي طائفة من الكلام إلخ، فبين المقدِّمتين تباين.

(١) **قوله:** [في الأصل] أي: في اللغة. قوله «تنبئ» أي: تدلّ، وإنما عبّر به ولم يقل «وهي في الأصل الظهور» لأنه لم يوجد للفصاحة معنى هو الظهور ولكن معانيها المذكورة في كتب اللغة كلّها تدلّ على الظهور بالاستلزام. قوله «والإبانة» عطفُ مرادف إن جعلت الإبانة مصدرَ «أَبَانَ» بمعنى «بَانَ» أي: ظَهَر، وعطفُ لازم إن جعلت مصدرَ «أَبَانَ» بمعنى «أَظْهَرَ»، وإنما أتى بالمثالين في قوله «مثل كلام إلخ» للإشارة إلى أنّه لا فرق بين وصف الكلام بالفصاحة بين المنثور والمنظوم.

(٢) **قوله:** [قيل المراد إلخ] اعترض على المصـ بأنه قد بقي شيء ليس بمفرد ولا بكلام كالمركّب الناقص فسكوته عنه يقتضي أن لا يكون فصيحاً مع أنه يوصف بالفصاحة مثل مركّب فصيح، فأجاب عنه الخلخالي بأنه داخل في الكلام إذ المراد بالكلام هنا المركّب مطلقاً من إطلاق الخاصّ وإرادة العامّ.

(٣) **قوله:** [وفيه نظر إلخ] أي: في هذا الجواب نظر؛ لأنه إنما يتمّ لو كان العرب أطلقوا على المركب الناقص أنه كلام فصيح، ولم ينقل عنهم هذا الإطلاق فلا يصحّ إدخاله في الكلام.

(٤) **قوله:** [واتّصافه إلخ] لمّا أبطل الشارح جواب الخلخالي وبقي الاعتراض وارداً على المصـ دفعه بأن كون المركّب الناقص متّصفاً بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة مفرداته أي: باعتبار أنّ مفرداته متّصفة بالفصاحة فيكون وصفه بالفصاحة من باب وصف الشيء بوصف أجزائه فوصفه بها عرضيّ لا ذاتيّ.

(٥) **قوله:** [على أنّ إلخ] «على» للاستدراك بمعنى «لكنّ» أي: لكنّ حقّ الجواب بعد تسليم أنّ وصف المركب الناقص بالفصاحة ذاتيّ لا عرضيّ أنّ المركّب الناقص داخل في المفرد بقرينة مقابلته ههنا بالكلام.

في المفرد؛ لأنه يقال على ما يقابل المركّبَ[١] وعلى ما يقابل المثّنى والمجموعَ وعلى ما يقابل الكلامَ، ومقابلتُه بالكلام ههنا قرينة على أنّه أريد به المعنى الأخير أعني: ما ليس بكلام (و) يوصف بها[٢] (المتكلّم) أيضاً يقال: كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلاغة) وهي تنبئ[٣] عن الوصول والانتهاء (يوصف بها الأخيران فقط) أي: الكلام والمتكلّم دون المفرد؛ إذ لَم يُسمَع[٤] كلمة بليغة، والتعليلُ بأنّ البلاغة إنّما هي باعتبار المطابَقة لمقتضَى الحال وهي لا تتحقّق في المفرد وَهْمٌ[٥]؛ لأنّ ذلك إنّما هو في بلاغة الكلام والمتكلّم، وإنّما قسّم[٦]

---

(١) **قوله:** [ما يقابل المركّب] وهو ما ليس مركّباً سواء كان واحداً أو مثنّى أو مجموعاً. قوله «ما يقابل المثنّى والمجموع» وهو الواحد سواء كان مركّباً مع غيره أو لا. قوله «ما يقابل الكلام» وهو ما ليس كلاماً سواء كان مركّباً أو لا فالمفرد بهذا المعنى يشمل المركّب الناقص.

(٢) **قوله:** [يوصف بها] إشارة إلى أنّ قوله «المتكلّم» مرفوع معطوف على قوله «المفرد». قوله «أيضاً» أي: كما يوصف بها المفرد والكلام، وإنما زاد هنا «أيضاً» دون ما تقدّم؛ لأنّ المفرد والكلام من وادٍ واحد فهما كالشيء الواحد و«أيضاً» لا يؤتى بها إلاّ بين شيئين. قوله «كاتب فصيح» المراد بالكاتب الناثر أي: المتكلّم بكلام منثور بدليل مقابلته بشاعر وليس المراد به المتّصف بالكتابة.

(٣) **قوله:** [وهي تنبئ] لم يقل: وهي في الأصل إلخ اكتفاءً بذكره سابقاً. قوله «والانتهاء» عطف تفسير.

(٤) **قوله:** [إذ لم يسمع إلخ] تعليل لعدم وصف المفرد بالبلاغة، وفيه أنّ الدليل المساوي للدعوى أن يقال: إذ لم يسمع كلمة بليغة ولا مركّب بليغ؛ لأنّ الكلمة أخصّ من المفرد لأنّ الشارح جعله شاملاً للمركّب الناقص ونفيُ الأخصّ لا يستلزم نفي الأعمّ. قوله «والتعليل إلخ» أي: تعليل عدم وصف المفرد بالبلاغة إلخ.

(٥) **قوله:** [وَهْم] خبر لقوله «التعليل». قوله «لأنّ ذلك» أي: اعتبار المطابقة لمقتضى الحال. قوله «إنّما هو إلخ» أي: فيجوز أن يكون للبلاغة معنى آخر يصحّ وجوده في الكلمة وإن لم نطّلع عليه.

(٦) **قوله:** [وإنما قسّم إلخ] توجيه لمبادرة المصـ بتقسيم الفصاحة والبلاغة أوّلاً ثمّ تعريف كلّ قسم منهما ثانياً مع أنّ الأصل أن يعرّف أوّلاً ثمّ يقسّم، ثمّ لا يخفى أنّ التقسيم هنا ضمنيّ فإنّ قوله «فالفصاحة يوصف بها إلخ» يستلزم انقسام الفصاحة إلى ثلاثة أقسام والبلاغة إلى قسمين. قوله «لتعذّر جمع المعاني المختلفة» كمعنى فصاحة المفرد ومعنى فصاحة الكلام ومعنى فصاحة المتكلّم وكذا معنى بلاغة الكلام ومعنى بلاغة

كلاًّ من الفصاحة والبلاغة أوّلاً لتعذّر جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة في أمرٍ يعمّها في تعريف واحد، وهذا[1] كما قسّم ابن الحاجب المستثنى إلى متّصل ومنقطع ثمّ عرّف كلاًّ منهما على حِدَة (فالفصاحة في المفرد) قدّم الفصاحة[2] على البلاغة لتوقّف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريفها، ثم قدّم[3] فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقّفهما عليها (خلوصه) أي: خلوص المفرد (من تنافر الحروف والغرابة ومخالَفة القِياس) اللغَويّ أي: المستنبط[4] من استقراء اللغة، وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح[5] (فالتنافر) وصف في الكلمة يوجِب ثقلَها على اللسان

المتكلّم فإنها معان مختلفة. قوله «الغير المشتركة» تفسير للمختلفة. قوله «في أمر يعمّها» متعلّق بالمشتركة، أي: الغير المشتركة في حقيقة تصلح لتعريفها الجامع المانع. قوله «في تعريف واحد» متعلّق بالجمع.

(١) **قوله:** [وهذا إلخ] أي: تقسيم الماتن أوّلاً ثمّ التعريف ثانياً كتقسيم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع ثم تعريفه كلاًّ منهما على حدة لكونهما غير مشتركين في أمر يعمّهما ويصلح تعريفاً لهما.

(٢) **قوله:** [قدّم الفصاحة إلخ] أي: قدّم تعريف أقسام الفصاحة على تعريف قسمي البلاغة. قوله «لتوقّف» تعليل لتقديم الفصاحة على البلاغة. قوله «لكونها إلخ» تعليل لتوقّف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة.

(٣) **قوله:** [ثمّ قدّم إلخ] أي: قدّم تعريف فصاحة المفرد على تعريف فصاحة إلخ. قوله «لتوقّفهما» أي: لتوقّف معرفة فصاحة الكلام والمتكلّم على معرفة فصاحة المفرد لكونهما مأخوذتين في تعريفها.

(٤) **قوله:** [أي: المستنبط إلخ] إشارة إلى أنْ ليس المراد بالقياس اللغَويّ إلحاقَ شيء بشيء بجامع بينهما كإلحاق النبيذ بالخمر في التحريم بجامع الإسكار بل المراد به القياس الذي منشؤه تتبّع الكلمات اللغَويّة وهو القياس الصرفيّ كقولنا «الياء المتحرّكة المفتوح ما قبلها تنقلب ياء».

(٥) **قوله:** [لا يخلو عن تسامح] لأنّ فصاحة المفرد كونُه جارياً على القانون الصرفيّ متناسبَ الحروف كثيرَ الاستعمال، وليس الخلوص نفسَ هذا الكون ولا صادقاً عليه بل هو لازمه فتفسيرها به من تفسير الشيء باللازم، وأيضاً الفصاحة وجوديّة لأن معناها الكون المذكور والخلوص عدميّ لأن معناه عدم الأمور المذكورة فلا يصحّ حمله عليها، ويجاب بأنّ الأدَباء يجوّزون تفسير الشيء بمبائنه إذا كان بينهما تلازم قصداً للمبالغة وادّعاء أنّه هو، وأيضاً الخلوص مؤول بالكون خالصاً وهو أمر وجوديّ فصحّ حمله عليها.

وعسرَ النطق بها[1] (نحو) «مستشزرات» في قول امرئ القيس (غَدَائِرُهُ) أي: ذوائبه[2] جمع غديرة، والضمير عائد إلى الفرع (مُسْتَشْزِرَاتٌ) أي: مرتفعات[3] أو مرفوعات يقال «استشزره» أي: رفعه و«استشزر» أي: ارتفع (إِلَى الْعُلَى) * تَضِلُّ الْعِقَاصُ[4] فِيْ مُثَنًّى وَمُرْسَلِ، تضلّ أي: تغيب، والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشَعر، والمثنى المفتول، والمرسل خلاف المثنى، يعني: أنّ[5] ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وأنّ شَعره ينقسم إلى عقاص ومثنى ومرسل والأوّل يغيب في الأخيرين والغرض بيان كثرة الشَعر، والضابطة ههنا[6] أنّ كلّ ما يعدّه الذوق الصحيح ثقيلاً متعسِّرَ النطق فهو متنافر سواء كان من قربِ المخارج أو بُعدِها أو غيرِ ذلك على ما صرّح به ابن الأثير في "المَثَل

---

(١) قوله: [وعسرَ النطق بها] عطف تفسير أو مسبّب على سبب فإنّ الثقل في الكلمة سبب لعسر النطق بها، والغرض من قوله «وصف في الكلمة إلخ» بيانُ مفهوم تنافر الحروف لأنّ المصـ قد اكتفى ببيان المثال فقط. قوله «مستشزرات» إشارة إلى المقصود بالمثال. قوله «في قول امرئ القيس» إشارة إلى تعيين القائل.

(٢) قوله: [أي: ذوائبه] جمع ذؤابة وهو الشَعر المنسدل من الرأس إلى الظهر. قوله «والضمير» أي: ضمير «غدائره» راجع إلى الفرع المذكور في البيت السابق، والفرع هو الشَعر مطلقاً أو هو الشَعر بتمامه فإضافة الغدائر إلى ضميره من إضافة الجزئيّ إلى الكليّ أو من إضافة الجزء إلى الكلّ.

(٣) قوله: [أي: مرتفعات إلخ] إشارة إلى أنّ «مستشزرات» بكسر الزاء اسم الفاعل بمعنى مرتفعات وهذا إذا جعل مأخوذاً من «استشزر» اللازم، أو بفتح الزاء اسم مفعول بمعنى مرفوعات وهذا إذا جعل مأخوذاً من «استشزر» المتعدّي. قوله «يقال إلخ» استشهاد على مجيء «استشزر» متعدّياً ولازماً.

(٤) قوله: [تضلّ العقاص إلخ] غرضه تكميل البيت. قوله «أي: تغيب» إشارة إلى أنّ «تضلّ» من الضلال بمعنى الغياب يقال «ضلّ الماء في اللبن» أي: غاب فيه. قوله «المجموعة» أي: التي تجمعها المرأة وتربطها بخيوط وتجعلها في وسط رأسها وهي المسمّاة بالغديرةِ والعقيصةِ والذؤابةِ، ومن عادة نساء العرب أنّهنّ يرسلن فوق العقيصة المثنّى والمرسل خلف الظهر فيصير المثنّى والمرسل مرميين على الظهر وتحتهما العقاص.

(٥) قوله: [يعني: أنّ إلخ] بيان لمعنى البيت. قوله «والغرض بيان إلخ» بيان لغرض الشاعر من هذا الشعر.

(٦) قوله: [والضابطة ههنا] أي: الضابط المعوّل عليه في ضبط التنافر إلخ، والذوق قوّة يدرك بها لطائف

السائر"، وزعم بعضهم[1] أنّ منشأ الثقل في «مستشزرات» هو توسّط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاءِ التي من المهموسة الشديدة والزاءِ المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال[2] «مستشرف» لزال ذلك الثقل، وفيه نظر؛ لأنّ الراء المهملة أيضاً من المجهورة، وقيل: إنّ قرب المخارج[3] سبب للثقل الْمُخِلِّ بالفصاحة وإنّ في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾ [يس:٦٠] ثقلاً قريباً من حدّ التنافر فيخِلّ بفصاحة الكلمة لكنّ الكلام[4] الطويل

الكلام ووجوه تحسينه. قوله «أو غير ذلك» كوقوع حرف بين حرفين مضادّ لكلّ واد منهما بصفة كوقوع الشين بين التاء والزاء كما سيأتي بيانه. قوله «المثل السائر» هو اسم كتاب في اللغة.

(١) **قوله:** [وزعم بعضهم] وهو الخلخالي. قوله «التي هي من المهموسة الرخوة» اعلم أنّ الحروف تنقسم بالنسبة إلى الجهر والهمس إلى قسمين مهموسة ومجهورة فالمهموسةُ ما يضعف الاعتماد على مخرجه يجمعها «ستشحثك خفصه» والمجهورةُ ما بخلافه وهي ما عدا المهموسة، وتنقسم بالنسبة إلى الشدّة والرخاوة إلى ثلاثة أقسام شديدة ورخوة ومتوسطة، فالشديدةُ ما ينحصر جري صوته عند سكونه في مخرجه وهي «أجَدْتَ طبقك» والرخوةُ ما بخلافه والمتوسّطةُ هي المعتدلة بين الشدّة والرخوة يجمعها «لم يرعونا»، فالشينُ بين التاءِ والزاءِ متّصفةٌ بالهمسِ والرخاوةِ والتاءُ قبلها متّصفةٌ بالهمسِ والشدّةِ والزاءُ بعدها متّصفةٌ بالرخاوةِ والجهرِ، فقد اختلفت الشين والتاء في الرخاوة والشدّة واختلفت الشين والزاء في الهمس والجهر وبه جاء الضرر، والحاصل أنّ الشين ضاربت بإحدى صفتَيها ما قبلها وبالأخرى ما بعدها فجاء الثقل بتوسّطها بينهما.

(٢) **قوله:** [ولو قال] أي: وزعم أنه لو قال الشاعر إلخ، فهو من جملة المزعوم، والأولى «مستشرفات» لأنّ البيت لا يتزن إلاّ به، إلاّ أنه إنما التفت لأصل المادّة، قوله «وفيه نظر» وحاصل وجه النظر أنّ علّة الثقل لو كانت ما ذكرتَ من مضاربة حرف متوسّط بين حرفين لما قبله وبعده في الصفة لوجب أن يكون «مستشرف» ثقيلاً؛ لأنّ تلك العلّة موجودة فيه، وإذ ليس ثقيلاً كما اعترفتَ به فليس العلّة ما ذكرتَ.

(٣) **قوله:** [وقيل: إنّ قرب إلخ] قائله الزوزني، ولا شكّ أنّ حروف «مستشزرات» متقاربة المخارج فيكون ثقيلاً، «وإنّ في إلخ» عطف على «إنّ قرب» فهو من جملة مقول القيل. قوله «ثقلاً إلخ» أي: لقرب المخارج.

(٤) **قوله:** [لكنّ الكلام إلخ] هذا جواب من صاحب القيل عمّا يقال من أنه يلزم على تقدير كون «أ لم أعهد» غيرَ فصيح أن تكون السورة التي هو فيها وهي سورة يس غيرَ فصيحة مع أنه باطل محض!.

المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يَخرُجُ عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربيّة عن أن يكون عربيًّا، وفيه نظر[١] لأنّ فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تَفرِقة[٢] بين طويل وقصير على أنّ هذا القائل فسَّر الكلام بما ليس بكلمة، والقياسُ على الكلام العربي ظاهر الفساد[٣] ولو سُلِّم عدَم خروج السورة عن الفصاحة فمجرّد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة ممّا يقود[٤] إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً (والغرابة) كون الكلمة وحشيّة[٥] غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال (نحو)

---

(١) **قوله:** [وفيه نظر] أي: في ما اشتمل عليه القيل من الدعوى المشار إليه بقوله «لكنّ الكلام إلخ» ومن القياس المشار إليه بقوله «كما لا يخرج إلخ» نظر. قوله «لأنّ فصاحة الكلمات إلخ» ردّ للدعوى وحاصله أنا لا نسلّم دعواكم لأنّ فصاحة الكلمات إلخ فيلزم من انتفاء فصاحة الكلمات انتفاء فصاحة الكلام لا محالة.

(٢) **قوله:** [من غير تفرقة] أي: فصاحتها شرط في فصاحته سواء كان قصيراً أو طويلاً فتنتفي الثانية بانتفاء الأولى. قوله «على أنّ إلخ» يعني أنّ مدخليّة فصاحتها في فصاحته على قوله أكثر منها على قول من فسّر الكلام بالمركّب التامّ، فالقول بوجود كلام فصيح بدون فصاحة كلماته أفسد لأنّ على قول غيره يوجد مركّب فصيح بدون فصاحة كلماته وهو المركّب الناقص؛ لأنها إنما اشترطت في فصاحة الكلام.

(٣) **قوله:** [ظاهر الفساد] ردّ لقياس صاحب القيل، حاصله أنّا لا نسلّم صحّة قياس الكلام الفصيح على الكلام العربيّ لأنه قياس مع الفارق لأنّ فصاحة الكلام يشترط فيه فصاحة الكلمات بخلاف عربيّة الكلام فإنه لا يشترط فيها عربيّة الكلمات بل يكفي فيها عربيّة أكثر الكلمات. قوله «ولو سلّم إلخ» ردّ آخر للدعوى على سبيل التسليم، حاصله أنّا سلّمنا أنّ السورة بتمامها لا تخرج عن الفصاحة مع اشتمالها على كلمة غير فصيحة ولكن يلزم كون كلام فيه هذه الكلمة غيرَ فصيح وهو قوله تعالى: ﴿أَعۡهَدۡ﴾ [يس:٦٠].

(٤) **قوله:** [ممّا يقود إلخ] أي: ممّا يجر إلخ، وذلك لأنّ اشتماله على غير الفصيح إمّا لعدم علمه بأنه غير فصيح فيلزم الجهل وإمّا لعدم قدرته على إيراد الفصيح فيلزم العجز تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

(٥) **قوله:** [كون الكلمة وحشيّة] بيان لمفهوم الغرابة لأنّ المصـ قد اكتفى بالمثال. قوله «غير ظاهرة المعنى» تفسير لكون الكلمة وحشيّة، والمراد بكونها غير ظاهرة المراد أن لا ينتقل الذهن منها إلى المعنى الموضوع فلا يرد بمتشابهات القرآن ومجملاته فإنها ظاهرة المعنى الموضوع له وإنما الخفاء باعتبار المعنى المراد

«مسرّج»[١] في قول العجّاج: وَمُقْلَةً وَحَاجِباً مُزَجَّجاً * أي: مدققاً مطوّلاً (وَفَاحِماً) أي: شَعراً أسود كالفحم (وَمَرْسِناً) أي: أنفاً[٢] (مُسَرَّجاً أي: كالسيف السريجيّ في الدقّة والاستِواء) وسريج اسم قَين تُنسَب إليه السيوف (أو كالسراج في البريق واللمعان) فإن قلت[٣] لِم لَم يجعلوه اسم مفعول من «سرّج الله وجهه» أي: بَهَّجه وحسّنه، قلت[٤] لاحتمال أن يكون مستحدَثاً ومولّداً من السراج، أو يكون من باب الغرابة أيضاً (والمخالفة) أن تكون الكلمة[٥]

منها. قوله «ولا مأنوسة الاستعمال» عطف سبب على مسبّب، و«لاَ» زائدة لأنّ النفي مستفاد من لفظ «غير»، والمراد بعدم كونها مأنوسة الاستعمال أن لا تكون مألوفة الاستعمال بالنسبة للعرب العرباء لا بالنسبة للمولدين وإلاّ خرج كثير من الكلام الفصيح عن الفصاحة كما لا يخفى.

(١) **قوله:** [«مسرّج»] غرضه تعيين المقصود بالتمثيل. قوله «في قول العجّاج» تعيين الشاعر وهو رؤبة عبد الله البصري أبو محمّد بن العجّاج التميمي، «ومقلة إلخ» تكميل البيت، «مدقّقاً مطوّلاً» تفسير لـ«مزجّجاً» قوله «أي: شعراً إلخ» إشارة إلى أنّ «فاحماً» اسم فاعل للنسبة كـ«لابن» والنسبة تشبيهيّة من نسبة المشبّه للمشبّه به أي: شعراً منسوباً للفحم بمعنى أنه يشبهه، وهو وجه بعيد فيكون فيه غرابة.

(٢) **قوله:** [أي: أنفاً] إشارة إلى أنّ المراد بالمَرسِن أنف مجازاً مرسلاً من إطلاق المقيّد وإرادة المطلق لأنه في الأصل أنف البعير. قوله «وسريج» أي: الذي نسب إليه السيف السريجي، والقين حدّاد.

(٣) **قوله:** [فإن قلت إلخ] أي: لإخراج «مسرّجاً» من حضيض الغرابة إلى أوج الفصاحة، وحاصله أنّا نجعله اسم مفعول من «سرّج الله وجهه» أي: نوّره، فيكون «مسرّجاً» بمعنى «منوّراً» فليس فيه نسبة تشبيهيّة فهو خال عن الغرابة فيكون فصيحاً. قوله «وحسّنه» عطف تفسير.

(٤) **قوله:** [قلت إلخ] أي: يحتمل أن يكون «سرّج» أخذه المولدون من السراج فلا يمكن أن يجعل «مسرّجاً» الواقعُ في كلام العجّاج المتقدّم مأخوذاً منه لاستحالة أخذ السابق من اللاحق. قوله «أو يكون إلخ» أي: ويحتمل أن يكون «سرّج» غريباً؛ لأنه لم يوجد في الكتب المشهورة فيكون «مسرّجاً» المأخوذُ منه غريباً.

(٥) **قوله:** [أن تكون الكلمة إلخ] بيان لمفهوم مخالفة القياس لأنّ المصـ قد اكتفى ببيان المثال، ولمّا كان هذا البيان يقتضي أنّ مخالفة القانون التصريفيّ تخلّ بفصاحة الكلمة ولو كانت موافقة لما ثبت عن الواضع مع أنه ليس كذلك بيَّن المرادَ بقوله «أعني على إلخ» فالمراد بالقانون ما ثبت عن الواضع سواء اقتضاه القانون الصرفيّ أو لا، وعلى هذا المراد فَرَّع قولَه الآتي: «فنحو آل وماء إلخ».

على خلاف قانونِ مفردات الألفاظ الموضوعة أعني: على خلاف ما ثبت عن الواضع (نحو) «الأجلل»[١] بفكّ الإدغام في قوله («اَلْحَمْدُ للهِ الْعَلِيِّ الأَجْلَلِ») والقياس «الأَجَلِّ»، فنحو «آل» و«ماء» و«أبَى يأبَى» و«عَوِر يَعْوَر» فصيح[٢]؛ لأنه ثبت عن الواضع كذلك (قيل) فصاحة المفرد[٣] خلوصه ممّا ذُكِر (ومن الكراهة في السمع) بأن تكون اللفظة بحيث يمجّها السمع ويتبرّأ عن سَماعها (نحو) «الْجِرِشَّى»[٤] في قول أبي الطيّب: مُبَارَكُ الاِسْمِ أَغَرُّ اللَّقَبِ* (كَرِيْمُ الْجِرِشَّى) أي: النفس (شَرِيْفُ النَسَبِ) والأغرُّ[٥] من الخيل الأبيضُ الجبهةِ، ثمّ استعير لكلّ واضح معروف (وفيه نظر) لأنّ الكراهة[٦] في السمع إنّما هي من جهة الغرابة

---

(١) قوله: [«الأجلل»] إشارة إلى المقصود بالتمثيل. قوله «بفكّ الإدغام» إشارة إلى علّة كونه مخالفاً للقياس.

(٢) قوله: [فصيح] أي: وإن كان مخالفاً للقياس الصرفيّ فإنّ إبدال الهمزة من الهاء في «آل وماء» ليس قياسيًّا، وكذا القياس أن لا يأتي مضارع «فَعَلَ» على «يَفْعَل» إلاّ إذا كان عينه أو لامه حرفَ حلق بخلاف «يأبَى»، والقياس في «عَوِرَ يَعْوَرُ» قلب الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها.

(٣) قوله: [فصاحة المفرد إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «من الكراهة في السمع» عطف على قوله «من تنافر الحروف إلخ». قوله «بأن تكون إلخ» تصوير للكراهة في السمع. قوله «ويتبرّأ إلخ» عطف تفسير لما قبله.

(٤) قوله: [«الْجِرِشَّى»] إشارة إلى المقصود بالتمثيل. قوله «في قول أبي الطيّب» تعيين للشاعر. قوله «مبارك الاسم إلخ» غرضه تكميل البيت. قوله «أي: النفس» تفسير غير المشهور بالمشهور.

(٥) قوله: [والأغرُّ إلخ] تحقيق لمعنى قول الشاعر: «أغرّ اللقب». قوله «من الخيل» حال من ضمير «الأبيض» و«مِنْ» فيه تبعيضيّة. قوله «ثمّ استعير إلخ» أي: نقل على طريق الاستعارة أو على طريق المجاز المرسل لعلاقة الإطلاق؛ لأنه نقل من واضح مقيّد إلى مطلق واضح.

(٦) قوله: [لأنّ الكراهة إلخ] بيان وجه النظر وحاصله أنّ الكراهة وإن كانت مخلّة بالفصاحة لكنّه لا حاجة إلى ذكر الخلوص منها على حدة لأنّ سببها هي الغرابة فالخلوص منها يستلزم الخلوص منها. قوله «مثل تكأكأتم» قيل: هاجت بأبي علقمة مرّة فأقبل عليه الناس يعصرون إبهامه ويؤذنون في أذنه فقال: «ما لكم تكأكأتم عليّ تكأكأكم على ذي جنّة افرنقعوا عنّي» فقال بعضهم دعوه فإنّ شيطانه يتكلّم بالهنديّة.

المفسَّرة بالوحشية مثل «تكأكأتم» و«افرنقعوا» ونحو ذلك، وقيل[1] لأنّ الكراهة في السمع وعدَمها يرجعان إلى طيب النَغَم وعدم الطيب لا إلى نفس اللفظ، وفيه نظر[2] للقطع باستكراه «الجرشى» دون «النفس» مع قطع النظر عن النَغَم (و) الفصاحة[3] (في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها) هو حال من الضمير[4] في «خلوصه» واحترز به عن مثل[5] «زيد أجلل» و«شَعره مستشزر» و«أنفه مسرّج»، وقيل: هو حال من «الكلمات» ولو ذكره[6] بجنبها لسلم من الفصل بين الحال وذيها بالأجنبي،

---

(١) **قوله:** [وقيل] أي: في بيان وجه النظر، وغرض الشارح النقل ثمّ الردّ عليه، وحاصل القيل أنّ الكراهة وعدمها راجعان إلى طيب النَغَم وعدمه لا إلى نفس اللفظ فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع إذا أدّي بصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذّ إذا أدّي بصوت طيب فلو جعلنا الخلوص منها شرطاً للزم خروجُ كثير من اللفظ الفصيح عن الفصاحة ودخولُ كثير من اللفظ الغير الفصيح في الفصاحة.

(٢) **قوله:** [وفيه نظر] أي: في وجه النظر نظر لأنّا نقطع بأنّ لفظ الجِرِشّى مثلاً مستكرهٌ وإنْ أدّي بصوت حسن ولفظ النَفْس يستلذّ وإنْ أدّي بصوت منكر فلا نسلّم رجوعَ الكراهة وعدمها إلى طيب النغم وعدمه.

(٣) **قوله:** [الفصاحة] أشار بهذا التقدير إلى أنّ «في الكلام» عطف على «في المفرد» من باب عطف الجمل لا المفردات وإلاّ لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين لأنّ «في الكلام» ح يكون معطوفاً على «في المفرد» وعامله «الكائنة» المحذوفة، و«خلوصه» يكون معطوفاً على «خلوصه» الأوّل وعامله هو الابتداء.

(٤) **قوله:** [هو حال من الضمير إلخ] أي: قوله «مع فصاحتها» باعتبار متعلّقه حال من الضمير إلخ، فيكون قيداً للخلوص بمعنى الانتفاء؛ لأنه العامل في صاحب الحال، فالمعنى: الفصاحة في الكلام انتفاء ضعفِ تأليفه وتنافرِ كلماته وتعقيدِه حال كون فصاحة كلماته تقارن ذلك الانتفاء.

(٥) **قوله:** [واحترز به عن مثل إلخ] وذلك لأنّ كلّ واحدة من الجمل الثلاث المذكورة وإن كانت خالية من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد إلاّ أنّ كلماتها غير فصيحة كما مرّ بيانه.

(٦) **قوله:** [ولو ذكره إلخ] أي: ولو ذكر المصـ قولَه «مع فصاحتها» الذي هو حالٌ بجنب الكلمات الذي هو ذو الحال لسلم العبارة من الفصل بين الحال وذيها أي: ذي الحال بالأجنبي وهو «التعقيد» لأنه ليس معمولاً لعامل الحال وهو «تنافر»، وهذا من جملة القيل وغرضه الاعتراض على العبارة.

وفيه نظر؛ لأنه حينئذ[١] يكون قيداً للتنافر لا للخلوص ويلزم[٢] أن يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحاً؛ لأنه يصدق عليه أنه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم (فالضعف) أن يكون تأليف[٣] الكلام على خلاف القانون النحويّ المشهور بين الجمهور كالإضمار قبل الذكر[٤] لفظاً ومعنىً وحكماً (نحو «ضرب غلامُه زيداً» والتنافر) أن تكون الكلمات[٥] ثقيلة على اللسان وإن كان كلٌّ منها فصيحة (كقوله: وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ) وهو اسم رجل (قَبْرُ) وصدر البيت: وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْر، أي: خالٍ عن الماء والكلاء، ذكر[٦] في "عجائب المخلوقات" أنّ من الجنّ نوعاً يقال له الهاتف فصاح واحد منهم على حرب بن أميّة فمات فقال ذلك الجنّي هذا البيت (وكقوله: كَرِيْمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ وَالْوَرَى مَعِيَ * وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحْدِيْ) والواو في «والورى» للحال[٧]

---

(١) قوله: [لأنه حينئذ إلخ] أي: لأنّ «مع فصاحتها» حين إذ جعل حالاً من الكلمات يكون قيداً للتنافر الذي هو منفيّ؛ لأنه العامل في ذي الحال. قوله «لا للخلوص» الذي هو نفي.

(٢) قوله: [ويلزم إلخ] تفريع على كون «مع فصاحتها» قيداً للتنافر، وحاصله أنّه إذا كان قيداً للتنافر كان حاصل المعنى أنّ الخلوص من تنافر الكلمات إنما يجب إذا كانت الكلمات فصيحة أمّا إذا لم تكن فصيحة فلا يجب الخلوص منه فيلزم أن يكون الكلام المشتمل على إلخ. قوله «فافهم» إشارة إلى دقّة المقام.

(٣) قوله: [أن يكون تأليف إلخ] بيان لمفهوم الضعف لأنّ المصـ قد اكتفى بالمثال.

(٤) قوله: [قبل الذكر] أي: قبل ذكر مرجعه. قوله «لفظاً ومعنى وحكماً» هذه أقسام للقبليّة أي: كتقديم الضمير على مرجعه لفظاً إلخ، وهذا مثال لمخالفة القانون المشهور، ومفهوم كلامه أنه لو تقدّم المرجع على الضمير لفظاً أو معنى أو حكماً لا يكون الكلام ضعيفَ التأليف كقوله تعالى: ﴿اِعْدِلُوْا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى﴾ [المائدة:٨] و﴿وَلِاَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء:١١] ونحو قولك: «ضرب زيدٌ غلامَه».

(٥) قوله: [أن تكون الكلمات إلخ] يظهر غرضه ممّا ذكر في مثل هذا الموضع.

(٦) قوله: [ذكر إلخ] أي: ذكر المصـ في كتابه إلخ، والجنّي مفرد الجنّ كالعربي والعرب والزنجي والزنج.

(٧) قوله: [للحال] جعل الواو للحال؛ لأنه المتسابق للفهم، ولوقوعه في مقابلة «وحدي» وهو حال، ولدفع

وهو مبتدأ وخبره «معي»، وإنّما مثّل بمثالين لأنّ الأوّل متناهٍ[1] في الثقل والثانِي دونه؛ لأنّ منشأ الثقل في الأوّل نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها، وهو في تكرير[2] «أمدحه» دون مجرّد الجمع بين الحاء والهاء؛ لوقوعه في التنزيل مثل ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ [ق:٤٠] فلا يصحّ القول بأنّ مثل هذا الثقل مُخِلّ بالفصاحة، ذكر الصاحب[3] إسماعيل بن عبّاد أنه أنشد هذه القصيدة بحضرة الأستاذ ابن العميد فلمّا بلغ هذا البيت قال له الأستاذ: هل تعرف فيه شيئاً من الْهُجْنة؟ قال: نعم! مقابلة المدح باللوم وإنّما يقابل بالذمّ أو الهجاء، فقال: الأستاذ غيرَ هذا أريد[4]، فقال: لا أدري غيرَ ذلك، فقال الأستاذ: هذا التكرير[5] في «أمدحه أمدحه» مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارجٌ عن حدّ الاعتدال نافرٌ كلَّ التنافر فأثنى عليه الصاحب (والتعقيد) أي: كون الكلام معقّداً[6] (أن

لزوم توقّف مدح الورى على مدحه فإنّ فيه قصوراً في مقام المدح، ولدفع لزوم اتّحاد الشرط والجزاء.

(١) **قوله:** [لأنّ الأوّل متناه إلخ] يعني أشار المصـ بإيراد المثالين إلى قسمين لتنافر الكلمات. قوله «لأنّ منشأ الثقل إلخ» تعليل لكون المثال الأوّل متناه في الثقل دون المثال الثاني.

(٢) **قوله:** [وهو في تكرير إلخ] أي: الثقل المخلّ بالفصاحة في المثال الثاني حاصل بتكرير إلخ فـ«فِيْ» بمعنى الباء. قوله «دون مجرّد الجمع» يعني أنّ الجمع بين الحاء والهاء وإن كان فيه ثقل إلاّ أنه لا يؤدّي للإخلال بالفصاحة كيف وقد وقع ذلك في القرآن والقول باشتماله على كلام غير فصيح ممّا لا يتجرأ عليه مؤمن.

(٣) **قوله:** [ذكر الصاحب إلخ] غرضه من ذكر هذه الحكاية تأييد لكون هذا التكرير ثقيلاً مخلاًّ بالفصاحة، والصاحب لقب لإسمعيل بن عبّاد. قوله «الأستاذ ابن العميد» وهو شيخ إسمعيل بن عبّاد.

(٤) **قوله:** [غير هذا أريد] لأنّ هذه الهجنة يمكن الجواب عنها بأنه أشير بمقابلة المدح باللوم إلى أنّ ذمّه لا ينبغي أن يخطر ببال عاقل ولو على سبيل الشرطيّة والتعليق ولو دعا داع فإنما يفرض لومه دون ذمّه.

(٥) **قوله:** [هذا التكرير] هذا مبتدأ وقوله «خارج» و«نافر» خبراه. قوله «كلَّ التنافر» أي: تنافراً قويًّا كاملاً، ولا يلزم من هذا أن لا يوجد تنافر أكمل منه فلا ينافي ما سبق من أنّ المثال الثاني دون الأوّل في الثقل.

(٦) **قوله:** [أي: كون الكلام معقّداً] إشارة إلى أنّ التعقيد مصدر مبنيّ للمفعول صفة للكلام، وغرضه

لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل) واقع[١] (إمّا في النظم) بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك[٢] ممّا يوجِب صعوبةَ فهم المراد (كقول الفَرَزْدَق في) مدح[٣] (خال هِشام) بن عبد الملك بن مروان وهو إبراهيم بن هشام بن إسمعيل المخزوميُّ (وَمَا مِثْلُهُ فِي النَاسِ إلاَّ مُمَلَّكاً * أَبُوْ أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوْهُ يُقَارِبُهُ أي:) ليس مثله في الناس[٤] (حَيٌّ يُقَارِبُهُ) أي: أحد يشبهه في الفضائل (إلاّ مُمَلَّكٌ) أي: رجل أعطي الْمُلك يعني هشاماً (أبو أمّه) أي: أبو أمّ ذلك المملّك (أبوه) أي: إبراهيمَ الممدوحِ، أي: لا يماثله[٥] أحد إلاّ ابن أخته وهو

الجواب عمّا يقال إنّ التعقيد فعل المتكلّم فهو من صفاته فلا يصحّ حمل قوله «أن يكون الكلام إلخ» عليه؛ لأنّ كون الكلام غير ظاهر الدلالة على المراد من صفات الكلام، وحاصل الجواب ظاهر.

(١) **قوله:** [واقع] إشارة إلى أنّ قوله «في النظم» صفة لـ«خلل» باعتبار متعلَّقه المحذوف، والمراد بالنظم التركيب سواء كان نظماً أو نثراً، وهذا هو التعقيد اللفظيّ وأمّا التعقيد لخلل في الانتقال فهو التعقيد المعنويّ. قوله «تقديم إلخ» أي: تقديم اللفظ عن محلّه الأصليّ وتأخير لغير ذلك اللفظ في محلّ الأوّل، وإنما لم يقتصر على ذكر أحدهما إشعاراً بأنّ ملاحظة أحدهما كافٍ في الخلل وإن لم يلاحظ الآخر.

(٢) **قوله:** [أو غير ذلك] كالفصل بالأجنبيّ بين المبتدأ والخبر أو بين الموصوف والصفة أو بين البدل والمبدل منه، وقد اجتمعت هذه الفصول الثلاثة مع التقديم والتأخير في بيت الفرزدق الآتي. قوله «ممّا يوجب إلخ» احتراز عن تقديم وتأخير وحذف وغير ذلك ممّا لا يوجب صعوبة فهم المعنى المراد للمتكلّم.

(٣) **قوله:** [مدح] إشارة إلى حذف المضاف. قوله «وهو» أي: خالُ هشام بن عبد الملك الممدوحُ. قوله «المخزوميّ» نسبة لبني مخزوم قبيلة من قبائل العرب.

(٤) **قوله:** [ليس مثله في الناس] إشارة إلى أنّ «مَا» في البيت مشابهة بـ«ليس». قوله «أي: أحد إلخ» إشارة إلى أنّ المراد بالمقاربة المشابهة في الفضائل. قوله «أي: رجل أعطي الملك» بيان لمعنى المملَّك. قوله «يعني هشاماً» بيان للمراد بالمملَّك. قوله «أي: أبو أمّ ذلك المملَّك» و«أي: إبراهيم الممدوح» إشارة إلى مرجع الضمير.

(٥) **قوله:** [أي: لا يماثله أحد إلخ] بيان المعنى المراد للشاعر. قوله «إلاّ ابن أخته» أي: فمماثلة هشام المملَّك لإبراهيم الممدوح إنما جاءت من قبله بحكم «الخلال تتبع الخال».

هشام، ففيه فصل[١] بين المبتدأ والخبر أعني «أبو أمّه أبوه» بالأجنبي الذي هو «حيّ» وبين الموصوف والصفة أعني «حيّ يقاربه» بالأجنبي الذي هو «أبوه»، وتقديم المستثنى أعني «مملّكاً» على المستثنى منه أعني «حيّ»، وفصل كثير بين البدل وهو «حيّ» والمبدل منه وهو «مثله»، فقوله «مثله» اسمُ «مَا»[٢] و«في الناس» خبره، و«إلاّ مملّكاً» منصوب لتقدّمه على المستثنى منه، قيل ذِكر ضعف التأليف يُغنِي عن ذكر[٣] التعقيد اللفظيّ، وفيه نظر؛ لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجِبة لصعوبة فهم المراد وإن كان كلٌّ منها[٤] جارياً على قانون النحو وبهذا يظهر فساد ما قيل إنه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت إلى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه بل لا وجه له؛ لأنّ ذلك جائز باتّفاق النحاة، إذ لا يخفى أنه يوجِب زيادةَ التعقيد وهو ممّا يقبل[٥] الشدّة والضعف (وإمّا في الانتقال)

---

(١) **قوله:** [ففيه فصل إلخ] بيان لوجه الخلل في النظم في البيت. قوله «وتقديم المستثنى إلخ» ويلزمه تأخير المستثنى منه لكنّه لاحظ التقديم وجعل التأخير حاصلاً غير مقصود، ولو عكس الأمر لصحّ.

(٢) **قوله:** [فقوله «مِثْلُهُ» اسم «مَا» إلخ] هذا الإعراب مبنيّ على القول بجواز نطق الشاعر بغير لغته وإلاّ فالفرزدق تميميّ وهم يهملون «مَا». قوله «لتقدّمه على المستثنى منه» أي: ولو كان مؤخّراً عنه لكان المختار فيه الرفع على البدليّة من المستثنى منه، ولهذا أتى به المصـ مرفوعاً في تفسيره.

(٣) **قوله:** [يغني عن ذكر إلخ] لأنّ التعقيد اللفظيّ لا يكون ناشئاً إلاّ عن ضعف التأليف فالخلوص عن الضعف يوجب الخلوص عن التعقيد اللفظيّ. قوله «وفيه نظر» أي: في هذا القيل نظر وحاصله منعُ أنّ التعقيد اللفظيّ لا يكون إلاّ عن ضعف التأليف بل يجوز أن يكون عن غيره مع انتفاء ضعف التأليف.

(٤) **قوله:** [وإن كان كلّ منها إلخ] وذلك كتقديم المفعول والمستثنى وتأخير المبتدأ نحو «إلاّ عمراً الناس ضارب زيد». قوله «وبهذا» أي: بما ذُكِر من قوله «لجواز أن يحصل» إلى قوله «على قانون النحو». قوله «لأنّ ذلك جائز إلخ» من جملة القيل علّة لقوله «لا حاجة...إلخ». قوله «إذ لا يخفى...إلخ» علّة لظهور فساد القيل أي: إنما ظهر فساد ما قيل لأنه لا يخفى أنّ تقديم المستثنى مع كونه جائزاً يوجب زيادة التعقيد وزيادة التعقيد تعقيد.

(٥) **قوله:** [وهو ممّا يقبل إلخ] يعني إنما جعلنا التعقيد ممّا يزيد؛ لأنه ممّا يقبل الشدّة والضعف.

عطف على قوله: «إمّا في النظم» أي: لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع في انتقال الذهن[1] من المعنى الأوّل المفهوم بحسَب اللغة إلى الثاني المقصود وذلك[2] بسبب إيراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خَفاء القرائن[3] الدالّة على المقصود (كقول الآخر) وهو عبّاس بن الأحنف[4] ولَم يقل «كقوله» لئلاّ يتوهّم عود الضمير إلى الفرزدق (سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوْا * وَتَسْكُبُ) بالرفع[5] وهو الصحيح (عَيْنَايَ الدُمُوْعَ لِتَجْمُدَا) جعَل سكب[6] الدموع كناية عمّا يلزم فراقَ الأحبّة من الكآبة والحزن وأصاب[7]، لكنه أخطأ في جعل جمود العين كناية عمّا يوجِبه دوامُ التلاقي من الفرح والسرور

---

(١) قوله: [انتقال الذهن] لمّا كان الانتقال يقتضي المنتقِلَ والمنتقَلَ منه والمنتقَلَ إليه أشار إلى الأوّل بقوله «الذهن» وإلى الثاني بقوله «المعنى الأوّل» وبقوله «الثاني» إلى الثالث. قوله «المفهوم بحسَب اللغة» إشارة إلى أنّ المراد بالمعنى الأوّل هو هذا المعنى، فهو وصف كاشف للمعنى، وكذا قوله «المقصود».

(٢) قوله: [وذلك إلخ] أي: والخلل الواقع في الانتقال يكون بسبب إيراد المعاني اللوازم البعيدة بلفظ الملزومات، والمراد باللازم هنا ما اصطلح عليه علماء البيان وهو كلّ شيء وجوده على سبيل التبعيّة لآخر وإن كان أخصّ. قوله «المفتقرة إلخ» بيان لكون اللوازم بعيدة فهو وصف كاشف لها.

(٣) قوله: [مع خَفاء القرائن إلخ] أي: بعدم الجريان على أسلوب البلغاء، فلو كانت القرينة ظاهرة فلا خلل سواء تعدّدت الوسائط نحو «زيد كثير الرماد» أو لا مثل «بكر طويل النِجاد» أي: طويل القامة.

(٤) قوله: [وهو عبّاس بن الأحنف] تعيين «الآخر». قوله «ولم يقل إلخ» بيان لفائدة العبارة.

(٥) قوله: [بالرفع] أي: عطفاً على مجموع «سأطلب». قوله «وهو الصحيح» إمّا لأنه ثبت عنده بالنقل الصحيح، وإمّا لأنّ الصحيح عنده في معنى البيت ما ذكره الشيخ وهو مبنيّ على الرفع.

(٦) قوله: [جعل سكب إلخ] أي: ليس مراده بقوله «وتسكب عيناي الدموع» معناه الحقيقيّ وهو الإخبار بسكب عينيه الدموع بل المقصود به الإخبار بلازمه وهو الحزن فكأنه قال: وأوطن نفسي على مقاساة الأحزان. قوله «عمّا يلزم» أي: عن لازم يلزم، ولو قال «عمّا يلزم سكب الدموع» لكان أحسن. قوله «من الكآبة والحزن» بيان لـ«مَا»، والكأبة سوء الحال من أجل الحزن فعطف الحزن عليها من عطف السبب على المسبّب.

(٧) قوله: [وأصاب] أي: أصاب الشاعر في جعل سكب الدموع كناية عن الحزن لأنه ينتقل الذهن منه إلى

(فإنّ الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع) حال إرادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الأحبّة (لا إلى ما قصده من السرور) الحاصل بالملاقاة، ومعنى البيت: أنّي اليوم[1] أطيب نفساً بالبعد والفراق وأوطّنها على مقاساة الأحزان والأشواق، وأتجرّع غصصها[2] وأتحمّل لأجلها حزناً يفيض الدموع من عينَيّ لأتسبّب بذلك إلى وصلٍ يدوم[3] ومسرةٍ لا تزول؛ فإنّ الصبر مفتاح الفرَج ومع كلّ عسر يسراً ولكلّ بداية نهاية، وإلى هذا أشار الشيخ عبد القاهر في "دلائل الإعجاز"، وللقوم ههنا[4] كلام فاسد أوردناه في الشرح (قيل) فصاحة الكلام[5] خلوصه ممّا ذكر (ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات كقوله)

الحزن بسهولة، ولهذا يقال «أبكاه الدهر» كناية عن كونه أحزنه. قوله «لكنّه أخطأ إلخ» أي: لكنّ الشاعر أخطأ في جعل جمود العين كناية عن الفرح لأنه لا ينتقل الذهن منه إلى الفرح بسهولة، وهذا الكلام إشارة إلى أنّ قول المصـ «فإنّ الانتقال إلخ» علّة لجعل البيت مثالاً للخلل الواقع في الانتقال.

(١) **قوله:** [أنّي اليوم إلخ] فيه إشارة إلى أنّ السين في «سأطلب» ليست للاستقبال بل زائدة للتوكيد على حدّ قوله تعالى: ﴿سَنَكۡتُبُ مَا قَالُوا۟﴾ [آل عمران:١٨١]، و«أطيب» بالتخفيف من «طاب» بدليل تنكير «نفساً» على التمييز، ويصحّ أن يكون بالتشديد من «طيّب». قوله «أوطنها» أي: أصبرها على مقاساة الأحزان، وهذا بيان لحاصل معنى قولِه «وتسكب عيناي»، وأخذ الأشواق بطريق اللازم لأنه يلزم من الحزن على بعد الحبيب الاشتياق إليه.

(٢) **قوله:** [غصصها] أي: غصص الأشواق، وتشبيه الأشواق بمشروب مرّ استعارة بالكناية وإثبات التجرّع لها استعارة تخييليّة. قوله «لأجلها» علّة للتحمّل أي: أتحمّل لأجل تلك الأشواق.

(٣) **قوله:** [إلى وصل يدوم] راجع لقوله «لتقربوا». قوله «ومسرّة لا تزول» راجع لقوله «لتجمدا» بيان للمعنى المراد منه. قوله «مع كلّ عسر» عطف على خبر «إنّ» و«يسراً» عطف على اسمها.

(٤) **قوله:** [ههنا] أي: في بيان معنى البيت كلام فاسد، وحاصله أنّ عادة الزمان والإخوان الإتيان بنقيضِ المط وخلافِ المقصد فطلب الشاعر البعد ليحصل نقيضه وهو القرب وطلب الحزن ليحصل نقيضه وهو السرور، ووجه فساده أنّ الزمان إنما يأتي بما هو نقيض المط في الواقع لا بما يظهر أنه مطلوبه.

(٥) **قوله:** [فصاحة الكلام إلخ] إشارة إلى أنّ قول المصـ «ومن كثرة إلخ» عطف على مقدّر في كلام

وَتُسْعِدُنِيْ[١] فِيْ غَمْرَةٍ بَعْدَ غَمْرَةٍ * (سَبُوْحٌ) أي: فرس حسن الجري لا تُتعِب راكبَها كأنّها تجري في الماء (لَهَا) صفة «سَبُوْحٌ»[٢] (مِنْهَا) حال من «شَوَاهِدُ» (عَلَيْهَا) متعلّق بـ«شواهد» (شَوَاهِدُ) فاعل الظرف أعني «لَهَا» يعني أنّ لها من نفسها علامات دالّة على نجابتها، قيل التكرار[٣] ذكر الشيء مرّة بعد أخرى ولا يخفى أنه لا يحصل كثرته بذكره ثالثاً، وفيه نظر لأنّ المراد بالكثرة[٤] ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكره ثالثاً (و) تتابعُ الإضافات[٥] مثل (قوله: حَمَامَةَ جَرْعَى حَوْمَةِ الْجَنْدَلِ اسْجَعِيْ) * فَأَنْتِ بِمَرْأًى مِنْ سُعَادَ

صاحب القيل والمجموع مقول القيل. قوله «ممّا ذكر» أي: من الأمور الثلاثة السابقة في كلام المصـ.

(١) قوله: [وَتُسْعِدُنِيْ إلخ] تكميل البيت، و«تُسْعِدُ» من الإسعاد وهو الإعانة، والغمرة ما يغمرك من الماء والمراد هنا الشدّة من ذكر الملزوم وإرادة اللازم. قوله «أي: فرس» إشارة إلى أنّ «سَبُوْحٌ» صفة لمحذوف. قوله «حسن الجري» فيه أنّ الفرس مؤنث سَماعاً فالواجب أن يقال «حسنة»، والجواب أنّه ذكّر الوصف لتأويل الفرس بالمركوب، أمّا قوله «سَبُوْحٌ» فـ«فعول» بمعنى «فاعل» يستوي فيه المذكّر والمؤنث.

(٢) قوله: [صفة «سَبُوْحٌ»] أي: مع فاعله لا أنّ «لَهَا» هو الصفة وحده. قوله «حال من شواهد» لأنه كان في الأصل نعتاً لها ونعت النكرة إذا قدّم عليها يعرب حالاً. قوله «متعلّق بشواهد» أي: الذي هو بمعنى الدلائل. قوله «فاعل الظرف» لاعتماد الظرف على الموصوف وهو «سَبُوْحٌ». قوله «علامات» إشارة إلى أنّ المراد بالشواهد الدلائل. قوله «على نجابتها» إشارة إلى أنّ قوله «عَلَيْهَا» بحذف المضاف وهو النجابة.

(٣) قوله: [قيل إلخ] قائله الزوزني، وغرضه الاعتراض على المصـ بأنّ تمثيله بهذا البيت لكثرة التكرار غير صحيح لأنّ التكرار هو الذكر مرّة بعد أخرى، فإمّا أن يراد بالتكرار مجموع الذكرين أو الذكر الأخير وعلى الأوّل لا يتحقّق بتثليث الذكر تعدّد التكرار فضلاً عن كثرته وعلى الثاني لا يتحقّق به كثرته وإنْ تحقّق تعدّده فلا بدّ لتحقّق كثرة التكرار من تربيع الذكر والضمائر في البيت ثلاثة فقط.

(٤) قوله: [لأنّ المراد بالكثرة إلخ] حاصله أنّا نختار الشق الثاني بأنّ التكرار هو الذكر الثاني المسبوق بآخر لكنّ المراد بالكثرة ما زاد على الواحد وحينئذ فالتكرار يحصل بذكر الشيء ثانياً ويحصل كثرة التكرار بذكره ثالثاً كما في البيت فالمثال مطابق للممثّل له.

(٥) قوله: [تتابع الإضافات] إشارة إلى أنّ المثال الثاني الآتي لتتابع الإضافات، ففي كلام المصـ لفّ

وَمَسْمَعٍ، ففيه إضافة حمامة إلى جرعى وجرعى إلى حومة وحومة إلى الجندل، والجرعى تأنيث الأجرع قصرها للضرورة، وهي أرض ذات رمل لا تُنبِت شيئاً، والحومة معظّم الشيء، والجندل أرض ذات حجارة، والسجع هديرُ الحمام ونحوُه، وقوله: «فأنت بمرأى» أي: بحيث تراكِ سعادُ[1] وتسمع صوتَكِ يقال: «فلان بمرأى منّي ومسمع» أي: بحيث أراه وأسمع قولَه كذا في "الصحاح"، فظهر فساد ما قيل إنّ معناه أنتِ بموضع ترين منه سعادَ وتسمعين كلامَها، وفساد ذلك ممّا يشهد به العقل والنقل[2] (وفيه نظر) لأنّ كلاًّ[3] من كثرة التكرار وتتابع الإضافات إن ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر وإلاّ فلا يخلّ بالفصاحة، كيف[4] وقد وقع في التنزيل: ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوْحٍ﴾ [المؤمن:٣١]، و﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهٗ﴾ [مريم:٢]، و﴿وَنَفْسٍ وَّمَا سَوّٰىهَا ۝ فَاَلْهَمَهَا فُجُوْرَهَا وَتَقْوٰىهَا﴾ [الشمس:٧-٨]

ونشر مرتّب. قوله «فَأَنْتِ بِمَرْأًى إلخ» تكميل البيت. قوله «ففيه إضافة إلخ» تطبيق المثال للممثّل له.

(١) **قوله:** [أي: بحيث تراكِ سعاد] أي: في مكان تراكِ فيه سعاد. قوله «يقال إلخ» استشهاد على المعنى الذي بيّنه الشارح فإنّ كلام "الصحاح" يفيد أنّ المجرور بـ«مِنْ» بعد «مَرْأًى ومَسْمَع» هو الفاعل للرؤية والسَماع. قوله «ما قيل إلخ» القائل الزوزني، فإنّ كلامه يقتضي أنّ المجرور بـ«مِنْ» بعد «مَرْأًى ومَسْمَع» هو مفعول الرؤية والسَماع وهذا يخالف ما يفيده كلام "الصحاح".

(٢) **قوله:** [يشهد به العقل والنقل] أمّا شهادة النقل بفساده فلما نقل من "الصحاح"، وأمّا شهادة العقل بفساده فلأنّ الحمامة إذا كانت تسمع صوت الحبيبة فلا يحسن في نظر العقل طلب تصويتها بقوله «اسجعي» بل اللائق طلب الإصغاء فكان الواجب على الشاعر أن يقول «اسمعي» أو «اسكتي» أو «انصتي».

(٣) **قوله:** [لأنّ كلاًّ إلخ] بيان وجه النظر، حاصله أنّا لا نسلّم أنّ الكثرة أو التتابع مخلّ بالفصاحة مطلقاً بل الحقّ التفصيل بأنه إنْ ثقل اللفظ بسببه كان مخلاًّ لكنّ الاحتراز عنه قد حصل بقيد الخلوص عن التنافر فلا حاجة إلى تقييد الخلوص عنه على حدة، وإنْ لم يثقل اللفظ لم يكن مخلاًّ فلا وجه للاحتراز عنه.

(٤) **قوله:** [كيف] استفهام تعجّبيّ أي: كيف يصحّ القول بأنّهما يخلاّن بالفصاحة مطلقاً وقد وقع إلخ. قوله «الفصاحة» يظهر غرضه ممّا ذكرنا في مثل هذا الموضع.

(و) الفصاحة (في المتكلّم ملَكة) وهي كيفيّة[١] راسخة في النفس، والكيفيّة عرض[٢] لا يتوقّف تعقّله على تعقّل الغير ولا يقتضِي القسمة واللاقسمة في محلّه اقتضاءً أوّليًّا، فخرج[٣] بالقيد الأوّل الأعراضُ النسبيّة مثل الإضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك، وبقولنا «لا يقتضِي القسمة» الكميّاتُ، وبقولنا «واللاقسمة» النقطةُ والوحدةُ[٤]، وقولُنا «أوّليًّا» ليدخل فيه مثل

---

(١) **قوله:** [وهي كيفيّة إلخ] اعلم أنّ الكيفيّة أربعة أقسام الكيفيّة المحسوسة وهي إمّا راسخة كحلاوة العسل أو غير راسخة كحمرة الخجل، وكيفيّة الكميّة كالزوجيّة والفرديّة، والكيفيّة النفسانيّة أي: المختصّة بذوات الأنفس وهي الحيوانات دون الجماد والنبات كالحياة والعلم، والكيفيّة الاستعداديّة أي: المقتضية استعداداً وتهيّأ لقبول أثر مّا إمّا بسهولة كاللين أو بصعوبة كالصلابة، إذا عرفت هذا فاعلم أنّ قوله «كيفيّة» إشارة إلى أنّ الملكة من مقولة الكيف وأنها من أحد أقسامه الأربعة، وقوله «راسخة» احتراز عمّا لم تكن راسخة كالفرح واللذة، وقوله «في النفس» احتراز عمّا تكون راسخة في الجسم كالبياض.

(٢) **قوله:** [والكيفيّة عرض] اعلم أنّ المتكلّمين حصروا الموجودات الحادثة في الجوهر والعرض، وقسّم الحكماء العرض إلى تسعة أقسام وهي الكم والكيف والإضافة والمتى والأين والوضع والملك والفعل والانفعال وسمّوا هذه التسعة مع الجوهر المقولات العشرة، ثمّ قسّموها إلى قسمين نسبيّةٍ وهي ما يتوقّف تصوّرها على تصوّر الغير وهي ما عدا الجوهر والكم والكيف، وغير نسبيّة وهي ما لا يتوقّف تصوّرها على تصوّر الغير وهي الجوهر والكم والكيف، إذا عرفت هذا فاعلم أنّ قوله «عرض» جنس شامل لأنواع العرض التسعة، وقوله «لا يتوقّف تعقّله إلخ» فصل أوّل خرج به الأعراض النسبيّة السبعة، وقوله «ولا يقتضي القسمة» فصل ثان خرج به الكم كالعدد والمقدار من الخط والسطح، وقوله «واللاقسمة» فصل ثالث خرج به النقطة والوحدة، وقوله «اقتضاءً أوّليًّا» أي: لذاته، وأمّا بالنظر لمتعلّقه فقد يقتضي القسمة وقد يقتضي اللاقسمة كالعلم المتعلّق بشيء مركّب فإنّه كيفيّة ويقتضي القسمة لكن لا لذاته بل باعتبار المتعلَّق وكذا العلم المتعلِّق بشيء بسيط فإنه كيفيّة ويقتضي اللاقسمة لكن لا لذاته بل باعتبار المتعلَّق، فهذا فصل رابع لا لإخراج شيء بل لإدخال مثل هذا العلم في التعريف.

(٣) **قوله:** [فخرج إلخ] غرضه بيان فوائد القيود في تعريف الكيفيّة كما نقلنا في الحاشية السابقة. قوله «ونحو ذلك» من المتى والأين والوضع والملك؛ فإنّ هذه الأعراض يتوقّف تعقّلها على تعقّل الغير.

(٤) **قوله:** [النقطة والوحدة] النقطة هي نهاية الخط أي: انتهاؤه، والوحدة كون الشيء لا ينقسم، فإنّ كلاًّ منهما

العلم بالمعلومات المقتضِية للقسمة أو اللاقسمة، فقوله «ملَكة»[١] إشعار بأنه لو عبّر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمّى فصيحاً في الاصطلاح ما لَم يكن ذلك راسخاً فيه، وقوله (يقتدر بها على التعبير عن المقصود) دون أن يقول «يعبّر» إشعار بأنه يسمّى فصيحاً إذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير أو لَم يوجد، وقوله (بلفظ فصيح) ليعمّ[٢] المفردَ والمركّبَ، أمّا المركّب فظاهر[٣]، وأمّا المفرد فكما تقول عند التعداد «دار» «غلام» «جارية» «ثوب» «بساط» إلى غير ذلك (والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته) أي: فصاحة الكلام[٤]، والحال هو الأمر الداعي للمتكلّم إلى أن يعتبر[٥] مع الكلام

عرض يقتضي اللاقسمة، وإخراجهما بهذا القيد مبنيّ على مذهب الحكماء فإنّهما أمران وجوديّان عندهم وليسا من المقولات العشرة، ومرادهم بالموجودات المحصورة في العشرة الموجودات من الأجناس وهما ليسا جنسين لشيء، وأمّا عند المتكلّمين فالنقطة أمر اعتباريّ لا وجود له والوحدة أمر عدميّ، وح فلا يظهر إخراجهما بهذا القيد لأنّ الإخراج فرع الدخول وهما غير داخلين تحت الجنس أعني قوله «عرض».

(١) **قوله**: [فقوله «ملَكة»] أي: دون أن يقول «صفة»، وهذا تفريع على ما ذكره من معنى الملكة بقوله «وهي كيفيّة راسخة إلخ» والغرض بيان فائدة العبارة. قوله «إشعار» أي: مشعر أو ذو إشعار.

(٢) **قوله**: [ليعمّ إلخ] أي: وقوله «بلفظ» دون أن يقول «بكلام» ليعمّ إلخ، فلو قال «بكلام» لتوهّم أنّ فصاحة المتكلّم هي ملكة الاقتدار على التعبير عن كلّ مقصود بكلام فصيح وهذا محال؛ لأنّ من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه إلاّ بالمفرد كما إذا أردتَ أن تلقي على الحاسب أجناساً مختلفة ليذكر عددها فتقول «دار» إلخ.

(٣) **قوله**: [أمّا المركّب فظاهر] أي: أمّا التعبير عن المقصود بالمركّب فظاهر لكثرة أفراده بخلاف التعبير عنه بالمفرد فإنّه ليس له إلاّ صورة واحدة فلذا مثّل لها بقوله «فكما تقول إلخ».

(٤) **قوله**: [أي: فصاحة الكلام] إشارة إلى مرجع الضمير. قوله «والحال هو إلخ» شروع في مفاهيم المصطلحات الواقعة في التعريف؛ لأنّ معرفة المعرَّف تتوقّف على معرفة تعريفه وهي تتوقّف على معرفة أجزاء التعريف.

(٥) **قوله**: [أن يعتبر] أي: يلاحظ ويقصد، وفيه إشارة إلى أنّه لا بدّ في بلاغة الكلام من كون الخصوصيّات واللطائف ملحوظة ومقصودة للمتكلّم فإن وجدت من غير قصد لا يسمّى الكلام بليغاً.

الذي يؤدّي به أصل المراد خصوصيّةً مّا وهو مقتضى الحال مثلاً[١] كون المخاطب منكراً للحكم حال تقتضِي تأكيد الحكم، والتأكيد مقتضَى الحال، وقولك له: «إنّ زيداً في الدار» مؤكَّداً بـ«إنّ» كلام مطابق لمقتضى الحال، وتحقيق ذلك[٢] أنه من جزئيّات ذلك الكلام الذي يقتضيه الحال، فإنّ الإنكار مثلاً يقتضِي كلاماً مؤكّداً وهذا[٣] مطابق له بمعنى أنه صادق عليه على عكس[٤] ما يقال: إنّ الكلّي مطابق للجزئيّات، وإن أردت تحقيق هذا الكلام فارجع إلى ما ذكرناه في الشرح في تعريف علم المعاني (وهو) أي: مقتضى الحال[٥]

---

(١) **قوله:** [مثلاً إلخ] أي: أمثّل لك مثلا أي: تمثيلاً، وغرضه تفهيم المصطلحات بالمثال. قوله: «كون المخاطب إلخ» الأولى: «إنكار المخاطب للحكم». قوله «تأكيد الحكم» لم يقل «تأكيده» مع أنّ المحلّ للإضمار لتقدّم ذكر الحكم دفعاً لتوهّم عود الضمير إلى الحال. قوله «والتأكيد مقتضى الحال» لم يقل «وهو إلخ» مع تقدّم لفظ التأكيد خوفاً من توهّم عود الضمير على الحكم.

(٢) **قوله:** [وتحقيق ذلك] أي: تحقيق مقتضى الحال وتحقيق مطابقةِ الكلام له أي: بيانه على الوجه الحقّ وفي هذا إشارة إلى أنّ ما ذكره أوّلاً كلام ظاهريّ، وحاصل الفرق بين هذا وما تقدّم أنّ مقتضى الحال هي الخصوصيّة ومطابقة الكلام له أن يشتمل الكلام على تلك الخصوصيّة هذا على ما تقدّم، ومقتضى الحال هو الكلام الكلّي المتكيّف بكيفيّة مخصوصة ومطابقة الكلام له أن يكون الكلام الجزئيّ الصادر من المتكلّم من أفراد ذلك الكلام الكلّي هذا على التحقيق، وأمّا معنى الحال فليس فيه الخلاف.

(٣) **قوله:** [وهذا إلخ] أي: الكلام الجزئيّ وهو «إنّ زيداً في الدار» مطابق للكلام المؤكَّد بمعنى أنّ الكلام المؤكَّد صادق على الكلام الجزئيّ أي: يصحّ حمله عليه لكونه جزئيًّا من جزئيّاته.

(٤) **قوله:** [على عكس إلخ] متعلّق بمحذوف أي: قولنا «الكلام الجزئيّ مطابق للكلام الكلّي» جارٍ على عكس ما يقوله أهل المعقول: «الكليّ مطابق للجزئيّات»، يعني قد أسند هنا المطابقة للجزئيّ وهم يسندونها للكلّي، ثمّ هذا العكس إنما هو بالنظر إلى اللفظ وأمّا بالنظر إلى المعنى فلا عكس لاستواء التعبيرين في أنّ المراد بالمطابقة صدق الكليّ على الجزئيّ بأن تقول «إنّ زيداً في الدار» كلام مؤكّد.

(٥) **قوله:** [أي: مقتضى الحال] يتّضح غرضه بما ذكرنا في مثل هذا الموضع.

(مختلف فإنّ مقامات الكلام متفاوتة) لأنّ الاعتبار[1] اللائق بهذا المقام يغاير الاعتبار اللائق بذاك، وهذا عين تفاوت مقتضَيات الأحوال؛ لأنّ التغاير[2] بين الحال والمقام إنّما هو بحسَب الاعتبار وهو أنه يتوهّم في الحال كونه زماناً لورود الكلام فيه وفي المقام كونه محلاًّ له، وفي هذا إشارةٌ إجماليّة إلى ضبط مقتضَيات الأحوال وتحقيقٌ لمقتضَى الحال (فمقام كلٍّ من التنكير والإطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه) أي: خلافِ كلٍّ منها[3] يعني: أنّ المقام الذي يناسبه تنكير المسند إليه أو المسند يباين المقام الذي يناسبه التعريف، ومقام إطلاق الحكمِ[4] أو التعلّقِ أو المسندِ إليه أو المسندِ أو متعلَّقه يباين مقام تقييده

---

(١) **قوله:** [لأنّ الاعتبار إلخ] علّة لبيان علّيّة تفاوت المقامات لاختلاف مقتضى الحال أي: إنما صار تفاوتها علّة لاختلافه؛ لأنّ الأمر المعتبر إلخ، فالتأكيد اللائق بمقام الإنكار يغاير عدم التأكيد اللائق بمقام خلو الذهن فعلم أنّ اختلاف المقامات مستلزم لاختلاف مقتضَيات المقامات وهذا أي: اختلاف مقتضَيات المقامات عين اختلاف مقتضَيات الأحوال لأنّ المقام والحال متّحدان بالذات فإنّ كلاً منهما عبارة عن الأمر الداعي.

(٢) **قوله:** [لأنّ التغاير إلخ] علّة لقوله «وهذا عين إلخ». قوله «بحسب الاعتبار» أي: بحسَب اعتبارِ المعتبِر وتوهّمِه وأمّا بحسَب الذات فهما واحد. قوله «وهو إلخ» أي: التغاير بينهما بحسَب الاعتبار هو إلخ، وحاصله أنّ الأمر الداعي باعتبار أنه زمان لورود الكلام الذي يقتضيه يسمّى حالاً وباعتبار أنه محلّ له يسمّى مقاماً.

(٣) **قوله:** [أي: خلاف كلّ منها] فيه إشارة إلى أنّ ضمير «خلافه» راجع إلى «كلّ»، ويرد عليه أنّ هذا التفسير يقتضي أنّ مقام كلّ من الأمور الأربعة المذكورة يباين مقام خلاف كلّ واحد منها وليس كك لأنه إنما يباين مقام خلاف نفسه فقط لا مقام خلاف غيره، والجواب أنّ ضمير «منها» في قول الشارح للأربعة المذكورات فكأنّه قال: أي: مقامات هذه المذكورات تباين مقامات خلافهن، وهو من مقابلة الجمع بالجمع وهي تقتضي القسمة على الآحاد على حدّ «ركب القوم على دوابّهم» أي: كلّ واحد ركب دابّته، فيؤول الأمر إلى أنّ مقام التنكير يباين مقام خلافه من التعريف ومقام الإطلاق يباين مقام خلافه من التقييد وهكذا، وإلى هذا أشار الشارح بقوله «يعني إلخ».

(٤) **قوله:** [ومقام إطلاق الحكمِ] أي: النسبة الحاصلة بين المسندين، والمراد بإطلاقه خلوّه من المقيِّدات نحو «زيد قائم». قوله «أو التعلّق» أي: مقام إطلاق تعلّق المسند بمعموله نحو «نصرت زيداً». قوله «أو

بمؤكِّد أو أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك، ومقام تقديم المسند إليه أو المسند[١] أو متعلَّقاته يباين مقام تأخيره، وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه، فقوله «خلافه» شامل لِما ذكرناه، وإنّما فصل قوله (ومقام الفصل يباين مقام الوصل) تنبيهاً على عظم شأن هذا الباب، وإنّما لَم يقل «مقام خلافه»[٢] لأنه أخصر وأظهر لأنّ خلاف الفصل إنّما هو الوصل، وللتنبيه على عظم الشأن فصل قوله (ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه) أي: الإطناب والْمُساواة[٣] (وكذا خطاب الذكيّ مع خطاب الغبيّ) فإنّ مقام الأوّل يباين

متعلَّقِه» أي: مقام إطلاق متعلَّق المسند أي: معموله نحو «زيد ضارب رجلاً». قوله «بمؤكِّد أو أداة قصر» راجع إلى الحكم والتعلّق نحو «إنّ زيداً شاعر» و«إنما زيد قائم». قوله «أو تابع» راجع إلى المسند إليه والمسند ومتعلِّقه. قوله «أو شرط» راجع للمسند نحو «زيد قائم إنْ قام بكر». قوله «أو مفعول» راجع للثلاثة الأخيرة نحو «جاء الضارب زيداً» و«زيد ضارب بكراً» و«رأيت ضارباً عمْراً». قوله «أو ما يشبه ذلك» أي: كالحال والتمييز، وهذا راجع للمسند إليه ولمتعلَّق المسند نحو «جاء زيد راكباً» و«طاب خالد نفساً»، و«ركبت الفرس مسرجاً» و«اشتريت عشرين غلاماً».

(١) **قوله:** [أو المسند إلخ] نحو «قائم زيد» و«زيداً ضربت» و«راكباً جئت». قوله «مقام تأخيره» نحو «قام زيد» و«ضربت زيداً» و«جئت ماشياً». قوله «وكذا مقام ذكره» أي: ذكر المسند إليه أو المسند أو متعلَّقه. قوله «يباين مقام حذفه» أي: حذف أحد الثلاثة نحو «مريض» لمن قال «كيف حالك»، ونحو «زيد» لمن قال «من في الدار». قوله «وإنما فصل» أي: لم يذكر الفصل مع ما تقدّم مع أنّه أخصر.

(٢) **قوله:** [«مقام خلافه»] مع أنه الموافق للسوابق، وحاصل ما في المقام أنّ الأصل في الشيء أن يذكر صريحاً فترك ذلك الأصل في السابق خوفاً من التطويل وخالف هنا السابق للأخصريّة والأظهريّة، أمّا الأظهريّة فظاهرة، وأمّا الأخصريّة فهو إمّا لأنّ «خلافه» كلمتان و«الوصل» كلمة واحدة إذ اللام كالجزء، وإمّا لأنّ «خلافه» خمسة أحرف و«الوصل» أربعة أحرف إذ الهمزة وصليّة تسقط في الدرج.

(٣) **قوله:** [أي: الإطناب والمساواة] تفسير للخلاف. قوله «فإنّ مقام الأوّل إلخ» إشارة إلى أنّه شبّه خطاب الذكيّ مع خطاب الغبيّ بالإيجاز وخلافه ووجه الشبه التباين في المقامات. قوله «فإنّ الذكيّ يناسبه إلخ» تعليل لكون مقام الذكيّ مبائناً لمقام الغبيّ. قوله «من الاعتبارات اللطيفة» أي: المعتبرات اللطيفة، وهذا بيان لقوله «ما لا يناسب الغبيّ». قوله «والمعاني الدقيقة الخفيّة» عطف مرادف.

مقام الثاني؛ فإنّ الذكيّ يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفيّة ما لا يناسب الغبيّ (ولكلّ كلمة مع صاحبتها) أي: مع كلمةٍ أخرى مصاحِبةٍ لها (مقام) ليس لتلك الكلمة[1] مع ما يشارك تلك المصاحِبةَ في أصل المعنى مثلاً الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع «إنْ» مقام ليس له مع «إذَا»[2]، وكذا لكلٍّ من أدوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع المضارع، وعلى هذا القياس[3] (وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابَقته للاعتبار المناسب وانحطاطه) أي: انحطاط شأنه[4] (بعدمها) أي: بعدم مطابقته للاعتبار المناسب، والمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذي اعتبره المتكلّم مناسباً للمقام بحسَب السليقة أو بحسَب تتبّع تراكيب البلغاء يقال: «اعتبرتُ الشيء»[5] إذا نظرتَ إليه وراعيتَ

---

(١) قوله: [ليس لتلك الكلمة] أي: ليس ذلك المقام ثابتاً لتلك الكلمة المصاحَبة مع كلمةٍ أخرى مشاركةٍ لتلك المصاحِبة في أصل المعنى. قوله «اقترانه بالشرط» لا شكّ أنّ الفعل في «إن ضربت» نفس الشرط لا مقترن به فكأنّه أراد بالشرط أداته بحذف المضاف، ويمكن أن يراد بالفعل الفعل الذي وقع جزاء.

(٢) قوله: [ليس له مع «إذَا» إلخ] فإنّ مقامَ الفعل مع «إنْ» هو مقام عدم الجزم بالوقوع ومقامَه مع «إذَا» هو مقام الجزم بالوقوع. قوله «مع الماضي مقام ليس له مع المضارع» فإنّ مقام الأداة مع الماضي هو مقام إظهار غلبة الوقوع ومقامها مع المضارع هو مقام إظهار الاستمرار التجدّديّ.

(٣) قوله: [وعلى هذا القياس] بأن تقول للفعل مع «هَلْ» الاستفهاميّة مقام ليس له مع همزة الاستفهام، وللمسند إليه مع المسند الفعليّ مقام ليس له مع المسند الاسميّ، وكذا للمسند إليه مع المسند جملة فعليّة أو اسميّة أو شرطيّة أو ظرفيّة مقام ليس له مع المسند مفرداً.

(٤) قوله: [أي: انحطاط شأنه] إشارة إلى المرجع، وكذا قوله «أي: بعدم إلخ». قوله «الأمر الذي إلخ» يشير إلى أنّه أطلق المصدر وأراد اسم المفعول. قوله «بحسب السليقة» أي: الطبيعة، متعلّق بـ«اعتبر»، وهذا إذا كان المتكلّم من العرب العرباء. قوله «أو بحسب إلخ» وهذا إذا كان المتكلّم من غيرهم.

(٥) قوله: [يقال «اعتبرت الشيء» إلخ] دليل من اللغة لقوله «والمراد بالاعتبار إلخ». قوله «إذا نظرت إليه» أي: بأن أتيتَ به في الكلام. قوله «وراعيتَ حاله» أي: الأمر الداعي إليه، وعطف هذا على ما قبله من عطف السبب على المسبّب لأنّ مراعاة الحال سبب للإتيان بمقتضاه.

حاله، وأراد[1] بالكلام الكلام الفصيح، وبالحسن الحسن الذاتِيّ الداخل في البلاغة دون العرضيّ الخارج لحصوله بالمحسِّنات البديعيّة (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام، يعني: إذا علم[2] أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح في الحسن الذاتِيّ إلاّ بمطابقته للاعتبار المناسب على ما يُفِيده إضافة المصدر[3] ومعلوم أنه إنّما يرتفع بالبلاغة

---

(١) **قوله:** [وأراد إلخ] غرضه دفع ما يرد على كلّ من المقدّمتين في قوله «وارتفاع شأن...وانحطاطه بعدمها» حاصل الورود أنّ ارتفاع شأنه في الحسن إنما هو بكمال المطابقة وزيادتها لا بأصل المطابقة كما هو ظاهر العبارة لأنّ الحاصل بأصل المطابقة إنما هو الحسن لا الارتفاع فيه، وأنّ الانحطاط في الحسن يكون بعدم كمال المطابقة لا بعدمها من أصلها كما هو ظاهر العبارة لأنّ الانحطاط في الحسن يقتضي ثبوت أصل الحسن وهو إنما يكون بالمطابقة وإذا انتفت المطابقة انتفى الحسن بالكلّيّة، وحاصل الدفع أنّ المراد بالكلام في قوله «وارتفاع شأن الكلام» الكلام الفصيح فأصل الحسن ثبت له بالفصاحة فارتفاع ذلك الحسن يكون بالمطابقة وانحطاطه يكون بعدمها. قوله «وبالحسن إلخ» جواب عمّا يقال إنّ قوله «وارتفاع شأن الكلام في الحسن إلخ» لا يتمّ لأنّ ارتفاعه يكون بالمحسِّنات البديعيّة أيضاً، وحاصل الجواب أنّ المراد بالحسن الحسن الذاتيّ الذي يحصل بالبلاغة ولا شكّ أنّ ارتفاعه إنما يكون بالمطابقة.

(٢) **قوله:** [يعني إذا علم إلخ] في هذه العناية إشارة إلى أنّ الفاء في قوله «فمقتضى الحال» للتفريع على قوله «وارتفاع إلخ» وعلى مقدّمة معلومة محذوفة، وإلى أنّ قوله هذا نتيجة لقياس من الشكل الثالث صغراه معلومة من كلام القوم تركها المصـ للعلم بها وكبراه مذكورة في كلامه وتقريره أن يقال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال وارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ينتج المطابقة لمقتضى الحال هي المطابقة للاعتبار المناسب فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب، وفائدة هذا التفريع التنبيه على أنّ مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا موجبه الذي يمتنع تخلّفه عنه، وإنما أطلق عليه لفظ المقتضى للتنبيه على أنّ مناسب الحال في نظر البلغاء كالمقتضى الذي يمتنع انفكاكه.

(٣) **قوله:** [على ما يفيده إضافة المصدر] أي: بناءً على ما إلخ، وهذا جواب عمّا يقال إنّ المعنى الحصريّ الذي ذكرتَه غير معلوم من كلام المصـ، وحاصل الجواب أنّه معلوم منه من إضافة المصدر وهو ارتفاع لأنه مفرد مضاف إلى المعرفة فيعمّ والعموم في هذا المقام يستلزم الحصر.

التي هي عبارة عن مطابَقة الكلام الفصيح لمقتضَى الحال فقد عُلِم[١] أنّ المراد بالاعتبار المناسب ومقتضَى الحال واحد، وإلاّ لَما صدق أنه لا يرتفع إلاّ بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا يرتفع إلاّ بالمطابقة لمقتضى الحال فليتأمّل[٢] (فالبلاغة) صفة (راجعة إلى اللفظ) يعني أنه يقال «كلام بليغ»[٣] لكن لا من حيث إنه لفظ وصوت بل (باعتبار إفادته المعنى) أي: الغرضَ[٤] المصوغ له الكلامُ (بالتركيب) متعلّق بـ«إفادته» وذلك لأن البلاغة كما مرّ عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها إنّما يكون

---

(١) **قوله:** [فقد علم] أي: علم من هاتين المقدّمتين اللتين إحداهما مذكورة في كلام المصـ وثانيتهما معلومة من كلام القوم أنّ المراد إلخ. قوله «وإلاّ» أي: وإن لم يكن المراد بهما واحداً لما صدق الحصران اللذان في كلامه وكلامهم بل لا بدّ من كذب أحدهما أو كليهما لأنه إن كان بينهما عموم وخصوص مطلق كان الحصر في الأخصّ باطلاً، وإن كان بينهما تباين كليّ أو تباين جزئيّ بطل الحصران معاً.

(٢) **قوله:** [فليتأمّل] أمر بالتأمّل لإمكان أن يقال إنه يمكن صدق الحصرين مع عدم اتّحادهما كما لو كان بينهما عموم وخصوص مطلق؛ لأنّ الحصر في العامّ لا يستلزم ثبوت الحكم لجميع الأفراد بل غاية ما يفيده أنّ هذا الحكم لا يخرج عن هذا العامّ وعدم خروج الحكم عن العامّ لا يقتضي عموم الحكم لجميع الأفراد مثلاً إذا قيل «لا يباع إلاّ الحيوان» يمكن أن يراد بالحيوان الجنس المتحقّق في الإنسان ولا يراد كلّ فرد من أفراد الحيوان وح فلا يكون هذا منافياً لقولنا «لا يباع إلاّ الإنسان».

(٣) **قوله:** [يعني أنه يقال إلخ] إشارة إلى أنّ معنى كون البلاغة راجعة إلى اللفظ أنها محمولة عليه حمل اشتقاق. قوله «لا من حيث إنه لفظ» أي ولا من حيث إنه يفيد المعنى الأوّل فإنّ هذا المعنى مطروح في الطريق لا ينظر إليه البليغ فلا يوصف اللفظ من أجله بالبلاغة بل يوصف بها باعتبار أنه يفيد المعنى الثاني وهو الخصوصيّة التي تناسب المقام. قوله «صوت» عطف العامّ على الخاصّ لأنّ اللفظ صوت يعتمد على مخرج.

(٤) **قوله:** [أي: الغرض إلخ] أي: الغرض الذي صيغ الكلام لإفادته وهو خصوصيّات يقتضيها الحال، وهذا إشارة إلى أنّ المراد بالمعنى المعنى الثاني. قوله «متعلّق بإفادته» أي: باعتبار إفادته بالتركيب المعنى الثاني. قوله «وذلك» أي: ورجوع البلاغة إلى اللفظ باعتبار أنه يفيد بالتركيب المعنى لأنّ إلخ فقوله «لأنّ البلاغة إلخ» علّة لقوله «راجعة إلى اللفظ». قوله «وظاهر إلخ» علّة لقوله «باعتبار إفادته المعنى».

باعتبار المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام لا باعتبار الألفاظ المفردة[1] والكلِم المجرّدة (وكثيراً مّا) نصب على الظرف لأنه من صفة الأحيان و«مَا» لتأكيد معنى الكثرة، والعامل فيه قوله (يسمّى ذلك) الوصف المذكور (فصاحة أيضاً) كما يسمّى بلاغة، فحيث يقال: «إنّ إعجاز القرآن من جهة كونه في أعلى طبقات الفصاحة» يراد بها هذا المعنى[2] (ولها) أي: لبلاغة الكلام (طرفان أعلى وهو حدّ الإعجاز) وهو أن يرتقي الكلام في بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ويُعجِزَهم عن معارضته (وما يقرب منه) عطف على قوله «هو» والضمير في «منه» عائد إلى «أعلى» يعني أنّ الأعلى مع ما يقرب منه[3] كلاهما من

---

(١) **قوله:** [الألفاظ المفردة] أي: المجرّدة عن إفادة المعاني الثانوية. قوله «والكلم المجرّدة» أي: الخالية عن اعتبار المعنى الثاني. قوله «نصب» أي: هذا منصوب، أو ذو نصب. قوله «على الظرفيّة» أي: لأجل كونه ظرفاً. قوله «لأنّه من صفة الأحيان» أي: الأزمان، فكما أنّ اسم الزمن ينصب على الظرفيّة فكذا صفته، والمراد أنه كان في الأصل صفة للأحيان ثمّ أقيم مقامها وصار بمعناها ونصب نصبها وليس المراد أنّ موصوفه الأحيان مقدّر أي: أحياناً كثيراً؛ لأنّ التأنيث ح واجب. قوله «ومَا لتأكيد إلخ» أي: فهي زائدة للتأكيد. قوله «والعامل فيه» أي: في الظرف. قوله «الوصف المذكور» إشارة إلى المشار إليه وهو المطابقة لمقتضى الحال.

(٢) **قوله:** [هذا المعنى] أي: المطابقة لمقتضى الحال. قوله «أي: لبلاغة الكلام» إشارة إلى مرجع الضمير. قوله «وهو أن يرتقي الكلام في بلاغته» أي: الإعجاز عند علماء البلاغة أن يرتفع الكلام بسبب بلاغته إلى أن يخرج عن طاقة البشر. قوله «ويعجزهم عن معارضته» أي: يُصيِّرهم عاجزين عن معارضته، وهذا من عطف اللازم على الملزوم فإنّ الخروج عن الطاقة يستلزم العجز.

(٣) **قوله:** [مع ما يقرب منه] جعل الواو بمعنى «مع» وهذا حلّ المعنى لا حلّ الإعراب، وفي إيراد كلمة «مع» موقع الواو إشارة إلى أنّ اعتبار العطف مقدّم على اعتبار الإخبار فيصير المعنى أنّ الأعلى وما يقرب من الأعلى كلاهما حدّ الإعجاز. قوله «هذا إلخ» أي: هذا الإعراب هو الموافق لما في "المفتاح" من أنّ البلاغة تتزايد إلى أن تبلغ إلى حدّ الإعجاز وهو الطرف الأعلى وما يقرب منه، فإنه ظاهر في أنّ الطرف الأعلى وما يقرب منه كلاهما حدّ الإعجاز، وموافق أيضاً لما في "نهاية الإعجاز" للرازيّ من أنّ الطرف الأعلى وما يقرب منه هو المعجز، ولا يخفى أنّ بعض الآيات أعلى طبقة من البعض وإن كان الجميع مشتركاً في كونه معجزاً.

حدّ الإعجاز هذا هو الموافق لِما في "المفتاح"، وزعم بعضهم[١] أنه عطف على «حدّ الإعجاز» والضمير عائد إليه يعني أنّ الطرف الأعلى هو حدّ الإعجاز وما يقرب من حدّ الإعجاز، وفيه نظر؛ لأن القريب من حدّ الإعجاز لا يكون من الطرف الأعلى[٢] الذي هو حدّ الإعجاز، وقد أوضحنا ذلك في الشرح (وأسفل وهو ما إذا غيّر) الكلام (عنه إلى ما دونه) أي: إلى مرتبة هي أدنى منه وأنزل (التحق) الكلام وإن كان صحيحَ الإعراب[٣] (عند البلغاء بأصوات الحيوانات) التي تصدر عن محالّها بحسَب ما يتّفق من غير اعتبار اللطائف والخواصّ الزائدة على أصل المراد (وبينهما) أي: بين الطرفين[٤] (مراتب كثيرة) متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسَب تفاوتِ المقامات ورعايةِ الاعتبارات والبعدِ من أسباب

---

(١) **قوله:** [وزعم بعضهم] هذا عكس الأوّل لأنّ الأوّل يفيد أنّ الحدّ الإعجاز نوع له فردان: الأعلى وما يقرب منه، وهذا يفيد أنّ الطرف الأعلى نوع له فردان: حدّ الإعجاز وما يقرب منه.

(٢) **قوله:** [من الطرف الأعلى] لأنّ طرف الشيء نهايته فيجب أن يكون أمراً واحداً لا ينقسم في الامتداد الذي جعل ذلك الأمر طرفاً له فإذا جعل حدّ الإعجاز طرفاً أعلى لم يمكن أن يجعل القريب من حدّ الإعجاز من الطرف الأعلى وإلاّ يلزم انقسام الطرف في الامتداد الذي جعل الطرف طرفاً له.

(٣) **قوله:** [وإن كان صحيح الإعراب] بل وإن كان فصيحاً. قوله «عن محالّها» أي: أصحابها وهي الحيوانات. قوله «بحسب ما يتّفق» متعلّق بـ«تصدر» و«مَا» مصدريّة أي: التي تصدر من أصحابها بحسب اتّفاقِ الأصوات وحصولِها بلا علّة مقتضية لها. قوله «من غير اعتبار اللطائف إلخ» بيان للصدور بحسب الاتّفاق فهو على حذف «أي» التفسيريّة، وعطف الخواصّ على ما قبله من عطف المرادف.

(٤) **قوله:** [أي: بين الطرفين] إشارة إلى المرجع. قوله «متفاوتة» أي: مختلفة في البلاغة. قوله «بعضها أعلى إلخ» بيان للتفاوت. قوله «بحسب إلخ» متعلّق بقوله «متفاوتة». قوله «ورعاية الاعتبارات» أي: قصد الخصوصيّات فرعاية خصوصيّتين أعلى من رعاية خصوصيّة ورعاية ثلاث أعلى من اثنتين. قوله «والبعد من أسباب» كما لو كان كلام مطابق لمقتضى الحال وانتفى عنه الثقل بالكلّيّة وهناك كلام آخر مطابق له لكن فيه شيئاً يسيراً من الثقل لا يخرجه عن الفصاحة فالأوّل أعلى بلاغةً من الثاني.

الإخلال بالفصاحة (وتتبعها) أي: بلاغةَ الكلام[1] (وجوه أخر) سوى المطابقة والفصاحة (تُورِث الكلام حسناً) وفي قوله[2] «تتبعها» إشارة إلى أنّ تحسين هذه الوجوه للكلام عرضيّ خارج عن حدّ البلاغة، وإلى أنّ هذه الوجوه إنّما تُعَدُّ محسِّنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة، وجَعَلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلِّم لأنّها ليست ممّا يجعل المتكلمَ متّصفاً بصفة (و) البلاغة (في المتكلِّم ملَكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعُلِم) ممّا تقدّم[3] (أنّ كلّ بليغ) كلاماً كان أو متكلِّماً على استعمال المشترك في معنييه، أو على تأويل كلِّ ما يطلق عليه لفظ البليغ (فصيح) لأن الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة مطلقاً[4] (ولا عكس) بالمعنى اللغَويّ أي: ليس كلّ فصيح بليغاً لجواز أن يكون كلام فصيح غيرَ مطابق لمقتضى

---

(١) **قوله:** [أي: بلاغة الكلام] إشارة إلى مرجع الضمير. قوله «سوى المطابقة والفصاحة» إشارة إلى أنّ آخريّة هذه الوجوه بالنظر إلى المطابقة والفصاحة.

(٢) **قوله:** [وفي قوله إلخ] بيان لفوائد العبارة. قوله «خارج عن حدّ البلاغة» تفسير لقوله «عرضيّ»، والمراد بحدّها أصلها فالإضافة بيانيّة. قوله «لأنها ليست إلخ» فلا يقال عرفاً مجنِّس ومرصِّع لمن يتكلم بما فيه تجنيس وترصيع، كما يقال عرفاً فصيح وبليغ، وأيضاً هذه الوجوه محسِّنة للكلام لا للمتكلّم.

(٣) **قوله:** [ممّا تقدّم] أي: من تعريف الفصاحة والبلاغة. قوله «على استعمال» أي: بناءً على جواز استعمال المشترك اللفظيّ في معنييه فإنّ البليغ موضوع للكلام وللمتكلم بوضعين مختلفين فلفظ بليغ من قبيل المشترك اللفظيّ. قوله «أو على تأويل كلِّ ما إلخ» إضافة «كلّ» إلى «ما» بيانيّة أي: أو بناءً على تأويل وهو كلّ إلخ أي: أو على تأويل البليغ بما يطلق عليه لفظ البليغ فالبليغ على هذا أمر كلّي تحته فردان فهو من قبيل الكليّ المتواطئ وهو المشترك المعنويّ.

(٤) **قوله:** [مطلقاً] أي: في الكلام كانت أو في المتكلِّم، لكنّ أخذها في بلاغة الكلام بلا واسطة وفي بلاغة المتكلِّم بواسطة بلاغة الكلام. قوله «بالمعنى اللغَويّ» وهو عكس الموجبة الكليّة موجبة كليّة، واحترز به من العكس بالمعنى الاصطلاحيّ وهو عكس الموجبة الكليّة موجبة جزئيّة فإنه صحيح بأن يقال بعض الفصيح بليغ قوله «أي: ليس إلخ» تفسير للنفي والمنفيّ وهما «لاَ» والعكسُ في قوله «لا عكس». قوله «لجواز إلخ» بيان لانفراد فصاحتي الكلام والمتكلِّم عن بلاغتيهما.

الحال، وكذا يجوز أن يكون لأحد ملَكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال (و) علم أيضاً[1] (أنّ البلاغة) في الكلام (مرجعها) أي: ما يجب[2] أن يحصل حتّى يمكن حصولها كما يقال: «مرجع الجود إلى الغنى» (إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد) وإلاّ لربما[3] أدّى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغاً (وإلى تمييز) الكلام[4] (الفصيح من غيره) وإلاّ لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غيرَ فصيح فلا يكون بليغاً لوجوب الفصاحة في البلاغة،

---

(١) **قوله:** [علم أيضاً] إشارة إلى أنّ قوله «أنّ البلاغة مرجعها إلخ» عطف على «أنّ كلّ بليغ إلخ» أي: وعلم أيضاً من تعريف الفصاحة والبلاغة أنّ إلخ. قوله «في الكلام» ليس هذا احترازاً عن البلاغة في المتكلّم بل هو إشارة إلى أنّ المتوقّف على الأمرين المذكورين بالأصالة هو بلاغة الكلام وأمّا توقّف بلاغة المتكلّم عليهما فهو بواسطة توقّف بلاغة الكلام عليهما إذ بلاغته متوقّفة على بلاغته لأخذها في مفهومها.

(٢) **قوله:** [أي: ما يجب إلخ] إشارة إلى أنّ المراد بالمرجع الأمر الذي يتوقّف حصولها على حصوله. قوله «حتّى يمكن حصولها» المراد بالإمكان هنا الإمكان الوقوعيّ وهو الحصول بالفعل لا الإمكان الذاتيّ وهو الجواز العقليّ، فكأنه قال: لأجل أن تحصل البلاغة بالفعل.

(٣) **قوله:** [وإلاّ لربما إلخ] فيه «إنْ» شرطيّة و«لاَ» نافية، والنفي إمّا للاحتراز و«ربما» للتحقيق، وإمّا لكون الاحتراز مرجعاً للبلاغة و«ربما» للنفي ويكون ذلك النفي منصباً على التفريع وهو قوله «فلا يكون بليغاً» ونفي النفي إثبات فكأنه قال «فيكون بليغاً»، فالمعنى على الأوّل: وإنْ لم يحترز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد لأدّي المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغاً، والمعنى على الثاني: وإنْ لم يكن الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد مرجعاً للبلاغة يؤدّ المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فيكون بليغاً أي: مع أنه ليس بليغاً.

(٤) **قوله:** [الكلام] إشارة إلى حذف الموصوف. قوله «وإلاّ لربما أورد إلخ» فيه مثل ما مرّ من الكلام تحت قوله «وإلاّ لربما أدّى إلخ». قوله «ويدخل إلخ» جواب ما يقال كلامه يقتضي أنّ البلاغة إنما تتوقّف على تمييز الكلام الفصيح مع أنها تتوقّف على تمييز الكلمات الفصيحة أيضاً، والجواب ظاهر.

ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقّفه عليها[١]

(والثاني) أي: تمييز الفصيح من غيره (منه) أي: بعضه (ما يبيّن) أي: يوضح (في علم متن اللغة) كالغرابة[٢] وإنّما قال: «متن اللغة» أي: معرفة أوضاع المفردات لأن اللغة أعمّ من ذلك، يعني به[٣] يعرف تمييز السالم من الغرابة عن غيره بمعنى أنّ مَن تتبّع الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة عَلِم أنّ ما[٤] عداها ممّا يفتقر إلى تنقير أو تخريج فهو

---

(١) **قوله:** [لتوقّفه عليها] أي: لتوقّف الكلام الفصيح على الكلمات الفصيحة؛ وذلك لأنّ فصاحتها جزء من فصاحته. قوله «أي: تمييز الفصيح إلخ» غرضه تعيين الثاني، وهذا التمييز مجموع خمس تمييزات: تمييز الغريب من غيره، وتمييز المخالف للقياس من غيره، وتمييز المتنافر من غيره، وتمييز المعقّد من غيره، وتمييز ضعيف التأليف من غيره، يعلم هذه التمييزات بعلوم شتّى وذوق صحيح كما سيجيء. قوله «أي: بعضه» إشارة إلى أنّ «مِنْ» تبعيضيّة. قوله «أي: يوضح» تفسير اللفظ.

(٢) **قوله:** [كالغرابة] ظاهره أنه مثال لـ«ما يبيّن» وهو عبارة عن التمييز والغرابة ليست بتمييز، وجوابه أنّ في الكلام حذفاً والأصل: «كتمييز ذي الغرابة» أي: كتمييز غير السالم من الغرابة من السالم منها، والكاف استقصائيّة إذ ليس شيء غير الغرابة من التمييزات يبيّن في متن اللغة. قوله «وإنما إلخ» بيان فائدة العبارة. قوله «أي: معرفة» تفسير للعلم، و«أوضاع المفردات» تفسير لمتن اللغة، وهو من إضافة الصفة للموصوف أي: معرفة المفردات الموضوعة. قوله «لأنّ اللغة إلخ» أي: لأنّ علم اللغة أعمّ من علم متن اللغة فإنّ علم اللغة يشمل اثني عشر علماً كالصرف والنحو والاشتقاق والمعاني والبيان والتجويد والعروض والإنشاء والخط وغير ذلك، فلو عبّر بعلم اللغة لاقتضى أنّ الغرابة تبيّن في هذه العلوم وليس كذلك.

(٣) **قوله:** [يعني به إلخ] غرضه بهذه العناية الجواب عمّا يقال إنّ ظاهر كلام المصـ يقتضي أنّه يبيّن في علم متن اللغة أنّ «تكأكأتم» و«مسرّج» مثلاً غريبان يحتاج في معرفة معانيهما إلى التنقير والتخريج البعيد وأنّ «اجتمعتم» ليس بغريب، مع أنه لم يذكر ذلك فيه، وحاصل الجواب أنّ مراده بكون الغرابة تبيّن في علم متن اللغة أنّ بعلم متن اللغة يعرف تمييز السالم من الغرابة عن غيره بمعنى أنّ من تتبّع إلخ.

(٤) **قوله:** [علم أنّ ما إلخ] أي: علم أنّ المفردات التي هي غير هذه المفردات المأنوسة ممّا يحتاج إلخ؛ لأنّ الأشياء تعرف بأضدادها. قوله «إلى تنقير» أي: إلى زيادة بحث وتفتيش لعدم وجوده في الكتب المتداولة كـ"القاموس" و"الأساس" و"المصباح" و"المختار". قوله «أو تخريج» أي: على وجه بعيد وذلك

غير سالم من الغرابة، وبهذا[1] تبيّن فساد ما قيل: إنه ليس في علم متن اللغة أنّ بعض الألفاظ يحتاج في معرفته إلى أن يبحث عنه في الكتب المبسوطة في اللغة (أو) في علم[2] (التصريف) كمخالفة القياس إذ به يعرف أن «الأجلل» مخالف للقياس دون «الأجلّ» (أو) في علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظيّ (أو يُدرَك بالحسّ) كالتنافر، إذ به[3] يعرف أنّ «مستشزراً» متنافر دون «مرتفع»، وكذا تنافر الكلمات (وهو) أي: ما يبيّن[4] في العلوم المذكورة أو ما يدرك بالحسّ، فالضمير عائد إلى «مَا»، ومن زعم أنه عائد إلى «ما يدرك بالحسّ» فقد سها سهواً ظاهراً (ما عدا التعقيد المعنويّ) إذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحسّ تمييز السالم من التعقيد المعنويّ من غيره، فعلم[5] أنّ مرجع البلاغة بعضُه مبيّن

لعدم وجوده في الكتب المتداولة ولا في المبسوطة، فالأوّل مثل «تكأكأتم» والثاني مثل «مسرّج».

(١) **قوله:** [وبهذا] أي: وبما بيّنا معنى كلام المصـ بقولنا «بمعنى أنّ من تتبّع إلخ». قوله «ما قيل» أي: اعتراضاً من بعض الشرّاح وهو الزوزني على المصـ نظراً لظاهر عبارته.

(٢) **قوله:** [في علم] إشارة إلى أنّ قوله «التصريف» مجرور عطفاً على قوله «متن اللغة». قوله «كمخالفة القياس» فيه وفيما يأتي من قوله «كضعف التأليف والتعقيد اللفظيّ» و«كالتنافر» مثل ما مرّ من الكلام تحت قوله «كالغرابة». قوله «إذ به إلخ» أي: لأنّ بعلم التصريف إلخ؛ وذلك لأنّ من قواعدهم أنّ المثلين إذا اجتمعا في كلمة وكان الثاني متحرِّكاً ولم يكن زائداً لغرض وجب الإدغام.

(٣) **قوله:** [إذ به إلخ] أي: لأنّ بالحسّ يعرف إلخ، والمراد بالحسّ هنا الحسّ الباطنيّ وهو القوّة المدرِكة للطائف الكلام ووجوه تحسينه ويعبّر عنها بالذوق الصحيح أيضاً. قوله «وكذا تنافر الكلمات» كقوله ع وليس قرب قبر حرب قبر.

(٤) **قوله:** [أي: ما يبيّن إلخ] إشارة إلى المرجع، وقوله «فالضمير إلخ» تفريع على التفسير تنبيهاً على الإشارة. قوله «فقد سها إلخ» لأنّ قضيّته أنّ كلّ ما عدا التعقيد المعنويّ يدرك بالحسّ، وليس كك بل المدرك بالحسّ بعض ما عداه لا جميعه. قوله «إذ لا يعرف إلخ» تعليل لاستثناء التعقيد المعنويّ.

(٥) **قوله:** [فعلم إلخ] أي: فعلم ممّا سبق أنّ بعضَ مرجع البلاغة الثاني وهو الغرابة والمخالفة والضعف

في العلوم المذكورة وبعضُه مدرك بالحسّ، وبقي الاحترازُ[١] عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والاحترازُ عن التعقيد المعنويّ، فمسّت الحاجة إلى وضع عِلْمَين مفيدَين لذلك[٢]، فوضعوا علمَ المعاني للأوّل وعلمَ البيان للثاني، وإليه أشار[٣] بقوله (وما يحترز به عن الأوّل) أي: الخطأ في تأدية المعنى المراد (علم المعاني وما يحترز به عن التعقيد المعنويّ علم البيان) وسمّوا هذَين العِلمَين علمَ البلاغة لمكان[٤] مزيدِ اختصاصٍ لهما بالبلاغة وإن

والتعقيد اللفظيّ مبيّنٌ في العلوم المذكورة من علم متن اللغة والتصريف والنحو. قوله «وبعضُه» وبعض مرجع البلاغة الثاني مدرَك بالحسّ وهو التنافر سواء كان في الحروف أو في الكلمات.

(١) **قوله**: [وبقي الاحتراز إلخ] أي: بقي مرجع البلاغة الأوّل بتمامه وهو الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وبقي بعضٌ من مرجع البلاغة الثاني وهو الاحتراز عن التعقيد المعنويّ؛ فإنهما غير مبيّنين في علم ولا مدرَكين بحسّ فمسّت الحاجة إلخ.

(٢) **قوله**: [مفيدين لذلك] أي: مفيدين لمعرفة ذلك المذكور من الاحترازين. قوله «للأوّل» أي: للاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد. قوله «للثاني» أي: للاحتراز عن التعقيد المعنويّ.

(٣) **قوله**: [وإليه أشار إلخ] أي: وإلى أنّهم وضعوا علم المعاني للأوّل وعلم البيان للثاني أشار إلخ. قوله «أي: الخطأ» تفسير للمضاف المقدّر في كلام المصـ أي: «وما يحترز به عن متعلِّق الأوّل إلخ»؛ إذ الأوّل هو الاحتراز عن الخطأ وعلم المعاني لا يحترز به عن الاحتراز المذكور بل عن الخطأ.

(٤) **قوله**: [لمكان] مصدر من الكينونة وهي التحقّق والوجود، والمزيد مصدر بمعنى الزيادة، والمراد بالاختصاص التعلّق أي: لوجود زيادة تعلّقهما بالبلاغة؛ وذلك لأنّ البلاغة مرجعها إلى أمرين: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والاحتراز عن الأسباب المُخِلّة بالفصاحة، والأوّل موقوف على علم المعاني والثاني موقوف على اللغة والصرف والنحو والبيان، فالبلاغة يتعلّق بها خمسة علوم إلاّ أنّ تعلّق مجموع علمي المعاني والبيان بها أزيد من تعلّق غيرهما بها؛ وذلك لأنّ بعلم المعاني يعرف ما به يطابق الكلام مقتضى الحال والبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وأمّا في البيان فإنه وإن كان مفاده معرفة ما يزول به التعقيد المعنويّ وهو ممّا يتوقّف عليه البلاغة كتوقّفها على مفاد النحو والصرف واللغة لكنّ المقصود بالذات من البيان هو تمييز السالم من التعقيد المعنويّ من المشتمل عليه الذي يتوقّف عليه البلاغة بخلاف النحو والصرف فإنّ المقصود بالذات من الأوّل هو البحث عن اللفظ من حيث الإعراب

كانت البلاغة تتوقّف على غيرهِما من العلوم، ثم احتاجوا لمعرفة[1] توابع البلاغة إلى علم آخر، فوضعوا لذلك علم البديع وإليه أشار بقوله (وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولَمّا كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده[2] في ثلاثة فنون (وكثير من الناس (يسمّي الجميع علم البيان وبعضهم يسمّي الأوّل علم المعاني والأخيرين) يعني: البيان والبديع (علم البيان والثلاثةَ علم البديع) ولا يخفى وجوه المناسَبة[3].

والبناء وأمّا تمييز السالم من الضعف والتعقيد اللفظيّ من المشتمل عليهما فهو أمر عارض له، وكذلك المقصود بالذات من الثاني هو البحث عن اللفظ من حيث الصحّة والإعلال وأمّا تمييز الموافق للقياس من المخالف له فأمر عارض له، فالبيان كان أشدّ تعلّقاً بالبلاغة من غيره من اللغة والصرف والنحو.

(١) **قوله:** [لمعرفة إلخ] اللام للتعليل مقدّمة على المعلول. قوله «إلى علم آخر» صلة لـ«احتاجوا» أي: احتاجوا إلى علم آخر لأجل معرفة توابع البلاغة. قوله «فوضعوا لذلك» أي: لما ذكر من المعرفة. قوله «وإليه أشار» أي: وإلى أنهم وضعوا علم البديع لمعرفة وجوه التحسين أشار إلخ.

(٢) **قوله:** [انحصر مقصوده] أي: مقصود مؤلّفه. قوله «ثلاثة فنون» وهي المعاني والبيان والبديع؛ لأنه قد سبق أنّ علم البلاغة علم المعاني وعلم البيان وعلم توابعها علم البديع.

(٣) **قوله:** [وجوه المناسَبة] أمّا تسمية الأوّل بالمعاني فلتعلّقه بالمعاني التي يصاغ لها الكلام، وأمّا تسمية الثاني بالبيان فلتعلّقه ببيان إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح والخفاء، وأمّا تسمية الثالث بالبديع فلبداعة ما اشتمل عليه من الوجوه، وأمّا تسمية الجميع بالبيان فلأنّ العلوم الثلاثة يتعلّق بالبيان أعني المنطق الفصيح المعرب عمّا في الضمير، وأمّا تسمية الجميع بالبديع فلبداعة مباحث الجميع.

الفنّ الأول علم المعاني

قدّمه على البيان لكونه منه[1] بمنزلة المفرد من المركّب لأنّ رعاية المطابَقة لمقتضى الحال وهو مرجع[2] علم المعاني معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء آخر وهو إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة (وهو علم) أي: ملَكة يقتدر بها على إدراكات جزئيّة[3] ويجوز أن يراد به نفس الأصول والقواعد المعلومة، ولاستعمالهم المعرفة في الجزئيات قال (يعرف به أحوال اللفظ العرَبِيّ) أي: هو علم يستنبط منه إدراكات جزئيّة وهي معرفة

---

(١) **قوله:** [لكونه منه إلخ] كلمة «مِنْ» في الموضعين ابتدائيّة باعتبار الاتّصال أي: لكون المعاني حال كونه متّصلاً بالبيان بمنزلة المفرد حال كونه متّصلاً بالمركّب من جهة التوقّف، ويصحّ أن تكون «مِنْ» متعلِّقة بمحذوف أي: لكون قرب المعاني من البيان بمنزلة قرب المفرد من المركّب كما قيل في قوله عليه السلام لعليّ: ((أنت منّي بمنزلة هارون من موسى)). قوله «لأنّ رعاية إلخ» علّة للكون المذكور.

(٢) **قوله:** [وهو مرجع] الضمير للرعاية وتذكيره باعتبار الخبر، والمراد بالمرجع الفائدة والثمرة. قوله «معتبرة في علم البيان» معنى كونها معتبرة فيه أنّ الإيراد الذي هو مقصود البيان إنما يعتبر بعد تلك الرعاية لا أنها معتبرة فيه على وجه الجزئيّة. قوله «في طرق» أي: بطرق كقولك لثبوت الجود «زيد سخي» و«زيد جبان الكلب» و«زيد كثير الرماد» و«زيد هزيل الفصيل» و«رأيت بحراً يتكلّم» فثبوت الجود معنى أدّيتَه بطرق.

(٣) **قوله:** [إدراكات جزئيّة] أي: إدراكات متعلّقة بالفروع المستخرَجة من القواعد الكليّة مثلاً قولنا: «كلّ كلام يلقى إلى المنكِر يجب توكيده» أصل كليّ وفرعه المستخرَج منه: «هذا الكلام يجب توكيده» وهكذا، إن قيل الإدراك لا يوصف بالكليّة والجزئيّة بل المتّصف بهما إنما هو المدرَك كالإنسان وزيد، أجيب بأنّ في الكلام حذفَ مضاف أي: يقتدر بها على إدراك مدرَكاتٍ جزئيّة. قوله «ويجوز إلخ» عطف على محذوف أي: المراد بالعلم ملكة ويجوز ألخ، قيل إنّ تصدير الشارح بالمعنى الأوّل وتصدير هذا بـ«يجوز» يقتضي أنّ هذا مرجوح والراجح الأوّل مع أنّ الأمر على العكس فإنّ الكثير إطلاق العلم على الأصول وإطلاقه على الملكة قليل، وذكر عبد الحكيم أنّ إطلاق العلم بمعنى الملكة أكثر في العرف من إطلاقه بمعنى الأصول كما صرّح به في "التلويح". قوله «ولاستعمالهم إلخ» علّة مقدَّمة على المعلول وهو قوله «قال إلخ» أي: قال «يعرف» ولم يقل «يعلم» لاستعمالهم إلخ، فإنّ أحوال اللفظ العربي كتأكيد هذا الكلام وتقديم المسند فيه أو تأخيره جزئيّات فيناسبها المعرفة لا العلم.

كلّ فرد فرد[1] من جزئيّات الأحوال المذكورة بمعنى أنّ أيّ فرد[2] يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم، وقوله (التي بها يطابق) اللفظ (مقتضى الحال) احتراز عن[3] الأحوال التي ليست بهذه الصفة مثل الإعلال والإدغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك ممّا لا بدّ منه في تأدية أصل المعنى، وكذا المحسِّنات البديعيّة من التنجيس والترصيع ونحوهما ممّا يكون بعد رعاية المطابقة، والمراد أنه[4] علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنّها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال؛ لظهور أنْ ليس علم المعاني عبارة عن تصوّر معاني التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والإثبات والحذف وغير ذلك، وبهذا[5] يخرج عن التعريف

---

(١) **قوله:** [كلّ فرد فرد] قيل الأولى حذف «فرد» الثاني لأنّ الاستغراق مستفاد من «كلّ فرد»، وردّ بأنّ هذا الاستعمال شائع في كلام العرب فيكرّرون الشيء مرّتين لاستيعاب جميع أفراده فالمجموع بمنزلة شيء واحد يقصد بهما إفادة التعميم.

(٢) **قوله:** [بمعنى أيّ فرد إلخ] أتى بهذا إشارةً إلى أنّ الاستغراق عرفيّ وأنّ المراد إمكان المعرفة لا المعرفة بالفعل كما هو ظاهر العبارة. قوله «يوجد منها» أي: حاولنا إيجاده منها أمكننا إلخ.

(٣) **قوله:** [احتراز عن إلخ] أي: قوله «التي بها إلخ» احتراز عن أحوال اللفظ التي لا يطابق بها اللفظ مقتضى الحال مثل الإعلال إلخ. قوله «وما أشبه ذلك» كالجمع والتصغير والنسبة، فإنّ هذه الأحوال إنما تعرف بالتصريف والنحو. قوله «وكذا المحسِّنات البديعيّة» هذا مبني على المشهور، وأمّا على ما حقّقه من أنها قد يقتضيها الحال فلا تخرج عن التعريف حينئذ إلاّ بالحيثيّة التي يخرج بها علم البيان كما يأتي.

(٤) **قوله:** [والمراد أنه إلخ] هذا جواب عمّا يقال إنّه يتبادر من قوله «يعرف به أحوال اللفظ العربيّ» أنّ المراد بالمعرفة المعرفة التصوّريّة لأنه أسند المعرفة إلى المفردات وهي الأحوال فالمعنى أنّ علم المعاني علم يتصوّر به أحوال اللفظ كالتعريف والتنكير والتأكيد والتقديم والتأخير إلى غير ذلك مع أنّ علم المعاني لا يتصوّر به شيء من هذه الأحوال، وحاصل الجواب أنّ المراد بالمعرفة المعرفة التصديقيّة فمعنى كلامه أنه علم يصدق بسببه بأنّ هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال. قوله «عن تصوّر» أي: كما يتبادر من كلامه.

(٥) **قوله:** [وبهذا إلخ] أي: بما ذكر من الحيثيّة. قوله «من هذه الحيثيّة» أي: من حيثيّة أنّ بها يطابق اللفظ مقتضى الحال بل البحث فيه عن أحواله من جهة كونه حقيقة أو مجازاً فلا يكون من علم المعاني.

علم البيان؛ إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثيّة، والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقديم والتأخير والإثبات والحذف وغير ذلك، ومقتضى الحال[١] في التحقيق هو الكلام الكلّي المتكيّف بكيفيّة مخصوصة على ما أشير إليه في "المفتاح"[٢] وصرّح به في شرحه لا نفس الكيفيّات من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة "المفتاح" وغيره، وإلاّ[٣] لَما صحّ القول بأنّها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال؛ لأنّها عين مقتضى الحال وقد حقّقنا ذلك في الشرح، وأحوال الإسناد[٤] أيضاً من

---

(١) **قوله:** [ومقتضى الحال إلخ] حاصله أنّ الحال هو الإنكار مثلاً ومقتضاه الكلام الكليّ المؤكَّد واللفظ هو الكلام المخصوص المحتوي على التأكيد المخصوص وعلى هذا فالمطابقة ظاهرة لأنّ اللفظ المخصوص بسبب ما احتوى عليه من التأكيد المخصوص طابق الكلام الكليّ بمعنى أنه صار فرداً من أفراده.

(٢) **قوله:** [أشير إليه في "المفتاح"] حيث قال فيه في تعريف علم المعاني: «هو تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها من الخطاء في تطبيق الكلام على يقتضي الحالُ ذكرَه» فهذا يشير إلى أنّ مقتضى الحال هو الكلام الكليّ المتكيّف بتلك الكيفيات، ووجه الإشارة أنّ الذي يذكر إنما هو الكلام لا الحذف والتقديم والتأخير وغيرها من الكيفيات. قوله «وصرّح به في شرحه» فقد قال العلاّمة الشيرازيّ في شرح قول "المفتاح": «وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المقام لما يليق به وهو الذي نسمّيه مقتضى الحال»: «إنّ المراد بـ«ما يليق به» الكلام الذي يليق بذلك المقام».

(٣) **قوله:** [وإلاّ] أي: أي: وإن لم نرد بمقتضى الحال الكلام الكليّ بل أردنا به الكيفيات كما هو ظاهر "المفتاح" لما صحّ إلخ. قوله «لأنها عين مقتضى الحال» فيلزم حينئذ اتّحادُ المطابِق وهو مقتضى الحال والمطابَق بسببه وهو أحوال اللفظ واتّحادهما باطل، وأمّا المطابق فهو اللفظ.

(٤) **قوله:** [وأحوال الإسناد إلخ] جواب عمّا يقال إنّ قول المصـ «يعرف به أحوال اللفظ» غير شامل لأحوال الإسناد كالتأكيد وعدمه والقصر والمجاز العقليّ والحقيقة العقليّة لأنّ هذه ليست من أحوال اللفظ بل هي أحوال الإسناد والإسناد غير لفظ، وحاصل الجواب أنّ هذه المذكورات وإن كانت أحوالاً للإسناد إلاّ أنّ الإسناد جزء الجملة فتكون المذكورات أحوالاً للجملة بواسطة جزئها والجملة من قبيل اللفظ.

أحوال اللفظ باعتبار أنّ التأكيد وتركه مثلاً من الاعتبارات الراجعة إلى نفس الجملة، وتخصيص اللفظ بالعربيّ[(١)] مجرّد اصطلاح؛ لأنّ الصناعة إنّما وضعت لذلك (وينحصر المقصود من علم المعاني[(٢)] (في ثمانية أبواب) انحصارَ الكلّ في الأجزاء لا الكلّي في الجزئيّات وإلاّ[(٣)] لصدق علم المعاني على كلّ باب (أحوال الإسناد الخبريّ) و(أحوال المسند إليه) و(أحوال المسند) و(أحوال متعلّقات الفعل) و(القصر) و(الإنشاء) و(الفصل والوصل) و(الإيجاز والإطناب والمساواة) وإنّما انحصر فيها (لأنّ الكلام إمّا خبر أو إنشاء لأنه) لا محالة يشتمل على نسبةٍ تامّة بين الطرفين قائمةٍ بنفس المتكلّم[(٤)] وهو تعلّق أحد

---

(١) **قوله:** [بالعربي] في قوله «أحوال اللفظ العربيّ». قوله «مجرّد اصطلاح» أي: اصطلاح من علماء الفنّ مجرّد عن الموجب، ولا يصحّ أن يكون تخصيصه به لإخراج غير العربيّ لأنّ أحوال اللفظ الغير العربي أيضاً يطابق بها اللفظ مقتضى الحال. قوله «لأنّ الصناعة إلخ» أي: لأنّ القواعد المسماة بالمعاني إنما أسّست للبحث عن أحوال اللفظ العربيّ لأنّ مقصود مدوِّن هذا الفنّ هو معرفة أسرار القرآن، وغرض الشارح دفع اعتراض قاضي مصر بأنّ هذا العلم لا يختصّ باللفظ العربي فالتقييد بالعربيّ فاسد.

(٢) **قوله:** [المقصود] بدل من الضمير في «ينحصر» العائد إلى علم المعاني، وإنما زاده لإخراج تعريفِ العلم وبيانِ الانحصار والتنبيهِ فإنها من العلم وليست من المقصود منه، فلو لم يزده لفسد الحصر لأنّ هذه الأمور ليست من الأبواب الثمانية. قوله «انحصارَ الكلّ إلخ»؛ لأنّ المعاني مجموع الأبواب الثمانية ولا يصدق على كلّ منها فلو جعل من حصر الكليّ في الجزئيّات لزم صدقه على كلّ باب منها.

(٣) **قوله:** [وإلاّ إلخ] أي: وإن لم يجعل من حصر الكلّ في الأجزاء بل من حصر الكليّ في الجزئيات لصدق إلخ. قوله «وإنما انحصر فيها» إشارة إلى أنّ قوله الآتي «لأنّ الكلام إلخ» دليل الانحصار. قوله «لا محالة» مصدر ميميّ بمعنى التحوّل وهو اسم «لاَ» وخبرها محذوف، والجملة معترضة بين اسم «إنّ» وخبرها.

(٤) **قوله:** [قائمة بنفس المتكلّم] اعلم أنّ النسب ثلاث كلاميّة وذهنيّة وخارجيّة فتعلّقُ أحد الطرفين بالآخر المفهومُ من الكلام كلاميّة، وتصوّر الكلاميّة وحضورها في الذهن ذهنيّة وتعلّق أحدهما بالآخر في الخارج خارجيّة، ففي «زيد قائم» ثبوت القيام لزيد كلاميّة باعتبار فهمه من الكلام، وذهنيّة باعتبار ارتسامه في الذهن، وخارجيّة باعتبار حصوله في الواقع، فظاهر قوله هذا يقتضي قيام الكلاميّة بنفس

الشيئين بالآخر بحيث يصحّ السكوت عليه سواء كان إيجاباً أو سلباً أو غيرهما كما في الإنشائيّات، وتفسيرها[1] بإيقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ في هذا المقام[2] لأنه لا يشمل النسبة في الكلام الإنشائيّ فلا يصحّ التقسيم، فالكلام (إن كان لنسبته خارج) في أحد[3] الأزمنة الثلاثة أي: يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتيّة أو سلبيّة (تطابقه) أي: تطابق تلك النسبةُ[4] ذلك الخارجَ بأن يكونا ثبوتيّين أو سلبيّين (أو لا تطابقه)

المتكلّم أي: ذهنه مع أنه ليس كذلك. قوله «وهو» أي: النسبة التامّة التي يشتمل عليها الكلام، وذكّر الضمير باعتبار الخبر. قوله «تعلّق» المراد بالتعلّق هنا ما يشمل النسبة الحكميّة أعني ثبوت المحمول للموضوع وما يشمل النسبة الإنشائيّة، وليس المراد بها خصوص النسبة الحكميّة؛ إذ ليس في الإنشاء ثبوت المحمول للموضوع فإنّ النسبة في «انصر» تعلّق النصر بالمخاطب على وجه طلبه منه. قوله «كما في الإنشائيّات» فإنه لا إيجاب ولا سلب فيها بحسب معناها الوضعيّ وإن لزمه الإيجاب والسلب فإنّ «اضرب» مثلاً أمر معناه طلب الضرب ويلزمه أنّ الضرب مطلوب وهو إيجاب.

(١) **قوله:** [وتفسيرها إلخ] أي: وتفسير النسبة التامّة التي يشتمل عليها الكلام المنقسم إلى الخبر والإنشاء. قوله «بإيقاع المحكوم به» أي: الحكم بوقوع المحكوم به على المحكوم عليه أي: إدراك أنّ النسبة بينهما واقعة أي: مطابقة للواقع. قوله «أو سلبه عنه» أي: إدراك أنّ النسبة بينهما ليست بواقعة.

(٢) **قوله:** [في هذا المقام] أي: في مقام تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء. قوله «لأنه لا يشمل إلخ» أي: لأنّ هذا التفسير لا يشمل إلخ وذلك لأنّ نسبة الإنشاء لا يتأتّى فيها إيقاع أي: إدراك أنّه مطابقة للواقع أو ليست بمطابقة للواقع. قوله «فلا يصحّ» تفريع على النفي أي: فلا يصحّ تقسيم الكلام إلى الخبر والإنشاء؛ لأنّ الكلام باعتبار هذا التفسير يختصّ بالخبر ولم يشمل الإنشاء والمقسم يجب أن يكون شاملاً للأقسام.

(٣) **قوله:** [في أحد إلخ] أي: واقع ذلك الخارجُ أي: النسبةُ الخارجيّة في أحد إلخ، أفاد بهذا أنّ المعتبر ثبوت النسبة الخارجيّة في أحد الأزمنة الثلاثة على حسب اعتبار النسبة الكلاميّة فإن كانت ماضويّة اعتبر ثبوت الخارجيّة في الماضي وإن كانت حاليّة أو استقباليّة اعتبر ثبوتها في الحال أو في الاستقبال. قوله «أي: يكون بين الطرفين في الخارج إلخ» تفسير لوجود خارج لنسبة الكلام، والمراد بالخارج هنا الواقع ونفس الأمر فهو غير الخارج في كلام المصـ لأنه فيه بمعنى النسبة الخارجيّة كما عرفت.

(٤) **قوله:** [أي: تطابق إلخ] إشارة إلى أنّ المرفوع في «تطابقه» للنسبة والمنصوب للخارج. قوله «بأن يكونا»

بأن تكون النسبة[1] المفهومة من الكلام ثبوتيّة والتي بينهما في الخارج والواقع سلبيّة أو بالعكس (فخبر) أي: فالكلام خبر (وإلاّ) أي: وإن لَم يكن لنسبته خارج كذلك (فإنشاء) وتحقيق ذلك[2] أنّ الكلام إمّا أن يكون له نسبة بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ مُوجداً لها من غير قصد إلى[3] كونه دالاًّ على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الإنشاء، أو يكون نسبته بحيث يقصد أنّ لها نسبةً خارجيّة تطابقها أو لا تطابقها وهو الخبر؛ لأنّ النسبةَ المفهومة[4] من الكلام الحاصلةَ في الذهن لا بدّ أن تكون[5] بين الشيئين ومع

أي: بأن يكون نسبة الكلام والخارج كلاهما ثبوتيّين نحو «زيد قائم» وكان زيد قائماً في الواقع، أو كلاهما سلبيّين نحو «ليس زيد قائماً» ولم يكن قائماً في الواقع، وهذا تصوير لمطابقة نسبة الكلام الخارجَ.

(١) **قوله:** [بأن تكون النسبة إلخ] تصوير لعدم مطابقة نسبة الكلام الخارجَ. قوله «أي: فالكلام» إنما قدّره لأنّ جواب الشرط لا يكون إلاّ جملة. قوله «كذلك» أي: تطابقه أو لا تطابقه.

(٢) **قوله:** [وتحقيق ذلك] أي: تحقيق الفرق بين الإنشاء والخبر. قوله «بحيث تحصل إلخ» الباء للملابسة أي: ملابسة بحالةٍ وهي أن تحصل تلك النسبة من اللفظ أي: تفهم منه، ومعنى إيجاد اللفظ لها أن لا تحصل بدونه فإنّ النسبة المفهومة من «اضرب» هو طلب الضرب وهي لا تحصل إلاّ بهذا اللفظ.

(٣) **قوله:** [من غير قصد إلى إلخ] فيه إشعار بأنّه لا خارج للكلام الإنشائيّ عند الشارح، لا يقال إنّ الشارح لم ينف الخارج بل نفى القصد إلى الدلالة على الخارج ونفيُ القصد ليس بنفي الخارج! لأنا نقول هذا بناء على أنّ معنى ثبوت الخارج لنسبة الكلام أنّ الكلام يدلّ عليه، إلاّ أنه أدرج القصد إعلاماً بأنّ ما لا يقصد لا يعتبر وجوده، فنفي القصد في حكم نفي ثبوت الخارج للنسبة الإنشائيّة.

(٤) **قوله:** [لأنّ النسبة المفهومة إلخ] علّة لما تضمنّه قوله «أو يكون نسبته بحيث إلخ» من أنّ في الخبر نسبتين، وحاصل ما أفاده هذا التعليل أنّ هناك نسبة مفهومة من الكلام حاصلة في الذهن بقطع النظر عن الخارج ونسبة في الخارج بقطع النظر عن الذهن. قوله «الحاصلة في الذهن» إشارة ألى أنّ النسبة الكلاميّة والذهنيّة متّحدتان بالذات مختلفتان بالاعتبار فإنّ النسبة من حيث يدلّ عليها الكلام تسمّى كلاميّةً ومن حيث إنها مدركة في الذهن ومتصوّرة فيه تسمّى ذهنيّة.

(٥) **قوله:** [لا بدّ أن تكون إلخ] لأنها من المعاني الجزئيّة فلا تتعقّل إلاّ بتعقّل هذين الشيئين وهما الموضوع

قطع النظر عن الذهن لا بدّ وأن يكون بين هذين الشيئين في الواقع نسبة ثبوتيّة بأن يكون هذا ذاك أو سلبيّة بأن لا يكون هذا ذاك، ألا ترى أنك إذا قلت «زيد قائم» فإنّ نسبة القيام مثلاً حاصلة لزيد قطعاً سواء قلنا إنّ النسبة من الأمور الخارجيّة(١) أو ليست منها، وهذا معنى وجود النسبة الخارجيّة (والخبر لا بدّ له من مسند إليه ومسند وإسناد، والمسند قد يكون له متعلّقات إذا كان فعلاً أو ما في معناه) كالمصدر(٢) واسمي الفاعل والمفعول وما

والمحمول، وهذا خبر «أنّ». قوله «لا بدّ» عطف على «لا بدّ» السابقة، وفي الكلام تقديم وتأخير وزيادة الواو والأصل: ولا بدّ مع قطع النظر أن يكون إلخ. قوله «ألا ترى أنك إلخ» استدلال على النسبة الخارجيّة. قوله «حاصلة لزيد» فيه حذف شيء يتمّ به البيان والتقدير: حاصلة لزيد في الواقع قطعاً أو ليست بحاصلة له فيه قطعاً وحصولها وعدم حصولها في الواقع هو النسبة الخارجيّة. قوله «سواء قلنا إلخ» تعميم في قوله «فإنّ نسبة القيام حاصلة لزيد قطعاً» لزيادة فائدة ولا دخل له في الاستدلال.

(١) **قوله:** [من الأمور الخارجيّة] أي: من الموجودات الخارجيّة بناءً على مذهب الحكماء. قوله «أو ليست منها» أي: ليست من الموجودات الخارجيّة كما هو مذهب أهل السنّة فإنّهم يقولون إنّ الأعراض النسبيّة أمور اعتباريّة لا تحقّق لها في خارج الأعيان بل في خارج الأذهان لأنّ لها تحقّقاً في نفسها لكنها لم تصل لمرتبة المشاهدة بالبصر، ولا يخفى أنّ الموجود في خارج الأذهان أعمّ من الموجود في خارج الأعيان لأنّ الأوّل إمّا أن يصل لمرتبة المشاهدة فيكون موجوداً في خارج الأعيان أيضاً أو لا فيكون موجوداً في خارج الأذهان فقط، ثمّ اعلم أنّ الاعتباريّات قسمان: قسم لا تحقّق له في نفسه بل هو محض توهّم يحصل بمجرّد اعتبارِ المعتبِر وفرضِ الفارض، وهذا لا تحقّق له لا في خارج الإعيان ولا في خارج الأذهان، وقسم له تحقّق في نفسه بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض وهذا هو الموجود من الاعتباريّات خارج الأذهان، فإن قيل إذا كانت النسبة أمراً اعتباريًّا على ما يقوله أهل السنّة فما معنى نسبتها للخارج ووصفِه بالوجود في قولهم «النسبة الخارجيّة موجودة في الخارج» أجيب بأنّ المراد بوجودها ثبوتُها وتحقّقُها، والمراد بالخارج الذي نسبت له خارج الأذهان وهو نفس الأمر لا خارج الأعيان، وإلى هذا أشار بقوله «وهذا معنى إلخ»، أي: معنى وجود النسبة الخارجيّة تحقّقُها في الواقع بين الشيئين مع قطع النظر عن اعتبارِ معتبِر وفرضِ فارض.

(٢) **قوله:** [كالمصدر إلخ] تمثيل لـ«ما في معناه». قوله «وما أشبه ذلك» كاسم التفضيل والظرف. قوله

أشبه ذلك، ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر (وكلٌّ من الإسناد والتعلّق إمّا بقصر أو بغير قصر، وكلُّ جملة قرنت بأخرى إمّا معطوفة عليها أو غير معطوفة، والكلام البليغ إمّا زائد على أصل المراد لفائدة) احترز به[1] عن التطويل على أنه لا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ (أو غير زائد) هذا كلّه ظاهر[2] لكن لا طائل تحته؛ لأنّ جميع ما ذكره من القصر والفصل والوصل والإيجاز ومقابلَيه إنّما هي من أحوال الجملة أو المسند إليه أو المسند مثل التأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك، فالواجب في هذا المقام[3] بيان سبب إفرادِها وجعلِها أبواباً برأسها، وقد لَخّصنا ذلك في الشرح (تنبيه) على تفسير الصدق والكذب الذي[4] قد سبق إشارة مّا إليه في قوله..................................

«لتخصيص هذا الكلام بالخبر» أي: بقوله «والخبر لا بدّ إلخ» لأنّ الإنشاء لا بدّ له أيضاً ممّا ذكر، ويوجّه بأنّ الخبر أعظم شأناً وأكثر أبحاثاً وأوفر نكاتاً وأصل للإنشاء فيجوز أن يخصّص به.

(١) **قوله:** [احترز به] بيان لفائدة العبارة، أي: احترز المصـ بقوله «لفائدة» عن التطويل؛ لأنّ التطويل زائد على أصل المراد لا لفائدة، وكذا احترز به عن الحشو؛ فإنّه أيضاً زائد على أصل المراد لا لفائدة إلاّ أنّ الثاني متعيّن دون الأوّل، و«على» في قوله «على أنّه إلخ» للاستدراك أي: لكن لا حاجة إلى هذا القيد بعد إلخ؛ لأنّ ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغاً.

(٢) **قوله:** [هذا] أي: قوله «لأن الكلام إمّا خبر إلخ». قوله «لا طائل تحته» أي: لا ثمرة له. قوله «ومقابليه» أي: الإطناب والمساواة. قوله «من أحوال الجملة» ناظر للفصل والوصل وللإيجاز ومقابليه إذا تعلّقت بجملة. قوله «أو المسند إليه أو المسند» ناظر للقصر وللإيجاز ومقابليه إذا تعلّقت بجملة. قوله «مثل التأكيد» فإنه من أحوال الجملة أيضاً فهو يناسب الفصل والوصل ويناسب الإيجاز ومقابليه إذا تعلّقت الجملة، فكان على المصـ أن يبيّن أنه لم جعل القصر والوصل والفصل والإيجاز ومقابليه أبواباً برأسها.

(٣) **قوله:** [في هذا المقام] أي: مقامِ حصر مقصود المعاني في الأبواب الثمانية. قوله «إفرادِها» أي: عدمِ ذكر هذه الأبواب الثلاثة في أحوال الإسناد والمسند إليه والمسند. قوله «وجعلِها أبواباً إلخ» تفسير لما قبله.

(٤) **قوله:** [الذي إلخ] فيه إشارة إلى وجه تسمية هذا البحث بالتنبيه فإنّ لفظ «تنبيه» إنما يستعمل فيما سبق بوجهٍ أو استغنى عن الدليل ولذا يستعمل في البديهيّات وما في حكمها من النظريات المعلومة.

«تطابقه أو لا تطابقه»[١] اختلف القائلون[٢] بانحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما فقيل: (صدق الخبر مطابقته) أي: مطابقة حكمه[٣] (للواقع) وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبريّ (وكذبه) أي: كذب الخبر (عدمها) أي: عدم مطابقته للواقع يعني[٤]: أنّ الشيئين اللذَينِ أوقِعَ بينهما نسبة في الخبر لا بدّ أن يكون بينهما نسبة في الواقع أي: مع قطع النظر عمّا في الذهن وعمّا يدلّ عليه الكلام، فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج بأن تكونا ثبوتيّتين أو سلبيّتين صدق وعدمها بأن تكون إحداهما ثبوتيّة والأخرى سلبيّة كذب (وقيل) صدق الخبر[٥] (مطابقته لاعتقاد الْمُخبِر ولو كان) ذلك الاعتقاد (خطأً) غير مطابق للواقع (و) كذب الخبر (عدمها) أي: عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ،

---

(١) قوله: [تطابقه أو لا تطابقه] وجه الإشارة فيه إلى تفسير الصدق والكذب أنه يفيد أنّ الكلام الخبري إمّا أن توجد فيه المطابقة أو لا ولا شكّ أنّ المطابقة هو الصدق وعدمها هو الكذب، فقد علم ممّا سبق ذات الصدق وذات الكذب وإن لم يعلم تسميتهما بهذين الاسمين، فقد سبق ذكرهما في الجملة.

(٢) قوله: [القائلون إلخ] وهم الجمهور والنظام. قوله «بانحصار الخبر إلخ» يشعر بأنّ هنا قائلاً بعدم انحصاره فيهما وهو الجاحظ. قوله «في تفسيرهما» متعلّق بـ«اختلف». قوله «فقيل» قائله الجمهور.

(٣) قوله: [أي: مطابقة حكمه] إشارة إلى أنّ الخبر لكونه عبارة عن اللفظ لا يوصف بالمطابقة وإنما يوصف بها أوّلاً وبالذات النسبة الكلاميّة المفهومة منه وهي ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه أو انتفاؤه عنه المعبّر عنها بالوقوع أو اللاوقوع وهي المرادة بالحكم في كلام الشارح لا الإيقاع والانتزاع. قوله «وهو الخارج» أي: النسبة الخارجيّة، وإنما أضافها إلى نسبة الكلام الخبريّ لأنها متّحدة معها بالذات.

(٤) قوله: [يعني إلخ] هذا زيادة توضيح للكلام السابق، والمراد بالشيئين المحكوم عليه والمحكوم به كزيد والقيام في «زيد قائم». قوله «بأن تكونا إلخ» تصوير لمطابقة النسبة الكلاميّة للنسبة الخارجيّة.

(٥) قوله: [صدق الخبر] إشارة إلى حذف المبتدأ. قوله «ذلك الاعتقاد» إشارة إلى مرجع ضمير «كَانَ». قوله «غير مطابق للواقع» تفسير لقوله «خطأً». قوله «كذب الخبر» إشارة إلى حذف المبتدأ. قوله «أي: عدم مطابقته إلخ» إشارة إلى مرجع الضمير. قوله «فقول القائل إلخ» توضيح التفسير بالمثال وتفريع عليه.

فقول القائل «السماء تحتنا» معتقِداً ذلك صدق وقوله «السماء فوقنا» غيرَ معتقد لذلك كذب، والمراد بالاعتقاد[1] الحكم الذهنيّ الجازم أو الراجح فيعمّ العلم والظنّ، وهذا يشكل بخبر الشاكّ لعدم الاعتقاد فيه[2] فيلزم الواسطة ولا يتحقّق الانحصار اللّهمّ إلاّ أن يقال إنه كاذب لأنه إذا انتفى الاعتقاد صَدَق عدم مطابقة الاعتقاد والكلام في أنّ[3] المشكوك خبر أو ليس بخبر مذكور في الشرح فليطالع ثمه (بدليل) قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ الْمُنٰفِقُوْنَ قَالُوْا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُوْلُ اللّٰهِ وَاللّٰهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُوْلُهٗ وَاللّٰهُ يَشْهَدُ (إِنَّ الْمُنٰفِقِيْنَ لَكٰذِبُوْنَ﴾ [المنافقون: ١]) فإنه تعالى جعلهم كاذبين[4] في قولهم: «إنك لرسول الله» لعدم مطابقته لاعتقادهم وإن كان مطابقاً للواقع (ورُدَّ) هذا

---

(١) قوله: [والمراد بالاعتقاد إلخ] لمّا كان الاعتقاد يطلق عند الأصوليّين بمعنى الإدراك الجازم لا لدليل فيخرج عنه الظنّ واليقين أعني العلم لأنّ الظنَّ إدراك راجح غير جازم والعلمَ إدراك جازم لدليل، بيّن أنّ المراد بالاعتقاد هنا الحكم الذهني إلخ. قوله «فيعمّ العلم والظنّ» لفّ ونشر مرتّب. قوله «وهذا» أي: تفسير الصدق والكذب المحكيّ عن النظام القائل بانحصار الخبر في الصادق والكاذب.

(٢) قوله: [لعدم الاعتقاد فيه] بيان لوجه الإشكال، وحاصله أنّ الشاكّ في قيام زيد وعدمه إذا قال «زيد قائم» لا يكون هذا الخبر صادقاً لعدم صدق حدّ الصدق عليه ولا كاذباً لكذب حدّ الكذب فيه؛ لأنه لا اعتقاد للشاكّ حتّى يطابقه هذا الخبر فيكون صادقاً أو لايطابقه فيكون كاذباً فيلزم الواسطة مع أنّ النظام غير قائل بها. قوله «اللهمّ إلخ» جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف وكأنه يستعان في إثباته بالله تعالى، ووجه الضعف ههنا أنه خلاف المتبادر وأنه موهم لجريان الكذب في الإنشاءات وهو خلاف للإجماع.

(٣) قوله: [والكلام في أنّ إلخ] إشارة إلى أنّ الإشكال المذكور مبنيّ على أنّ كلام الشاكّ يقال له خبر وهذا القول هو التحقيق، وأمّا إذا لم يقل له خبر فلا يرد به الإشكال أصلاً.

(٤) قوله: [فإنه تعالى جعلهم كاذبين إلخ] هذا توجيه للاستدلال بالآية، وحاصله أنّ الله تعالى إنما جعلهم كاذبين في قولهم «إنك لرسول الله» لعدم مطابقته لاعتقادهم فعلم أنّ كذب الخبر عدم مطابقته للاعتقاد، ومفهومه أنّ الصدق المقابل له هو المطابقة للاعتقاد. قوله «هذا الاستدلال» إشارة إلى مرجع الضمير المفهوم من السياق.

الاستدلال (بأنّ المعنى: لكاذبون في الشهادة) وفي ادّعائهم المواطاة[١]، فالتكذيب راجع إلى الشهادة باعتبار تضمّنها خبراً كاذباً غيرَ مطابق للواقع، وهو أنّ هذه الشهادة من صميمِ القلب[٢] وخلوصِ الاعتقاد بشهادة «إنّ» واللام والجملة الاسميّة (أو) المعنى: أنّهم لكاذبون[٣] (في تسميتها) أي: في تسمية هذا الإخبار شهادةً لأن الشهادة ما تكون على وفق الاعتقاد، فقوله «تسميتها» مصدر مضاف إلى المفعول الثاني والأوّل محذوف (أو) المعنى: أنّهم لكاذبون[٤] (في المشهود به) أعني قولهم «إنّك لرسول الله» لكن لا في الواقع بل[٥] (في زعمِهم) الفاسد واعتقادِهم الباطل لأنّهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذباً في اعتقادهم وإن كان صادقاً في نفس الأمر، فكأنه قيل[٦] إنّهم يزعمون أنّهم كاذبون

---

(١) قوله: [وفي ادّعائهم المواطاة] عطف على قوله «في الشهادة» من عطف اللازم على الملزوم؛ لأنّ الشهادة هي الإخبار بالشيء عند مواطاة القلب للسان أي: موافقته له، فالشهادة مستلزمة للمواطاة، وغرضه من ذكر هذا اللازم الإشارة إلى أنّ مرجع التكذيب هو هذا اللازم كما صرّح به بقوله «فالتكذيب راجع إلخ».

(٢) قوله: [من صميم القلب] صميم الشيء خالصه، والإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: هذه الشهادة صادرة من قلبنا الخالص، وكذلك قوله «وخلوص الاعتقاد» وهو تفسير مراد لما قبله. قوله «بشهادة إلخ» فإنّ مجيئهم بهذه المؤكِّدات يشهد بأنّ دعواهم أنّ شهادتهم هذه من قلوبهم الخالصة.

(٣) قوله: [المعنى: أنّهم لكاذبون] إشارة إلى أنّ قوله «في تسميتها» عطف على قوله «في الشهادة» فهذا ردّ ثانٍ. قوله «لأنّ الشهادة إلخ» تعليل لكونهم كاذبين في تسميتها. قوله «فقوله تسميتها إلخ» تفريع على التفسير. قوله «والأوّل محذوف» أي: مع الفاعل أيضاً والتقدير: أو في تسميتهم هذا الإخبار شهادةً.

(٤) قوله: [المعنى: أنهم لكاذبون] قد عرفت غرضه ممّا سبق، فهذا ردّ ثالث.

(٥) قوله: [لكن لا في الواقع بل إلخ] أي: لكنّ كونهم كاذبين ليس لأجل مخالفة المشهود به للواقع في نفس الأمر بل لأجل مخالفته للواقع في زعمهم الفاسد. قوله «واعتقادهم الباطل» عطف تفسير. قوله «لأنهم يعتقدون أنّه» أي: قولهم «إنك لرسول الله».

(٦) قوله: [فكأنه قيل] أي: فكأنّ الله تعالى قال إنهم يزعمون ويعتقدون أنهم كاذبون في هذا الخبر لكونه غير مطابق في زعمهم مع أنه خبر صادق لكونه مطابقاً للواقع في نفس الأمر. قوله «وحينئذ» أي: وحين

في هذا الخبر الصادق، وحينئذ لا يكون الكذب إلاّ بمعنى عدم المطابقة للواقع فليتأمّل لئلاّ يتوهّم أنّ هذا[1] اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين إلى الاعتقاد (الجاحظ) أنكر[2] انحصار الخبر في الصدق والكذب وأثبت الواسطة وزعم أنّ صدق الخبر (مطابقته) للواقع (مع الاعتقاد) بأنه مطابق (و) كذب الخبر (عدمها) أي: عدم مطابقته للواقع (معه) أي: مع اعتقاد أنه غير مطابق (وغيرهما) أي: غير هذين القسمين[3] وهو أربعة أعني المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة، أو بدون الاعتقاد أصلاً، أو عدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة، أو بدون الاعتقاد أصلاً (ليس بصدق ولا كذب) فكلٌّ من الصدق والكذب بتفسيره أخصّ منه بالتفسيرين السابقين؛ لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقعِ والاعتقادِ جميعاً وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعاً بناءً[4] على أن اعتقاد المطابقة ....

إذ كان المشهود به كاذباً لعدم مطابقته للواقع في زعمهم لا يكون الكذب إلخ.

(١) قوله: [لئلاّ يتوهّم أنّ هذا] أي: قوله «في زعمهم» اعتراف إلخ، وهذا علّة للتأمّل أي: تأمّل كلام المصـ واعرف حقيقة هذا الردّ الثالث خوفاً من أن تتوهّم أنّ هذا الثالث تأييد لصاحب القول المردود عليه.

(٢) قوله: [أنكر] أشار إلى أنّ «الجاحظ» مبتدأ خبره محذوف. قوله «أثبت الواسطة» من عطف المسبّب على السبب أو اللازم على الملزوم. قوله «وزعم أنّ صدق الخبر» ظاهره أنّ قول المصـ «مطابقته» خبر لـ«أنّ» المحذوفة مع اسمها، وفيه أنهم لم ينصوا على جوازه، إلاّ أنّ يقال هذا حلّ معنى لا حلّ إعراب.

(٣) قوله: [أي: غير هذين إلخ] إشارة إلى المرجع. قوله «وهو» أي: الغير. قوله «بتفسيره» أي: بتفسير الجاحظ. قوله «أخصّ منه» أي: من نفسه. قوله «بالتفسيرين» أي: بتفسيري الجمهور والنظام.

(٤) قوله: [بناءً إلخ] هذا جواب عمّا يقال إنّ الجاحظ إنما اعتبر في الصدق مطابقةَ الواقع واعتقادَ المطابقة كما قال المصـ لا مطابقةَ الواقعِ والاعتقادِ جميعاً كما يقول الشارح، وكذلك إنه إنما اعتبر في الكذب عدمَ مطابقة الواقع واعتقادَ عدم المطابقة كما قال المصـ لا عدمَ مطابقة الواقعِ والاعتقادِ جميعاً كما يقول الشارح، وحاصل الجواب أنّ الخبر إذا طابق الواقع واعتقد المُخبِر مطابقته له فقد توافق الواقع والاعتقاد فمطابق أحدهما مطابق للآخر، وكذا إذا كان الخبر غيرَ مطابق للواقع واعتقد المُخبِر عدم مطابقته له فقد

يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورةَ[1] توافقِ الواقع والاعتقاد حينئذ وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد، وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على أحدهما (بدليل ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِ جِنَّةٌ﴾[سبا:٨]) لأن الكفّار[2] حصروا إخبار النبي عليه السلام بالحشر والنشر على ما يدلّ عليه قوله تعالى: ﴿إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبا:٧]، في الافتراءِ والإخبارِ حالَ الجنّة على سبيل منع الخلوّ، ولا شكّ (أنّ المراد بالثاني) أي: الإخبارِ حال الجنّة[3] لا قولِه «أم به جنّة» على ما سبق إلى بعض الأوهام (غير الكذب لأنه قسيمه) أي: لأنّ الثاني قسيم الكذب إذ المعنى: أ كذب أم أخبر حال الجنة، وقسيم الشيء

توافق الواقع والاعتقاد، فالخبر إذا كان مطابقاً لأحدهما كان مطابقاً للآخر وإذا كان غير مطابق لأحدهما كان غير مطابق للآخر، فلا مخالفة بين ما نسبه المصـ إلى الجاحظ وبين ما نسبناه إليه لتلازمهما.

(١) قوله: [ضرورةَ] علّة لقوله «يستلزم». قوله «حينئذ» أي: حين اعتقد مطابقة الخبر للواقع والحال أنّ الخبر مطابق للواقع كأنْ يخبر شخص بأنّ السماء فوقنا معتقداً ذلك فبين الواقع والاعتقاد هنا موافقة واعتقاده مطابقةَ الخبر للواقع يستلزم مطابقةَ الخبر للاعتقاد. قوله «وقد اقتصر إلخ» عطف على قوله «اعتبر إلخ» أو الجملة حال من ضمير «اعتبر». قوله «على أحدهما» فالجمهور اقتصروا على اعتبار مطابقة الخبر للواقع والنظّام اقتصر على اعتبار مطابقته للاعتقاد يعني فظهرت الأخصيّة؛ لأنّ الأخصّ ما كان أزيد قيداً.

(٢) قوله: [لأنّ الكفّار إلخ] علّة لكون قولهم هذا دليلاً على دعوى الجاحظ وهو عدم انحصار الخبر في الصادق والكاذب وثبوت الواسطة بينهما. قوله «على ما يدلّ» متعلّق بإخبار النبيّ بالحشر والنشر. قوله «في الافتراء» متعلّق بـ«حصروا» وبه يتعلّق قوله «على سبيل منع الخلوّ» أي: على سبيل منع الخلوّ والجمع ففي الكلام اكتفاء أو المراد منع الخلوّ بالمعنى الأعمّ الشامل لمنع الجمع لا بالمعنى الأخصّ.

(٣) قوله: [أي: الإخبارِ حال الجِنّة] الذي هو مذكور في «أم به جنّة»؛ إذ المعنى: أ كذب أم أخبر حال الجنّة. قوله «لا قوله إلخ» وذلك لأنّه استفهام لا يوصف بالصدق ولا بالكذب لكونه إنشاءً ونفي الشيء فرع لصحّة ثبوته. قوله «أي: لأنّ الثاني قسيم الكذب» إشارة إلى مرجع الضمير في الموضعين، وكلام المصـ إشارة إلى القياس من الشكل الأوّل وتقريره: الإخبار حال الجنّة قسيم الكذب وكلّ ما كان قسيماً لشيء فهو غيره ينتج: الإخبار حال الجنّة غير الكذب.

يجب أن يكون غيره (وغير الصدق لأنّهم لم يعتقدوه) أي: لأن الكفّار لَم يعتقدوا صدقه فلا يريدون[1] في هذا المقام الصدق الذي هو بعيد بمراحل عن اعتقادهم، ولو قال[2] «لأنّهم اعتقدوا عدم صدقه» لكان أظهر فمرادهم بكونه خبراً حالَ الجنّة غير الصدق وغير الكذب، وهم عقلاء[3] من أهل اللسان عارفون باللغة فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتّى يكون هذا منه بزعمهم، وعلى هذا لا يتوجّه[4] ما قيل إنّه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق؛ لأنه لَم يجعله دليلاً على عدم الصدق بل على عدم إرادة

---

(١) **قوله:** [فلا يريدون إلخ] من قبيل عطف المعلول على العلّة فعدم اعتقاد الصدق علّة لعدم إرادة الصدق. قوله «في هذا المقام» أي: في مقام الإنكار عليه. قوله «الذي هو بعيد إلخ» في معنى التعليل لقوله «فلا يريدون إلخ»؛ لأنّ الموصول وصلته في حكم المشتقّ المُشعِر بكونه علّة للحكم المتفرِّع عليه.

(٢) **قوله:** [ولو قال إلخ] أي: بدل قوله «لأنهم لم يعتقدوه»، «لكان أظهر» أي: في الدلالة على المدّعى وهو أنّ المراد بالثاني غير الصدق؛ وذلك لأنّ عدم اعتقاد الصدق الذي هو مفاد «لأنهم لم يعتقدوه» لا ينافي تجويز الصدق؛ فإنه لا يستلزم عدم العلم علم العدم، بخلاف اعتقاد عدم الصدق الذي هو مفاد «لأنهم اعتقدوا عدم صدقه» فإنه ينافيه؛ لأنّ علم العدم يستلزم عدم العلم. قوله «فمرادهم إلخ» حاصل كلام المصـ السابق.

(٣) **قوله:** [وهم عقلاء إلخ] جواب عمّا يقال إنّ لزوم الواسطة إنما هو في مقول الكفّار ولا عبرة بهم، وحاصل الجواب أنّ المعوّل في أمثال المقام على اللسان واللغة وهم أهله فيعوّل عليهم في مثله. قوله «فيجب إلخ» تفريع على قوله «فمرادهم إلخ». قوله «حتّى يكون إلخ» «حتّى» تعليليّة. قوله «هذا» أي: الإخبار حال الجنّة. قوله «منه» أي: ممّا ليس بصادق ولا كاذب.

(٤) **قوله:** [وعلى هذا لا يتوجّه إلخ] أي: ولأجل ما قرّرناه بقولنا «فلا يريدون في هذا المقام إلخ» لا يرد ما قاله الخلخالي اعتراضاً على قول المصـ «وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه» من أنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق فلا يتمّ التعليل. قوله «لأنه لم يجعله إلخ» تعليل لعدم توجّه ما قيل، وحاصله أنّ المصـ لم يجعل قوله «لأنهم لم يعتقدوا» علّة لكون الثاني غير الصدق كما سبق إلى فهم المعترض بل جعله علّة لعدم إرادتهم بالثاني غير الصدق، وهو كذلك فالتعليل تامّ.

الصدق فليتأمل (وردّ) هذا الاستدلال[1] (بأنّ المعنى) أي: معنى «أم به جنّة»: («أم لم يفتر» فعبّر عنه) أي: عدم الافتراء (بالجنّة لأنّ المجنون لا افتراء له) لأنه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون، فالثاني[2] ليس قسيماً للكذب بل لِما هو أخصّ منه أعني الافتراء، فيكون هذا حصراً للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه أعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد.

أحوال الإسناد الخبريّ

وهو ضمّ[3] كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكمَ بأنّ مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفيّ عنه، وإنّما قدّم[4] بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه، ثم قدّم أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع تأخّر النسبة عن الطرفين؛ لأنّ البحث هنا[5] إنّما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً إليه أو مسنداً، وهذا

---

(١) **قوله:** [هذا الاستدلال] إشارة إلى المرجع المفهوم من السياق. قوله «أي: معنى أم به جنّة» إشارة إلى أنّ اللام في «المعنى» للعهد الخارجيّ. قوله «أي: عدم الافتراء» إشارة إلى مرجع الضمير المجرور. قوله «لأنّه الكذب إلخ» أي: لأنّ الافتراء هو الكذب إلخ، وهذا تعليل لكون المجنون لا افتراء له.

(٢) **قوله:** [فالثاني] أي: الإخبار حال الجنّة، «ليس قسيماً للكذب» أي: لمطلق الكذب، «بل لما» أي: بل هو قسيم لما هو أخصّ من الكذب وهو الافتراء؛ لأنّ الافتراء هو الكذب عن عمد فهو أخصّ من مطلق الكذب. قوله «فيكون هذا» أي: قولهم: «أفترى على الله أم به جنّة» حصراً للخبر الكاذب في نوعيه إلخ، أي: وحينئذ فالثاني كذب أيضاً فلا واسطة.

(٣) **قوله:** [وهو ضمّ إلخ] أي: الإسناد الخبريّ انضمامُ كلمة أو انضمامُ ما يقوم مقام الكلمة كالمركّبات الناقصة والجملة الحالّة محلّ مفرد نحو «زيد قام أبوه». قوله «بحيث يفيد» الباء للملابسة متعلّقة بمحذوف وضمير «يفيد» للضمّ أي: ضمًّا متلبّساً بحالة وهي أن يفيد ذلك الضمّ الحكم بأنّ إلخ.

(٤) **قوله:** [وإنما قدّم إلخ] جواب سؤال مقدّر وهو أنه لم قدّم بحث الخبر على بحث الإنشاء ثمّ لم قدّم من مباحث الخبر أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع أنّ الإسناد متأخِّر عن الطرفين. قوله «لعظم شأنه» أي: شرعاً ولغةً وذلك لأنّ الاعتقاديات كلّها وأكثر المحاورات أخبار. قوله «وكثرة مباحثه» من قبيل عطف المسبّب على السبب؛ وذلك لأنّ المزايا والخواصّ المعتبرة عند البلغاء أكثر وقوعها فيه.

(٥) **قوله:** [لأنّ البحث هنا] أي: في علم المعاني. قوله «وهذا الوصف» أي: كون اللفظ مسنداً إليه أو

الوصف إنّما يتحقّق بعد تحقّق الإسناد والمتقدّم على النسبة إنّما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها (لا شكّ أنّ قصد الْمُخبِر) أي: مَن[1] يكون بصدد الإخبار والإعلام وإلاّ فالجملة الخبريّة كثيراً مّا تورد لأغراض أخر غير إفادة الحكم أو لازمه مثل التحسّر والتحزّن في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ [آل عمران:٣٦]، وما أشبه ذلك (بخبره) متعلّق بقصد (إفادةُ المخاطَب) خبرُ «أنّ» (إمّا الحكمَ) مفعول الإفادة (أو كونَه) أي: كونَ المخبِر (عالِماً به) أي: بالحكم، والمراد بالحكم ههنا[2] وقوع النسبة أو لاوقوعها، وكونه مقصوداً للمخبِر بخبره لا يستلزم تحقّقَه في الواقع، وهذا مراد من قال[3] «إنّ الخبر لا يدلّ على ثبوت المعنى أو انتفائه» وإلاّ فلا يخفى أنّ مدلول قولنا:

مسنداً. قوله «إنما يتحقّق» أي: يتعقّل في الذهن بعد تحقّق الإسناد؛ لأنه ما لم يسند أحد الطرفين إلى الآخر لم يصر أحدهما مسنداً إليه والآخر مسنداً.

(١) **قوله:** [أي: من إلخ] تفسير للمخبِر إشارة إلى أنّ المخبر بالمعنى اللغويّ أي: المُعلِم فقوله «والإعلام» عطف تفسير، وغرضه دفع اعتراض خطيب اليمن من أنّ في حصر قصد المخبر فيما ذكر نظراً إذ أمّ مريم ليس قصدها بقولها: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ الإعلامَ بالفائدة ولا بلازمها فإنه تعالى عليم بكلّ شيء. قوله «وإلاّ» أي: وإن لم يكن المُخبِر بالمعنى اللغويّ بل بالمعنى الاصطلاحي أي: المتلفّظ بالجملة الخبريّة فالجملة الخبريّة كثيراً مّا تورد إلخ يعني فلا يصحّ حصر مقصوده في الأمرين. قوله «وما أشبه ذلك» كإظهار الضعف في قوله تعالى حكاية عن نبيّه زكريا: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم:٤].

(٢) **قوله:** [ههنا] أي: في كلام المصـ اعلم أنّ الحكم يطلق على معان منها النسبة الكلاميّة وهي ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه أو انتفاؤه عنه في الواقع وهو المتعارف بين أرباب العربيّة والمعبر عنه بوقوع النسبة أو لاوقوعها. قوله «وكونه» أي: كون الحكم. قوله «لا يستلزم تحقّقَه» أي: ثبوت الحكم في الواقع؛ وذلك لأنّ دلالة الألفاظ على معانيها وضعيّة يجوز تخلفها فإذا قلت «زيد قائم» دلّ على ثبوت القيام لزيد ودلالته على ذلك لا تستلزم تحقّق القيام له في الواقع؛ لجواز أن يكون الخبر كاذباً.

(٣) **قوله:** [وهذا مراد من قال إلخ] يعني ليس مراد ذلك القائل نفي دلالة الخبر على ثبوت الحكم أو انتفائه كما هو ظاهره بل مراده أنه لا يستلزم تحقّقه وثبوته في الواقع. قوله «وإلاّ» أي: وإن لم يكن مراده ما ذكرنا

«زيد قائم» ومفهومه أنّ القيام ثابت لزيد، وعدم ثبوته له احتمال عقليّ[1] لا مدلول اللفظ ومفهومه فليفهم (ويسمّى الأوّل) أي: الحكم الذي[2] يقصد بالخبر إفادته (فائدةَ الخبر والثاني) أي: كون المخبِر عالِماً به (لازمَها) أي: لازم فائدة الخبر؛ لأنه كلّما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به، وليس كلّما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفسَ الحكم؛ لجواز أن يكون الحكم معلوماً قبل الإخبار كما في قولنا لمن حفظ التوراة: «قد حفظتَ التوراة»، وتسمية مثل هذا الحكم[3] فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه، والمراد بكونه عالِماً[4] بالحكم حصول صورة الحكم في ذهنه، وههنا أبحاث شريفة سمحنا بها

بل كان مراده أنّ الخبر لا يدلّ على أصل ثبوت المعنى ولا على انتفائه فلا يصحّ كلامه لأنه لا يخفى إلخ.

(١) **قوله:** [احتمال عقليّ] أي: نشأ من كون دلالة الخبر وضعيّة يجوز فيها تخلّف المدلول عن الدالّ.

(٢) **قوله:** [أي: الحكم الذي إلخ] تعيين للأوّل. قوله «أي: كون المخبِر عالماً به» تعيين للثاني. قوله «أي: لازم فائدة الخبر» إشارة إلى مرجع الضمير. قوله «لأنه كلّما أفاد الحكم إلخ» دليل على كون الثاني لازماً للفائدة. قوله «وليس كلّما إلخ» إشارة إلى أنّ اللزوم ليس من الجانبين، فهو لازم أعمّ كالضوء للشمس. قوله «معلوماً قبل الإخبار» أي: فالخبر ح يفيد لازم الفائدة ولم يفد الفائدة لأنها حاصلة قبل وتحصيل الحاصل باطل.

(٣) **قوله:** [وتسمية مثل هذا الحكم] المراد بـ«هذا الحكم» حكم حفظ المخاطب التوراة، والمراد بمثله كلّ حكم يكون معلوماً للمخاطب قبل الإخبار، وهذا جواب عمّا يقال إنّ الحكم المعلوم للمخاطب قبل الإخبار لم يستفد من الخبر ولم يقصد به فكيف يسمّى فائدةَ الخبر، وحاصل الجواب أنّه ليس المراد بفائدة الخبر ما يستفاد من الخبر بالفعل بل ما شأنه أن يستفاد منه.

(٤) **قوله:** [والمراد بكونه عالماً إلخ] هذا جواب عن المنع الوارد على الملازمة في قوله «كلّما أفاد الحكمَ أفاد أنه عالم به»، تقرير المنع أنّا لا نسلّم هذه الملازمة لجواز أن يكون المخبِر أخبر بشيء شاكّا أو متردّداً فيه أو ظانًّا أو متوهّماً له أو عالماً بخلافه، وحاصل الجواب أنّ هذا المنع إنما يرد إذا كان المراد بالعلم الاعتقاد الجازم المطابق وليس كذلك بل المراد بالعلم هنا حصول صورة الحكم في ذهن المخبِر وهذا ضروريّ البتّة في كلّ مخبِر سواء كان معتقداً للخبر اعتقاداً جازماً أو غير جازم أو غير معتقد أصلاً أو معتقداً لخلافه.

في الشرح (وقد ينزّل) المخاطَب (العالم بهما) أي: بفائدة الخبر ولازمها (منزلة الجاهل) فيُلقَى إليه الخبر وإن كان عالِماً بالفائدتين (لعدَم جريه على مُوجَب العِلم) فإنّ من لا يجري على مقتضى علمه هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة: «الصلاة واجبة»، وتنزيل العالم[1] بالشيء منزلة الجاهل به لاعتبارات خَطابيّة كثير في الكلام، منه قوله تعالى[2]: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٠٢]، بل تنزيل[3] وجود الشيء منزلة عدمه كثير منه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال:١٧] (فينبغي) أي: إذا كان[4] قصد المخبِر بخبره إفادةَ المخاطَب ينبغي

---

(١) قوله: [وتنزيل العالم إلخ] هذا ترقٍّ عمّا ذكره المصـ لأنّ ذاك في تنزيل العالم بفائدة الخبر أو لازمها منزلة الجاهل، وهذا في تنزيل العالم مطلقاً منزلة الجاهل إذ الشيء أعمّ من أن يكون حكماً أو لازمه أو غيرهما كما في الآية على ما يأتي بيانه. قوله «لاعتبارات خطابيّة» أي: لأجل أمور إقناعيّة يعتبرها المتكلّم حال الخطاب تفيد تلك الأمور الظنّ بأنّ المخاطَب غير عالم كعدم جريه على مقتضى علمه.

(٢) قوله: [منه قوله تعالى إلخ] أي: من تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به قولُه تعالى إلخ، معنى الآية: والله لقد علم اليهود أنّ من اختار كتاب السحر على كتاب الله ما له في الآخرة نصيب من الثواب أصلاً، ومحلّ الشاهد منها قوله «لو كانوا يعلمون» فإنّ العلم الواقع بعد «لو» منفيّ بمقتضاها لأنها حرف امتناع لامتناع وقد أثبت ذلك العلم في صدر الآية، فإنهم لمّا لم يعملوا بمقتضى العلم نزّلوا منزلة الجاهلين، فإثبات العلم لهم أوّلاً هو الموافق للواقع ونفيه عنهم ثانياً لتنزيلهم منزلة الجاهلين لعدم جريهم على موجب علمهم.

(٣) قوله: [بل تنزيل إلخ] ترقٍّ آخر، فإنّ الأوّل كان تنزيلاً لمطلق العلم أي: أعمّ من أن يكون متعلّقاً بفائدة الخبر أو غيره منزلة عدمه وهذا تنزيل وجود مطلق الشيء أي: أعمّ من أن يكون علماً أو غيره منزلة عدمه. قوله «منه قوله تعالى إلخ» أي: من تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه قولُه تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ فنزّل الرمي منزلة العدم لاعتبار خطابي وهو أنّ ما ترتّب على رميه عليه الصلاة والسلام من الأثر خارج عن حدّ ما يترتّب على فعل غيره من البشر.

(٤) قوله: [أي: إذا كان إلخ] إشارة إلى أنّ الفاء في «فينبغي» للتفريع. قوله «حذراً عن اللغو» علّة للاقتصار على قدر الحاجة. قوله «المخاطب» إشارة إلى مرجع ضمير «كَانَ».

(أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة) حذراً عن اللغو (فإن كان) المخاطَب (خالِيَ الذهن من الحكم والتردّد فيه) أي: لا يكون[١] عالماً بوقوع النسبة أو لاوقوعها ولا متردّداً في أنّ النسبة هل هي واقعة أم لا، وبهذا تبيّن[٢] فساد ما قيل إنّ الخلوّ عن الحكم يستلزم الخلوّ عن التردّد فيه فلا حاجة إلى ذكره، بل التحقيق أنّ الحكم[٣] والتردّد فيه متنافيان (استُغنِيَ) على لفظ[٤] المبنيّ للمفعول (عن مؤكِّدات الحكم) لتمكّن الحكم في الذهن[٥]

---

(١) **قوله:** [أي: لا يكون إلخ] تفسير لكون المخاطب خالي الذهن من الحكم. قوله «عالماً بوقوع النسبة أو لاوقوعها» تفسير للحكم وإشارة إلى أنّ المراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبة أو لاوقوعها أي: إدراك أنها واقعة أو ليست بواقعة، وهو المسمّى بالتصديق وبالإذعان وبالإيقاع والانتزاع. قوله «ولا متردِّداً في أنّ النسبة إلخ» إشارة إلى أنّ ضمير «فيه» للحكم بمعنى وقوع النسبة أو لاوقوعها، ففي الكلام استخدام فإنه ذكر الحكم أوّلاً بمعنى التصديق وأعاد عليه الضمير بمعنى الوقوع أو اللاوقوع؛ إذ التردّد ليس في الحكم بالمعنى الأوّل بل في الحكم بالمعنى الثاني.

(٢) **قوله:** [وبهذا] أي: وبما ذكرنا من أنّ المراد بخلوّ الذهن عن الحكم والتردّد فيه أن لا يكون إلخ. قوله «ما قيل» أي: اعتراضاً على المصـ والقائل هو العلاّمة علاء الدين بن حسام الدين أستاذ الشارح، وحاصل ما قاله أنه يستغني عن قوله «والتردّد فيه» بما قبله لأنّ خلوّ الذهن عن الحكم يستلزم خلوّه عن التردّد فيه، وهذا بناء على ما فهمه من أنّ المراد بالحكم أوّلاً وثانياً هو وقوع النسبة أو لاوقوعها والمراد بخلوّ الذهن عنه عدمه وانتفاؤه، وحاصل الردّ أنّ الحكمَ بمعنى التصديق وضميرَ «فيه» الراجعَ إليه بمعنى الوقوع أو اللاوقوع، ولا يستلزم خلوّ الذهن عن الحكم بالمعنى الأوّل خلوّه عن التردّد في الحكم بالمعنى الثاني.

(٣) **قوله:** [بل التحقيق أنّ الحكم إلخ] هذا الإضراب للانتقال والترقّي من إفساد القيل بطريق الاستخدام إلى إفساده بوجه آخر وهو تنافي الحكم والتردّد في الحكم، وحينئذ فالخلوّ عن الحكم لا يستلزم الخلوّ عن التردّد فيه لأنّ الخلوّ عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلوّ عن الآخر.

(٤) **قوله:** [على لفظ إلخ] ضبطه هكذا لكونه مناسباً لقوله بعد «حسن تقويته» حيث لم يتعرّض فيه للمتكلّم ولا للمخاطب، وإلاّ فكونه مبنيًّا للفاعل جائز أيضاً.

(٥) **قوله:** [لتمكّن الحكم في الذهن] علّة للاستغناء. قوله «حيث وجده خالياً» أي: لوجود الحكم الذهنَ خالياً، فالحيثيّة هنا للتعليل. قوله «بأن حضر إلخ» تصوير لقوله «متردِّداً فيه». قوله «طرفا الحكم»

حيث وجده خالياً (وإن كان) المخاطَب (متردّداً فيه) أي: في الحكم (طالباً له) بأن حضر في ذهنه طرفا الحكم وتحيّر في أنّ الحكم بينهما وقوع النسبة أو لاوقوعها (حَسُن تقويته) أي: تقويته الحكم (بمؤكِّد) ليُزيل ذلك المؤكِّدُ تردّدَه ويتمكّن الحكم، لكنّ[1] المذكور في "دلائل الإعجاز" أنه إنّما يحسن التأكيد إذا كان للمخاطَب ظنّ في خلاف حكمك (وإن كان) المخاطَب (مُنكِراً) للحكم (وجب توكيده) أي: توكيد الحكم (بحسَب الإنكار) أي: بقدره قوّةً وضعفاً يعني يجب[2] زيادة التأكيد بحسَب ازدياد الإنكار إزالةً له (كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى على نبيّنا وعليه السلام) حين أرسلهم إلى أهل أنطاكية (إذ كُذِّبوا في المرّة الأولى: ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾[يس:١٤]) مؤكَّداً بـ«إنّ» واسميّةِ الجملة[3] (وفي) المرّة (الثانية) ﴿رَبُّنَا يَعۡلَمُ (إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾[يس:١٦]) مؤكَّداً بالقسمِ و«إنّ» واللامِ واسميّةِ الجملة لمبالغة المخاطَبين في الإنكار حيث قالوا: ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ﴾ [يس:١٥]، وقوله[4]: «إذ كذّبوا» مبنيّ على أنّ

وهما المحكوم به والمحكوم عليه. قوله «ليزيل إلخ» علّة لحسن تقوية الحكم بمؤكِّد.

(١) **قوله:** [لكنّ إلخ] يعني أنّ المذكور فيه ينافي لما ذكره القوم والمصـ لأنّ ما فيه يقتضي أنّ التأكيد لا يجوز للمتردِّد كما لا يجوز لخالي الذهن، وكلام القوم يقتضي أنّ التأكيد له جائز بل مستحسن.

(٢) **قوله:** [يعني يجب إلخ] إشارة إلى أنّ «بحسب» متعلّق بمحذوف أي: وجب زيادة التوكيد بحسب إلخ.

(٣) **قوله:** [واسميّة الجملة] أي: وبكون الجملة اسميّة لا صيرورتها اسميّة لأنه لا يشترط في التأكيد بها كونها معدولة عن الفعليّة كما وهم كذا في "عبد الحكيم". قوله «مؤكِّداً بالقسم» وهو قولهم «ربنا يعلم»، ذكر في "الكشّاف" أنّ «ربنا يعلم» جار مجرى القسم في التأكيد كـ«شهد الله»، أو المراد بالقسم القسم الحكميّ لأنّ قولهم «ربنا يعلم» في قوّة قولهم «نقسم بعلم ربنا» أو «بربّنا العليم».

(٤) **قوله:** [وقوله] أي: وقول المصـ «إذ كذّبوا» بصيغة الجمع دون أن يقول «إذ كذّبا» بصيغة التثنية مع أنّ المكذَّب أوّلاً اثنان وهما بَوْلَسْ ويحيى، والثالث الذي عزّزهما به هو شمعون. قوله «أنّ تكذيب الاثنين

تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة وإلاّ فالمكذَّب أوّلاً اثنان (ويسمّى الضرب الأوّل ابتدائيًّا والثاني طلبيًّا والثالث إنكاريًّا و) يسمّى[1] (إخراج الكلام عليها) أي: على الوجوه المذكورة وهي الخلوّ عن التأكيد في الأوّل والتقوية بمؤكِّد استحساناً في الثاني ووجوب التأكيد بحسَب الإنكار في الثالث (إخراجاً على مقتضى الظاهر) وهو أخصّ مطلقاً من مقتضى الحال؛ لأنّ معناه مقتضى ظاهر الحال[2] فكلّ مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فإنه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر (وكثيراً مّا يخرج) الكلام[3] (على خلافه) أي: على خلاف مقتضى الظاهر (فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدّم إليه) أي: إلى غير السائل (ما يلوح) أي: يشير (له) أي: لغير السائل (بالخبر فيستشرف) غير السائل (له) أي: للخبر يعني ينظر إليه[4]

تكذيب الثلاثة» لأنّ ما جاء به الثالث عين ما جاء به الاثنان فتكذيب أحد منهم تكذيب الكلّ.

(١) **قوله:** [يسمّى] إشارة إلى أنّ قوله «إخراج الكلام عليها» بالرفع عطفاً على قوله «الضرب الأوّل». قوله «أي: على الوجوه المذكورة» الظاهر أن يقول «على الضروب المذكورة» إلاّ أنه أشار بهذا التعبير إلى أنّ المراد بالضروب في كلام المصـ الوجوه. قوله «وهي الخلوّ إلخ» بيان الوجوه المذكورة.

(٢) **قوله:** [مقتضى ظاهر الحال] أي: مقتضى الحال الظاهر، فالحال تحته فردان ظاهر وخفيّ، فالظاهر ما كان ثابتاً في نفس الأمر والخفيّ ما كان ثابتاً باعتبار ما عند المتكلّم، وإذا كان الحال تحته فردان كان ظاهر الحال أخصّ من مطلق الحال، وأخصيّة المقتضِي يقتضي أخصيّة المقتضَى فمقتضى الظاهر أخصّ من مقتضى الحال. قوله «من غير عكس» أي: ليس كلّ مقتضى الحال مقتضى الظاهر كما لو نزلّت غير السائل منزلة السائل فالتأكيد مقتضى الحال وليس مقتضى الظاهر.

(٣) **قوله:** [الكلام] وكذا قوله «على خلاف مقتضى الظاهر» و«إلى غير السائل» و«لغير السائل» و«غير السائل» و«للخبر» إشارة إلى المراجع، وقوله «يشير» تفسير اللفظ.

(٤) **قوله:** [يعني ينظر إليه] عبّر بـ«يعني» إشارةً إلى أنّ معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط بل هو مجموع أمور ثلاثة: رفعُ الرأس والنظرُ وبسطُ الكفّ فوق الحاجب، فجرّد عن اثنين منها وأريد به النظر فقط.

يقال: «استشرف فلان الشيء» إذا رفع رأسه ينظر إليه ويبسط كفّه فوق حاجبيه كالمستظلّ من الشمس (استشراف الطالب المتردّد نحو: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾) [هود:٣٧] أي: ولا تدعني[١] يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك، فهذا الكلام[٢] يلوح بالخبر تلويحاً ويشعر بأنه قد حقّ عليهم العذاب فصار المقام مقامَ أن يتردّد المخاطَب في أنّهم هل صاروا محكوماً عليهم بالإغراق أم لا فقيل: (﴿إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾ [هود:٣٧]) مؤكّداً أي: هم محكوم عليهم بالإغراق (و) يجعل[٣] (غير المنكر كالمنكر إذا لاح) أي: ظهر (عليه) أي: على غير المنكر (شيء من أمارات الإنكار نحو) قول حجل بن نضلة[٤] (جَاءَ شَقِيْقٌ) اسم رجل (عَارِضاً رُمْحَهُ *) أي: واضعاً على العرض، فهو لا ينكر أنّ في بني عمِّه رماحاً لكنّ مجيئه واضعاً للرمح على العرض من غير التفات وتهيّؤ أمارةُ أنه يعتقد أن

---

(١) قوله: [أي: لا تدعني إلخ] إشارة إلى أنّ المراد بالنهي عن المخاطبة في شأن القوم النهي عن الدعاء والشفاعة لهم من إطلاق العامّ وإرادة الخاصّ. قوله «في شأن قومك» إشارة إلى أنّ في الآية حذفَ مضاف وأنّ المراد بـ«الذين ظلموا» قومه، وشأنهم هو دفع العذاب عنهم فقوله «واستدفاع العذاب إلخ» عطف تفسير لما قبله والسين والتاء فيه زائدتان.

(٢) قوله: [فهذا الكلام إلخ] أي: قوله «ولا تخطبني في الذين ظلموا». قوله «يلوح بالخبر» أي: يشير إلى جنسه وهو كونهم محكوماً عليهم بالإغراق. قوله «ويشعر بأنه إلخ» من عطف العلّة على المعلول. قوله «فصار المقام» أي: صار المقام بسبب التلويح مظنّة للتردّد والطلب وإن لم يتردّد ولم يطلب المخاطب بالفعل. قوله «في أنهم» أي: في جواب أنهم إلخ.

(٣) قوله: [يجعل] إشارة إلى أنّ قوله «غير المنكر» عطف على قوله «غير السائل». قوله «أي: ظهر» تفسير اللفظ. قوله «على غير المنكر» إشارة إلى المرجع.

(٤) قوله: [قول حجل بن نضلة] تعيين للشاعر. قوله «اسم رجل» أي: ليس المراد به شقيق النعمان الذي هو نوع من أنواع الرياحين. قوله «واضعاً على العرض» بأن جعله وهو راكب على فخذيه بحيث يكون عرض الرمح في جهة الأعداء. قوله «عُزْل» جمع «أعزل» وهو الذي لا سلاح له.

لا رمح فيهم بل كلّهم عُزْل لا سلاح معهم، فنُزِّل منزلة المنكر وخُوطِب خطاب التفات[1] بقوله: (إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيْهِمْ رِمَاحُ) مؤكّداً بـ«إنّ»، وفي البيت على ما أشار إليه الإمام المرزوقيّ تهكّم واستهزاء[2] كأنه يرميه بأنّه من الضعف والجبن بحيث لو علم أنّ فيهم رماحاً لَما التفت لِفت الكِفاح ولَم تقو يده على حمل الرماح على طريقة قوله[3]: فَقُلْتُ لِمُحْرِزٍ لَمّا الْتَقَيْنَا * تَنَكَّبْ لاَ يَقْطُرِكَ الزِحَامُ، يرميه بأنه لَم يباشر الشدائد ولَم يدفع إلى مضائق المجامع[4] كأنه يخاف عليه أن يُداس بالقوائم كما يخاف على الصِبيان والنساء لقلّة غَنائه وضعف بَنائه (و) يجعل[5] (المنكر كغير المنكر إذا كان معه) أي: مع المنكر (ما إن تأمّله) أي:

---

(١) قوله: [خطاب التفات إلخ] أي: خطاب ملتفت من الغيبة إلى الخطاب لأن الظاهر أن يقول إنّ بني عمّه. قوله «مؤكّداً بـإنّ» لم يقل «وباسميّةِ الجملة» لأنها إنما تكون مؤكِّدة عند قصد التأكيد بها ولم يتحقّق.

(٢) قوله: [تهكّم واستهزاء] أي: من الشاعر بشقيق، لأنّ مثل هذا الكلام أعني قوله «إنّ بني عمّك إلخ» إنما يقال لمن يخاف به عند سماعه. قوله «كأنه يرميه بأنه من الضعف إلخ» «كأنّ» للتحقيق و«مِنْ» بمعنى الباء أي: لأنّ الشاعر ينسبه إلخ. قوله «والجبن» عطف تفسير. قوله «بحيث إلخ» بدل اشتمال ممّا قبله. قوله «لفت الكفاح» اللِفت الجانب ونصبه بنزع الخافض والكِفاح المحاربة أي: لما انصرف إلى جهة القتال.

(٣) قوله: [على طريقة قوله] متعلّق بمحذوف صفة للتهكّم، أي: في البيت تهكّم آتٍ على طريقة التهكّم في قوله إلخ. قوله «محرز» اسم رجل من بني ضبّة. قوله «لمّا التقينا» أي: في حال المحاربة. قوله «تنكّب» مفعوله محذوف أي: تنكّب القتال وانصرف عنه. قوله «لا يقطرك الزحام» التقطير الإلقاء على الأرض والزحام مصدر بمعنى المزاحمة أي: مزاحمة الجيش بخيلها عند القتال.

(٤) قوله: [ولم يدفع إلى مضائق المجامع] المجامع جمع مجمع بمعنى محلّ الاجتماع أي: ولم يدفع إلى المواضع الضيّقة التي يجتمع فيها الناس كمواضع الحروب، وهذا لازم لما قبله. قوله «أن يداس» من الدوس وهو جعل الشيء تحت الأقدام. قوله «غَنائه» أي: نفعه. قوله «بَنائه» أي: ذاته.

(٥) قوله: [يجعل] إشارة إلى أنّ قوله «المنكر» عطف على قوله «غير السائل». قوله «أي: مع المنكر» إشارة إلى مرجع الضمير. قوله «أي: شيء إلخ» إشارة إلى أنّ قوله «مَا» عبارة عن شيء من الدلائل، وأنّ ضمير «تأمّله» المرفوع للمنكر وضميره المنصوب لـ«مَا» التي هي عبارة عن شيء من الدلائل، وقوله «والشواهد»

شيء من الدلائل والشواهد إن تأمّل المنكر ذلك الشيء (ارتدع) عن إنكاره، ومعنى كونه معه أن يكون معلوماً له[1] ومشاهَداً عنده كما تقول لمنكر الإسلام: «الإسلام حقّ» من غير تأكيد؛ لأنّ مع ذلك المنكر دلائلَ دالّة على حقّية الإسلام، وقيل[2] معنى كونه معه أن يكون موجوداً في نفس الأمر، وفيه نظر لأنّ مجرّد وجوده لا يكفي في الارتداع ما لَم يكن حاصلاً عنده، وقيل معنى[3] «ما إن تأمّله» شيء من العقل، وفيه نظر؛ لأنّ المناسب حينئذ أن يقال: «ما إن تأمّل به» لأنه لا يتأمّل العقل بل يتأمّل به (نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة:٢]) ظاهرُ هذا الكلام أنه مثال[4] لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد لذلك، وبيانه أنّ معنى «لا ريب

عطف تفسير لما قبله، ولعلّ نكتة هذا التفسير الإشارة إلى أنّ المراد بالدلائل ما يشمل القرائن ونحوها وليس المراد بها خصوص الأدلّة الاصطلاحيّة، ثمّ ليس المراد بالدليل الدليل المنطقي وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر بل المراد به الدليل الأصولي وهو ما يمكن التوصّل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبريّ.

(١) **قوله:** [أن يكون معلوماً له] هذا بالنظر للأدلّة العقليّة. قوله «ومشاهداً عنده» هذا بالنظر للأدلّة الحسيّة. قوله «كما تقول» «مَا» فيه مصدريّة أي: كالتنزيل الذي في قولك إلخ لأنّ المقصود التمثيل للتنزيل المذكور في المتن. قوله «دلائل دالّة إلخ» كإعجاز القرآن الدالّ على صدق النبيّ فيما جاء به.

(٢) **قوله:** [وقيل إلخ] هذا وجه ثان في معنى قوله «كان معه». قوله «أن يكون موجوداً إلخ» أي: سواء كان معلوماً له أو لا. قوله «وفيه نظر» أي: في القيل نظر لأنّ مجرّد إلخ، وحاصله أنّه لا بدّ في التنزيل من علم الدلائل بالفعل عند الشارح ويكفي وجود الدلائل في نفس الأمر على هذا القيل.

(٣) **قوله:** [وقيل معنى إلخ] هذا وجه ثان في معنى «مَا». قوله «حينئذ» أي: حين إذ فسّر «مَا» بـ«شيء من العقل»، وفي قوله «لأنّ المناسب» إشارة إلى صحّة هذا القيل بالتأويل بأن حمل على الحذف والإيصال والأصل: «تأمّل به» فحذف الباء وأوصل الضمير بالفعل، أو يقال مراده بالعقل الأدلّة العقليّة.

(٤) **قوله:** [أنه مثال] وجزئيّ من جزئيّات القاعدة، ووجه كون ذلك ظاهراً أنّ المتبادر من ذكره بـ«نحو» بعد بيان القاعدة أنه مثالها. قوله «وبيانه» أي: بيان كونه مثالاً لجعل المنكر كغيره، وحاصل البيان أنّ جعله مثالاً له يحتاج إلى تأويل «لا ريب فيه» بـ«ليس القرآن مظنّة للريب»؛ لأنّ الحكم الذي يجعل فيه الإنكار كلاإنكار يجب أن يكون مطابقاً للواقع والمطابق للواقع هو «ليس القرآن مظنّة للريب» بخلاف «لا ريب فيه» بمعنى

فيه» أنه ليس القرآن بمظنّة للريب ولا ينبغي أن يرتاب فيه، وهذا الحكم ممّا ينكره كثير من المخاطَبين لكن نُزِّل إنكارهم منزلة عدمه لِما معهم من الدلائل الدالّة على أنه ليس ممّا ينبغي أن يرتاب فيه، والأحسن أن يقال: إنه[1] نظير لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه بناءً على وجود ما يزيله فإنّه نُزِّل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلاً على وجود ما يزيله حتّى نفي الريب على سبيل الاستغراق كما نُزِّل الإنكار منزلة عدمه لذلك حتّى صحّ ترك التأكيد (وهكذا) أي: مثل[2] اعتبارات الإثبات (اعتبارات النفي) من التجريدِ عن المؤكِّدات في الابتدائيّ وتقويتِه بمؤكِّد استحساناً في الطلبيّ ووجوبِ التأكيد بحسَب الإنكار في الإنكاريّ تقول لِخالِي الذهن: «ما زيد قائماً» أو «ليس زيد قائماً» وللطالب: «ما زيد بقائم» وللمنكر: «والله ما زيد بقائم» وعلى هذا القياس[3] ....

أنه لم يقع فيه ريب من أحد فإنه غير مطابق للواقع لكثرة المرتابين فيه، فلا يكون من جعل المنكر كغيره.

(١) **قوله:** [إنه] أي: «لا ريب فيه». قوله «نظير لتنزيل إلخ» اللام فيه لام الأجل وصلةُ النظير محذوف أي: إنه نظير لتنزيل الإنكار منزلة عدمه لأجل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه فالمقصود من التعليل بيان وجه الشبه بين النظيرين، وتفصيل المقام أنّ ما نحن فيه هو جعل الإنكار كلاإنكار تعويلاً على ما يزيله، وقد جعل في الآية الريب كلاريب تعويلاً على ما يزيله، فهُما جزئيّان لجعل وجود الشيء كعدمه اعتماداً على ما يزيله ويصلحان مثالين له ولا يصلح أحدهما مثالاً للآخر بل نظيراً له يشابه في الاشتمال على جعل وجود الشيء كعدمه اعتماداً على ما يزيله، وإنما جعل الشارح التنظير أحسن لأنه لا يحتاج إلى التأويل، ولأنه ذكر المصـ بعد ذلك «وهكذا اعتبارات النفي» وهو يقتضي بظاهره أن لا يسبقه شيء من اعتبارات النفي أي: أمثلته، وعلى تقدير جعل الآية مثالاً لما نحن فيه يكون من اعتبارات النفي.

(٢) **قوله:** [أي: مثل إلخ] أي: مثل أمثلة الاعتبارات الواقعة في الإثبات أي: في الكلام المثبت من ترك التأكيد مع الخالي والتأكيد استحساناً مع المتردِّد ووجوباً بقدر الإنكار مع المنكر، قال «اعتبارات النفي» أي: أمثلة الاعتبارات الواقعة في النفي أي: في الكلام المنفيّ من تجريد عن المؤكِّدات إلخ.

(٣) **قوله:** [وعلى هذا القياس] بالرفع مبتدأ وخبر، وبالجرّ بدل من اسم الإشارة والجارّ متعلّق بمحذوف

(**ثم الإسناد**) مطلقاً سواء[١] كان إنشائيًّا أو إخباريًّا (**منه حقيقة عقليّة**) لَم يقل: «إمّا حقيقة وإمّا مجاز»؛ لأنّ بعض الإسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا: «الحيوان جسم» و«الإنسان حيوان»، وجَعَل الحقيقة والمجاز[٢] صفتي الإسناد دون الكلام؛ لأنّ اتّصاف الكلام بهما إنّما هو باعتبار الإسناد، وأوردهما[٣] في علم المعاني؛ لأنّهما من أحوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني (**وهي**) أي: الحقيقة العقليّة (**إسناد الفعل أو معناه**) كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة واسم التفضيل والظرف[٤] (**إلى ما**) أي: إلى شيء (**هو**) أي: الفعل أو معناه (**له**) أي: لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو: «ضَرَبَ زيدٌ

أي: واجر على هذا القياس، وبالنصب مفعول لمحذوف أي: واجر إلى هذا أعني القياس، وأشار الشارح بذلك إلى أنه قد ينزّل غير المنكر منزلة المنكر فيؤكّد معه النفي كقولك لغير منكر لعدم كون زيد بالبلد: «والله ما زيد بالبلد»، والحاصل أنّ الصور الاثنتي عشرة الجارية في تخريج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه في الإثبات تجري في النفي.

(١) **قوله:** [سواء إلخ] بيان للإطلاق، وفيه إشارة إلى وجه عدم إتيان المصـ بالضمير وإن كان المحلّ له وهو دفع توهّم عوده إلى الإسناد المقيّد بالخبريّ. قوله «لم يقل إلخ» أي: ما جاء بما يدلّ على حصر الإسناد في القسمين. قوله «بعض الإسناد» وهو إسناد الخبر للمبتدأ لا سيّما إذا كان الخبر جامداً كما في مثال الشرح. قوله «عنده» أي: وأمّا عند السكاكي فالإسناد منحصر في الحقيقة والمجاز.

(٢) **قوله:** [جعل الحقيقة والمجاز إلخ] جواب سؤال مقدّر وهو أنه لم جعل المصـ الحقيقة والمجاز صفتي الإسناد مع أنّ السكاكي جعلهما صفتي الكلام، وحاصل الجواب أنّ اتّصاف الكلام بهما إنما هو بتبع الإسناد واتّصاف الإسناد بهما بطريق الأصالة فجعل الإسناد معروضاً لهما أولى من جعل الكلام معروضاً لهما.

(٣) **قوله:** [وأوردهما إلخ] أي: ولم يوردهما في علم البيان؛ لأنهما من أحوال اللفظ أي: بواسطة أنهما من أحوال الإسناد.

(٤) **قوله:** [والظرف] واسم الفعل والمنسوب، وأمثلةُ المبالغة داخلة في اسم الفاعل، والجارُّ والمجرور داخل في الظرف، ثمّ الظرف إنما يكون فيه معنى الفعل إذا كان مستقرًّا لاستقرار معنى العامل فيه.

عَمْراً» أو المفعول به فيما بني له نحو: «ضُرِبَ عَمْرٌو» فإنّ الضاربيّة[1] لزيد والمضروبيّة لعمرو (عند المتكلّم) متعلّق بقوله «له»، وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع (في الظاهر) وهو أيضاً متعلّق بقوله «له»، وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد، والمعنى: إسناد الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلّم فيما يُفهَم من ظاهر حاله، وذلك بأن[2] لا ينصب قرينة دالّة على أنه غير ما هو له في اعتقاده، ومعنى كونه له أنّ معناه قائم به ووصف له وحقّه أن يُسنَد إليه سواء كان مخلوقاً لله تعالى[3] أو لغيره وسواء كان صادراً عنه باختياره كـ«ضَرَبَ» أو لا كـ«مَاتَ» و«مَرِضَ»، وأقسام الحقيقة العقليّة على ما يشمله التعريف أربعة الأوّل ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً (كقول المؤمن: «أنبت الله البقل» و) الثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو (قول الجاهل: «أنبت الربيع البقل») والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يُخفيها منه: «خلق الله تعالى الأفعال كلّها» وهذا المثال متروك في المتن (و) الرابع ما لا يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً نحو: (قولك: «جاء زيد» وأنت) أي: والحال أنك خاصّةً (تعلم أنه لَم يجئ) دون المخاطَب؛

---

(١) **قوله**: [فإنّ الضاربيّة إلخ] أي: وإنما كان الإسناد للفاعل في المثال الأوّل وللمفعول في المثال الثاني حقيقة لأنّ الضاربيّة إلخ. قوله «متعلّق بقوله «له» أي: متعلّق بعامله المستتِر وهو «استقرّ»، فلا يرد أنّ الظرف لا يتعلّق بمثله، وقد يقال لا مانع من تعلّقه به حيث كان مستقرًّا لاستقرار معنى العامل فيه عند حذف لفظه.

(٢) **قوله**: [وذلك بأن إلخ] أي: الفهم من ظاهر حاله حاصل بسبب أنْ لا يلاحظ قرينة على أنه غير ما هو له عنده فإن لاحظها كان مجازاً. قوله «ووصف له» تفسير لقيام المعنى به. قوله «وحقّه أن يسند إليه» عطف مسبّب على سبب، والمراد بإسناده إليه نسبته إليه.

(٣) **قوله**: [سواء كان مخلوقاً لله تعالى] كما هو عقيدة أهل السنّة من أنّ جميع أفعال العباد مخلوقة لله تعالى سواء كانت صادرة عنهم باختيارهم أو لا. قوله «أو لغيره» كما هو توهّم المعتزلة من أنّ الأفعال الاختياريّة للعباد مخلوقة لهم.

إذ لو علمه المخاطَب أيضاً لَمَا تعيّن كونه حقيقة؛ لجواز أن يكون المتكلِّم قد جعل علمَ السامع بأنه لَم يجئ قرينةً على أنه لَم يُرِد ظاهرَه فلا يكون الإسناد إلى ما هو له عند المتكلِّم في الظاهر (ومنه) أي: من الإسناد (مجاز عقليّ) ويسمّى مجازاً حكميًّا ومجازاً في الإثبات[1] وإسناداً مجازيًّا (وهو إسناده) أي: إسناد الفعل أو معناه (إلى ملابس له) أي: للفعل أو معناه (غير ما هو له) أي: غير الملابس الذي ذلك الفعل أو معناه مبنيّ له يعني غيرَ الفاعل[2] في المبنيّ للفاعل وغيرَ المفعول به في المبنيّ للمفعول به سواء كان[3] ذلك الغير غيراً في الواقع أو عند المتكلّم في الظاهر، وبهذا سقط ما قيل إنه إن أراد غير ما هو له عند المتكلّم في الظاهر فلا حاجة إلى قوله «بتأوّل» وهو ظاهر، وإنْ أراد غير ما هو له في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل: «أنبت الله البقل» مجازاً عقليًّا باعتبار الإسناد إلى السبب (بتأوّل) متعلّق

---

(١) قوله: [مجازا في الإثبات] إنما سمّي به مع أنه يكون هذا المجاز في النفي أيضاً لأنّ المجاز في النفي مداره على المجاز في الإثبات فإن كان الإثبات مجازاً كان النفي مجازاً وإلاّ فلا.

(٢) قوله: [يعني غير الفاعل إلخ] حاصل ذلك أنه إذا أسند الفعل أو ما في معناه للفاعل النحويّ فإن كان هو الفاعل الحقيقيّ كان الإسناد حقيقة وإلاّ كان مجازاً كما إذا كان الفاعل النحويّ مصدراً أو ظرفاً أو سبباً أو مفعولاً، وكذا إذا أسند الفعل أو ما في معناه لنائب الفاعل النحوي فإن كان هو المفعول الحقيقيّ كان الإسناد حقيقة وإلاّ كان مجازاً.

(٣) قوله: [سواء كان إلخ] أشار بذلك إلى أنّ الأقسام الأربعة التي مرّت في الحقيقة تأتي هنا في المجاز لشمول التعريف لها. قوله «وبهذا سقط» أي: وبالتعميم في الغير سقط ما قيل اعتراضاً على المصـ، ووجه السقوط أنّ الغير لمّا عمّ الغير في الواقع والغير عند المتكلّم صار قوله «بتأوّل» أي: قرينة محتاجاً إليه بالنسبة إلى بعض الأفراد وهو الغير في الواقع ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور ممّا كان المسند إليه فيه غيراً عند المتكلّم في الظاهر. قوله «مجازاً عقليًّا» حال من قول. قوله «باعتبار الإسناد إلى السبب» أي: لأنّ الله تعالى سبب في الإنبات عند الجاهل والمنبت حقيقة عنده هو الربيع.

بـ«إسناده»، ومعنى التأوّل أن تطلب ما يؤول إليه من الحقيقة[1] أو الموضع الذي يؤول إليه من العقل، وحاصله[2] أن ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له (وله) أي: للفعل، وهذا إشارةٌ[3] إلى تفصيل وتحقيق للتعريفين (ملابسات شتَّى) أي: مختلفة، جمعُ شَتِيت كمَرِيض ومَرْضَى (يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب) ولَم يتعرّض[4] للمفعول معه والحال ونحوهما لأنّ الفعل لا يسند إليها (فإسناده إلى الفاعل أو المفعول به إذا كان مبنيًّا له) أي: للفاعل[5] أو المفعول به يعني أنّ إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيًّا للفاعل أو إلى المفعول به إذا كان مبنيًّا للمفعول (حقيقة كما مرّ) من الأمثلة

---

(١) قوله: [من الحقيقة إلخ] «من» فيه بيانيّة وفي قوله «من العقل» ابتدائيّة أي: تطلب موضعه من العقل ما هو وكيف ينبغي أن يكون حتّى يكون على ما هو عليه في العقل، وإنما لم يقتصر الشارح على تطلب الحقيقة بل ضمّ إليها الموضع المذكور؛ لأنّ مذهبه أنّ المجاز العقليّ لا يلزم أن يكون له حقيقة عقليّة فإذا لم يكن هناك حقيقة لم يستقم تطلب الحقيقة كما في «أقْدمَني بلدَك حقٌّ لي عليك».

(٢) قوله: [وحاصله] عطف على قوله «معنى إلخ» أي: معنى التأوّل هو طلب الحقيقة أو الموضع، وحاصله ولازمه نصب قرينة إلخ، فالمصـ أطلق اسم الملزوم وهو التأوّل وأراد اللازم وهو نصب القرينة.

(٣) قوله: [وهذا إشارة إلخ] أي: قوله «وله ملابسات» مشير إلخ. قوله «وتحقيق» المراد به الذكر على الوجه الحقّ. قوله «للتعريفين» أي: تعريف الحقيقة العقليّة وتعريف المجاز العقليّ. قوله «أي: مختلفة» تفسير باللازم إذ الشتّ التفرّق. قوله «جمع شتيت» أي: فالصفة مطابقة للموصوف.

(٤) قوله: [ولم يتعرّض إلخ] أي: لم يذكر المصـ في الملابسات المفعولَ معه نحو «جاء الأمير والجيشَ» والحالَ نحو «جاء خالد راكباً» والتمييز نحو «طاب زيد نفساً» والمستثنى نحو «قام القوم إلاّ زيداً». قوله «لأنّ الفعل لا يسند إليها» أي: مع بقائها على معانيها المقصودة منها كالمصاحبة في المفعول معه والتقييد في الحال والبيان في التمييز فإنّ هذه المعاني لا تفهم فيما إذا رفع الاسم وأسند إليه الفعل.

(٥) قوله: [أي: للفاعل إلخ] إشارة إلى أنّ ضمير «له» راجع لهما وإفراده لكون العطف بـ«أو». قوله «يعني إلخ» أشار بالعناية إلى أنّ في كلام المصـ توزيعاً وأنّ الأصل: وإسنادُه إلى الفاعل إذا كان مبنيًّا له وإسناده إلى المفعول به إذا كان مبنيًّا له حقيقةٌ، وإلاّ فظاهر كلامه فاسد. قوله «من الأمثلة» أي: للحقيقة.

(و) إسناده (إلى غيرهما) أي: غير الفاعل أو المفعول به[١] يعني غير الفاعل في المبنيّ للفاعل وغير المفعول به في المبنيّ للمفعول به (للملابسة) يعني: لأجل[٢] أنّ ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل (مجاز كقولهم: «عيشة راضية») فيما بني للفاعل[٣] وأسند إلى المفعول به؛ إذ العِيشة مرضيّة (و«سَيل مُفعَم») في عكسه، أعني: فيما بني للمفعول وأسند إلى الفاعل؛ لأنّ السيل هو الذي يُفعِم أي: يملأ مِن «أفَعْمَتُ الإنَاءَ» إذا ملأته (و«شِعر شاعر») في المصدر، والأولى بالتمثيل بنحو «جَدَّ جِدُّه»؛ لأنّ الشِعر[٤] هنا بمعنى المفعول (و«نَهاره صائم») في الزمان[٥] (و«نَهر جار») في المكان؛ لأنّ الشخص صائم في النهار

---

(١) قوله: [أي: غير الفاعل إلخ] إشارة إلى مرجع الضمير، ولمّا كان ظاهر كلام المصـ أنّ الفعل المبنيّ للفاعل إذا أسند إلى غير الفاعل أو المفعول به كان مجازاً وأمّا إذا أسند إليهما كان حقيقة وكذا الفعل المبنيّ للمفعول إذا أسند إلى غيرهما كان مجازاً وإذا أسند إليهما كان حقيقة مع أنه ليس كذلك؛ إذ إسناد المبنيّ للفاعل إلى المفعول أو إسناد المبنيّ للمفعول إلى الفاعل مجاز أتى الشارح بالعناية تبييناً للمراد وإشارةً إلى التوزيع.

(٢) قوله: [يعني: لأجل إلخ] لمّا كان ظاهر كلام المصـ أنّ علاقة المجاز هي الملابسة بين الفعل والمسند إليه المجازيّ مع أنّ هذا غير مراد أشار بهذه العناية إلى أنّ المراد أنّ علاقة المجاز هي المشابهة بين المسند إليه الحقيقيّ والمجازيّ في تعلّق الفعل بكلّ منهما نحو «جرى النهر» فالمسند إليه المجازيّ النهر والمسند إليه الحقيقيّ الماء والجري يلابس الماء من جهة قيامه به ويلابس النهر من جهة وقوعه فيه.

(٣) قوله: [فيما بني للفاعل إلخ] حال من القول المذكور أي: كائناً فيما بني مسنده للفاعل. قوله «وأسند إلى المفعول به» أي: الحقيقيّ وإلاّ فالمسند إليه هنا فاعل نحويّ، وفيه إشارة إلى أنّ الشاهد في إسناد «راضية» إلى الضمير المستتِر الراجع إلى «عيشة» لا في إسناد «راضية» إلى «عيشة»؛ لأنّ الإسناد إلى المبتدأ ليس حقيقة ولا مجازاً عند المصـ، وكذا يقال فيما بعد من الأمثلة.

(٤) قوله: [لأنّ الشعر] أي: الذي هو مرجع الضمير في «شاعر». قوله «بمعنى المفعول» أي: بمعنى الكلام المؤلَّف أي: وحينئذ فهو من باب «عيشة راضية» أي: من قبيل المبنيّ للفاعل المسند إلى المفعول والمقصود تمثيل المبنيّ للفاعل المسند إلى المصدر بخلاف «جدّ جدّه» فإنه من هذا القبيل قطعاً.

(٥) قوله: [في الزمان] أي: فيما بني للفاعل وأسند إلى الزمان. قوله «في المكان» أي: فيما بني للفاعل وأسند

والماء جار في النهر (و«بنى الأمير المدينة») في السبب، وينبغي[1] أن يعلم أنّ المجاز العقليّ يجري في النسبة الغير الإسناديّة أيضاً من الإضافيّة والإيقاعيّة نحو: «أعجبني[2] إنباتُ الربيع البقلَ وجريُ الأنهار»، قال الله تعالى: ﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ شِقَاقَ بَيۡنِهِمَا﴾ [النساء:٣٥] و﴿مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ:٣٣]، ونحو «نوّمتُ الليل» و«أجريتُ النهر»، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمۡرَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾ [الشعراء:١٥١]، والتعريف المذكور إنّما هو للإسناديّ، اللّهمّ إلاّ أن يراد[3] بالإسناد مطلق النسبة، وههنا مباحث نفيسة وشّحنا بها الشرح (وقولنا) في التعريف («بتأوّل» يُخرِج نحو: ما مرّ من قول الجاهل) «أنبت الربيعُ البقلَ» رائياً الإنباتَ من الربيع؛ فإنّ هذا الإسناد وإن كان إلى غير ما هو له في الواقع لكن لا تأوّل فيه لأنه مراده ومعتقَده[4]، وكذا «شَفَى الطبيبُ المريضَ» ونحو ذلك ممّا يطابق الاعتقاد دون

إلى المكان. قوله «في السبب» أي: فيما بني للفاعل وأسند إلى السبب.

(١) قوله: [وينبغي إلخ] اعتراض على المصـ بأنّ المجاز العقليّ يجري في النسبة الإضافيّة والنسبة الإيقاعيّة أيضاً وتعريفه للمجاز لا يشملهما لأنه أخذ فيه الإسناد وهو عبارة عن النسبة التامّة. قوله «من الإضافيّة والإيقاعيّة» بيان للغير، والنسبةُ الإضافيّةُ هي النسبة بين المضافين والإيقاعيّةُ هي نسبة الفعل إلى المفعول. قوله «أعجبني إنبات» إلخ أمثلة للإضافيّة وقوله «نوّمت الليل» إلخ أمثلة للإيقاعيّة ولذا فصل بـ«نحو».

(٢) قوله: [«أعجبني إلخ»] أصله «أعجبني إنباتُ الله البقل في الربيع وأعجبني جريُ الماء في الأنهار» قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ﴾ الآية أي: «وإن خفتم شقاق الزوجين في الحالة الواقعة بينهما». قوله تعالى: ﴿مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ﴾ أي: مكر الناس في الليل والنهار. قوله «نوّمت الليل» أصله: نوّمت الشخص في الليل. قوله «أجريت النهر» أصله: أجريت الماء في النهر. قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمۡرَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾ أي: «لا تطيعوا المسرفين في أمرهم» أوقع الفعل في هذه الأمثلة على غير ما حقّه أن يوقع عليه.

(٣) قوله: [اللهم إلاّ أن يراد إلخ] إشارة إلى الجواب عن الاعتراض المذكور، وحاصله أن يقال إنّ الإسناد وإن كان نسبة تامّة لكنه أريد هنا مطلق النسبة سواء كانت تامّة كالإسناديّة أو غير تامّة كالإضافيّة والإيقاعيّة.

(٤) قوله: [ومعتقده] عطف العلّة على المعلول. قوله «وكذا شفى إلخ» أي: وكذا قول الجاهل شفى إلخ.

الواقع، فقوله «بتأوّل» يُخرِج ذلك كما يُخرِج الأقوال الكاذبة، وهذا[١] تعريض بالسكّاكي حيث جَعَل التأوّلَ لإخراج الأقوال الكاذبة فقط، وللتنبيه على هذا تعرّض المصنّف في المتن لبيان فائدة هذا القيد مع أنه ليس ذلك من دأبه في هذا الكتاب واقتصر على بيان إخراجه لنحو قول الجاهل مع أنه يُخرِج الأقوال الكاذبة أيضاً (ولهذا) أي: ولأنّ مثل[٢] قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأوّل فيه (لَم يُحمَل نحو قوله: أَشَابَ الصَغِيْرَ وَأَفْنَى الْكَبِيْرَ * كَرُّ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيِّ على المجاز) أي: على أنّ إسناد[٣] «أَشَابَ» و«أَفْنَى» إلى كرّ الغداة ومرّ العشيّ مجاز (ما) دام (لَم يعلم أو) لَم (يظنّ أنّ قائله) أي: قائل هذا القول (لَم يعتقد ظاهرَه) أي: ظاهرَ الإسناد؛ لانتفاء التأوّل حينئذ[٤] لاحتمال أن يكون هو معتقِداً للظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل «أنبت الربيعُ البقلَ» (كما استدلّ) يعني: ما لَم

قوله «يخرج ذلك» أي: يخرج ما يطابق الاعتقاد دون الواقع كقول الجاهل ونحوه.

(١) **قوله:** [وهذا] أي: قول المصـ «وقولنا إلخ». قوله «حيث جعل إلخ» أي: لأنّ السكّاكي جعل التأوّل لإخراج الأقوال الكاذبة فقط فالمصـ يشير إلى أنّ هذا القيد ليس لإخراجها فقط. قوله «وللتنبيه على هذا» أي: على هذا التعريض، وهذا علّة لقوله الآتي: «تعرّض المصنِّف إلخ». قوله «واقتصر إلخ» عطف على «تعرّض».

(٢) **قوله:** [أي: ولأنّ مثل إلخ] إشارة إلى المشار إليه. قوله «لاشتراط التأوّل فيه» أي: في المجاز، ولا تأوّل في قول الجاهل ومثله.

(٣) **قوله:** [على أنّ إسناد] إشارة إلى التقدير في المتن أي: لم يحمل إسناد نحو قوله إلخ. قوله «دام» ليس إشارة إلى التقدير بل المراد بيان حاصل المعنى بجعل «مَا» مصدريّة ظرفية. قوله «لَمْ» إشارة إلى أنّ قوله «يظنّ» عطف على «يعلم» المجزوم. قوله «قائل هذا القول» و«ظاهر الإسناد» إشارة إلى المرجع.

(٤) **قوله:** [لانتفاء التأوّل حينئذ] أي: لانتفاء نصب القرينة الصارفة عن كون الإسناد لما هو له، وهذا علّة لعليّة قوله «ولهذا إلخ». قوله «لاحتمال أن يكون إلخ» علّة لانتفاء التأوّل فهو علّة للعلّة. قوله «فيكون إلخ» أي: إن كان القائل معتقداً لظاهر هذا الإسناد كان هذا القول من قبيل إلخ أي: كان حقيقة.

يعلم ولَم يستدلّ[1] بشيء على أنه لَم يُرِد ظاهرَه مثل الاستدلال (على أنّ إسناد «مَيَّزَ») إلى جذب الليالي (في قول أبي النجم: مَيَّزَ عَنْهُ) أي: عن الرأس[2] (قُنْزُعاً عَنْ قُنْزُعٍ) هو الشَعر المجتمِع في نواحي الرأس (جَذْبُ اللَيَالِيْ) أي: مُضِيُّها واختلافها (أَبْطِئِيْ أَوِ اسْرَعِيْ) حال من الليالي على تقدير المقول أي: مقولاً فيها، ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر (مجاز) خبر «أنّ»[3] أي: استدلّ على أنّ إسناد «مَيَّزَ» إلى «جذب الليالي» مجاز (بقوله) متعلّق بـ«استدلّ» أي: بقول أبي النجم (عقيبَه) أي: عقيبَ قولِه «ميّز عنه قنْزعاً عن قنْزع» (أَفْنَاهُ) أي: أبا النجم أو شعرَ رأسِه (قِيْلُ اللهِ) أي: أمرُه وإرادتُه (لِلشَمْسِ اطْلُعِيْ) فإنّه يدلّ[4]

---

(١) قوله: [ولم يستدلّ إلخ] من عطف لازم على ملزوم لأنه يلزم من نفي العلم والظنّ نفي الاستدلال، وفي إتيان الشارح بهذه العناية إشارة إلى أنّ في المتن حذف مشبّه والأصل: ما لم يعلم أو يظنّ أنّ قائله لم يعتقد ظاهره ولم يستدلّ بشيء على ذلك استدلالاً كالاستدلال على أنّ إسناد «ميّز» إلخ، فقوله «كما استدّل» مفعول مطلق لمحذوف دلّ عليه «لم يعلم» وظاهر المتن تشبيه العلم والظنّ المنفيّ كلّ منهما بالاستدلال وهذا غير مناسب لعدم الالتئام بين الطرفين. قوله «إلى جذب الليالي» إشارة إلى المسند إليه.

(٢) قوله: [أي: عن الرأس] أي: المتقدِّم ذكره في قوله: قد أصبحت أم الخيار تدّعي * عليّ ذنباً كلّه لم أصنع * من أن رأت رأسي كرأس الأصلع. قوله «هو الشَعر إلخ» تفسير اللفظ. قوله «واختلافها» أي: تعاقبها لأنّ بعضها يخلف بعضاً ويأتي عقبه. قوله «على تقدير المقول» لأنّ الجملة الطلبيّة إذا وقعت حالاً لا بدّ فيها من تقدير المقول فالمعنى: مقولاً في حقّها من الناس حين اليسر أبطئي وحين العسر اسرعي، أو من الشاعر لأنه لا يبالي بها بعد التمييز المذكور كيف كانت، فـ«أو» على الأوّل للتنويع وعلى الثاني للتخيير. قوله «أن يكون الأمر بمعنى الخبر» أي: مع كونه حالاً والمعنى: حال كونه تبطئ أو تسرع، وإنما عبّر بصيغة الأمر للدلالة على أنّ الليالي في سرعتها وبطئها مأمورات بأمره تعالى مسخّرات بكلمة «كن».

(٣) قوله: [خبر «أنّ»] وكذا قوله «متعلّق إلخ» حلّ عبارة. قوله «بقول أبي النجم» وكذا «أي: عقيب قوله إلخ» إشارة إلى المرجع، وقوله «أي: أبا النجم إلخ» إشارة إلى الاحتمالين في المرجع. قوله «وإرادته» عطف تفسير، وفيه إشارة إلى أنّ المراد بـ«قيل الله» إرادته، وإنما لم يفسِّر به من أوّل الأمر لأنّ المتبادر من القيل الأمر.

(٤) قوله: [فإنّه يدلّ إلخ] أي: فإنّ إسناد الإفناء إلى إرادته تعالى يدلّ على أنّ التمييز فعل الله؛ لأنّ هذا الإسناد

على أنه فعل الله تعالى وأنه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفنِي، فيكون الإسناد إلى جذب الليالي بتأوّل بناءً على أنه زمان أو سبب (وأقسامه) أي: أقسام[1] المجاز العقليّ باعتبار حقيقة الطرفين أو مجازيتهما (أربعة لأنّ طرَفيه) وهما المسند إليه والمسند (إمّا حقيقتان لغَويّتان[2] (نحو: «أنبت الربيع البقل» أو مجازان) لغَويّان (نحو: «أحيى الأرضَ شبابُ الزمان») فإنّ المراد بإحياء الأرض تهييجُ القوى النامية فيها وإحداثُ نضارتها بأنواع النبات[3]

شأن الموحد. قوله «وأنه المبدئ والمعيد إلخ» وجه الدلالة على هذا أنّ قوله «أفناه قيل الله» يدلّ على كون القائل مسلماً وكلّ مسلم يعتقد أنه تعالى هو المبدئ والمعيد إلخ. قوله «على أنه زمان» أي: على أنّ جذب الليالي زمان، وهذا مبني على أنّ «جذب الليالي» من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: الليالي الجاذبة، فالمسند إليه في الحقيقة الليالي وهو زمان. قوله «أو سبب» أي: سبب عادي، وهذا مبني على أنّ الإضافة حقيقيّة.

(١) **قوله:** [أي: أقسام إلخ] إشارة إلى أنّ المقصود بيان أقسام المجاز العقليّ وإن كانت الحقيقة العقليّة أيضاً تنقسم إلى هذه الأقسام الأربعة، وإنما تركها المصـ لعلمها بالمقايسة. قوله «باعتبار إلخ» دفع ما يرد على المصـ من أنّ الكناية عنده ليست حقيقة ولا مجازاً وإذا التفت إليها كانت الأقسام أكثر، وحاصل الدفع أنّ حصره الأقسام في الأربعة إنما هو بهذا الاعتبار فلا ينافي زيادةَ الأقسام بزيادة الاعتبار.

(٢) **قوله:** [لغَويّتان] أي: كلمتان مستعملتان فيما وضعتا له لغة، وإنما قيّد بقوله «لغَويّتان»؛ إذ لو اعتبر مطلق الحقيقة لزم تداخل الأقسام؛ لأنه يصدق على نحو «أدخلته الصلاة الجنّة» أنّ طرفيه حقيقتان؛ فإنّ الإدخال حقيقة لغويّة والصلاة حقيقة شرعيّة ويصدق عليه أيضاً أنّ المسند حقيقة لغويّة والصلاة مجاز لغَويّ، فتداخل فيه القسمان قسم ما طرفاه حقيقتان وقسم ما طرفاه مختلفان. قوله «لغَويّان» أي: كلمتان مستعملتان في غير ما وضعتا له لغة، وفائدة التقييد بهذا كفائدة التقييد بقوله «لغَويّتان».

(٣) **قوله:** [وإحداث إلخ] عطف على «تهييج» عطف لازم على ملزوم فالإحياء مجموع الأمرين لكنّ مصبّ القصد هو الثاني فهو المستعار له لا تهييج القوى. قوله «في الحقيقة» أي: في اللغة. قوله «وهي» أي: الحياة الحادثة. قوله «الحسّ» أي: الإحساس بمعنى الإدراك بالحواس الخمس الظاهرة. قوله «والحركة الإراديّة» عطف لازم على ملزوم. قوله «قواها النامية» أي: قوى الزمان المنمية، فالضمير راجع إلى الزمان وتأنيث الضمير نظراً لكون الزمان مدّة. قوله «أي: قويّة مشتعلة» تفسير لـ«مشبوبة».

والإحياء في الحقيقة إعطاء الحياة وهي صفة تقتضي الحسَّ والحركةَ الإراديّة، وكذا المراد بشباب الزمان زمان ازدياد قواها الناميةِ، وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارتُه الغريزيّةُ مشبوبةً أي: قويّة مشتعِلة (أو مختلفان) بأن يكون[1] أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازاً (نحو: «أنبت البقلَ شبابُ الزمان») فيما المسند حقيقة والمسند إليه مجاز (و«أحيى الأرضَ الربيعُ») في عكسه، ووجه الانحصار[2] في الأربعة على ما ذهب إليه المصنِّف ظاهر؛ لأنه اشترط في المسند أن يكون فعلاً أو في معناه فيكون مفرداً وكلُّ مفردٍ مستعملٍ إمّا حقيقة أو مجاز (وهو) أي: المجاز العقليّ[3] (في القرآن كثير) أي: كثير في نفسه لا بالإضافة إلى مقابله حتّى تكون الحقيقة العقليّة قليلة، وتقديمُ «في القرآن» على «كثير» لمجرّد الاهتمام، كقوله تعالى: (﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ﴾) أي: آيات الله (﴿زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال:٢]) أُسنِد الزيادة[4] وهي فعل الله تعالى إلى الآيات لكونها سبباً (﴿يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ﴾

---

(١) قوله: [بأن يكون إلخ] تصوير لكون الطرفين مختلفين. قوله «حقيقة» أي: لغويّة. قوله «مجازاً» أي: لغَويًّا. قوله «فيما المسند إلخ» حال من المثال المذكور أي: كائناً فيما المسند فيه حقيقة والمسند إليه مجاز. قوله «في عكسه» أي: كائناً فيما المسند فيه مجاز والمسند إليه حقيقة.

(٢) قوله: [ووجه الانحصار إلخ] أي: وجه كون أقسام المجاز العقليّ منحصرة في الأربعة إلخ. قوله «على ما ذهب إلخ» أي: وأمّا على رأي السكّاكي فغير ظاهر؛ لأنه لا يشترط في المسند أن يكون فعلاً أو في معناه فيجوز أن يكون جملة، وفي وصفها بالحقيقة اللغويّة والمجاز اللغويّ تردّد؛ لأنهما مفسَّران بالكلمة فيقتضي أن لا يوصف الجملة بهما، نعم! لو نظر إلى أنه يجوز وصف الشيء بوصف أجزائه وأجزاء الجملة مفردات يصحّ وصفها بهما. قوله «مستعمل» قيّد به لأنّ اللفظ قبل الاستعمال لا يوصف بالحقيقة والمجاز.

(٣) قوله: [أي: المجاز العقليّ] تعيين للمرجع. قوله «مقابله» أي: الحقيقة العقليّة. قوله «لمجرّد الاهتمام» أي: للاهتمام المجرّد عن اللطائف.

(٤) قوله: [أسند الزيادة إلخ] ينبغي قراءة «أسند» هنا وما بعده بالبناء للمفعول تأدّباً. قوله «إلى الآيات» أي: إلى الضمير الراجع إلى الآيات. قوله «لكونها سبباً» أي: لكون الآيات سبباً عادياً للزيادة.

[القصص:٤]) نُسِب التذبيح الذي هو فعل الجيش إلى فرعون؛ لأنه سبب آمر[1] (﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾ [الأعراف:٢٧]) نُسِب نزع اللباس عن آدم وحوّاء على نبيّنا وعليهما السلام وهو فعل الله تعالى إلى إبليس؛ لأنّ سببه الأكل من الشجرة وسببُ الأكل وسوستُه ومقاسمتُه إيّاهما إنه لهما لمن الناصحين[2] (﴿يَوْمًا﴾) نصب على أنه مفعول به لـ«تتقون» أي: كيف تتقون يوم القيمة إن بقيتم على الكفر يوماً (﴿يَّجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيْبًا﴾ [المزّمل:١٧]) نُسِب الفعل إلى الزمان وهو فعل الله تعالى حقيقة، وهذا كناية[3] عن شدّته وكثرة الهموم والأحزان فيه لأنّ الشيب ممّا يتسارع عند تفاقم الشدائد والْمِحَن أو عن طوله[4] وأنّ الأطفال يبلغون فيه أوانَ الشيخوخة (﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزال:٢]) أي: ما فيها[5]

---

(١) **قوله:** [آمر] هذا بيان لكونه سبباً، والحاصل أنّ المسند إليه هنا سبب آمر وفيما قبله سبب عاديّ وفيما يأتي سبب بواسطة.

(٢) **قوله:** [إنه لهما لمن الناصحين] بكسر الهمزة على أنه جواب للمقاسمة، وبفتحها بناء على نزع الخافض أي: على أنه إلخ. قوله «نصب» أي: منصوب.

(٣) **قوله:** [وهذا كناية] أي: تصيير ذلك اليوم الولدان شيباً. قوله «كناية» يحتمل أن يكون المراد الكناية اللغويّة أي: عبارة، ويحتمل أن المراد الكناية الاصطلاحيّة؛ وذلك لأنّ قوله تعالى: ﴿يَّجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيْبًا﴾ موضوع للازم الذي هو تسارع الشيب وقد استعمل اسم ذلك اللازم في الملزوم وهو شدّة اليوم وكثرة الهموم والأحزان فيه، وأشار إلى أنّ الكناية لا تنافي المجازَ العقليّ بقوله «وهذا كناية».

(٤) **قوله:** [أو عن طوله] عطف على قوله «عن شدّته» أي: أو هذا كناية عن طوله طولاً يبلغ فيه الصبيان أوان الشيخوخة وذلك لأنّ قوله «يجعل الولدان شيبا» موضوع للازم طول الزمان وهو الشيخوخة فاستعمل في الملزوم وهو طول الزمان. قوله «وأنّ الأطفال إلخ» معطوف على «طوله» عطف تفسير.

(٥) **قوله:** [أي: ما فيها إلخ] تفسير مراد. قوله «من الدفائن» أي: ما كان مدفوناً ومخزوناً فيها كالكنوز والموتى، وهذا بيان لـ«ما». قوله «والخزائن» عطف تفسير. قوله «إلى مكانه» أي: إلى الأرض التي هي مكان متعلّق الإخراج وهو الشيء المدفون لا إلى مكان نفس الإخراج لأنه معنى من المعاني، والحاصل أنّ الإسناد في الآية إلى المفعول به بواسطة «مِنْ» لا إلى الظرف المكاني؛ إذ لا يقال هنا «أخرج فيها» بل «أخرج منها».

من الدفائن والخزائن، نُسِب الإخراج إلى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة (وغير مختصّ بالخبر) عطف على قوله «كثير»[1] أي: وهو غير مختصّ بالخبر، وإنّما قال ذلك؛ لأنّ تسميتَه بالمجاز في الإثبات وإيرادَه في أحوال الإسناد الخبريّ يُوهِم[2] اختصاصَه بالخبر (بل يجري في الإنشاء نحو: ﴿يٰهَامٰنُ ابْنِ لِيْ صَرْحًا﴾ [المؤمن:٣٦]) فإنّ البناء فعل العَمَلَة وهامان سبب آمر، وكذا قولك: «لِيُنبِت الربيعُ ما شاء»[3] و«لِيَصُمْ نَهارُك» و«لِيَجِدَّ جِدُّك» وما أشبه ذلك ممّا أسند فيه الأمر أو النهي إلى ما ليس المطلوب منه صدورَ الفعل أو التركَ عنه، وكذلك قولك: «ليت النهرَ جارٍ» وقوله تعالى: ﴿أَصَلٰوتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود:٨٧] (ولا بدّ له) أي: للمجاز العقليّ (من قرينةٍ) صارفة عن إرادة ظاهره؛ لأنّ المتبادر[4] إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة (لفظيّةٍ كما مرّ) في قول أبي النجم من قوله: «أَفْنَاهُ

---

(١) **قوله:** [عطف على قوله «كثير»] أي: معطوف عليه بقطع النظر عن التقييد بقوله «في القرآن» كما أشار إليه في التفسير بقوله «أي: وهو غير مختصّ بالخبر».

(٢) **قوله:** [يوهم إلخ] أي: يوقع كلّ واحد من الأمرين في الوهم أي: في الذهن أنّ المجاز العقليّ مختصّ بالخبر، أمّا إيهام إيراده في أحوال الإسناد الخبريّ ذلك فظاهر، وأمّا إيهام التسمية فلأنّ الإثبات لا يتحقّق في الإنشاء إذ الإثبات يقابل الانتزاع وكلّ منهما حكم ولا حكم في الإنشاء فإنه من قبيل التصوّرات.

(٣) **قوله:** [وكذا قولك لينبت الربيع ما شاء] إشارة إلى أنّه لا فرق بين الطلب بالصيغة واللام، وأصله: «لينبت الله في الربيع ما شاء». قوله «إلى ما ليس إلخ» أي: إلى مسند إليه ليس إلخ. قوله «صدورَ الفعل» ناظر إلى الأمر. قوله «أو التركَ» ناظر إلى النهي. قوله «وكذلك قولك» فصلهما عمّا قبلهما لكونهما نوعين من الإنشاء غير الأمر والنهي، وأصل «ليت النهر جارٍ»: ليت الماء جار في النهر، وأصل ﴿أَصَلٰوتُكَ تَأْمُرُكَ﴾: «أ يأمرك ربك بسبب صلاتك».

(٤) **قوله:** [لأنّ المتبادر إلخ] علّة لقوله «ولا بدّ إلخ»، قال «كما مرّ» أي: كالقرينة التي مرّت. قوله «في قول أبي النجم» تعيين لموضع المرور. قوله «من قوله» بيان لـ«مَا» التي هي عبارة عن القرينة.

قِيْلُ اللهِ» (أو معنويّةٍ كاستحالةِ قِيام المسند بالمذكور) أي: بالمسند إليه المذكور[1] مع المسند (عقلاً) أي: من جهة العقل يعني: أن يكون بحيث لا يدّعي أحد من الْمُحقّين[2] والمبطلين أنه يجوز قيامه به؛ لأنّ العقل إذا خُلّي ونفسَه يعدّه محالاً (كقولك: «محبّتك جاءت بِي إليك») لظهور استحالة[3] قيام المجيء بالمحبّة (أو عادةً) أي: من جهة العادة (نحو: «هَزَم الأميرُ الجُندَ») لاستحالة قيام هزم الجند بالأمير وحدَه عادةً وإن كان ممكناً عقلاً، وإنّما قال[4] «قيامه به» ليعمّ الصدورَ عنه مثل «ضَرَب» و«هَزَم» وغيرَه مثل «قَرُب» و«بَعُد» (وصدورِه) عطف على استحالة[5] أي: وكصدور الكلام (عن الموحّد في مثل «أشاب الصغير») البيت فإنه يكون قرينة معنويّة على أنّ إسناد «أشاب» و«أفنى» إلى كرّ

---

(١) قوله: [أي: بالمسند إليه المذكور] إشارة إلى حذف الموصوف. قوله «من جهة العقل» إشارة إلى أنّ «عقلاً» نصب على التمييز. قوله «يعني أن يكون إلخ» أي: يكون المسند، وهذا جواب عمّا يقال إنه إذا كانت الاستحالة عقلاً قرينة صارفة عن إرادة الظاهر فلم كان قول الدهري: «أنبت الربيع البقل» حقيقة مع أنّ العقل الصحيح يحيله، وحاصل الجواب أنّ الاستحالة التي تكون قرينة هي الاستحالة الضروريّة وهي التي لو خلّي العقل مع نفسه لَحكَم بها، واستحالةُ إنبات الربيع نظريّة.

(٢) قوله: [من المحقّين] وهم أهل السنّة. قوله «المبطلين» كالدهريّة. قوله «قيامه به» أي: قيام المسند بالمسند إليه. قوله «إذا خلّي ونفسه» أي: مع نفسه من غير اعتبار أمر آخر معه من نظر أو عادة أو إحساس أو تجربة، وهذا تعليل لقوله «لا يدّعي إلخ» أي: لا يدّعي أحد جواز قيامه به لأنّ العقل إلخ.

(٣) قوله: [لظهور استحالة إلخ] أي: إسناد المجيء إلى المحبّة مجاز عقليّ لظهور استحالة إلخ.

(٤) قوله: [وإنما قال إلخ] بيان لفائدة العبارة، وهذا حكاية بالمعنى؛ لأنّ المصـ لم يقل ذلك بل قال «قيام المسند بالمذكور». قوله «ضرب وهزم» مثالان للصدور عنه. قوله «وغيرَه» أي: وغير الصدور مثل القرب في «قربت الدار» فإنه قائم بالدار لكن لا على سبيل الصدور بل على سبيل الاتّصاف.

(٥) قوله: [عطف على استحالة] أي: معطوف على استحالة في «كاستحالة قيام المسند بالمذكور»، وإنما نبّه بهذا دفعاً لتوهّم كونه معطوفاً على قيام المسند فإنه فاسد. قوله «أي: وكصدور الكلام» إشارة إلى أنّ الضمير راجع إلى الكلام المعلوم من المقام. قوله «فإنّه يكون» أي: فإنّ صدور الكلام عن الموحّد الكامل يكون إلخ.

الغداة ومرّ العشيّ مجاز لا يقال هذا[1] داخل في الاستحالة لأنا نقول لا نسلّم ذلك كيف[2] وقد ذهب إليه كثير من ذوي العقول واحتجنا في إبطاله إلى الدليل (ومعرفة حقيقته) يعني: أنّ الفعل[3] في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقة، فمعرفة فاعله أو مفعوله الذي إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقة (إمّا ظاهرة كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة:١٦] أي: فما ربحوا في تجارتهم[4] وإمّا خفيّة) لا تظهر إلاّ بعد نظر وتأمّل (كما في قولك: «سرّتني رؤيتك») أي: سرّني الله عند رؤيتك[5] (وقوله: يَزِيْدُكَ وَجْهُهُ حُسْناً * إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظْراً) أي: يزيدك الله حسناً في وجهه

---

(١) قوله: [لا يقال هذا] أي: لا يقال صدور الكلام عن الموحد في مثل «أشاب الصغير وأفنى الكبير» داخل في الاستحالة العقليّة فإنّ الموحّد يحيل قيام الإشابة والإفناء بكرّ الغداة ومرّ العشيّ فلا يصحّ أن يمثل به للصدور عن الموحد الذي هو مقابل الاستحالة. قوله «لا نسلِّم ذلك» أي: لا نسلِّم دخوله في الاستحالة العقليّة؛ لأنّ المراد بها هنا الاستحالة البديهيّة واستحالة قيام الإشابة والإفناء بكرّ الغداة ومرّ العشيّ نظريّة.

(٢) قوله: [كيف إلخ] أي: كيف يكون قيام الإشابة والإفناء بكرّ الغداة ومرّ العشيّ من المحال الضروري وقد ذهب إلى جوازه ووقوعه كثير إلخ. قوله «في إبطاله» أي: في إبطال ما ذهب إليه هذا الكثير.

(٣) قوله: [يعني أنّ الفعل إلخ] اقتصر على الفعل لأنه الأصل وإلاّ فما في معناه مثله. قوله «إذا أسند إليه» الجملة صفة لقوله «فاعل أو مفعول به» وإنما أفرد الضمير لأنّ العطف بـ«أوْ».

(٤) قال: [في تجارتهم] إشارة إلى الفاعل الحقيقيّ للربح وأنّ التجارة سبب له، وكان معرفته هنا ظاهرة بسبب أنّ أهل اللغة إذا قصدوا الاستعمال الحقيقيّ أضافوا الربح إلى التجّار لا إلى التجارة. قوله «لا تظهر» وذلك لكثرة الإسناد إلى الفاعل المجازي وترك الإسناد إلى الفاعل الحقيقيّ. قوله «إلاّ بعد نظر» المراد بالنظر مطلق التأمّل فعطف التأمّل عليه عطف تفسير، ويحتمل أن يكون المراد به النظر المصطلح عليه وهو ترتيب أمور معلومة للتأدّي إلى مجهول فيكون العطف من قبيل عطف اللازم على الملزوم.

(٥) قوله: [أي: سرّني الله عند رؤيتك] إشارة إلى الفاعل الحقيقيّ للمسرّة وأنّ الرؤية ظرف زماني لها، وقوله «أي: يزيدك الله حسناً في وجهه» إشارة إلى الفاعل الحقيقيّ للزيادة وأنّ الوجه مفعول ثالث بالواسطة. قوله «لما أودعه» علّة للزيادة. قوله «من دقائق الحسن والجمال» بيان لـ«مَا».

لِما أودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التأمّل والإمعان، وفي هذا[1] تعريضٌ بالشيخ عبد القاهر وردٌّ عليه حيث زعم أنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة؛ فإنه ليس[2] لـ«سَرَّتْنِي» في «سَرَّتْنِي رؤيتُك» ولا لـ«يَزِيْدُكَ» في «يَزِيْدُكَ وَجْهُه حُسْناً» فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة، وكذا «أقدمني بلدَك حقّ لِي على فلان» بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدوم، واعترض عليه الإمام فخر الدين الرازيّ بأنّ الفعل لا بدّ أن يكون[3] له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو إن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز وإلاّ[4] فيمكن تقديره، فزعم صاحب "المفتاح" أنّ اعتراض الإمام حقّ وأنّ فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى وأنّ الشيخ لَم يعرف حقيقتها لخَفائها فتبعه المصنف، وظنّي أنّ هذا تكلّف[5] والحقّ ما ذكره الشيخ (وأنكره) أي:

---

(١) **قوله:** [وفي هذا تعريض إلخ] أي: في قوله «ومعرفة حقيقته إمّا ظاهرة إلخ» تعريض إلخ؛ لأنّ هذا القول يدلّ على أنّه لا بدّ في المجازي العقليّ من الفاعل الحقيقيّ إلاّ أنه قد يكون ظاهراً وقد يكون خفيًّا. قوله «وردّ عليه» عطف تفسير. قوله «حيث زعم إلخ» أي: لأنه قال الشيخ إلخ.

(٢) **قوله:** [فإنه ليس إلخ] حاصله أنّ الأفعال المذكورة هنا من الإقدام والمسرّة والزيادة المتعدّية أمور اعتباريّة ليست بموجودة فلا يطلب لها فاعل حقيقيّ وإنما الموجود في الخارج هو القدوم والسرور والزيادة اللازمة.

(٣) **قوله:** [بأنّ الفعل لا بدّ أن يكون إلخ] وفيه أنّ الشيخ ينكر لزوم الحقيقة للمجاز العقليّ وليس مراده نفي الفاعل للفعل الموجود فإنّ ذلك لا يسع لعاقل فضلاً عن فاضل.

(٤) **قوله:** [وإلاّ فيمكن تقديره] أي: وإن لم يكن الفاعل الحقيقيّ ما أسند إليه الفعل فيمكن إلخ، والأولى أن يقول «وإلاّ فلا بدّ من تقديره» ليكون مناسباً للدعوى.

(٥) **قوله:** [وظنّي أنّ هذا تكلّف] أي: الذي قاله المصـ تبعاً للرازي والسكّاكي تكلّف؛ وذلك لأنّ تقدير الفاعل الموجد وهو الله تعالى في مثل هذه الأفعال تقدير لما لا يقصد في الاستعمال ولا يتعلّق به الغرض في التركيب. قوله «والحقّ ما ذكره الشيخ» وذلك لأنّه ليس مراده نفيَ الفاعل عن الفعل الموجود بل نفيَ وجوب الفاعل لكلّ فعل أسند إلى الفاعل المجازيّ وهذا حقّ؛ لأنّ ممّا أسند إلى الفاعل المجازيّ

المجاز العقليّ[1] (السكّاكي) وقال: الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطةِ المبالغة في التشبيه وجعلِ نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة، وهذا معنى قوله (ذاهباً إلى أنّ ما مرّ) من الأمثلة[2] (ونحوه استعارة بالكناية) وهي عند السكّاكي أن تذكر المشبّه وتريد المشبّه به بواسطة قرينة وهي أن تنسب إليه شيئاً من اللوازم المساوية للمشبّه به مثل أن تشبّه المنيّة بالسبع ثم تفردها بالذكر[3] وتضيف إليها شيئاً من لوازم السبع فتقول: «مخالب المنية نشبت بفلان» بناء (على أنّ المراد بالربيع الفاعل الحقيقي) للإنبات يعني[4] القادر المختار (بقرينة نسبة الإنبات)

أفعالاً اعتباريّة منتفية في الاستعمال بمعنى أنّ المتكلّم لا يقصد الإخبار بها بل يستعملها في لازمها فلا يكون لها فاعل حقيقيّ.

(١) **قوله:** [أي: المجاز العقليّ] إشارة إلى المرجع. قوله «الذي» مبتدأ صلته الظرف وقوله «نظمه» أي: نظم المجاز العقليّ أي: إدخال ما يسمّونه مجازاً عقليًّا خبره. قوله «في سلك الاستعارة» أي: في بابها. قوله «بجعل الربيع» تصوير للنظم أي: بأن يجعل لفظ «الربيع» في «أنبت الربيع البقل» استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقيّ للإنبات وهو الله تعالى. قوله «بواسطة المبالغة إلخ» متعلّق بجعل الربيع، والمراد بالمبالغة في التشبيه إدخالُ المشبّه في جنس المشبّه به وجعلُه فرداً من أفراده ادّعاءً. قوله «وجعل نسبة الإنبات إلخ» عطف على قوله «واسطة». قوله «إليه» أي: إلى الربيع.

(٢) **قوله:** [من الأمثلة] بيان لـ«مَا». قوله «بواسطة» متعلّق بـ«تريد». قوله «تنسب إليه» أي: إلى المشبّهِ المذكورِ المرادِ به المشبّهُ به المحذوفُ. قوله «اللوازم المساوية» المراد باللوازم التوابع، والمراد بكونها مساوية للمشبّه به أن لا توجد إلاّ منه لكونها خاصّة به إمّا مطلقاً أو بالنسبة إلى المشبّه.

(٣) **قوله:** [ثمّ تفردها بالذكر] أي: تذكر المنيّة وتحذف السبع. قوله «إليها» أي: إلى المنيّة المشبّهة المذكورة. قوله «شيئاً» أي: لازماً من اللوازم السبع المشبّه به المحذوف. قوله «بناء» علّة لقوله «ذاهباً».

(٤) **قوله:** [يعني إلخ] أي: يعني السكّاكي بالفاعل الحقيقيّ المراد بالربيع القادر المختار. قوله «الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقيّ» لأنه لا يوجد إلاّ منه. قوله «أي: إلى الربيع» إشارة إلى المرجع.

الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي (إليه) أي: إلى الربيع (وعلى هذا القياس غيره) أي: غير هذا المثال، وحاصله[١] أن يشبّه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلّق وجود الفعل به ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر وينسب إليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي (وفيه) أي: فيما ذهب إليه السكّاكي (نظر لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة:٢١] صاحبها لما سيأتي) في الكتاب من تفسير الاستعارة[٢] بالكناية على مذهب السكّاكي وقد ذكرناه، وهو يقتضي أن يكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي فيلزم أن يكون المراد بعيشة صاحبَها[٣] واللازم باطل؛ إذ لا معنى لقولنا «هو في صاحب عيشة راضية» وهذا[٤] مبني على أنّ المراد بعيشة

---

(١) **قوله:** [وحاصله] أي: حاصل جريان غير هذا المثال على قياس هذا المثال وطريقه، أو حاصل تقرير الاستعارة في جميع الأمثلة أن تشبّه إلخ. قوله «في تعلّق وجود الفعل به» أي: بكلّ من الفاعلين الحقيقيّ والمجازيّ أي: وإن كان تعلّقه بأحدهما على جهة الإيجاد وبالآخر على جهة التسبّب مثلاً. قوله «وينسب إليه شيء إلخ» أي: لأجل الدلالة على أنّ المراد بالفاعل المجازي الفاعل الحقيقيّ.

(٢) **قوله:** [من تفسير الاستعارة إلخ] بيان لـ«مَا». قوله «على مذهب السكّاكي» متعلّق بـ«تفسير». قوله «وهو يقتضي إلخ» أي: وتفسير الاستعارة بالكناية على مذهبه يقتضي إلخ، وغرض الشارح من هذا الكلام بيان استلزام مذهب السكّاكي أن يكون المراد بـ«عيشة» صاحبها بحسب اعتقاد المصـ.

(٣) **قوله:** [صاحبها] لأنه هو الفاعل الحقيقيّ. قوله «واللازم» وهو كون المراد بعيشة صاحبَها. قوله «إذ لا معنى لقولنا إلخ» دليل لبطلان اللازم؛ وذلك لأنّه إذا كان المراد بالعيشة صاحبها كان المعنى: «فهو في صاحب عيشة» فلزم كون الشيء ظرفاً لنفسه وهو باطل.

(٤) **قوله:** [وهذا] أي: الاستلزام الناشي عنه الفساد مبنيّ على أنّ المراد بضميرِ «راضية» ومرجعِه واحد وهو صاحب العيشة فيلزم الفساد، وإن أريد بالعيشة معناها الحقيقيّ وهو التعيّش وأريد بضميرها صاحب العيشة على سبيل الاستخدام لم يلزم المحظور؛ إذ لا فساد في قولنا «فهو في عيشة راض صاحبها».

وضمير راضية واحد (و) يستلزم[1] (أن لا يصحّ الإضافة في) كلّ ما أضيف الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي (نحو «نهاره صائم» لبطلان إضافة الشئ إلى نفسه) اللازمة من مذهبه؛ لأنّ المراد بالنهار حينئذ[2] فلان نفسه ولا شكّ في صحّةِ هذه الإضافة ووقوعِها كقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة:١٦]، وهذا أولى بالتمثيل (و) يستلزم (أن لا يكون الأمر بالبناء) في قوله تعالى: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا﴾ [المؤمن:٣٦] (لهامان) لأنّ المراد به حينئذ[3] هو العملة أنفسهم واللازم باطل لأنّ النداء له والخطاب معه (و) يستلزم (أن يتوقّف نحو: «أنبت الربيع البقل») و«شفى الطبيب المريض» و«سرّتني رؤيتك» ممّا يكون[4] الفاعل الحقيقي فيه هو الله تعالى (على السمع) من الشارع لأنّ أسماء الله تعالى توقيفيّة واللازم باطل لأنّ مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع ....

---

(١) **قوله:** [يستلزم] إشارة إلى أنّ قوله «أن لا يصحّ الإضافة إلخ» معطوف على قوله «أن يكون المراد إلخ». قوله «كلّ ما أضيف» إشارة إلى أنّ المراد بـ«نحو نهاره صائم» كلّ تركيب أضيف فيه الفاعل المجازي إلى الحقيقيّ. قوله «اللازمة من مذهبه» صفة الإضافة.

(٢) **قوله:** [حينئذ] أي: حين إذا أريد بالفاعل المجازي الفاعل الحقيقيّ. قوله «فلان نفسه» لأنه الفاعل الحقيقي. قوله «ولا شكّ إلخ» هذا في قوّة قوله «واللازم باطل». قوله «وهذا أولى بالتمثيل» لأنّ المجاز عند المصـ إنما هو إسناد الصائم إلى المستتر فيه فوجب أن يراد به فلان لا بلفظ «نهار» ولم يضف الضمير إلى شيء حتّى يلزم إضافته إلى نفسه، وهذه المناقشة لا تجري في الآية فهي نصّ في الردّ.

(٣) **قوله:** [لأنّ المراد إلخ] أي: لأنّ المراد بهامان حين إذ أريد بالفاعل المجازي الفاعل الحقيقيّ هو العملة. قوله «واللازم» وهو كون المراد بهامان هو العملة أنفسهم. قوله «لأنّ النداء له إلخ» علّة لبطلان اللازم.

(٤) **قوله:** [ممّا يكون إلخ] إشارة إلى أنّ المراد بـ«نحو أنبت الربيع البقل» كلّ تركيب أسند فيه إلى الفاعل المجازيّ وكان الفاعل الحقيقيّ هو الله تعالى. قوله «توقيفيّة» أي: تعليميّة أي: فلا يطلق عليه تعالى اسم لا حقيقة ولا مجازاً ما لم يرد به إذن من الشارع و«الربيع» و«الطبيب» و«الرؤية» ممّا لم يرد إطلاقه. قوله «واللازم» أي: كون مثل هذا التركيب متوقِّفاً على السَماع من الشارع.

عند القائلين[١] بأنّ أسماء الله تعالى توفيقيّة وغيرِهم سُمِع من الشارع أو لَم يُسمَع (واللوازم كلّها منتفية) كما ذكرنا[٢] فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية؛ لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم، والجواب أنّ مبنى هذه الاعتراضات على أنّ مذهبه في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبّه ويراد المشبّه به حقيقةً[٣] وليس كذلك بل يراد المشبّه به ادّعاءً ومبالغةً لظهور أنْ ليس المراد بالمنيّة في قولنا: «مخالب المنيّة نشبت بفلان» هو السبع حقيقة[٤]، والسكّاكي صرّح بذلك في كتابه والمصنف لَم يطّلع عليه (ولأنه) أي: ما ذهب إليه[٥]

---

(١) قوله: [عند القائلين إلخ] جواب عمّا يقال هذه الصحّة والشيوع عند من لا يقول بكون أسماء الله تعالى توقيفيّةً، وحاصل الجواب أنّ مثل هذا التركيب صحيح بل شائع عند القائل بالتوقيف كما عند غيره.

(٢) قوله: [كما ذكرنا] حيث بيّن بعد كلّ ملازمة بطلان لازمها. قوله «فينتفي إلخ» تفريع على انتفاء اللوازم. قوله «كونه» أي: كون المجاز العقليّ.

(٣) قوله: [حقيقة] أي: كما فهمه المصـ. قوله «مبالغةً» أي: مبالغة في التشبيه بادّعاء أنّ المشبّه فرد من أفراد المشبّه به. قوله «لظهور إلخ» علّة لقوله «بل يراد المشبّه به ادّعاءً ومبالغةً» يعني أنّ السكّاكي يشبّه الربيع مثلاً بالفاعل المختار ويدّعي أنّ الربيع فرد من أفراد الفاعل المختار بحيث صار للفاعل المختار فردان أحدهما متعارف وهو المولى سبحانه والآخر غير متعارف وهو الربيع ثمّ يذكر المشبّه مراداً به المشبّه به ادّعاءً وحينئذ فلا يلزم إطلاق الربيع على الله تعالى، وقس عليه البواقي.

(٤) قوله: [هو السبع حقيقة] بل المراد بها الموت بادّعاء السبعيّة له وجعل لفظ المنيّة مرادفاً للفظ السبع ادّعاءً. قوله «والمصنف لم يطّلع عليه» هذا في غاية البعد بل اطّلع عليه ولم يرتضه وأشار إلى ردّه بقوله «ذاهباً إلى إلخ» فإنه يشير إلى قوله: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير:٢٦].

(٥) قوله: [أي: ما ذهب إليه إلخ] من أنّ كلّ مجاز عقليّ استعارة بالكناية. ودليله أنّ كلّ مجاز عقليّ فقد ذكر فيه المشبّه وأريد به المشبّه به وكلّ ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية، فما مرّ من قول المصـ «وفيه نظر لأنه يستلزم إلخ» منع لصغرى الدليل وسند المنع استلزام الباطل من ظرفيّةِ الشيء لنفسه وإضافةِ الشيء إلى نفسه وعدمِ كون الأمر بالبناء لهامان وتوقّفِ نحو «أنبت الربيع» على السماع، وما هنا من قوله «ولأنه ينتقض إلخ» نقض للدليل بالتخلّف؛ لأنّ دليله هذا يجري أيضاً في المجاز العقليّ

السكّاكي (ينتقض بنحو «نهاره صائم») و«ليله قائم» وما أشبه ذلك ممّا يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي (لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرّح به السكّاكي، والجواب أنه[1] إنّما يكون مانعاً إذا كان ذكرهما على وجهٍ ينبئ عن التشبيه بدليل أنه جعل قوله: «قد زرّ أزراره على القمر» من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين، وبعضهم[2] لَمّا لَم يقف على مراد السكّاكي بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو بريء منه ورأينا تركه أولى.

أحوال المسند إليه

أي: الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه[3] وقدّم المسند إليه على المسند لما سيأتي (أمّا حذفه) قدّمه على سائر الأحوال لكونه عبارة عن عدم الإتيان به وعدمُ الحادث

الذي ذكر فيه الطرفان والاستعارة بالكناية لا يجمع فيها بينهما لاشتراطهم قاطبة عدم ذكر المشبّه به فيها. قوله «ممّا يشتمل إلخ» بيان لـ«مَا».

(١) **قوله:** [والجواب أنه] أي: ذكرَ الطرفين. قوله «ينبئ عن التشبيه» بأن لا يصحّ المعنى إلاّ بملاحظة التشبيه، وذلك إذا وقع المشبّه به خبراً عن المشبّه أو صفة له أو كان بينهما إضافةٌ تشبيهيّة نحو «زيد أسد» و«رأيت بكراً أسداً» و«لجين الماء»، وأمّا إذا لم يكن ذكرهما على هذا الوجه لم يكن مانعاً من حمل الكلام على الاستعارة كما في قولك «سيف زيد في يد أسد» وكذا في قولك «نهاره صائم» و«ليله قائم». قوله «مع ذكر الطرفين» وهما القمرُ المشبّه به وضميرُ «أزراره» الراجعُ للشخص المشبّه بالقمر.

(٢) **قوله:** [وبعضهم إلخ] وهو الشارح الخلخالي. قوله «لمّا لم يقف إلخ» لأنه زعم أنّ مذهب السكّاكي في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبّه ويراد المشبّه به حقيقة كما اعتقده المصـ. قوله «رأينا تركه أولى» أي: رأينا عدم ذكره في هذا المختصر أولى وإن أردت الاطّلاع عليه فعليك بـ"المطوّل".

(٣) **قوله:** [من حيث إنه مسند إليه] احترز به عن الأمور العارضة له لا من هذه الحيثيّة بل من حيث الوضع ككونه حقيقة أو مجازاً أو من حيث كونه لفظاً ككونه كلّياً أو جزئيًّا أو من حيث ذاته ككونه جوهراً أو عرضاً أو من حيث عدد حروفه ككونه ثلاثيًّا أو رباعيًّا إلى غير ذلك من الأحوال. قوله «لما سيأتي» أي: لأنه الركن الأعظم.

سابق على وجوده[1] وذكره ههنا بلفظ الحذف وفي المسند بلفظ الترك تنبيهاً على أنّ المسند إليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة إليه حتّى أنه إذا لَم يذكر فكأنه أتي به ثم حذف بخلاف المسند؛ فإنه ليس بهذه المثابة[2] فكأنه تُرِك عن أصله (فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر) لدلالة القرينة عليه وإن كان في الحقيقة ركناً من الكلام (أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ) فإنّ الاعتماد[3] عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى لافتقار اللفظ إليه، وإنّما قال[4] «تخييل»

---

(١) **قوله:** [سابق على وجوده] أي: فالحذف الذي هو عبارة عن العدم مقدّم على الذكر الذي هو عبارة عن الوجود، وأمّا بقيّة الأحوال فمتفرِّعة على الذكر والمقدّم على الأصل يستحقّ التقديم على الفرع. قوله «وذكره ههنا إلخ» بيان لفائدة العبارة أي: وذكر عدم الإتيان به في أحوال المسند إليه بلفظ الحذف حيث قال «أمّا حذفه». قوله «وفي المسند» أي: وذكر عدم الإتيان به في أحوال المسند بلفظ الترك حيث قال «أمّا تركه». قوله «الشديد الحاجة إليه» بيان لكونه ركناً أعظم. قوله «حتّى» للتفريع بمنزلة الفاء أي: فإذا لم يذكر فكأنه أتي به أي: يتخيّل أنه أتي به ثمّ حذف.

(٢) **قوله:** [بهذه المثابة] أي: بهذه المنزلة أي: ليس بركن أعظم. قوله «فكأنه ترك إلخ» أي: فإذا لم يذكر تخيّل أنه ترك من أصله أي: من أوّل الأمر. قوله «لدلالة القرينة عليه» أي: وحينئذ فذكرُه إتيانٌ بما يستغنى عنه. قوله «وإن كان في الحقيقة ركناً إلخ» يعني لا يكون ذكره عبثاً بهذا الاعتبار مع قطع النظر عن كونه معلوماً بالقرينة؛ فإنه إتيان بما لا يستغنى.

(٣) **قوله:** [فإنّ الاعتماد إلخ] أي: فإنّ اعتماد السامع في فهم المسند إليه إلخ، وهذا علّة لتخييل العدول. قوله «من حيث الظاهر» يعني أنّ الاعتماد على اللفظ إنما هو بحسب الظاهر وأمّا في الحقيقة فالاعتماد على اللفظ والعقل معاً. قوله «وعند الحذف على دلالة العقل» أي: بحسب الظاهر. قوله «وهو أقوى» أي: والعقل أقوى من اللفظ. قوله «لافتقار اللفظ إليه»؛ لأنّ اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون توسّط العقل بخلاف العقل فإنه يمكن أن يدرك به بدون توسّط اللفظ كما في دلالة الأثر على المؤثِّر.

(٤) **قوله:** [وإنما قال إلخ] بيان لفائدة العبارة وجواب عمّا يقال لم جاء المصـ بلفظ «تخييل» ولم يقل «أو للعدول إلخ». وحاصل الجواب أنّ الأمر المحقّق هو هذا التخييل وأمّا العدول فهو أمر متخيّل

لأنّ الدالّ حقيقة عند الحذف أيضاً هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن (كقوله: قال لي كيف أنت قلت عليل) لَم يقل «أنا عليل» للاحترازِ[1] والتخييلِ المذكورَين (أو اختبار تنبّه السامع) عند القرينة هل يتنبّه أم لا (أو) اختبار (مقدار تنبّهه) هل يتنبّه بالقرائن الخفيّة[2] أم لا (أو إيهام صونه) أي: المسند إليه (عن لسانك) تعظيماً له (أو عكسه) أي: إيهام صون لسانك عنه تحقيراً له (أو تأتّي الإنكار) أي: تيسّره (لدى الحاجة) نحو: «فاجر فاسق» عند قيام القرينة على أنّ المراد زيد ليتأتى لك أن تقول «ما أردتُ زيداً بل غيره» (أو تعيّنه) والظاهر أنّ ذكر الاحتراز عن العبث يغني عن ذلك[3] لكن ذكره لأمرين أحدهما الاحتراز عن سوء الأدب فيما ذكروا له من المثال وهو «خالق لِما يشاء فعّال لِما يريد» أي: الله تعالى،

متوهّم لأنّ كونه محقّقاً يتوقّف على كون كلّ من العقل واللفظ مستقلاًّ في الدلالة على المسند إليه عند حذفه وليس كذلك. قوله «هو اللفظ» الحصر المستفاد من ضمير الفصل إضافيّ أي: ليس الدالّ عند الحذف العقل وحده، وهذا لا ينافي أنّ الدلالة لهما معاً. قوله «المدلول إلخ» وهو اللفظ المقدّر.

(١) **قوله:** [للاحتراز إلخ] أي: للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر ولتخييل العدول إلى أقوى الدليلين، وهذا علّة لقوله «لم يقل إلخ»، وفيه إشارة إلى أنّ «أَوْ» في قول المصـ «أو تخييل» مانعة الخلوّ فجاز الجمع. ثمّ هذا المصراع يصلح مثالاً لادّعاءِ التعيّن ولضيقِ المقام بسبب ضجرٍ أو محافظةٍ على وزن. قوله «هل يتنبّه أم لا» كقولك: «نوره مستفاد من نور الشمس» أي: القمر نوره إلخ.

(٢) **قوله:** [بالقرائن الخفيّة] كما إذا حضرك صديقان قديم وحديث فقلت «أهل الإحسان» أي: «القديم أهل الإحسان» فحذفت المسند إليه اختباراً لمبلغ ذكاء المخاطب هل يتنبّه للمحذوف بالقرينة الخفيّة وهي أنّ أهل الإحسان ذو الصداقة القديمة أو لا يتنبّه له. قوله «تعظيماً له» علّة لصونه عن لسانك. قوله «عند قيام القرينة» أي: يقال ذلك عند إلخ. قوله «ليتأتّى» علّة للحذف أي: فتحذفه ليتأتّى.

(٣) **قوله:** [يغني عن ذلك] أي: عن ذكر تعيّنه؛ لأنّ العبث بذكره لا يكون إلاّ بعد تعيّنه فالتعيّن داخل في الاحتراز المذكور فلا يصحّ جعله قسيماً له. قوله «لكن ذكره إلخ» بيان لوجه الاعتذار. قوله «خالق لما يشاء إلخ» فلا يقال إنّ الحذف فيه للاحتراز عن العبث؛ لما فيه من سوء الأدب.

والثاني التوطئة والتمهيد لقوله (أو ادّعاء التعيّن له) نحو: «وهّاب الألوف» أي: السلطان (أو نحو ذلك) كضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضجرٍ وسآمة[١] أو فواتِ فرصة أو محافظةٍ على وزن أو سجع أو قافية أو ما أشبه ذلك[٢] كقول الصيّاد: «غزال» أي: هذا غزال، أو كالإخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل: «جاء» وكاتّباع الاستعمال الوارد على تركه مثل: «رمية من غير رام»[٣] أو ترك نظائره مثل الرفع على المدحِ أو الذمِّ أو الترحّمِ (وأمّا ذكره) أي: ذكر المسند إليه (فلكونه) أي: الذكر (الأصل) ولا مقتضي[٤]

(١) **قوله:** [ضجر وسآمة] هما بمعنى واحد فالعطف مرادف أو تفسيريّ. قوله «أو فوات فرصة» أي: خوف فواتها، عطف على «ضجر». قوله «أو سجعٍ» عطف على «وزن» والسجع في النثر كالروي في الشعر نحو «من طابت سريرتُه حمدت سيرتُه» فلو قيل «حمد الناسُ سيرتَه» لفات السجع لصيرورة الأولى مرفوعة والثانية منصوبة. قوله «أو قافية» عطف على الوزن، وذلك كما في قوله وما المرء إلاّ كالشهاب وضوءه * يحور رماداً بعد إذ هو ساطع * وما المال والأهلون إلاّ ودائع * ولا بدّ يوماً أن تردّ الودائع، فلو قيل «أن يرد الناس الودائع» لاختلّ القافية لصيرورتها مرفوعة في الأوّل منصوبة في الثاني.

(٢) **قوله:** [أو ما أشبه ذلك] عطف على «ضجر» قوله «كقول الصيّاد» أي: لمن يريدون الاصطياد، وهذا مثال لضيق المقام بسبب فوات الفرصة. قوله «عن غير السامع» أي: عن غير المخاطب. قوله «مثل جاء» أي: زيد مثلاً لقيام القرينة عليه عنده دون غيره من الحاضرين.

(٣) **قوله:** [«رمية من غير رام»] أي: هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب، فحذف المسند إليه اتّباعاً للاستعمال الوارد على تركه لأنّه مثل يضرب لمن صدر منه فعل حسن ولم يكن أهلاً له والأمثال لا تتغيّر. قوله «وترك نظائره» عطف على قوله «تركه» أي: وكاتّباع الاستعمال الوارد على تركه في نظائره. قوله «مثل الرفع على المدح إلخ» أي: مثل ما فيه الرفع لأجل المدح نحو «الحمد للهِ أهلُ الحمد» أي: هو أهلُ الحمد، أو لأجل الذمّ نحو «أعوذ بالله من الشيطنِ الرجيمُ» أي: هو الرجيمُ، أو لأجل الترحّم نحو «اللهمّ ارحم عبدَك المسكينُ» أي: هو المسكينُ، فالرفع في هذه الأوجه اتّباعاً لترك المسند إليه في النظائر أعني قول العرب: «الحمد للهِ الكريمُ» و«مررت بزيدٍ الخبيثُ» و«اللهمّ ارحم عبدَك الفقيرُ».

(٤) **قوله:** [ولا مقتضي إلخ] هذه الجملة حالية أتى بها لتقييد كون الأصالة مقتضية للذكر ومرجِّحة له أي:

للعدول عنه (أو الاحتياط لضعف التعويل) أي: الاعتماد (على القرينة أو التنبيه على غباوة السامع أو زيادة الإيضاح والتقرير) وعليه قوله تعالى[١]: ﴿أُولَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة:٥] (أو إظهار تعظيمه) لكون اسمه ممّا يدلّ على التعظيم نحو: «أمير المؤمنين حاضر» (أو إهانته) أي: إهانة المسند إليه[٢] لكون اسمه مما يدل على الإهانة مثل: «السارق اللئيم حاضر» (أو التبرّك بذكره) مثل: «النبي عليه السلام قائل هذا القول» (أو استلذاذه) مثل: «الحبيب حاضر» (أو بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب) أي: في مقام[٣] يكون إصغاء السامع مطلوباً للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الأحبّاء (نحو) قوله تعالى حكاية عن موسى[٤] على نبيّنا وعليه السلام: (﴿هِيَ عَصَايَ﴾) ﴿أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا﴾ [طه:١٨]

محلّ ذلك إذا لم يكن هناك نكتة تقتضي الحذف وأمّا إذا وجدت فلا تكون الأصالة من مقتضيات الذكر. قوله «للعدول» متعلّق بـ«مقتضي» وخبر «لاَ» محذوف. قوله «أي: الاعتماد» تفسير اللفظ.

(١) قوله: [وعليه قوله تعالى] أي: وعلى ذكره لزيادة الإيضاح والتقرير جاء قولُه تعالى إلخ حيث ذكر «أولئك» الثاني للإيضاح وزيادة التقرير؛ فعلم من تكرّر «أولئك» أنّ المتّقين اختصّوا بكلّ واحد من الفلاح في الآجل والهدى في العاجل وكلّ منهما كاف في تميّزهم به عن غيرهم فلو لم يتكرّر احتمل اختصاصهم بالمجموع ولفات المعنى المقصود الذي أفاده التكرير، وإنما لم يقل «كقوله تعالى» لأنه ليس من قبيل ما لو لم يذكر لكان المسند إليه محذوفاً فتأمّل.

(٢) قوله: [أي: إهانة المسند إليه] إشارة إلى مرجع الضمير، وانظر لم ذكره ههنا دون سابقه ولاحقه، ولعلّه لدفع توهّم عود الضمير هنا على «تعظيمه».

(٣) قوله: [أي: في مقام إلخ] إشارة إلى أنّ «حيث» ظرف مكان. قوله «يكون إصغاء إلخ» إن قيل الإصغاء محال في حقّه تعالى لأنه إمالة الأذن لسَماع الكلام أجيب بأنّ المراد بالإصغاء لازمه وهو السماع مع الالتفات والإقبال على المتكلّم. قوله «لعظمته» أي: لعظمة السامع في نفس الأمر أو عند المتكلّم قوله «ولهذا» أي: لأجل أنّ إصغاء السامع مطلوب للمتكلّم لعظمته وشرفه.

(٤) قوله: [حكاية عن موسى] أي: حكاية لقول سيّدنا موسى على نبيّنا وعليه الصلاة والسلام لمّا قال

وقد يكون الذكر[١] للتهويل أو التعجّب أو الإشهاد في قضية أو التسجيل على السامع حتّى لا يكون له سبيل إلى الإنكار (وأمّا تعريفه) أي: إيراد المسند إليه معرفة[٢] وإنّما قدّم ههنا التعريف وفي المسند التنكير لأنّ الأصل في المسند إليه التعريف وفي المسند التنكير (فبالإضمار لأن المقام للتكلم) نحو: «أنا ضربت» (أو الخطاب) نحو: «أنت ضربت» (أو الغيبة) نحو: «هو ضرب» لتقدّم ذكره[٣] إمّا لفظاً تحقيقاً أو تقديراً وإمّا معنى لدلالة لفظ عليه أو قرينة حال وإمّا حكماً (وأصل الخطاب أن يكون لمعيّن) واحداً كان أو أكثر؛.................

الله تعالى له: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه:١٧] وكان يكفي في الجواب أن يقول «عصاً» لكنه ذكر المسند إليه لأجل بسط الكلام في هذا المقام، وزيادة الإضافة والأوصاف أيضاً لهذا البسط.

(١) **قوله:** [وقد يكون الذكر إلخ] بيان لبعض نكات ولطائف أخرى لذكر المسند إليه. قوله «للتهويل» أي: التخويف نحو «أمير المؤمنين يأمرك». قوله «أو التعجّب» أي: إظهار التعجّب نحو «الصبيّ قاوم الأسد». قوله «أو الإشهاد في قضيّة» أي: إشهاد المتكلِّم السامعَ على ثبوت المسند للمسند إليه نحو «زيد باع». قوله «أو التسجيل على السامع» أي: تعيين الذي قصد التسجيل عليه أي: كتابة الحكم عليه بين يدي الحاكم كما إذا قال الحاكم للشاهد: «هل أقرّ هذا على نفسه بكذا» فيقول: «نعم! زيد هذا أقرّ إلخ» لئلاّ يجد السامع السبيل إلى أن يقول للحاكم عند التسجيل: فَهِم الشاهد أنك أشرتَ لا إلَيّ بل إلَى غيري فأجاب عنه ولذلك لم أنكره.

(٢) **قوله:** [أي: إيراد المسند إليه إلخ] أي: ليس المراد بتعريفه جعله معرفة فإنّ ذلك من شأن الواضع بل إيراده معرفة فإنه من وظائف المتكلِّم. قوله «لأنّ الأصل إلخ» أي: فقدّم في كلٍّ ما هو الأصل فيه.

(٣) **قوله:** [لتقدّم ذكره] أي: ذكر مرجعه، وهذا علّة لكون المقام مقام الغيبة. قوله «إمّا لفظاً إلخ» إشارة إلى أنّ تقدّم المرجع على ثلاثة أقسام لفظيّ ومعنويّ وحكميّ، واللفظيّ على قسمين تحقيقيّ وتقديريّ نحو «زيد يضرب» و«في داره زيد»، والمعنويّ أيضاً على قسمين أن يكون المرجع جزءاً من لفظ متقدِّم وأن يكون مفهوماً من سياق الكلام مثل ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:٨]، و﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء:١١]، والحكميّ أن يكون المرجع مؤخّراً ولم يكن هناك ما يقتضي اعتبار تقدّمه إلاّ ذلك الضمير باعتبار أنّ وضعه على أن يعود إلى متقدِّم نحو «ربّه رجلاً» ومنه ضمير الشأن والقصّة.

لأنّ وضع المعارف[1] على أن تستعمل لمعيّن مع أنّ الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر (وقد يترك) الخطاب مع معيّن (إلى غيره) أي: غير معيّن (ليعمّ) الخطابُ (كلَّ مخاطَب) على سبيل البدل[2] (نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة:١٢]) لا يريد بقوله «ولو ترى» مخاطباً معيناً قصداً إلى تفظيع حال المجرمين (أي: تناهت حالهم في الظهور) لأهل المحشر إلى حيث[3] يمتنع خَفاؤها فلا يختصّ بها رؤية راءٍ دون راءٍ وإذا كان كذلك (فلا يختصّ به) أي: بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب بل كلّ من يتأتّى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب، وفي بعض[4] النسخ: «فلا يختصّ بها» أي: برؤية حالهم مخاطب أو بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف (وبالعلميّة) أي:

---

(١) قوله: [لأنّ وضع المعارف إلخ] أي: لأنّ المعارف مطلقاً وضعت لأنْ تستعمل في معيّن وضمير المخاطب من جملة المعارف فثبت أنّ أصل الخطاب أن يكون لمعيّن، فهذا تعليل أعمّ من المدّعى. قوله «مع أنّ الخطاب إلخ» أي: ولأنّ الخطاب إلقاء الكلام إلى حاضر بأن يكون فيه إشارة إلى حضوره والحاضر كذلك لا يكون إلاّ معيّناً، فهذا تعليل ثان قاصر على المدّعى.

(٢) قوله: [على سبيل البدل] أي: دون الشمول ولذلك يفرد هذا الخطاب نحو «ترى». قوله «لا يريد إلخ» الأليق بالأدب: «ليس المراد» ونحوه. قوله «قصداً» علّة لقوله «لا يريد»، والتفظيع بيان الفظاعة من «فظُع الأمر» اشتدّت شناعته وقبحه. قوله «المحشِر» بكسر الشين موضع الحشر كما في "المختار" ومثله في "القاموس" وذكر ابن المالك إنّ فيه الكسر والفتح.

(٣) قوله: [إلى حيث] متعلّق بـ«تناهت» أي: إلى حالة يمتنع خَفاؤها بسبب الاتّضاح. قوله «فلا يختصّ بها» أي: بتلك الحالة. قوله «وإذا كان كذلك» أي: وإذا كان حالهم لا يختصّ به رؤية راء دون راء.

(٤) قوله: [وفي بعض النسخ إلخ] إشارة إلى اختلاف النسخ. قوله «على حذف المضاف» أي: إنه على نسخة «بها» فالضمير يرجع إلى «حالهم» ولا بدّ على هذه النسخة من تقدير المضاف إمّا قبل ضمير «بها» أو قبل «مخاطب»، ووجه الاحتياج إلى التقدير أنّ حالة المجرمين ليست وصفاً قائماً بالمخاطب حتّى يصحّ أن يختصّ بها بخلاف الرؤية فإنها وصف قائم به فيصحّ اختصاصه بها.

تعريف المسند إليه بإيراده علَماً[1] وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخّصاته (لإحضاره) أي: المسند إليه (بعينه) أي: بشخصه[2] بحيث يكون متميِّزاً عن جميع ما عداه، واحترز بهذا[3] عن إحضاره باسم جنسه نحو: «رجل عالم جاءني» (في ذهن السامع ابتداء) أي: أوّل مرّة، واحترز به عن نحو «جاءني زيد وهو راكب» (باسم مختصّ به) أي: بالمسند إليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع[4] على غيره، واحترز به عن إحضاره بضمير المتكلم

---

(١) **قوله:** [بإيراده علَماً] الباء للتصوير، وفيه إشارة إلى أنّ «العلميّة» في المتن مصدر الفعل المتعدّي وهو «علّم» أي: جَعَله علماً، والمراد بجعله علَماً إيراده علَماً؛ لأنه الذي يصنعه البليغ لا وضعه علماً. قوله «مع جميع مشخّصاته» فالمشخّصات جزء من الموضوع له، والمراد بالمشخّصات أمارات الشخص لأنّ الشخص هو الموجود على النحو الخاصّ أو على حالة تقارنه أو تتبعه والأعراض والصفات أمارات يعرف بها الشخص فتبدّل المشخّصات لا يوجب تبدّل الشخص.

(٢) **قوله:** [أي: بشخصه] تفسير اللفظ. قوله «بحيث يكون إلخ» تفسير لإحضار المسند إليه بعينه وبيان للمراد منه وإشارة إلى جواب ما يقال إنّ لفظ الجلالة لا يتأتّى به حضور ذاته بعينه لعدم العلمِ بذاته والإحاطةِ بجميع صفاته، وحاصل الجواب أنّ المدار في حضوره بعينه على صيرورته متميِّزاً عن جميع ما عداه سواء كان بإحضاره بوجه جزئيّ كإحضاره بذاته ومشخّصاته نحو «زيد» أو بوجه كليّ ينحصر فيه كلفظ الجلالة فإنّ مدلوله يستحضر بوجه عامّ منحصر فيه ككونه واجب الوجود خالقاً للعالم.

(٣) **قوله:** [واحترز بهذا] أي: بقوله «بعينه». قوله «باسم جنسه» أي: بجنسه، فالاسم مقحم. قوله «رجل عالم جاءني» الشاهد في «رجل» وإنما أتى بـ«عالم» لصحّة الابتداء بالنكرة، فالتعبير عن المسند إليه بـ«رجل» لا يفيد حضوره بعينه بل بجنسه. قوله «أوّل مرّة» فيه إشعار بأنّ نصب «ابتداء» على الظرفيّة. قوله «عن نحو إلخ» أي: عن إحضاره بضمير غائب عائد إلى العلَم فإنه إحضاره ثانياً لا ابتداء.

(٤) **قوله:** [باعتبار هذا الوضع] أي: باعتبار وضعه لهذه الذات المخصوصة وإن أطلق على غيرها باعتبار وضع آخر كما في الأعلام المشتركة كزيد المسمّى به أفراد كثيرة. قوله «عن إحضاره بضمير إلخ» نحو «أنا ضربت» و«أنت ضربت» و«هذا ضرب» و«الذي يكرم العلماء حاضر» و«ليس الذكر كالأنثى» و«جاء غلامي» فإنّ إحضار المسند إليه بهذه الأسماء وإن كان ابتداءً إلاّ أنه ليس باسم مختصّ به.

أو المخاطب واسم الإشارة والموصول والمعرّف بلام العهد والإضافة، وهذه القيود[١] لتحقيق مقام العلمية وإلاّ فالقيد الأخير مغنٍ عمّا سبق، وقيل[٢] احترز بقوله «ابتداءً» عن الإحضار بشرط التقدّم كما في المضمرِ الغائب والمعرّفِ بلام العهد فإنّه يشترط تقدّم ذكره والموصولِ فإنه يشترط تقدّم العلم بالصلة، وفيه نظر؛ لأن جميع طرق التعريف كذلك[٣] حتّى العلَم فإنه مشروط بتقدّم العلم بالوضع (نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللّٰهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١]) فالله أصله «الإله» حذفت الهمزة وعوّضت[٤] عنها حرف التعريف ثم جعل علماً[٥] للذات

---

(١) **قوله:** [وهذه القيود] أي: الثلاثة وهي إحضارُه بعينه وكونُه ابتداءً وكونُه اسم مختصّ به، وغرض الشارح من هذا الكلام دفع ما يقال إنّ القيد الأخير يغني عن القيدين قبله؛ لأنه متى أحضر باسم مختصّ به كان ذلك الإحضار له بعينه ابتداءً. قوله «لتحقيق مقام العلميّة» أي: لإيضاح المقام الذي يؤتى فيه بالمسند إليه علماً لا للاحتياج إليها في الإخراج. قوله «وإلاّ» أي: وإن لم نقل إنها لتحقيق المقام بل قلنا إنها للإخراج فلا يصحّ؛ لأنّ القيد الأخير إلخ.

(٢) **قوله:** [وقيل إلخ] هذا مقابل لقوله «أي: أوّل مرّة» في تفسير قوله «ابتداءً». قوله «كما في المضمر إلخ» وكاسم الإشارة فإنه يشترط معه الإشارة الحسيّة وفي المعرّف بالإضافة فإنه يشترط فيه تقدّم العهد.

(٣) **قوله:** [كذلك] أي: مشروطة بتقدّم شيء حتّى العلَم فإنه يشترط فيه تقدّم العلم بالوضع فلو كان مراد المصـ ما قاله هذا القائل لخرج العلم أيضاً مع أنه المقصود.

(٤) **قوله:** [وعوّضت إلخ] فيه أنّ حرف التعريف موجود قبل التعويض! وجوابه أنّ المراد قصد العوضيّة أي: قُصِد جعله عوضاً عنها، واعلم أنّ ما ذكره من أنّ أصله كذا وتصرّف فيه بكذا خلافُ ما عليه الأئمّة الأربعة من أنّ لفظ الله وضع للذات العليّة من أوّل الأمر من غير سبق تصرّف فيه أو اشتقاق من شيء، وإليه مال ماحي البدعة محي السنّة مجدِّد المائة الماضية الإمام أحمد رضا خان رحمه الرحمن.

(٥) **قوله:** [ثمّ جعل علَماً] أي: لم يكن قبل التعويض والإدغام علماً للذات المخصوصة بل كان اسماً للمفهوم الكليّ أعني المعبود بحقّ وقبل اللام اسماً للمعبود مطلقاً حقًّا كان أو لا. قوله «للذات» أي: المعلومة لكلّ أحد المعيّنة بكونها واجب الوجود إلخ، فقوله «واجب الوجود إلخ» بيانٌ للذات المسمّاة وليس معتبراً في المسمّى بل المسمّى الذات وحدها وإشارةٌ إلى طريق إحضار الذات المعيّنة.

الواجب الوجود الخالق للعالم، وزعم بعضهم[1] أنه اسم لمفهومِ الواجب لذاته أو المستحقِّ للعبوديّة له وكلّ منهما كلّي انحصر في فردٍ فلا يكون علَماً لأنّ مفهوم العلَم جزئيّ. وفيه نظر؛ لأنا لا نسلّم أنه اسم لهذا المفهوم الكلّي كيف[2] وقد أجمعوا على أنّ قولنا: «لا إله إلاّ الله» كلمة التوحيد ولو كان «الله» اسماً لمفهوم كلّي لما أفادت التوحيد لأنّ الكلّي من حيث هو كلّي يحتمل الكثرة (أو تعظيم أو إهانة) كما في الألقاب[3] الصالحة لذلك مثل «ركب عليّ» و«هرب معاوية» (أو كناية) عن معنى يصلح العلَم له نحو: «أبو لهب فعل كذا» كنايةً عن كونه جهنّميًّا[4] بالنظر إلى الوضع الأوّل أعني: الإضافِيّ لأنّ معناه[5] ملازِم النار

---

(١) **قوله:** [وزعم بعضهم] وهو الشارح الخلخاليّ. قوله «اسم» أي: ليس بعلم. قوله «لمفهوم الواجب لذاته» إضافة المفهوم إلى الواجب بيانيّة، والواجب لذاته هو الذي لا يحتاج إلى غيره في وجوده. قوله «للعبوديّة له» أي: لكون غيره عبداً له. قوله «وكلّ منهما» أي: من الواجب لذاته والمستحقّ للعبوديّة له.

(٢) **قوله:** [كيف] أي: لا يصحّ أن يكون اسماً للمفهوم الكليّ والحال أنّهم قد أجمعوا إلخ، فالاستفهام تعجّبيّ بمعنى النفي. قوله «كلمة التوحيد» أي: كلمة تفيد التوحيد وتدلّ عليه. قوله «لما أفادت التوحيد» أي: لكن التالي باطل فبطل المقدّم. قوله «لأنّ الكليّ» دليل للشرطيّة. قوله «من حيث هو كليّ» أمّا من حيث هو منحصر في جزئيّ معيّن فلا يحتمل الكثرة.

(٣) **قوله:** [كما في الألقاب] وكما في الأسماء والكنى الصالحة لذلك نحو «عليّ» و«معاوية» ونحو «أبو الفضل» و«أبو الجهل»، وإنما نصّ على الألقاب لأنها الموضوعة للإشعار بالمدح أو الذمّ. قوله «الصالحة لذلك» أي: المشعرة بالتعظيم أو الإهانة وهذا وصف كاشف للألقاب. قوله «ركب عليّ إلخ» تعظيم المسند إليه فيه مأخوذ من لفظ «عليّ» لأخذه من العلوّ، والإهانة مأخوذة من لفظ «معاوية» لأخذه من العوى وهو صراخ الذئب، ثمّ التمثيل بـ«عليّ ومعاوية» على اعتبار أنهما لقبان لشخصين لا لصحابيين.

(٤) **قوله:** [كناية عن كونه جهنّميًّا] فقولك «أبو لهب فعل كذا» في معنى «جهنّميّ فعل كذا». قوله «بالنظر إلخ» أي: كون هذا العلم كناية عن كونه جهنّميًّا إنما هو بالنظر إلى معناه بحسب الوضع الأوّل وهو الوضع الإضافيّ لا بالنظر إلى معناه بحسب الوضع الثاني وهو الوضع العلميّ.

(٥) **قوله:** [لأنّ معناه إلخ] أي: لأنّ معنى أبي لهب بالنظر إلى الوضع الأوّل ملازم النار وملابسها، وهذا

وملابِسها ويلزمه أنه جهنّميّ فيكون انتقالاً من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأوّل[(١)] وهذا القدر كافٍ في الكناية، وقيل في هذا المقام: إنّ الكناية كما يقال «جاء حاتم» ويراد به لازمه أي: جواد لا الشخص المسمّى بحاتم، ويقال «رأيت أبا لهب» أي: جهنّميًّا[(٢)] وفيه نظر[(٣)] لأنه حينئذ يكون استعارة لا كناية على ما سيجيء، ولو كان المراد ما ذكره لكان قولُنا: «فعل هذا الرجل كذا» مشيرًا إلى كافر وقولُنا: «أبو جهل فعل كذا»........

معناه المجازيّ؛ إذ معناه الحقيقيّ بالنظر إليه أنه أب للنار والنار بنته ولكن لم يقصد به هذا المعنى أصلاً لعدم صحّته، والحاصل أنّ هذه الكناية مبنيّة على المجاز. قوله «ويلزمه» أي: يلزم «أبا لهب» بالنظر إلى معناه بحسب الوضع الأوّل أنه جهنّميّ أي: يلزمه هذا لزوماً عرفيًّا ومثله يكفي عند علماء المعاني؛ لأنهم يكتفون بالملازمة في الجملة وهي أن يكون أحدهما بحيث يصلح للانتقال منه إلى الآخر وإن لم يكن هناك لزوم عقليّ، على أنه قال في "ط" واللهب الحقيقيّ لهب جهنّم، فهو إشارة إلى الجواب عن منع الملازمة بأنّ اللهب أعمّ من لهب جهنّم والعامّ لا يلزمه الخاصّ.

(١) **قوله:** [باعتبار الوضع الأوّل] يعني أنّ أبا لهب مستعمل في معناه باعتبار الوضع الثاني وهو الشخص المسمّى به وينتقل منه إلى معناه باعتبار الوضع الأوّل وهو ملابس اللهب لينتقل منه إلى أنه جهنّميّ فيكون الانتقال من الملزوم وهو ملابس اللهب إلى اللازم وهو الجهنّمي. قوله «وهذا القدر» أي: الانتقال من المعنى الموضوع له أوّلاً وإن لم يكن اللفظ مستعملاً فيه إلى لازمه.

(٢) **قوله:** [أي: جهنّميًّا] أي: يقال «رأيت أبا لهب» ويراد به لازمه أي: رأيت جهنّميًّا لا الشخص المسمّى بأبي لهب، ففي كلامه اكتفاء، وحاصل الفرق بين ما قاله وما هنا أنّ العلم على ما قاله مستعمل في معناه العلميّ ملتفتاً معه إلى المعنى الأصليّ ليتوصّل به إلى لازمه وعلى ما هنا مستعمل في نفس اللازم.

(٣) **قوله:** [وفيه نظر إلخ] ردَّ القيلَ بثلاثة أمور ذكر الأوّل بقوله «لأنه حينئذ إلخ» والثاني بقوله «ولو كان المراد إلخ» والثالث بقوله «وممّا يدلّ إلخ». قوله «يكون استعارة» لأنه حينئذ يكون لفظاً مستعملاً في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة. قوله «لا كناية» لأنّ الكناية استعمالُ اللفظ في معناه ابتداءً لينتقل منه إلى لازمه أو استعمالُ اللفظ في لازم معناه ابتداءً لينتقل منه إلى الملزوم وهو المعنى الموضوع له، وههنا قد استعمل لفظ حاتم مثلاً ابتداءً في اللازم لينتقل منه إلى غير ما وضع له وهو جواد.

كنايةً عن الجهنّمي"[١] ولَم يقل به أحد، وممّا يدلّ على فساد ذلك أنه مثّل صاحبُ "المفتاح" وغيرُه في هذه الكناية[٢] بقوله تعالى: ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ﴾ [اللهب:١] ولا شكّ أنّ المراد به الشخص المسمّى بأبي لهب لا كافر آخر (أو إيهام استلذاذه) أي: وجدان العلَم لذيذاً[٣] نحو قوله: بالله يا ظبيات القاع قلن لنا * ليلاي منكنّ أم ليلى من البشر (أو التبرّك به) نحو: «الله الهادي» و«محمّد الشفيع» أو نحو ذلك كالتفاؤل[٤] والتطيّر والتسجيل على السامع وغيره ممّا يناسب اعتباره في الأعلام (وبالموصوليّة) أي: تعريف المسند إليه[٥] بإيراده اسمَ موصول (لعدَم علم المخاطَب بالأحوال المختصّة به سوى الصلة كقولك: «الذي كان معنا أمس رجل عالم») ولَم يتعرّض لِما لا يكون[٦] للمتكلّم أو لكليهما علم بغير الصلة نحو:

---

(١) قوله: [كناية عن الجهنّميّ] لأنه إطلاق الملزوم وهو أبو جهل والإشارة للكافر وإرادة اللازم وهو الجهنّميّ. قوله «ولم يقل به أحد» أي: ولم يقل أحد بأنه كناية، وهذا الإلزام لا يتوجّه على ما قاله الشارح؛ لأنّ المعنى الإضافيّ في أبي جهل ليس من لوازمه الجهنّميّ.

(٢) قوله: [في هذه الكناية] أي: لهذه الكناية، فـ«في» بمعنى اللام. قوله «بقوله تعالى إلخ» إن قيل الكلام في العلم المسند إليه وأبو لهب في الآية ليس بمسند إليه فكيف يصحّ التمثيل به أجيب بأنّ اليد مقحمة؛ لأنّ غالب الأعمال بها فإذا هلكت فقد هلك صاحبها فالمسند إليه في الحقيقة هو أبو لهب.

(٣) قوله: [أي: وجدان العلم لذيذاً] تفسير للاستلذاذ، وفيه إشارة إلى أنّ السين والتاء ليستا للطلب. قوله «أم ليلى» هذا محلّ الشاهد.

(٤) قوله: [كالتفاؤل] نحو «سعيد في دارك». قوله «والتطيّر» أي: التشاؤم نحو «السفّاح في دار صديقك». قوله «والتسجيل» أي: ضبط الحكم عليه كقول الشاهد «نعم! أقرّ زيد بكذا» جواباً لقول الحاكم «هل أقرّ زيد بكذا» فلم يقل «نعم! أقرّ بكذا» بالإضمار لتسجيل الحكم عليه بحيث لا يقدر على إنكار الشهادة عليه بعد. قوله «ممّا يناسب اعتباره في الإعلام» كالتنبيه على غباوة السامع نحو «نعم! جاء زيد» في جواب «هل جاء زيد»، وكالحثّ على الترحّم نحو «أبو الفقر يسئلك».

(٥) قوله: [أي: تعريف المسند إليه إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «بالموصوليّة» عطف على قوله «بالإضمار».

(٦) قوله: [لما لا يكون للمتكلم إلخ] «مَا» موصولة والعائد محذوف أي: لما لا يكون فيه للمتكلّم

«الذِين في بلاد الشرق لا أعرفهم أو لا نعرفهم» لقلّة جدوى مثل هذا الكلام (أو استِهجان التصريح بالاسم أو زيادة التقرير) أي: تقرير الغرض[١] المسوق له الكلام، وقيل تقرير المسند، وقيل المسند إليه (نحو: ﴿وَرَاوَدَتْهُ﴾) أي: يوسف[٢] على نبيّنا وعليه السلام، والمراودة مفاعلة من «راد يرود» جاء وذهب، وكأنّ المعنى خادعتْه عن نفسه وفعلتْ فعل المخادع[٣] لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد أن يُخرِجه من يده يحتال[٤] عليه أن يغلبه ويأخذه منه، وهي عبارة عن التمحّل لمواقعته إيّاها، والمسند إليه هو قوله: (﴿الَّتِي هُوَ فِي

إلخ. قوله «لقلّة جدوى» أي: لقلّة الفائدة في مثل هذا الكلام، ولم يقل «لعدم جدوى» لأنه لا يخلو عن فائدة وأقلّها إفادة المخاطب عدم معرفة المتكلّم لهم.

(١) **قوله:** [أي: تقرير الغرض إلخ] اختار حمل التقرير على تقرير الغرض المسوق له الكلام اتّباعاً لما هو المفهوم من "الإيضاح" حيث قال فإنه مسوق لتنزيه يوسف على نبيّنا وعليه الصلاة والسلام.

(٢) **قوله:** [أي: يوسف إلخ] إشارة إلى مرجع الضمير المنصوب. قوله «من رَادَ» لم يقل «من رَاوَدَ» إيثاراً للأصل الأصيل فإنّ أصل راود راد زيدت الواو للمفاعلة. قوله «جاء وذهب» مجموعهما تفسير لـ«رَادَ». قوله «وكأنّ المعنى خادعته إلخ» فيه إشارة إلى أنّ المراودة مجاز عن المخادعة؛ إذ لم يوجد منها مجيء وذهاب، وإنما لم يجزم بهذا المعنى لأنه لا قطع بأنّه مراد الله تعالى. قوله «خادعته عن نفسه» أي: لأجل نفسه فـ«عن» فيه مثلها في قوله: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرٰهِيْمَ لِأَبِيْهِ إِلَّا عَنْ مَّوْعِدَةٍ وَّعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة:١١٤]، و﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيْٓ اٰلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود:٥٣].

(٣) **قوله:** [وفعلتْ فعلَ المخادِع إلخ] عطف تفسير، وفيه إشارة إلى أنّه لم يتحقّق المخادعة حقيقة؛ إذ لم يحصل لها ما أرادت، وفيه إشارة أيضاً إلى أنّ المفاعلة ليست على بابها. قوله «عن الشيء» متعلّق بالمخادع أي: لأجل الشيء الذي لا يريد صاحبه أن يخرجه من يده.

(٤) **قوله:** [يحتال إلخ] هذه الجملة مبيِّنة لقوله «وفعلت إلخ» ولذا ترك العاطف فهي مستأنفة كأنه قيل فما ذلك الفعل الذي يفعله المخادع فقال يحتال المخادع على صاحبه مريداً أن يغلبه. قوله «ويأخذه منه» تفسير لما قبله. ولمّا كان المخادعة عامّة بيّن المراد منها بقوله «وهي إلخ» أي: المخادعة هنا عبارة عن الاحتيال على مجامعة يوسف زليخا.

﴿يَبْتِهَا عَن نَّفْسِهِ﴾ [يوسف:٢٣]) متعلّق بـ«راودته»، فالغرض المسوق له الكلام نزاهةُ يوسف على نبيّنا وعليه السلام وطهارةُ ذَيله، والمذكور[1] أدلّ عليه من «امرأة العزيز» أو «زليخا»؛ لأنه إذا كان في بيتها وتمكّن من نيل المراد منها ولَم يفعل كان غاية في النزاهة، وقيل هو[2] تقرير للمراودة لِما فيه من فرط الاختلاط والأُلفة، وقيل تقرير للمسند إليه لإمكان وقوع الإبهامِ والاشتراكِ في «امرأة العزيز» أو «زليخا»، والمشهور أنّ الآية مثال لزيادة التقرير فقط وظنّي أنّها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم وقد بيّنته في الشرح[3] (أو التفخيم) أي: التعظيم والتهويل (نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه:٧٨]) فإنّ في هذا الإبهام[4] من التفخيم ما لا يخفى (أو تنبيه المخاطَب على الخطأ نحو: إن الذين ترونهم) أي: تظنّونهم[5]

---

(١) قوله: [والمذكور إلخ] أي: قوله «التي هو في بيتها»، والحاصل أنّ الغرض المسوق له الكلام يدلّ عليه كلّ من الموصول الذي هو «التي» واسم الجنس الذي هو «امرأة العزيز» والعلم الذي هو «زليخا» إلاّ أنّ الموصول أدلّ على ذلك؛ لأنّ كونه في بيتها يقتضي التمكّن منها بخلاف غيره فإنه لا يدلّ عليه.

(٢) قوله: [هو إلخ] أي: تعريف المسند إليه هنا بإيراده اسم موصول لتقرير المراودة التي هي المسند. قوله «لما فيه» أي: لأنّ في الكون في بيتها. قوله «من فرط» أي: من زيادته وشدّته، بيان لـ«مَا». والأُلفة الاسم من الائتلاف. قوله «في امرأة العزيز» راجع للإبهام لأنه اسم جنس من قبيل المتواطئ ففيه إبهام. وقوله «في زليخا» راجع للاشتراك لأنه علم يقع فيه الاشتراك اللفظي فهو لفّ ونشر مرتّب.

(٣) قوله: [«قد بيّنته في الشرح»] حاصله أنه لو عبّر بزليخا لكان مستقبحاً لأنه يقبح التصريح باسم الامرأة. قوله «أي: التعظيم» أي: تعظيم المسند إليه. قوله «والتهويل» أي: التخويف.

(٤) قوله: [فإنّ في هذا الإبهام] أي: وترك التعيين حيث لم يقل «فغشيهم من اليمّ ثلاثون قامة مثلاً قوله «من التفخيم» أي: من التعظيم لـ«ما غشيهم»؛ وذلك لأنّه يشير إلى أنّ ما غشيهم بلغ من العظم غاية لا تدرك ولا تفي العبارة ببيانها، والعظم من حيث الكمّ لكثرة الماء المجتمع وتضمنّه أنواع العذاب ومن حيث الكيفيّة لسرعته في الغشيان؛ لأنّ الماء المجتمع بالقسر إذا أرسل على طبعه كان في غاية السرعة.

(٥) قوله: [أي: تظنّونهم] فيه إشارة إلى أنّ قوله «ترونهم» بضمّ التاء كما هو الرواية من «أُرَى» مبنيًّا للمفعول

(إخوانكم يشفي غليلَ صدورهم أن تصرعوا) أي: تهلكوا أو تصابوا بالحوادث، ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظنّ ما ليس في قولك: «إنّ القوم الفلاني» (أو الإيماء) أي: الإشارة (إلى وجه بناء الخبر) أي: إلى طريقه[١] تقول: «عملتُ هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته» أي: على طرزه وطريقته، يعني تأتي بالموصول والصلة للإشارة إلى أنّ بناء الخبر عليه[٢] من أيّ وجهٍ وأيّ طريق من الثواب والعقاب والمدح والذمّ وغير ذلك (نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾) فإنّ فيه إيماءً إلى أنّ الخبر المبنيّ عليه أمر من جنس العقاب والإذلال وهو قوله تعالى: (﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [المؤمن: ٦٠]) ومن الخطأ في هذا المقام[٣] تفسير الوجه في قوله «إلى وجه بناء الخبر» بالعلّة والسبب، وقد استوفينا ذلك

لفظاً وإن كان مبنيًّا للفاعل معنى فالواو فاعل والهاء مفعول و«إخوانكم» مفعول ثانٍ. قوله «أي: تهلكوا إلخ» الصرع هو الإلقاء على الأرض، فأشار الشارح بهذا التفسير إلى أنه هنا إمّا كناية عن الهلاك أو الإصابة بالحوادث. قوله «ففيه» أي: ففي الموصول من حيث الصلة. قوله «من التنبيه إلخ» حيث حكم عليهم بأنه تحقّق فيهم ما هو منافٍ للأخوّة فيعلم أنها منتفية فيكون ظنّهم خطأً.

(١) **قوله:** [أي: إلى طريقه] أي: إلى جنسه ونوعه وصفته. قوله «تقول إلخ» تمثيل لكون الوجه بمعنى الطريق. قوله «تأتي بالموصول والصلة إلخ» فيه إشارة إلى أنّ الإيماء لا يحصل بالموصول فقط كما هو ظاهر عبارة المصـ بل بالموصول مع الصلة، وكذا سائر نكات الموصوليّة.

(٢) **قوله:** [للإشارة إلى أنّ إلخ] أي: للإشارة إلى جواب هذا السؤال. قوله «عليه» أي: على الموصول. قوله «من الثواب إلخ» بيان للوجه والطريق. قوله «فإنّ فيه إيماءً إلى إلخ» أي: بخلاف ما إذا ذكرت أسماؤهم الأعلام مثلاً فإنه لم يكن فيه إيماء إلى هذا.

(٣) **قوله:** [في هذا المقام] أي: في كلام المصـ. قوله «تفسير الوجه بالعلّة» أي: كما فسّره بها العلاّمة الخلخالي تبعاً للعلاّمة الشيرازيّ. قوله «وقد استوفينا إلخ». وحاصله أنّ هذا التفسير فاسد؛ لأنه وإن استقام في الآيتين فإنّ الاستكبارَ وتكذيبَ شعيب على نبيّنا وعليه الصلاة والسلام علّة لدخولِ جهنّم والخسرانِ لكنه ينتقض بالبيتين لأنّ سمكَ السماء وضربَ البيت ليس علّة لبناءِ البيت وزوالِ المحبّة.

في الشرح (ثم إنه) أي: الإيماءَ إلى وجه بناء الخبر لا مجرّدَ جعل المسند إليه موصولاً[١] كما سبق إلى بعض الأوهام (ربما جعل ذريعة) أي: وسيلة (إلى التعريض بالتعظيم لشأنه) أي: لشأن الخبر (نحو: إنّ الذي سَمَك) أي: رفع (السماء بَنَى لنا بيتاً) أراد به الكعبة أو بيت الشرَفِ[٢] والمجدِ (دعائمه أعزّ وأطول) من دعائم كلِّ بيتٍ، ففي قوله «إنّ الذي سَمَك السماء[٣]» إيماء إلى أنّ الخبر المبنيّ عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم، ثم فيه[٤] تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل مَن رفع السماء التي لا بناء أعظم منها وأرفع (أو) ذريعة إلى تعظيم (شأن غيره) أي: غير الخبر (نحو: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا كَانُواْ هُمُ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف:٩٢]) ففيه[٥] إيماءٌ إلى أنّ الخبر المبنيّ عليه ممّا ينبيء عن

---

(١) قوله: [لا مجرّد جعل المسند إليه موصولاً] وذلك لأنّ سياق الكلام ينافيه فإنّه لو كان كذلك لقال «أو جعله ذريعة إلخ» على نسق ما قبله، ولأنه يفهم ح أنّ ما يذكر بعد يوجد من غير الإيماء وهو فاسد. قوله «بعض الأوهام» أي: وهم الشارح الخلخالي.

(٢) قوله: [أو بيت الشرف] الإضافة بيانيّة والمراد ببيت الشرف نسبه وبدعائمه الرجال الذين فيه، وهذا هو المناسب للمقصود؛ لأنّ قصد الفرزدق بهذه القصيدة افتخاره على جرير بأنّ آباءه أماجد وأشراف لكونهم من قريش بخلاف آباء جرير فإنهم من أراذل بني تميم، فتعيّن حمل بيت على بيت المجد.

(٣) قوله: [ففي قوله «إنّ الذي سمك السماء إلخ] أي: بخلاف ما إذا قيل مثلاً «إنّ الله إلخ». قوله «عند من له ذوق» متعلّق بقوله «إيماء» وأفاد بذلك أنّ الشاهد على هذا الإيماء هو الذوق.

(٤) قوله: [ثمّ فيه] أي: ثمّ في هذا الإيماء. قوله «لكونه فعل إلخ» أي: فكما أنّ السماء عظيم كذلك بيتنا عظيم لأنّ آثار المؤثِّر الواحد متشابهة لا تختلف. إن قلت فالتعريض فيه إنما هو بتعظيم البيت وهو مفعول به لا بتعظيم البناء الذي هو الخبر. أجيب بأنّ تعظيم البيت لتعلّق بناء من رفع السماء به فلا محيد عن اعتبار البناء في التعظيم. قوله «ذريعة إلى تعظيم» الأولى أن يقول «ذريعة إلى التعريض بتعظيم»؛ لأنه الموافق لما تقدّم.

(٥) قوله: [ففيه] أي: ففي الموصول مع الصلة. قوله «ممّا ينبيء عن الخيبة»؛ وذلك لأنّ شعيباً نبيّ فتكذيبه يوجب الخيبة. قوله «والخسران» عطف تفسير. قوله «وتعظيم لشأن شعيب» يعني ثمّ في هذا الإيماء تعريض بشأن شعيب الذي هو غير الخبر لأنه مفعول به.

الخيبة والخسران وتعظيمٌ لشأن شعيب عليه السلام، وربما يجعل[١] ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر نحو: «إنّ الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنّف فيه» أو لشأن غيره نحو: «إنّ الذي يتّبع الشيطان فهو خاسر»، وقد يجعل ذريعة إلى تحقيق الخبر أي: جعله محقّقاً ثابتاً[٢] نحو: إنّ التي ضربتْ بيتاً مهاجِرةً * بكوفة الجند غالت وُدَّها غولٌ، فإنّ في ضربِ البيت بكوفة والمهاجرةِ إليها إيماءً إلى أنّ طريق بناء الخبر ممّا ينبيء عن زوال المحبّة وانقطاع المودّة ثم إنّه[٣] يحقّق زوال المودّة ويقرّره حتّى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر، وهو مفقود في مثل «إنّ الذي سمك السماء»؛ إذ ليس في رفع الله السماء تحقيق وتثبيت[٤]

---

(١) **قوله:** [يجعل إلخ] أي: يجعل الإيماء المذكور ذريعة للتعريض بإهانة شأن الخبر. قوله «إنّ الذي لا يحسن معرفة الفقه إلخ» أي: ففي الموصول مع الصلة إيماء إلى أنّ الخبر المبنيّ عليه من نوع ما يتعلّق بالفقه كالتصنيف وفي هذا الإيماء تعريض بأنّ مصنّفه مهان لا يعبأ به. قوله «إنّ الذي يتّبع الشيطان خاسر» أي: ففي الموصول مع الصلة إيماء إلى أنّ الخبر المبني عليه من جنس الخسران وفي هذا الإيماء تعريض بحقارة الشيطان فإنّ من يترتّب على اتّباعه الخسران كان مُحقّراً مُهاناً.

(٢) **قوله:** [محقّقاً ثابتاً] أي: في ذهن السامع، وذلك إذا كانت الصلة تصلح لأن تكون دليلاً لوجود الخبر كما في البيت. قوله «إنّ التي إلخ» أي: إنّ الحبيبة التي إلخ، وضرب البيت كناية عن الإقامة. قوله «مهاجرة» حال، فيفيد أنّ الكوفة التي أقامت بها ليست محلّها الأصليّ. قوله «بكوفة» متعلّق بـ«ضربت» وإضافتها إلى الجند لإقامة جند كسرى بها. قوله «غالت ودّها» أي: أكلت محبّتها لي. قوله «غول» أي: مهلك، فاعل «غالت»، ووجه إدخال التاء فيه أنّ الغول مؤنّث سَماعاً كالدرع والحرب.

(٣) **قوله:** [ثمّ إنه] أي: ما ذكر من الضرب والمهاجرة؛ وذلك لأنّ المهاجرة إمّا علّة لزوال المحبّة أو الأمر على العكس وعلى التقديرين يحصل تحقيق الخبر فإثباته على الأوّل ببرهان لمّيّ وعلى الثاني ببرهان إنّيّ. قوله «وهذا معنى» أي: المراد بتحقيق الخبر تثبيته وتقريره في ذهن السامع حتّى كأنّ الصلة دليل عليه، وليس المراد بتحقيق الخبر تحصيله وإيجاده بأن تكون الصلة علّة للخبر في الواقع.

(٤) **قوله:** [تحقيق وتثبيت] لأنّ رفع الله السماء ليس علّة لبناء البيت لا إنّيّة ولا لمّيّة.

لبنائه لهم بيتاً، فظهر الفرق[1] بين الإيماء وتحقيق الخبر (وبالإشارة) أي: تعريف المسند إليه بإيراده اسم الإشارة (لتمييزه) أي: المسند إليه[2] (أكمل تمييز) لغرض من الأغراض (نحو: هذا أبو الصقر فرداً) نصب[3] على المدح أو على الحال (في محاسنه) من نسل شيبان بين الضال والسلم، وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لأنّ فقد العزّ في الحضر[4] (أو التعريض بغباوة السامع) حتّى كأنه لا يدرك غيرَ المحسوس[5] (كقوله: أولئك آبائي فجئني بمثلهم * إذا جمعتنا يا جرير المجامع أو بيان حاله) أي: المسند إليه (في القرب

---

(١) **قوله:** [فظهر الفرق إلخ] إذ الإيماءُ أن يشعر السامع بجنس الخبر ولا يلزم من ذلك أن يتيقّنه بحيث يزول عنه الشكّ فيه والإنكار، والتحقيقُ أن يشعر بجنس الخبر ويتيقّنه بحيث يزول ما عنده من الشكّ فيه والإنكار له، فكلّما وجد التحقيق وجد الإيماء ولا عكس، وفي هذا الكلام إشارة إلى الردّ على المصـ حيث اعترض بأنه لا يظهر الفرق بينهما فكيف يجعل الإيماء ذريعة إلى التحقيق.

(٢) **قوله:** [أي: المسند إليه] إشارة إلى مرجع الضمير. قوله «لغرض من الأغراض» علّة للعلّة أي: وإنما قصد تمييزه أكمل تمييز لغرض من الأغراض كأن يكون المقام مقام مدح أو مقام إجراء أوصاف الرفعة عليه؛ فإنّ تمييزه حينئذ تمييزاً كاملاً أعون على كمال المدح.

(٣) **قوله:** [نصب إلخ] أي: قوله «فرداً» منصوب بمحذوف كـ«أمدح» لإفادة المدح فـ«على» للتعليل. قوله «أو على الحال» أي: من الخبر لأنه مفعول معنى لمعنى اسم الإشارة أو هاء التنبيه لتضمّنهما معنى «أشير» و«أنبّه»، كما في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾ [هود:٧٢]. قوله «من نسل» حال ثانية من صاحب الأولى أي: متولِّداً من نسل شيبان. قوله «بين الضال» حال من «نسل شيبان»، والضال بتخفيف اللام جمع ضالة وهو شجر السدر البري والسلم جمع سلمة وهو شجر ذو شوك من شجر البادية يقال له شجر العضاء. قوله «يعني يقيمون إلخ» أي: فقوله «بين الضال إلخ» كناية عن إقامتهم بالبادية.

(٤) **قوله:** [لأنّ فقد العزّ في الحضر] لأنّ من كان في الحضر تناله الأحكام بخلاف من كان في البادية فهو آمن ممّا ينغصه، وأشار الشارح بذلك إلى أنّ مقصود الشاعر بوصفهم بسكنى البادية وصفهم بالعزّ.

(٥) **قوله:** [غيرَ المحسوس] أي: غيرَ المدرَك بحاسّة البصر الذي وضع له اسم الإشارة.

أو البعد أو التوسط كقولك: «هذا أو ذاك أو ذلك زيد») وأخّر ذكر التوسّط[١] لأنه إنّما يتحقّق بعد تحقّق الطرفين، وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغةُ من حيث إنّها تبيّن أنّ «هذا» مثلاً للقريب و«ذاك» للمتوسّط و«ذلك» للبعيد، وعلمُ المعاني من حيث إنّه إذا أريد بيان قرب المسند إليه يؤتى بـ«هذا» وهو زائد[٢] على أصل المراد الذي هو الحكم على المسندِ إليه المذكور المعبّرِ عنه بشيء يُوجِب تصوّرَه على أيّ وجهٍ كان (أو تحقيره) أي: تحقير المسند إليه (بالقرب نحو: ﴿أَهَٰذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء:٣٦] أو تعظيمه بالبعد نحو: ﴿الٓمٓ ۞ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة:١-٢]) تنْزيلاً لبعد درجته[٣] ورفعة محلّه منْزلة بعد المسافة (أو تحقيره) بالبعد (كما يقال: «ذلك اللعين فعل كذا») تنْزيلاً لبعده[٤] عن ساحة عزّ الحضور

---

(١) قوله: [وأخّر ذكر التوسّط] أي: مع أنّ الترتيب الطبيعيّ يقتضي توسّطه. قوله «بعد تحقّق الطرفين» أي: لأنّ التوسّط نسبة بين القرب والبعد يتوقّف تعقّله على تعقّلهما. قوله «وأمثال هذه الأبحاث» أي: هذه الأبحاث وأمثالها كالتكلّمِ والخطاب والغيبة بالنسبة للضمير والإحضارِ بعينه بالنسبة للعلَم، وهذا جواب عمّا يقال إنّ كون «ذا» للقريب مثلاً يبيّنه اللغة لأنه بالوضع ولا ينبغي أن يتعلّق به علم المعاني لأنه إنما يبحث عن الزائد على أصل المراد، وحاصل الجواب أن اللغويين إنما يبيّنون مثلاً أنّ «ذا» موضوع للقريب وأهل المعاني يبيِّنون أنه إذا كان المشار إليه قريباً واقتضى المقام بيانَ حاله فيؤتى بـ«ذا».

(٢) قوله: [وهو زائد إلخ] أي: بيان قرب المسند إليه زائد على المعنى الذي قصده المتكلِّم وهو ثبوت المسند للمسند إليه فهو كالتأكيد المدلول عليه بـ«إنّ» في قولك: «إنّ زيداً عالم» فإنه زائد على أصل المراد وهو ثبوت القيام لزيد. قوله «الذي هو الحكم إلخ» صفة للمراد. قوله «المعبّر عنه بشيء» أي: الذي عبّر عنه بطريق من الطرق التي توجب تصوّره على أيّ وجهٍ كان أي: سواء أفاد حاله من قرب أو بعد أو لا كالإشارة والموصول والعلَم، والحاصل أنّ المسند إليه يمكن أن يعبّر عنه بالموصول والعلم لكن البليغ يعدل عنهما لاسم الإشارة لبيان حاله وهذا الحال زائد على أصل المراد.

(٣) قوله: [تنزيلاً لبعد درجته] علّة لمحذوف أي: استعمل إشارة البعيد في الحاضر تنزيلاً إلخ. قوله «لبعد درجته» علّة للتنزيل. قوله «ورفعة محلّه» عطف تفسير لـ«بعد درجته».

(٤) قوله: [تنزيلاً لبعده] أي: استعمل إشارة البعيد في الحاضر تنزيلاً. قوله «لبعده» أي: لحقارته، علّة

والخطاب منْزلة بعد المسافة، ولفظ[١] «ذلك» صالح للإشارة إلى كلّ غائب عيناً كان أو معنى، وكثيراً مّا يذكر المعنى الحاضر المتقدّم بلفظ «ذلك»؛ لأنّ المعنى غير مدرَك بالحسّ[٢] فكأنه بعيد (أو للتنبيه) أي: تعريف المسند إليه بالإشارة للتنبيه[٣] (عند تعقيب المشار إليه بأوصاف) أي: عند إيراد الأوصاف على عقب المشار إليه، يقال «عقّبه فلان» إذا جاء على عقبه، ثم تُعدِّيه بالباء إلى المفعول الثاني وتقول «عقّبته بالشيء» إذا جعلت الشيء على عقبه، وبهذا ظهر فساد ما قيل[٤] إنّ معناه: عند جعل اسم الإشارة بعقب أوصاف (على أنه) متعلّق بـ«التنبيه» أي: للتنبيه على أنّ المشار إليه (جدير بما يرد بعده) أي: بعد اسم الإشارة

للتنزيل. قوله «عزّ الحضور» من إضافة الصفة للموصوف أي: عن ساحة الحضور العزيز، وتشبيه الحضور بدارٍ استعارة بالكناية وإثبات الساحة تخييل وإثبات العزّ ترشيح أو بالعكس.

(١) قوله: [ولفظ إلخ] قَصَد به مجرّدَ إفادة فائدة وهي أنّ «ذلك» يصلح للإشارة إلى كلّ غائب عن حسّ البصر ذاتاً كان أو غيرَ ذات نحو ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ﴾ [مريم:٦٣]، و«أعجبني ذلك النصر»، وهذا الصلوح مجاز لأنّ أسماء الإشارة وضعت للإشارة إلى المحسوس المشاهد. قوله «وكثيراً مّا إلخ» كقوله تعالى: ﴿كَذٰلِكَ يَضْرِبُ اللّٰهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ﴾ [محمد:٣]، فـ«ذلك» إشارة إلى ضرب المثل الحاضر المتقدِّم ذكرُه قريباً، والمراد بالحاضر ما يعدّه العرف حاضراً وبالمتقدِّم المتقدِّم على اسم الإشارة.

(٢) قوله: [غير مدرَك بالحسّ] أي: بحسّ البصر. قوله «فكأنه بعيد» أي: فقد شبّه غير المدرَك بالبعيد لجامع عدم إدراك كلٍّ بحاسّة البصر واستعمل اسم المشبّه به في المشبّه.

(٣) قوله: [أي: تعريف المسند إليه إلخ] إشارة إلى أنّ «للتنبيه» عطف على «لتمييزه أكمل تمييز». قوله «أي: عند إيراد إلخ» إشارة إلى أنّ الباء في حيّز التعقيب داخلة على المفعول المتأخِّر. قوله «على عقب المشار إليه» أي: «على عقب الموصوف»، وليس المراد بالأوصاف خصوص الأوصاف النحويّة. قوله «إذا جعلت الشيء على عقبه» تصريح بما أشار إليه أوّلاً.

(٤) قوله: [وبهذا إلخ] أي: وبما ذكرنا من أنّ الباء في حيّز التعقيب إنما تدخل على المتأخِّر إلخ. قوله «إنّ معناه إلخ» أي: فحمل صاحب القيل المشارَ إليه في قوله «عند تعقيب المشار إليه بأوصاف» على اسم الإشارة وجَعَل الباء داخلة على المفعول المتقدِّم، وفي ذلك تعسّف ومخالفة للغة.

(من أجلها) متعلِّق بـ«جدير» أي: حقيق بذلك لأجل الأوصاف التي ذكرت بعد المشار إليه (نحو) ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ إلى قوله (﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾[البقرة:٣-٥]) عقّب المشار إليه وهو «الذين يؤمنون»[١] بأوصاف متعدّدة من الإيمان بالغيب وإقامة الصلاة وغير ذلك، ثم عرّف المسند إليه بالإشارة تنبيهاً على أنّ المشار إليهم أحقّاء بما يرد[٢] بعد «اولئك» وهو كونهم على الهدى عاجلاً والفوز بالفلاح آجلاً من أجل اتّصافهم بالأوصاف المذكورة (وباللام) أي: تعريف المسند إليه باللام (للإشارة إلى معهود) أي: إلى حصّة من الحقيقة[٣] معهودة بين المتكلِّم والمخاطَب واحداً كان أو اثنين أو جماعة يقال «عهدت فلاناً»[٤] إذا أدركته ولقيته، وذلك لتقدّم ذكره صريحاً

---

(١) **قوله:** [وهو «الذين يؤمنون»] فيه أنّ المشار إليه هو «المتّقين» و«الذين يؤمنون» من أوصافهم، والجواب أنّ هذا مبنيّ على أنّ «الذين يؤمنون» منقطع عمّا قبله على أنه خبر مبتدأ محذوف أو مفعول فعل محذوف، وحينئذ يكون هو المشار إليه. قوله «وغير ذلك» أي: كالإنفاق ممّا رُزِقوا.

(٢) **قوله:** [بما يرد إلخ] أي: بحكم يرد إلخ، وهذا متعلّق بـ«أحقّاء». قوله «وهو» أي: والحكم الذي يرد بعده هو كونهم إلخ. قوله «من أجل» متعلّق بـ«أحقّاء»، ووجه التنبيه على هذا أنّ اسم الإشارة لكمال التمييز فيلاحظ معه الأوصاف المذكورة فالحكم المتفرِّع عليه متفرِّع على الوصف والحكم المتفرِّع على الوصف يشعر بكون ذلك الوصف علّة له بخلاف الضمير فإنه موضوع للذات فقط.

(٣) **قوله:** [أي: إلى حصّة إلخ] أشار بهذا إلى أنّ المراد بالمعهود الحصّة المعهودة لوقوعه في مقابلة نفس الحقيقة، والحصّة والفرد عندهم بمعنى واحد أعني الطبيعة الكلّيّة مع التشخّص، وإنما اختار الحصّة دون الفرد؛ لأنّ المتبادر من الفرد الشخص الواحد والمعهود الخارجي قد يكون أكثر من واحد كما أشار إليه بقوله «واحداً كان أو اثنين أو جماعة». قوله «من الحقيقة» أي: من أفراد الحقيقة.

(٤) **قوله:** [يقال إلخ] أي: يقال لغة إلخ، وهذا استدلال على أنّ المراد بالمعهود المعيّنُ كما أفاده بتفسيره بالحصّة. قوله «ولقيته» من عطف السبب على المسبّب. قوله «وذلك إلخ» أي: والعهدُ والتعيّنُ في الحصّة أو كونُ اللام للإشارة إلى معهود لتقدّم ذكره، واعلم أنّ هذا التقدّم شرط لصحّة استعمال المعرّف في الحصّة كما في المضمر الغائب لا أنه قرينة لإرادة الحصّة.

أو كنايةً (نحو ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران:٣٦] أي: ليس) الذكر (الذي طلبتْ) امرأة عمران (كالتي) أي: كالأنثى التي (وُهِبتْ) تلك الأنثى (لها) أي: لامرأة عمران، فـ«الأنثى»[1] إشارة إلى ما تقدّم ذكره صريحاً في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾ [آل عمران:٣٦] لكنه ليس بمسند إليه، و«الذكر»[2] إشارة إلى ما سبق ذكره كنايةً في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران:٣٥] فإنّ لفظ «مَا» وإن كان يعمّ[3] الذكور والإناث لكنّ التحرير وهو أن يُعتَق الولد لخدمة بيت المقدّس إنّما كان للذكور دون الإناث وهو المسند إليه، وقد يستغنى[4] عن ذكره لتقدّم علم المخاطب به نحو: «خرج الأمير» إذا لم يكن في البلد إلاّ أمير واحد[5] (أو) للإشارة (إلى نفسِ الحقيقة)

---

(١) **قوله:** [فـ«الأنثى»] أي: فاللام الداخلة على «الأنثى». قوله «إشارة» أي: مشار بها إلى ما تقدّم إلخ. قوله «لكنّه ليس بمسند إليه» لأنه مجرور بالكاف فهو تنظير مناسب من حيث العهد الصريح.

(٢) **قوله:** [و«الذكر»] أي: واللام الداخلة على «الذكر». قوله «إشارة» أي: مشار بها إلى إلخ. قوله «كناية» بالمعنى اللغَويّ وهو الخَفاء لأنّ في فهم الذَكَر من لفظ «مَا» خفاءً لعدم التصريح وإن كان ذِكر الوصف بعد ذلك أعني «محرّراً» مبيِّناً للمراد، أو بالمعنى الاصطلاحيّ وهو عند المصـ ذكر الملزوم وإرادة اللازم لأنّ «ما في بطني» باعتبار تقييده بـ«محرّراً» يستلزم الذَكَر فأطلق الملزوم وأريد به اللازم.

(٣) **قوله:** [وإن كان يعمّ إلخ] أي: بحسب وضعها. قوله «لكنّ التحرير إلخ» فالعموم في «مَا» إنما بحسب أصلِ الوضع واختصاصه بالذَكَر هنا بواسطة القرينة وهو الوصف بالتحرير فصحّ كون الذَكَر مذكوراً كنايةً. قوله «وهو المسند إليه» أي: و«الذكر» مسند إليه لأنه اسم «ليس».

(٤) **قوله:** [وقد يستغنى إلخ] هذا مقابل لقوله «وذلك لتقدّم ذكره صريحاً أو كناية». قوله «لتقدّم علم المخاطب به» أي: بالقرائن سواء كان ذلك المعلوم للمخاطب غير حاضر بالمجلس كما في مثال الشارح أو حاضراً فيه كما في قولك لداخل البيت: «الباب مفتوح» فالعهد العِلميّ والحضوريّ من أقسام العهد الخارجيّ لتحقّق المشار إليه باللام خارجاً.

(٥) **قوله:** [إذا لم يكن في البلد إلاّ أمير واحد] أي: فالقرينة هنا حالية وهي انفراده في البلد. قوله «للإشارة» إشارة إلى أنّ قوله «إلى نفس الحقيقة» معطوف على قوله «إلى معهود».

ومفهومِ المسمّى[(١)] من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد (كقولك: «الرجل خير من المرأة» وقد يأتي) المعرّفُ بلام الحقيقة[(٢)] (لواحد) من الأفراد (باعتبار عهديّته في الذهن) لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة، يعني يطلق المعرَّف[(٣)] بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتّحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهوداً في الذهن وجزئيًّا من جزئيّات تلك الحقيقة مطابقاً إيّاها كما يطلق[(٤)] الكلّي الطبيعيّ على كلّ جزئيّ من جزئيّاته،

---

(١) **قوله:** [ومفهومِ المسمّى] عطف تفسير للحقيقة إشارةً إلى أنْ ليس المراد بالحقيقة الماهيّة الموجودة في الخارج، وتوضيحه أنّ الأمر الكليّ باعتبار وجوده في الخارج يقال له حقيقة وباعتبار تعقّله في الذهن يقال له مفهوم سواء كان موجوداً في الخارج أم لا، فهو شامل للماهيّات الغير الموجودة في الخارج، فأشار بالتفسير إلى أنّ المراد بالحقيقة المفهومُ ليشمل العنقاء والغول فإنّ اللام فيهما جنسيّة، وإضافة المفهوم للمسمّى بيانيّة أي: ومفهومٍ هو مسمّى الاسم. قوله «من غير اعتبار إلخ» بيان لنفس الحقيقة أي: من غير ملاحظة لما صدق عليه ذلك المفهوم من الأفراد.

(٢) **قوله:** [المعرَّفُ بلام الحقيقة] صفة لمحذوف أي: اسمُ الجنس المعرّفُ إلخ. قوله «لمطابقة ذلك الواحد الحقيقةَ» أي: المعهودةَ، وهذا علّة لعهديّته في الذهن، والمراد بمطابقة الواحد للحقيقة اشتماله عليها عند ابن الحاجب أو صدق الحقيقة عليه عند الشارح، وعلى الوجهين فالفرد المبهم باعتبار مطابقته للحقيقة المعلومة صار كأنه معهود أي: معلوم فله عهديّة بهذا الاعتبار فسمّي معهوداً ذهنيًّا.

(٣) **قوله:** [يعني يطلق إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «يأتي» بمعنى يطلق وأنّ اللام في «لواحد» بمعنى «على». قوله «الذي هو موضوع» صفة لـ«المعرَّف». قوله «المتّحدة في الذهن» أي: المعيّنة في الذهن، وفائدة هذا القيد الإشارة إلى صدق تعريف المعرفة على المعرّف بلام الحقيقة أعني ما وضع ليستعمل في شيء بعينه فإنّ الماهيّة الحاصلة في الذهن أمر واحد لا تعدّد فيه في الذهن إذ التعدّد إنما يلحقه بحسب الوجود. قوله «على فرد» متعلّق بـ«يطلق». قوله «من الحقيقة» صفة لـ«فرد». قوله «باعتبار» متعلّق بـ«يطلق». قوله «جزئيًّا» عطف على «معهوداً» من عطف العلّة على المعلول. قوله «ومطابقاً إيّاها» أي: وباعتبار كونه مطابقاً إيّاها أي: مشتملاً عليها.

(٤) **قوله:** [كما يطلق إلخ] أي: يطلق المعرّف بلام الحقيقة إلخ إطلاقاً كإطلاق الكليِّ الطبيعيِّ أي: المجرّدِ من اللام المرادِ منه الحقيقةُ والطبيعةُ على كلّ جزئيّ من جزئيّاته، والمراد بالإطلاق هنا الحمل كالحيوان

وذلك عند قيام قرينة دالّة على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي هي[1] بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميعِ الأفراد بل بعضِها غير معيّن (كقولك: «ادخل السوق» حيث لا عهد[2]) في الخارج ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف:١٣] (وهذا في المعنى كالنكرة) وإن كان في اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ[3] وذا حال ووصفاً للمعرفة وموصوفاً بها ونحو ذلك، وإنّما قال «كالنكرة» لِما بينهما من تفاوتٍ مّا[4] وهو أنّ النكرة معناها بعض غير معيّن من جملة الحقيقة وهذا

والإنسان في «الفرس حيوان» و«زيد إنسان»، فالجامع فيهما إطلاق الكليّ على فرد لكن المراد بالإطلاق فيما نحن فيه الذكر وفي المشبّه به الحمل. قوله «وذلك» أي: وإطلاق اسم الجنس المعرّف على فرد معيّن في الذهن عند قيام إلخ.

(١) **قوله:** [من حيث هي هي] أي: من حيث هي نفسها مقصودة كما في لام الحقيقة فـ«هي» الثانية تأكيد للأولى والخبر محذوف. قوله «بل من حيث الوجود» أي: بل من حيث وجود الحقيقة. قوله «ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد» كما في لام الاستغراق. قوله «بل بعضها» أي: بل من حيث وجودها في بعضها نحو «ادخل السوق» فقولك «ادخل» قرينة على أن ليس المراد حقيقة السوق من حيث هي لاستحالة الدخول في الحقيقة ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد لاستحالة دخول الشخص الواحد في جميع أفراد السوق بل من حيث وجودها في ضمن بعض الأفراد.

(٢) **قال:** [حيث لا عهد] بأن تعدّد أسواق البلد ولا تعيين لواحد منها بين المتكلّم والمخاطب. قوله «في الخارج» إشارة إلى أن ليس المراد بقوله «حيث لا عهد» نفي العهد مطلقاً بل المقصود نفي خصوص العهد الخارجيّ لأنّ العهد الذهنيّ موجود كما سبق في قوله «باعتبار عهديّته في الذهن»، ثمّ فائدة هذا القيد أنه لو كان هناك عهد خارجيّ كانت اللام للعهد الخارجيّ.

(٣) **قوله:** [من وقوعه مبتدأ إلخ] بيان لأحكام المعارف. قوله «ونحو ذلك» ككونه عطف بيان من المعرفة وكون المعرفة عطف بيان منه نحو «زيد الكريم عندك» و«الكريم زيد عندك»، وككونه اسم كان نحو «كان السارق في محلّ كذا». قوله «وإنما قال كالنكرة» بيان لفائدة العبارة.

(٤) **قوله:** [من تفاوت مّا إلخ] وحاصل الفرق أنّ المعرّف بلام العهد الذهني مدلوله الجنس في ضمن فرد مّا والنكرة مدلولها فرد مّا منتشر. قوله «وهذا» أي: والمعرّف بلام العهد الذهنيّ.

معناه نفس الحقيقة وإنّما تستفاد البعضيّة من القرينة كالدخول والأكل فيما مرّ[1] فالمجرّد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء[2] وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان، ولكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة كقوله: «ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني»[3] (وقد يفيد) **المعرّف باللام المشار بها إلى الحقيقة** (الاستغراق نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر:٢]) **أشير باللام إلى الحقيقة لكن لَم يقصد بها الماهيّة من حيث هي هي ولا من حيث تحقّقها في ضمن بعض الأفراد بل في[4] ضمن الجميع بدليل صحّة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره، فاللام التي[5] لتعريف العهد**

---

(١) **قوله:** [فيما مرّ] أي: في «ادخل السوق» و«أخاف أن يأكله الذئب» فإنّه يستحيل الدخول في حقيقة السوق من حيث هي أو من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد، وكذا يستحيل أكل حقيقة الذئب من حيث هي أو من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد فعلم أنّ المراد بعض من الحقيقة غير معيّن.

(٢) **قوله:** [سواء] لأنّ المراد من كلٍّ بعضٌ غير معيّن. قوله «مختلفان» لأنّ المنكّر معناه بعض غير معيّن من أفراد الحقيقة والمعرّف معناه الحقيقة المعيّنة في الذهن وإطلاقه على الفرد للقرينة، وحاصل الفرق بينهما أنّ إفادة البعضيّة في المجرّد بالوضع وفي ذي اللام بالقرينة. قوله «ولكونه» أي: ولكون المعرّف بلام العهد الذهنيّ في المعنى كالنكرة، وهذا متعلّق بقوله «قد يعامل».

(٣) **قوله:** [ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني] الشاهد في قوله «يسبّني» فإنها جملة وُصِف بها «اللئيم» لأنّ الشاعر لم يرد لئيماً معيّناً؛ إذ ليس فيه إظهار ملكة الحلم المقصودة بالتمدّح بها ولا الماهيّةَ من حيث هي بقرينة المرور ولا الاستغراقَ لعدم تأتّي المرور على كلّ لئيم من اللئام بل الحقيقة من حيث وجودها في فرد مبهم فهو كالنكرة فجعلت الجملة صفةً لا حالاً.

(٤) **قوله:** [بل في إلخ] أي: بل قصد الماهيّة من حيث تحقّقها في ضمن جميع الأفراد. قوله «بدليل إلخ» تنصيص على المراد بوجود الدليل وإلاّ فعدم القرينة على إرادة الحقيقة والفرد الغير المعيّن يكفي في هذا النوع. قوله «شرطه دخول إلخ» أي: ودخوله فيه فرع عن العموم والعموم يدلّ على الاستغراق.

(٥) **قوله:** [فاللام التي إلخ] تفريع على إرجاع الضمير في «قد يأتي» و«قد يفيد» إلى المعرّف بلام الحقيقة كما صرّح به بقوله «ولهذا قلنا إنّ الضمير إلخ» أي: فعلم أنّ اللام التي إلخ.

الذهني أو الاستغراق هي لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا[1] بحسَب المقام والقرينة، ولهذا[2] قلنا إنّ الضمير في قوله «وقد يأتي» و«قد يفيد» عائد إلى المعرّف باللام المشار بها إلى الحقيقة، ولا بدّ[3] في لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة إلى الماهيّة باعتبار حضورها في الذهن ليتميّز[4] عن أسماء الأجناس النكرات مثل «الرجعى» و«رجعى»، وإذا اعتبر الحضور في الذهن فوجهُ امتيازه عن تعريف العهد أنّ لام العهد إشارة إلى حصّة معيّنة من الحقيقة واحداً كان أو اثنين أو جماعة ولام الحقيقة إشارة إلى نفس الحقيقة من غير

---

(١) **قوله:** [حمل على ما ذكرنا] أي: حمل مدخولهما على الحقيقة في ضمن فرد غير معيّن في الأوّل أو على الحقيقة في ضمن جميع الأفراد في الثاني بحسب القرينة، فالحاصل أنّ لام الحقيقة هي الأصل لكن تارة يقصد من مدخولها الحقيقة من حيث هي وتارة من حيث تحقّقها في بعض الأفراد وتارة من حيث تحقّقها في جميع الأفراد، وأمّا لام العهد الخارجيّ فهي قسم برأسها أصل لكلّ خارج.

(٢) **قوله:** [ولهذا] أي: ولأجل أنّ لام العهد الذهنيّ ولام الاستغراق من لام الحقيقة. قوله «المشار بها إلى الحقيقة» أي: وليس عائداً إلى المعرّف باللام مطلقاً لعدم إفادته أنّ هذين القسمين من لام الحقيقة.

(٣) **قوله:** [ولا بدّ إلخ] جواب عمّا يقال إن قصد بلامِ الحقيقة الداخلةِ على اسم الجنس الإشارة إلى الماهيّة من حيث هي لم يكن فرق بين اسم الجنس المعرّف والمنكّر المصدر كـ«الذكرى» و«ذكرى» لأنّ كلاً منهما موضوع للماهيّة وإن قصد بها الإشارة إلى الماهيّة باعتبار حضورها في الذهن لم يكن فرق بين المعرّف بلام الحقيقة والمعرّف بلام العهد الخارجيّ العلميّ لأنّ كلاً منهما إشارة إلى حاضر في الذهن. وحاصل الجواب أنّا نختار الثاني ولا نسلِّم عدم الفرق بين المعرّف بلام الحقيقة والمعرّف بلام العهد الخارجيّ لأنّ المشار إليه بلام الحقيقة هو الحقيقة معيّنة في الذهن والمشار إليه بلام العهد هو الحصّة من أفراد الحقيقة معيّنة في الذهن والفرق ظاهر بين الحقيقة والحصّة منها.

(٤) **قوله:** [ليتميّز] أي: ليتميّز اسمُ الجنس المعرّفُ عن أسماء الأجناس النكرات فإنّ الإشارة بها إلى الماهيّة ليست باعتبار حضورها في الذهن وإن كانت حاضرة فيه ضرورة أنها موضوعة لها ولا يضع الواضع لفظاً لمعنى إلاّ إذا كان حاضراً في ذهنه، فالحضور جزء المسمّى بالنسبة إلى لام الحقيقة دون أسماء الأجناس النكرات، فهو ملاحَظ في الأوّل على سبيل الجزئيّة ومصاحب في الثاني.

نظر إلى الأفراد فليتأمّل (وهو) أي: الاستغراق (ضربان حقيقيّ) وهو أن يراد[١] كلّ فرد ممّا يتناوله اللفظ بحسَب اللغة (نحو: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام:٧٣] أي: كلّ غيب وشهادة، وعرفِيّ) وهو أن يراد كلّ فرد ممّا يتناوله اللفظ بحسَب متفاهَم العرف (نحو: «جمع الأمير الصاغة» أي: صاغةَ بلده أو) أطراف (مملكته) لأنه المفهوم عرفاً[٢] لا صاغةَ الدنيا، قيل: المثال مبنيّ على مذهب المازِني[٣] وإلاّ فاللام في اسم الفاعل عند غيره موصول، وفيه نظر[٤] لأنّ الخلاف إنما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره نحو: «المؤمن» و«الكافر» و«العالم» و«الجاهل» لأنهم قالوا[٥] هذه الصفة فعل في صورة الاسم فلا بدّ فيه

---

(١) قوله: [وهو أن يراد إلخ] تعريف للاستغراق الحقيقيّ، وفيه أنّ الإرادة فعل المتكلّم والاستغراق وصف للفظ، والجواب أنّ الإرادة سبب للاستغراق أي: لتناول اللفظ لكلّ فرد فهو من إطلاق السبب وإرادة المسبّب. قوله «بحسب اللغة» ذكر اللغة إنما هو على طريق التمثيل والمراد بحسب اللغة أو الشرع أو الاصطلاح. قوله «بحسب متفاهَم العرف» أي: بحسب فهم أهل العرف العامّ، وأمّا ما كان بحسب العرف الخاصّ فهو داخل في الحقيقيّ كما ذكر.

(٢) قوله: [لأنه المفهوم عرفاً] وذلك لأنّ الأمير لا يقدر على جمع صاغة الدنيا فتعيّن بهذه القرينة أنّ المراد بها الصاغة الموجودة في بلده أو في مملكته فالحكم فيه على كلّ فرد من أفراد الحقيقة المقيّدة.

(٣) قوله: [على مذهب المازنيّ] وهو أنّ اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول حرف تعريف مطلقاً سواء كانا بمعنى الحدوث أم لا، ووجه كونه مبنيًّا عليه أنّ الكلام في تقسيم الاستغراق الذي كان بحرف التعريف وكون اللام في «الصاغة» حرف التعريف إنما هو على مذهبه. قوله «وإلاّ» أي: وإن لم نقل ذلك بل قلنا إنه مبنيّ على مذهب الجمهور لا يصحّ لأنّ اللام الداخلة عليهما موصولة عندهم.

(٤) قوله: [وفيه نظر] أي: وفي هذا القيل الذي يفيد أنّ الخلاف بين المازني وغيره في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول مطلقاً نظر. قوله «لأنّ الخلاف» أي: بين المازني وغيره. قوله «دون غيره» أي: دون اسم الفاعل بمعنى الدوام نحو «المؤمن» فإنّ اللام فيه حرف التعريف اتّفاقاً و«الصاغة» كذلك فاللام فيه حرف التعريف بالاتّفاق فلا يصحّ تخصيص المثال بكونه مبنيًّا على مذهب المازنيّ.

(٥) قوله: [لأنهم قالوا إلخ] أي: لأنّ غير المازنيّ أي: الجمهور قالوا إلخ، وهذا علّة لكون اللام في اسم

من معنى الحدوث، ولو سُلِّم[1] فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضاً ممّا يأتي للاستغراق[2] نحو: «أكرم الذين يأتونك إلاّ زيداً» و«اضرب القائمين إلاّ عمراً» (واستغراق المفرد) سواء كان[3] بحرف التعريف أو غيره (أشمل) من استغراق المثنّى والمجموع بمعنى أنه يتناول كلَّ واحد من الأفراد[4]، والمثنّى إنما يتناول كلَّ اثنين، والجمع إنما يتناول كلَّ جماعة (بدليل صحّةِ «لا رجال في الدار» إذا كان فيها رجل أو رجلان دون «لا رجل») فإنه لا يصحّ إذا كان فيها رجل أو رجلان، وهذا[5] في

الفاعل بمعنى الحدوث موصولةً. قوله «هذه الصفة» أي: اسم الفاعل بمعنى الحدوث، وفي بعض النسخ «هذه الصلة» أي: صلة اللام. قوله «فعل إلخ» أي: وحرف التعريف لا يدخل على الفعل، ولكونه فعلاً يعمل وإن كان بمعنى الماضي. قوله «فلا بدّ فيه من معنى الحدوث» لأنّ الحدوث معتبر في الفعل.

(١) **قوله:** [ولو سلّم إلخ] أي: ولو سلِّم أنّ الخلاف بين المازني والجمهور في مطلق اسم الفاعل سواء كان بمعنى الحدوث أو الثبوت وأنّ اللام في «الصاغة» موصولة عند الجمهور لا حرف التعريف فأيضاً لا حاجة إلى تخصيص المثال بكونه مبنيًّا على مذهب المازني لأنّ مراد المصـ بقوله «وهو ضربان» تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف كما في «عالم الغيب» أو بغيره كما في «الصاغة».

(٢) **قوله:** [والموصول أيضاً ممّا يأتي للاستغراق] فإنّ الموصول كالمعرّف باللام يجيء لمعان أربعة من العهد الخارجيّ والجنس والعهد الذهنيّ والاستغراق، وهذا من تتمّة قوله «ولو سلِّم إلخ». قوله «أكرم الذين يأتونك» فالمراد كلّ فرد من الآتين بدليل صحّة الاستثناء.

(٣) **قوله:** [سواء كان إلخ] أي: سواء كان المفرد متلبِّساً بحرف التعريف أو بغيره كحرف النفي في النكرة. قوله «من استغراق المثنّى والمجموع» بيان المفضّل عليه.

(٤) **قوله:** [يتناول كلّ واحد من الأفراد] وهو ينافي خروج الاثنين أو الجماعة. قوله «يتناول كلّ اثنين» وهذا لا ينافي خروج الواحد. قوله «يتناول كلّ جماعة» وهذا لا ينافي خروج الواحد أو الاثنين.

(٥) **قوله:** [وهذا إلخ] أي: كون استغراق المفرد أشملَ من استغراق المثنّى والمجموع مسلَّم في النكرة المنفيّة. قوله «بل الجمع المعرّف إلخ» أي: وحينئذ فهو مساوٍ للمفرد فلا يصحّ دعوى أشمليّة استغراق المفرد مطلقاً، وقد يقال كلام المتن مخصوص بالنكرة المنفيّة بدليل قوله «بدليل صحّة إلخ»، وعلى

النكرة المَنفيّة مسلّم وأمّا في المعرّف باللام فلا بل الجمع المعرّف بلام الاستغراق يتناول كلّ واحد من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمّة الأصول والنحو ودلّ عليه الاستقراء وأشار إليه أئمّة التفسير، وقد أشبعنا الكلام[١] في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمّة، ولمّا[٢] كان ههنا مظِنّة اعتراض وهو أن إفراد الاسم يدلّ على وحدة معناه والاستغراق يدلّ على تعدّده وهما متنافيان أجاب عنه بقوله (ولا تَنافِيَ بين الاستغراق وإفراد الاسم لأنّ الحرف) الدالّ على الاستغراق كحرف النفي والتعريف (إنما يدخل عليه) أي: على الاسم المفرد حال كونه[٣] (مجرداً عن) الدلالة على (معنى الوحدة) وامتناعُ وصفه بنعت الجمع[٤] للمحافَظة على التشاكل اللفظيّ (ولأنه) أي: المفرد الداخل عليه حرفُ الاستغراق (بمعنى كلّ فرد[٥]

هذا فتعميم الشارح في كلام المتن بقوله «سواء كان بحرف التعريف إلخ» في حيّز المنع.

(١) **قوله**: [وقد أشبعنا الكلام إلخ] أي: بإيراد الأمثلة والشواهد الدالّة على أنّ الجمع المعرّف باللام مساوٍ للمفرد في الاستغراق.

(٢) **قوله**: [ولمّا إلخ] أي: ولمّا كان في قوله «واستغراق المفرد إلخ» اعتراض مظنون وهو إلخ، وهذا تمهيد المتن الآتي. قوله «وهما إلخ» أي: ووحدةُ المعنى وتعدّدُه. قوله «أجاب عنه بقوله إلخ» وحاصل ما ذكره جوابان أوّلهما بتسليم أنّ الوحدة تُنافِي التعدّد والثاني بمنع تَنافيهما. قوله «الدالّ على الاستغراق» فيه أنّ مدلول حرف النفي والتعريف ليس إلاّ النفي والتعريف والاستغراق إنما يجيء من القرينة.

(٣) **قوله**: [حال كونه] إشارة إلى أنّ قوله «مجرّداً» حال من الضمير الراجع إلى الاسم المفرد. قوله «مجرّداً عن الدلالة على معنى الوحدة» أي: بسبب عدم إرادة تلك الوحدة فيصير محتملاً للوحدة والتعدّد وبدخول حرف الاستغراق يتعيّن التعدّد.

(٤) **قوله**: [بنعت الجمع] بأن يجعل الجمع نعتاً له نحو «جاء الرجل الطِوال»، والأولى أن يقال «وعدمُ اطّراد وصفه إلخ»؛ لأنّ هذا الاسم مفردٌ لفظاً وجمعٌ معنًى فيجوز فيه مراعاة كلّ منهما كقوله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النور:٣١] والمراد بعدم الاطّراد عدم الكثرة. قوله «للمحافظة» خبر لقوله «وامتناعُ» أي: لئلاّ يكون أحد اللفظين الدالّين على الجماعة مفرداً لفظاً والآخر جمعاً لفظاً.

(٥) **قال**: [بمعنى كلّ فرد] أي: وكلّ فرد لا ينافي الوحدة بل هو متّصف بها وإنما يتأتّى التنافي لو كان

لا مجموع الأفراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور وإن حكاه الأخفش في نحو «الدينارُ الصُفْر والدرهم البِيْضُ» (وبالإضافة) أي: تعريف المسند إليه[1] بإضافته إلى شيء من المعارف (لأنها) أي: الإضافة (أخصر طريق) إلى إحضاره في ذهن السامع (نحو: هَوَايَ) أي: مَهْوِيِّيْ[2] وهذا أخصر من «الذي أهواه» ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السأمة[3] لكونه في السجن والحبيب على الرحيل (مَعَ الرَكْبِ الْيَمَانِيْنَ مُصْعِدُ) أي: مُبعِد[4] ذاهب في الأرض وتمامه: «جَنِيْبٌ وَجُثْمَانِيْ بِمَكَّةَ مَوْثَقُ» الجنيب المجنوب المستتبع، والجُثمان الشخص، والموثق المقيّد، ولفظ البيت خبر ومعناه تأسّف وتحسّر (أو لتضمّنها) أي: لتضمّن الإضافة[5] (تعظيماً لشأن المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما

المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى مجموع الأفراد. قال «ولهذا إلخ» أي: ولأجل أنّ هذا المفرد بمعنى كلّ فرد فرد امتنع وصفه بنعت الجمع، فحاصل الجواب الأوّل منع أن يكون ثمّة وحدة وحاصل الثاني منع أنّ المراد بالاستغراق مجموع الأفراد حتّى ينافي الوحدة. قوله «في نحو إلخ» أي: في نحو قولهم: «أَهْلَكَ الناسَ الدِينارُ الصُفْرُ والدرهمُ البيضُ».

(١) قوله: [أي: تعريف المسند إليه إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «بالإضافة» معطوف على قوله «بالإضمار».

(٢) قوله: [أي: مَهْوِيِّيْ] أصله قبل الإضافة إلى الياء «مهووي» اجتمعت الواو الثانية مع الياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الواو الأولى للمناسبة، وكان المناسب أن يقول «أي: مهويّتي» بتاء التأنيث قبل ياء المتكلِّم. قوله «ونحو ذلك» أي: كـ«مَن أهواه» أو «الذي يميل إليه قلبي». قوله «والاختصار إلخ» غرضه بيان أنّ الاختصار مقتضى المقام.

(٣) قوله: [وفرط السأمة] أي: شدّتها وهو من عطف العلّة على المعلول. قوله «على الرحيل» أي: عازم عليه.

(٤) قوله: [أي: مُبعِد] بكسر العين مأخوذ من «أَبْعَدَ» اللازم بمعنى «بَعُدَ» أي: إنه بعيد الأسفار فهو بيان للمعنى المراد. قوله «ذاهب في الأرض» بيان لأصل المعنى. قوله «وتمامه إلخ» غرضه تكميل البيت. قوله «الجنيب المجنوب إلخ» غرضه حلّ لغات البيت. قوله «المستتبع» أي: الذي تتبعه الرقباء أو الحراس أو قومه فلا ينفلت عنهم لمواقاة محبّه. قوله «ومعناه تأسّف وتحسّر» أي: على بعد الحبيب.

(٥) قوله: [أي: لتضمّن الإضافة] إشارة إلى مرجع الضمير. قوله «في تعظيم المضاف إليه» تعيين الممثّل

كقولك) في تعظيم المضاف إليه («عبدي حضر») تعظيماً لك بأنّ لك عبداً (أو) في تعظيم المضاف («عبد الخليفة ركب») تعظيماً للعبد بأنه عبد الخليفة (أو) في تعظيم غير المضاف والمضاف إليه («عبد السلطان عندي») تعظيماً للمتكلم[1] بأنّ عبد السلطان عنده، وهو غيرُ المسندِ إليه المضافِ وغيرُ ما أضيف المسند إليه وهذا معنى قوله[2] «أو غيرهما» (أو لتضمّنها (تحقيراً) للمضاف (نحو: «ولد الحجام حاضر») أو المضاف إليه نحو: «ضارب زيد حاضر» أو غيرهما نحو: «ولد الحجام جليس زيد»، أو لإغنائها[3] عن تفصيل متعذِّر نحو: «اتّفق أهل الحقّ على كذا» أو متعسِّر نحو: «أهل البلد فعلوا كذا»، أو لأنه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو: «علماء البلد حاضرون» إلى غير ذلك من الاعتبارات[4] (وأمّا تنكيره) أي: تنكير المسند إليه (فللإفراد) أي: للقصد إلى فرد[5] ممّا

له. قوله «تعظيماً لك إلخ» إشارة إلى تطبيق المثال على الممثّل له. قوله «في تعظيم المضاف» تعيين الممثّل له. قوله «تعظيماً للعبد إلخ» إشارة إلى تطبيق المثال على الممثّل له.

(١) قوله: [تعظيماً للمتكلّم إلخ] وفيه تعظيم للمضاف أيضاً لكنه غير مقصود.

(٢) قوله: [وهذا معنى قوله إلخ] أي: معنى قوله «غيرُهما» غيرُ المضاف إليه الذي أضيف إليه المسند إليه وغيرُ المضافِ المسندِ إليه وليس معناه غير المضاف إليه مطلقاً وغير المضاف مطلقاً حتّى يرد أنّ المتكلّم في المثال الثالث ليس غيرهما بل هو مضاف إليه.

(٣) قوله: [أو لإغنائها إلخ] أي: لإغناء الإضافة إلخ، وهذا بيان مزيد الاعتبارات لتعريف المسند إليه بالإضافة. قوله «أو متعسِّر» أي: أو لإغنائها عن تفصيل متعسِّر. قوله «أو لأنه» عطف على قوله «لإغنائها» والضمير ضمير الشأن. قوله «مثل تقديم البعض إلخ» أي: المُؤدِّي إلى مناقشة وحقد أو نحوهما.

(٤) قوله: [إلى غير ذلك من الاعتبارات] كسآمةِ السامع أو المخاطب نحو «حضر أهل السوق» أو تضمّنِ الإضافة تحريضاً على إكرام أو إذلال نحو «صديقك أو عدوّك بالباب» أو تضمّنِها استهزاءً أو تهكّماً نحو: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِيٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء:٢٧].

(٥) قوله: [للقصد إلى فرد إلخ] أي: فرد غير معيّن ممّا يصدق عليه اسم الجنس سواء كان ذلك الفرد

يقع عليه اسم الجنس (نحو: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص:٢٠] أو النوعيّة) أي: للقصد إلى نوع منه (نحو: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة:٧]) أي: نوع من الأغطية[١] وهو غطاء التعامي عن آيات الله تعالى، وفي "المفتاح" أنه للتعظيم أي: «غشاوة عظيمة» (أو التعظيم أو التحقير كقوله: لَهُ حَاجِبٌ) أي: مانع عظيم[٢] (عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِيْنُهُ *) أي: يعيبه (وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِب) أي: مانع حقير فكيف بالعظيم (أو التكثير كقولهم: «إنّ له لإبلاً»[٣] وإنّ له لَغنماً» أو التقليل نحو: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة:٧٢])، والفرق بين التعظيم والتكثير[٤] أنّ التعظيمَ بحسَب[٥] ارتفاع الشأن وعلوّ الطبقة والتكثيرَ

مفرداً أو مثنّى أو مجموعاً. قوله «للقصد إلى نوع منه» أي: نوع ممّا يصدق عليه اسم الجنس؛ وذلك لأنّ التنكير كما يدلّ على الوحدة شخصاً يدلّ على الوحدة نوعاً.

(١) **قوله:** [أي: نوع من الأغطية] فإنّ الغشاء جنس تحته نوعان أحدهما متعارف وهو غطاءُ العمى القائمُ بالأعين والثاني غير متعارف وهو غطاء التعامي عن آيات الله تعالى. قوله «غطاء التعامي» الإضافة فيه للبيان. قوله «وفي "المفتاح" إلخ» والأوّل في "الكشّاف". قوله «غشاوة عظيمة» فإنها حائلة بين أبصارهم والحقّ المبين بالكلّيّة، والمقصود بيان بعد حالهم عن الإدراك النافع.

(٢) **قوله:** [أي: مانع عظيم] تفسير اللفظ وإشارة إلى أنّ تنكير «حاجب» هنا للتعظيم لأنّ المقام مقام المدح. قوله «أي: يعيبه» تفسير اللفظ. قوله «أي: مانع حقير» تفسير اللفظ وإشارة إلى أنّ التنكير هنا للتحقير.

(٣) **قال:** [إنّ له لإبلاً إلخ] فإنّ مقامات هذا الكلام تقتضي أنّ المراد أنّ له إبلاً كثيرة وغنماً كثيرة. وذلك لأنّ التنكير يشعر بأنّ هذا أمر منكر لعدم الإحاطة به.

(٤) **قوله:** [والفرق بين التعظيم والتكثير] إنما فرّق بينهما ردًّا على من لم يفهم الفرق بينهما فاعترض على المصـ بأنّه لا حاجة لذكر التكثير والتقليل بعد ذكر التعظيم والتحقير.

(٥) **قوله:** [بحسب إلخ] أي: فالتعظيم راجع إلى الكيفيّات. قوله «وعلوّ الطبقة» أي: علو المرتبة، مرادف لما قبله. قوله «باعتبار الكمّيّات» أي: المنفصلة كما في المعدودات. قوله «والمقادير» أراد بها الكمّيّات المتّصلة كالطول والعرض والعمق كما في المكيلات والموزونات. قوله «تحقيقاً إلخ» أي: الكمّيّات

باعتبار الكمّيّات والمقادير تحقيقاً كما في «الإبل» أو تقديراً كما في «الرضوان» وكذا التحقير والتقليل[1] وللإشارة إلى أنّ بينهما فرقاً قال (وقد جاء) التنكير (للتعظيم والتكثير نحو: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [آل عمران:١٨٤] أي: ذووا عدد كثير) هذا ناظر إلى التكثير[2] (و) ذووا (آيات عظام) هذا ناظر إلى التعظيم، وقد يكون للتحقير والتقليل نحو: «حصل لى منه شيء» أي: حقير قليل (ومن تنكير غيره) أي: غير المسند إليه (للإفراد أو النوعيّة نحو: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ﴾ [النور:٤٥]) أي: كلّ فرد[3] من أفراد الدوابّ من نطفة معيّنة هي نطفةُ أبيه المختصّةُ به أو كلّ نوع من أنواع الدوابّ من نوع من أنواع المياه وهو نوع النطفة التي تختصّ بذلك النوع من الدوابّ (و) من تنكير غيره[4] (للتعظيم

والمقادير أعمّ من أن تكون تحقيقاً أو تقديراً. قوله «كما في الرضوان» فإنّه معنى من المعاني والكمّيّات والمقادير فيه إنما هي باعتبار متعلّقاته لا باعتبار نفسه فهي فيه تقديريّة.

(١) **قوله:** [وكذا التحقير والتقليل] أي: وكذا الفرق بين التحقير والتقليل؛ لإنّ التحقير بحسب انحطاط الشأن ودنوّ الطبقة فهي ترجع إلى الكيفيّات والتقليل بحسب الكمّيّات والمقادير تحقيقاً أو تقديراً. قوله «وللإشارة إلخ» لأنّ العطف يقتضي المغايرة فقوله «للتكثير والتعظيم» بالعطف إشارة إلى الفرق بينهما.

(٢) **قوله:** [هذا ناظر إلى التكثير] إشارة إلى أنّ في الكلام لفًّا ونشراً غيرَ مرتّب. قوله «وقد يكون إلخ» أي: فكما أنّ التعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان فكذلك التحقير والتقليل.

(٣) **قوله:** [أي: كلّ فرد إلخ] حاصل هذا التفسير: خلق الشخص من الشخص فتنكير «دابّة» و«ماء» للوحدة الشخصيّة وحاصل التفسير الثاني: خلق النوع من النوع فتنكيرهما للوحدة النوعيّة، والكلام محمول على الغالب فلا يرد آدم وحوّاء وعيسى وما يتولّد من التراب كالفأرة والعقرب والبرغوث ونحو ذلك.

(٤) **قوله:** [من تنكير غيره] إشارة إلى أنّ قوله «للتعظيم» معطوف على قوله «للإفراد». قوله «أي: حرب عظيم» وإنما جعل التنكير هنا للتعظيم لأنّ الحربَ القليل يؤذن بالتساهل في النهي عن موجب الحرب الذي هو الربا وهو غير مناسب للمقام، ويحتمل أن يكون التنكير للنوعيّة أي: نوع من الحرب غير متعارف وهو حرب جند الغيب لا يدرك حربهم حتّى يدفع ضرره.

نحو: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة:٢٧٩]) أي: حرب عظيم (وللتحقير نحو: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية:٣٢]) أي: ظنًّا حقيراً ضعيفاً إذ الظنّ ممّا يقبل الشدّة والضعف، فالمفعول المطلق ههنا للنوعيّة(١) لا للتأكيد وبهذا الاعتبار صحّ وقوعه بعد الاستثناء مفرّغاً مع امتناع «ما ضربته إلاّ ضرباً» على أن يكون المصدر للتأكيد لأنّ مصدر «ضربته» لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب أن يكون متعدِّداً(٢) ليشمل المستثنى وغيرَه، واعلم أنه كما أنّ التنكير الذي في معنى البعضيّة يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظ «البعض»(٣) كما في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة:٢٥٣] أراد محمّداً صلى الله عليه وآله وسلم ففي هذا الإبهام(٤) من تفخيم فضله وإعلاء قدره ما لا يخفى..............................

---

(١) قوله: [فالمفعول المطلق إلخ] تفريع على تفسيره. قوله «لا للتأكيد» أي: لمجرّد التأكيد وإلاّ فالمفعول المطلق لا ينفكّ عنه. قوله «وبهذا الاعتبار إلخ» أي: ولأجل أنّ المفعول المطلق هنا للنوعيّة صحّ إلخ. قوله «مفرَّغاً» أي: استثناءً مفرَّغاً. قوله «على أن يكون المصدر للتأكيد» وأمّا على أن يكون للنوعيّة أي: ضرباً كثيراً أو قليلاً فلم يمتنع.

(٢) قوله: [يجب أن يكون متعدِّداً إلخ] أي: وإلاّ فيلزم استثناء الشيء من نفسه وكذلك يلزم التناقض؛ لأنّ «ما ضربت» يقتضي نفي الضرب و«إلاّ ضرباً» يقتضي إثباته.

(٣) قوله: [فكذلك صريح لفظ «البعض»] أي: يفيد التعظيم، وكذا يفيد التحقير والتقليل نحو «هذا كلام ذكره بعض الناس» ونحو قولك لمن رأيته في همّة عظيمة في أمر قليل: «كفى هذا الأمر بعض اهتمامه» أي: إنّ هذا الأمر لقلّته يكفيه بعض ذلك الاهتمام.

(٤) قوله: [ففي هذا الإبهام] حيث أريد المقيّد بالمطلق كأنّ هذا المطلق لا يصلح إلاّ له. قوله «من تفخيم فضله إلخ» بيان لـ«ما لا يخفى»، وذلك لأنّ إبهامه يدلّ على أنّ المعبّر عنه أعظم في رفعته وأجلّ من أن يعرف حتّى يصرّح به، والذوق السليم شاهد صدق مع القرائن الدالّة على المراد.

(وأمّا وصفه) أي: وصف المسند إليه، والوصف قد يطلق[١] على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو أنسب ههنا وأوفق بقوله: «وأمّا بيانه» «وأمّا الإبدال منه» أي: أمّا ذكر النعت له (فلكونه) أي: الوصف[٢] بمعنى المصدر، والأحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد باللفظ أحد معنييه وبضميره معناه الآخر على ما سيجيء في البديع (مبيِّناً له) أي: للمسند إليه (كاشفاً عن معناه كقولك: «الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله») فإنّ هذه الأوصاف[٣] ممّا يُوضِح الجسم ويقع تعريفاً له (ونحوُه في الكشف) أي: مثلُ هذا القول في كون الوصف للكشف والإيضاح وإن لم يكن وصفاً للمسند إليه[٤] (قولُه: «الأَلمعيُّ الذي يظنّ بك الظْـ * ظَنّ كأنْ قد رأى وقد سمعا») فالألمعيّ معناه الذكيّ

---

(١) قوله: [والوصف قد يطلق إلخ] «قد» هنا وفيما بعدُ للتحقيق. قوله «وهو أنسب» لأنه علّله بقوله «فلكونه مبيِّناً له» والمعلَّل إنما يكون حدثاً لا لفظاً. قوله «وأوفق بقوله إلخ» لأنّ قوله «وأمّا بيانه» و«أمّا الإبدال منه» أيضاً في المعنى المصدريّ أعني تعقيبه بالتابع المخصوص، وأمّا نفس التابع فيعبّر عنه بـ«عطف البيان» و«البدل». قوله «أي: أمّا ذكر النعت له» تفسير للوصف بالمعنى المصدريّ.

(٢) قوله: [أي: الوصف إلخ] إشارة إلى أنّ الضمير للوصف بمعنى ذكر النعت. قوله «أن يكون» أي: الوصف الذي عاد عليه الضمير بمعنى النعت؛ لأنّ المبيِّنَ والكاشفَ للمسند إليه هو الوصفُ بمعنى النعت لا الوصفُ بمعنى ذكر النعت. قوله «على أن يراد إلخ» أي: هذا الوجه مبنيّ على أن يراد بلفظ الوصف أحد معنييه وهو ذكرُ النعت وبضميرِه الراجعِ إليه معناه الآخر وهو النعتُ، ففي الكلام استخدام.

(٣) قوله: [فإنّ هذه الأوصاف إلخ] إشارة إلى أنّ الوصف الكاشف هو المجموع لأنه صفة واحدة بحسب المعنى وإن تعدّد بحسب اللفظ والإعراب كأنه قيل الجسم الممتدّ في الجهات الثلاث. قوله «ويقع تعريفاً له» أشار بذلك إلى أنّ المراد بكون الوصف يبيِّن المسند إليه أن يقع تعريفاً له.

(٤) قوله: [وإن لم يكن وصفاً للمسند إليه] فيه إشارة إلى حكمةِ فصله عمّا قبله، وأيضاً في الفصل تنبيه على التفاوت بينهما في الكشف فإنّ الوصف الأوّل مبيِّن للموصوف بذاتيّاته وأمّا الوصف الذي هنا فهو مبيِّن للموصوف بلازمه كما يأتي.

المتوقِّد[١] والوصف بعده ممّا يكشف معناه ويوضحه لكنه ليس بمسند إليه[٢] لأنه إمّا مرفوع على أنه خبر «إنّ» في البيت السابق أعني قوله: إنَّ الَّذِيْ جَمَعَ السَمَاحَةَ وَالنْـ * نَجْدَةَ[٣] وَالْبِرَّ وَالتُّقَى جُمَعَا، أو منصوب على أنه صفة لاسم «إنّ» أو بتقدير «أعني» (أو لكون الوصف (مخصِّصاً) للمسند إليه أي: مقلِّلاً اشتراكَه[٤] أو رافعاً احتمالَه، وفي عرف النحاة التخصيصُ عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات والتوضيحُ عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف (نحو: «زيد التاجر عندنا») فإنّ وصفه بالتاجر يرفع[٥] احتمالَه التاجرَ وغيرَه (أو) لكون الوصف (مدحاً أو ذمًّا نحو: «جاءني زيد العالم أو الجاهل» حيث يتعيّن الموصوف) أعني: زيداً (قبل ذكره) أي: ذكر الوصف، وإلاّ لكان الوصف مخصِّصاً (أو

---

(١) **قوله:** [المتوقِّد] كناية عن شدّة فهمه فشبّهه بالنار المشتعلة. قوله «والوصف بعده» أي: قوله «الذي يظنّ إلخ». قوله «ممّا يكشف معناه» أي: فهو تفسير للألمعيّ باللازم إذ يلزم من كون الشخص ألمعيًّا أنه إذا ظنّ بك ظنًّا كان موافقاً للواقع كأنه رآه إن كان من المرئيّات أو سمعه إن كان من المسموعات.

(٢) **قوله:** [لكنّه ليس بمسند إليه] أعاده توطئة لما بعده وإلاّ فقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك. قوله «مرفوع على أنه خبر إلخ» والذي يساعده السوق أنّ خبر «إنّ» هو قوله بعد خمسة أبيات: أَوْدَى فَلاَ تَنْفَعُ الإِشَاحَةُ مِنْ * أَمْرٍ لِمَنْ يُحَاوِلُ الْبِدَعَا، فالأولى جعله منصوباً لكونه صفةً لاسم «إنّ» أو بتقدير «أعني» كما فعل الشارح بعد ذلك. قوله «أودى» بمعنى هلك، والإشاحة الحذر، والبدع جمع بدعة بمعنى الأمر الغريب أي: لا ينفع طالبَ الأمور الغريبة الحذرُ من أمر كائن لا محالة فيه وهو الموت.

(٣) **قوله:** [والنجدة] أي: القوّة والشجاعة. «جُمَعَا» جمع جمعاء تأنيث أجمع، توكيد للأربعة بمعنى جميعاً.

(٤) **قوله:** [مقلِّلاً اشتراكَه] أي: في النكرات. قوله «أو رافعاً احتماله» أي: في المعارف، فالتخصيص يكون في المعارف والنكرات عند البيانيّين بخلافه عند النحويّين فإنه عندهم في النكرات فقط، وأمّا رفع الاحتمال الكائن في المعارف فيقال له توضيح لا تخصيص.

(٥) **قوله:** [يرفع إلخ] أي: ويعيِّن التاجر ويخصِّصه به. قوله «قبل ذكر الوصف» لكونه لا شريك له في الاسم أو لكون المخاطب يعرفه بعينه قبل الذكر. قوله «وإلاّ» أي: وإن لم يتعيّن الموصوف قبل ذكر الوصف. قوله «لكان الوصف مخصِّصاً» أي: بحسب الظاهر وإلاّ فصحّ أن يكون للمدح أو الذمّ أيضاً بحسب قصد المتكلّم.

لكونه (تأكيداً نحو: «أمسِ الدابرُ كان يوماً عظيماً») فإنّ لفظ «الأمس» ممّا يدلّ على الدبور[١]، وقد يكون الوصف لبيانِ المقصود[٢] وتفسيرِه كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام:٣٨]، حيث وصف «دابّة»[٣] و«طائر» بما هو من خواصّ الجنس لبيان أنّ القصد منهما إلى الجنس دون الفرد، وبهذا الاعتبار[٤] أفاد هذا الوصفُ زيادةَ التعميم والإحاطة (وأمّا توكيده) أي: توكيد المسند إليه (فللتقرير) أي: تقرير المسند إليه أي: تحقيق مفهومه[٥] ومدلوله أعني جعله مستقِرًّا محقّقاً ثابتاً بحيث لا يظنّ به غيره نحو:

---

(١) **قوله:** [ممّا يدلّ على الدبور] أي: على المضيّ فوصفه بالدابر تأكيد، وفي هذا الكلام إشارة إلى أن ليس المراد بالتأكيد التأكيد الاصطلاحيّ لا اللفظي ولا المعنويّ بل المقرّر، وذلك فيما إذا كان الموصوف متضمّناً لمعنى ذلك الوصف فيكون الوصف مؤكّداً ومقرِّراً له.

(٢) **قوله:** [وقد يكون الوصف لبيان المقصود] بيان لمزيد نكتة الوصف، والفرق بين هذا والصفة الكاشفة أنّ الغرض هنا بيان أحد المحتملين بأن يحتمل اللفظ معنيين فيؤتى بالوصف لبيان المراد منه بخلاف الوصف الكاشف فإنّ المقصود به إيضاح المعنى لا بيان أحد المحتملين. قوله «وتفسيره» عطف تفسير.

(٣) **قوله:** [حيث وصف «دابّة» إلخ] أي: لأنه وصف إلخ فهذا علّة لكون النعت هنا مبيّناً للمقصود من الموصوف. قوله «بما هو إلخ» فإنّ الكونَ في الأرض والطيرانَ بالجناحين من خواصّ جنسي الدابّة والطائر على السواء لا يختصّ به فرد. قوله «إلى الجنس» متعلّق بمحذوف أي: متوجّه إلى الجنس.

(٤) **قوله:** [وبهذا الاعتبار] أي: وباعتبار أنّ الوصف لبيان أنّ القصد إلى الجنس. قوله «زيادة التعميم» وبيان ذلك أنّ النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن يجوز أن يراد به هنا دوابّ أرض واحدة وطيور جوّ واحد فيكون الاستغراق عرفيًّا فذُكِر وصفٌ يستوي نسبتُه إلى جميع دوابّ أيّة أرض كانت وطيور أيّ جوّ كان فيكون الاستغراق حقيقيًّا يتناول كلّ دابّة من دوابّ الأرضين السبع وكلّ طائر من طيور جميع الآفاق فقد أفاد ذكرهما زيادة التعميم والإحاطة بسبب تعيّن كون الاستغراق حقيقيًّا.

(٥) **قوله:** [أي: تحقيق مفهومه] تفسير للتقرير. قوله «ومدلوله» عطف تفسير. قوله «أعني جعله إلخ» أي: جعل ذلك المفهوم إلخ، تفسير للتحقيق لدفع توهّم أنّ المراد بتحقيق المفهوم جعله ثابتاً في نفسه بإزالة الخفاء عنه. قوله «مستقِرًّا» أي: قارًّا في ذهن السامع. قوله «محقّقاً ثابتاً إلخ» بيان لما قبله.

«جاءني زيد زيد» إذا ظنّ المتكلم غفلة السامع عن سَماع لفظ المسند إليه أو عن حمله على معناه، وقيل المراد تقرير الحكمِ[1] نحو: «أنا عرفت» أو المحكومِ عليه نحو: «أنا سعَيت في حاجتك وحدي أو لا غيرى»، وفيه نظر لأنه ليس[2] من تأكيد المسند إليه في شيء وتأكيد المسند إليه لا يكون لتقرير الحكم قطّ وسيصرّح المصنف رحمه الله تعالى بهذا (أو دفع توهّم التجوّز) أي: التكلّم بالمجاز نحو: «قطع اللِصّ الأمير الأمير أو نفسه أو عينه[3]» لئلاّ يتوهّم أنّ إسناد القطع إلى الأمير مجاز وإنّما القاطع بعضُ غِلمانه (أو) لدفع توهّم[4] (السهو) نحو: «جاءني زيد زيد» لئلاّ يتوهّم أنّ الجائِيَ غير زيد وإنّما ذكر «زيد» على سبيل السهو (أو) لدفع توهّم (عدَم الشمول) نحو: «جاءني القوم كلّهم أو أجمعون» لئلاّ يُتوهّم أنّ بعضهم لم يجئ إلاّ أنك لم تعتدّ بهم[5] أو أنك جعلتَ الفعل الواقع من البعض

---

(١) **قوله:** [وقيل المراد تقرير الحكم إلخ] مقابل لقوله «أي: تقرير المسند إليه» وحاصله أنه ليس المراد بقول المصـ «للتقرير» تقرير المسند إليه فقط بل تقرير الحكم أو تقرير المحكوم عليه.

(٢) **قوله:** [لأنه ليس إلخ] ردّ للمثالين أي: لأنّ ما ذكر من المثالين ليس إلخ؛ وذلك لأنّ المراد بالتوكيد التأكيد الاصطلاحيّ والتاء في المثال الأوّل فاعل و«وحدي» و«لا غيري» في المثال الثاني حال ومعطوف فلا يصحّ التمثيل بهما لتأكيد المسند إليه. قوله «وتأكيد المسند إليه إلخ» ردّ لقوله «المراد تقرير الحكم» وذلك لأنه إذا كان الغرض أنه تأكيد المسند إليه لم يكن مفيداً لتقرير الحكم، وأمّا تقرير الحكم في نحو «أنا عرفتُ» فهو من تقديم المسند إليه المستدعي لتكرّرِ الإسناد المستلزمِ لتقرير الحكم.

(٣) **قوله:** [أو نفسه أو عينه] أشار بذلك إلى أنّ كلاًّ من التأكيد اللفظيّ والمعنويّ يدفع التوهّم. قوله «لئلاّ يتوهّم إلخ» أي: يقال ذلك لئلاّ يتوهّم السامع أنّ إلخ. قوله «مجاز» أي: مجاز عقليّ. قوله «وإنما القاطع إلخ» داخل في المتوهَّم.

(٤) **قوله:** [لدفع توهّم] إشارة إلى أنّ قوله «السهو» مجرور معطوف على قوله «التجوّز». قوله «لئلاّ يتوهّم إلخ» أي: يقال ذلك لئلاّ يتوهّم السامع أنّ إلخ. قوله «وإنما ذكر إلخ» داخل في المتوهّم.

(٥) **قوله:** [إلاّ أنك لم تعتدّ بهم] فأطلقتَ القوم وأردتَ من عدا ذلك البعض، وعلى هذا كان التأكيد لدفع توهّم المجاز اللغَويّ. قوله «أو أنك جعلتَ إلخ» وذلك لتعاونهم وتوقّف فعل بعضهم على رضا كلِّهم

كالواقع من الكلّ بناءً على أنهم في حكم شخص واحد (وأمّا بيانه) أي: تعقيب المسند إليه[1] بعطف البيان (فلإيضاحه باسم مختصّ به نحو: «قدم صديقك خالد») ولا يلزم أن يكون[2] الثاني أوضح لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما[3] وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختصّ به كقوله: «وَالْمُؤمِنِ[4] الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ يَمْسَحُهَا» فإنّ الطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسماً يختصّ بها، وقد يجيء عطف البيان لغير الإيضاح كما في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة:٩٧]، ذكر صاحب "الكشاف" أنّ البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به للمدح[5] لا للإيضاح كما تجيء الصفة لذلك (وأمّا

كما يقال «بنو فلان قتلوا زيداً» وإنما قتله واحد، وعلى هذا كان التأكيد لدفع توهّم المجاز العقليّ.

(١) **قوله:** [أي: تعقيب المسند إليه إلخ] اعلم أنّ قول المصـ «بيانه» بالمعنى المصدريّ أي: كشفه وإيضاحه لكنّ المراد كشفه بعطف البيان بقرينة المقام، فقول الشارح هذا بيان لحاصل المعنى.

(٢) **قوله:** [ولا يلزم أن يكون إلخ] شروع في الإشارة إلى اعتراضات ثلاثة على المصـ في قوله «فلإيضاحه إلخ» فإنّ ظاهره يقتضي أن يكون عطف البيان أوضح من المبيَّن وأن يكون باسم مختصّ به وأن لا يكون لغير الإيضاح، فردّ الأوّلَ بقوله «ولا يلزم إلخ» والثاني بقوله «وقد يكون إلخ» والثالث بقوله «وقد يجيء إلخ»، والجواب في كلٍّ من الثلاثة أنّ كلام المصـ مبنيّ على الغالب.

(٣) **قوله:** [من اجتماعهما] نحو «جاء عمر أبو حفص» إذا كان كلّ من الاسم والكنية مشتركاً بين أشخاص ولم يكن المسمّى بـ«عمر» والمكنّى بـ«أبي حفص» إلاّ واحداً منهم، فمتى ذكر واحد منهما منفرداً عن الآخر كان فيه خفاء ويرتفع ذلك الخفاء بذكر الثاني مع الأوّل فيحصل الإيضاح من الاجتماع.

(٤) **قوله:** [وَالْمُؤمِنِ] الواو للقسم، والمؤمن هو المولى تعالى مأخوذ من الأمان، والعائذات جمع عائذة من العوذ وهو الالتجاء. قوله «ليس اسماً إلخ» لأنه يشملها وغيرها كما أنّ العائذات يشمل الطير وغيره.

(٥) **قوله:** [جيء به للمدح] لأنّ فيه إشعاراً باعتبار الوضع التركيبيّ بكونه محرَّماً فيه القتالُ والتعرّضُ لمن التجأ إليه وإن كان هنا مستعملاً في معناه العلميّ ولذا جعل المجموع عطف بيان. قوله «لا للإيضاح» لأنّ الكعبة اسم مختصّ ببيت الله تعالى لا يشاركه فيه شيء.

الإبدال منه) أي: من المسند إليه (فلزيادة التقرير) من إضافة المصدر إلى المفعول[١] أو من إضافة البيان أي: الزيادة التي هي التقرير، وهذا[٢] من عادة افتنان صاحب "المفتاح" حيث قال في التأكيد: «للتقرير» وههنا: «لزيادة التقرير»، ومع هذا فلا يخلو عن نكتة لطيفة وهي الإيماء[٣] إلى أنّ الغرض من البدل هو أن يكون مقصوداً بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعاً وضمناً بخلاف التأكيد فإنّ الغرض منه نفس التقرير والتحقيق (نحو: «جاءني أخوك زيد») في بدل الكلّ[٤] ويحصل التقرير بالتكرير (و«جاءني القوم أكثرهم») في بدَل البعض (و«سلب زيد ثوبه») في بدَل الاشتمال[٥] وبيان التقرير فيهما أنّ المتبوع يشتمل على التابع

---

(١) **قوله:** [من إضافة المصدر إلى المفعول] أي: بعد حذف الفاعل والتقدير: «فلزيادة المتكلّمِ أو الإبدالِ التقريرَ» هذا إن جعلتَ الزيادة مصدراً متعدِّياً، وإن جعلتَها مصدراً لازماً فمن إضافة المصدر إلى الفاعل. قوله «أو من إضافة البيان» وهذا إن جعلت الزيادة بمعنى الحاصل بالمصدر.

(٢) **قوله:** [وهذا] أي: التعبير في موضع بـ«للتقرير»، وفي آخر بـ«لزيادة التقرير» مع أنّ المعنى واحد. قوله «من عادة افتنان» الإضافة بيانيّة، والافتنان تبديل أسلوب الكلام. قوله «ومع هذا» أي: ومع هذا الافتنان.

(٣) **قوله:** [وهي الإيماء إلخ] وهذا الإيماء حصل بذكر لفظ الزيادة لأنّه يشعر بأنّ التقرير ليس مقصوداً بالبدل بل البدل هو المقصود بالنسبة فالتقرير الحاصل بالتكرير أمر زائد على المقصود من البدل، ويمكن أن يقال إنّ في البدل تقريرَ متبوعه وتقريرَ الحكم أيضاً بتكرير العامل بخلاف التأكيد فإنّ فيه تقريرَ متبوعه فقط ففي البدل زيادة التقرير.

(٤) **قوله:** [في بدل الكلّ] أي: يقال ذلك في بدل الكلّ. قوله «ويحصل التقرير» أي: في بدل الكلّ. قوله «بالتكرير» لأنّ المراد من «أخوك» ومن «زيد» مثلاً واحد فقد تحقّق التكرير وبه حصل التقرير.

(٥) **قوله:** [في بدل الاشتمال] اعلم أنّ كلاًّ من بدل البعض والاشتمال إنما ينال المرتبة العليا إذا كان الحكم عليه بمنزلة الحكم على متبوعه فلا يعلو «جاءني القوم أكثرهم» و«سلب زيد ثوبه» إلاّ إذا كان مجيءُ الأكثر بمنزلة مجيء الكلّ وسلبُ ثوبه بمنزلة سلب نفسه لكثرة تأثّره بالسلب لكمال فقره أو غيره. قوله «وبيان التقرير فيهما» أي: في بدل البعض والاشتمال، هذا مقابل لقوله «ويحصل التقرير بالتكرير».

إجمالاً حتّى كأنه مذكور، أمّا في البعض فظاهر[١] وأمّا في الاشتمال فلأنّ معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمالِ الظرف على المظروف[٢] بل من حيث يكون مُشعِراً به إجمالاً ومتقاضياً له بوجهٍ مّا بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوِّقةً إلى ذكره منتظرةً له، وبالجملة[٣] يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلَق ويراد به التابع نحو: «أعجبني زيد» إذا أعجبك عِلمه بخلاف[٤] «ضربتُ زيداً» إذا ضربتَ حماره، ولهذا[٥] صرّحوا بأنّ نحو «جاءني زيد أخوه» بدل غلط لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة، ثم بدل[٦] البعض والاشتمال بل بدل الكلّ أيضاً لا يخلو عن إيضاح وتفسير،..............

---

(١) **قوله:** [أمّا في البعض فظاهر] أي: أمّا اشتمال المتبوع على التابع إجمالاً في بدل البعض فظاهر لأنّ الكلّ يشتمل على البعض فيحصل التكرار للبعض بذكره بعد الكلّ. قوله «وأمّا في الاشتمال» أي: وأمّا اشتمال المتبوع على التابع إجمالاً في بدل الاشتمال فلأنّ معناه أي: معنى اشتماله عليه إجمالاً أن يشتمل إلخ.

(٢) **قوله:** [لا كاشتمال الظرف على المظروف] أي: لا يشترط خصوص الاشتمال الظرفيّ لا أنّ هذا الاشتمال لا يكفي بدليل قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٧]، فإنّ الشهر الحرام ظرف للقتال. قوله «بل من حيث» أي: بل أن يشتمل من جهةِ أن يكون المبدل منه مُشعِراً بالبدل إجمالاً. قوله «متقاضياً له إلخ» أي: مفيداً له بوجهٍ مّا وهو العموم. قوله «منتظرةً له» تفسير لما قبله.

(٣) **قوله:** [وبالجملة] أي: وأقول قولاً متلبِّساً بالإجمال أي: قولاً مجمَلاً. قوله «فيه» أي: في بدل الاشتمال. قوله «ويراد به التابع» ليس المراد أنه مستعمل في التابع حتّى يكون مجازاً بل المراد أنه يفهم من المتبوع بواسطة نسبة الفعل إليه أنّ المراد نسبة الفعل إلى التابع إلاّ أنّ المتكلِّم لم يصرِّح بذلك.

(٤) **قوله:** [بخلاف إلخ] أي: فقولك «ضربت زيداً حمارَه» من بدل الغلط لعدم شرط بدل الاشتمال، وكذا قولك «رأيت زيداً عمامتَه أو ثوبَه»، ومال الصفويّ إلى أنّه من بدل الاشتمال.

(٥) **قوله:** [ولهذا] أي: ولأجل أنه يجب في بدل الاشتمال أن يكون المتبوع بحيث يطلق ويراد به التابع.

(٦) **قوله:** [ثمّ بدل إلخ] إشارة إلى الاعتراض على المتن بأنّ الأحسن أن يقول «فلزيادة التقرير والإيضاح» بزيادة لفظ الإيضاح كما وقع في "المفتاح"، وجوابُه أنّ التقرير يستلزم الإيضاح فلا حاجة إلى هذه الزيادة. قوله «لا يخلو عن إيضاح» أي: لما فيه من التفصيلِ بعد الإجمال والتفسيرِ بعد الإبهام.

ولم يتعرّض[(١)] لبدل الغلط؛ لأنه لا يقع في فصيح الكلام (وأما العطف) أي: جعل الشيء[(٢)] معطوفاً على المسند إليه (فلتفصيل المسند إليه مع اختصار نحو: «جاءني زيد وعمرو») فإنّ فيه تفصيلاً للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة[(٣)] على تفصيل الفعل بأنّ المجيئَين كانا معاً أو مترتِّبَينِ مع مهلة أو بلا مهلة، واحترز بقوله: «مع اختصار» عن نحو: «جاءني زيد وجاءني عمرو» فإنّ فيه تفصيلاً للمسند إليه[(٤)] مع أنه ليس من عطف المسند إليه، وما يقال من أنه احتراز عن نحو: «جاءني زيد جاءني عمرو» من غير عطف، فليس بشيء؛ إذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند إليه بل يحتمل أن يكون إضراباً عن الكلام الأوّل[(٥)]

---

(١) قوله: [ولم يتعرّض إلخ] جواب سؤال ظاهر. قوله «لبدل الغلط» أي: للبدل لأجل الغلط أي: لتدارك الغلط. قوله «لأنه لا يقع إلخ» اعلم أنّ بدل الغلط نوعان: أحدهما ما هو لسبق اللسان أو النسيان وهذا بدل عن غلط حقيقيّ، والثاني ما هو لدعوى أحدهما وإيهام أنه ذكر غلطاً، وهذا بدل عن تغالط، ويسمّى بدل البداء، وشرطه أن يرتقي من الأدنى إلى الأعلى كقولك: «هند نجم بدر»، والذي لا يقع في الكلام الفصيح هو الأوّل ولا مانع من وقوع الثاني فيه.

(٢) قوله: [أي: جعل الشيء إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «العطف» بالمعنى المصدريّ لا بمعنى التابع المخصوص، وفيه أنّ الجعل ليس من أحوال المسند إليه، والجواب أنّ المراد من الجعل المذكور لازمه إذ يلزم من جعل الشيء معطوفاً على المسند إليه كونُ المسند إليه معطوفاً عليه وهو من أحوال المسند إليه.

(٣) قوله: [من غير دلالة إلخ] وذلك لأنّ الواو لمطلق الجمع. قوله «بأنّ المجيئين إلخ» تصوير لتفصيل الفعل. قوله «مع مهلة» متعلّق بقوله «مترتِّبين».

(٤) قوله: [للمسند إليه] أي: للفاعل بأنه زيد وعمرو لكن لا مع اختصار. قوله «ليس من عطف المسند إليه» الأوضح أن يقول «ليس من العطف على المسند إليه» إذ الكلام في العطف على المسند إليه.

(٥) قوله: [بل يحتمل أن يكون إضراباً عن الكلام الأوّل] فكأنه لم يُذكَر فيكون الحكم فيه مرجوعاً عنه فلم يبق المسند إليه فيه مسنداً إليه فهو خارج من قوله «فلتفصيل المسند إليه» فكيف يحترز عنه بما بعده. وإنما قال «يحتمل» لأنه يحتمل أيضاً أن يكون العاطف ملاحظاً فيه فيرجع إلى ما مثّل به الشارح.

نصّ عليه الشيخ في "دلائل الإعجاز" (أو) لتفصيل (المسند) بأنه قد حصل[1] من أحد المذكورَينِ أوّلاً ومن الآخَر بعده مع مهلة أو بلا مهلة (كذلك) أي: مع اختصار، واحترز بقوله «كذلك» عن نحو «جاءني زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة» (نحو: «جاءني زيد فعمرو أو ثم عمرو» أو «جاءني القوم حتّى خالد») فالثلاثة[2] تشترك في تفصيل المسند إلاّ أنّ الفاء تدلّ على التعقيب من غير تراخٍ و«ثم» على التراخي و«حتّى» على أنّ أجزاء ما قبلها[3] مترتّبة في الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس، فمعنى تفصيل المسند فيها أن يُعتبَر تعلّقُه بالمتبوع أولاً وبالتابع ثانياً من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها، ولا يشترط فيها الترتيب الخارجيّ[4] فإنْ قلت: في هذه الثلاثة[5] أيضاً تفصيل للمسند إليه فلِم لم يقل

---

(١) قوله: [بأنه قد حصل إلخ] تصوير لتفصيل المسند. قوله «عن نحو جاءني إلخ» لأنّ فيه تفصيلاً للمسند بأنّ المجيئين مترتّبان مع مهلة لكن لا مع اختصار.

(٢) قوله: [فالثلاثة] أي: فالحروف الثلاثة وهي الفاء و«ثمّ» و«حتّى». قوله «في تفصيل المسند» أي: في الدلالة على حصوله من أحد المذكورَين أوّلاً ومن الثاني بعده. قوله «وثمّ على التراخي» أي: و«ثمّ» تدلّ على التعقيب مع التراخي. قوله «وحتّى على أنّ إلخ» أي: و«حتّى» تدلّ على أنّ إلخ.

(٣) قوله: [أجزاء ما قبلها إلخ] أي: ما قبل «حتّى» وهو المتبوع. قوله «مترتّبة إلخ» نحو «قهرناكم حتّى الكماة» فيعتبر أنّ القهر تعلّق بالمخاطَبين واحداً بعد واحدٍ مبتدأً من الضعاف إلى أن تعلّق بالشجعان فـ«حتّى» للترتيب الذهنيّ، بخلاف الفاء و«ثمّ» فإنهما للترتيب الخارجيّ. قوله «أو بالعكس» أي: أو من الأقوى إلى الأضعف نحو «قدم الحجّاج حتّى المشاة»، ثمّ التعرّض للأجزاء بطريق التمثيل لا للحصر؛ إذ المعتبر في «حتّى» أن يكون المعطوف بها بعضاً من جمعٍ قبلَها أو جزءاً من كلٍّ نحو «أكلت السمكة حتّى رأسها» أو كالجزء نحو «أعجبتني الجارية حتّى حديثها».

(٤) قوله: [الترتيب الخارجيّ] وذلك لجواز أن يكون تعلّق الفعل بما بعدها قبل تعلّقه بما قبلها نحو «مات كلّ أب حتّى آدم» أو في أثناء تعلّقه بما قبلها نحو «مات الناس حتّى الأنبياء» أو في زمان واحد نحو «جاءني القوم حتّى خالد» إذا جاؤوك معاً وكان خالد أضعفهم أو أقواهم.

(٥) قوله: [في هذه الثلاثة] أي: في الأمثلة الثلاثة المذكورة. قوله «أيضاً تفصيل للمسند إليه» لأنّه كما يدلّ

«أو لتفصيلهما معاً» قلتُ: فرق بين أن يكون الشيء حاصلاً من شيء[١] وبين أن يكون مقصوداً منه، وتفصيل المسند إليه في هذه الثلاثة وإن كان حاصلاً لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لأجْله لأنّ الكلام إذا اشتمل على قيد زائد[٢] على مجرّد الإثبات أو النفي فهو الغرض الخاصّ والمقصود من الكلام، ففي هذه الأمثلة تفصيل المسند إليه كأنه أمر كان معلوماً وإنّما سيق الكلام لبيان أنّ[٣] مجيء أحدهما كان بعد الآخَر فليتأمّل، وهذا البحث ممّا أورده الشيخ[٤] في "دلائل الإعجاز" ووصّى بالمحافظة عليه (أو ردِّ السامع) عن الخطأ في الحكم (إلى الصواب نحو: «جاءني زيد لا عمرو») لمن اعتقد أنّ عمراً جاءك دون زيد[٥]

«جاء زيد فعمرو» مثلاً على أنّ المجيء قد حصل من زيد أوّلاً ومن عمرو بعده بلا مهلة كذلك يدلّ على أنّ الجائي زيد وعمرو وهذا تفصيل للمسند إليه.

(١) **قوله:** [أن يكون الشيء حاصلاً من شيء] أي: من غير أن يكون مقصوداً منه كحصول تفصيل المسند إليه من العطف بالحروف الثلاثة في الأمثلة الثلاثة؛ فإنه حاصل منه وليس مقصوداً منه. قوله «أن يكون مقصوداً منه» أي: أن يكون الشيء مقصوداً من شيء كحصول تفصيل المسند من العطف بالحروف الثلاثة في الأمثلة الثلاثة فإنه المقصود منه.

(٢) **قوله:** [على قيد زائد] كالترتيب بين المجيئين بلا مهلة في «جاء زيد فعمرو» و«ما جاء زيد فعمرو» فإنه قيد زائد على مجرّد إثبات المجيء لزيد وعمرو في الأوّل وعلى مجرّد نفيه عنهما في الثاني.

(٣) **قوله:** [لبيان أنّ إلخ] وهذا هو تفصيل المسند. قوله «فليتأمّل» في الأمر بالتأمّل إشارة إلى كثرة فوائد القاعدة المذكورة وهي أنّ الكلام إذا اشتمل إلخ، وإلى أنها أغلبيّة لا كليّة لقوله تعالى: ﴿لَاتَأۡكُلُواالرِّبَوٰٓا أَضۡعَـٰفٗامُّضَـٰعَفَةٗ﴾ [آل عمران:١٣٠] فليس المقصود النهي عن الأضعاف المضاعف فقط بل عن الربو مطلقاً.

(٤) **قوله:** [وهذا البحث ممّا أورده الشيخ إلخ] المراد بالبحث المسألة المبحوث عنها وهي أنه فرق بين الحاصل المقصود وبين الحاصل من غير قصد وأنّ الكلام إذا اشتمل على قيد زائد إلخ.

(٥) **قوله:** [لمن اعتقد] أي: يقال ذلك من اعتقد أو ظنّ أنّ عمراً جاءك دون زيد فيكون لقصر القلب. قوله «أو أنهما جاءاك جميعاً» فيكون لقصر الإفراد، ولم يذكر الشارح قصر التعيين لأنه لم يجئ له «لاَ» ولا شيء من حروف العطف لأنّ المخاطب فيه شاكّ لا حكم عنده.

أو أنهما جاءاك جميعاً، و«لكن» أيضاً للردّ إلى الصواب إلاّ أنه[١] لا يقال لنفي الشركة حتّى أنّ نحو «ما جاءني زيد لكن عمرو» إنما يقال لمن اعتقد أنّ زيداً جاءك دون عمرو لا لمن اعتقد أنهما جاءاك جميعاً، وفي كلام النحاة ما يُشعِر[٢] بأنه إنما يقال[٣] لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعاً (أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (إلى) محكوم عليه (آخر نحو: «جاءني زيد بل عمرو» أو «ما جاءني زيد بل عمرو») فإنّ «بَلْ» للإضرابِ عن المتبوع[٤] وصرفِ الحكم إلى التابع، ومعنى الإضراب عن المتبوع أن يُجعَل في حكم المسكوت عنه لا أن ينفى عنه الحكم قطعاً خلافاً لبعضهم، ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر[٥] وكذا في المنفيّ إن جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت

---

(١) **قوله:** [إلاّ أنه إلخ] استدراك لدفع توهّم أنّ «لكن» مثل «لا» من كلّ وجهٍ. قوله «لا يقال لنفي الشركة» أي: فلا يكون لقصر الإفراد.

(٢) **قوله:** [وفي كلام النحاة ما يُشعِر إلخ] الغرض من نقل ما يشعر به كلام النحاة المعارضة بينه وبين ما قرّره أوّلاً لأنّ حاصل ما قرّره أوّلاً أنّ «لكن» لقصر القلب فقط وحاصل ما نقله عن النحاة أنّ «لكن» لقصر الإفراد فقط أي: لنفي الشركة في الانتفاء، والجواب أنّ الأوّل اصطلاح البيانيّين والثاني اصطلاح النحويّين ولا اعتراض باصطلاح أحد على غيره.

(٣) **قوله:** [بأنه إنما يقال إلخ] أي: وحينئذ فـ«لكن» عندهم لقصر الإفراد ولا يستعمل لقصر القلب. ثمّ الخلاف بين النحويّين والبيانيّين في كون «لكن» لقصر الإفراد أو القلب إنما هو في النفي وأمّا كونه لقصر الإفراد أو القلب في الإثبات فلا قائل به أحد.

(٤) **قوله:** [للإضرابِ عن المتبوع] أي: للإعراض عنه. قوله «وصرفِ الحكم إلى التابع» من عطف اللازم على الملزوم. قوله «حكم المسكوت عنه» هذا عند الجمهور. قوله «خلافاً لبعضهم» وهو ابن الحاجب.

(٥) **قوله:** [في المثبت ظاهر] أي: في العطف بـ«بل» في الكلام المثبت ظاهر؛ لأنّك إذا قلت «جاءني زيد بل عمرو» فقد صرفتَ حكم المجيء إلى عمرو قطعاً سواء جعلت زيداً في حكم المسكوت عنه كما هو مذهب الجمهور أو نفيتَ عنه المجيء كما هو مذهب ابن الحاجب.

عنه أو متحقّق الحكم له حتّى يكون معنى «ما جاءني زيد بل عمرو» أنّ عمراً لم يجئ، وعدمُ مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال[1] أو مجيئُه محقّق كما هو مذهب المبرّد وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتّى يكون معنى «ما جاءني زيد بل عمرو» أنّ عمراً جاءك كما هو مذهب الجُمهور ففيه إشكال[2] (أو للشكّ) من المتكلّم (أو التشكيك للسامع) أي: إيقاعه في الشكّ (نحو: «جاءني زيد أو عمرو») أو للإبهام[3] نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ:٢٤] أو للتخيير أو للإباحة نحو: «لِيدخلِ الدارَ زيد أو عمرو»[4] والفرق بينهما أنّ في الإباحة يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير[5] (وأمّا فصله) أي: تعقيب المسند إليه بضمير الفصل[6]......................................

---

(١) قوله: [على الاحتمال] أي: كما هو مذهب المبرّد. قوله «أو مجيئه محقّق» أي: كما هو مذهب ابن الحاجب فقوله «كما هو مذهب المبرّد» لو قدّمه على قوله «أو مجيئه محقّق» لكان أولى.

(٢) قوله: [ففيه إشكال] أي: ففي مذهب الجمهور إشكال؛ وذلك لأنه لم يوجد صرف الحكم من المتبوع إلى التابع فإنّك إذا قلتَ مثلاً «ما جاءني زيد بل عمرو» بمعنى أنّ عمراً جاء لم يوجد نفي المجيء عن عمرو، ويمكن أن يجاب بأنّ المراد من صرف الحكم تغييره ولا شكّ أنّ المجيء هنا نسب إلى المتبوع نفياً ثمّ صرف أي: غيِّر بأن نسب إلى التابع إثباتاً وجعل الأوّل في حكم المسكوت عنه.

(٣) قوله: [أو للإبهام إلخ] بيان لمزيد النكات للعطف على المسند إليه، والفرق بين الإبهام والتشكيك أنّ المقصود في التشكيك إيقاع السامع في الشكّ وإيقاع الشبهة في قلبه والمقصود في الإبهام إخفاء الحكم عنه وترك التعيين وإن لزم أحدهما الآخر لكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد.

(٤) قوله: [«ليدخل الدار زيد أو عمرو»] هذا المثال صالح للتخيير والإباحة والفارق بينهما إنما هو القرينة فإن دلّت على طلب أحد الأمرين فقط كان العطف للتخيير وإلاّ فللإباحة.

(٥) قوله: [بخلاف التخيير] فإنه لا يجوز فيه الجمع، وفيه أنّ «أَوْ» في آية كفّارة اليمين للتخيير مع أنه يجوز الجمع بين تلك المتعاطفات. والجواب أنه لا يجوز الجمع على أنّ الجميع واجب وإن جمع الجميع لا يقع الجميع كفّارة واجبة بل الواجب أحدها.

(٦) قوله: [أي: تعقيب المسند إليه إلخ] إشارة إلى أنّ قول المصـ «فصله» بمعنى ضمير الفصل لا بالمعنى

وإنّما جعله من أحوال المسند إليه[1] لأنه يقترن به أولاً، ولأنه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له (فلتخصيصه) أي: المسند إليه (بالمسند) يعني: لقصر المسند[2] على المسند إليه؛ لأن معنى قولنا: «زيد هو القائم» أنّ القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه إلى عمرو، فالباء في قوله: «فلتخصيصه بالمسند» مثلها في قولهم: «خصّصت فلاناً بالذكر» أي: ذكرته دون غيره، كأنك[3] جعلته من بين الأشخاص مختصًّا بالذكر أي: متفرِّداً به، والمعنى ههنا[4] جعل المسند إليه من بين ما يصحّ اتّصافه بكونه مسنداً إليه مختصًّا بأن يَثبُت له المسند كما يقال في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٤]، معناه «نخصّك بالعبادة ولا نعبد غيرك» (وأمّا تقديمه) أي: تقديم المسند إليه (فلكون ذكره أهمّ) ولا يكفي في التقديم[5]

المصدريّ وإلى أنّ الكلام على حذف المضاف أي: إيراد الفصل، وإنما قال الشارح «أي: تعقيب إلخ» ملاحظة للمضاف المقدّر فهو بيان لحاصل المعنى.

(١) **قوله:** [وإنما جعله من أحوال المسند إليه] أي: حيث ذكره في مبحثه ولم يجعله من أحوال المسند مع أنه مقترن بكليهما. قوله «أوّلاً» أي: قبل اقترانه بالمسند. قوله «عبارة عنه» هذا مبنيّ على القول المرجوح من أنّ ضمير الفصل ضمير حقيقة والصحيح أنه صيغة ضمير وليس بضمير بل حرف، وإطلاق الضمير عليه مجاز مرسل علاقته المشاكلة. قوله «وفي اللفظ» أي: في الإفراد والتثنية والجمع.

(٢) **قوله:** [يعني: لقصر المسند إلخ] إشارة إلى أنّ الباء هنا داخلة على المقصور. قوله «فالباء إلخ» تفريع على العناية وتصريح بما أشار إليه أوّلاً. قوله «مثلها» أي: مثل الباء في كونها داخلة على المقصور.

(٣) **قوله:** [كأنك إلخ] «كأنّ» هنا للتحقيق. قوله «من بين الأشخاص» متعلّق مقدّم بقوله الآتي: «مختصًّا». قوله «متفرِّداً به» أي: متفرِّداً في الذكر.

(٤) **قوله:** [والمعنى ههنا إلخ] أي: ومعنى تخصيص المسند إليه بالمسند. قوله «من بين ما يصحّ اتّصافه إلخ» أي: من بين الأفراد التي يمكن عقلاً اتّصافها إلخ. قوله «يَثبُت» على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الإثبات لأنّ المستفاد من ضمير الفصل هو القصر في الثبوت لا في الإثبات.

(٥) **قوله:** [ولا يكفي في التقديم إلخ] أي: لا يكفي صاحبَ علم المعاني أن يقتصر في بيان نكتة التقديم

مجرّدُ ذكر الاهتمام بل لا بدّ من أن يُبيَّن أنّ الاهتمام من أيّ جهة وبأيّ سبب فلذا فصله بقوله (إمّا لأنه) أي: تقديم المسند إليه (الأصل) لأنه المحكوم عليه ولا بدّ من تحققّه[1] قبل الحكم فقصدوا أن يكون في الذكر أيضاً مقدّماً (ولا مقتضِي للعدول عنه) أي: عن ذلك الأصل إذ لو كان أمر يقتضي العدولَ عنه فلا يقدّم[2] كما في الفاعل فإنّ مرتبة العامل التقدّم على المعمول (وإمّا ليتمكّن الخبر في ذهن السامع لأنّ في المبتدأ تشويقاً إليه) أي: الخبر (كقوله: «والذي حارت البريّةُ فيه * حَيَوان مستحدَث من جماد») يعني: تحيّرت الخلائق في المُعاد الجسمانيّ[3] والنشور الذي ليس بنفسانيّ بدليل ما قبله[4]:

على الاهتمام بل ينبغي أن يبيّن سببه ليعلم المتعلّم الجهاتِ المعتبرةَ عند البلغاء المقتضيةَ للاهتمام. قوله «وبأيّ سبب» عطف تفسير. قوله «فلذا فصله» أي: بيّنه، والضمير لوجه الاهتمام وسببه.

(١) **قوله**: [ولا بدّ من تحققّه إلخ] يعني أنّ الأولى أن يتحقّق المحكوم عليه في الذهن قبل تحقّق المحكوم به؛ لأنّ المسند إليه لمّا كان محكوماً عليه كان المسند مطلوباً لأجله فالأولى أن يلاحظ قبله.

(٢) **قوله**: [فلا يقدّم] أي: فلا يقدّم المسند إليه على المسند، وفيه أنه إذا وجد مقتضٍ للعدول فغايته أنه نكتة أخرى معارضة لنكتة الأصالة فلم رجِّحت عليها بمجرّدها، اللهمّ إلاّ أن يقال الأصالة نكتة ضعيفة فرجِّح غيرها عليها بمجرّدها، أو يقال ليس المراد مقتضياً للعدول من النكات بل المراد مقتضٍ للعدول بحسب النحو، وبهذا يشعر قوله «كما في الفاعل». قوله «فإنّ مرتبة العامل إلخ» وذلك لأنّ العامل لمّا أثر في المعمول رجّح جانبه عليه بالتقديم، ولأنّ العامل علّة في المعموليّة والعلّة مقدّمة على المعلول.

(٣) **قوله**: [في المُعاد الجسمانيّ] بضمّ الميم مصدراً على صيغة اسم المفعول أو بفتحها مصدراً ميميًّا أي: في العود المتعلّق بالأجسام وكذا بالأرواح. قوله «والنشور» أي: انتشار الخلق من قبورهم وتفرّقهم إلى المحشر. قوله «ليس بنفسانيّ» أي: ليس متعلّقاً بالنفس فقط بل بالنفسِ أي: الروحِ والجسمِ معاً.

(٤) **قوله**: [بدليل ما قبله إلخ] أي: المراد بالحيوان المستحدث من جماد بنو آدم والذي تحيّرت البريّة فيه مُعاده ونشوره بدليل ما قبله إلخ. قوله «بَانَ» أي: ظهر بالأدلّة. قوله «هَادٍ» عطف على داعٍ. قوله «بعضهم يقول بالمعاد» وهو الهادي. قوله «وبعضهم لا يقول به» وهو الداعي إلى الضلال.

بَانَ أَمْرُ الْإِلهِ وَاخْتَلَفَ النَّا * سُ فَدَاعٍ إِلَى ضَلَالٍ وَهَادِ يعني: بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به (وإمّا لتعجيل المسرّة أو المساءة للتفاؤل) علّة لتعجيل المسرّة[1] (أو التطيّر) علّة لتعجيل المساءة (نحو: «سعد في دارك») لتعجيل المسرّة («والسفّاح في دار صديقك») لتعجيل المساءة (وإمّا لإيهام أنه) أي: المسند إليه (لا يزول عن الخاطر) لكونه مطلوباً (أو أنه يستلِذّ به) لكونه محبوباً (أو لنحو ذلك) مثل إظهار تعظيمه[2] أو تحقيره أو ما أشبه ذلك[3] (قال عبد القاهر: وقد يقدّم) المسند إليه (ليفيد) التقديمُ (تخصيصَه بالخبر الفعليّ) أي: قصرَ[4] الخبر الفعليّ عليه (إنْ ولي) المسندُ إليه (حرفَ النفي) أي: وقع بعدها بلا فصل (نحو: «ما أنا قلت هذا» أي: لم أقله مع أنه مقول لغيري) فالتقديم يفيد[5] نفيَ الفعل

---

(١) قوله: [علّة لتعجيل المسرّة] أي: إنما عجّلت المسرّة لأجل أن يتفاءل. قوله «علّة لتعجيل المساءة» أي: إنما عجّلت المساءة لأجل أن يتطيّر؛ وذلك لأنّ السامع إنما يتفاءل أو يتطيّر بأوّل ما يفتتح به الكلام فإن كان يشعر بالمسرّة أو المساءة تفاءل أو تطيّر به أي: تبادر لفهمه حصول الخير أو الشرّ.

(٢) قوله: [مثل إظهار تعظيمه إلخ] اعلم أنّ التعظيم مستفاد إمّا من جوهر لفظ المسند إليه نحو «أبو الفضل جاء» أو من الإضافة نحو «ابن السلطان جاء» أو من وصفه نحو «رجل فاضل جاء» وإظهاره يحصل بتقديمه لأنه يدلّ على أنّ الكلام سيق له نفسه، وكذا الحال في التحقير فلذا زاد لفظ الإظهار.

(٣) قوله: [أو ما أشبه ذلك] كالاحتراز عن أن يحصل في قلب السامع غير المحكوم عليه نحو «زيد قائم» إذ لو قيل «قائم زيد» فربما تخيّل من أوّل وهلة أنّ المراد بالقائم غير زيد والغرض نفي ذلك التخيّل.

(٤) قوله: [أي: قصرَ إلخ] إشارة إلى أنّ الباء داخلة على المقصور. قوله «أي: وقع بعدها» أي: وقع المسند إليه بعد حرف النفي، وإنما أنّث الضمير العائد على حرف النفي نظراً إلى أنّه أداة أو كلمة. قوله «بلا فصل» إنما أتى به لأنه معتبر في حقيقة الولي اصطلاحاً وإن لم يعتبر في حقيقته لغةً لصدق الولي لغة مع الفاصل.

(٥) قوله: [فالتقديم يفيد إلخ] تفريع على تفسير المصـ، ثمّ إفادة التقديم نفيَ الفعل عن المتكلّم هنا بالمنطوق وثبوتَه لغيره بالمفهوم. قوله «على الوجه» متعلّق بالثبوت. قوله «نفي عنه» أي: نفي الفعل عليه عن المتكلّم. قوله «من العموم إلخ» بيان للوجه فإن كان النفي عامًّا كان الثبوت عامًّا نحو «ما أنا رأيت أحداً» وإن كان خاصًّا كان خاصًّا نحو «ما أنا قلت هذا» فالعموم والخصوص بالنظر للمعمول.

عن المتكلم وثبوتَه لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم أو الخصوص، ولا يلزم ثبوته[1] لجميع مَن سواك لأنّ التخصيص إنّما هو بالنسبة إلى من توهّم المخاطَبُ اشتراكَك معه في القول أو انفرادَك به دونه (ولهذا) أي: ولأنّ التقديم يفيد التخصيصَ ونفيَ الحكم عن المذكور[2] مع ثبوته للغير (لم يصحّ «ما أنا قلت) هذا (ولا غيري») لأنّ مفهومَ «ما أنا قلت»[3] ثبوتُ قائليّة هذا القول لغير المتكلّم ومنطوقَ «لا غيري» نفيُها عنه، وهما متناقضان (ولا «ما أنا رأيتُ أحداً») لأنه يقتضي[4] أن يكون إنسان غيرُ المتكلم قد رأى كلَّ أحد من الإنسان لأنه قد نفي عن المتكلم الرؤيةُ على وجه العموم في المفعول فيجب أن يثبُتَ لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقّق تخصيص المتكلّم بهذا النفي (ولا «ما أنا ضربت إلاّ زيداً») لأنه يقتضي أن يكون إنسان غيرُك......................................

---

(١) قوله: [ولا يلزم ثبوته إلخ] لمّا كان قوله «وثبوتَه لغيره» يوهم أنّ المراد كلّ غير دَفَع ذلك التوهّم بقوله «ولا يلزم إلخ». قوله «لأنّ التخصيص» أي: في قولك «ما أنا قلت هذا». قوله «إنما هو بالنسبة إلى من توهّم إلخ» أي: فهو قصر إضافيّ لا بالنسبة إلى جميع الناس حتّى يكون قصراً حقيقيًّا. قوله «اشتراكَك معه» فيكون التخصيص في قولك قصرَ إفراد. قوله «أو انفرادَك به دونه» فيكون قصرَ قلب.

(٢) قوله: [ونفيَ الحكم عن المذكور إلخ] عطف تفسير على قوله «التخصيص». قوله «مع ثبوته للغير» أي: مع ثبوت ذلك الحكم للغير على الوجه الذي نفي عليه عن المذكور.

(٣) قوله: [لأنّ مفهوم «ما أنا قلت» إلخ] تعليل لعدم صحّة القول المذكور، ثمّ عدم صحّة هذا القول إنما هو إذا قصد بتقديم المسند إليه التخصيص لا مطلقاً حتّى إذا قامت قرينة على عدم إرادة التخصيص صحّ ويمكن أن يجعل قوله «ولا غيري» من القرينة على عدم إرادة التخصيص.

(٤) قوله: [لأنه يقتضي إلخ] أي: لا يصحّ هذا المثال أيضاً بناء على ما يتبادر منه من الاستغراق الحقيقيّ وإن أمكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفيّ بأن يحمل الأحد على الأحد الذي يمكن رؤيته. قوله «رأى كلَّ أحد» وهو باطل. قوله «على وجه العموم» متعلّق بالنفي لا بالرؤية. قوله «في المفعول» صفة للعموم. قوله «ليتحقّق إلخ» علّة لقوله «فيجب أن يثبت لغيره إلخ».

قد ضرب كلَّ أحد سوى زيد[١] لأنّ المستثنى منه مقدّر عامّ وكلّ ما نفيتَه عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقاً لمعنى الحصر إنْ عامًّا فعامّ[٢] وإن خاصًّا فخاصّ، وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشّحنا بها في الشرح (وإلاّ) أي: وإن لم يلِ[٣] المسندُ إليه حرفَ النفي بأن لا يكون في الكلام حرف النفي أو يكون حرف النفي متأخِّراً عن المسند إليه (فقد يأتي) التقديم (للتخصيص[٤] ردًّا على من زعم انفرادَ غيره) أي: غير المسندِ إليه[٥] المذكورِ (به) أي: بالخبر الفعليّ (أو) زعم (مشاركتَه) أي: مشاركةَ الغير[٦] (فيه) أي: في الخبر الفعليّ (نحو: «أنا سعَيتُ في حاجتك») لمن زعم انفرادَ الغير بالسعي فيكون قصر قلب، أو زعم مشاركتَه لك في السعي فيكون قصر إفراد (ويؤكَّد على الأوّل)..................

---

(١) قوله: [قد ضرب كلَّ أحد سوى زيد] أي: وهو باطل. قوله «لأنّ المستثنى منه» أي: في هذا المثال. قوله «عامّ» وهو «أحداً» أي: فلو كان المستثنى منه المقدّر خاصًّا صحّ الكلام كما في نحو «ما أنا قرأت إلاّ الفاتحة» فإنه يفيد أنّ إنساناً غيرَك قد قرأ القرآن سوى الفاتحة وهذا صحيح.

(٢) قوله: [إن عامًّا فعامّ إلخ] أي: إن كان المنفيّ عن المذكور على وجه الحصر عامًّا فالثابت لغيره عامّ وإن كان المنفي خاصًّا فالثابت خاصّ.

(٣) قوله: [أي: وإن لم يلِ إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «وإلاّ» عطف على قوله «إن ولي حرف النفي» والمعنى أنه إن ولي المسندُ إليه المقدّمُ حرفَ النفي فهو يفيد التخصيص قطعاً سواء كان المسند إليه منكّراً أو معرّفاً مظهراً أو مضمراً وإن لم يلِ المسند إليه المقدّم حرف النفي بأن لا يكون في الكلام نفي أصلاً أو يكون لكنْ قدّم المسند إليه على النفيِ والفعلِ جميعاً فقد يفيد التخصيص وقد يفيد تقوّي الحكم.

(٤) قال: [فقد يأتي للتخصيص] أي: ويلزمه تقوّي الحكم وإن كان غير مقصود وغير ملحوظ. قال «ردًّا» مفعول لأجله وعامله قوله «يأتي» أو «التخصيص».

(٥) قوله: [أي: غير المسند إليه] إشارة إلى مرجع الضمير وكذا قوله «أي: بالخبر الفعليّ». قوله «زعم» إشارة إلى أنّ قوله «مشاركتَه» عطف على قوله «انفرادَ غيره».

(٦) قوله: [أي: مشاركةَ الغير] إشارة إلى مرجع الضمير وكذا قوله «أي: في الخبر الفعليّ». قوله «فيكون إلخ» أي: فيكون التخصيص قصر قلب. قوله «أو زعم إلخ» أي: أو لمن زعم إلخ.

أي: على تقدير[1] كونه ردًّا على من زعم انفرادَ الغير (بنحو «لا غيري») مثل «لا زيد» و«لا عمرو» و«لا من سواي»؛ لأنه الدالّ صريحاً على إزالة شبهةِ أنّ الفعل صدر عن الغير (و) يؤكَّد (على الثاني) أي: على تقدير كونه[2] ردًّا على من زعم المشاركة (بنحو «وحدي») مثل «منفرداً» أو «متوحِّداً» أو «غيرَ مشارك» لأنه الدالّ صريحاً على إزالة شبهة اشتراك الغير في الفعل، والتأكيد إنما يكون لدفع شبهةٍ خالجتْ قلبَ السامع[3] (وقد يأتي لتقوّي الحكم) وتقريره في ذهن السامع[4] دون التخصيص (نحو: «هو يعطي الجزيل») قصداً إلى[5] تحقيق أنه يفعل إعطاء الجزيل، وسيرد عليك تحقيق معنى التقوّي (وكذا إذا كان الفعل

---

(١) قوله: [أي: على تقدير إلخ] تعيين للأوّل أي: على تقدير كون التخصيص في المثال المذكور ردًّا على من زعم انفراد الغير بالسعي. قوله «مثل «لا زيد» إلخ» بيان لـ«نحو لا غيري». قوله «لأنه الدالّ إلخ» أي: إنما يؤكَّد المسند إليه على الأوّل بنحو «لا غيري» لأنه الدالّ إلخ والشبهة تدفع بالصريح.

(٢) قوله: [أي: على تقدير كونه إلخ] تعيين للثاني أي: على تقدير كون التخصيص في المثال المذكور ردًّا على من زعم مشاركةَ الغير في السعي. قوله «مثل «منفرداً» إلخ» بيان لـ«نحو وحدي». قوله «لأنه الدالّ إلخ» أي: إنما يؤكَّد على الثاني بنحو «وحدي» لأنه الدالّ إلخ أي: والشبهة تدفع بالصريح.

(٣) قوله: [خالجتْ قلبَ السامع] أي: خالطته، ولمّا كان الغرض دفع الشبهة فما هو أصرح في دفعها أولى بأن يكون تأكيداً وهو نحو «لا غيري» في الأوّل ونحو «وحدي» في الثاني بخلاف ما لو أكِّد في الأوّل بـ«وحدي» وفي الثاني بـ«لا غيري» فإنه وإن كان دافعاً لها لكنه بالالتزام.

(٤) قوله: [وتقريره في ذهن السامع] أي: تثبيته فيه، وهذا إشارة إلى أنّ المراد بالتقوّي التقوية، وإنما لم يقل المصـ «لتقوية الحكم» مع أنّ مناسبة لفظ التخصيص يقتضيه رعاية لما هو المشهور فيما بينهم.

(٥) قوله: [قصداً إلى إلخ] أي: يقال ذلك للقصد إلى إلخ أي: لا للقصد إلى أنّ غيره لا يفعل ذلك، وإنما أفاد التقديم هنا التقوّيَ من جهة تكرار الإسناد التامّ عند السكّاكيّ وتبعه المصـ، وعند الشيخ في كلّ مبتدأ مقدّم على خبره الجملة تقوية، فعلى هذا في «زيد ضربته» تقوية عنده لا عندهما. قوله «وسيرد عليك إلخ» أي: في بحث المسند عند قوله «وأمّا كونه جملة فللتقوّي».

منفيًّا) فقد يأتي التقديم[١] للتخصيص وقد يأتي للتقوّي فالأوّل نحو: «أنت ما سعيتَ في حاجتي» قصداً إلى تخصيصه بعدَم السعي، والثاني (نحو: «أنت لا تكذب») وهو لتقوية الحكم المنفيّ[٢] وتقريرِه (فإنه أشدّ لنفي الكَذِب مِن «لا تكذب») لما فيه من تكرارِ الإسناد المفقودِ[٣] في «لا تكذب»، واقتصر المصنّف[٤] على مثال التقوّي ليفرِّع عليه التفرِقةَ بينه وبين تأكيد المسند إليه كما أشار إليه بقوله: (وكذا مِن «لا تكذب أنت») يعني: أنه[٥] أشدّ لنفي الكَذِب من «لا تكذب أنت» مع أنّ فيه تأكيداً (لأنه) أي: لأنّ لفظ «أنت» أو لأنّ «لا تكذب أنت» (لتأكيد المحكومِ عليه) بأنه[٦] ضمير المخاطَب تحقيقاً

---

(١) **قوله:** [فقد يأتي التقديم إلخ] تفسير لمعنى التشبيه في قول المصـ «وكذا إذا كان الفعل منفيًّا»، والمشار إليه بـ«ذا» البيان المذكور في «أنا سعيت» وفي «هو يعطي الجزيل». قوله «قصداً إلى إلخ» أي: يقال ذلك للقصد إلى تخصيصِ المخاطب بعدم السعي وإثباتِ السعي لغيره.

(٢) **قوله:** [لتقوية الحكم المنفيّ] الحكم المنفيّ هنا هو الكذب وليس المراد تقوية هذا الحكم المنفيّ بل المراد تقوية نفي الكذب كما يدلّ عليه قول المصـ «فإنّه أشدّ لنفي الكذب» فلو قال: «لتقوية الحكم» أو «لتقوية نفي الحكم» لكان أولى؛ إذ المراد حينئذ بالحكم في الأوّل نفي الكذب وفي الثاني المحكوم به وهو الكذب. قوله «وتقريرِه» عطف تفسير.

(٣) **قوله:** [لما فيه من تكرارِ الإسناد المفقودِ إلخ] بيان لعلّة وجودِ التقوّي في «أنت لا تكذب» وعدمِه «لا تكذب» وذلك لأنّ الفعل في الأوّل مسند مرّتين مرّة إلى المبتدأ ومرّة إلى الضمير المستتِر بخلاف الثاني.

(٤) **قوله:** [واقتصر المصنِّف إلخ] يعني اقتصر على بيان التقوّي ولم يبيِّن التخصيص حيث قال «فإنه أشدّ لنفي الكذب» مع أنّ المثال المذكور صالح لهما. قوله «ليفرِّع عليه إلخ» أي: لأجل أن يفرِّع عليه الفرقَ بين التقوّي وتأكيدِ المسند إليه لأنه محلّ اشتباه باعتبار أنّ كلاًّ منهما محتوٍ على الضمير مرّتين.

(٥) **قوله:** [يعني: أنه] أي: «أنت لا تكذب». قوله «مع أنّ فيه» أي: في «لا تكذب أنت». قوله «تأكيداً» أي: للمسند إليه. قوله «أي: لأنّ لفظ إلخ» إشارة إلى احتمالين في مرجع الضمير المنصوب.

(٦) **قوله:** [بأنه] أي: بسبب أنّ المحكوم عليه، متعلّق بـ«تأكيد». قوله «وليس إلخ» بيان لقوله «تحقيقاً».

وليس الإسناد إليه على سبيل السهو أو التجوّز أو النسيان (لا) لتأكيد[١] (الحكمِ) لعدَم تكرّر الإسناد، وهذا الذي ذُكر[٢] من أنّ التقديم للتخصيص تارةً وللتقوّي أخرى إن بني الفعل على معرَّف (وإنْ بني الفعل على منكّر أفاد) التقديمُ (تخصيصَ الجنسِ أو الواحدِ به) أي: بالفعل (نحو: «رجل جاءني» أي: لا امرأة) فيكون تخصيص جنس[٣] (أو رجلان) فيكون تخصيص واحد؛ وذلك[٤] لأنّ اسم الجنس حامل لمعنيَين الجنسيّة والعدد المعيّن أعني: الواحدَ[٥] إن كان مفرداً أو الاثنين إن كان مثنّى والزائدَ عليه إن كان جمعاً، فأصل النكرة المفردة[٦] أن تكون لواحد من الجنس فقد يُقصَد به الجنس فقط وقد يقصد به

---

(١) **قوله:** [لتأكيد] إشارة إلى أنّ قوله «الحكمِ» عطف على قوله «المحكوم عليه». قوله «لعدم تكرّر الإسناد» أي: الموجب لتأكيد الحكم، وتأكيد الحكم أقوى من تأكيد المحكوم عليه.

(٢) **قوله:** [وهذا الذي ذُكر إلخ] إشارة إلى أنّ قوله الآتي: «وإن بني الفعل على منكّر» معطوف على محذوف وهو «إن بني الفعل على معرّف». قوله «من أنّ التقديم إلخ» بيان للذي ذُكر.

(٣) **قوله:** [فيكون تخصيص جنس] أي: ما يعمّ القليل والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم والمجوِّز لوقوع النكرة مبتدأ كونها فاعلاً في المعنى لأنّ المعنى: ما جاءني إلاّ رجل أي: إنّ المجيء مقصور على جنس الرجل وأمّا كون الذي جاء واحداً أو أكثر فليس بمنظور له.

(٤) **قوله:** [وذلك] أي: بيان ذلك التخصيص. قوله «حامل لمعنيَين» أي: محتمل لهما ومشعر بهما ودالّ عليهما ومستعمل فيهما أي: فيجوز أن ينصرف التخصيص إلى الجنس فينتفي الفعل عن الجنس المقابل لذلك الجنس ويجوز أن ينصرف إلى العدد المعيّن فينتفي الفعل عن العدد المقابل لذلك العدد.

(٥) **قوله:** [أعني: الواحدَ] أي: أعني بالعدد المعيّن الواحدَ، وإطلاق العدد على الواحد اصطلاح هذه الصناعة فإنّ الحسّاب لا يطلقونه عليه. قوله «إن كان» أي: اسمُ الجنس. قوله «الاثنين» عطف على «الواحدَ» فإنّ الاثنين عدد معيّن أيضاً، أمّا الجمع فهو معيّن لعدم تناوله الواحد والاثنين فتعيينه إضافيّ وإلاّ فالجمع لا يدلّ على عدد معيّن. قوله «الزائدَ عليه» أي: على الاثنين، وأفرد الضمير باعتبار أنهما عدد معيّن.

(٦) **قوله:** [فأصل النكرة إلخ] أي: إن أردتَ تحقيق المقام فنقول: أصل النكرة إلخ أي: أصل اسم الجنس المنكّر المفرد. قوله «أن تكون إلخ» أي: أن تستعمل في واحد ملحوظ فيه الجنسُ فتدلّ على الأمرين

الواحد فقط، والذي يُشعِر به كلام الشيخ[1] في "دلائل الإعجاز" أن لا فرق بين المعرفة والنكرة في أنّ البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوّي (ووافقه) أي: عبدَ القاهر (السكّاكيُّ على ذلك) أي: على أنّ التقديم يفيد التخصيص لكنْ خالفه في شرائط[2] وتفاصيل فإنّ مذهبَ الشيخ أنه إن ولِي حرفَ النفي فهو للتخصيص قطعاً وإلاّ فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوّي مضمراً كان الاسم أو مظهراً معرّفاً أو منكّراً مثبتاً كان الفعل أو منفيًّا، ومذهبَ السكّاكيّ[3] أنه إن كان نكرة فهو للتخصيص إن لم يمنع منه مانع وإن كان معرفة فإن كان مظهراً فليس إلاّ للتقوّي وإن كان مضمراً فقد يكون للتقوّي وقد يكون للتخصيص

الواحد والجنس. قوله «به» أي: بالنكرة المفردة وذكّر الضمير باعتبار أنها اسم جنس. قوله «الجنس فقط» أي: ولا يقصد به الواحد للعلم به كقولك: «رجل جاءني» لمن علم أنه أتاك آتٍ ولم يدرِ جنسَه. قوله «الواحد فقط» كقولك المذكور لمن علم أنّ الجائيَ من جنس الرجال ولم يدرِ العددَ، وقد يقصد به الجنس والواحد كقولك المذكور لمن لا يعلم شيئاً منهما.

(١) **قوله**: [والذي يشعر به كلام الشيخ إلخ] غرضه الاعتراض على المصـ بأنّ عبارته تقتضي أنّ الفعل إن بني على منكّر تعيّن فيه التخصيص ولا يجري فيه التقوّي مع أنّ الذي يشعر به كلام الشيخ هو صحّة جريان التقوّي فيه كالمعرفة، فالمصـ قد نسب للشيخ شيئاً لم يقل به صراحة ولم يشعر به كلامه.

(٢) **قوله**: [في شرائط] وهي ثلاثة أشار المصـ إلى اثنين بقوله «إن جاز» و«قدِّر» وإلى الثالث بقوله «وشرطه أن لا يمنع إلخ»، ولا يقول عبد القاهر بهذه الشروط إذ المدار عنده على تقدّم النفي على المسند إليه فمتى تقدّم عليه كان التقديم للتخصيص. قوله «وتفاصيل» وهي ما أشار إليه بقوله «ومذهب إلخ».

(٣) **قوله**: [ومذهبَ السكّاكيّ إلخ] اعلم أنّ الصور على المذهبين تسع لأنّ المسند إليه المقدّم إمّا نكرة أو مضمر أو معرفة فهذه ثلاث وكلٌّ منها إمّا بعد حرف النفي أو قبله أو في الإثبات فهذه تسع، ثمّ إنّ عبدَ القاهر فصلها تفصيلين الأوّل: ما يتعيّن فيه التخصيص وهو ثلاث النكرة والمعرفة والمضمر إذا وقع كلٌّ بعد النفي، والثاني: ما يحتمل التخصيص والتقوّي وهو ستّ باقية، والسكّاكيُّ فصلها ثلاثة تفاصيل الأوّل: ما يتعيّن فيه التخصيص وهو ثلاث النكرة بعد النفي وقبله وفي الإثبات والثاني: ما يتعيّن فيه التقوّي وهو ثلاث المعرفة بعد النفي وقبله وفي الإثبات والثالث: ما يحتملهما وهو ثلاث المضمر بعد النفي وقبله وفي الإثبات، فالصور عند الشيخين تسع اتّفقا على ثلاث منها واختلفا في ستّ.

من غير تفرقة بين ما يلي حرفَ النفي وغيره، وإلى هذا أشار[١] بقوله: (إلاّ أنه قال: التقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه) أي: المسند إليه (في الأصل مؤخَّراً على أنه فاعل معنى فقط) لا لفظاً[٢] (نحو: «أنا قمت») فإنه يجوز أن يُقدَّر أنّ أصله: «قمت أنا» فيكون «أنا» فاعلاً معنى تأكيداً لفظاً (وقُدِّر) عطف على «جاز» يعني: أنّ إفادة التخصيص مشروطة بشرطين أحدهما جواز التقدير والآخر أن يعتبر ذلك أي: يقدّر[٣] أنه كان في الأصل مؤخَّراً (وإلاّ) أي: وإن لم يوجد الشرطان (فلا يفيد) التقديم (إلاّ تقوّي الحكم) سواء (جاز) تقدير التأخير[٤] (كما مرّ) في نحو «أنا قمت» (ولم يقدّر أو لم يجز) تقدير التأخير أصلاً (نحو: «زيد قام») فإنه لا يجوز أن يقدّر أنّ أصله: «قام زيد» فقُدِّم لِما سنذكره[٥] ولمّا كان مقتضى هذا الكلام[٦] أن لا يكون نحو «رجل جاءني» مفيداً للتخصيص؛ لأنه إذا أُخِّر

---

(١) قوله: [وإلى هذا أشار إلخ] أي: أشار بقوله «واستثنى المنكّر» إلى أنّ المسند إليه إن كان نكرة كان التقديم مفيداً للتخصيص إن لم يمنع منه مانع، وبقوله «بخلاف المعرفة» إلى أنّه إن كان معرفة مظهرة فتقديمها ليس إلاّ للتقوّي، وبقوله «وإلاّ فلا يفيد إلاّ التقوّي» إلى أنه إذا كان مضمراً فقد يكون للتقوّي وبقوله «إن جاز تقدير كونه في الأصل إلخ» إلى أنه إن كان مضمراً قد يكون للتخصيص.

(٢) قوله: [لا لفظاً] وذلك بأن يكون توكيداً للفاعل الاصطلاحيّ أو بدلاً منه؛ فإنّه إذا كان كذلك كان فاعلاً في المعنى لا في اللفظ. قوله «فيكون «أنا» فاعلاً معنى» لأنه مرادف للفاعل.

(٣) قوله: [أي: يقدَّر إلخ] تفسير للتقدير لا للاعتبار، ويعلم السامع هذا التقدير بالقرائن. قوله «أنه كان في الأصل مؤخَّراً» أي: على أنه فاعل معنى، ولم يقله لظهوره ممّا تقدّم.

(٤) قوله: [سواء جاز تقدير التأخير] أي: على أنه فاعل معنى فقط، وهذا مفهوم الشرط الثاني. قوله «أو لم يجز تقدير التأخير أصلاً» مفهوم الشرط الأوّل ففي كلام المصـ لفّ ونشر مشوّش.

(٥) قوله: [لما سنذكره] إشارة إلى علّة عدم جواز تقدير التأخير، وحاصلها أنّ «زيد» على تقدير التأخير كان فاعلاً لفظاً فيلزم على كون أصل «زيد قام» «قام زيد» تقديم الفاعل اللفظيّ وهو لا يجوز.

(٦) قوله: [مقتضى هذا الكلام] أي: مقتضى قوله «وإلاّ فلا يفيد إلاّ تقوّي الحكم». قوله «فهو فاعل لفظاً»

فهو فاعل لفظاً لا معنى استثناه السكّاكي وأخرجه من هذا الحكم[1] بأن جَعَله في الأصل مؤخَّراً على أنه فاعل معنى لا لفظاً بأن يكون بدلاً من الضمير الذي هو فاعل لفظاً لا معنى، وهذا معنى قوله: (واستثنى) السكّاكي (المنكّر بجعله من باب ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء:٣] أي: على القول[2] بالإبدال من الضمير) يعني: قُدِّر أنّ أصل «رجل جاءني»: «جاءني رجل» على أنّ «رجل» ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير في «جاءني»[3] كما ذُكِر في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ أنّ الواو فاعل و«الذين ظلموا» بدل منه، وإنّما جَعَله[4] من هذا الباب (لئلاّ ينتفي التخصيص إذ لا سبب له) أي: للتخصيص (سواه)

أي: ومعنى. قوله «لا معنى» أي: فقط. قوله «استثناه السكّاكي» جواب «لمّا» أي: استثنى نحوَ «رجل جاءني» من قوله «وإلاّ فلا يفيد إلاّ تقوّي الحكم» فإنه يدلّ على أنّ ما لا يمكن تقديره مؤخَّراً على أنه فاعل معنى إنما يفيد التقوّي، فيدخل فيه المنكّر فإنه لا يمكن بحسب الظاهر تقديرُه مؤخَّراً على أنه فاعل معنى فيكون مفيداً للتقوّي لا للتخصيص فاستثناه وجعله مفيداً للتخصيص.

(١) **قوله:** [وأخرجه من هذا الحكم] عطف تفسير على قوله «استثناه» إشارة إلى أنّ الاستثناء بالمعنى اللغَويّ أي: أخرج المنكّرَ عن حكم إفادة التقوّي بإخراجه عن عدم جواز التأخير فيه بجعله بدلاً من الضمير المستكنّ. قوله «بأن جعله إلخ» تصوير للإخراج. قوله «بأن يكون إلخ» تصوير لكونه فاعلاً معنى.

(٢) **قال:** [على القول إلخ] أي: إنه جعله مثله على أحد الأقوال في إعراب الآية وهو أنّ «الذين ظلموا» بدل من الواو في «أسرّوا»، وأمّا على القول بأنّه مبتدأ و«أسرّوا» خبر مقدَّم أو بأنه فاعل والواو حرفٌ زِيدَ ليؤذن من أوّل وهلة أنّ الفاعل جمع أو بأنّه خبر مبتدأ محذوف أي: هم الذين ظلموا فلا يكون المنكّر من بابه.

(٣) **قوله:** [من الضمير في «جاءني»] وهذا الضمير يعود على متأخِّر لفظاً ورتبة لكنّه في باب البدل سائغ فإنه من الأبواب المستثناة. قوله «كما ذكر إلخ» أي: في أحد الأقوال في إعراب الآية.

(٤) **قوله:** [وإنما جعله إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «لئلاّ ينتفي التخصيص» علّة لمحذوف، ثمّ المراد بالتخصيص هنا ما يصحّ به وقوع النكرة مبتدأ أو المراد به الحصر أعني إثبات الحكم للمذكور ونفيه عن الغير والثاني أنسب بالمقام والأوّل أوفق بما سينقله الشارح عن السكّاكي أنّه قال «إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد في المنكّر لفوات شرط الابتداء بالنكرة» وبردّ المصـ فيما يأتي انتفاءَ التخصيص على تقدير عدم الجعل من هذا الباب لحصوله بغير هذا التقدير كالتعظيم والتحقير والتقليل والتكثير فتدبّر.

أي: سوى تقدير كونه مؤخَّراً في الأصل على أنه فاعل معنى ولو لا أنه[1] مُخصَّص لَما صحّ وقوعُه مبتدأ (بخلاف المعرّف) فإنّه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص، فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد[2] في المنكّر دون المعرّف، فإن قيل: فيلزمه[3] إبراز الضمير في مثل «جاءني رجلان» و«جاءني رجال» والاستعمال بخلافه، قلنا:[4] ليس مراده أنّ المرفوع في قولنا: «جاءني رجل» بدل لا فاعل؛ فإنه ممّا لا يقول به عاقل فضلاً عن فاضل بل المراد أنّ في مثل قولنا: «رجل جاءني» يُقدَّر أنّ الأصل: «جاءني رجل» على أنّ رجلاً بدل لا فاعل، ففي مثل «رجال جاؤوني» يُقدَّر أنّ الأصل: «جاؤوني رجال» فليتأمّل[5] (ثمّ قال) السكّاكي (وشرطه) أي: وشرط كونِ المنكّر من هذا الباب واعتبارِ التقديم والتأخير فيه (أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولك: «رجل جاءني» على ما مرّ) أنّ معناه[6] «رجل

---

(١) قوله: [ولو لا أنه إلخ] أي: ولو لا أنّ «رجل» في «رجل جاءني» مخصَّص لما صحّ وقوعه مبتدأ أي: فالسكّاكي مضطرّ إلى التخصيص في المنكّر لأجل صحّة الابتداء به بخلاف المعرّف.

(٢) قوله: [هذا الوجه البعيد] وهو جعل الضمير فاعلَ الفعل ثمّ إبدال المظهر منه؛ فإنه قليل في كلامهم وأمّا الآية فلا يتعيّن فيها هذا الوجه البعيد فإنها تحتمل وجوهاً أخر لا شبهة فيها كما نقلنا.

(٣) قوله: [فيلزمه إلخ] تفريع على المحذوف أي: حيث جعل السكّاكيّ النكرةَ بدلاً من الضمير على تقدير تأخيرها فيلزم السكّاكيَّ إلخ. قوله «والاستعمال» أي: الاستعمال الكثير الأفصح.

(٤) قوله: [قلنا: إلخ] حاصل الجواب منع الملازمة بتحرير مراد السكّاكي. قوله «فإنّه» أي: القول بالبدليّة عند التأخير بالفعل. قوله «فضلاً عن فاضل» أي: انتفى قول العاقل به زيادة عن نفي قول الفاضل. قوله «يقدَّر إلخ» أي: كما يقدَّر المستحيلات فلا يلزم منه وقوع تأخيره بالفعل على أنه فاعلٌ معنى بدلٌ لفظاً.

(٥) قوله: [فليتأمّل] إنما قال ذلك لأنه مجرّد اعتبار لا أنه بالفعل. قوله «السكّاكي» إشارة إلى مرجع الضمير وكذا قوله «أي: وشرط كونِ إلخ». «قوله من هذا الباب» أي: من باب قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء:٣]. قوله «واعتبارِ التقديم إلخ» من عطف السبب على المسبّب.

(٦) قوله: [أنّ معناه: إلخ] فيه إشارة إلى أنّ قول المصنف «رجل جاءني» مثال للنفي أي: لعدم منع مانع التخصيص لا للمنفيّ أي: لمنع مانع من التخصيص، فإن أريد به تخصيص الجنس كان معناه: «جاءني

جاءني لا امرأة أو لا رجلان» (دون قولهم: «شرّ أهرّ ذا ناب») فإنّ فيه مانعاً من التخصيص (أمّا على) التقدير[1] (الأوّل) يعني: تخصيصَ الجنس (فلامتناع أن يُراد أنّ المُهِرّ شرّ لا خير) لأنّ المُهِرَّ لا يكون إلاّ شرًّا[2] وأمّا على التقدير (الثاني) يعني: تخصيصَ الواحد (فلنبوّه عن مظانّ استعماله) أي: لنبوّ تخصيص الواحد[3] عن مواضع استعمال هذا الكلام؛ لأنه لا يقصد به أنّ المهرّ شرّ لا شرّان وهذا ظاهر (وإذ قد صرّح الأئمّة بتخصيصه حيث تأوّلوه بـ«ما أهرّ ذا ناب إلاّ شرّ» فالوجه) أي: وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وبين قولنا[4] بالمانع من التخصيص (تفظيعُ شأن الشرّ بتنكيره) أي: جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى[5] شرٌّ عظيمٌ فظيعٌ أهرَّ ذا ناب لا شرٌّ حقيرٌ، فيكون تخصيصاً نوعيًّا والمانع إنّما كان من تخصيص الجنس أو الواحد. ....

رجل لا امرأة» وإن أريد تخصيص الواحد كان معناه: «جاءني رجل لا رجلان ولا رجال».

(١) **قوله:** [التقدير] إشارة إلى الموصوف المحذوف. قوله «يعني: تخصيص الجنس» تعيين للمراد بالتقدير الأوّل. قوله «لأنّ المُهِرَّ إلخ» علّة للامتناع.

(٢) **قوله:** [لأنّ المُهِرَّ لا يكون إلاّ شرًّا] فإنّ ظهور الخير للكلب لا يُهِرّه ولا يفزعه فلا معنى لنفيه؛ إذ الشيء إنما ينفى عن الشيء إذا أمكن ثبوته له وإلاّ خَلاَ النفيُ عن الفائدة.

(٣) **قوله:** [لنبوّ تخصيص الواحد] إشارة إلى مرجع ضمير «لنبوّه». قوله «مواضع» تفسير لـ«مظانّ». قوله «لا يقصد به إلخ» وذلك لأنّ هذا الكلام إنما يقال في مقام الحثّ على شدّة الحزم لدفع ذلك الشرّ وكونُ المُهِرّ شرًّا لا شرَّين ممّا يوجب التساهلَ في الدفع فلا يصلح قصده به.

(٤) **قوله:** [وبين قولنا إلخ] أي: قول السكّاكي؛ لأنّ قوله «وإذ قد صرّح إلخ» من كلامه، وحاصل ما في المقام أنّ السكّاكي ذكر أنّ في «شرّ أهرّ ذا ناب» مانعاً من التخصيص والنحاة فسّروه بـ«ما أهرّ ذا ناب إلاّ شرّ» وهو يفيد التخصيص فبين الكلامين تناقض، فأشار إلى الجمع بينهما بأنّ التخصيص الذي نفاه تخصيص الجنس أو الفرد والتخصيص الذي يفيده كلام النحاة تخصيص النوع فلا منافاة بينهما.

(٥) **قوله:** [ليكون المعنى إلخ] أي: فيصحّ قولهم: معناه ما أهرّ ذا ناب إلاّ شرّ أي: إلاّ شرّ فظيع أي: عظيم لا شرّ حقير؛ لأنّ التقييد بالوصف نفي للحكم عمّا عداه كما هو طريقة بعض الأصوليين.

(وفيه) أي: فيما ذهب إليه السكّاكي[1] (نظر إذ الفاعل اللفظيّ والمعنويّ) كالتأكيد والبدل (سواء في امتناع التقديم ما بقِيَا على حالهما) أي: ما دام الفاعل فاعلاً والتابع تابعاً بل امتناع تقديم التابع أولى[2] (فتجويز تقديم المعنويّ دون اللفظيّ تحكّم) وكذا تجويز الفسخ[3] في التابع دون الفاعل تحكّم؛ لأنّ امتناع تقديم الفاعل إنما هو عندكونه فاعلاً وإلاّ فلا امتناع[4] في أن يقال في نحو «زيد قام» إنه كان في الأصل «قام زيد» فقُدِّم «زيد» وجُعِل مبتدأ كما يقال في «جرد قطيفة» إنّ جرداً كان في الأصل صفةً فقُدّم وجُعل مضافاً، وامتناعُ تقديم التابع حال كونه تابعاً ممّا أجمع عليه النحاة إلاّ في ضرورة الشعر[5] فمنع هذا مكابرة، والقولُ بأنّ[6] في حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ يلزم خلوّ الفعل عن الفاعل وهو مُحال

---

(١) قوله: [أي: فيما ذهب إليه السكّاكي] من أنّ التقديم يفيد التخصيص إن جاز إلخ فإنه يفهم منه أنّه يجوز تقديم الفاعل المعنويّ دون اللفظيّ، وأنّه لا سبب للتخصيص في «رجل جاءني» لولا تقدير كونه مؤخّراً، وأنّ تخصيص الجنس منتفٍ في «شرّ أهرّ ذا ناب»، فردّ على الأوّل بقوله «إذ الفاعل اللفظيّ إلخ» وعلى الثاني بقوله «ثمّ لا نسلّم انتفاءَ إلخ» وعلى الثالث بقوله «ثمّ لا نسلّم امتناعَ إلخ».

(٢) قوله: [أولى] وجه الأولويّة أنّ في تقديم التابع جهتي الامتناع إحداهما تقدّمُه على المتبوع والثانية تقدّمه على ما يمتنع تقدّم متبوعه عليه وهو الفعل بخلاف تقديم الفاعل فإنّ فيه جهة واحدة للامتناع.

(٣) قوله: [وكذا تجويز الفسخ إلخ] هذا جواب أن يقال إنه فرق بين التابع والفاعل وهو أنّه يجوز الفسخ عن التابعيّة في التابع ولا يجوز الفسخ عن الفاعليّة في الفاعل فجاز التقديم بعد الفسخ في الأوّل دون الثاني، وحاصل الجواب أنّ الفاعليّة غير لازمة لذات الفاعل كالتبعيّة فالفرق تحكّم.

(٤) قوله: [وإلاّ فلا امتناع إلخ] أي: وإن لم نقل إنّ امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلاً بل قلنا بالمنع مطلقاً فلا يصحّ لأنه لا امتناع في أن يقال إلخ.

(٥) قوله: [إلاّ في ضرورة الشعر] كما في قوله «أَلاَ يَا نَخْلَةُ مِنْ ذَاتِ عرق * عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَلاَمُ» فإنّ قوله «ورحمة الله» معطوف على قوله «السلام» فقد قدّم التابع على المتبوع باقياً على تبعيّته للضرورة. قوله «فمنع هذا مكابرة» أي: عناد.

(٦) قوله: [والقول بأنّ إلخ] أي: والقول في نفي التحكّم بأنّه إلخ، وهذا جواب سؤال يرد على قوله «تحكّم»

بخلاف الخلوّ عن التابع فاسدٌ؛ لأنّ هذا[١] اعتبار محض (ثمّ لا نسلّم انتفاءَ التخصيص) في نحو «رجل جاءني» (لو لا تقدير التقديم لحصوله) أي: التخصيص (بغيره) أي: بغير تقدير التقديم (كما ذكره) السكّاكي من التهويل وغيره[٢] كالتحقير والتكثير والتقليل، والسكّاكيُّ وإن لم يصرّح بأن لا سبب للتخصيص سواه[٣] لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال: «إنما يُرتكَب ذلك الوجه البعيد عند المنكّر لفوات شرط الابتداء» (ثم لا نسلّم امتناعَ أن يراد المُهرّ شرّ لا خير) كيف[٤] وقد قال الشيخ عبد القاهر: قُدِّم «شرّ» لأنّ المعنى أنّ الذي أهرّه من جنس الشرّ لا من جنس الخير (ثم قال) السكّاكي (ويقرب من) قبيل

بأن يقال إنه فرق بين الفاعل والتابع وهو أنّ تقديم الفاعل لجعله مبتدأ يلزمه خلوّ الفعل من الفاعل في اللحظة التي وقع فيها التحويل وهو محال بخلاف تقديم التابع لجعله مبتدأ فإنه يلزمه خلوّ المتبوع من التابع وهو ليس بمحال. قوله «فاسد» خبر «القول».

(١) **قوله:** [لأنّ هذا إلخ] أي: لأنّ هذا الفسخ الذي يلزمه خلوّ الفعل من الفاعل اعتبار وهميّ محض وليس أمراً محقّقاً فلا يضرّ ذلك الخلوّ فلا فرق بين التابع والفاعل في جواز الفسخ فيهما.

(٢) **قوله:** [من التهويل وغيره إلخ] بيان للغير، أي: وحيث كان التخصيص يحصل بهذه الأمور كما يحصل بتقدير التقديم فيجوز أن يقال إنّ «رجل جاءني» فيه تخصيص باعتبار التهويل أي: التعظيم أو التحقير لا باعتبار التقديم وحينئذ فالقول بانتفاء التخصيص فيه لولا اعتبار التقديم لا يُسلَّم.

(٣) **قوله:** [سواه] أي: سوى تقدير التقديم. قوله «لكن لزم إلخ» أي: فقول المصـ فيما سبق نقلاً عنه: «إذ لا سبب له سواه» باعتبار ما لزم من كلامه وليس تقوّلاً عليه بما لم يقل، وهذا إشارة لجواب اعتراض على المصـ يعلم تقريره ممّا قلناه. قوله «حيث قال» أي: لأنه قال. قوله «الوجه البعيد» وهو تقدير كونه مؤخّراً في الأصل على أنّه فاعل معنى ثـمّ قدّم. قوله «لفوات إلخ» أي: لفوات شرط الابتداء بالنكرة عند عدم ارتكاب هذا الوجه البعيد، فيفهم من هذا أنه لا سبب للتخصيص في المنكّر سواه.

(٤) **قوله:** [كيف إلخ] أي: كيف يكون ممنوعاً أن يراد أنّ المُهِرّ شرّ لا خير والحال أنّ الشيخ إلخ. قوله «لا من جنس الخير» أي: فقد نفى الإهرار عن الخير فيفيد ثبوت الإهرار له.

(«هو قام» «زيد قائم» في التقوّي لتضمّنه) أي: لتضمّن «قائم» (الضميرَ) مثلَ «قام»[1] فبه يحصل للحكم تقوٍّ (وشَبَّهَه) أي: شَبَّه[2] السكّاكي مثلَ «قائم» المتضمِّن للضمير (بالخالي عنه) أي: عن الضمير (من جهة عدَم تغيّره في التكلّم والخطاب والغَيبة) نحو «أنا قائم» و«أنت قائم» و«هو قائم» كما لا يتغيّر الخالي عن الضمير نحو: «أنا رجل» و«أنت رجل» و«هو رجل»، وبهذا الاعتبار[3] قال «يقرب» ولم يقل «نظيره»، وفي بعض النُسَخ «وشَبَهِه» بلفظ الاسم[4] مجروراً عطفاً على «تضمّنه» يعني: أنّ قوله[5] «يقرب» مُشعِر بأنّ فيه شيئاً من التقوّي وليس مثلَ التقوّي في «زيد قام» فالأوّل لتضمّنه الضميرَ والثاني لشبهه بالخالي عن الضمير (ولهذا) أي: ولشبهه بالخالي عن الضمير (لم يُحكَم بأنه) أي: مثلَ «قائم» مع الضمير،

---

(١) قوله: [مثلَ «قام»] صفةُ مصدر محذوف أي: تضمّناً مثلَ تضمّن «قام» له. قوله «فبه» أي: فبسبب تضمّنه للضمير. قوله «يحصل للحكم تقوٍّ» أي: لتكرّر الإسناد لأنّ القيام مسند مرّة لزيد ومرّة لضميره.

(٢) قوله: [أي: شبّه إلخ] فيه إشارة إلى مرجع ضميري المرفوع والمنصوب. قوله «المتضمّن» صفة «قائم» لأنه مراد اللفظ. قوله «أي: عن الضمير» إشارة إلى المرجع.

(٣) قوله: [وبهذا الاعتبار إلخ] أي: وباعتبار كونه شبيهاً بالخالي عن الضمير قال «ويقرب» والحاصل أنّ «قائم» المتضمّن له جهتان جهة يشبه بها الفعل وهي جهة تحمّله للضمير وجهة يشبه بها الاسم الجامد وهي عدم تغيّره في الأحوال الثلاث فكأنه لا ضمير فيه فبالجهة الأولى قرب من «هو قام» في تقوّي الحكم وبالثانية بعُد عنه فلأجل هذا جعله قريباً منه ولم يجعله نظيراً له.

(٤) قوله: [بلفظ الاسم] أي: بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة مصدر مضاف إلى فاعله بمعنى المماثلة لا بكسر الشين وسكون الباء لأنه بهذا الضبط بمعنى المثل وهو لا يتعدّى بالباء. قوله «مجروراً عطفاً إلخ» ويجوز أن يكون منصوباً على أنه مفعول معه.

(٥) قوله: [يعني: أنّ قوله] أي: قول السكّاكي. قوله «وليس إلخ» أي: وليس ذلك التقوّي مثلَ التقوّي الذي في «زيد قام». قوله «فالأوّل إلخ» أي: فالتقوّي الذي في «زيد قائم» لأجل تضمّنه الضمير والثاني أي: عدم كون ذلك التقوّي مثلَ التقوّي في «زيد قام» لأجل شبهه بالاسم الجامد الخالي عن الضمير، فتضمّنُ «قائم» الضميرَ علّةٌ للأوّل وشبهُه بالجامد علّةٌ للثاني.

وكذا مع فاعلِه[1] الظاهرِ أيضاً (جملةٌ ولا عومل) «قائم» مع الضمير (معاملتَها) أي: معاملة الجملة (في البناء) في مثل[2] «رجلٌ قائمٌ» و«رجلاً قائماً» و«رجلٍ قائمٍ» (وممّا يُرى تقديمه) أي: ومن المسند إليه الذي[3] يرى تقديمه على المسند (كاللازم لفظ «مثل» و«غير») إذا استُعملا على سبيل الكناية (في نحو «مثلك لا يبخل» و«غيرك لا يجود» بمعنى «أنت لا تبخل» و«أنت تجود» من غير إرادة تعريض بغير المخاطب) بأن يراد[4] بالمِثل والغيرِ إنسان آخَر مماثلٌ للمخاطَب أو غيرُ مماثل بل المراد نفيُ البخل عنه على طريق الكناية[5] لأنه

---

(١) قوله: [وكذا مع فاعله إلخ] نحو «زيد قائم أبوه» فلم يحكم بأنّ «قائم أبوه» جملة ولا عومل معاملتها في البناء، ويستثنى من كون الاسم المشتقّ مع فاعله غيرَ جملة ما إذا وقع المشتقّ مبتدأ له فاعل سادّ مسدّ الخبر نحو «أ قائم الزيدان» فإنه مع فاعله جملة. قوله «مع الضمير» أي: وكذا مع فاعله الظاهر ففيه حذف من الثاني لدلالة الأوّل.

(٢) قوله: [في مثل إلخ] أي: فقد أعرب «قائم» في هذه الأحوال مع تحمّله للضمير أي: أجري عليه إعراب المتبوع لفظاً ولو قيل «رجلٌ قَامَ» و«رجلاً قَامَ» و«رجلٍ قَامَ» لكانت الجملة الوصفيّة مبنيّة ولم يجر عليها إعراب المتبوع لفظاً بل محلاًّ.

(٣) قوله: [أي: ومن المسند إليه الذي] إشارة إلى أنّ «مَا» في قوله «ممّا» موصولة صفة للمسند إليه. قوله «على المسند» إشارة إلى المقدَّم عليه. قال: «كاللازم» حال من التقديم أي: ممّا يرى تقديمه حال كون ذلك التقديم مماثلاً للتقديم اللازم في القياس كتقديم لازمِ الصدارة، فتقديم هذا ليس بلازم في القياس بل مثلُه من حيث إنّه لازم في الاستعمال ولذا لم يقل «لازماً» بل قال «كاللازم».

(٤) قوله: [بأن يراد إلخ] تصوير للمنفيّ وهو إرادة التعريض بغير المخاطب، فالتعريض بالمعنى اللغَويّ وهو الإشارةُ الإجماليّة وعدمُ التصريح وليس بالمعنى الاصطلاحيّ الآتي بيانه وهو الإشارة إلى معنى يفهم من عرض الكلام وجانبه. قوله «مماثلٌ للمخاطب أو غيرُ مماثل» ليس هذا لفًّا ونشراً بأن يكون «مماثلٌ» راجعاً للمثل و«غيرُ مماثل» راجعاً للغير بل كلٌّ منهما راجع لكلٍّ من المثل والغير.

(٥) قوله: [على طريق الكناية] أي: بطريق ذكر الملزوم وإرادة اللازم. قوله «لأنه إذا نُفِيَ إلخ» توجيهٌ للكناية في المثالين وبيانٌ للزوم المحقِّق لها. قوله «وإثباتُ الجود له» عطف على قوله «نفيُ البخل عنه».

إذا نُفِيَ عمّن كان على صفته من غير قصد إلى مماثل لزم نفيه عنه، وإثباتُ الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلاًّ يقوم به، وإنّما يرى[1] التقديم في مثل هذه الصورة كاللازم (لكونه) أي: التقديم (أعونَ على المراد بهما) أي: بِهذين التركيبين لأنّ الغرض منهما إثبات الحكم بطريق الكناية التي هي أبلغ[2] والتقديمُ لإفادته التقوّيَ أعونُ على ذلك، وليس معنى قوله «كاللازم» أنه قد يقدّم وقد لا يقدّم بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال إلاّ على التقديم نصّ عليه في "دلائل الإعجاز" (قيل: وقد يقدّم) المسندُ إليه المُسوَّرُ[3] بـ«كلّ» على المسند المقرون بحرف النفي (لأنه) أي: التقديمَ (دالّ على العموم)[4] أي: على نفي الحكم عن كلّ فرد من أفرادِ ما أضيف إليه لفظ «كلّ» (نحو: «كلّ إنسان لم يقم») فإنه يفيد نفيَ القيام عن كلّ واحد من أفراد الإنسان (بخلاف ما لو

قوله «مع اقتضائه محلاًّ» من جملة الدليل، ووجه الاقتضاء أنّ الجود صفة فلا بدّ له من موصوف.

(١) **قوله:** [وإنما يرى إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «لكونه أعون إلخ» علّة للمحذوف. قوله «هذه الصورة» الظاهر أن يقول «هاتين الصورتين» إذ قوله «مثلك لا يبخل» و«غيرك لا يجود» تركيبان.

(٢) **قوله:** [هي أبلغ] أي: من التصريح لأنّ الكناية من باب دعوى الشيء ببيِّنة إذ وجود الملزوم دليل على وجود اللازم فقولك «غيرك لا يجود» في قوّة «أنت تجود لأنّ غيرك لا يجود». قوله «لإفادته التقوّيَ» علّة متقدِّمة لقوله «أعونُ». قوله «على ذلك» أي: على إثبات الحكم بالطريق الأبلغ وذلك لأنّ الكناية تفيد إثبات الحكم بطريق أبلغ وكذلك التقرير. قوله «أن يجوز التأخير»؛ لأنّ الكناية تحصل مع التأخير أيضاً كما تحصل مع التقديم. قوله «إلاّ على التقديم» أي: فأشبه ما اقتضت القواعدُ تقديمَه.

(٣) **قوله:** [المُسوَّرُ] إنما قيّد الشارح المسندَ إليه بكونه مُسوَّراً بـ«كلّ» والمسندَ بكونه مقروناً بحرف النفي بقرينة سياق الكلام وإلاّ فالكلام في بيان أحوال المسند إليه مطلقاً.

(٤) **قال:** [لأنّه دالّ على العموم] يعني: المسند إليه إذا كان مستوفياً للشروط وكان القصد إفادةَ العموم يجب أن يقدَّم ليفيد المقصودَ إذ لو أخِّر لم يفد العموم، فالغرض بقول المصـ «لأنّه دالّ إلخ» بيانٌ للحال التي تقتضي التقديمَ لا استِدلالٌ عقليٌّ إذ هذا أمر نقليّ والواجب إثباته بالنقل.

أُخِّر نحو: «لم يقم كلّ إنسان» فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد[1] لا عن كلّ فرد) فالتقديمُ يفيد عمومَ السلب[2] وشمولَ النفي والتأخيرُ لا يفيد إلاّ سلبَ العموم ونفيَ الشمول (وذلك) أي: كون التقديم مفيداً للعموم دون التأخير (لئلاّ يلزم ترجيح التأكيد) وهو أن يكون لفظ «كلّ» لتقرير المعنى الحاصل قبله (على التأسيس) وهو أن يكون لإفادة معنى جديد مع أنّ التأسيس[3] راجح لأنّ الإفادة خير من الإعادة، وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس أمّا في صورة التقديم[4] فلأنّ قولنا: «إنسان لم يقم» موجبة مهملة، أمّا الإيجاب فلأنه حُكِم فيها بثبوت عدَم القيام لإنسان لا بنفي القيام عنه؛ لأنّ حرف السلب[5]

---

(١) قال: [عن جملة الأفراد] أي: عن الأفراد المجملة أي: التي لم تفصل ولم تعيّن بكونها كلاًّ أو بعضاً بل أبقيت على شمولها للأمرين. قال «لا عن كلّ فرد» أي: فقط.

(٢) قوله: [فالتقديم يفيد عمومَ السلب] أي: يفيد نفيَ الحكم عن كلّ فرد. قوله «وشمولَ النفي» تفسير لما قبله لأنّ العموم الشمول والسلب النفي. قوله «إلاّ سلبَ العموم» إنما أتى بأداة الحصر في الثاني دون الأوّل لأنّ عموم السلب يستلزم سلب العموم بلا عكس فإنّ عمومَ السلب من قبيل السلب الكليّ وسلبَ العموم من قبيل السلب الجزئيّ والسلب الكليّ مستلزم للسلب الجزئيّ بلا عكس.

(٣) قوله: [مع أنّ التأسيس إلخ] حاصل ما ذكره المصـ من الدليل أنه لو لم يكن تقديمُ المسندِ إليه المسوّرِ بـ«كلّ» على المسندِ المقرونِ بحرف النفي مفيداً لعموم السلب وتأخيرُه عنه مفيداً لسلب العموم بل كان الأمر بالعكس للزم ترجيح التأكيد على التأسيس لكنّ اللازم باطل لأنّ التأسيس خير من التأكيد فالملزوم مثله، فقوله «مع أنّ التأسيس إلخ» إشارة إلى الاستثنائيّة وقوله «وبيان لزوم إلخ» بيان للملازمة والشرطيّة، وحاصله أنّ تقديمَ المسند إليه المنكّر بدون «كلّ» لسلب العموم وتأخيرَه لعموم السلب فبعد دخول «كلّ» يجب أن يعكس هذا ليكون «كلّ» للتأسيس الراجح لا للتأكيد المرجوح.

(٤) قوله: [أمّا في صورة التقديم] أي: أمّا لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس في صورة التقديم إن لم يفد التقديم عمومَ السلب. قوله «فلأنّ قولنا: إنسان لم يقم» أي: في المثال الأوّل قبل دخول «كلّ».

(٥) قوله: [لأنّ حرف السلب إلخ] هذا وجه لفظيّ للفرق بين السالبة والمعدولة، إن قيل هذا الوجه جارٍ في «لم يقم إنسان» أيضاً مع أنها سالبة. قيل التحقيق أنّ الحكم إن كان بسلب الربط فهي سالبة وإن

وقع جزأ من المحمول[١] وأمّا الإهمال فلأنه لم يُذكَر فيها ما يدلّ على كميّة أفراد الموضوع مع أنّ[٢] الحكم فيها على ما صدق عليه الإنسان، وإذا كان[٣] «إنسان لم يقم» موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفيَ القيام عن جملة الأفراد لا عن كلّ فرد (لأنّ الموجبةَ المهملةَ المعدولةَ المحمولِ في قوّة السالبة الجزئيّة) عند وجود الموضوع[٤] نحو: «لم يقم بعض الإنسان» بمعنى أنهما متلازمان في الصدق؛ لأنه قد حُكِم في المهملة[٥] بنفي

كان بربط السلب فهي معدولة، فالمحكوم به في «إنسان لم يقم» نسبةُ سلب القيام إلى الفاعل فهي معدولة وفي «لم يقم إنسان» سلبُ نسبة القيام عن إنسان فهي سالبة، والفرق المعنويّ بينهما أنّ السالبةَ لا تقتضي وجودَ الموضوع والمعدولةَ تقتضيه.

(١) **قوله:** [وقع جزءاً من المحمول] أي: فهي موجبة معدولة المحمول؛ إذ لا يمكن تقدير الرابطة بعد حرف السلب الذي هو «لَمْ» لأنه شديد الاتّصال بالفعل فلا يفصل بينهما بالرابطة.

(٢) **قوله:** [مع أنّ إلخ] من جملة التعليل، أتى به لئلاّ يرد الطبيعيّة كـ«الإنسان حيوان» بأنّه لم يذكر فيها ما يدلّ على الكميّة مع أنها لا يسمّى مهملة لأنّ الحكم فيها على الطبيعة لا على ما صدق عليه الإنسان.

(٣) **قوله:** [وإذا كان إلخ] مرتبطةٌ بقوله «فلأنّ قولنا «إنسان لم يقم» موجبة مهملة» وداخلٌ على قول المصـ «لأنّ الموجبة إلخ». قوله «معناه» أي: معناه اللازميّ؛ إذ معناه المطابقيّ ثبوت انتفاء القيام عمّا صدق عليه الإنسان بقطع النظر عن كونه جملةَ الأفراد أو كلَّ فرد. قوله «لا عن كلّ فرد» أي: فقط فلا ينافي قوله الآتي: «أعمّ من أن يكون جميعَ الأفراد أو بعضَها».

(٤) **قوله:** [عند وجود الموضوع] دفع لما يقال إنّ السالبة الجزئيّة أعمّ من الموجبة المهملة لأنّ السالبة تصدق عند وجود موضوعها في الخارج وعند عدمه بخلاف الموجبة فإنها لا تصدق إلاّ عند وجوده فكيف تكون في قوّتها، وحاصل الدفع أنّ المراد أنّ الموجبة في قوّة السالبة عند وجود موضوع السالبة كما في «لم يقم بعض الإنسان» وهذا لا ينافي أنها عند عدمه لا تكون في قوّتها بل أعمّ. قوله «نحو لم يقم إنسان» مثال للسالبة الجزئيّة الموجودة الموضوع. قوله «بمعنى أنهما إلخ» بيان للواقع وإلاّ ففي ثبوت المدّعى يكفي استلزام الموجبة المعدولة للسالبة فقط.

(٥) **قوله:** [لأنه قد حكم في المهملة إلخ] تعليل لكونهما متلازمتين في الصدق. قوله «بنفي القيام» الأولى أن يقول «بثبوت عدم القيام» ويمكن أن يجاب بأنّ المراد بالنفي الانتفاء أي: حكم فيها بانتفاء

القيام عمّا صدق عليه الإنسان أعمّ من أن يكون جميعَ الأفراد أو بعضَها، وأيًّا ما كان[١] يصدق نفي القيام عن البعض، وكلّما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عمّا صدق عليه الإنسان في الجملة، فهي[٢] في قوّة السالبة الجزئيّة (المستلزمةِ نفيَ الحكم عن الجملة) لأنّ صدق السالبةِ الجزئيّةِ الموجودةِ الموضوعِ إمّا بنفيِ الحكم عن كلّ فرد أو نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض، وأيًّا ما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الأفراد (دون كلّ فرد) لجواز أن يكون منفيًّا عن البعض ثابتاً للبعض الآخَر، وإذا كان «إنسان لم يقم»[٣] بدون «كلّ» معناه نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كلّ فرد فلو كان بعد دخول «كلّ» أيضاً معناه كذلك[٤] كان «كلّ» لتأكيد المعنى الأوّل فيجب أن يحمل على نفي الحكم عن كلّ فرد ليكون «كلّ» لتأسيس معنى آخر ترجيحاً للتأسيس على التأكيد، وأمّا في صورة التأخير[٥]

القيام، وانتفاء القيام عبارة عن ثبوت عدم القيام.

(١) **قوله:** [وأيًّا ما كان إلخ] أي: سواء كان الماصدق المنفيُّ عنه القيامُ جميعَ الأفراد أو بعضَها. قوله «يصدق نفي القيام عن البعض» أي: الذي هو مدلول السالبة الجزئيّة. قوله «وكلّما صدق إلخ» بيّن أنّ التلازم من الجانبين فبيّن أوّلاً أنّ المهملة المعدولة تستلزم السالبة الجزئيّة وبيّن هنا العكس.

(٢) **قوله:** [فهي إلخ] تفريع على الدليل بشِقّيه أي: فظهر من هذا البيان أنّ الموجبةَ المهملةَ المعدولةَ المحمولِ في قوّة السالبة الجزئيّة بمعنى أنهما متلازمتان في التحقّق. قوله «لأنّ صدق إلخ» دليل لقوله «المستلزمة إلخ». قوله «جملة الأفراد» أي: الأفراد المجملة بقطع النظر عن كليتها أو بعضيتها.

(٣) **قوله:** [وإذا كان «إنسان لم يقم» إلخ] مرتبط بقوله سابقاً: «وإذا كان «إنسان لم يقم» موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كلّ فرد. قوله «معناه نفي القيام» أي: معناه الالتزاميّ إذ معناه المطابقيّ هو إثبات عدم القيام ويلزمه نفي القيام.

(٤) **قوله:** [كذلك] أي: كما كان قبل دخول «كلّ» أي: نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كلّ فرد.

(٥) **قوله:** [وأمّا في صورة التأخير] أي: وأمّا لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس في صورة التأخير إن لم يفد التأخير سلب العموم. قوله «لا سور فيها» تفسير لقوله «مهملة».

فلأنّ قولنا: «لم يقم إنسان» سالبة مهملة لا سور فيها (والسالبة المهملة في قوّة السالبة الكليّة المقتضية للنفي عن كلّ فرد) نحو: «لا شيء من الإنسان بقائم»، ولمّا كان[1] هذا مخالفاً لِما عندهم من أنّ المهملة في قوّة الجزئيّة بيّنه بقوله: (لورود موضوعها) أي: موضوعِ المهملة (في سِياق النفي) حال كونه نكرةً[2] غيرَ مصدَّرة بلفظ «كلّ» فإنه يفيد[3] نفيَ الحكم عن كلّ فرد، وإذا كان «لم يقم إنسان» بدون «كلّ» معناه نفي القيام عن كلّ فرد فلو كان بعد دخول «كلّ» أيضاً كذلك كان «كلّ» لتأكيد المعنى الأوّل، فيجب أن يحمل على نفي القيام عن جملة الأفراد ليكون «كلّ» لتأسيس معنى آخر؛ وذلك[4] لأنّ

---

(١) **قوله:** [ولمّا كان إلخ] أي: ولمّا كان الحكم بأنّ السالبة المهملة في قوّة السالبة الكليّة مخالفاً لما تقرّر عندهم. قوله «من أنّ إلخ» بيان لـ«ما». وفي هذا الكلام إشارة إلى وجه تعليلِ هذا الحكم بقوله «لورود موضوعها في سياق النفي» وعدمِ تعليل الحكم بأنّ الموجبة المهملة في قوّة السالبة الجزئيّة.

(٢) **قوله:** [حال كونه نكرةً إلخ] أشار بهذا إلى أنّ حكم المصـ بأنّ ورود الموضوع في سياق النفي يفيد عمومَ السلب مقيّد بقيدين: أن يكون الموضوع نكرة وأن لا يصدّر بلفظ «كلّ» كما في «لم يقم إنسان» فإنه في قوّة السالبة الكليّة، وأمّا ما تقرّر عندهم من أنّ السالبة المهملة في قوّة الجزئيّة فإنما هو في غير هذه الصورة بأن يكون الموضوع معرفةً نحو «الإنسان لم يقم» أو نكرةً ولم يتقدّمه نفي نحو «إنسان لم يقم» أو تقدّمه نفي لكن كانت النكرة مصدّرة بلفظ «كلّ» نحو «لم يقم كلّ إنسان» فالسالبة المهملة في هذه الصور في قوّة الجزئيّة.

(٣) **قوله:** [فإنه يفيد إلخ] أي: فإنّ ورود الموضوع النكرة في سياق النفي يفيد إلخ.

(٤) **قوله:** [وذلك إلخ] أي: ووجوبُ الحمل على النفي عن جملة الأفراد ليكون «كلّ» للتأسيس ثابتٌ لأنّ إلخ. قوله «في هذا المقام» أي: مقام دخوله على المسند إليه المنكّر مقدّماً أو مؤخّراً والحال أنّ المسند مقرون بالنفي. قوله «هذين المعنيين» وهما النفيُ عن كلّ فرد والنفيُ عن جملة الأفراد، والغرض من هذا الكلام دفع ما يقال إنه لا يلزم من نفي أحد هذين المعنيين ثبوت المعنى الآخر لجواز أن يثبت معنى آخر غيرهما وحاصل الدفع أنّه لم يوجد في هذا المقام معنى آخر فحيث انتفى أحدهما بدخوله ثبت الآخر.

لفظ «كلّ» في هذا المقام لا يفيد إلاّ أحدَ هذين المعنيين فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورةً، والحاصل أنّ التقديمَ[1] بدون «كلّ» لسلبِ العموم ونفيِ الشمول والتأخيرَ لعمومِ السلب وشمولِ النفي، فبعد دخول «كلّ» يجب أن يعكس هذا ليكون «كلّ» للتأسيس الراجح دون التأكيد المرجوح (وفيه نظر[2] لأنّ النفي عن الجملة في الصورة الأولى) يعني: الموجبة[3] المهملة المعدولةَ المحمولِ نحو: «إنسان لم يقم» (وعن كلّ فرد في) الصورة (الثانية) يعني: السالبة المهملة نحو: «لم يقم إنسان» (إنّما أفاده الإسنادُ إلى ما أضيف إليه «كلّ») وهو لفظ «إنسان» (وقد زال ذلك) الإسنادُ المفيد لهذا المعنى (بالإسناد إليها) أي: إلى «كلّ»[4] لأنّ إنساناً صار مضافاً إليه فلم يبقَ مسنداً إليه (فيكون) أي: على تقدير أن يكون الإسناد إلى «كلّ» أيضاً مفيداً للمعنى الحاصل من الإسناد إلى إنسان يكون «كلّ»

---

(١) قوله: [والحاصل أنّ التقديم] أي: تقديم المسند إليه المنكّر بدون لفظ «كلّ» نحو «إنسان لم يقم» لسلب العموم أي: للسلب الجزئيّ. قوله «والتأخير» أي: وتأخير المسند إليه المنكر بدون لفظ «كلّ» نحو «لم يقم إنسان» لعموم السلب أي: للسلب الكليّ. قوله «يجب أن يعكس هذا» بأن يجعل التقديم بعد دخول «كلّ» لعموم السلب والتأخير لسلب العموم.

(٢) قال: [وفيه نظر] أي: فيما قاله هذا القائل نظر من حيث الدليل أي: في قوله «لئلاّ يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس»، فالمصـ لم يمنع شيئاً من هذا الحكم بل إنما نازع في صحّة دليله كما يدلّ عليه كلامه في "الإيضاح"، وحاصل ما ذكره ثلاث منوعات الأوّل مشترك بين الصورة الأولى والثانية وقد أبطله الشارح، وأمّا المنعان الآخران فخاصّان بالصورة الثانية.

(٣) قوله: [يعني: الموجبة إلخ] عبّر بالعناية في الموضعين لأنّ المصـ لم يعبِّر فيما سبق بعنوان الصورة الأولى والصورة الثانية فخفي المراد منهما.

(٤) قوله: [أي: إلى «كلّ»] إشارة إلى مرجع الضمير، وتأنيث الضمير على تأويل «كلّ» باللفظة أو الكلمة أو الأداة، وحاصل ما ذكره المصـ أنّ شرط التوكيد أن يكون الإسناد واحداً وما هنا إسنادان لأنّ قولنا: «إنسان لم يقم» غير قولنا «كلّ إنسان لم يقم».

(تأسيساً لا تأكيداً) لأنّ التأكيد لفظ يفيد تقويةَ ما يفيده لفظ آخر[1]، وهذا ليس كذلك؛ لأن هذا المعنى حينئذ إنما أفاده الإسنادُ إلى لفظ «كلّ» لا شيءٌ آخرُ حتّى يكون «كلّ» تأكيداً له، وحاصل هذا الكلام أنّا لا نسلّم أنه[2] لو حُمِل الكلام بعد دخول «كلّ» على المعنى الذي حُمِل عليه قبل «كلّ» كان «كلّ» للتأكيد، ولا يخفى أنّ هذا[3] إنما يصحّ على تقدير أن يراد التأكيد الاصطلاحيّ، أمّا لو أريد بذلك أن يكون «كلّ» لإفادة معنى كان حاصلاً بدونه فاندفاع المنع ظاهر، وحينئذ[4] يتوجّه ما أشار إليه بقوله: (ولأنّ) الصورة (الثانية) يعني: السالبة المهملة نحو: «لم يقم إنسان» (إذا أفادت النفي عن كلّ فرد فقد أفادت النفي عن الجملة[5] فإذا حُمِلتْ) «كلّ» (على الثاني) أي: على إفادة النفي

---

(١) قوله: [لفظ يفيد تقويةَ ما يفيده لفظ آخر] أي: في تركيب واحد وإسناد واحد كما في «جاء القوم كلّهم» فلفظ «كلّهم» يفيد تقويةَ ما يفيده لفظ «القوم»، وما هنا ليس كذلك. قوله «لأنّ هذا المعنى» أي: النفيَ عن الجملة في الصورة الأولى والنفيَ عن كلّ فرد في الصورة الثانية. قوله «حينئذ» أي: حين حول الإسناد إلى لفظ «كلّ».

(٢) قوله: [أنّا لا نسلّم أنه إلخ] لأنّه ليس هنا لفظان في تركيب واحد أحدهما مؤكّد للآخر بل الموجود إسنادان إسناد إلى «كلّ» وإسناد إلى «إنسان» فلا تأكيد أصلاً حتّى يلزم ترجيحه على التأسيس.

(٣) قوله: [أنّ هذا إلخ] أي: هذا المنعَ المشارَ إليه بقوله «وفيه نظر» وعدمَ تسليم كون «كلّ» للتأكيد لو حمل الكلام بعده على المعنى الذي كان حاصلاً قبله إنما يصحّ على تقدير أن يراد بالتأكيد في القيل التأكيدُ الاصطلاحيّ لأنّ المنتفي هنا إنما هو هذا التأكيد. قوله «بذلك» أي: بالتأكيد. قوله «كان حاصلاً بدونه» أي: بدون «كلّ» سواء كان الإسناد واحداً أو متعدّداً. قوله «فاندفاع المنع ظاهر» إذ كون «كلّ» للتأكيد بالمعنى المذكور لازم بلا ريب لو حمل الكلام بعده على معنى كان حاصلاً قبله.

(٤) قوله: [وحينئذ إلخ] أي: وحين أريد المعنى الثاني للتأكيد وكان المنع المذكور مندفعاً يتوجّه إلخ.

(٥) قال: [فقد أفادت النفي عن الجملة] أي: لزم إفادتها النفي عن الجملة، ووجه اللزوم أنّ النفي عن كلّ فرد خاصّ والنفي عن الجملة عامّ والخاصّ يستلزم العامّ.

عن جملة الأفراد حتّى يكون معنى «لم يقم كلّ إنسان» نفيَ القيام عن الجملة لا عن كلّ فرد (لا يكون) «كلّ» (تأسيساً) بل تأكيداً لأنّ هذا المعنى[1] كان حاصلاً بدونه، وحينئذ فلو جعلنا «لم يقم كلّ إنسان» لعموم السلب مثل «لم يقم إنسان» لم يلزم[2] ترجيح التأكيد على التأسيس إذ لا تأسيس أصلاً بل إنما يلزم[3] ترجيح أحد التأكيدين على الآخَر، وما يقال إنّ دلالةَ[4] «لم يقم إنسان» على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ودلالةَ «لم يقم كل إنسان» عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيداً، ففيه نظر[5] إذ لو اشترط في التأكيد اتّحاد

---

(١) **قوله:** [لأنّ هذا المعنى] أي: النفي عن الجملة. قوله «بدونه» أي: بدون «كلّ». قوله «وحينئذ» أي: وحين إذ كان هذا المعنى أي: النفي عن الجملة حاصلاً بدون «كلّ» وكان الحمل على هذا المعنى بعد دخول «كلّ» أيضاً تأكيداً لا تأسيساً. قوله «لعموم السلب» أي: لنفي القيام عن كلّ فرد.

(٢) **قوله:** [لم يلزم إلخ] أي: كما ادّعاه القيل. قوله «إذ لا إلخ» لأنّ لفظ «كلّ» للتأكيد على كلّ حال سواء حُمِل على نفي القيام عن كلّ فرد أو عن الجملة لأنّ كلاًّ من المعنيين قد أفاده «لم يقم إنسان».

(٣) **قوله:** [بل إنما يلزم إلخ] وذلك لما عرفت من أنّ «لم يقم إنسان» يفيد النفيَ عن كلّ فرد والنفيَ عن الجملة فلو حملناه بعد دخول «كلّ» على النفي عن كلّ فرد لزم ترجيح تأكيده على تأكيد النفي عن الجملة ولو حملناه بعده على النفي عن الجملة لزم ترجيح تأكيده على تأكيد النفي عن كلّ فرد، فلا يصحّ قول المستدلّ: «إنه لو حمل ... للزم ترجيح التأكيد على التأسيس» إذ لا تأسيس هنا أصلاً.

(٤) **قوله:** [وما يقال إنّ دلالةَ إلخ] إشارة إلى الجواب من طرف صاحب القيل عن قول المصـ فيما تقدّم: «فإذا حملت على الثاني لا يكون تأسيساً»، وحاصله أنّ «لم يقم إنسان» يدلّ على نفي القيام عن كلّ فرد مطابقة وعلى نفيه عن الجملة التزاماً فلو قلنا إنّ «لم يقم كلّ إنسان» يدلّ على نفي القيام عن الجملة مطابقة كان «كلّ» تأسيساً لا محالة لا تأكيداً لعدم اتّحاد الدلالتين.

(٥) **قوله:** [ففيه نظر إلخ] ردّ على الجواب، وحاصله أنّه لو جعل اتّحاد الدلالتين شرطاً في التأكيد لم يكن «كلّ إنسان لم يقم» تأكيداً على تقدير حمله على النفي عن الجملة لأنّ دلالة «إنسان لم يقم» على هذا المعنى التزاميّة إذ مدلوله المطابقيّ ثبوت نفي القيام عن إنسان مّا ويلزمه نفي القيام عن الجملة مع أنّ صاحب القيل قد جعله من باب التأكيد فيما سبق، فهذا الجواب وإن نفعه هنا إلاّ أنه لا ينفعه فيما تقدّم فلم يأت بما يحسم مادّة الشبهة في المطلوب بالكليّة.

الدلالتين لم يكن حينئذ «كلّ إنسان لم يقم» على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيداً؛ لأنّ دلالة «إنسان لم يقم» على هذا المعنى التزام (ولأنّ النكرة المنفيّة[١] إذا عمّت كان قولنا: «لم يقم إنسان» سالبة كليّة لا مهملة) كما ذكره هذا القائل لأنه قد بُيِّن فيها[٢] أنّ الحكم مسلوب عن كلّ واحد من الأفراد، والبيان لا بدّ له من مُبيِّن ولا مَحالة ههنا شيء[٣] يدلّ على أنّ الحكم فيها على كميّة أفراد الموضوع ولا نعني بالسور سوى هذا، وحينئذ يندفع ما قيل[٤]: «سمّاها مهملة باعتبار عدَم السور» (وقال عبد القاهر: إن كانت كلمة «كلّ» داخلةً في حيّز النفي بأن أُخِّرتْ عن أداته) سواء كانت معمولة لأداة النفي أو

---

(١) قال: [ولأنّ النكرة المنفيّة إلخ] هذه مناقشةٌ لفظيّة مع صاحب القيل في التسمية فقط واعتراضٌ عليه بمخالفة اصطلاح القوم، والمناقشة واردة على قوله «لأنّ السالبة المهملة في قوّة الكليّة إلخ»، وحاصلها أنّ النكرة المنفيّة إذا عمّت كانت القضية المحتوية عليها سالبة كليّة لا مهملة فتسميته إيّاها مهملة تخالف اصطلاحَ القوم، فمحطّ هذا المنع تسمية الصورة الثانية سالبة مهملة، فقول الشارح: «كما ذكره هذا القائل» راجع إلى المنفيّ في قوله «لا مهملة».

(٢) قوله: [لأنّه قد بُيِّن فيها] أي: في هذه القضية التي وقع موضوعها نكرة منفيّة عامّة. قوله «أنّ الحكم مسلوب عن كلّ واحد من الأفراد» أي: وكلّ قضية كذلك فهي سالبة كليّة لا مهملة. قوله «والبيان» أي: بيان أنّ الحكم مسلوب عن كلّ واحد من الأفراد.

(٣) قوله: [ولا محالة ههنا شيء إلخ] المناسب فاء التفريع أي: فقطعاً ههنا شيء يدلّ إلخ، وهو وقوع النكرة في حيّز النفي. قوله «سوى هذا» أي: سوى الشيء الدالّ على كميّة الأفراد لا خصوص لفظ «بعض» و«لا شيء» وذلك الشيء يشمل قرينةَ الحال ووقوعَ النكرة في حيّز النفي، وما يقال: «إنّ السور هو اللفظ الدالّ على كميّة الأفراد» فإنما هو تعريف للسور اللفظيّ.

(٤) قوله: [وحينئذ يندفع ما قيل] أي: وحين إذ عنينا بالسور ما يدلّ على كميّة الأفراد وإن لم يكن ذلك لفظاً يندفع ما قيل إعذاراً عن صاحب القيل في تسميتها مهملة من أنه سمّاها مهملة لعدم السور فيها. ووجه الاندفاع أنّه لا يلزم أن يكون السور لفظاً بل يجوز أن يكون غيرَ لفظ كوقوع النكرة في سياق النفي وهو موجود هنا بلا ريب.

لا وسواء كان الخبر فعلاً (نحو: مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ) * تَجْرِي الرِيَاحُ[1] بِمَا لاَ تَشْتَهِي السُفُنُ. أو غيرَ فعل نحو قولك: «ما كلّ متمنّى المرء حاصلاً» (أو معمولةً للفعل المنفيّ) الظاهر أنه[2] عطف على «داخلة» وليس بسديد؛ لأنّ الدخول في حيّز النفي شامل لذلك، وكذا لو عطفتَها[3] على «أُخِّرتْ» بمعنى «أو جُعِلتْ معمولة»؛ لأنّ التأخير عن أداة النفي أيضاً شامل له، اللّهمّ إلاّ[4] أن يخصّص التأخير بما إذا لم تدخل الأداة على فعل عامل في «كلّ» على ما[5] يُشعِر به المثال، والمعمول أعمّ من أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو تأكيداً لأحدهما أو غيرَ ذلك[6] (نحو: «ما جاءني القومُ كلُّهم») في تأكيد الفاعل (أو «ما جاءني

---

(١) قوله: [تَجْرِي الرِيَاحُ إلخ] غرض الشاعر من هذا الشطر إقامة الدليل على ما ادّعاه في الشطر الأوّل؛ إذ إسناد الاشتهاء إلى السفن مجاز عقليّ لأنّ المشتهيَ حقيقة أهل السفن، وقوله «تجري الرياح إلخ» قضية مهملة في قوّة الجزئيّة، وغرض الشارح من نقله تكميل البيت.

(٢) قوله: [الظاهر أنه] أي: المتبادر أنه إلخ. قوله «لأنّ الدخول إلخ» أي: لأنّ كون كلمة «كلّ» داخلةً في حيّز النفي أعمّ من أن تكون كلمة «كلّ» معمولةً للفعل المنفيّ نحو «ما جاءني القوم» أو لا كما في «ما كلّ ما يتمنّى المرء يدركه»، وهذا وإن كان من عطف الخاصّ على العامّ إلاّ أنه لا يحسن بـ«أَوْ».

(٣) قوله: [وكذا لو عطفتها إلخ] أي: ليس بسديد أيضاً. قوله «بمعنى أو جعلت معمولة» يحتمل أنه إشارة إلى أنّ المعطوف هو «جُعِلَت» فحذف الفعل وأبقي معموله، وعلى هذا ففيه فساد آخر لأنّ حذف المعطوف وإبقاء معموله مخصوص بالعطف بالواو. قوله «لأنّ التأخير إلخ» أي: لأنّ تأخير «كلّ» عن أداة النفي أيضاً أعمّ من أن تكون كلمة «كلّ» معمولة للفعل المنفيّ أو لا.

(٤) قوله: [اللهمّ إلاّ إلخ] أي: وعلى هذا يصحّ عطفه على كلّ من «داخلة» و«أخّرت»، والمعنى على الأوّل: «إن كانت «كلّ» داخلة في حيِّز النفي بأن أخِّرت عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو جعلت معمولة للفعل المنفيّ سواء قدّمت أو أخِّرت»، وعلى الثاني: «بأن أخِّرت عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو جعلت معمولة للفعل المنفيّ سواء قدِّمت أو أخِّرت».

(٥) قوله: [على ما إلخ] أي: تخصيص التأخير بما ذكرنا مبنيّ على ما إلخ فإنّ كلمة «كلّ» في «ما كلّ ما يتمنّى إلخ» داخلة في حيِّز النفي ومؤخَّرة عن أداته ولكن ليست الأداة داخلة على الفعل العامل فيها.

(٦) قوله: [أو غيرَ ذلك] كأن تكون «كلّ» مجرورة أو ظرفاً أو تأكيداً لأحدهما نحو «ما مررت بكلٍّ

كلُّ القوم») في الفاعل، وقدّم التأكيد على الفاعل؛ لأنّ «كُلاًّ» أصل فيه (أو «لم آخذ كلَّ الدراهم») في المفعول المتأخِّر (أو «كلَّ الدراهم لم آخذ») في المفعول المتقدِّم، وكذا[١] «لم آخذ الدراهمَ كلَّها» أو «الدراهمَ كلَّها لم آخذ»، ففي جميع هذه الصور (توجّه النفيُ[٢] إلى الشمول خاصّة) لا إلى أصل الفعل (وأفاد) الكلامُ (ثبوتَ الفعلِ أو الوصفِ لبعض) ممّا أضيف إليه «كلّ» إن كانت «كلّ» في المعنى فاعلاً[٣] للفعلِ أو الوصفِ المذكور في الكلام (أو) أفاد (تعلّقَه) أي: تعلّقَ الفعل أو الوصف (به) أي: ببعض ممّا أضيف إليه «كلّ» إن كانت «كلّ» في المعنى مفعولاً للفعلِ أو الوصفِ، وذلك بدليل الخطاب[٤] وشهادة

القوم أو بالقومِ كلِّهم» و«ما سرت كلَّ اليوم أو اليومَ كلَّه». قوله «في تأكيد الفاعل» أي: تقول ذلك في تأكيد الفاعل. قوله «وقدّم التأكيد إلخ» أي: وقدّم المثال الذي وقع فيه «كلّ» تأكيداً على المثال الذي هو فيه فاعل. قوله «لأنّ كلاً أصل فيه» أي: لأنّ «كلّ» أصل في التأكيد دون الفاعليّة.

(١) قوله: [وكذا إلخ] إشارة إلى أنّ المصـ ترك مثالي التأكيد اعتماداً على فهمهما ممّا سبق، ثمّ نحو قول المصـ «كلَّ الدراهم لم آخذ» لا ينافي قولَه السابق: «بأن أخِّرت عن أداته» بناء على قول الشارح السابق: «اللهمّ إلاّ أن يقال إلخ» لأنه حينئذ يكون مثالاً لقوله: «أو معمولة».

(٢) قال: [توجّه النفي] جواب الشرط في قوله «إن كانت داخلة إلخ» فقول الشارح: «ففي جميع هذه الصور» حلّ معنى لا حلّ إعراب. قوله «لا إلى أصل الفعل» تصريح بما يعلم من قول المصـ «خاصّة».

(٣) قوله: [في المعنى فاعلاً] أي: سواء كانت فاعلاً في اللفظ أيضاً أو لا بأن كانت تأكيداً للفاعل. قوله «أفاد» إشارة إلى أنّ «تعلّقَه» عطف على «ثبوتَ الفعل». قوله «للفعلِ» نحو «ما ذهب كلُّ القوم». قوله «أو الوصفِ إلخ» نحو «ما ذاهب كلُّ القوم». قوله «في المعنى مفعولاً» أي: سواء كانت مفعولاً في اللفظ أيضاً أو لا بأن كانت تأكيداً للمفعول. قوله «للفعلِ» نحو «ما أخذت كلَّ الدراهم». قوله «أو الوصفِ» نحو «ما أنا آخذ كلَّ الدراهم».

(٤) قوله: [وذلك بدليل الخطاب] أي: وتوجّه النفي إلى الشمول خاصّة وإفادة الكلام ثبوتَ الفعلِ أو الوصفِ لبعض أو تعلّقه به عند وقوع «كلّ» في حيِّز النفي بمفهوم المخالف فقولك مثلاً «ما جاء كلُّ القوم» منطوقه نفي لمجيء الكلّ ومفهومه ثبوته لبعض.

الذوق والاستعمال، والحقّ أنّ هذا الحكم أكثريّ[1] لا كليّ بدليل قوله تعالى: ﴿وَاللهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ[2] فَخُورٍ﴾ [الحديد:٢٣]، ﴿وَاللهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة:٢٧٦]، ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [القلم:١٠] (وإلاّ) أي: وإن لم تكن داخلة في حيّز النفي بأن قدّمت على النفي[3] لفظاً ولم تقع معمولةً للفعل المنفيّ (عمّ) النفيُ كلَّ فرد ممّا أضيف إليه «كلّ» وأفاد نفيَ أصل الفعل عن كلّ فرد (كقول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم لمّا قال له ذو اليدين) اسم واحد من الصحابة[4] («أَقَصُرَتِ الصَّلَاةُ) بالرفع[5] فاعل «قصرت» (أم نَسِيتَ يا رسول الله»: ((كلُّ ذلك لم يكن))) هذا قول النبيّ صلى الله تعالى عليه وسلم، والمعنى:

---

(١) قوله: [والحقّ أنّ هذا الحكم أكثريّ] أي: حكم توجّهِ النفي إلى الشمول وإفادةِ الكلام ثبوتَ الفعل أو الوصف للبعض عند وقوع «كلّ» في حيِّز النفي حكم أكثريّ؛ لأنّه قد يتوجّه النفي إلى الفعل ويكون القصد نفيَه عن كلّ فرد بدليل قوله تعالى إلخ، وإضافة الدليل إلى القول بيانيّة.

(٢) قوله تعالى: [مختال] أي: متكبِّر معجب. قوله «فخور» أي: كثير الفخر على الناس بغير حقّ. قوله «كفّار» أي: جاحد بتحريم الربا. قوله «أثيم» أي: كثير الأثم. قوله «حلاّف» أي: كثير الحلف في الحقّ والباطل. قوله «مهين» أي: قليل الرأي والتمييز أو حقير عند الناس لأجل كذبه، وفي إيراد قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ إشارة إلى أنّ النهي كالنفي في الحكم السابق.

(٣) قوله: [بأن قدّمت على النفي إلخ] فيه إشارة إلى أنّ النفي المستفاد من قوله «وإلاّ» متوجِّه إلى القيد أعني: الدخول في حيِّز النفي فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقديم «كلّ» عليه. قوله «ولم تقع معمولة إلخ» قيّد به ليخرج «كلَّ الدراهم لم آخذ» فإنها مقدَّمة على النفي لكنّها معمولة للفعل المنفيّ.

(٤) قوله: [اسم واحد من الصحابة] أي: إنه لقب لرجل من الصحابة اسمه الخِرباق أو العِرباض بن عمرو، وإنما لقب بذي اليدين لطول كان في يديه وقيل لأنه كان يعمل بكلتا يديه على السواء.

(٥) قوله: [بالرفع] غرضه دفع توهّم أنّ «أقصرت» من باب الإفعال وأنّ «الصلاة» بالنصب مفعوله، وحاصل الدفع أنّ الهمزة فيه للاستفهام بدليل «أم نسيت». قوله «فاعل قصرت» هذا على رواية الفعل بالبناء للفاعل وروي أيضاً بالبناء للمفعول وعليه فالصلاة نائب فاعل.

لم يقع واحدٌ من القصر والنسيان على سبيل شمولِ النفي وعمومِه؛ لوجهين[١] أحدهما أنّ جواب «أَمْ» إمّا بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعاً[٢] تخطئةً للمستفهِم لا بنفي الجمع بينهما؛ لأنه عارف بأنّ الكائن أحدهما، والثاني ما روي أنه لمّا قال النبيّ عليه السلام: ((كلُّ ذلك لم يكن)) قال له ذو اليدين: «بل بعض ذلك قد كان» ومعلوم أنّ الثبوت للبعض[٣] إنّما ينافي النفيَ عن كلّ فرد لا النفيَ عن المجموع (وعليه) أي: على عموم النفي عن كلّ فرد (قولُه) أي: قول أبي النجم: قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِيْ * عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ، برفع «كلُّه»[٤] على معنى: لم أصنع شيئاً ممّا تدّعيه عليّ من الذنوب، ولإفادة هذا المعنى[٥]

---

(١) قوله: [لوجهين إلخ] علّة لكون المعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان، وممّا يدلّ على هذا المعنى وما ورد في بعض الطرق: ((لم أنس ولم تقصر)).

(٢) قوله: [أو بنفيهما جميعاً] أي: وليس في قوله عليه الصلاة والسلام تعيين أحد الأمرين فلزم أنّ مراده نفي كلّ واحد منهما. قوله «تخطئة للمستفهم» علّة لنفيهما جميعاً وذلك لأنّ المستفهم بـ«أم» يعتقد ثبوتَ أحد الأمرين. قوله «لا بنفي الجمع بينهما» أي: لا يجاب بنفي الجمع بين الأمرين لأنه لا يفيد المستفهمَ فائدةً لأنّه عارف إلخ.

(٣) قوله: [ومعلوم أنّ الثبوتَ للبعض] أي: الذي هو موجبة جزئيّة. قوله «إنما ينافي إلخ» أي: يناقض النفي عن كلّ فرد أي: الذي هو سالبة كليّة. قوله «لا النفيَ عن المجموع» أي: عن الهيئة الاجتماعيّة الذي هو سلب جزئيّ، فذو اليدين علم من قوله عليه السلام: ((كلّ ذلك لم يكن)) أنّ مراده نفي كلّ فرد لا نفي المجموع وإلاّ لم يصحّ كون قوله «بل بعض ذلك قد كان» رداً لأنه لا ينافيه.

(٤) قوله: [برفع «كُلُّهُ»] أي: على أنه مبتدأ خبره جملة «لم أصنع» والرابط محذوف أي: «لم أصنعه». قوله «من الذنوب» أشار بذلك إلى أنّ «ذَنْباً» نكرة عامّة بقرينة المقام وإن كانت واقعة في سياق الإثبات أو إلى أنّه اسم جنس يقع على القليل والكثير فهو هنا بمعنى «ذنوب» بقرينة المقام.

(٥) قوله: [ولإفادة هذا المعنى] أي: ولإفادة عموم السلب، وهذا علّةٌ متقدِّمة لقوله «عَدَل» فإنّ الشاعر لو نصب «كلّه» لأفاد سلب العموم لكونه حينئذ معمولاً للفعل المنفيّ فعدل إلى الرفع ليفيد عموم السلب لكونه حينئذ مقدَّماً على النفي غيرَ معمول للفعل المنفيّ.

عَدَل عن النصب المستغنِي عن الإضمار إلى الرفع المفتقِر إليه أي: «لم أصنعه» (وأمّا تأخيره) أي: تأخير المسند إليه (فلاقتضاء المقام تقديمَ المسند) وسيجيء بيانه[١] (هذا) أي: الذي ذُكِر من الحذف والذكر والإضمار وغيرِ ذلك في المقامات المذكورة (كلُّه مقتضى الظاهر) من الحال (وقد يخرج الكلام على خلافه) أي: على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إيّاه[٢] (فيوضع المضمر موضعَ المظهر كقولهم[٣] «نِعم رجلاً) زيد» (مكان «نعم الرجل») فإنّ مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الإظهار دون الإضمار لعدَمِ تقدّم[٤] ذكر المسند إليه وعدَمِ قرينة تدلّ عليه، وهذا الضمير عائد إلى متعقّل[٥] معهود في الذهن والتُزِم تفسيرُه بنكرة ليعلم جنس المتعقّل، وإنّما يكون هذا[٦] من وضع المضمر موضع المظهر

---

(١) قوله: [وسيجيء بيانه] أي: بيان ما يقتضي تقديم المسند ككون المسند عاملاً أو له الصدارة إلى غير ذلك من النكات المقتضية لتقديمه. قوله «أي: الذي ذُكِر إلخ» إشارة إلى أنّ إفراد الإشارة مع أنّ المشار إليه متعدِّد لتأوله بـ«ما ذُكِر». قوله «في المقامات» متعلِّق بـ«ذُكِر» و«في» بمعنى «مع» والمراد بالمقامات الأحوال الباعثة على الحذف والذكر إلى غير ذلك.

(٢) قوله: [لاقتضاء الحال إيّاه] أي: لاقتضاء الحال إخراجَ الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لعروض اعتبار آخر ألطف من ذلك الظاهر.

(٣) قال: [كقولهم] أي: قول العرب ابتداءً من غير جري ذكر المسند إليه لفظاً أو معنى أو تقديراً.

(٤) قوله: [لعدَم تقدّم إلخ] فيه إشارة إلى أنّ موجب الإضمار أحد الأمرين إمّا تقدُّمُ المرجع أو قرينةٌ تدلّ عليه، فإذا قلت «نعم رجلاً زيد» كان الكلام مخرجاً على خلاف مقتضى الظاهر لعدم وجود أحد من الأمرين، والاعتبار الألطف هنا هو حصول الإبهام ثمّ التفسير.

(٥) قوله: [إلى متعقّل إلخ] أي: إلى شيء مبهم معقول في الذهن لا في الخارج، وهذا أحد القولين، وقيل إنه للجنس، والقولان مبنيّان على القولين في اللام في «نعم الرجل» فقيل إنها للعهد وقيل إنها للجنس. قوله «ليعلم جنس المتعقّل» أي: لا شخصه فيحصل الإبهام فإذا أتي بالمخصوص تعيّن شخصه؛ وذلك لأن النكرة إنما تفيد بيان الجنس بخلاف المعرفة فإنها تفيد التعيّن الشخصيّ فيفوت الإبهام ثمّ التعيين.

(٦) قوله: [وإنما يكون هذا] أي: «نعم رجلاً زيد». قوله «أي: قولِ مَن إلخ» تفسير لأحد القولين.

(في أحد القولين) أي: قولِ مَن يجعل المخصوص خبرَ مبتدأ محذوف، وأمّا مَن يجعله[1] مبتدأ و«نعم رجلاً» خبرَه فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائداً إلى المخصوص وهو مقدّم تقديراً، ويكون التزام[2] إفراد الضمير حيث لم يقل «نِعْمَا» و«نِعْمُوا» من خواصّ هذا الباب لكونه من الأفعال الجامدة (وقولهم: «هو أو هي زيد عالم» مكانَ الشأنِ أو القصّةِ) فالإضمار فيه أيضاً على خلاف مقتضى الظاهر لعدَم التقدّم[3]، واعلم أنّ الاستعمال على أنّ ضمير الشأن[4] إنّما يؤنَّث إذا كان في الكلام مؤنّثٌ غيرُ فَضلة، فقوله: «هي زيد عالم» مجرّدُ قياس[5] ثم عَلّل وضعَ المضمر موضع المظهر في البابين بقوله: (ليتمكّن ما يعقبه) أي: يعقب الضمير أي: يجيء على عقبه[6] (في ذهن السامع لأنه) أي: السامعَ (إذا لم يفهم منه)

---

(١) قوله: [وأمّا مَن يجعله إلخ] إشارة إلى القول الثاني. قوله «فيحتمل عنده إلخ» أي: وعلى هذا فلا يكون «نعم رجلا زيد» من باب وضع المضمر موضع المظهر. قوله «وهو مقدّم تقديراً» أي: لكونه مبتدأً.

(٢) قوله: [ويكون التزام إلخ] جواب عمّا يقال إنه إذا كان الضمير عائداً إلى المخصوص فيلزم تثنيته أو جمعه إذا كان المخصوص مثنّى أو مجموعاً مع أنه ليس كذلك. قوله «لكونه من الأفعال الجامدة» أي: وهي مشابهة للأسماء الجامدة فهي ضعيفة فلا تتحمّل ضميراً بارزاً.

(٣) قوله: [لعدَم تقدّم إلخ] أي: فعدم تقدّم المسند إليه يقتضي إيرادَه اسماً ظاهراً فإيراده ضميراً مخالف لمقتضى الظاهر إلاّ أنّ الحال يقتضي لعروض اعتبارِ الإبهامَ ثمّ التفسيرَ.

(٤) قوله: [على أنّ ضمير الشأن] متعلّق بمحذوف أي: الاستعمال جارٍ على أنّ إلخ، وهذا اعتراض على قول المصـ: «وقولهم هو أو هي زيد عالم». قوله «إذا كان في الكلام» أي: في الجملة المفسِّرة للضمير. قوله «مؤنّثٌ غيرُ فضلة» كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج:٤٦].

(٥) قوله: [مجرّد قِياس] أي: قياسٌ على قولهم «هي هند مليحة» بجامع عود الضمير في كلٍّ إلى القصّة مجرّدٌ عن السَماع والاستعمال أي: فلا يصحّ قوله «وقولهم هو أو هي زيد عالم» لأنه يقتضي أن يكون ذلك مسموعاً. قوله «في البابين» أي: في باب «نعم» وباب ضمير الشأن.

(٦) قوله: [أي: يجيء على عقبه] التفسير الأوّل تفسير الضمير المنصوب والثاني تفسير العقب.

أي: من الضمير (معنى انتظرَه) أي: انتظر[1] السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكّن بعد ورودِه فَضلَ تمكُّنٍ لأنّ المحصول بعد الطلب أعزُّ من المنساق بلا تعب، ولا يخفى أنّ هذا لا يحسن في باب «نِعم» لأنّ السامع ما لم يسمع المفسِّرَ لم يعلم أنّ فيه ضميراً[2] فلا يتحقّق فيه التشوّقُ والانتظارُ (وقد يُعكَس) وضع المضمر موضع المظهر أي: يوضع المظهر موضع المضمر (فإن كان) المظهر الذي وضع موضعَ المضمر (اسمَ إشارةٍ فلكمال العناية بتمييزه) أي: تمييز المسند إليه (لاختصاصه بحكم بديع) كقوله: (كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ) هو وصف «عاقل» الأوّلِ[3] بمعنى كاملِ العقل متناهٍ فيه (أَعْيَتْ) أي: أعيته[4] وأعجزتْه أو أعيت عليه وصعُبت (مَذَاهِبُه *) أي: طرقُ معاشِه (وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرْزُوْقاً *

---

(١) قوله: [أي: انتظر إلخ] إشارة إلى مرجع كلٍّ من الضميرين المرفوع والمنصوب في «انتظره». قوله «ليفهم منه معنى» متعلّق بالانتظار. قوله «فضلَ تمكّن» أي: تمكّناً فاضلاً أي: زائداً. قوله «لأنّ المحصول إلخ» علّة للتمكّن فضل تمكّن، ووجه الأعزّية أنّ فيه أمرين لذّة العلم ولذّة دفع ألم التشوّق بخلاف المنساق بلا تعب فإنّ فيه الأوّل فقط. قوله «ولا يخفى أنّ هذا» أي: هذا التعليل. قوله «في باب نعم» وكذا في ضمير الشأن المستتِر نحو «كان زيد قائم».

(٢) قوله: [أنّ فيه ضميراً] لأن السامع قبل سماعه المفسِّرَ يجوِّز أنّ الفاعل اسم ظاهر يأتي به المتكلّم فإذا سمع التمييز علم جنس الضمير بلا تشوّق ولا انتظار لأنه حصل له معرفة جنس الضمير ابتداءً.

(٣) قوله: [هو وصف «عَاقِلٍ» الأوّل] أي: ليس تأكيداً لفظيًّا؛ إذ لا محلّ للتأكيد هنا لأنه إنما يكون لدفع توهّم سهو أو تجوّز ولا يتأتّى شيء من ذلك هنا، إن قلت فعلى هذا يلزم اتّحاد الموصوف والصفة، قيل الإبهام المستفاد من تنكير الوصف محمول على الكمال فكأنه قيل كم عاقل كامل العقل، وإليه أشار الشارح بقوله «بمعنى كامل العقل إلخ».

(٤) قوله: [أي: أعيته] إشارة إلى أنّ «أعيت» يستعمل متعدّياً، وقوله «وأعجزته» عطف تفسير، وقوله «أو أعيت عليه» إشارة إلى أنّه يستعمل أيضاً لازماً وقوله «وصعُبت» عطف تفسير، فهو هنا محتمل لأن يكون متعدّياً أو لازماً.

هَذَا الَّذِيْ تَرَكَ الأَوْهَامَ حَائِرَةً * وَصَيَّرَ الْعَالِمَ النِحْرِيْرَ) أي: المُتْقِن من «نَحَرَ الأُمورَ عِلماً»[1] أَتقنَها (زِنْدِيْقاً) كافراً نافياً للصانع العدل الحكيم، فقوله: «هذا» إشارة إلى حكم سابق غيرِ محسوس وهو كون العاقلِ محروماً والجاهلِ مرزوقاً، فكان القياس فيه الإضمار[2] فعدل إلى اسم الإشارة لكمال العناية بتمييزه[3] لِيُرِيَ السامعين أنّ هذا الشيء المتميّز المتعيّن هو الذي له الحكم العجيب وهو جعل الأوهامِ حائرةً والعالِمِ النحرير زنديقاً، فالحكم البديع هو الذي أثبت للمسندِ إليه المعبّرِ عنه باسم الإشارة[4] (أو التهكّمِ) عطف على «كمال العناية» (بالسامع كما إذا كان) السامع (فاقِدَ البصر) أو لا يكون[5] ثمّة مشار إليه أصلاً

---

(١) قوله: [عِلْماً] تمييز محوَّل عن المفعول والأصل: «نحر علمَ الأمور» أي: أتقنه، كما في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوْنًا﴾ [القمر:١٢]، أي: فجّرنا العيونَ في الأرض، ثمّ النحر في الأصل هو الذكاة على وجه مخصوص فتفسيره بالإتقان مجاز علاقته المشابهة في إزالة ما به الضرر فإنّ الإتقان يزيل الشكوك والشبهات كما أنّ النحر يزيل الدماء والرطوبات التي في الحيوان.

(٢) قوله: [فكان القياس فيه الإضمار] لأنّ الإشارة حقيقة في المحسوس والحكم السابق غير محسوس فكان القياس أن يقول «هو الذي ترك إلخ» بالإضمار.

(٣) قوله: [لكمال العناية بتمييزه] أي: لإفادة الاعتناء الكامل بتمييزه حيث أبرزه في معرض المحسوس. قوله «لِيُرِيَ السامعين» علّة لكمال العناية. قوله «هذا الشيء» أي: كون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً.

(٤) قوله: [المعبّرِ عنه باسم الإشارة] وذلك المسند إليه هو كون العاقلِ محروماً والجاهلِ مرزوقاً، والحكم البديع المختصّ به أي: الثابت له هو جعل الأوهامِ حائرة والعالِمِ زنديقاً، وفيه ردّ على قول بعضهم إنّ الحكم البديع هو كون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً ومعنى اختصاص المسند إليه به كونه عبارة عنه وهذا تعسّف لأنه يلزم عليه اختصاص الشيء بنفسه، فالحقّ ما قاله الشارح.

(٥) قوله: [أو لا يكون إلخ] مقابل لقوله «فاقدَ البصر» أي: أو لا يكون السامع فاقدَ البصر ولكن لم يكن ثمّة مشار إليه كما إذا قال البصير: «من جاء» فقيل: «هذا» مشيراً إلى الخلاء، وإنما كان التعبير باسم الإشارة مفيداً للتهكّم لأنّ الإشارة إلى الأمر العدمي بما يشار به إلى المحسوس ممّا يدلّ على عدم الاعتناء بذلك الشخص. قوله «أصلاً» تمييز محوَّل عن اسم «كان» أي: لا يكون أصل المشار إليه ثمّة.

(أو النداءِ على كمال بَلادته) أي: بلادة السامع بأنه لا يُدرِك[1] غيرَ المحسوس (أو) على كمال (فطانتِه) بأنّ غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس (أو ادّعاءِ كمالِ ظهوره) أي: ظهور المسند إليه (وعليه) أي: على وضع اسم الإشارة موضع المضمر لادّعاء كمال الظهور (من غير هذا الباب) أي: باب المسند إليه: (تَعَالَلْتِ) أي: أظهرْتِ العلّةَ[2] والمرَضَ (كَيْ أَشْجَى) أي: أَحْزَنَ من «شَجِيَ» بالكسر أي: صار حزيناً لا من «شَجَى بالعظم» بالفتح بمعنى «نشِب في حلقه» (وَمَا بِكِ عِلَّةٌ * تُرِيْدِيْنَ قَتْلِيْ[3] قَدْ ظَفَرْتِ بِذَلِكِ) أي: بقتلي، كان مقتضى الظاهر أن يقول: «به» لأنه ليس بمحسوس فعدل إلى «ذلك» إشارةً إلى أنّ قتله قد ظهر ظهورَ المحسوس[4] (وإن كان) المظهر الذي وُضع موضعَ المضمر (غيرَه) أي: غيرَ اسم الإشارة[5] (فلزيادة التمكّن) أي: جعل المسند إليه متمكِّناً عند السامع[6] (نحو: ﴿قُلْ

---

(١) قوله: [بأنّه لا يُدرِك إلخ] تصوير للنداء على كمال البلادة وذلك كما إذا قال قائل «من عالم البلد» فقيل له «ذلك زيد» مكان «هو زيد» تنبيهاً على كمال بلادة السائل. قوله «على كمال» إشارة إلى أنّ قوله «فطانته» عطف على «بلادته». قوله «بأنّ غيرَ المحسوس عنده إلخ» تصوير للنداء على كمال الفطانة وذلك كأن تقول بعد تقرير مسئلة غامضة «وهذه ظاهرة» مكان «وهي ظاهرة» تنبيهاً على كمال فطانة السامع بأنّ المعقول عنده كالمحسوس.

(٢) قوله: [أي: أظهرْتِ العلّةَ] إشارة إلى أنّ التفاعل مستعمل في إظهار ما لم يكن. قوله «والمرَضَ» عطف تفسير للعلّة. قوله «لا من شجى» لأنه لا يناسب المقام. قوله «نشِب إلخ» أي: وقف العظم في حلقه.

(٣) قال: [تُرِيْدِيْنَ قَتْلِيْ] أي: بإظهار العلّة، وهو حال من فاعل «تَعَالَلْتِ». قوله «قَدْ ظَفَرْتِ» مستأنف.

(٤) قوله: [ظهورَ المحسوس] ويحتمل أن يكون العدول إلى لفظ «ذلك» إشارة إلى بعد القتل لأنه لكمال شَجاعته يبعد عن قتله كلُّ أحد وهي قد ظفرت به بمجرّد التعالل.

(٥) قوله: [أي: غيرَ اسم الإشارة] بأن كان ذلك المظهر علماً أو معرَّفاً باللام أو بالإضافة.

(٦) قوله: [متمكّناً عند السامع] لم يقل أي: جعل المسند إليه زائداً في التمكّن عند السامع إشارة إلى أنّ إضافة زيادة إلى التمكّن بيانيّة أي: لزيادة هي التمكّن أي: قوّة الحصول في ذهن السامع، ووجه إفادة

﴿هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ ۝ اَللّٰهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص:١-٢]) أي: الذي يصمد إليه ويقصَد في الحوائج[1] لم يقل: «هو الصمد» لزيادة التمكّن (ونظيره) أي: نظيرُ ﴿قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ ۝ اَللّٰهُ الصَّمَدُ﴾ في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكّن (مِن غيره) أي: من غير باب المسند إليه (﴿وَبِالْحَقِّ﴾) أي: بالحكمة[2] المقتضِية للإنزال (اَنْزَلْنٰهُ) أي: القرآن (وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ [بني إسرائيل:١٠٥]) حيث لم يقل «وبه نزل» (أو إدخال الرَوع) عطف على «زيادة التمكّن» (في ضمير السامع وتربية المَهابة) وهذا كالتأكيد[3] لإدخال الرَوع (أو تقوية داعي المأمور، ومثالهما) أي: مثال التقويةِ وإدخالِ الرَوع مع التربية (قولُ الخلَفاء: «أمير المؤمنين يأمرك بكذا») مكانَ «أنا آمُرك»[4] (وعليه) أي: على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور (من غيره)

الظاهر التمكّن دون المضمر أنّ المضمر لا يخلو عن إبهام في الدلالة بخلاف المظهر لا سيّما ما يقطع الاشتراك من أصله كالعلَم.

(١) **قوله:** [ويقصد في الحوائج] عطف تفسير. قوله «لم يقل هو إلخ» أي: مع أنه مقتضى الظاهر لتقدّم المرجع. قوله «لزيادة التمكّن» أي: لأنه لو قيل «هو الصمد» كان فيه استحضار الذات بالضمير لكن لم يكن فيه تمكّن بخلاف المظهر فإنه أدلّ على التمكّن لا سيّما إذا كان علماً قاطعاً للاشتراك من أصله.

(٢) **قوله:** [أي: بالحكمة إلخ] وهي هداية الخلق إلى كلّ خير وصلاح ومعاشهم ومعادهم، وسمّي هذه الحكمة حقّاً لأنها أمر ثابت محقّق. قوله «حيث لم يقل وبه نزل» أي: مع أنه مقتضى الظاهر لتقدّم المرجع. قوله «عطف على زيادة التمكّن» إشارة إلى إعراب «إدخال».

(٣) **قوله:** [وهذا كالتأكيد إلخ] وذلك لأنّ الرَوع أي: الخوف هو خشيةُ لحوق الضرر من شيء وهي منشأ المهابة أي: التعظيم والإجلال القلبي.

(٤) **قوله:** [مكان «أنا آمُرك»] أي: فإسناد الأمر إلى لفظ «أمير المؤمنين» دون ضمير المتكلم مُوجِبٌ لدخول الخوف في قلب السامع لدلالته على السلطان والقهر ومُوجِبٌ لازدياد المهابة الحاصلة من رؤيته ومُوجِبٌ لتقوية داعي المأمور أي: لتقوية ما يكون داعياً للمأمور إلى الامتثال، والمراد بالداعي نفس الآمر وبتقويته كون تلك الذات قويّة متّصفة بالصفات العظيمة.

أي: من غير باب المسند إليه: (﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ﴾ [آل عمران:١٥٩]) لم يقل: «عليّ»[١] لِما في لفظ «الله» من تقوية الداعي إلى التوكُّل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها (أو الاستعطافِ) أي: طلب العطف[٢] والرحمة (كقوله: إِلَهِيْ عَبْدُكَ الْعَاصِيْ أَتَاكَا[٣]) * مُقِرًّا بِالذُّنُوْبِ وَقَدْ دَعَاكَا، لم يقل: «أنا العاصي»[٤] لِما في لفظ «عبدك» من التخضّعِ واستحقاقِ الرحمة وترقّبِ الشفقة (قال السكّاكي: هذا أعني: نقل الكلام[٥] عن الحكاية إلى الغَيبة (غيرُ مختصّ بالمسند إليه ولا) النقل مطلقاً[٦] مختصّ (بهذا القدر) أي: بأن يكون عن الحكاية إلى الغيبة، ولا يخلو العبارة[٧] عن تسامُحٍ

---

(١) قوله: [لم يقل «عليّ»] أي: مع أنّ المقام للتكلّم. قوله «لما في لفظ الله إلخ» حاصله أنّ النبي مأمور بالتوكّل والداعي له على ذلك هو الذات العليّة وقد عبّر عن تلك الذات بالاسم الظاهر الدالّ على قوّة تلك الذات وعظمتها بخلاف ضمير المتكلِّم فإنه موضوع لكلّ متكلِّم.

(٢) قوله: [أي: طلب العطف] إشارة إلى أنّ السين في الاستعطاف للطلب. قوله «والرحمة» عطف تفسير.

(٣) قوله: [أَتَاكَا] أي: أتى باب توبتك وهو الرجوع عن معصيتك إلى طاعتك، والألف للإشباع. قوله «مُقِرًّا» أي: حال كونه معترفاً بالذنوب ولا عذر له في ارتكابها. قوله «وَقَدْ دَعَاكَا» أي: سألك غفرانه.

(٤) قوله: [لم يقل «أنا العاصي»] أي: على أنّ «العاصي» بدل من ضمير المتكلِّم كما هو مذهب الأخفش، والجمهور يأبون إبدال الظاهر من ضمير المتكلِّمِ والمخاطبِ. قوله «واستحقاق الرحمة» من عطف المسبَّب على السبب وكذا قوله «وترقّب الشفقة» وهو بمعنى الاستعطاف، وإنما زاد الشارح التخضّع واستحقاق الرحمة لبيان سبب الاستعطاف بلفظ العبد فظهر توافق كلامي الشارح والمصـ.

(٥) قوله: [أعني: نقل إلخ] أفاد بهذا التفسير أنّ قوله «هذا» إشارة إلى ما يفهم ضمناً من إيراد قولِه تعالى: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ﴾، وقولِ الشاعر: «إلهي عبدك إلخ» مثالاً لوضع المظهر موضع المضمر فإنه يتضمّن نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة.

(٦) قوله: [مطلقاً] أي: عن التقييد بكونه من الحكاية إلى الغيبة وإن كان ظاهرُ العبارة التقييدَ، ويدلّ على هذا المراد قول المصـ «بل كلّ من التكلّم إلخ». قوله «بأن يكون إلخ» تفسير لـ«هذا القدر».

(٧) قوله: [ولا يخلو العبارة إلخ] أي: ولا يخلو قوله «ولا بهذا القدر» عن تسامُحٍ، وذلك لأنّ ظاهر معناه

(بل كلٌّ مِن التكلّم والخطاب والغَيبة مطلقاً) أي: سواء كان في المسندِ إليه أو غيرِه وسواء كان كلٌّ منها وارداً في الكلام[1] أو كان مقتضى الظاهر إيرادَه (يُنقَل إلى الآخَر) فتَصيرُ الأقسامُ ستّةً حاصلةً مِن ضرب الثلاثة في الاثنين، ولفظ «مطلقاً» ليس في عبارة السكّاكي لكنه مراده بحسَب ما عُلم مِن مذهبه في الالتفات[2] بالنظر إلى الأمثلة (ويسمّى هذا النقلُ عند علَماء المعاني التفاتاً) مأخوذاً من التفات الإنسان من يمينه إلى شماله وبالعكس[3] (كقوله) أي: قول امرئ القيس (تَطَاوَلَ لَيْلُكَ) خطاب لنفسه التفاتاً ومقتضى الظاهر «ليلِي» (بِالأَثْمُدِ) بفتح الهمزة وضمّ الميم اسم موضع (والمشهور[4] أنّ الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من) الطرق (الثلاثة) التكلّم والخطاب والغيبة (بعد التعبير عنه) أي: عن ذلك

أنّه ليس النقل من الحكاية إلى الغيبة مختصًّا بالنقل من الحكاية إلى الغيبة، ولا يخفى فساده لاستلزامه سلبَ اختصاص الشيء بنفسه فيلزم وجود نفس الشيء في غيره وهو محال. وحاصل الجواب الذي أشار إليه الشارح بقوله «ولا النقل مطلقاً» أنّا نُجرِّد النقل الأوّل عن قيده فيصير المعنى: أنّ النقل مطلقاً غير مختصّ بالنقل من الحكاية إلى الغيبة بل يكون النقل في غيره أيضاً.

(١) **قوله**: [وارداً في الكلام] بأن عبِّر به أوّلاً كما في الأمثلة الآتية. قوله «أو كان إلخ» كما في الأمثلة المارّة.

(٢) **قوله**: [من مذهبه في الالتفات] بيان لـ«ما». قوله «بالنظر إلى الأمثلة» متعلّق بـ«عُلِم» فإنه مثّل للنقل بالمسندِ إليه وغيرِه وبما سبقه تعبير وما لا، فعلم أنه لا يشترط عنده تقدّم التعبير ولا هو مختصّ بالمسند إليه وإن كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور أيضاً.

(٣) **قوله**: [وبالعكس] أي: ومن شماله إلى يمينه. قوله «التفاتاً» أي: على وجه الالتفات. قوله «ومقتضى الظاهر لَيْلِي» لأنّ المقام للتكلّم والحكاية عن نفسه.

(٤) **قال**: [والمشهور إلخ] هذا من كلام المصـ مقابل لقول السكّاكي «ويسمّى إلخ»، واعلم أنّ في الالتفات أربعة مذاهب لأنّه إمّا أن يشترط فيه سبق التعبير أو لا الثاني مذهب السكّاكي، وعلى الأوّل إمّا أن يشترط كون التعبيرين في كلام واحد أو لا الأوّل مذهب البعض، وعلى الثاني إمّا أن يشترط كون المخاطب في التعبيرين واحداً أو لا الأوّل مذهب صدر الأفاضل والثاني مذهب الجمهور.

المعنى (بآخَرَ منها) أي: بطريق آخَر من الطرق الثلاثة بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهرُ[١] ويترقّبه السامعُ ولا بدّ من هذا القيد[٢] ليخرج مثل قولنا: «أنا زيد» و«أنت عمرو» و«نَحْنُ اللَذُوْنَ صَبَّحُوا الصَبَاحَا»، وقولِه تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ و﴿اهْدِنَا﴾ و﴿أَنْعَمْتَ﴾ فإنّ الالتفات إنما هو في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[٣] والباقي جارٍ على أسلوبه، ومَن زعم أنّ في مثل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة:١٠٤] التفاتاً[٤] والقياس «آمنتم» فقد سَهَا على ما يشهد به كتب النحو[٥] (وهذا) أي: الالتفات بتفسير الجُمهور (أخصُّ منه) بتفسير

---

(١) قوله: [على خلاف ما يقتضيه الظاهر] أي: ظاهر الكلام ولو كان موافقاً لظاهر المقام كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾ [عبس:٣] فإنه خطاب موافق لظاهر مقام الخطاب لكنه مخالف لظاهر الكلام لأنه عبّر عنه أوّلاً بالغيبة في قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى ۝ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ [عبس:١-٢]. قوله «ويترقّبه السامع» أي: ينتظره، عطف على قوله «يقتضيه» من عطف اللازم على الملزوم.

(٢) قوله: [ولا بدّ من هذا القيد] أي: الذي ذكره بقوله «بشرط أن يكون إلخ»، وإنما تركه المصـ لفهمه من المقام لأنّ كلامه في إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر. قوله «ليخرج مثل قولنا إلخ» فإنه يصدق على كلّ من «أنا زيد» و«أنت عمرو» و«نحن اللذون إلخ» أنه قد عبِّر فيه عن معنى وهو الذات بطريق الغيبة بعد التعبير عنه بطريق آخر وهو التكلّم والخطاب إلاّ أنّ التعبير الثاني ليس على خلاف ما يقتضيه الظاهر لأنّ المتكلِّم إذا قال «أنا» فمقتضى الظاهر أن يأتي بعده باسم ظاهر خبراً عنه، فلو لا هذا الشرط لحكم بأنّ هذا التفات، ثمّ قوله «اللذون» على لغة طيء وهذيل.

(٣) قوله: [إنما هو في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾] لأنّ الانتقال من الغيبة إلى الخطابِ إنما هو فيه وأمّا كلّ واحد من الباقي فجار على طريقة «إيّاك نعبد» فليس على خلاف مقتضى الظاهر.

(٤) قوله: [التفاتاً] أي: بناء على أنّ «الذين» هو المنادى فهو مخاطب فمقتضاه أن يقال «آمنتم».

(٥) قوله: [على ما يشهد به كتب النحو] وذلك لأنّ حقّ العائد إلى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة كما أنّ حقّ الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب ولا يتمّ المنادى الموصول إلاّ بصلته لأنها كجزء منه فلا يراع فيه حكم الخطاب العارض بالنداء إلاّ بعد تمامه بالصلة.

السكّاكي لأنّ النقل عنده[١] أعمّ من أن يكون قد عُبِّر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر أن يُعبَّر عنه بطريق منها فتُرك وعدل[٢] إلى طريق آخر فيتحقّق الالتفات عنده بتعبير واحد وعند الجمهور مخصوص بالأوّل حتّى لا يتحقّق الالتفات بتعبير واحد، فكلّ التفات عندهم التفات عنده من غير عكس[٣] كما في «تَطَاوَلَ ليلُكَ» (مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [يس:٢٢]) ومقتضى الظاهر «أرجع» والتحقيق[٤] أنّ المراد «مالكم لا تعبدون» لكن لمّا عبّر عنهم بطريق التكلّم كان مقتضَى ظاهرِ السوقِ إجراءَ باقي الكلامِ على ذلك الطريق فعدل عنه إلى طريق الخطاب فيكون التفاتاً على المذهبَين (و) مثال الالتفات من التكلّم (إلى الغَيبة: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾ [الكوثر:١-٢]) ومقتضى الظاهر «لَنا»[٥] (و) مثال

---

(١) قوله: [لأنّ النقل عنده إلخ] أي: لأنّ النقل المسمّى بالالتفات عند السكّاكي إلخ. قوله «من الطرق» أي: من الطرق الثلاثة من التكلّم والخطاب والغيبة.

(٢) قوله: [فتُرك وعدل] أي: فتُرك طريق مقتضى الظاهر أن يعبّر عنه وعدل إلى طريق آخر كما في «تطاول ليلك» فإنه كان مقتضى الظاهر أن يقول «تطاول ليلي» فترك التكلّم إلى الخطاب. قوله «مخصوص بالأوّل» أي: بأن يعبّر بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير بطريق آخر منها.

(٣) قوله: [من غير عكس] أي: ليس كلّ التفات عنده التفات عندهم كما في «تَطَاوَلَ لَيْلُكَ» فإنّ فيه التفاتاً عنده لا عندهم، وأمّا عكسه عكساً منطقيًّا وهو بعض الالتفات عنده التفات عندهم فهو صحيح.

(٤) قوله: [والتحقيق إلخ] بيانه أنّ المراد بـ«ما لي لا أعبد» «ما لكم لا تعبدون» لأنّ المتكلِّم حبيب النجّار وهو من المؤمنين فالعبادة حاصلة منه بالفعل إلاّ أنه أقام نفسه مقام المخاطبين فنسب ترك العبادة إلى نفسه ليكون أدخل في النصح فإنه لا يريد لهم إلاّ ما يريد لنفسه، ففي قوله «ما لي لا أعبد» التفات من الخطاب إلى التكلّم على مذهب السكّاكي، ولمّا عبّر عنهم بطريق التكلّم كان مقتضى الظاهر أن لا يغيِّر الأسلوب بل يجري اللاحق على سَنَن السابق ويقول «وإليه أرجع» لكنه لما قال: ﴿وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ كان التفاتاً من التكلّم إلى الخطاب على المذهبين أي: على مذهبي السكّاكي والجمهور.

(٥) قوله: [مقتضى الظاهر «لنا»] لأنّ ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ تكلّم و﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ غيبة، ومن فوائد الالتفات

الالتفات (من الخطاب إلى التكلّم) قول الشاعر (طَحَا) أي: ذَهَبَ (بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوْبُ *) ومعنى «طَروب في الحسان» أنّ له طرَباً في طلَب الحِسان[1] ونَشاطاً في مُراوَدتها (بُعَيْدَ الشَّبَابِ) تصغير «بُعْد» للقرب[2] أي: حين ولّى الشباب وكاد ينصرم (عَصْرَ) ظرف زمان[3] مضاف إلى الجملة الفعليّة أعني قوله: (حَانَ) أي: قرب (مَشِيْبُ * يُكَلِّفُنِي لَيْلَى) فيه التفات من الخطاب في «بك» إلى التكلّم ومقتضى الظاهر «يُكَلِّفُكَ»، وفاعل «يُكَلِّفُنِيْ» ضمير القلب و«لَيْلَى» مفعوله الثاني، والمعنى يطالبني القلبُ بوصل ليلى، وروي «تُكَلِّفُنِيْ»[4] بالتاء الفوقانية على أنه مسنَد إلى «لَيْلَى» والمفعول الثاني محذوف أي: «شدائدَ فراقِها» أو

هنا أنّ في لفظ الربّ حثًّا على المأمور به لأنّ من يربّيك يستحقّ العبادة.

(١) **قوله:** [أنّ له طرَباً في طلب الحِسان] فيه إشارة إلى أنّ قوله «في الحسان» متعلّق بـ«طروب» وأنّ في الكلام حذفَ مضاف وأنّ «طروب» صفة لـ«قلب»، والطرب خفّة تعتري الإنسان لشدّة سرور أو حزن. قوله «ونشاطاً في مراودتها» عطف تفسير على ما قبله فـ«نشاطاً» تفسير لـ«طرباً» تفسير مراد وقوله «في مراودتها» أي: مطالبتها بالوصال تفسير لقوله «في طلب الحسان».

(٢) **قوله:** [للقرب] أي: للدلالة على أنّ زمان إذهاب القلب إيّاه قريب من زمان ذهاب شبابه. قوله «وكاد ينصرم» أي: وكاد ينقطع بالكليّة، وفيه إشارة إلى بقاء بعض آثاره وأنّ قوله «بعيدَ الشباب» بتقدير المضاف أي: بعيدَ معظّم الشباب، فقول الشارح «أي: حين ولّى الشباب» بيان لظاهر المعنى وقوله «وكاد ينصرم» بيان للمراد، وهذا على أنّ الشباب والمشيب متّصلان بلا فصل بزمن الكهولة وجعلِه من المشيب كما ذهب إليه بعض أهل اللغة وأمّا على تقدير الفصلِ به وجعلِه واسطة كما هو مذهب الجمهور فالمراد ببعيد الشباب زمان ذهابه بالمرّة، وعلى هذا فقوله «وكاد ينصرم» غير ظاهر.

(٣) **قوله:** [ظرف زمان] أي: بمعنى «زمان» أو «حين»، وهو بدل من قوله «بعيد». قوله «فيه التفات إلخ» أي: في «يكلّفني» التفات إلخ؛ لأنّ الياء فيه للمتكلّم.

(٤) **قوله:** [وروي «تُكَلِّفُنِيْ» إلخ] أي: والالتفات حاصل عليه أيضاً من الخطاب في «بِكَ» إلى التكلّم؛ لأنّ مقتضى الظاهر أن يقول «تُكَلِّفُكَ».

على أنه خطاب للقلب فيكون التفاتاً آخر[١] مِن الغَيبة إلى الخطاب (وَقَدْ شَطَّ) أي: بعُد (وَلْيُهَا) أي: قربُها (وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوْبُ) قال المرزوقي: «عَادَتْ» يجوز أن يكون «فاعلتْ»[٢] من المُعاداة، كأنّ الصوارف والخطوب صارت تُعاديه، ويجوز أن يكون مِن «عاد يعود»[٣] أي: عادت عوادٍ وعوائقُ كانت تَحُول بيننا إلى ما كانت عليه قبلُ (و) مثال الالتفات من الخطاب (إلى الغَيبة) قوله تعالى: (﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ [يونس:٢٢]) والقياس «بكم»[٤] (و) مثال الالتفات (من الغَيبة إلى التكلّم) قوله تعالى: (﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ﴾ [فاطر:٩]) ومقتضى الظاهر «سَاقَه» أي: ساق الله ذلك السحابَ أجراه إلى بلَد ميّت (و) مثال الالتفات من الغيبة (إلى الخطاب) قوله تعالى: (﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ٣ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة:٣-٤]) ومقتضى الظاهر «إيّاه» (ووجهه) أي: وجه حسن الالتفات[٥] (أنّ الكلام إذا نُقل من أُسلوب إلى أُسلوب آخرَ كان) ذلك الكلام (أَحسنَ تطريةً) أي:

---

(١) قوله: [فيكون التفاتاً آخر] أي: غيرَ الاتفات المقرّر أوّلاً فيكون في البيت على هذا الاحتمال الأخير التفاتان. قوله «من الغيبة إلى الخطاب» أي: من الغيبة في «قَلْبٌ» إلى الخطاب في «تُكَلِّفُنِيْ».

(٢) قوله: [أن يكون «فاعلتْ»] أي: الذي يدلّ على المفاعلة من الجانبين فالأصل «عَادَوَتْ» تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ثمّ حذفت الألف لالتقاء الساكنين. قوله «كأنّ الصوارم» تفسير للعوادي والمراد بها العوائق والمعنى: عادتنا عوادٍ أي: صارت العوادي الحائلة بيننا وبينها أعداء لنا فتمنعنا من الوصول إليها.

(٣) قوله: [أن يكون من «عاد يعود»] أي: مأخوذاً من مصدر «عاد» وهو العود بمعنى الرجوع، ووزنه «فَعَلَتْ» وأصله «عَوَدَتْ» تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وعلى هذا فلا حذف فيه. قوله «وعوائق» عطف تفسير. قوله «إلى ما كانت عليه قبلُ» أي: رجعت العوادي التي تحول بيننا إلى ما كانت عليه أوّلاً من الحيلولة بيننا، فقوله «إلى ما كانت» متعلّق بقوله «عَادَتْ».

(٤) قوله: [والقياس «بكم»] الظاهر أنّ تعبيره تارة بقوله «ومقتضى الظاهر» وتارة بقوله «والقياس» تفنّن.

(٥) قوله: [أي: وجه حسن الالتفات] إشارة إلى مرجع الضمير وإلى أنّ في كلام المصـ حذفَ مضاف، وإلى أنّ قوله «ووجهه» مرتبط بمحذوف والأصل: «والالتفات حسن ووجه حسنه أنّ الكلام إلخ».

تجديداً وإحداثاً من «طَرَّيْتُ الثوبَ»[1] (لنَشاط السامع وكان أكثر إيقاظاً للإصغاء إليه) أي: إلى ذلك الكلام لأنّ[2] لكلّ جديد لذّةً وهذا وجه حسن الالتفات على الإطلاق (وقد يختصّ[3] مواقعُه بلطائف) غير هذا الوجه العامّ (كما في) سورة (الفاتحة فإنّ العبد إذا ذَكر الحقيقَ بالحمد عن قلب حاضرٍ يَجِدُ) ذلك العبد (من نفسه محرِّكاً للإقبال عليه) أي: على ذلك الحقيق بالحمد (وكلّما أَجرَى عليه صفةً من تلك الصفات العِظام قَويَ ذلك المحرِّكُ إلى أن يؤول الأمر إلى خاتمتِها) أي: خاتمة تلك الصفات يعني: ﴿مٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ (المفيدةِ أنه) أي: ذلك الحقيق بالحمد (مالك الأمر كلِّه في يوم الجزاء) لأنه أضيف «مالك» إلى «يوم الدين» على طريق الاتّساع[4] والمعنى على الظرفيّة أي: «مالك في يوم الدين»،

---

(١) قوله: [من «طَرَّيْتُ الثَّوْبَ»] تقول هذا إذا عملت بالثوب عملاً فصار كأنه جديد فقوله «تجديداً» بيان للمعنى اللغويّ وقوله «وإحداثاً» بيان للمراد فإنّ إحداث هيئة أخرى لازم لتجديد الثوب. ثمّ هذه الفاءدة في غاية الظهور في النقل الحقيقيّ كما هو مذهب الجمهور، وكذا في النقل التقديريّ كما هو مذهب السكّاكي لأنّ السامع إذا سمع خلاف ما يترقّبه من الأسلوب حصل له زيادةُ نشاط ووفورُ رغبة في الإصغاء إلى الكلام.

(٢) قوله: [لأنّ إلخ] علّة للعلّة أي: وإنّما يحصل للسامع إصغاء إلى الكلام عند النقل لأنّ لكلٍّ إلخ. قوله «وهذا» أي: كون الكلام أحسن تطرية وأكثر إيقاظاً. قوله «على الإطلاق» أي: في كلّ موضع.

(٣) قال: [وقد يختصّ] بصيغة المعلوم والمجهول لأنّ الاختصاص يجيء لازماً ومتعدّياً يقال «اختصّه فاختصّ». قال: «مواقعه بلطائف» أي: بمحاسن ودقائق، والباء داخلة على المقصور، وهو من مقابلة الجمع بالجمع كـ«ركب القوم دوابّهم» أي: قد يكون في موضع وقع فيه الالتفات لطيفة مختصّة به سوى الوجه العامّ المذكور. قال: «كما في الفاتحة» أي: كموضع الالتفات الذي في الفاتحة. قال: «عن قلب» أي: ذكراً ناشئاً عن قلب لا ذكراً بمجرّد اللسان.

(٤) قوله: [على طريق الاتّساع] أي: حيث أجري الظرف مجرى المفعول به فأضيف إليه اسم الفاعل مجازاً مع أنّ حقّه أن يضاف إلى المفعول به. قوله «والمعنى على الظرفيّة إلخ» يعني أنّ التوسّع في مجرّد حذف «في». قوله «والمفعول محذوف» أي: نسياً منسيًّا فلا يرد ما قيل إنّ المقدّر كالملفوظ فكأنه

والمفعول محذوف دلالةً على التعميم[١] (فحينئذ يُوجِب) ذلك المحرِّكُ لتَناهِيه في القوّة (الإقبالَ عليه) أي: إقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد (والخطابَ بتخصيصه بغايةِ الخضوع والاستعانةِ في المهمّات[٢]) فالباء في «بتخصيصه» متعلّق بالخطاب يقال: «خاطَبتُه بالدعاء»[٣] إذا دعوتَ له مواجهةً، وغاية الخضوع[٤] هو معنى العبادة، وعموم المهمّات

قيل «مالك يومِ الدين جميعَ الأمور» فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في النسبة الإيقاعيّة إذ نسبة اسم الفاعل إلى الظرف مجاز وإلى المفعول به حقيقة، ثمّ هذا الإيراد والجواب مبنيّان على أنّ إضافة «مالك» إلى «يوم الدين» مجازيّة بمعنى اللام وإن جعلت حقيقيّة بمعنى «في» والتوسّع إنما هو في حذف «في» كما هو ظاهر المتن والشرح لم يرد السؤال أصلاً.

(١) **قوله:** [دلالةً على التعميم] أي: مع الاختصار، فلا يرد أنّه لو صرّح بـ«جميعَ الأمور» لحصل التعميم أيضاً، ثمّ هذا إمّا علّة لحذف المفعول أي: حذف الفعول دلالة على التعميم لأنه يتوسّل بالإطلاق في المقام الخطابي إلى العموم لئلاّ يلزم الترجيح بلا مرجِّح، وإمّا علّة لقوله «أضيف على طريق الاتّساع» لأنه إذا جعل الزمان ممّا وقع عليه الملك أفاد شمول الملك لكلٍّ ما فيه بالدلالة العقليّة.

(٢) **قوله:** [والاستعانةِ في المهمّات] أي: ويوجب الإقبال عليه والخطاب بتخصيصه بالاستعانة إلخ، وأورد على التخصيص بالاستعانة أنّ الاستعانة كثيراً مّا تقع بغيره تعالى، وأجيب بأوجه أحدها أنّ التخصيص إضافيّ أي: بالإضافة إلى الأصنام ونحوها، والثاني أنّ المراد بالاستعانة طلب تحصيل الأسباب وتيسيرها والتحصيل والتيسير مختصّان به تعالى، والثالث أنّ المقصود بالاستعانة إنما هو الله تعالى وإن حصلت بالغير صورةً حتّى أنّ قوله «يا فلان أعنّي» بمنزلة «يا الله أعنّي بواسطة فلان».

(٣) **قوله:** [يقال إلخ] غرضه الاستشهاد به على كون الخطاب متعدِّياً بالباء. قوله «إذا دعوت إلخ» أي: فالمعنى أنه يوجب ذلك المحرِّك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدلّ على تخصيصه بأنّ العبادة وهي غاية الخضوعِ والتذلّلِ له لا لغيره وبأنّ الاستعانة في جميع المهمّات منه لا من غيره.

(٤) **قوله:** [وغاية الخضوع] أي: التي في قول المصـ «بغايةِ الخضوع». قوله «هو معنى العبادة» أي: المذكورة في قول القاري: «إيّاك نعبد»، وإضافة المعنى إلى العبادة بيانيّة. قوله «وعموم المهمّات» أي: الذي أشار إليه المصـ بقوله «في المهمّات». قوله «مفعول نستعين» أي: مفعوله الثاني. قوله «والتخصيص» أي: الذي ذكره المصـ بقوله «والخطابَ بتخصيصه إلخ».

مستفاد من حذف مفعولِ ﴿نَسْتَعِيْنُ﴾ [الفاتحة:٤] والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول، فاللطيفة المختصّ بها[1] موقع هذا الالتفات هي أنّ فيه تنبيهاً على أنّ العبد إذا أَخذ في القراءة يجب أن يكون قراءته على وجهٍ يجد من نفسه ذلك المحرِّكَ، ولمّا انجرّ الكلامُ[2] إلى ذكرِ خلافِ مقتضى الظاهر أَوردَ عدةَ أقسامٍ منه وإن لم تكن من مباحث المسند إليه، فقال: (ومِن خلافِ المقتضى) أي: مقتضى الظاهر (تلقِّي المخاطَبِ) من إضافة المصدر إلى المفعول أي: تلقّي[3] المتكلّمِ المخاطَبَ (بغير ما يَترقّب) المخاطَبُ، والباء في «بغير» للتعدية وفي (بحمل كلامِه) للسببية أي: إنما تلقّاه بغيرِ ما يترقّبه بسبب أنه حَمَل كلامَه أي: الكلامَ الصادر عن المخاطَب[4] (على خلافِ مراده) أي: مراد المخاطَب، وإنّما حمل كلامَه على خلاف مراده (تنبيهاً) للمخاطب (على أنه) أي: ذلك الغيرَ[5] هو (الأَولى بالقصد)

---

(١) قوله: [فاللطيفة المختصّ بها إلخ] إشارة إلى أنّ ما ذكره المصـ قاصر وذلك لأنّ حاصله أنّ إجراء تلك الصفات موجب لوجود المحرِّك الذي يوجب أن يخاطب العبد ذلك الحقيق، ولا يفهم منه نكتة الخطاب الذي وقع في كلامه تعالى فلا بدّ من ضمّ مقدّمة وهي أنّ العبد مأمور بقراءة الفاتحة ففيه تنبيه على أنّ العبد ينبغي أن تكون قراءته بحيث يجد ذلك المحرِّك لتكون قراءته بالخطاب واقعة موقعها.

(٢) قوله: [ولمّا انجرّ الكلامُ إلخ] أشار بهذا الكلام إلى أنّ قول المصـ «ومن خلاف مقتضى الظاهر إلخ» كلام استطراديّ ذكر في غير محلّه لمناسبة؛ وذلك لأنّ كلامه كان أوّلاً في أحوال المسند إليه على مقتضى الظاهر وانجرّ ذلك إلى خلاف مقتضى الظاهر من المسند إليه فأورد عدة أقسام من خلاف مقتضى الظاهر وإن لم تكن من المسند إليه.

(٣) قوله: [أي: تلقّي إلخ] قصده بيان الفاعل المحذوف. قوله «والباء في «بغير» إلخ» أي: فلا يلزم تعلّق حرفي جرٍّ متّحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد.

(٤) قوله: [أي: الكلامَ الصادرَ عن المخاطَب] إشارة إلى أنّ إضافة الكلام إلى ضمير المخاطب لملابسة صدوره عنه. قوله «وإنما حمل كلامَه» إشارة إلى أنّ قوله «تنبيهاً» علّة للحمل المذكور.

(٥) قوله: [أي: ذلك الغيرَ] اللام في «الغير» للعهد الذكري أي: تنبيهاً على أنّ ذلك الغير الذي هو خلاف

والإرادة (كقول القَبَعْثَرَى للحَجّاج وقد قال) الحجّاج (له) أي: للقبعثرَى[١] حالَ كونِ الحجّاج (متوعِّداً) إيّاه («لأَحْمِلَنَّكَ على الأَدْهَم») يعني: القيدَ[٢] هذا مقولُ قولِ الحَجّاج («مِثْلُ الأميرِ يَحمِلُ على الأدهم والأَشهَب») هذا مقولُ قولِ القبعثرَى، فأَبرزَ[٣] وعيدَ الحجّاج في مَعرِض الوَعد وتَلقّاه بغيرِ ما يَترقّب بأنْ حَمَلَ «الأَدهمَ» في كلامه على «الفَرس الأَدهم» أي: الذي غَلب سَوادُه حتّى ذَهب البَياض وضَمَّ إليه «الأَشهب»[٤] أي: الذي غَلب بَياضُه ومرادُ الحَجّاج إنما هو القيدُ، فنَبّهَ على أنّ الحَمل على الفرس الأَدهم هو الأَولى بأن يَقصِده الأميرُ (أي: مَن كان مِثلَ الأمير في السُّلطانِ) أي: الغَلَبة[٥] (وبَسطةِ اليد) أي:

مراده، ولو عبّر به كان أوضح لأنه العنوان المذكور في المعلَّل وإن لم يشترط في العهد الذكري اتّحاد العنوان. قوله «والإرادة» عطف تفسير للقصد.

(١) **قوله:** [أي: للقبعثرَى] إشارة إلى مرجع الضمير، وهو كان من رؤساء العرب وفصحائهم وكان من جملة الخوارج الذين خرجوا على سيّدنا علي كرّم الله تعالى وجهه الكريم.

(٢) **قوله:** [يعني: القيدَ] أي: يعني الحجّاج في هذا القول بالأدهم القيدَ من الحديد، ووجه توعّده إيّاه أنّ القبعثرى كان جالساً في بستان مع جماعة من إخوانه في زمن العنب الأخضر فذكر بعضهم الحجّاج فقال: اللهمّ سوّد وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه، فبلغ ذلك الحجّاج فقال له: أنت قلت ذلك فقال نعم! ولكن أردت العنب الأخضر ولم أردك فقال لأحملنّك على الأدهم فقال مثلَ الأمير يحمل على الأدهم والأشهب فقال ويلك إنه لحديد فقال أن يكون حديداً خير من أن يكون بليداً، فحمل الحديد أيضاً على خلاف مراده فإنّ الحجّاج أراد به المعدن المعروف فحمله القبعثرى على ذي الحدة.

(٣) **قوله:** [فأبرز] أي: القبعثرى. قوله «وعيدَ الحجّاج» أي: بحمله على الأدهم. قوله «في معرض الوعد» أي: في صورته بحمل الأدهم على الفرس.

(٤) **قوله:** [وضمّ إليه «الأشهب»] أي: تنبيهاً على أنّ الأولى أن يراد بالأدهم الذي يحمله عليه الفرس.

(٥) **قوله:** [أي: الغلبة] إشارة إلى أنّ المراد بالسلطان السلطنة والغلبة. قوله «أي: الكرم» تفسير لبسطة اليد، فالمراد ببسطة اليد سعتها أي: العطاء. قوله «والمال والنعمة» عطف على السلطان لا من بقيّة تفسير بسطة اليد، وذكر النعمة بعد المال من ذكر العامّ بعد الخاصّ.

الكرم والمالِ والنعمةِ (فجَديرٌ بأن يُصفِدَ) أي: يعطي مِن «أَصْفَدَ»[١] (لا أن يَصْفِدَ) أي: يُقيِّدَ مِن «صَفَدَه» (أو السائلِ) عطف على «المخاطَبِ» أي: تلقّي السائلِ[٢] (بغيرِ ما يَتطلّب بتنزيلِ سُؤالِه مَنزِلةَ غيرِه) أي: منزلة غيرِ ذلك السؤالِ (تنبيهاً) للسائل (على أنه) أي: ذلك الغيرَ (الأَولى بحاله أو المُهمّ له[٣] كقوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَهِلَّةِۖ قُلۡ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلۡحَجِّ﴾ [البقرة:١٨٩]) سألوا عن سبب[٤] اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه، فأُجيبوا ببيان الغرض[٥] من هذا الاختلاف، وهو أنّ الأهلّة بحسَب ذلك الاختلاف مَعالِمُ[٦] يُوَقِّتُ بها

---

(١) **قوله:** [من «أَصْفَدَ»] أي: مأخوذ منه فـ«أصفد» يدلّ على الخير لأنه من «الصَفَد» وهو الإعطاء بخلاف «صَفَدَ» فإنه يدلّ على الشرّ لأنه من «الصِفاد» وهو القيد، وهذا عكس «وَعَدَ» و«أَوْعَدَ».

(٢) **قوله:** [أي: تلقّي السائل] والفرق بين تلقّي المخاطب وتلقّي السائل أنّ الثاني أخصّ من الأوّل باعتبار أنّ فيه سؤالاً بخلاف الأوّل وأعمّ منه باعتبار أنه لا يشترط فيه حمل الكلام على خلاف ظاهره بخلاف الأوّل. قوله «أي: ذلك الغير» أي: غيرَ سؤاله، فالضمير راجع إلى الغير الثاني لا إلى الغير الأوّل.

(٣) **قال:** [أو المهمّ له] قيل الأولى أن يقول «أو الأهمّ له» ولا يخفى سقوطه فإنّ الفرق بين الأولى والمهمّ هو الفرق بين الأهمّ والمهمّ فالواجب هو المهمّ.

(٤) **قوله:** [سألوا عن سبب إلخ] صيغة الجمع مستعمل في ما فوق الواحد لما روي أنّ معاذ بن جبل وربيعة بن غنم الأنصاري قالا يا رسول الله ما بال الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط ثمّ يزيد حتّى يمتلئ ويستوي ثمّ لا يزال ينقص حتّى يعود كما بدأ، فالسائل اثنان والسؤال بظاهره عن السبب الفاعليّ.

(٥) **قوله:** [فأجيبوا ببيان الغرض إلخ] أي: ببيان الحكمة المترتِّبة على الاختلاف، فلا يرد أنّ زيادة نور القمر ونقصانه من أفعال الله تعالى وهي لا تعلَّل عندنا؛ إذ الشارح شبّه الحكمة بالغرض باعتبار أنّ كلاًّ منهما مترتِّب على الفعل ثمّ أطلق عليها اسم الغرض على جهة الاستعارة.

(٦) **قوله:** [معالمُ] أي: علامات. قوله «يُوقِّت بها» أي: يعيِّن بها الناسُ أمورهم فهو بيان للمواقيت التي باختيارهم والحجّ إشارة إلى المواقيت التي عيّنها الله تعالى للعبادة الوقتيّة. قوله «وغير ذلك» أي: كمدّة الحمل والحيض والنفاس والعدّة، وذلك لأنّ الاختلاف يتحقّق به نهاية كلّ شهر فيتميّز به كلّ شهر عمّا سواه ويجتمع من ذلك اثنا عشر شهراً هي مجموع العام ويمتاز كلّ واحد عن الآخر باسمه وخاصّته فيتعيّن به الوقت للحجّ والصيام والحرث والآجال وغير ذلك.

الناسُ أُمورَهم مِن المَزارع والمَتاجِرِ ومَحالِّ الدُيون والصومِ وغيرِ ذلك ومَعالِمُ للحَجّ يُعرف بها وقتُه، وذلك للتنبيه[1] على أنّ الأولى والأليَقَ بحالهم أن يسألوا عن ذلك لأنهم ليسُوا ممّن يَطّلِعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولا يَتعلّق لهم به غرَضٌ (وكقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُوْنَكَ مَاذَا يُنْفِقُوْنَ ۬ قُلْ مَاۤ اَنْفَقْتُمْ مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْاَقْرَبِيْنَ وَالْيَتٰمٰى وَالْمَسٰكِيْنِ وَابْنِ السَّبِيْلِ﴾ [البقرة:٢١٥]) سألوا عن بيان ما ينفقون[2] فأجيبوا ببيان المصارف تنبيهاً على أنّ المهمّ هو السؤال عنها؛ لأنّ النفقة لا يعتدّ بها إلاّ أن تقع موقعها (ومنه) أي: من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضي تنبيهاً على تحقّق وقوعه نحو: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّوْرِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمٰوٰتِ وَمَنْ فِي الْاَرْضِ﴾ [الزمر:٦٨]) بمعنى يصعق[3] (ومثله) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى: (﴿وَاِنَّ الدِّيْنَ لَوَاقِعٌ﴾ [الذاريات:١٨]) مكان «يقع»[4] (ونحوه)

---

(١) قوله: [وذلك للتنبيه إلخ] أي: وإجابتهم ببيان الحكمة لا ببيان السبب للتنبيه إلخ. قوله «لأنّهم ليسوا إلخ» فيه أنّ السائل بعض الصحابة وهم لذكائهم يطّلعون على ذلك، ويدفع هذا بأنّ الشارح لم ينفِ عنهم الاطّلاع على دقائق الهيئة مطلقاً بل نفى الاطّلاع بسهولة؛ وذلك لعدم تحصيل الآلات لا لنقص في طبيعتهم وذكائهم، ولو علّل بقوله «لأنه يتعلّق به صلاح معاشهم ومعادهم والنبيّ عليه الصلاة والسلام إنما بعث لذلك» لكان أحسن.

(٢) قوله: [عن بيان ما ينفقون] أي: عن بيان مقدارِ ما ينفقون أو عن بيان جنسِ ما ينفقون أو عن بيان كليهما. قوله «فأجيبوا ببيان المصارف» أي: لا ببيان المنفَق. قوله «إلاّ أن تقع موقعها» أي: في محلّها بأن صرفت في مصارفها، فإذا وقعت موقعها كانت معتدًّا بها قليلة كانت أو كثيرة.

(٣) قوله: [بمعنى يصعق] أي: فالصعق معنى يقع في المستقبل وعبِّر عنه بلفظ الماضي على خلاف مقتضى الظاهر تنبيهاً على تحقّق وقوعه لأنّ الماضي يشعر بتحقّق الوقوع.

(٤) قوله: [مكان «يقع»] فيه إشارة إلى أنّ لام الابتداء في قوله «لواقع» لمجرّد التأكيد، وفيها دفع ما قيل إنّ التمثيل بالآية غير مستقيم لأنّ المعنى على تقدير «ليقع» ولامُ الابتداء تُخلِّص المضارع للحال ففي قوله «لواقع» تعبير باسم الفاعل عن الحال لا عن المستقبل، وحاصل الدفع أنّ لام الابتداء في المضارع وإن كانت في الأصل للتأكيدِ وتخليصِ المضارع للحال إلاّ أنها ههنا لمجرّد التأكيد لا للتخليص.

التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى: (﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ﴾ [هود:١٠٣]) مكان «يجمع»، وههنا بحث[١] وهو أنّ كلاًّ من اسمَيِ الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وإن لم يكن ذلك بحسَب أصل الوضع فيكون كلٌّ منهما[٢] ههنا واقعاً في موقعه وارداً على حسَب مقتضى الظاهر! والجواب أنّ كلاًّ منهما حقيقة فيما تحقّق فيه وقوع الوصف[٣] وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقّق مجازاً تنبيهاً على تحقّق وقوعه (ومنه) أي: من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يجعل[٤] أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه (نحو: «عرضتُ الناقة على الحوض») أي: أظهرته عليها[٥] لتشرَب (وقبِله) أي: القلب

---

(١) قوله: [وههنا بحث] هذا البحث وجوابه الآتي يأتيان في الماضي المعبَّر به عن المستقبل فما وجه تخصيصهما باسمي الفاعل والمفعول؟

(٢) قوله: [كلٌّ منهما إلخ] أي: من اسمي الفاعل والمفعول، وهذا تفريع على قوله «قد يكون بمعنى الاستقبال» أي: وإذا كان يأتي كلّ منهما بمعنى الاستقبال فيكون كلٌّ منهما إلخ. قوله «والجواب أنّ إلخ» هذا جواب بالمنع لقوله «فيكون كلٌّ منهما إلخ» وحاصله أنا لا نسلّم أنّه إذا استعمل أحدهما في الاستقبال على خلاف أصل الوضع كان واقعاً موقعه بل هو واقع على خلاف مقتضى الظاهر.

(٣) قوله: [فيما تحقّق فيه وقوع الوصف] أي: في موصوف حصل فيه الحدث بالفعل. قوله «فيما لم يتحقّق» أي: فيما لم يتحقّق فيه وقوع الوصف أي: في موصوف لم يحصل فيه الحدث بالفعل بل سيحصل. قوله «مجازاً» أي: والمجاز خلاف مقتضى الظاهر، فمحصل الجواب أنّه وإن جاز استعمالهما بمعنى الاستقبال لكنه على وجه المجاز الذي هو خلاف مقتضى الظاهر.

(٤) قوله: [وهو أن يجعل إلخ] بأن يثبت لأحد الجزأين حكم الجزء الآخر وعكسه لا مجرّد تبديل المكان كما في عكس القضية، وذلك كما في المثال فإنّ الناقة والحوض يشتركان في حكم مطلق العرض إلاّ أنّ الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجرّ فيكون معروضاً وللناقة هو العرض بواسطة حرف الجرّ فتكون معروضاً عليها وقد قلب ذلك وأثبت لكلٍّ حكم الآخر، ومن نظائر هذا قولهم: «أدخلت الخاتم في الأصبع» و«أدخلت القلنسوة في الرأس».

(٥) قوله: [أي: أظهرته عليها] أي: أظهرته لها بمعنى أريتها إيّاه، وفيه إشارة إلى أصل التركيب وهو «عرضت

(السكّاكي مطلقاً) وقال: إنّه ممّا يُورِث الكلام ملاحةً[1] (وردّه غيرُه) أي: غيرُ السكّاكي (مطلقاً) لأنه عكسُ المطلوب ونقيضُ المقصود (والحقّ أنه إنْ تضمّن اعتباراً لطيفاً) غيرَ الملاحة التي أورثها نفسُ القلب (قُبِل كقوله: وَمَهْمَةٍ) أي: مفازةٍ (مُغْبَرَّةٍ) أي: متلوِّنة بالغَبْرة[2] (أَرْجَاؤُهُ) أي: أطرافه ونواحيه، جمع الرجا مقصوراً (كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ) على حذف المضاف[3] (أي: لونها) يعني: لون السماء، فالمصراع الأخير من باب القلب، والمعنى كأنّ لون سمائه لغبرتها لون أرضه، والاعتبار اللطيف[4] هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتّى كأنه صار بحيث يُشبَّه به لونُ الأرض في ذلك مع أنّ الأرض أصل فيه (وإلاّ) أي: وإن لم يتضمّن اعتباراً لطيفاً (رُدَّ) لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة

الحوض على الناقة»، والسبب في القلب هنا أنّ المعتاد أن يؤتى بالمعروض للمعروض عليه ولمّا كانت الناقة يؤتى بها للحوض والحوض باق في محلّه نزل كلّ واحد منهما منزلة الآخر فجعلت الناقة كأنها معروضة والحوض كأنه معروض عليه.

(١) **قوله:** [ملاحةً] أي: حسناً، وذلك لأنّ قلب الكلام ممّا يحوِّج إلى التنبّه للأصل وهو مورث الحسن.

(٢) **قوله:** [بالغَبرة] أي: التراب، قوله «جمع الرجا مقصوراً» وهو بمعنى الناحية، أي: لا جمع «الرجاء» ممدوداً الذي هو بمعنى تعلّق القلب بمرغوب مع الأخذ في الأسباب، والمناسب لـ«أَرْجَاؤُه» أن يقول «جمع رجا مقصوراً» بدون اللام.

(٣) **قوله:** [على حذف المضاف] وذلك لأنه لا مناسبة بين لون الأرض وذات السماء حتّى يشبّه بها فالمشبّه محذوف والتقدير: «كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ لَوْنُ سَمَائِهِ» كما أشار إليه المصـ بقوله «أي: لونها».

(٤) **قوله:** [والاعتبار اللطيف] أي: الزائد على مجرّد لطافة القلب. قوله «كأنّه» أي: كأنّ لون السماء. قوله «في ذلك» أي: في الغبرة. قوله «مع أنّ الأرض» أي: لون الأرض. قوله «أصل فيه» أي: في ذلك التشبيه، فالأصل أن يشبّه لون السماء بلون الأرض، ومن القلب قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا عَلَى النَّارِ﴾ [الأحقاف:٢٠] وفيه إشارة إلى أنّ الكفّار مقهورون لا اختيار لهم والنار متصرِّفة فيهم وهم كالمتاع الذي يَتصرّف فيه من يُعرَض عليه.

يعتدّ بها[1] (كقوله:) فَلَمَّا أَنْ جَرَى[2] سِمَنٌ عَلَيْهَا * (كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ) أي: بالقصر (السِيَاعَا) أي: الطين المخلوط بالتِبن، والمعنى كما طيّنتَ الفدَن بالسياع[3] يقال: «طيّنتُ السطحَ والبيتَ»، ولقائل أن يقول: إنّه يتضمّن من المبالغة في وصف الناقة بالسِمن ما لا يتضمّنه قولُنا: «كما طيّنتَ الفدن بالسياع» لإيهامه[4] أنّ السياع قد بلغ من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل والفدن بالنسبة إليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن.

أحوال المسند

(أمّا تركه فلِما مرّ) في حذف المسند إليه[5] (كقوله:) وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِيْنَةِ رَحْلُهُ * (فَإِنِّيْ وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيْبُ) الرحل هو المنزل والمأوى، و«قيّار» اسم فرس أو جمل للشاعر وهو ضابئ بن الحارث كذا في "الصحاح"، ولفظ البيت خبر ومعناه التحسّر والتوجّع، فالمسند إلى

---

(١) قوله: [يعتدّ بها] فيه إشارة إلى أنّ الملاحة التي يوجبها القلب غير معتدّ بها على هذا القول.

(٢) قوله: [فَلَمَّا أَنْ جرَى] «أَنْ» زائدة و«جَرَى» بمعنى ظهر، و«سِمَنٌ» ضدّ الهزال، والضمير في «عَلَيْهَا» للناقة، و«مَا» في «كَمَا طَيَّنْتَ» مصدريّة، وجواب «لَمَّا» في البيت بعده وهو قوله: أمرت بها الرجال ليأخذوها * ونحن نظن أن لن تستطاعا.

(٣) قوله: [كما طيّنتَ الفدَن بالسياع] فيه إشارة إلى الأصل وإلى مقصود الشاعر وهو تشبيه الناقة في سمنها بالفدن أي: بالقصر المطيَّن بالسياع. قوله «طيّنت السطح» أي: أصلحته وسوّيته بالطين.

(٤) قوله: [لإيهامه إلخ] أي: لإيهام القلب إلخ، إن قيل لا لطف في الوصف بكثرة تطيين القصر فلا اعتداد به. قيل وإن لم يكن فيه لطف في نفسه لكنّ فيه لطفاً بالنسبة إلى المقصود المترتِّب عليه وهو إفادة المبالغة في وصف الناقة بالسِمن كما أشار إليه الشارح بقوله «إنّه يتضمّن من المبالغة إلخ».

(٥) قوله: [في حذف المسند إليه] كالاحترازِ عن العبث وتخييلِ العدول إلى أقوى الدليلين وضيقِ المقام واتّباعِ الاستعمال وغيرِ ذلك. قوله «والمأوى» مرادف للمنزل. قوله «اسم فرس أو جمل» في نسخة «أو غلام» ففي «قيّار» أقوال ثلاثة كما في حاشية السيِّد على "المطوّل".

«قيّار» محذوف[1] لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجّعِ ومحافظةِ الوزن، ولا يجوز أن يكون «قيّارٌ» عطفاً على محلّ اسم «إنّ» و«غريبٌ» خبراً عنهما لامتناع العطف على[2] محلّ اسم «إنّ» قبلَ مُضِيِّ الخبر لفظاً أو تقديراً، وأمّا إذا قدّرنا له خبراً محذوفاً فيجوز أن يكون هو عطفاً على محلّ اسم «إنّ» لأنّ الخبر مقدّم تقديراً فلا يكون مثلَ «إنّ زيداً[3] وعمرو ذاهبان» بل مثلَ «إنّ زيداً وعمرو لذاهب» وهو جائز، ويجوز أن يكون مبتدأً والمحذوف خبرَه والجملة بأسرها عطف على جملةِ «إنّ» مع اسمها وخبرها (وكقوله: نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا * عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَأْيُ مُخْتَلِفُ) فقوله: «نَحْنُ» مبتدأ محذوفُ الخبرِ لما ذكر[4] أي: نحن بما عندنا راضون،

---

(١) قوله: [محذوف] وهو «غريب» وقوله «لغريب» خبرُ «إنّ» لا خبرُ «قيّار» لاقترانه باللام وخبر المبتدأ الغير المنسوخ لا يقترن بها إلاّ شذوذاً. قوله «بناءً على الظاهر» متعلّق بالعبث أي: العبثيّة منظور فيها للظاهر وفي الحقيقة ليس ذكره عبثاً لأنه أحد ركني الإسناد.

(٢) قوله: [لامتناع العطف على إلخ] لأنه يلزم حينئذ توجّه العاملين وهما المبتدأ و«إنّ» إلى معمول واحد وهو الخبر، وهذا عند البصرية وأمّا عند الكوفية فالعامل في الخبر ما كان عاملاً قبل دخول «إنّ» وهو الابتداء فلا يلزم في العطف المحذورُ المذكور.

(٣) قوله: [فلا يكون مثلَ «إنّ زيداً إلخ»] أي: ممّا فيه العطفُ على محلّ اسم «إنّ» قبل مُضِيّ الخبر الذي هو ممنوع لما فيه من اجتماع عاملين وهما «إنّ» والابتداء على معمول واحد وهو «ذاهبان». قوله «بل مثلَ إنّ زيداً إلخ» أي: بل يكون ممّا فيه العطفُ على محلّ اسم «إنّ» بعد مضيّ الخبر الذي هو جائز لعدم لزوم محذور. قوله «ويجوز أن يكون إلخ» هذا الوجه نفس ما سبق في قوله «فالمسند إلى قيّار إلخ» لكن أعاده لأجل إفادة أنه من عطف الجمل لا من عطف المفردات كما في الوجه الذي قبله، والحاصل أنّ البيت يحتمل أربعة احتمالات الاثنان منها جائزان والاثنان ممنوعان.

(٤) قوله: [لما ذكر] أي: للنكات التي ذكرت في البيت السابق أي: للاحتراز عن العبث وضيق المقام. قوله «فالمحذوف ههنا إلخ» إشارة إلى نكتة ذكر هذا المثال بعد الأوّل.

فالمحذوف ههنا هو خبر الأوّل بقرينة الثاني وفي البيت السابق بالعكس (وقولك: «زيد منطلق وعمرو») أي: وعمرو منطلق، فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام[١] (وقولك: «خرجت فإذا زيد») أي: موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك[٢] فحذف لما مرّ مع اتّباع الاستعمال؛ لأنّ «إذا» المفاجأةِ[٣] تدلّ على مطلق الوجود وقد ينضمّ إليها قرائن تدلّ على نوع خصوصيّة كلفظ الخروج[٤] المُشعِر بأنّ المراد: فإذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك وقوله: (إِنَّ مَحَلاًّ[٥] وَإِنَّ مُرْتَحَلاً) * وَإِنَّ فِي السَفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلاً (أي:) إنّ (لنا في الدنيا) حلولاً (ولنا عنها) إلى الآخرة ارتحالاً، والمسافرون قد توغّلوا في المُضِيّ لا رجوع لهم ونحن على أثَرِهم[٦] عن قريب، فحذف المسند الذي هو ظرف

---

(١) قوله: [من غير ضيق المقام] إشارة إلى الفرق بين هذا المثال وبين ما قبله وهو أنّ حذف الخبر فيما قبله للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام وهنا للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام.

(٢) قوله: [أو ما أشبه ذلك] نحو «قائم» أو «قاعد». قوله «لما مرّ» أي: لنكتة مرّت في المثال الذي قبله وهي الاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام. قوله «مع اتّباع الاستعمال» أي: الوارد على ترك المسند إذا وقع المسند إليه بعد «إذا» الفجائيّة، وهذا إشارة إلى نكتة زيادة هذا المثال بعد ما قبله.

(٣) قوله: [لأنّ «إذا» المفاجأةِ إلخ] بإضافة «إذا» إلى «المفاجأةِ» من إضافة الدالّ إلى المدلول كما تقول «لام الابتداءِ»، ثمّ الظاهر أنّ هذا تعليل لكون الحذف لما مرّ لأنّ الحذف لما مرّ يتضمّن وجودَ القرينة فبيّنها بهذا التعليل وليس تعليلاً لاتّباع الاستعمال. قوله «وقد ينضمّ إليها إلخ» فيه إشارة إلى أنّه إذا كان الخبر مخصوصاً لا يجوز أن تجعل قرينتُه مجرّدَ «إذا» الفجائيّةِ لأنها إنما تدلّ على مطلق الوجود فلا بدّ للخصوصيّة ممّا يدلّ على تلك الخصوصيّة.

(٤) قوله: [كلفظ الخروج] أي: في المثال المذكور. قوله «أو نحو ذلك» كواقف أو جالس.

(٥) قال: [إنّ محلاًّ] مصدر ميميّ بمعنى الحلول، وكذا قوله «مرتَحَلاً» بفتح التاءِ والحاءِ بمعنى الارتحال. قوله «وَإِنَّ فِي السَفْرِ» السَفْر اسم جمع للمسافر وليس بجمع له لأنّ «فَعْلا» ليس من أبنية الجمع. قوله «مَهَلاً» بفتح الميم والهاءِ مصدر بمعنى الإمهال وطول الغيبة أي: بُعْداً وطولاً عن الرجوع.

(٦) قوله: [ونحن على أَثَرِهم إلخ] هذا مأخوذ من قوله «إنّ محلاًّ» لأنّ الحلول في الشيء يدلّ على عدم

قطعاً لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين أعني: العقلَ ولضيق المقام أعني: المحافظة[1] على الشِعر ولاتّباع الاستعمال لاطّراد الحذف في مثل «إنّ مالاً وإنّ ولداً» وقد وضع سيبويه في كتابه لهذا باباً فقال: هذا بابُ «إنّ مالاً وإنّ ولداً» (وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَّوْ اَنْتُمْ تَمْلِكُوْنَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيْٓ﴾ [بني إسرائيل:١٠٠]) فقوله «أنتم» ليس بمبتدأ لأنّ «لَوْ» إنّما تدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف والأصل: «لو تملكون تملكون»[2] فحذف الفعل احترازاً عن العبث لوجود المفسِّر ثم أبدل[3] من الضمير المتّصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل، فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة (وقولُه تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيْلٌ[4]﴾ [يوسف:١٨]، يحتمل الأمرين) حذف المسند أو المسند إليه (أي:

الإقامة فيه كثيراً. قوله «هو ظرف قطعاً» أي: بخلاف ما قبله وهو «فإذا زيد» فإنه ليس الخبر فيه ظرفاً قطعاً بل يحتمل أن يقدّر ظرفاً نحو «فإذا زيد بالباب» وأن يقدّر غيره نحو «فإذا زيد قائم».

(١) **قوله:** [أعني: المحافظة إلخ] تفسير للمقام أو تفسير لضيق المقام من حيث سببه لأنّ المحافظة سبب لضيق المقام. قوله «ولاتّباع الاستعمال» أي: الوارد على ترك نظيره لأنّه اطّرد حذف الخبر مع تكرار «إنّ» وتعدّد اسمها سواء كانا نكرتين كما مثّل أو معرفتين نحو «إنّ زيداً وإنّ عمراً». قوله «وقد وضع سيبويه إلخ» تأييد لكون الحذف مطّرداً.

(٢) **قوله:** [والأصل «لو تملكون تملكون»] اعترض عليه بأنّ فيه جمعاً بين المفسَّر والمفسِّر وهو غير جائز فالصواب أن يقول تقديره: «لو تملكون». والجواب أنّ الجمع بينهما في عبارة الشارح لحاجةِ بيان الفعل المقدَّر والممتنع إنما هو الجمع بين المفسَّر والمفسِّر لفظاً على وجه الإبقاء والتقرير لا على وجه بيان المقدَّر. قوله «فحذف الفعل» أي: وهو «تملك» الأوّل.

(٣) **قوله:** [ثمّ أبدل الخ] أي: ثمّ عوّض عن الضمير المتّصل الذي هو الواو في «تملكون» المحذوف ضمير منفصل وهو «أنتم». قوله «القانون» أي: القاعدة وهي تعويض المتّصل بالمنفصل عند عدم ما يتّصل به. قوله «ههنا فعل» أي: لا غير، وهذا إشارة إلى نكتة ذكر هذا المثال. قوله «وفيما سبق» أي: في «إنّ محلاً إلخ». قوله «اسم» هذا إن قدّر متعلّق الجارّ شبهَ فعل. قوله «أو جملة» هذا إن قدّر فعلاً.

(٤) **قال:** [﴿فَصَبْرٌ جَمِيْلٌ﴾] الصبر الجميل هو الذي لا شكاية معه إلى الخلق وإن كان شكاية إلى الخالق

«فصبر جميل (أجمل» أو «فأمري صبر جميل») ففي الحذف تكثير للفائدة[١] بإمكان حمل الكلام على كلٍّ من المعنيين بخلاف ما لو ذُكِر فإنّه يكون نصًّا في أحدهما (ولا بدّ) للحذف[٢] (من قرينة) دالّة عليه ليفهم منه المعنى (كوقوع الكلام جواباً لسؤال محقّق نحو: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَّنْ خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُوْلُنَّ اللّٰهُ﴾ [لقمان:٢٥]) أي: خلقهنّ الله، فحُذف المسند؛ لأنّ هذا الكلام عند تحقّق ما فُرِض[٣] من الشرط والجزاء يكون جواباً عن سؤال محقّق، والدليل على أنّ المرفوعَ[٤] فاعل والمحذوفَ فعله أنه جاء عند عدَم الحذف كذلك كقوله

قال تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوْا بَثِّيْ وَحُزْنِيْ إِلَى اللّٰهِ﴾ [يوسف:٨٩]، والهجر الجميل هو الذي لا أذى معه، والصفح الجميل هو الذي لا عتاب معه، وبه يعلم الصبر والهجر والصفح الغير الجميلات. قال «يحتمل الأمرين» بل ثلاثة أمور والثالث أن يكون من حذفهما معاً والتقدير: «فلي صبر وهو جميل».

(١) **قوله:** [ففي الحذف تكثير للفائدة] وبه يمتاز هذا المثال عمّا قبله. قوله «بإمكان إلخ» تصوير للتكثير أي: تكثير الفائدة مصوّر بإمكان حمل الكلام إلخ. قوله «على كلّ من المعنيين» بل على كلّ من المعاني الثلاثة كما مرّ. قوله «في أحدهما» أي: في ما ذكر.

(٢) **قوله:** [للحذف] أي: لحذف المسند لأنّ الكلام فيه، ولا يخفى أنه لا يخصّ وجوب القرينة بحذف المسند بل يجري في المسند إليه وغيره أيضاً. قوله «دالّة عليه» الظاهر أنّ الضمير المجرور راجع إلى الحذف والأولى رجوعه إلى المحذوف المستفاد من الحذف أو في الكلام صنعة الاستخدام.

(٣) **قوله:** [عند تحقّق ما فرض إلخ] جواب سؤال وارد على قوله «لسؤال محقّق» وحاصله أنّ السؤال ليس بمحقّق في الآية لكونه على سبيل الشرط والفرض، وحاصل الجواب أنّ السؤال محقّق عند تحقّق ما فرض من الشرط والجزاء أي: عند وقوع ذلك بالفعل بأن تقول «من خلق إلخ» ويقولوا «الله»، وهذا إن أريد بالمحقّق الواقع بالفعل فإن أريد به المذكور صورته فلا حاجة إلى هذا التأويل.

(٤) **قوله:** [والدليل على أنّ المرفوعَ إلخ] جواب عمّا يقال هلاّ جعل لفظ الجلالة في الآية مبتدأ والمحذوف خبراً بأن يكون التقدير: «الله خلقهنّ». وقد عورض دليل الشارح بأنّ الجواب كما جاء جملة فعليّة جاء جملة اسميّة كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يُّنَجِّيْكُمْ مِّنْ ظُلُمٰتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿قُلِ اللّٰهُ يُنَجِّيْكُمْ مِّنْهَا﴾ [الأنعام:٦٣-٦٤] وأجيب بأنّ وقوع الأوّل في القرآن أكثر وحمل المحتمل على الأكثر أولى.

تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف:٩]، وكقوله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۝ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس:٧٨-٧٩] (أو مقدّرٍ) عطف على «محقّق» (نحو) قول ضرار بن نهشل يرثي يزيد بن نهشل (وَلْيُبْكَ يزيدُ) كأنه قيل: «مَن يبكيه»[١] فقال: (ضَارِعٌ) أي: يبكيه ضارعٌ ذليل (لِخُصُوْمَةٍ) لأنه كان[٢] ملجأً للأذِلاّء وعوناً للضُعَفاء، تمامه: وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيْحُ الطَوَائِحُ، والمختبط هو الذي يأتي إليك للمعروف[٣] من غير وسيلة، والإطاحة الإذهاب والإهلاك، و«الطوائح» جمع «مُطيحة» على غير القياس[٤] كـ«لَوَاقِح» جمع «مُلْقِحة»، و«ممّا» يتعلّق بـ«مختبط» و«مَا» مصدريّة أي: سائل يسئل من أجل[٥] إذهاب الوقائع مالَه، أو بـ«يبكي» المقدّرِ أي: يبكي لأجل إهلاك المنايا يزيدَ (وفضلُه) أي: رجحان نحو «لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ» مبنيًّا للمفعول (على خلافه[٦]) يعني:

---

(١) قوله: [«من يكبيه»] وذلك لأن صيغة المجهول منشأ الإبهام والإبهام منشأ السؤال. قوله «أي: يبكيه ضارع» أي: فحذف «يبكيه» المسند بقرينة السؤال المقدّر. قوله «ذليل» تفسير لـ«ضارع».

(٢) قوله: [لأنّه كان إلخ] تعليل للأمر بالبكاء على موت يزيد. قوله «ومختبطٌ» عطف على «ضارعٌ» قوله «ممّا تطيح» أي: ممّا أطاحت، فالمضارع بمعنى الماضي لأنّ السؤال إنما يكون بعد الإطاحة.

(٣) قوله: [للمعروف] أي: طالباً للمعروف والإحسان. قوله «من غير وسيلة» أي: من غير عطيّة وهديّة يهديها ليعطيه أكثر منها أو من غير شفيع وواسطة.

(٤) قوله: [على غير القياس] لأنّ «فواعل» جمع قياسيّ لـ«فَاعِلة» و«فَعِيْلة» وأمّا «مُفْعِلة» فقياسه أن يجمع على «فَاعِلاَت» أو «مَفَاعِل». قوله «كلواقح إلخ» إذ القياس أن يجمع على «مُلْقِحات» أو «مَلاَقِح».

(٥) قوله: [من أجل إلخ] إشارة إلى أنّ «مِنْ» للتعليل و«مَا» مع الفعل مؤولة بمصدر، وإلى أنّ مفعول «تطيح» محذوف وهو «مالَه». قوله «أو بيبكي» عطف على قوله «بمختبط»، قال المولى الجامي: وتعليقه بـ«يبكي» المقدّرِ يأباه سليقة الشعر لأنه لمّا بيّن سبب الضراعة ناسب أن يبيِّن سبب الاختباط أيضاً.

(٦) قال: [وفضله على خلافه إلخ] لمّا كان هنا مظنّة سؤال وهو أن يقال لماذا عدل الشاعر إلى هذا التركيب مع إمكان الأصل بأن يجعل «يزيد» مفعولاً لـ«يبكي» و«ضارع» فاعلاً له، أجاب عنه بأنّ ما عدل إليه

«لِيُبْكِ يزيدَ ضارعٌ» مبنيًّا للفاعل ناصباً ليزيد ورافعاً لضارع (بتكرار الإسناد) بأن أُجمِل أوّلاً[1] (إجمالاً ثم) فُصِّل ثانياً (تفصيلاً) أمّا التفصيل فظاهر[2] وأمّا الإجمال فلأنه لمّا قيل: «لِيُبْكَ» عُلِم أنّ هناك باكياً يُسنَد إليه هذا البكاء؛ لأنّ المسند إلى المفعول لا بدّ له من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه، ولا شكّ أنّ[3] المتكرِّر أوكد وأقوى وأنّ الإجمال ثم التفصيل أوقع في النفس (وبوقوع نحو «يزيد» غيرَ فَضلة) لكونه مسنداً إليه[4] لا مفعولاً كما في خلافه (وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقّبة[5] لأنّ أوّل الكلام غير مُطمِع في ذكره) أي: ذكرِ الفاعل لإسنادِ الفعل إلى المفعول وتمامِ الكلام به، بخلاف ما إذا بني للفاعل فإنّه مُطمِع في ذكر الفاعل؛ إذ لا بدّ للفعل من شيء يُسنَد هو إليه (وأمّا ذكره) أي:

له فضل على ما عدل عنه فقال «وفضله على خلافه إلخ».

(١) **قوله:** [بأن أجمِل أوّلاً] دفع ما يقال إنّ ظاهر عبارته فاسد لأنّ قوله «إجمالاً ثمّ تفصيلاً» يقتضي أن يكون الإسناد قد تكرّر مجملاً ثمّ مفصّلاً وأقلُّ ما يتحقّق به التكرار مرّتان فلزم أن يوجد الإسناد أربع مرّات وليس كذلك، وحاصل الدفع أنّهما ليسا معمولين لتكرار بل هما معمولان لمحذوف والتقدير: «أجمل إجمالاً ثمّ فصِّل تفصيلاً»، وفيه أنّه يلزم عليه حذف عامل المصدر المؤكّد وهو ممنوع.

(٢) **قوله:** [فظاهر] لأنه لمّا أسند «يَبْكِي» إلى «ضَارِع» كان الفاعل المستحقّ للفعل مذكوراً بطريق التنصيص وهذا معنى الإسناد تفصيلاً. قوله «وأمّا الإجمال إلخ» حاصله أنّ إسناد الفعل إلى المفعول يُشعِر بأنّ له فاعلاً يستحقّ الإسناد إليه ولم يذكر ذلك الفاعل أوّلاً وهذا معنى الإسناد إجمالاً.

(٣) **قوله:** [ولا شكّ أنّ إلخ] إشارة إلى وجه صحّة الترجيح بالوجه المذكور. قوله «أوقع في النفس» أي: أشدّ وقوعاً ورسوخاً فيها لأنّ في الإجمال تشويقاً والحاصل بعد الطلب أعزّ من منساق بلا تعب.

(٤) **قوله:** [لكونه مسنداً إليه] لأنه نائب الفاعل، وإنما صحّ وقوع «يزيد» غير فضلة مرجّحاً لمناسبته للمقام وذلك لأنّ مدلول «يزيد» هو المقصود بالذات لكون المرثية فيه فالمناسب أن يكون اسمه عمدة مقصوداً بالذات. قوله «كما في خلافه» أي: في «لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ» فإنّ «يزيدَ» فيه فضلة لكونه مفعولاً.

(٥) **قال:** [نعمة غير مترقّبة] والنعمة الغير المترقّبة غير مشوبة بألم الانتظار وتعب الطلب فهي لذّة صرفة فتكون ألذّ، وهذا لا ينافي قولهم «الحاصل بعد الطلب أعزّ» لأنّ هذا باعتبار الفرح وذاك باعتبار العزّة.

ذكر المسند (فلما مرّ) في ذكر المسند إليه من كون الذكر هو الأصل مع عدم المقتضي للعدول[1] ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل: ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾[2] [الزخرف:٩]، ومن التعريضِ بغباوة السامع نحو: «محمد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم» في جواب من قال «من نبيكم»[3] وغيرِ ذلك (أو) لأجل (أن يتعيّن) بذكر المسند (كونه اسماً) فيفيد الثبوت والدوام[4] (أو فعلاً) فيفيد التجدّد والحدوث (وأمّا إفراده) أي: جعل المسند غير جملة[5] (فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوّي الحكم) إذ لو كان سببيًّا نحو: «زيد قام أبوه» أو مفيداً للتقوّي نحو: «زيد قام» فهو جملة قطعاً، وأمّا نحو «زيد قائم»[6] فليس بمفيد

---

(١) قوله: [مع عدم المقتضي للعدول] أي: مع عدم النكتة المقتضية للعدول عن الذكر إلى الحذف كقولك ابتداء «زيد صالح».

(٢) قوله: [﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾] فذكر المسند في الجواب مع أنه يدلّ عليه قرينة السؤال لضعف التعويل عليها، واعلم أنّ وجود القرينة مصحِّح للحذف لا موجب له فإن عوّل على دلالتها حذف وإن لم يعوّل عليها احتياطاً بناء على أنّ المخاطب لعله يغفل عنها ذكر وإن كان المخاطب والسؤال في الحالين واحداً فلا يرد أنّ هذه الآية مثل قوله تعالى: ﴿لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان:٢٥] في أنّ كلاًّ منهما في جواب سؤال محقّق فكيف يضعف التعويل على القرينة في أحدهما دون الآخر مع اتّحاد السؤال والمسئول والسائل.

(٣) قوله: [في جواب من قال «من نبيّكم»] أي: فذكر المسند في الجواب مع أنه معلوم من قرينة السؤال إشارة إلى أنّ المخاطب غبيّ لا يفهم بالقرينة. قوله «وغيرِ ذلك» كإسماع من لم يطّلع على السؤال.

(٤) قوله: [فيفيد الثبوت والدوام] نحو «زيد عالم» فإنّ الاسم يدلّ على الثبوت بالوضع وعلى الدوام بالقرينة، والمراد بالثبوت حصول المسند للمسند إليه من غير دلالة على تقييده بالزمان. قوله «فيفيد الحدوث والتجدّد» نحو «زيد علم»، والمراد بالتجدّد حصوله له واقترانه بالزمان.

(٥) قوله: [غير جملة] أشار به إلى أنّ المراد بالمفرد ما ليس بجملة فيشمل الموصوف والمضاف. قوله «إذ لو كان سببيًّا إلخ» حاصله أنّ علّة كون المسند جملةً أحد الأمرين كونه سببيًّا وكونه مفيداً للتقوّي وأنّ علّة كونه مفرداً انتفاؤهما جميعاً.

(٦) قوله: [وأمّا نحو «زيد قائم» إلخ] جواب سؤال يرد على المصـ وهو أنّ المسند في «زيد قائم» مفرد

للتقوّي بل قريب من «زيد قام» في ذلك، وقوله: «مع عدم إفادة التقوّي» معناه مع عدم إفادة[1] نفس التركيب تقوّيَ الحكم فيخرج ما يفيد التقوّيَ بحسَب التكرير نحو: «عرفت عرفت» أو بحرف التأكيد نحو: «إنّ زيداً عارف»، أو نقول[2] إنّ تقوّي الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو: «زيد قام» فإن قلت: المسند[3] قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوّي ومع هذا لا يكون مفرداً كقولنا: «أنا سعيت في حاجتك» و«رجل جاءني» و«ما أنا فعلت هذا» عند قصد التخصيص. قلت: سلّمنا أنْ ليس القصد في هذه الصور إلى التقوّي لكن لا نسلّم[4] أنّها لا تفيد التقوّيَ ضرورة حصول تكرار الإسناد المُوجِب للتقوّي، ولو سلّم[5] فالمراد أنّ إفراد المسند يكون لأجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقّق الإفراد

مع أنه مفيد للتقوّي فقد وجد المعلول وهو الإفراد مع عدم العلّة وهو عدم التقوّي، وحاصل الجواب أنّا لا نسلم أنه مفيد للتقوّي وإنما هو قريب ممّا يفيد التقوّي وهو «زيد قام».

(١) **قوله:** [مع عدم إفادة إلخ] إشارة إلى أنّ العبارة بحذف المضاف، وفيه جواب عمّا يرد على مفهوم عبارة المصـ من أنّ «عرفت عرفت» و«إنّ زيداً قائم» مفيدان للتقوّي مع أنّ المسند فيهما ليس بجملة، وحاصل الجواب أنّ مفيد التقوّي فيهما ليس نفس التركيب بل هو التكرير في الأوّل وحرف التأكيد في الثاني فهما خارجان من «إفادة تقوّي الحكم» وداخلان في «عدم إفادة تقوّي الحكم». تأمّل.

(٢) **قوله:** [أو نقول إلخ] جواب ثان عن الاعتراض المذكور، وحاصله أنّ المراد تقوّي الحكم في الاصطلاح وهو تأكيده بالطريق المخصوص وهو تكرير الإسناد مع وحدة المسند فخرج «إنّ زيداً قائم» و«عرفت عرفت» لعدم تكرير الإسناد في الأوّل وعدم وحدة المسند في الثاني.

(٣) **قوله:** [فإن قلت: المسند إلخ] تقرير لما يرد على منطوق عبارة المصـ، وحاصله أنّ المسند في نحو «أنا سعيت في حاجتك» ليس بسببيّ ولا مفيداً لتقوّي الحكم عند قصد التخصيص مع أنّه جملة.

(٤) **قوله:** [لكن لا نسلّم إلخ] هذا جواب بالمنع، وحاصله أنّا لا نسلّم أنّ الأمثلة المذكورة لا تفيد التقوّي بل هي مفيدة له ضرورة تكرّر الإسناد الموجب للتقوّي فالتقوّي موجود وإن كان غير مقصود والمصـ إنما عوّل في علّة الإفراد على عدم إفادة التقوّي لا على عدم قصده.

(٥) **قوله:** [ولو سلّم إلخ] أي: ولو سلّم كون الأمثلة المذكورة غير مفيدة للتقوّي عند قصد التخصيص

في جميع صور تحقّق هذا المعنى، ثم السببيّ والفعليّ[١] من اصطلاحات صاحب "المفتاح" حيث سمّى في قسم النحو[٢] الوصفَ بحال الشيء نحو: «رجل كريم» وصفاً فعليًّا والوصفَ بحال ما هو من سببه نحو: «رجل كريم أبوه» وصفاً سببيًّا، وسمّى في علم المعاني المسندَ في نحو «زيد قام» مسنداً فعليًّا وفي نحو «زيد قام أبوه» مسنداً سببيًّا، وفسَّرهما[٣] بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق، فلهذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببيّ بالمثال وقال (والمراد بالسببيّ نحو «زيد أبوه منطلق») وكذا «زيد انطلق أبوه»، ويمكن أن يُفسَّر[٤]

فالمراد بقوله «فلكونه غير سببيّ مع عدم إلخ» أنّ إفراد المسند إنما يكون لأجل هذا المعنى بمعنى أنه كلّما تحقّق الإفراد تحقّق هذا المعنى ولا يلزم منه أنّه كلّما تحقّق هذا المعنى تحقّق الإفراد.

(١) **قوله:** [ثمّ السببيّ والفعليّ إلخ] أي: الوصف السببيّ أو الفعليّ والمسند السببيّ أو الفعليّ، وهذا دخول على كلام المصـ والقصد به دفع ما يرد عليه في تركه تعريفَ السببيّ والفعليّ واقتصاره على الإتيان بالمثال. قوله «من اصطلاحات صاحب المفتاح» أي: من مخترعاته، إن قلت بل هو من اصطلاحات النحويين فإنهم يسمّون النعت في نحو «رجل كريم أبوه» سببيًّا، قلنا الكلام في السببيّ نعتاً كان أو مسنداً وفعلاً كان أو اسماً فتسميته على هذا الوجه سببيًّا خاصّ بصاحب "المفتاح".

(٢) **قوله:** [في قسم النحو] أي: في القسم المدوَّن في علم النحو من كتابه "مفتاح العلوم". قوله «الوصفَ بحال الشيء» أي: بصفته. قوله «والوصفَ بحال ما هو من سببه» أي: بصفة شيء هو من متعلِّق الموصوف نحو «رجل كريم أبوه» فـ«كريم» صفة الأب والأب من متعلّقات الموصوف، وكذا «رجل كريم غلامه». قوله «وصفاً فعليًّا» وهو الوصف الجاري على من هو له ويسمّيه النحاة وصفاً حقيقيًّا.

(٣) **قوله:** [وفسّرهما إلخ] أي: وفسّر السكّاكي السببيّ والفعليّ إلخ.

(٤) **قوله:** [ويمكن أن يُفسَّر إلخ] اعلم أنّ المسند السببيّ عند السكّاكي أربعة أقسام: جملة اسميّة كان الخبر فيها فعلاً نحو «زيد أبوه ينطلق» أو اسم فاعل نحو «زيد أبوه منطلق» أو اسماً جامداً نحو «زيد أبوه عمرو» وجملة فعليّة كان الفاعل فيها مظهراً نحو «زيد انطلق أبوه»، وأمّا نحو «زيد مررت به» و«زيد ضربت عمراً في داره» و«زيد ضربته» فغير داخل في المسند السببيّ كما أنه غير داخل في المسند الفعليّ وإن صرّح الشارح بدخول ذلك فيه، فعلى هذا تعريف الشارح غير مانع.

المسند السببيّ بجملة عُلِّقتْ على مبتدأ بعائد لا يكون مسنداً إليه في تلك الجملة، فخرج المسند في نحو «زيد منطلق أبوه» لأنه مفرد[1] وفي نحو ﴿قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١] لأنّ تعليقها على المبتدأ ليس بعائد[2] وفي نحو «زيد قام» و«زيد هو قائم» لأنّ العائد فيهما مسند إليه، ودخل فيه[3] نحو «زيد أبوه قائم» و«زيد قام أبوه» و«زيد مررت به» و«زيد ضربت عمراً في داره» و«زيد ضربته» ونحو ذلك من الجمل التي وَقَعتْ خبرَ مبتدأ ولا تفيد التقوّيَ، والعمدة في ذلك تتبّع كلام السكّاكي لأنا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله (وأمّا كونه) أي: المسند (فعلاً فللتقييد) أي: تقييد المسند (بأحد الأزمنة الثلاثة) أعني الماضيَ وهو الزمان الذي قبل زمانك[4] الذي أنت فيه ....

---

(١) قوله: [لأنه مفرد] أي: ليس بجملة فإنّ الوصف مع مرفوعه لا يصير جملة، ولا يرد على هذا أنه قد جعل الوصف في «رجل كريم أبوه» وصفاً سببيًّا مع أنه مفرد لأنه إنما يشترط في سببيّ كونه جملة إذا كان مسنداً لا إذا كان نعتاً، لكن يطلب منه وجه الفرق بين المسند والنعت.

(٢) قوله: [ليس بعائد] أي: ليس متلبّساً بعائد لأنّ المبتدأ والخبر فيه متّحدان لكون الخبر تفسيراً للمبتدأ فلا يحتاج إلى العائد، واعلم أنّ المسند فيه كما أنه ليس سببيًّا كذلك ليس بفعليّ لأنهما إنما فيما إذا تغاير المبتدأ والخبر، فلا يرد أنه إذا لم يكن سببيًّا كان فعليًّا فيدخل في ضابطة الإفراد مع أنه جملة.

(٣) قوله: [ودخل فيه إلخ] في إدخاله في المسند السببيّ نظر يعلم ممّا سبق. قوله «ولا تفيد التقوّي» أي: لعدم تكرّر الإسناد فيها. قوله «في ذلك» أي: في تفسير السببيّ وقيوده من حيث الإدخال والإخراج.

(٤) قوله: [قبل زمانك] فيه أنّ «قبل» ظرف زمان فيصير المعنى أنّ الماضي هو زمان في زمان متقدِّم على زمانك، فإن كان عينَ الزمان الذي جُعِل ظرفاً له لزم أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه وإن كان غيرَه لزم أن يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وكلاهما باطل، والجواب أنّ المراد بـ«قبل» مجرّد التقدّم فكأنه قال: الزمان المتقدِّم على زمانك، على أنّ هذا تدقيق فلسفيّ لا ينظر إليه أهل اللغة والعرف لابتناء مباحثهم على الظواهر دون تلك التدقيقات التي لم يخطر ببالهم شيء منها. قوله «الذي أنت فيه» أي: وقتَ التكلّم وغيره من الأفعال.

والمستقبلَ[١] وهو الزمان الذي يترقّب وجوده بعد هذا الزمان والحالَ وهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقِبةً من غير مهلة وتراخ[٢] وهذا أمر عرفي؛ وذلك[٣] لأنّ الفعل دالّ بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج إلى قرينة تدلّ على ذلك بخلاف الاسم فإنّه إنّما يدلّ عليه بقرينة خارجيّة كقولنا: «زيد قائم الآن أو أمس أو غداً» ولهذا قال (على أخصرِ وجهٍ) ولمّا كان التجدّدُ[٤] لازماً للزمان لكونه كمًّا غيرَ قارّ الذات أي: لا يجتمع[٥]

---

(١) قوله: [والمستقبلَ] عطف على «الماضي»، وهو على صيغة اسم الفاعل كـ«الماضي» أو اسم المفعول وكلاهما منقول موافق للمعقول لأنّ الزمان يستقبلك كما تستقبله. قوله «الذي يترقّب» أي: ينتظر أي: ما من شأنه أن ينتظر. قوله «بعد هذا الزمان» أي: بعد زمانك الذي أنت فيه.

(٢) قوله: [من غير مهلة وتراخ] أي: بين كلّ جزء وما يليه لا بين أوّل الأجزاء وآخرها إذ المهلة بينهما لازمة إذا طالت المدّة، وهذا توضيح لقوله «متعاقبة» لا قيد آخر. قوله «وهذا أمر عرفي» أي: مبنيّ على عرف أهل العربيّة لا مضبوط بحدّ معيّن فما يعدّونه حالاً فهو حال فتارة يكون طويلاً وتارة يكون قصيراً بحسب العرف في ذلك الفعل كما يقولون «زيد يصلّي» والحال أنّ بعض صلاته ماضٍ وبعضها باقٍ فقد جعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعةً في الحال.

(٣) قوله: [وذلك] أي: وكون المسند فعلاً للتقييد بأحد الأزمنة. قوله «بصيغته» أي: بهيئته لا بمادّته لأنّ الفعل إنما يدلّ بمادّته على الحدث لا على الزمان. قوله «بخلاف الاسم إلخ» جواب عمّا يقال إنّ التقييد بأحد الأزمنة يوجد في الاسم فكيف يُجعَل علّةً لكون المسند فعلاً، وحاصل الجواب أنّ العلّة هو التقييد به مع الأخصريّة وهو لا يوجد في الاسم.

(٤) قوله: [ولمّا كان التجدّد إلخ] اعلم أنّ التجدّد يطلق على معنيين أحدهما حصولُ شيء بعد أنْ لم يكن وهو التجدّد الحدوثيّ، والثاني حصول شيء على وجه الاستمرار وهو التجدّد الاستمراريّ، والمعتبر في مفهوم الفعل هو الأوّل واللازم للزمان هو الثاني، وظاهر كلام الشرح والمتن أنّ الفعل يفيد التجدّد اللازم للزمان بالالتزام وليس كذلك لأنّ هذا التجدّد غير معتبر في مفهوم الفعل ولا لازم له بل إنما يستفاد من الفعل المضارع بحسب القرينة والمقام.

(٥) قوله: [أي: لا يجتمع إلخ] تفسير لقوله «غير قارّ الذات». قوله «والزمانُ جزءاً» عطف على قوله «التجدّدُ لازماً». قوله «مفيداً للتجدّد» أي: للتجدّد الحدوثيّ لأنّه المدلول للفعل لا الاستمراريّ.

أجزائه في الوجود والزمانُ جزءاً من مفهوم الفعل كان الفعل مع إفادته التقييدَ بأحد الأزمنة الثلاثة مفيداً للتجدّد وإليه أشار بقوله (مع إفادة التجدّد كقوله) أي: كقول طريف بن تميم (أَوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ) هو متسوَّق[١] للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع (قَبِيْلَةٌ * بَعَثُوْا إِلَيَّ عَرِيْفَهُمْ) وعريفُ القوم القيِّم بأمرهم[٢] الذي شهر وعُرِف بذلك (يَتَوَسَّمُ) أي: يصدر عنه تفرّسُ الوجوه[٣] وتأمّلُها شيئاً فشيئاً ولحظةً فلحظةً (وأمّا كونه) أي: المسنَد (اسماً فلإفادة عدَمِهما) أي: عدم التقييدِ المذكور وإفادةِ التجدّد يعني: لإفادة الدوامِ[٤] والثبوتِ لأغراض تتعلّق بذلك (كقوله: لاَ يأْلَفُ الدِّرْهمُ المضْرُوْبُ صُرَّتَنَا *) وهو ما يَجتمع فيه الدراهمُ (لكِنْ يَمُرُّ عَلَيها وهو مُنْطَلِقُ) يعني: أنّ الانطلاق مِن الصُّرّة ثابت للدرهم دائماً[٥] قال الشيخ عبد القاهر: موضوع الاسم ....

---

(١) قوله: [هو متسوَّق] بفتح الواو المشدّدة اسم لمكان البيع والشراء من «تسوّق القوم» أي: باعوا واشتروا، وهذه السوق تقام بصحراء نخلة والطائف هلال ذي القعدة وتستمرّ عشرين يوماً تجتمع فيها قبائل العرب يتناشدون ويتفاخرون بذكر أنسابهم وبما يلبسونه من الثياب وما يحملونه من السلاح.

(٢) قوله: [القيِّم بأمرهم] أي: رئيسهم المتولّي للبحثِ عنهم والكلامِ في شأنهم. قوله «وعُرِف بذلك» أي: بالقيام بأمرهم، وهذا إشارة إلى وجه تسميته عريفاً.

(٣) قوله: [تفرّسُ الوجوه] أي: وجوه الحاضرين ليتعرّفني فيأخذون بثأرهم منّي لأنّ لي في كلّ قوم جنايةً، وهذا مدح في العرب للجريء. قوله «وتأمّلها إلخ» تفسير لقوله «تفرّسُ الوجوه» وبيان للمعنى المراد المستفاد بحسب المقام لا بحسب الوضع فلا ينافي ما مرّ من أنّ مدلول الفعل هو التجدّد بمعنى الحصول بعد أنْ لم يكن.

(٤) قوله: [يعني: لإفادة الدوامِ إلخ] أي: يعني المصـ بإفادة عدمهما إفادةَ الدوام المقابل للتقييد بزمن مخصوص وإفادةَ الثبوت المقابل للتجدّد، أمّا إفادة الاسم الثبوتَ أي: تحقّقَ المحمول للموضوع فبحسب الوضع وأمّا إفادته الدوام فبحسب قرينة خارجيّة لا بحسب الوضع كما سيجيء. قوله «لأغراض تتعلّق بذلك» أي: تناسب بالثبوت والدوام كالمدح والذمّ والمبالغة.

(٥) قوله: [ثابت للدرهم دائماً] أي: كون المسند ههنا اسماً للإشعار بأنّ الدراهم ليس لها استقرار مّا في

على أن يثبت به الشيء للشيء[(١)] مِن غير اقتضاء أنه يتجدّد ويحدث شيئاً فشيئاً، فلا تعرّض في «زيد منطلق» لأكثر من إثبات الانطلاق فعلاً له كما في «زيد طويل»[(٢)] و«عمرو قصير» (وأمّا تقييد الفعل) وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما[(٣)] (بمفعول) مطلق أو به أو فيه أو له أو معه (ونحوِه) من الحال والتمييز والاستثناء[(٤)] (فلتربية الفائدة) لأنّ الحكم كلّما زاد خصوصاً[(٥)] زاد غرابةً وكلّما زاد غرابةً زاد إفادةً كما يظهر بالنظر إلى قولنا: «شيء ما موجود» و«فلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلدة كذا»، ولمّا استشعر سؤالاً وهو

صرّتنا، وهذا مبالغة في مدحهم بالكرم، وفي قول الشاعر: «لكن يمرّ عليها إلخ» تكميل حسن إذ قوله «لا يألف الدرهم إلخ» ربما يوهم أنه لا يحصل له جنس الدراهم فأزال ذلك التوهّم بهذا الاستدراك.

(١) **قوله:** [على أن يثبت به الشيء للشيء إلخ] أي: إنّ الاسم إنما وضع لثبوت الشيء للشيء وأمّا إفادته الدوامَ فإنما هو بواسطة القرائن، وغرض الشارح من نقل كلام الشيخ هنا إمّا بيان التنافي بين كلامي المصـ والشيخ إذ كلام المصـ يقتضي أنّ الاسم يفيد الثبوت والدوام جميعاً أو إشارة إلى أنه ينبغي أن يحمل كلام المصـ على الدوام من خارج جمعاً بين الكلامين.

(٢) **قوله:** [كما في «زيد طويل»] تنظير للنفي أي: كما أنه لا تعرّض فيه لأكثر من إثبات الطول صفة لزيد ولا تجدّد فيه وأمّا استفادة الدوام منه فليست من جوهر اللفظ بل إنما هي من خارج بمعونة أنّ الطويل صفة مشبّهة وهي لا تدلّ على زمان معيّن فتحمل على الجميع لئلاّ يلزم الترجيح بلا مرجِّح.

(٣) **قوله:** [وغيرهما] من أفعل التفضيل والصفة المشبّهة، وإنما اقتصر المصـ على الفعل لأنه الأصل ولك أنّ تجعل الفعل في كلامه بالمعنى اللغَويّ فيكون شاملاً للفعل وما يشبهه.

(٤) **قوله:** [والاستثناء] أي: المستثنى، والأمثلة هكذا جلست جلوس زيد وحفظت حديثاً وأقمت بمكّة وتطهّرت تعظيماً وسرت وطريق المدينة وتصدّقت مخلصاً وملئت رعباً ولا أحبّ إلاّ الصالحين.

(٥) **قوله:** [خصوصاً] أي: قيداً. قوله «زاد غرابة» أي: بعداً عن الذهن. قوله «زاد إفادة» والحاصل أنّ الحكم الخالي من القيود لا يزيد على فائدة نسبة المحمول إلى الموضوع فإذا زيد قيد كان فيه فائدة غريبة والحكم الغريب مستلزم للإفادة للجهل به غالباً وكلّما كثرت غرابته بكثرة قيوده كثرت فوائده كما يظهر بالنظر إلى قولنا «شيء مّا موجود» فإنّ الحكم بوجود شيء مّا غير مفيد لأنه معلوم بالضرورة بخلاف قولنا «فلان بن إلخ» فإنّ فيه غرابات بكثرة القيود وبذلك كثرت فوائده كما لا يخفى.

أنّ خبرَ «كَانَ» من مشبهات المفعول[1] والتقييدَ به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدونه، أشار إلى جوابه بقوله: (والمقيّد في نحو: «كان زيد منطلقاً» هو «منطلقاً» لا «كان») لأنّ «منطلقاً» هو نفس المسند[2] و«كان» قيد له للدلالة على زمان النسبة كما إذا قلت: «زيد منطلق في الزمان الماضي» (وأمّا تركه) أي: ترك التقييد (فلمانع منها) أي: من تربية الفائدة مثل خوفِ انقضاء المدّة والفرصة[3] أو إرادةِ أن لا يطّلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله أو عدمِ العلم بالمقيِّدات أو نحوِ ذلك (وأمّا تقييده) أي: الفعل[4] (بالشرط) مثل «أكرمك إن تكرمني» و«إن تكرمني أكرمك» (فلاعتبارات) وحالات[5] تقتضي تقييدَه

---

(١) قوله: [من مشبهات المفعول] أي: من حيث انتصابه. قوله «لعدم الفائدة بدونه» أي: فلو كان التقييد بالمفعول ونحوه لتربية الفائدة لحصل أصل الفائدة بدون خبر «كَانَ» وإذ ليس فليس. قوله «أشار إلى جوابه» وحاصله أنّا لا نسلِّم أنّ «كان» مقيّدة بخبره بل الخبر مقيّد بـ«كان» فإن قيِّد بها زاد فائدة وإلاّ فلا كما هو قاعدتنا.

(٢) قوله: [هو نفس المسند] لأنّه الدالّ على الحدث والمسند هو الدالّ على الحدث بخلاف «كان» فإنها تدلّ على الزمان ولا دلالة لها على الحدث فهي قيد له للدلالة على زمان نسبة الانطلاق إلى زيد.

(٣) قوله: [مثل خوفِ انقضاء المدّة والفرصة] مثال للمانع كقول الصيّاد «الغزال وقع» من غير أن يقول «في الشرك» ليدركه المخاطبُ قبل فواته بالفرار أو بالموت حتف أنفه. قوله «أو إرادةِ إلخ» كقولك «زيد نصر» من غير ذكر مفعولِ الفعل أو زمانه أو مكانه لئلاّ يطّلع عليه الحاضرون. قوله «أو عدمِ العلم إلخ» كقولك «أعطيتُ» من غير ذكر مفعول أو زمانه أو مكانه لعدم علمك به. قوله «أو نحوِ ذلك» كمجرّد الاختصار حيث يقتضيه المقام لضيقٍ أو ضجرٍ من المتكلّم أو خوفِ سآمة السامع.

(٤) قوله: [أي: الفعل] أي: وما يشبهه، والمراد بالفعل الجزاء تقدّم على الشرط أو تأخّر، وبالشرط فعل الشرط. قوله «مثل أكرمك إلخ» في المثالين إشارة إلى أنّه لا فرق بين صورتي التقديم والتأخير في كون الشرط قيداً للجزاء سواء قلنا إنّ المقدَّم جزاء لفظاً كما هو رأي الكوفيين أو قلنا إنّ المقدَّم دالّ على الجزاء المحذوف كما هو رأي البصريّين.

(٥) قوله: [وحالات إلخ] عطف تفسير إشارةً إلى أنّ المراد بالاعتبارات معتبرات فإنّ الحالات نكات

به (لا تُعرَف إلاّ بمعرفة ما بين أدواته) يعني: حروف الشرط وأسمائه[١] (من التفصيل وقد بُيّن ذلك) أي: التفصيل (في علم النحو) وفي هذا الكلام إشارة إلى أنّ الشرط في عرف أهل العربيّة قيدٌ لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك: «إن جئتني أكرمك» بمنزلة قولك: «أكرمك وقتَ مجيئك إيّايَ»، ولا يخرج الكلام بهذا القيد عمّا كان عليه من الخبريّة والإنشائيّة بل إن كان الجزاء خبراً فالجملة الشرطيّة[٢] خبريّة نحو «إن جئتني أكرمك» وإن كان إنشاءً فإنشائيّة نحو: «إن جاءك زيد فأكرمه»، وأمّا نفس الشرط[٣] فقد أخرجته الأداة عن الخبريّةِ واحتمالِ الصدق والكَذِب وما يقال[٤] من أنّ كُلاًّ من الشرط والجزاء

معتبرات لا اعتبارات، وتلك الحالات هي تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى إمّا في الماضي كما في «لَوْ» وإمّا في المستقبل مع الجزم كما في «إذَا» أو مع الشكّ كما في «إنْ».

(١) **قوله:** [يعني: حروف الشرط وأسمائه] تفسير للأدوات إشارةً إلى أنّ منها ما هي حروف ومنها ما هي أسماء ودفعاً لتوهّم اختصاصها بالحروف. قوله «وفي هذا الكلام إلخ» أي: في قول المصـ «وأمّا تقييده بالشرط» حيث جعل الشرط قيداً، أي: فالكلام هو الجزاء وإنما الشرط قيد له.

(٢) **قوله:** [فالجملة الشرطيّة] وهي جملة الجزاء مع قيده الذي هو فعل الشرط. قوله «خبريّة» أي: بسبب خبريّة الجزاء. قوله «فإنشائيّة» أي: بسبب إنشائيّة الجزاء.

(٣) **قوله:** [وأمّا نفس الشرط] أي: الجملة الشرطيّة وحدها بدون الجزاء، وهذا مقابل في المعنى لقوله «ولا يخرج إلخ». قوله «عن الخبريّة» لأنه لم يبق كلاماً أصلاً بل صار بالأداة مركّباً ناقصاً. قوله «واحتمالِ الصدق إلخ» من عطف اللازم على الملزوم، وما في "المطوّل" من أنّ الحرف قد أخرجه إلى الإنشاء، ففيه حذف مضاف أي: إلى حكم الإنشاء في عدم احتمال الصدق والكذب.

(٤) **قوله:** [وما يقال إلخ] شروع في دفع التناقض بين ما قاله الشارح هنا من أنّ الجزاء باق على ما كان عليه من الخبريّة والإنشائيّة وإنما الشرط قيد له وبين ما قاله شارح "المفتاح" من أنّ كلّ واحد منهما خارج عن الخبريّة إذ الخبر أي: الجملة الخبريّة هو مجموعُهما المحكومُ فيه بلزوم الثاني للأوّل فكلّ من الطرفين قد انخلع عن الخبريّة. وحاصل الدفع أنّ ما ذكر ههنا اصطلاح أهل العربيّة وما ذكر هناك اصطلاح المناطقة فاختلف الجهتان. قوله «كلاًّ من الشرط والجزاء» أي: كلاًّ منهما على حدة لا مجموعهما كما هو ظاهر.

خارج عن الخبريّةِ واحتمالِ الصدق والكذب وإنّما الخبر هو مجموعُ الشرط والجزاء المحكومُ فيه بلزوم الثاني للأوّل فإنّما هو اعتبار المَنطِقيِّين فمفهومُ قولنا «كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» باعتبار أهل العربيّة الحكمُ بوجود النهار في كلِّ وقت من أوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود، وباعتبار المنطقيّين الحكمُ بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار[1] فكَم مِن فرْق بين الاعتبارَين (ولكن لا بدّ من النظر ههنا في «إنْ» و«إذَا» و«لَوْ») لأنّ فيها أبحاثاً كثيرة[2] لم يتعرّض لها في علم النحو (فـ«إنْ» و«إذا» للشرط في الاستقبال لكن أصل «إنْ» عدمُ الجزْم بوقوع الشرط) فلا يقع في كلام الله تعالى على الأصل[3] إلاّ حكايةً أو على ضَربٍ من التأويل (وأصل «إذَا» الجزْم) بوقوعه، فـ«إنْ» و«إذا» يشتركان في الاستقبال بخلاف «لَوْ» ويفترقان بالجزْمِ بالوقوع وعدمِ الجزْم به،

---

(١) قوله: [وجود النهار] أي: لزوم وجود النهار لأنهم إنما يحكمون باللزوم لا بالوجود. قوله «فكَم مِن فرْق بين الاعتبارَين» فبينهما فرق في المحكوم عليه وفرق في المحكوم وفرق في الحكم فإنّك إذا قلت «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» فعند أهل العربيّة «النهار» محكوم عليه و«موجود» محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية أنّ الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس فالجزاء باق على ما كان عليه من الخبريّة، وأمّا عند المنطقيّين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط فكلّ من الطرفين قد انخلع عن الخبريّة.

(٢) قوله: [أبحاثاً كثيرة] واعتبارات لطيفة محتاجة إلى البيان فإنّ معانيها المذكورة في علم النحو لا تكفي في بيان الأغراض المفادة لها.

(٣) قوله: [على الأصل] وهو عدم الجزم بوقوع الشرط لأنه تعالى عالم بحقائق الأشياء على ما هي عليه فيستحيل في حقّه تعالى الشكّ والتردّد في شيء مّا. قوله «إلاّ حكاية» أي: عن الغير كما في ﴿قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُ﴾ [يوسف:٧٧] قوله «أو ضرب من التأويل» مثل سوق المعلوم مساق المشكوك أو كون المخاطب غير جازم إلى غير ذلك نحو ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ﴾ [الأعراف:١٣١].

وأمّا عدم الجزم[1] بلاوقوعِ الشرط فلم يتعرّض له لكونه مشتركاً بين «إذا» و«إنْ»، والمقصود بيان وجهِ الافتراق (ولذلك) أي: ولأنّ أصل «إنْ» عدمُ الجزم بالوقوع (كان) الحكم (النادر) لكونه غيرَ مقطوع به[2] في الغالب (موقعاً لـ«إنْ» و) لأنّ أصل «إذَا» الجزمُ بالوقوع (غلب لفظ الماضي) لدلالته[3] على الوقوع قطعاً نظراً إلى نفس اللفظ وإن نُقل ههنا إلى معنى الاستقبال (مع «إذا» نحو: ﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ) أي: قوم موسى (ٱلۡحَسَنَةُ) كالخِصْب والرخاء[4] (قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ) أي: هذه مختصّة بنا[5] ونحن مستحقّوها (وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ)....................

---

(١) قوله: [وأمّا عدم الجزم إلخ] جواب سؤال مقدّر حاصله أنه كما أنّ «إنْ» لعدم الجزم بوقوع الشرط كذلك هي لعدم الجزم بلاوقوعه وكما أنّ «إذَا» للجزم بوقوع الشرط كذلك هي لعدم الجزم بلاوقوعه فعدم الجزم باللاوقوع مشترك بينهما فلم يتعرّض له المصـ، وحاصل الجواب أنّ المصـ بصدد بيان ما به الافتراق فلا وجه لذكر ما به الاشتراك، لكن بقي هنا شيء وهو أنّ عدم الجزم بلاوقوع الشرط في «إذا» لوجود الجزم بوقوعه وعدم الجزم بلاوقوع الشرط في «إنْ» لوجود الشكّ فبينهما فرق.

(٢) قوله: [لكونه غيرَ مقطوع به] علّة لكون الحكم نادراً. قوله «في الغالب» متعلّق بـ«كونه» وإنما قيّد به لأنّ النادر قد يقطع بوقوعه كيوم القيامة فإنه نادر ومع ذلك مقطوع به، وإنما كان يوم القيامة نادراً لأنه لا يحصل إلاّ مرّة والنادر هو ما يقلّ وقوعه جدًّا كأنْ يقع مرّة أو مرّتين.

(٣) قوله: [لدلالته] أي: لدلالة لفظ الماضي، والمراد بلفظ الماضي اللفظ الدالّ على الزمان الماضي سواء كان الفعل ماضياً أو مضارعاً مع «لَمْ» ولذا لم يقل المصـ «الماضي» لئلاّ يتبادر منه الفعل الماضي. قوله «نظراً إلى نفس اللفظ» أي: الدالّ على الوقوع في الزمان الماضي. قوله «ههنا» أي: مع «إذا». قوله «إلى معنى الاستقبال» لأنّ «إذا» الشرطيّة تقلب الماضي إلى معنى الاستقبال.

(٤) قوله: [كالخِصْب والرخاء] الخِصْب بكسر الخاء يقال للسنة الكثيرة المطر فعطف الرخاء عليه من عطف اللازم على الملزوم، وإنما أتى بالكاف إشارة إلى أنّ الحسنة لا تنحصر فيهما فإنّ من الحسنة نمو الأموال وصحّة الأبدان وكثرة الأولاد وغير ذلك.

(٥) قوله: [مختصّة بنا] أخذ الاختصاص من تقديم المسند وهو «لَنَا» على المسند إليه وهو «هذه». قوله «ونحن مستحقّوها» أخذ الاستحقاق من جعل اللام في «لَنَا» للاستحقاق، وفيه إشارة إلى أنّهم ادّعوا اختصاص الحسنة بهم بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع فإنّ الحسنة لم تكن مختصّة بهم.

أي: جدب وبلاء[1] (يَطَّيَّرُوا) أي: يتشاءموا (بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾ [الأعراف:١٣١]) مِن المؤمنين، جِيءَ في جانب الحسنة بلفظ الماضي معَ «إذَا» (لأنّ المراد بـ«الحسنة» الحسنةُ المطلقة) التي حصولها مقطوع به (ولهذا عُرّفت) الحسنةُ (تعريفَ الجنس) أي: الحقيقةِ[2] لأنّ وقوع الجنس كالواجب لكثرته واتّساعه لتحقّقه في كلّ نوع بخلاف النوع، وجِيءَ في جانب السيئة بلفظ المضارع مع «إنْ» لِما ذكره بقوله (والسيِّئة نادرة بالنسبة إليها) أي: إلى الحسنة المطلقة (ولهذا نُكّرت) السيّئة ليدلّ على التقليل[3] (وقد تستعمل «إنْ» في) مقام (الجزم) بوقوع الشرط (تَجاهُلاً) كما إذا سُئِل العبد عن سيِّده: «هل هو في الدار» وهو يعلم أنه فيها فيقول: «إن كان فيها أُخبرُك» فيتجاهل خوفاً من السيِّد[4] (أو لعدَم جزْم المخاطَب[5]) بوقوع الشرط فيُجري الكلام ....

---

(١) قوله: [أي: جدب وبلاء] لم يأت بالكاف هنا إشارةً إلى انحصار السيّئة في هذين فيكون المراد بالسيّئة نوعاً مخصوصاً. قوله «أي: يتشاءموا» التشاؤم ترقّب حصول المكروه. قوله «من المؤمنين» بيان «مَنْ».

(٢) قوله: [أي: الحقيقةِ] أي: المتحقّقة في ضمن فرد غير معيّن فاللام في الحسنة للعهد الذهني. قوله «لأنّ وقوع الجنس إلخ» علّة لقوله «مقطوع به». قوله «لكثرته واتّساعه» علّة للعلّة. قوله «لتحقّقه إلخ» علّة للكثرة. قوله «بخلاف النوع» أي: المعيّن كالجدب فإنه ليس مقطوعاً بوقوعه.

(٣) قوله: [ليدلّ على التقليل] فيه إشكال لأنّ التقليل المدلول للتنكير هو قلّة الشيء بقلّة أفراده والتقليل المؤذن بعدم الجزم هو قلّة وقوع الشيء وإن كان عند وقوعه كثيراً فلا يصحّ أن يكون ما دلّ على أحدهما علّة للآخر، وأجيب بأنّ قلّة الأفراد تؤذن أيضاً بعدم الجزم بالوقوع فإنّ قليل الأفراد قريب الارتفاع عن الوجود بخلاف الكثير، فأحد التقليلين لازم للآخر.

(٤) قوله: [فيتجاهل خوفاً من السيِّد] أي: فيظهر الجهل خوفاً من سيّده لكونه أوصاه أن لا يعلم أحداً بوجوده في الدار، وهذا التجاهل يُعدّ من نكات المعاني حيث اقتضاه الحال كما في المثال فإن كان إيراده لمجرّد الظرافة كان من البديع، فلا يرد ما قيل إنه من أنواع البديع فيكون ذكره هنا تطفّلاً.

(٥) قال: [أو لعدم جزم المخاطب] عطف على قوله «تجاهلاً» وإنما أتى باللام لأنّ من شرط نصب المفعول

على سَنَن اعتقاده[1] (كقولك لمن يكذّبك «إنْ صدقتُ فماذا تفعل») مع علمك بأنك صادق (أو تنزيله) أي: لتنزيل المخاطَب العالِم بوقوع الشرط (منزِلةَ الجاهل لمخالَفته مقتضى العِلْم) كقولك لمن يؤذي أباه: «إنْ كان أباك فلا تؤذِه»[2] (أو التوبيخِ) أي: لتعيير المخاطَب على الشرط (وتصويرِ أنّ المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح إلاّ لفرضه) أي: فرضِ الشرط (كما يفرض المُحال) لغرض من الأغراض (نحو ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ﴾) أي: أنُهمِلكم فنَضرب[3] عنكم القرآنَ وما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد (صَفْحًا) أي: إعراضاً[4] أو للإعراض أو مُعرِضين (أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف:٥]، فيمن قرأ

له أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلَّل والتجاهل فعل المستعمِل فجاز نصبه فنصب وعدم الجزم فعل المخاطب فلم يجز نصبه فجرّ باللام. قال «فماذا تفعل» أي: لا تقدر على ما يدفع خجلتك.

(١) قوله: [على سَنَن اعتقاده] أي: على مقتضى اعتقاد المخاطب.

(٢) قوله: [إنْ كان أباك إلخ] فالمخاطب عالم بكونه أباه لكنّه لمّا خالف مقتضى علمه بإيذائه إيّاه نزّله المتكلِّم منزلة الجاهل فاستعمل «إنْ» في مقام الجزم، ولك أن تعتبر في هذه الصورة تنزيلَ المتكلِّم نفسَه منزلة الشاكّ كأنّ إيذاء المخاطب أباه أوقعه في الشكّ، وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلِّم كما هو الأصل في «إنْ» قوله «لغرض من الأغراض» متعلّق بـ«يفرض» أي: يفرض المحال لغرض من الأغراض كالتبكيتِ وإلزامِ الخصم والمبالغةِ ونحوِ ذلك.

(٣) قوله: [أي: أفنُهمِلكم فنَضرب إلخ] إشارة إلى أنّ الفاء عاطفة على فعل مقدّر كما هو مذهب صاحب "الكشّاف"، وسيبويه والجمهورُ على أنّ الهمزة من الجملة المعطوفة قدّمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير، وهذان الوجهان يجريان في كلّ جملة مقرونة بالفاء أو الواو أو «ثمّ» مسبوقة بهمزة الاستفهام نحو ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الروم:٩]، و﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس:٥١]، قوله «وما فيه» عطف على «القرآنَ» من عطف الخاصّ على العامّ. قوله «من الأمر إلخ» بيان لـ«مَا».

(٤) قوله: [أي: إعراضاً] إشارة إلى أنّ الصفح بمعنى الإعراض وأنّ «صفحاً» مفعول مطلق من غير لفظه لـ«نضرب» لأنّ معناه وهو ترك إنزال الذكر يتضمّن الإعراض أو لـ«نُعرِض» المقدّر. قوله «أو للإعراض» إشارة إلى أنّه يحتمل أن يكون مفعولاً له بناء على أنّ فاعل الإعراض هو الله تعالى أو على تقدير «اعتباراً

«إنْ» بالكسر) فكونهم مسرِفين[١] أمر مقطوع به لكن جِيءَ بلفظ «إنْ» لقصدِ التوبيخ وتصويرِ أنّ الإسراف من العاقل في هذا المقام يجب أن لا يكون إلاّ على سبيل الفرضِ والتقديرِ كالمحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالّة على أنّ الإسراف ممّا لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلاً فهو بمنزلة المحال، والمحال[٢] وإن كان مقطوعاً بعدم وقوعه لكنهم يستعملون[٣] فيه «إنْ» لتنزيله منزلةَ ما لا قطعَ بعدمه على سبيل المساهلةِ[٤] وإرخاءِ العنان لقصد التبكيت كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعٰبِدِيْنَ﴾ [الزخرف:٨١] (أو تغليبِ غير المتّصِف به) أي: بالشرط (على المتّصِف به) كما إذا كان القيام قطعيَّ

لإعراضكم» فيتّحد فاعله وفاعل الفعل المعلَّل وهو «نضرب». قوله «أو مُعرِضِين» إشارة إلى أنه يحتمل أيضاً أن يكون حالاً بمعنى الفاعل.

(١) قوله: [فكونهم مسرِفين إلخ] تطبيق للمثال بالممثّل له. قوله «وتصويرِ إلخ» أي: وتبيينِ أنّ الاستهزاء بآيات الله وكتابه في مقام ظهور الآيات. قوله «لاشتمال المقام» علّة لقوله «يجب إلخ».

(٢) قوله: [والمحال إلخ] إشارة إلى سؤال مقدَّر وهو أنه إذا كان الإسراف بمنزلة المحال فلا تُستعمَلْ فيه «إنْ» لأنه يشترط فيها عدم الجزم بوقوعِ الشرط ولاوقوعِهِ والمحال مقطوع بعدم وقوعه.

(٣) قوله: [لكنهم يستعملون إلخ] جواب ما أشار إليه أوّلاً، وحاصله أنّ كثيراً مّا ينزّل المحال منزلة المشكوك وهو ما لا قطع بوجوده ولا بعدمه فتُدخَل عليه «إنْ»، وفي كلامه إشارة إلى أنّ هنا تنزيلين الأوّل تنزيل الإسراف المقطوع به منزلة المحال المقطوع بعدمه والثاني تنزيل المحال منزلة المشكوك إن قيل فما الفائدة في أنه ينزّل أوّلاً منزلة المحال ثمّ ينزّل منزلة المشكوك قيل لأنّ التدريج أبلغ لأنه لو نزّل ابتداء كذلك لفات اعتبار محاليّته وهي نكتة مطلوبة لإفادتها المبالغة التامّة في التوبيخ.

(٤) قوله: [على سبيل المساهلةِ] متعلّق بالتنزيل. قوله «وإرخاءِ العنان» عطف تفسير على المساهلة. قوله «لقصد التبكيت» علّة للإرخاء أي: إنما يرخأ العنان لقصد إسكاتِ الخصم وإلزامِه لأنّ المتكلِّم إذا تنزّل مع الخصم إلى إظهار مدّعاه في صورة المشكوك اطمأنّ لاستماعه فحينئذ يُرتَّب عليه لازماً مسلّمَ الانتفاء كما في ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِيْ رَيْبٍ﴾ [البقرة:٢٣] الآية أو لازماً قاطعاً لرجائه بتمكّنه في ذهنه كما في ﴿إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ﴾ الآية أي: لو ثبت أنّ له ولداً فأنا أوّل العابدين له لكنه لم يثبت فأنا أعبد ربّي وحده.

الحصول لزيد غيرَ قطعيّ لعَمرو فتقول «إنْ قمتما كان كذا» (وقولُه تعالى) للمخاطبين المُرتابِين (﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة:٢٣] يحتملهما) أي: يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصويرِ المذكور[1] وأن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين؛ لأنه كان في المخاطبين[2] مَن يَعرف الحقّ وإنّما يُنكر عناداً فجُعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم، وههنا بحث[3] وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعيَّ اللاوقوع فلا يصحّ استعمال «إنْ» فيه كما إذا كان قطعيَّ الوقوع؛ لأنها إنّما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة، وليس المعنى[4] ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيّون أنّ «إنْ» ههنا بمعنى «إذْ» ونصّ المبرِّدُ والزَجّاج على أنّ «إِنْ» لا تقلب «كَانَ» إلى معنى الاستقبال لقوّة دلالته على المُضيّ، فمجرّد التغليب[5] لا يُصحِّحُ استعمالَ «إنْ» ههنا بل

---

(١) قوله: [والتصويرِ المذكور] أي: لتبيين أنّ الارتياب ممّا لا ينبغي أن يثبت لهم إلاّ على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله وهو الآيات الدالّة على أنه من عند الله.

(٢) قوله: [لأنه كان في المخاطبين إلخ] علّة لقوله «غير المرتابين» وفيه إشارة إلى أنّ المراد بغير المرتابين هنا من لم يتّصف بالريب بل يعرف الحقّ وإنما ينكر عناداً.

(٣) قوله: [وههنا بحث] أي: وارد على الاحتمال الثاني، وقد أشار الشارح إلى جواب هذا البحث بقوله الآتي: «بل لا بدّ من أن يقال إلخ».

(٤) قوله: [وليس المعنى إلخ] جواب عمّا يقال لا حاجة إلى هذا التغليب المستلزم لورود البحث المذكور لأنّ «إنْ» تقلب الماضي إلى الاستقبال ومن شأن الأمور المستقبلة أن يشكّ فيها فاستعمالها هنا على الأصل جرياً على النسق العربيّ، وحاصل الجواب أنّ تقليب «إنْ» الماضيَ إلى الاستقبال إذا لم يكن الماضي «كَانَ» وإلاّ بقي على مُضيّه فليس المعنى هنا على حدوث الارتياب في المستقبل بل على وقوعه في الماضي فلا بدّ من التغليب.

(٥) قوله: [فمجرّد التغليب إلخ] هذا هو البحث السابق أعاده ليرتِّب عليه الجواب. قوله «بل لا بدّ إلخ» أي: بل لا بدّ في جواب البحث المذكور أن يقال إلخ.

لا بدّ من أن يقال: لمّا غُلِّب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط قطعيَّ الانتفاء فاستُعمِل فيه «إنْ» على سبيل الفرضِ والتقديرِ[1] للتبكيت والإلزام كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا[2] بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟﴾ [البقرة:١٣٧]، و﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف:٨١]، (والتغليب) باب واسع (يجري في فنون كثيرة[3] كقوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم:١٢]) غلّب الذَكر على الأنثى بأن أجري الصفة المشتركة بينهما على طريقة إجرائها على الذكور خاصّةً[4] فإنّ القنوت ممّا يوصف به الذكور والإناث لكنّ لفظ «قانتين» إنّما يجري على الذكور فقط[5] (و) نحو (قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل:٥٥]) غلّب جانب المعنى على جانب اللفظ لأنّ القياس «يجهلون» بياء الغَيبة لأنّ الضمير عائد إلى «قوم» ولفظه لفظ الغائب لكونه اسماً مظهراً لكنه في المعنى عبارة عن المخاطَبين ....

---

(١) قوله: [على سبيل الفرضِ والتقديرِ] أي: بأن نزّل الريب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه ففيه تنزيلان الأوّل تنزيل المرتابين منزلة غير المرتابين بسبب التغليب والثاني تنزيل الريب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فاستعمل فيه «إنْ» وهذا للتبكيت أي: لإسكات الخصم وإلزامه بما لا يقول به.

(٢) قوله: [فإن آمنوا] الآية أي: فإنْ آمن الذين على غير دينكم بمثل دينكم، ولا شكّ أنّ وجود دين غيره حقًّا محال فنزّل قطعيّ الانتفاء منزلة المشكوك واستعمل فيه «إنْ» للتبكيت، وكذا قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ كما مرّ.

(٣) قال: [في فنون كثيرة] أي: في تراكيب متعدّدة ولا يختصّ باستعمال «إنْ» على خلاف الأصل.

(٤) قوله: [على طريقة إجرائها على الذكور خاصّة] وهي جمعها بالياء والنون أي: ذكرت صفة القنوت المشتركة بين الذكر والأنثى على هذه الطريقة مراداً بها الذكور والإناث على سبيل المجاز المرسل لعلاقة البعضيّة أو مراداً به الذوات المتّصفة بالقنوت على سبيل عموم المجاز.

(٥) قوله: [إنما يجري على الذكور فقط] لأنّ صيغة الجمع بالواو أو الياء والنون خاصّة بالذكور، ونكتة هذا التغليب الإشعار بأنّ طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال حتّى عُدّت من جملتهم.

فغلّب جانب الخطاب[١] على جانب الغيبة (ومنه) أي: ومن التغليب («أَبوان») للأب والأمّ (ونحوه) كـ«العُمَرَينِ» لأبي بكر وعمر[٢] رضي الله عنهما و«القَمرَينِ» للشمس والقمر، وذلك[٣] بأن يغلّب أحد المتصاحبَين أو المتشابهَين على الآخَر بأن يجعل الآخَر متّفقاً له في الاسم ثم يُثنّى ذلك الاسم ويقصد إليهما[٤] جميعاً فمِثل «أبوان» ليس من قَبيل قوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم:١٢]، كما توهّمه بعضهم؛ لأنّ الأُبُوّة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت، فالحاصل أنّ مخالفة الظاهر في مثل «القانتين» من جهة الهيئةِ[٥]

---

(١) قوله: [فغلّب جانب الخطاب إلخ] وفيه أنّ المثال المذكور من قبيل الالتفات لا من قبيل التغليب لأنّ «قوم» اسم ظاهر غائب فلمّا عدل عنه إلى الخطاب في «تجهلون» فقد تحقّق الالتفات. وجوابه أنّا لا نسلّم أنه من الالتفات لأنّ للفظ «قوم» جهتين: جهة غيبة لكونه اسماً ظاهراً وجهة خطاب لكونه محمولاً على «أنتم» ومراعاة كلٍّ منهما تجري على مقتضى الظاهر فلا تكون التفاتاً.

(٢) قوله: [لأبي بكر وعمر] اعلم أنّ مثل هذا التغليب يسمّى تغليب التثنية وظاهر كلام القوم أنه سَماعيّ بل صرّح به بعضهم حيث قال ما ورد من تثنية مختلفي اللفظ كـ«القمرين» يحفظ ولا يقاس عليه.

(٣) قوله: [وذلك] أي: وكيفيّة التغليب. قوله «بأن يغلّب» تصوير لكيفيّة التغليب. قوله «أحد المتصاحبَين» كما في «عمرَين». قوله «أو المتشابهَين» كما في «القمرَين». قوله «بأن يجعل إلخ» تفسير لتغليب أحد الأمرين على الآخر. قوله «متّفقاً له» أي: متّفقاً معه.

(٤) قوله: [ويقصد إليهما] أي: ويطلق عليهما، وليعلم أنه يغلّب الأكثر على الأقلّ والأشرف على الأخسّ والأثقل على الأخفّ والمذكّر على المؤنَّث والمتكلِّمُ على الغائبِ والمخاطبِ والمخاطبُ على الغائب من غير عكس، ولا تُخالَف تلك القاعدة إلاّ لنكتة كما في تسمية الشخص الذي يعمل بيديه جميعاً بـ«ذا الشمالين» مع أنّ اليمين أشرف لأنّ مخالفة العادة إنما حصلت بعمل الشمال.

(٥) قوله: [من جهة الهيئةِ] لأنّ هيئة «قانتين» غير هيئة «قانتات». قوله «والصيغةِ» عطف تفسير للهيئة أي: وليست المخالفة فيه من جهة المادّة لأنّ مادّة القنوت مشتركة بين الذكر والأنثى. قوله «وفي مثل إلخ» أي: والمخالفة في مثل «أبوان» من جهة المادّةِ لأنّ مادّة الأب غير مادّة الأمّ.

والصيغةِ وفي مثل «أبوان» من جهة المادّةِ[١] وجوهرِ اللفظ بالكلّية (ولكونهما) أي: «إنْ» و«إذَا» (لتعليق أمر) هو حصول[٢] مضمون الجزاء (بغيره) يعني: حصول مضمون الشرط (في الاستقبال) متعلّق بـ«غيره» على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتِّباً ومعلَّقاً على حصول الشرط في الاستقبال، ولا يجوز أن يتعلّق[٣] بـ«تعليق أمر» لأنّ التعليق إنما هو في زمان التكلّم لا في الاستقبال ألاَ ترى أنك إذا قلت: «إنْ دخلتَ الدار فأنتَ حرّ» فقد علّقتَ في هذه الحال حُرّيتَه على دخول الدار[٤] في الاستقبال (كان كلٌّ مِن جُملتَي كُلٍّ) مِن «إنْ» و«إذَا» يعني: الشرط والجزاء (فعليّةً استقباليّةً) أمّا الشرط[٥] فلأنه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوتُه ومُضيُّه، وأمّا الجزاء[٦] فلأن حصوله معلّق على حصول الشرط في

---

(١) قوله: [من جهة المادّة] أي: ومن جهة الهيئة أيضاً إذ هيئة التثنية موضوعة للمشتركَين لفظاً ومعنى على مذهب الجمهور أو للمشتركَين لفظاً فقط على مذهب ابن الحاجب، وإنما اقتصر على جهة المادّة لأنها جهة الافتراق بين مثل «الأبوَين» ومثل «القانتِين». قوله «وجوهرِ اللفظ» عطف تفسير للمادّة. قوله «بالكليّة» تأكيد، والحاصل أنّ نوعاً من التغليب في «أبوان» غير نوع منه في «القانتين».

(٢) قوله: [هو حصول إلخ] تفسير للأمر. قوله «يعني: حصول إلخ» تفسير للغير، والباء في قول الماتن «بغيره» بمعنى «على». قوله «متعلِّق بـ«غيره» إلخ» وإنما صحّ التعلّق بلفظ الغير لأنه عبارة عن الحصول كما أشار إليه في قوله «على معنى إلخ» فأعطي ما هو بمعنى المصدر حكمَ المصدر.

(٣) قوله: [ولا يجوز أن يتعلّق إلخ] وفيه أنه يجوز أن يتعلّق الظرف بـ«معلَّق» الذي تضمّنه التعليق.

(٤) قوله: [على دخول الدار] متعلِّق بـ«علّقتَ». قوله «في الاستقبال» متعلّق بـ«دخول».

(٥) قوله: [أمّا الشرط] أي: أمّا اقتضاء العلّة كونَ الشرط جملة استقباليّة. قوله «فيمتنع ثبوتُه ومُضيُّه» لأنّ الثبوتَ ينافي الحصول والمضيَّ ينافي الحصول في الاستقبال وإذا امتنع ثبوتُه الذي يفيده جملة اسميّة ومضيُّه الذي يفيده جملة فعليّة ماضويّة وجب كونه جملة فعليّة استقباليّة مفيدة لحصوله في الاستقبال.

(٦) قوله: [وأمّا الجزاء] أي: وأمّا اقتضاء العلّة كونَ الجزاء جملة استقباليّة. قوله «ويمتنع تعليق إلخ» أي: لو كان الجزاء جملة اسميّة أو جملة فعليّة ماضويّة للزم تعليق الثابت أو الحاصل فيما مضى على ما يحصل في الاستقبال وإنه لممتنع فوجب أن يكون الجزاء أيضاً جملة فعليّة استقباليّة.

الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل (ولا يُخالَف ذلك لفظاً إلاّ لنكتة) لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة[1] وقوله «لفظاً» إشارة إلى أنّ الجملتين[2] وإنْ جُعِلت كلتاهما أو إحداهما اسميّةً أو فعليّةً مَاضَوِيّةً فالمعنى على الاستقبال حتّى أنّ قولنا[3] «إنْ أكرمتَني الآنَ فقد أكرمتُك أمسِ» معناه «إنْ تعتَدَّ بإكرامك إيّايَ الآنَ فأعتدّ بإكرامي إيّاك أمسِ»، وقد تستعمل «إنْ» في غير الاستقبال[4] قياساً مطّرداً مع «كَانَ» نحو: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ [البقرة:٢٣] كما مرّ، وكذا إذا جِيءَ بها[5] في مقام التأكيد

---

(١) قوله: [من غير فائدة] وذلك لأنّ ظاهر الحال يقتضي مراعاة الموافقة بين اللفظ والمعنى والعدول عنها بلا فائدة ممنوع في باب البلاغة، لكنّ العدول المشتمل على فائدة أحسن من الأصل الخالي عن فائدة. قوله «وقوله «لفظاً» إلخ» بيان لفائدة عبارة المصـ.

(٢) قوله: [الجملتين] أي: جملتي الشرط والجزاء. قوله «وإنْ» وصليّة. قوله «اسميّةً» راجع لقوله «إحداهما». قوله «أو فعليّةً مَاضَوِيّةً» راجع لكلٍّ من الأمرين، ويرد عليه أنّ جملة الشرط لا تكون إلاّ اسميّة فكيف يصحّ رجوع قوله «اسميّة» إلى قوله «إحداهما» وجوابه أنّ الأخفش جوّز كونَ شرطِ «إذَا» جملة اسميّة فلعلّ الكلام مبنيٌّ عليه أو المراد بها جملة الجزاء.

(٣) قوله: [حتّى أنّ قولنا إلخ] مبالغة في كون المعنى على الاستقبال أي: فالمعنى على الاستقبال حتّى في المثال المتوهّم فيه عدم الاستقبال بسبب التقييد بالآن والأمس. قوله «إنْ تعتدَّ» أي: إن تعدّ إكرامك إيّايَ الآن وتمنّ به عليّ فأعدّ إكرامي إيّاك أمس وأمنّ به، فالاعتداد الواقع شرطاً وجزاءً استقباليّ و«الآن» و«أمس» ظرفان للإكرام لا للاعتداد.

(٤) قوله: [في غير الاستقبال] أي: في الماضي لفظاً ومعنى، وعلم من هذا الاستعمال أنّ قوله سابقاً: «أمّا الشرط فلأنّه مفروض الحصول في الاستقبال» مبنيّ على الغالب، أو هذا بمنزلة الاستثناء منه. واعلم أنّه كما أنّ «إنْ» قد تستعمل في غير الاستقبال كذلك قد تستعمل «إذا» في الماضي نحو: ﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾ [الكهف:٩٦]، وللاستمرار نحو: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة:١٤].

(٥) قوله: [وكذا إذا جيء بها إلخ] أي: وكذا تستعمل «إنْ» في غير الاستقبال إذا جيء بـ«إنْ» لتأكيد الحكم. قوله «بعد واو الحال» والعامل في هذه الحال وصف مأخوذ من الكلام أي: «زيد متّصف بالبخل حال كونه مفروضاً كثرة ماله». قوله «لمجرّد الوصل» أي: وصل ما بعدها وهو الجملة الحالية

بعد واو الحال لمجرّد الوصلِ والربطِ دون الشرط نحو: «زيدٌ وإنْ كثُر مالُه بخيلٌ» و«عمرو وإنْ أُعطِيَ جاهاً لئيمٌ»، وفي غير ذلك قليلاً[1] كقوله: فَيَا وَطَنِي إنْ فَاتَنِي بِكَ سَابِقٌ * مِنْ الدَّهْرِ فَلْيَنْعَمْ لِسَاكِنِكَ الْبَالُ»، ثم أشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله (كإبراز غير الحاصل في معرِض الحاصل لقوّة الأسباب) المتآخِذة[2] في حصوله نحو «إنْ اشتريتُ كان كذا» حالَ[3] انعقادِ أسباب الاشتراء (أو كونِ ما هو للوقوع كالواقع) هذا عطف على «قوّة الأسباب»[4] وكذا المعطوفات بعد ذلك لأنها كلّها عِلَل لإبرازِ غير الحاصل في مَعرِض الحاصل على ما أشار إليه في «إظهار الرغبة»، ومَن زعم أنها كلّها عطف على «إبراز غير الحاصل في مَعرِض الحاصل» فقد سَهَا سهواً بيّناً[5]

بما قبلها وهو صاحبها. قوله «والربط» عطف تفسير للوصل.

(١) **قوله:** [وفي غير ذلك قليلاً] أي: وتستعمل «إنْ» في غير الاستقبال مع كونها للشرط في غير ما ذكر من الأمرين السابقين قليلاً. قوله «فَيَا وَطَنِي إلخ» يقول إن كان زمان سبق من الدهر فوّت عليّ المُقامَ في وطني فلْيَطِبْ به قلوبُ ساكنيه، وجواب «إنْ» محذوف أي: فلا لوم عليّ لأنّي تركتك كرهاً من غير عيب فيك، يدلّ عليه قوله «فَلْيَنْعَمْ»، والغرض إظهار التحسّر والتحزّن على مفارقة الوطن، والشاهد في قوله «إنْ فَاتَنِيْ» فإنّ «إنْ» مستعملة في الماضي لفظاً ومعنى.

(٢) **قوله:** [المتآخِذة إلخ] أي: المجتمعة في حصوله فإنّ الشيء إذا قويت أسبابه يعدّ حاصلاً.

(٣) **قوله:** [حالَ إلخ] أي: تقوله حالَ اجتماع أسباب الاشتراء كحضورِ المبيع ووجودِ الثمن ورغبةِ البائعَين.

(٤) **قوله:** [عطف على «قوّة الأسباب»] أي: فهذا أيضاً علّة لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل. قوله «وكذا المعطوفات» أي: قوله «أو التفاؤل أو إظهار الرغبة إلخ». قوله «على ما أشار إليه» أي: المصنف في قوله الآتي: «فإنّ الطالب إذا عظمت رغبته إلخ» فإنّ محصله أنّ في إظهار الرغبة تقديرَ غير الحاصل حاصلاً وتخيّلَه كذلك فلو كان العطف على «إبراز» لما تأتّى هذا البيان.

(٥) **قوله:** [فقد سَهَا سهواً بيّناً] لأنه قد سها من وجوه أمّا أوّلاً فلأنه يلزم عليه انحصار سبب الإبراز في قوّة الأسباب وليس كذلك، وأمّا ثانياً فلأنّه يلزم عليه كون المعطوفات قسيماً للإبراز مع أنّ الإبراز مشتمل

(أو التفاؤلِ أو إظهارِ الرغبة في وقوعه) أي: وقوع الشرط (نحو: «إنْ ظفرت بحسن العاقبة» فهو المَرام[١]) هذا يصلح مثالاً للتفاؤل ولإظهار الرغبة، ولمّا كان اقتضاءُ إظهار الرغبة[٢] إبرازَ غير الحاصل في معرِض الحاصل يحتاج إلى بيانٍ مّا أشار إليه بقوله: (فإنّ الطالب إذا عظُمت رغبتُه في حصول أمر يكثر تصوّره) أي: الطالبِ (إيّاه) أي: ذلك الأمرَ (فربما يُخيَّل ذلك الأمرُ (إليه حاصلاً) فيُعبِّر عنه بلفظ الماضي (وعليه) أي: على استعمال الماضي مع «إنْ» لإظهار الرغبة في الوقوع[٣] وَرَدَ قولُه تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور:٣٣]) حيث لم يقل: «إنْ يُرِدْنَ»[٤] فإن قيل: تعليق النهي عن الإكراه بإرادتهنّ التحصّنَ يُشعِر بجواز الإكراه عند انتفائها[٥] على ما هو مقتضى التعليق بالشرط، أجيب بأنّ القائلين

عليها فلا يصحّ كونها قسيماً له، وأمّا ثالثاً فلأنه خلاف ما أشار إليه المصنف في إظهار الرغبة من أنّ المعطوفات علل للإبراز لا للمخالفة اللفظيّة.

(١) قوله: [فهو المَرام] ضمير «فهو» للظفر الدالّ عليه «ظفرت» أي: فالظفر هو المرام. قوله «يصلح مثالاً إلخ» هذا إذا فتحتَ التاء وإن ضممتها فهو إنما لإظهار الرغبة في وقوعه من المتكلّم لأنّ حصول التفاؤل إنما يكون للمخاطب بخلاف إظهار الرغبة.

(٢) قوله: [ولمّا كان اقتضاءُ إظهار الرغبة إلخ] فيه إشارة إلى أنّ قوله «فإنّ الطالب إلخ» علّة لكون إظهار الرغبة علّة لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل.

(٣) قوله: [لإظهار الرغبة في الوقوع] معنى إظهار الرغبة في حقّه تعالى إظهار كمال رضاه بإرادة التحصّن فهو مجاز في لازمه، أو المراد إظهار كون الشيء مرغوباً فيه في نفس الأمر، والفتيات الآماء والبغاء الزنا، كانت الجاهليّة تكره الآماء على الزنا ويأتين لهم بالدراهم فجاء الإسلام بتحريم ذلك.

(٤) قوله: [لم يقل «إنْ يُرِدْنَ»] أي: مع أنّ النهي عن الإكراه المعلّق على ذلك استقباليّ حيث قيل «ولا تكرهوا» أي: وذلك لإظهار كمال رضائه تعالى بإرادة التحصّن.

(٥) قوله: [عند انتفائها] أي: عند انتفاء إرادتهنّ التحصّن، وذلك لأنّ قوله ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ يدلّ بمفهومه المخالف على أن يجوز للموالي إكراههنّ على البغاء إن لم يردن تحصّناً مع أنه لا يجوز أصلاً.

بأنّ التقييد بالشرط يدلّ على نفي الحكم عند انتفائه إنّما يقولون به إذا لم يَظهر للشرط فائدة أخرى[١] ويجوز أن يكون فائدته في الآية المبالغةَ في النهي عن الإكراه يعني: أنّهنّ[٢] إذا أردن العفّة فالمولى أحقُّ بإرادتها، وأيضاً دلالةُ الشرط[٣] على انتفاء الحكم إنّما هو بحسَب الظاهر والاجماعُ القاطع على حرمة الإكراه مطلقاً قد عارضَه والظاهرُ يُدفَع بالقاطع (قال السكّاكي أو للتعريض) أي: إبراز[٤] غيرِ الحاصل في معرِض الحاصل إمّا لِما ذُكِر وإمّا للتعريض بأن ينسب[٥] الفعل إلى واحد والمراد غيره (نحو) قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ(لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر:٦٥]) فالمخاطَب هو النبيّ صلى الله تعالى عليه وسلم وعدَم إشراكه مقطوع به[٦] لكن جِيءَ بلفظ الماضي إبرازاً للإشراك الغير

---

(١) قوله: [فائدة أخرى] أي: سوى إخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم.

(٢) قوله: [يعني: أنهنّ] أي: الآماء. قوله «إذا أردن العفّة» أي: مع شدّة ميلهنّ وشهوتهنّ ومع نقصهنّ. قوله «فالمولى أحقّ بإرادتها» أي: لكماله وقلّة ميله بالنسبة إليهنّ، أي: فالمقصود بالقيد هنا توبيخ الموالي بذكر ما يظهر به فضيحتهم فلا مفهوم له.

(٣) قوله: [وأيضاً دلالةُ الشرط إلخ] أي: وأجيب أيضاً بأنّ دلالة الشرط إلخ. وحاصله أنّه لو سلِّم دلالة الآية على انتفاء حرمة الإكراه عند انتفاء الشرط فتلك الدلالة إنما هي بحسب الظاهر نظراً للمفهوم المخالف وقد عارض هذا المفهومَ الإجماعُ القاطع ومن المقرّر أنه إذا تعارض أمران أحدهما قاطع والثاني ظاهر فالظاهر يدفع بالقاطع.

(٤) قوله: [أي: إبراز إلخ] فيه إشارة إلى أنّ قوله «للتعريض» عطف على قوله «لقوّة الأسباب».

(٥) قوله: [بأن ينسب إلخ] تصوير للتعريض. قوله «والمراد غيره» ولا بدّ أن تكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ما قُصِد وإلاّ فقولك: «جاءني زيد» مريداً ابنه ليس من التعريض في شيء.

(٦) قوله: [مقطوع به] أي: في جميع الأزمنة لأنّ الأنبياء معصومون قبل البعثة وبعدها. قوله «بلفظ الماضي» أي: وإن كان المعنى على الاستقبال. قوله «للإشراك الغير الحاصل» أي: من النبيّ. قوله «في مَعرِض الحاصل» أي: من النبيّ. قوله «على سبيل الفرض» متعلّق بالحاصل الثاني، وإنما احتيج إلى هذا القيد لأنه لم يحصل منه عليه السلام إشراك في الماضي أصلاً.

الحاصل في مَعرِض الحاصل على سبيل الفرضِ والتقديرِ تعريضاً لمن صَدر عنهم الإشراكُ[1] بأنه قد حَبطتْ أعمالُهم كما إذا شَتَمك أحد فتقول: «والله إنْ شتمني الأميرُ لأَضربنّه»، ولا يخفى[2] أنّه لا معنى للتعريض بمن لم يَصدر عنهم الإشراك وأنّ ذِكر المضارع لا يفيد التعريضَ لكونه على أصله، ولمّا كان في هذا الكلام[3] نوعُ خَفاء وضعف نَسَبه إلى السكّاكي[4] وإلاّ فهو قد ذَكر جميعَ ما تقدّم، ثم قال (ونظيره) أي: نظير ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾ [الزمر:٦٥] (في التعريض) لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قولُه

---

(١) **قوله:** [تعريضاً لمن صدر عنهم الإشراك إلخ] في التعريض هنا فائدتان الأولى أنّ الإشراك إذا كان محبطاً لعمل من هو أعلى مرتبة عند الله فما حال غيره، والثانية أنّ الكفّار لا يستحقّون الخطاب كالبهائم ففي ذلك غاية الإذلال لهم. قوله «قد حَبطتْ أعمالُهم» وذلك لتحقّق سببه فيهم. قوله «فتقول: إنْ شتمني إلخ» أي: تعريضاً بأنّ من شتمك يستحقّ الضرب وأنك لتضربنّه.

(٢) **قوله:** [ولا يخفى إلخ] ردّ لما زعمه الخلخالي من أنّ التعريض عامّ لمن صدر منهم الإشراك في الماضي ولغيرهم وذا يحصل بذكر المضارع أيضاً أعني «لئن تشرك» فلا يكون العدول عن المضارع إلى لفظ الماضي للتعريض كما قال السكّاكي، ووجه الردّ أنّ من لم يشرك لم يستحقّ التعريض لأنّ المقصود من التعريض التوبيخ وهو إنما يكون على ما وقع من القبيح لا على ما سيقع، والتعريض إنما يفهم ممّا خالف مقتضى الظاهر فالمضارع لكونه على الأصل لا يفيد التعريضَ.

(٣) **قوله:** [في هذا الكلام] أي: في قوله «أو للتعريض كقوله تعالى إلخ». قوله «نوعُ خَفاء وضعف» أمّا الخَفاء أي: الدقّة فظاهر، وأمّا الضعف فإمّا لتوهّم أنّ التعريض يحصل بصيغة المضارع أيضاً كما ذكره الخلخاليّ وقد عرفت اندفاعه عند الشارح، وإمّا لما ذكره الزوزنيّ من أنّ اللام الموطئة تُوجب كونَ الشرط ماضياً لما تقرّر في النحو من أنّ الجواب لمّا كان للقسم لتقدّمه الدالّ على الاهتمام قصد أن لا يكون حرف الشرط عاملاً لفظاً فأوجب أن يكون الشرط ماضياً فلا مدخل في التعريض لكون الشرط ماضياً، وهذا أيضاً مدفوع بأنّه لا تنافي بين المقتضيات فجاز تعدّدها.

(٤) **قوله:** [نَسَبه إلى السكّاكي] أي: للتبرّي منه أو لأجل أن تتأمّل النفس حتّى تدرك المقصود ولا تنفر بمجرّد الخَفاء والضعف فإنّه مقول هذا الإمام الكبير.

تعالى: (﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ أي: وما لكم لا تعبدون[1] الذي فطركم بدليل ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس:٢٢]) إذ لولا التعريضُ لكان المناسب أن يقال: «وإليه أرجع» على ما هو الموافق للسياق (ووجهُ حسنِه) أي: حسن هذا التعريض[2] (إسماع) المتكلمِ (المخاطَبين) الذين هم أعداؤه (الحقَّ) هو المفعول الثاني للإسماع (على وجهٍ لا يزيد) ذلك الوجهُ (غضبَهم وهو) أي: ذلك الوجهُ (تركُ التصريح بنسبتهم إلى الباطل ويُعِين) عطف على «لا يزيد»، وليس هذا في كلام السكّاكي[3] أي: على وجهٍ يُعِين (على قبوله) أي: قبول الحقّ (لكونه) أي: لكون ذلك الوجه (أَدخلَ في إمحاض النُصْح لهم حيث لا يريد) المتكلم (لهم إلاّ ما يريد لنفسه، و«لَوْ» للشرط) أي: لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضاً[4] (في الماضي معَ القطع بانتفاء الشرط) فيلزم انتفاءُ الجزاء[5] كما تقول:

---

(١) قال: [أي: وما لكم لا تعبدون إلخ] ليس هذا بياناً للمعنى الذي استعمل فيه ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ﴾ إلخ إذ المستعمل فيه هو المتكلِّم حقيقة بل هو بيان للمعرَّض لهم لأنّ المراد الإنكار على المخاطبين في عدم العبادة بطريق التعريض لا إنكار المتكلِّم على نفسه وذلك بدليل قوله تعالى بعد: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢] وإلى هذا أشار الشارح بقوله «إذ لولا التعريضُ إلخ». قوله «على ما هو الموافق» متعلّق بقوله «لكان المناسب أن يقال». قوله «للسياق» أي: سياق الآية.

(٢) قوله: [أي: حسن هذا التعريض] يفهم من هذه الإشارة أنّ المراد التعريض الأخير المذكور بقوله «ونظيره إلخ» ويؤيِّده قوله الآتي: «حيث لا يريد المتكلِّم إلخ» لا مطلق التعريض.

(٣) قوله: [في كلام السكّاكي] أي: صراحة وإن كان من نتائج قوله «لا يزيد غضبهم» لأنّ ما لا يزيد الغضب ولا يثيره فمن شأنه الإعانة على قبول الحقّ. قوله «أي: على وجهٍ يعين» إنما جاء به للربط.

(٤) قوله: [فرضاً] متعلّق بحصول مضمون الشرط منصوب على المصدريّة أو الحاليّة أو التمييز أي: حصول فرض أو مفروضاً أو من حيث الفرض، لا بالتعليق لأنّه محقّق، وبه يتعلّق قول الماتن «في الماضي».

(٥) قوله: [فيلزم انتفاء الجزاء] يعني: أنّ «لَوْ» لكونها مفيدةً للقطع بانتفاء الشرط تفيد انتفاء الجزاء بحسب متفاهم عرف اللغة لأنها تفيد أنّ الأوّل شرط في الثاني خارجاً وإذا انتفى الشرط انتفى المشروط.

«لو جئتَني لأكرمتُك» معلِّقاً الإكرامَ بالمَجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الإكرام، فهي لامتناع الثاني أعني الجزاء لامتناع الأوّل أعني الشرط، يعني: أنّ الجزاء منتفٍ بسبب انتفاء الشرط هذا[1] هو المشهور بين الجُمهور، واعتَرض عليه ابن الحاجب بأنّ الأوّلَ سبب والثانيَ مسبَّب وانتفاءُ السبب لا يدلّ على انتفاء المسبَّب لجواز[2] أن يكون للشيء أسبابٌ متعدِّدة بل الأمر بالعكس لأنّ انتفاء المسبّب يدلّ على انتفاء جميع أسبابه فهي لامتناع الأوّل لامتناع الثاني أَلاَ تَرى أنّ قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢]، إنّما سِيقَ لِيُستدلّ بامتناع الفساد[3] على امتناع تعدّد الآلهة دون العكس، واستحسن المتأخّرون رأيَ ابنِ الحاجب حتّى كادُوا يجمعون على أنها لامتناع الأوّل لامتناع الثاني؛ إمّا لِما ذَكره[4]

---

(١) قوله: [هذا] أي: كون «لَوْ» لامتناع الثاني لامتناع الأوّل هو المشهور. واعلم أنّ في «لَوْ» استعمالات أربعة الأوّل أنها لا تقتضي الامتناع أصلاً بأن تستعمل لمجرّد الوصل والربط كـ«إنْ» الوصليّة نحو «زيد ولو كثر ماله بخيل»، والثاني أنها للترتيب الخارجيّ فتكون لامتناع الثاني لامتناع الأوّل، والثالث أنها للاستدلال العقليّ فتكون لامتناع الأوّل لامتناع الثاني، والرابع أنها لبيان استمرار شيء بربطه بأبعد النقيضين نحو «لو لم يخَفِ الله لم يعصه».

(٢) قوله: [لجواز إلخ] هذا مبنيّ على جواز تعدّد العلل لمعلول واحد كالإرث فإنّ له أسباباً ثلاثة. قوله «أسباب متعدِّدة» أي: تامّة كلّ واحد منها كافٍ في وجود المسبَّب. قوله «بل الأمر بالعكس» أي: بل انتفاء المسبَّب يدلّ على انتفاء السبب. قوله «يدلّ على انتفاء جميع أسبابه» لأنّ السبب التامّ يستحيل وجوده بدون مسبَّبه. قوله «فهي لامتناع الأوّل إلخ» أي: وليس الأمر على العكس.

(٣) قوله: [لِيُستدلّ بامتناع الفساد إلخ] وذلك لأنّ المعلوم هو امتناع الفساد لكونه مشاهداً وإنما يستدلّ بالمعلوم على المجهول دون العكس. قوله «دون العكس» أي: لأنه لا يلزم من انتفاء تعدّد الآلهة انتفاءُ الفساد أي: استحالتُه لصحّة وقوعه بإرادة الواحد القهّار لحكمة.

(٤) قوله: [إمّا لِما ذَكره] أي: إنما استحسن المتأخِّرون رأيَ ابن الحاجب إمّا لما ذكره من أنّ الأوّل سبب والثاني مسبَّب وانتفاء السبب لا يدلّ على انتفاء المسبَّب بخلاف العكس.

وإمّا لأنّ الأوّلَ ملزوم والثانيَ لازم[١] وانتفاءُ اللازم يوجِب انتفاءَ الملزوم من غير عكس؛ لجواز أن يكون اللازم أعمَّ وأنا أقول[٢] منشأ هذا الاعتراض قلّة التأمّل؛ لأنه ليس معنى قولِهم: «لَوْ لامتناع الثاني لامتناع الأوّل» أنه يستدلّ بامتناع الأوّل على امتناع الثاني حتّى يَرِدَ عليه أنّ انتفاع السببِ أو الملزومِ لا يوجب انتفاع المسبَّب أو اللازم بل معناه أنها للدلالة[٣] على أنّ انتفاء الثاني في الخارج إنّما هو بسبب انتفاء الأوّل فمعنى «لو شاء الله لهداكم» أنّ انتفاء الهداية إنّما هو بسبب انتفاء المشيئة يعني أنها تستعمل للدلالة على أنّ علّة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات[٤] إلى أنّ

---

(١) **قوله:** [وإمّا لأنّ الأوّلَ ملزوم والثانيَ لازم إلخ] كأنّهم عدلوا عمّا ذكره ابن الحاجب من سببيّة الأوّل للثاني لأنه قاصر لا يتأتّى في نحو «لو كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة» إذ ليس وجود النهار سبباً لطلوع الشمس بل هو ملزوم له، إلاّ أنّ ما قالوه أيضاً لا يتمّ في نحو «لو كان الماء حارًّا كانت النار موجودة» لأنّ الحرارة ليس ملزومة للنار لأنّها قد توجد بالشمس. قوله «لجواز أن يكون اللازم أعمَّ» كما في قولك «لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً».

(٢) **قوله:** [وأنا أقول] أي: في ردّ اعتراض ابن الحاجب على الجمهور. قوله «منشأ هذا الاعتراض» أي: اعتراض ابن الحاجب على الجمهور. قوله «قلّة التأمّل» في قولهم «لَوْ لامتناع الثاني لامتناع الأوّل». قوله «أنّه يستدلّ إلخ» أي: كما فهمه ابن الحاجب. قوله «السبب أو الملزوم» المراد بهما هو الأوّل أي: الشرط، والتعبير الأوّل ناظر إلى ما ذكره ابن الحاجب والثاني ناظر إلى ما عدل إليه المتأخِّرون، وكذا المراد بالمسبَّب واللازم هو الثاني أي: الجزاء.

(٣) **قوله:** [بل معناه أنها للدلالة إلخ] حاصله أنّ شرطَ «لَوْ» وجزاءَه كلاهما يكونان منتفيين في الخارج وإنما يؤتى بـ«لَوْ» لإفادة أنّ انتفاء الأوّل علّة في انتفاءِ الثاني في الخارج لا في العلمِ بانتفاء الثاني، وفيه أنّه منقوض بنحو قولنا «لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً» و«لو أضاءت الدار لطلعت الشمس» فإنّ انتفاء الإنسانيّةِ وإضاءةِ الدار ليس بعلّة لانتفاء الحيوانيّةِ وطلوعِ الشمس، اللهمّ إلاّ أن يقال أمثال هذه واردة على قاعدة المعقول وغير صحيحة بحسب اللغة.

(٤) **قوله:** [من غير التفات إلخ] أي: لم يلتفت الجمهور في قولهم «لو لامتناع الثاني لامتناع الأوّل» إلى أنّ

علّة العِلم بانتفاء الجزاء ما هي، ألاَ تَرى أنّ قولهم «لَوْلاَ لامتناع الثاني لوجود الأوّل» نحو «لولا عليٌّ لهَلَك عمرُ» معناه: أنّ وجود عليّ سبب لعدَم هلاك عمر لا أنّ وجوده دليل على أنّ عمر لم يهلك، ولهذا صحّ[1] مثلُ قولِنا: «لو جئتَني لأكرمتك لكنك لم تجِئْ» أعني عدم الإكرام بسبب عدم المَجيء، قال الحَماسيّ[2] وَلَوْ طَارَ ذُوْ حَافِرٍ قَبْلَهَا * لَطارَتْ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ، يعني: أنّ عدَم طَيَرَانِ تلك الفرسِ بسبب أنه لم يَطِر ذو حافر[3] وقال المَعَرِّيُّ: وَلَوْ دَامَتِ الدُّوْلاَتُ كَانُوْا كَغَيْرِهِمْ * رعَايَا وَلَكِنْ مَا لَهُنَّ دَوَامُ، وأمّا المنطِقيّون[4]

امتناع الأوّل علّةٌ في العلم بامتناع الثاني ودليلٌ عليه كما زعمه ابن الحاجب فاعترض عليهم بما مرّ. قوله «ألاَ تَرى أنّ قولهم إلخ» تنظير لِما قاله في «لَوْ» وإنما أتى به لتوضيح المقام.

(١) **قوله:** [ولهذا صحّ إلخ] أي: ولكون معنى «لَوْ» الدلالةَ على أنّ انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأوّل صحّ استثناء نقيض المقدّم في «لو جئتَني لأكرمتك لكنك لم تجئ» فلو كان معناها الاستدلالَ على انتفاء الثاني بانتفاء الأوّل لما صحّ ذلك للزوم الاستدلال برفع المقدّم على رفع التالي مع أنّه لا ينتج لجواز أن يكون اللازم أعمّ فلا يلزم من رفع المقدّم رفع التالي فتعيّن أن يكون ذلك الاستثناء إشارة إلى علّة انتفاء الثاني.

(٢) **قوله:** [قال الحَماسيّ] نسبة إلى "ديوان الحَماسة" لأبي تمّام حبيب بن أوس الطائيّ جمع فيه أشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم، فإذا قيل «بيت حَماسيّ» فمعناه أنّه مذكور في ذلك الديوان وإذا قيل «شاعر حَماسيّ» فمعناه أنّ شعره مذكور فيه، وإنما أتى بكلام الحَماسيّ دليلاً لقوله «صحّ» لئلاّ يتوهّم أنّ هذا القول غير صحيح.

(٣) **قوله:** [لم يَطِر ذو حافر] أي: فعدم طيران الفرس معلوم والغرض بيان السبب في عدم طيرانها وهو عدم طيران ذي حافر قبلها. قوله «الدُوْلاَتُ» جمع دولة بمعنى الملك والمراد أهل الدولات أي: الملوك الماضية ومعنى البيت أنهم لو بقوا كانوا كغيرهم رعايا للمدوح لاستحقاقه الإمارة عليهم لما فيه من الفضائل. قوله «وَلَكِنْ مَا لَهُنَّ دَوَامُ» يعني: أنّ عدم كونهم رعايا للمدوح بسبب أن ليس لهم بقاء.

(٤) **قوله:** [وأمّا المنطِقيّون] هذا مقابل لمحذوف أي: ما ذكر من أنّ «لَوْ» للدلالة على أنّ انتفاء الثاني في الخارج بسبب انتفاء الأوّل قاعدة اللغويّين وإمّا المنطِقيّون إلخ، وثمرة الخلاف بين الطريقين تظهر في استثناء نقيض المقدّم فإنّه جائز عند أهل العربيّة دون الميزانيّين وفي استثناء عين المقدّم فإنه بالعكس

فقد جعلوا «إنْ» و«لَوْ» أداةَ اللزوم وإنّما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج، فهي عندهم للدلالة على أنّ العلم بانتفاء الثاني علّة للعِلم بانتفاء الأوّل ضرورةَ انتفاءِ الملزوم بانتفاء اللازم مِن غير التفات إلى أنّ علّة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي، وقولُه تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢] واردٌ على هذه القاعدة[١] لكنّ الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض، وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من أسرار هذا الفنّ وفي هذا المقام مباحثُ أُخرَى شريفةٌ أوردناها في الشرح، وإذا كان «لَوْ» للشرط في الماضي (فيلزَم عدمُ الثبوت والمُضِيُّ في جملتَيها) إذ الثبوت ينافي التعليقَ والاستقبالُ ينافي المُضيَّ فلا يعدل في جملتَيها عن الفِعليّة الماضَوِيّة[٢] إلاّ لنكتة، ومذهب المبرّد أنها تستعمل في المستقبل استعمالَ «إنْ» وهو مع قلّته ثابت نحو قوله عليه السلام[٣]: «اُطْلُبُوا الْعِلْمَ وَلَوْ

وأمّا استثناء عينِ التالي ونقيضِه فالأوّل باطل والثاني جائز بالاتّفاق. قوله «يستعملونها» أي: أداةَ اللزوم سواء كانت «إنْ» أو «لَوْ» أو غيرهما كـ«إذَا» و«كُلَّمَا». قوله «لحصول العلم» أي: لاكتسابه.

(١) **قوله:** [وارد على هذه القاعدة] أي: جارٍ على قاعدة المناطقة لأنّ القصد به تعليم الخلق الاستدلال على الوحدانيّة بأن يستدلّوا بالتصديق بانتفاء الفساد على العلم بانتفاء التعدّد وليس القصد به بيان أنّ علّة انتفاء الفساد في الخارج انتفاء التعدّد. قوله «وإذا كان «لَوْ» إلخ» أشار بذلك إلى أنّ الفاء في قول المصـ الآتي: «فيلزم» فاء الفصيحة واقعة في جواب شرط محذوف.

(٢) **قوله:** [عن الجملة الفِعليّة الماضَوِيّة] أي: إلى الجملةِ الاسميّة الدالّة على الثبوت أو الجملةِ الفعليّة المضارعيّة الدالّة على الاستقبال. قوله «استعمالَ إنْ» أي: وعلى هذا فلا تحتاج إلى نكتة. قوله «وهو مع قلّته ثابت» أي: استعمال «لَوْ» في المستقبل مع قلّته ثابت، وفيه إشارة إلى أنّ ما في المتن أغلبيّ.

(٣) **قوله:** [نحو قوله عليه السلام إلخ] فإنّ الشرط في هذين مستقبل بدليل أنّه في حيِّز «اُطْلُبُوْا» و«أُبَاهِيْ» ثمّ قوله «اطلبوا العلم ولو بالصين» قال ابن حبّان لا أصل له، وظاهر كلام الشارح أنّ «لَوْ» فيهما شرطيّة فيقدّر لها جزاء والتقدير: ولو يكن العلم بالصين وقت طلبكم إيّاه فاطلبوه، وقيل إنّها وصليّة فلا جواب لها على صرّح به كثير من النحاة وعلى هذا لا يصحّ التمثيل بها لأنّ الكلام هنا في «لَوْ» الشرطيّة.

بِالصِّيْنِ» و«إنِّيْ أُبَاهِيْ بِكُم الأمَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلَوْ بِالسَّقْطِ» (فدخولها على المضارع في نحو) ﴿وَاعْلَمُوٓا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات:٧]) أي: لوَقعتُم في جَهد وهلاك[1] (لقصدِ استمرارِ الفعل فيما مَضَى وقتاً فوقتاً) والفعل هو الإطاعة[2] يعني أنّ امتناع عَنَتِكم بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم فإنّ المضارعَ يفيد الاستمرار ودخولَ «لَوْ» عليه يفيد امتناعَ الاستمرار، ويجوز[3] أن يكون الفعل امتناعَ الإطاعة يعني أنّ امتناع عَنَتِكم بسبب استمرارِ امتناعه عن إطاعتكم؛ لأنه كما أنّ[4] المضارع المُثبَت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المَنفيُّ استمرارَ النفْيِ والداخلُ عليه «لَوْ» يفيد استمرار الامتناع، كما أنّ[5]

---

(١) قوله: [في جَهد وهلاك] الجَهد بالفتح المشقّة، والواو بمعنى «أَوْ» إذ لا يجوز إرادة معنيين بلفظ واحد.

(٢) قوله: [والفعل هو الإطاعة] أي: الفعل الذي قصد استمراره في الآية هو الإطاعة، وعلى هذا ففي كلام المصـ حذفُ مضاف أي: لقصد امتناع استمرار إلخ بدليل قوله «يعني أنّ امتناع إلخ». قوله «بسبب امتناع استمراره» هذا يفيد ثبوت أصل إطاعته عليه السلام لهم لكنه لا يوجب الهلاك بل فيه تطييب لخواطرهم ولذا أمر عليه السلام بمشاورتهم وإلاّ فهو غنيّ عنها، وموجب الهلاك إنما هو استمراره عليه السلام على إطاعتهم لما فيه من اختلال أمر الرسالة.

(٣) قوله: [ويجوز إلخ] ذكر الجواز إشارة إلى رجحان الوجه الأوّل في المراد بالفعل؛ وذلك لأنّ الوجه الأوّل مبنيّ على أنّ اعتبار الامتناع الذي يفيده «لَوْ» وارد على الاستمرار الذي يفيد المضارع وهو موافق للقياس والوجه الثاني مبنيّ على عكسه وهو خلاف القياس ولأنّ العلّة في نفي عنتهم نفي استمراره على إطاعتهم كما يفيده الوجه الأوّل لا استمرار نفي الإطاعة كما يتضمّنه الوجه الثاني.

(٤) قوله: [لأنّه كما أنّ إلخ] علّة لقوله «ويجوز إلخ» ودفع لِما يقال إنّ المضارع إنما يفيد استمرار معناه لا استمرار معنى غيره وفيما ذكرت بقولك «ويجوز إلخ» قد أفاد استمرارَ الامتناع وهو معنى «لَوْ»، وحاصل الدفع أنّه كما يفيد المضارع المثبت استمرارَ الثبوت كذلك يجوز أن يفيدَ المضارعُ المنفيُّ استمرارَ النفي وأن يفيدَ المضارعُ الداخلُ عليه «لَوْ» استمرارَ الامتناع.

(٥) قوله: [كما أنّ إلخ] هذا تنظير للفعلين المثبت والمنفيّ وهذا بالنسبة إلى الوجه الثاني فإنّ المعتبر فيه تأكيد النفي وكذا المعتبر هنا تأكيد الثبوت. قوله «والمنفيّة تفيد تأكيدَ النفي» وبهذا يخرج الجواب عن

الجملة الاسميّة المثبتةَ تفيد تأكيد الثبوتِ ودوامِه والمنفيّةَ تفيد تأكيدَ النفي ودوامَه لا نفيَ التأكيدِ والدوامِ كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[1] [البقرة:٨] ردًّا لقولهم: ﴿آمَنَّا﴾ على أبلغ وجهٍ وآكَدِه (كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة:١٥]) حيث لم يقل «الله مستهزئ بهم»[2] قصداً إلى استمرارِ الاستهزاء وتجدّدِه وقتاً فوقتاً (و) دخولها على المضارع (في نحو ﴿وَلَوْ تَرَىٰ﴾) الخطاب لمحمّد عليه السلام أو لكلِّ مَن يتَأتّى منه الرؤيةُ[3] (﴿إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام:٢٧]) أي: أُروها[4] حتّى يُعاينوها، أو اطّلعوا عليها اطّلاعاً هي

النفي في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [حم السجدة:٤٦]، بأنّ الجملة مفيدة لتأكيدِ نفي الظلم والمبالغةِ فيه لا لنفي تأكيد الظلم وإلاّ لأفادت ثبوت أصل الظلم وهو باطل.

(١) **قوله:** [﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾] فالمراد منه تأكيد النفي لا نفي التأكيد لأنّه يفيد أنّ المنفيّ إنما هو إيمانهم المؤكَّد الدائم فلا ينافي ثبوتَ الإيمان لهم في الجملة وليس كذلك، ولأنّه لو أريد نفي التأكيد لم يكن ردًّا لقولهم «آمنّا» لأنّ دعواهم حدوث الإيمان وحدوث الإيمان لا ينافيه عدم استمراره الذي هو مقتضى نفي التأكيد. قوله «على أبلغ وجهٍ» متعلّق بقوله «ردًّا». قوله «وآكَدِه» مرادف لما قبله.

(٢) **قوله:** [حيث لم يقل «الله مستهزئ بهم»] أي: مع أنّه مقتضى الظاهر لأنه في مقابلة قولهم «إنما نحن مستهزؤن»، وفيه إشارة إلى أنّ التنظير من حيث مطلق العدول إلى المضارع وإن كان العدول هنا عن اسم الفاعل وفيما سبق عن الماضي. قوله «وتجدّده وقتاً فوقتاً» تفسير لما قبله.

(٣) **قوله:** [أو لكلِّ مَن يَتأتّى منه الرؤيةُ] أي: بناء على أنّ الخطاب موجّه لغير معيّن ففي التخصيص تسلية للرسول عليه السلام وفي التعميم تفضيح للكفّار لظهور بشاعة حالهم لكلّ أحد.

(٤) **قوله:** [أي: أُروها إلخ] فسّر وقوفَهم على النار بثلاثة تفاسير بإراءتها وبالاطّلاع عليها وبالإدخال فيها. قوله «فعرَفوا مقدارَ عذابها» راجع للتفاسير الثلاثة، وقال الزجّاج قوله تعالى: ﴿إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ يحتمل ثلاثة أوجه الأوّل أن يكونوا قد وقفوا عندها حتّى يعاينوها فهم موقوفون إلى أن يدخلوها، الثاني أن يكونوا قد وقفوا عليها وهي تحتهم يعني أنهم وقفوا للنار على الصراط، وعلى هذين الوجهين «وقفوا» من «وقفت الدابّة»، الثالث أنهم عرفوها من «وقفت على كلام فلان» عرفت معناه.

تحتهم، أو أُدخِلوها فعرَفوا مقدارَ عذابها، وجوابُ «لَوْ» محذوف[1] أي: لرأيتَ أمراً فظيعاً (لتنزيله) أي: المضارع (منزلة الماضي لصدوره) أي: المضارع أو الكلام (عمّن لا خلاف في إخباره) فهذه الحالة[2] إنّما هي في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقّق فاستعمل فيها «لَوْ» و«إذْ» المختصّتان بالماضي لكن عدل عن لفظ الماضي ولم يقل: «ولو رأيتَ» إشارةً إلى أنه كلامُ مَن لا خلاف في إخباره والمستقبلَ عنده بمنزلة الماضي في تحقّق الوقوع، فهذا الأمر[3] مستقبل في التحقيق ماضٍ بحسَب التأويل كأنه قيل: قد انقضى هذا الأمر لكنك ما رأيتَه ولو رأيتَه لرأيتَ أمراً فظيعاً (كما) عدل عن الماضي إلى المضارع (في ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر:٢]) لتنزيله منزلة الماضي لصدوره عمّن لا خلاف في إخباره، وإنّما كان الأصل ههنا هو الماضي لأنه قد التزم[4] ابن السراج وأبو عليّ في "الإيضاح" أنّ الفعل الواقع بعد «رُبّ» المكفوفةِ بـ«مَا» يجب أن يكون ماضياً لأنها للتقليل في الماضي، ومعنى التقليل[5] ههنا أنه تُدْهِشُهم أهوالُ القيامة فيُبهَتُون، فإن وُجِدت منهم إفاقةٌ مّا تمنَّوا ذلك،

---

(١) قوله: [وجواب «لَوْ» محذوف] وكذا مفعول «تَرَى» أي: ولو ترى الكفّار وقت وقوفهم، وقيل هو منزّل منزلة اللازم أي: لو صدر منك الرؤية.

(٢) قوله: [فهذه الحالة] أي: حالة رؤيتِهم ووقوفِهم على النار. قوله «لكن عدل إلخ» في الكلام حذف أي: وكان الظاهر أن يُعبَّر عن تلك الحالة بلفظ الماضي لجعلها بمنزلة الماضي لكن عدل إلخ، ولعلّ هذا فائدة زائدة عمّا في المتن لا بيان لقول المتن «لصدوره إلخ».

(٣) قوله: [فهذا الأمر] أي: ما ذكر من رؤيتهم واقفين على النار. قوله «مستقبل في التحقيق» لأنّه يومَ القيامة. قوله «ماضٍ بحسَب التأويل» أي: بحسَب تنزيله منزلة الماضي. قوله «قد انقضى هذا الأمر» أي: قد مضى أمر رؤيتهم واقفين على النار. قوله «لكنك ما رأيته» إشارة إلى معنى «لَوْ».

(٤) قوله: [قد التزم إلخ] أي: فكون الأصل ههنا هو الماضي إنما هو على هذا القول وأمّا على القول بعدمِ الالتزام وجوازِ وقوع الفعلِ المستقبل والجملةِ الاسميّة بعدها وهو مذهب الجمهور فلا يتأتّى ذلك.

(٥) قوله: [ومعنى التقليل إلخ] دفع لما يقال إنّ ودادتهم للإسلام وتمنّيهم له تحصل منهم كثيراً فما معنى

وقيل هي مستعارة للتكثير(١) أو للتحقيق، ومفعولُ «يَوَدُّ» محذوف(٢) لدلالة ﴿لَوْكَانُوْامُسْلِمِيْنَ﴾ عليه و«لَوْ» للتمنّي حكايةً لِوَدادتهم، وأمّا على رأي مَن جعل «لَوْ» للتمنّي(٣) حرفاً مصدريّةً فمفعولُ «يَوَدُّ» هو قوله: ﴿لَوْكَانُوْامُسْلِمِيْنَ﴾ (أو لاستحضار الصورة) عطف على قوله «لتنزيله» يعني أنّ العدول إلى المضارع(٤) في نحو ﴿وَلَوْتَرٰٓى﴾ [الحجر:٢٧] إمّا لِما ذُكِر وإمّا لاستحضار صورةِ رؤيةِ الكافرين موقوفِين على النار لأنّ المضارع(٥) ممّا يدلّ على الحال الحاضر الذي

التقليل ههنا، وحاصل الدفع أنّ قلّة ودادتهم الإسلام باعتبار قلّة الزمان الذي يقع فيه ودادتهم إيّاه وهذا لا ينافي كثرته في نفسه، وقد يوجّه التقليل أيضاً بأنّ ودادتهم وإن كانت كثيرة بمنزلة القليل لعدم نفعها.

(١) **قوله:** [مستعارة للتكثير] أي: مستعارة بالنسبة إلى أصل الوضع وإن شاع استعمالها في التكثير حتّى التحق بالحقيقة، ويظهر أنّ المراد بالاستعارة هنا مطلق النقل والتجوّز والعلاقة هنا الضدّية. قوله «أو للتحقيق» أي: أو هي مستعارة للتحقيق، والعلاقة اللازميّة؛ إذ التقليل في الماضي يلزمه التحقيق.

(٢) **قوله:** [محذوف] وهو الإسلام أو كونهم مسلمين أو نحو ذلك. قوله «و«لَوْ» للتمنّي» أي: فلا جواب لها، ويجوز أن تكون للشرط والجواب محذوف أي: لنجوا من العذاب. قوله «حكاية لِوَدادتهم» أي: بناءً على أنّ الجملة في موضع الحال أي: قائلين لو كانوا مسلمين، وفيه أنّ الظاهر حينئذ أن يقال «لو كنّا مسلمين» لأنّ هذه هي الودادة التي تصدر عنهم، إلاّ أنّه لمّا عبِّر عنهم بطريق الغيبة عبِّر بطريق الغيبة في الضمير كما تقول «حلف فلان ليفعلنّ كذا» وإنما الواقع في حلفه «لأفعلنّ».

(٣) **قوله:** [«لَوْ» للتمنّي إلخ] أي: وأمّا على رأي من جعل «لَوْ» التي نجعلها للتمنّي أي: الواقعة بعد فعل يفيد التمنّي كـ«يَوَدُّ» هنا حرفاً مصدريًّا، فلا يرد أنها إذا كانت حرفاً مصدريًّا فكيف تكون للتمنّي.

(٤) **قوله:** [يعني أنّ العدول إلى المضارع إلخ] حاصل ما ذكره أنّه نزِّل المعنى الاستقباليّ في هذه الأمثلة أوّلاً منزلة الماضي لتحقّقه فصحّ استعمال «لَوْ» و«رُبَّ» فيه لصيرورته ماضياً بالتأويل ثمّ نزّل ذلك الماضي التأويليّ منزلة الواقع الآن فعدل عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع إمّا لما ذكر من صدوره عمّن لا تخلّف في إخباره وإمّا لاستحضار الصورة العجيبة تفخيماً لشأنها.

(٥) **قوله:** [لأنّ المضارع إلخ] علّة للعدول إلى المضارع للاستحضار. قوله «الذي من شأنه أن يشاهد» أي: بخلاف الشيء الماضي والشيء المستقبل. قوله «ليشاهدَها السامعون» أي: ليشاهد تلك الصورةَ السامعون للفظ المضارع.

من شأنه أن يُشاهَد كأنه يستحضِر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدَها السامعون، ولا يفعل ذلك[1] إلاّ في أمر يُهتَمُّ بمشاهدته لغرابة أو فظاعة أو نحو ذلك (كما قال الله تعالى: ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [فاطر:٩]) بلفظ المضارع[2] بعد قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ﴾ (استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالّة على القدرة الباهرة) يعني صورة إثارة السحاب مسخّراً بين السماء والأرض على الكيفيّات المخصوصة والانقلابات المتفاوتة[3] (وأمّا تنكيره) أي: المسند (فلإرادة عدَم الحصرِ والعهدِ) الدالِّ عليهما التعريفُ[4] (كقولك: «زيد كاتب» و«عمرو شاعر» أو للتفخيم نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢]) بناءً على أنه[5] خبرُ مبتدأ محذوف أو خبرُ ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ (أو للتحقير) نحو: «ما زيد شيئاً» (وأمّا تخصيصه)

---

(١) قوله: [ولا يفعل ذلك إلخ] أي: لا يعدل إلى لفظ المضارع للاستحضار إلاّ في إلخ. قوله «لغرابة» أي: ندرة. قوله «أو فظاعة» أي: قباحة. قوله «أو نحو ذلك» كلطافة.

(٢) قوله: [بلفظ المضارع إلخ] أشار بذلك إلى أنّ الشاهد في قوله «تُثِيْرُ» حيث عبِّر بلفظ المضارع في موضع «أَثَارَتْ» المناسب لقوله أوّلاً «أَرْسَلَ» استحضاراً لصورة إثارة السحاب، وإنما قصد إحضار تلك الصورة العجيبة لأنّ النفس تتسارع إلى إحضار الأمر العجيب بما أمكن.

(٣) قوله: [والانقلابات المتفاوتة] أي: التبدّلات المتفاوتة من كونه متّصل الأجزاء أو منقطعها، متراكماً أو غير متراكم، رقيقاً أو ثخيناً، بطيئاً أو سريعاً، بلون السواد أو البياض أو الحمرة.

(٤) قوله: [الدالّ عليهما التعريفُ] فإنه إذا أريد العهد عرِّف باللام العهديّة أو الإضافة وإذا أريد الحصر عرِّف باللام الجنسيّة فإذا أريد عدم إفادتهما نكِّر كقولك «زيد كاتب» حيث يراد مجرّد الإخبار بالكتابة لا الإشارة إلى الكتابةِ المعهودة أو حصرِها في زيد.

(٥) قوله: [بناءً على أنه إلخ] أي: التمثيل بالآية المذكورة لتنكير المسند للتفخيم بناءً على أنّ لفظ «هُدًى» خبر مبتدأ محذوف أي: «هو هدى»، وإنما قال ذلك لأنه إن أعرب حالاً فهو خارج عن الباب وإن كان التنكير فيه للتفخيم أيضاً. قوله «ما زيد شيئاً». أي: إنه ملحق بالمعدومات فليس شيئاً حقيراً فضلاً عن أن يكون شيئاً عظيماً، ثمّ الظاهر أنّ التحقير فيه لم يستفد من التنكير بل من نفي الشيئيّة فالأولى التمثيل بقولك: «الحاصل لي من هذا المال شيء» أي: حقير.

أي: المسند (بالإضافة) نحو: «زيد غلام رجل» (أو الوصف) نحو: «زيد رجل عالم» (فلكون الفائدة أتمّ) لِما مرّ مِن أنّ زيادة الخصوص توجب أَتميّةَ الفائدةِ، واعلم أنّ جعْل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيِّدات وجعْل الإضافة[١] والوصف من المخصِّصات إنّما هو مجرّد اصطلاح، وقيل لأنّ التخصيص[٢] عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوعَ للفعل لأنه إنما يدلّ على مجرّد المفهوم والحال تُقيِّده والوصف يجيء في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصِّصه، وفيه نظر[٣] (وأمّا تركه) أي: ترك تخصيص المسند بالإضافة أو الوصف (فظاهر ممّا سبق) في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة[٤] (وأمّا تعريفه فلإفادة السامع حُكماً على أمر معلوم له بإحدَى طُرقِ التعريف) يعني أنه يجب[٥] عند تعريف المسند تعريفُ

---

(١) قوله: [وجعْلَ الإضافة إلخ] أي: مع أنّ تسمية مجموع المضاف والمضاف إليه ومجموع الموصوف والصفة مركّباً تقييديًّا يقتضي جعلَهما من المقيِّدات. قوله «مجرّد اصطلاح» أي: اصطلاح مجرّد عن المناسبة ليس لمقتضٍ فلو اصطلح على عكسه بأن جعل المعمولاتُ من المخصِّصات والإضافةُ والوصفُ من المقيِّدات أو جعل كلٌّ منهما من المخصِّصات أو من المقيِّدات لكان صحيحاً.

(٢) قوله: [وقيل لأنّ التخصيص إلخ] أي: وقيل إنّ ما ارتكبه المصـ مبنيّ على مناسبة لأنّ التخصيص إلخ. قوله «عبارة عن نقص الشيوع» أي: العموم. قوله «على مجرّد المفهوم» أي: على الماهيّة المطلقة وهي الحدث والمطلق لا يكون فيه التخصيص وإنما يكون فيه التقييد بالمعمولات.

(٣) قوله: [وفيه نظر] لأنه إن أراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر أنّ النكرة في الإيجاب ليست كذلك فيجب أن لا يكون الوصف في نحو «رجل عالم» مخصِّصاً، وإن أراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كلّ فرد يُفرَض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل أيضاً شيوع لأنّ قولك «جاءني زيد» يحتمل أن يكون على حالة الركوب وغيره.

(٤) قوله: [لمانع من تربية الفائدة] كقصدِ الإخفاء على السامعين أو عدمِ العلم بما يتخصّص به من وصف أو إضافة ونحو ذلك نحو «هذا غلام» من غير تقييد المسند بشيء.

(٥) قوله: [يعني أنه يجب إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «على أمر معلوم له بإحدى طرق التعريف» يُشعِر بأنّ تعريف المسند إنما يكون عند تعريف المسند إليه وذلك لأنّه لو صحّ الحكم بالمسند المعرفة على

المسند إليه؛ إذ ليس في كلامهم مسند إليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبريّة (بآخَرَ مثلِه) أي: حكماً على أمر معلوم[١] بأمرٍ آخرَ مثلِه في كونه معلوماً للسامع بإحدَى طُرُق التعريف سَواءٌ يَتّحد الطريقان نحو: «الراكب هو المنطلق» أو يختلفان نحو: «زيد هو المنطلق» (أو لازمَ حكمٍ) عطف على «حكماً» (كذلك) أي: على أمر معلوم بآخَرَ مثلِه، وفي هذا تنبيه[٢] على أنّ كون المبتدأ والخبر معلومَينِ لا ينافي إفادةَ الكلام للسامع فائدةً مجهولةً لأنّ العِلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العِلمَ[٣] بإسناد أحدِهما إلى الآخَر (نحو: «زيد أخوك» و«عمرو المنطلق») حالَ كون[٤] «المنطلق» معرَّفًا (باعتبار تعريف العهدِ أو الجنسِ) وظاهر لفظ الكتاب[٥] أنّ نحو «زيد أخوك» إنّما يقال لمن يعرف أنّ له أخاً،

مسند إليه نكرة لكان الصواب أن يقول «بأمر معلوم على آخر» ليشمل الأمرين، وهذا الذي يشعر به اللفظ يجب أن يكون مراداً له لأنه هو المطابق لما في الخارج إذ ليس في كلام العرب مسند إليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبريّة التي كلامنا فيها وإن في الإنشائيّة نحو «من زيد».

(١) **قوله:** [أي: حكماً على أمر معلوم] أعاد ذلك لأجل ربط العبارة لما فيها من صعوبة. قوله «سواءٌ يتّحد إلخ» أشار بذلك إلى أنّ مراد المصـ بقوله «مثلِه» المماثلة في مطلق التعريف.

(٢) **قوله:** [وفي هذا تنبيه إلخ] أي: وفي قوله «وأمّا تعريفه إلخ» تنبيه إلخ، ودفع به شبهةَ أنّه لا فائدة في الحكم على الشيء بالمعرفة لأنه من قبيل إفادة المعلوم.

(٣) **قوله:** [لا يستلزم العِلمَ إلخ] وذلك لأنه يمكن أن تعلم أنّ الشخص الفلاني يسمّى زيداً وأنّ ثمّه رجلاً موصوفاً بأخوّتك ولا تعلم أنّ زيداً هو الموصوف بأخوّتك فيقال «زيد أخوك» فيفيد أنّ الشخص الفلاني المسمّى بزيد هو الموصوف بأخوّتك، وهذه الفائدة كانت مجهولة قبل.

(٤) **قوله:** [حال كون إلخ] يشير إلى أنّ قوله «باعتبار إلخ» حال من «عمرو المنطلق» وهو مفعول به لمعنى المماثلة المفهومة من لفظ «نحو» أي: حال كون «المنطلق» منه معرَّفاً إلخ.

(٥) **قوله:** [وظاهر لفظ الكتاب] أي: ظاهر قوله «بآخَرَ مثلِه» أنّ «زيد أخوك» إنما يقال لمن يعرف أنّ له أخاً؛ لأنّ تعريف المسند فيه إنما هو باعتبار العهد فلزم أن يعرف المخاطب أنّ له أخاً، وهذا مخالف لما ذكره المصـ في "الإيضاح" الذي هو كالشرح لهذا الكتاب، فبين كلاميه تناقض.

والمذكور في "الإيضاح" أنه يقال لمن يَعرِف زيداً بعينه سواء كان يَعرِف أنّ له أخاً أو لم يَعرف، ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحقّقين[١] من النحاة أنّ أصل وضع تعريف الإضافة على اعتبار العهد وإلاّ لم يبقَ فرق بين «غلامُ زيدٍ» و«غلامٌ لزيد» فلم يكن أحدُهما معرفةً والآخَرُ نكرةً، لكن كثيراً مّا يقال: «جاءني غلامُ زيدٍ» من غير إشارة إلى معيَّن كالمعرَّف باللام[٢] وهو خلاف وضع الإضافة، فما في الكتاب ناظر إلى أصل الوضع وما في "الإيضاح" إلى خلافه[٣] (وعكسهما) أي: نحو عكس المثالَين المذكورَينِ وهو «أخوك زيد» و«المنطلق عمرو»، والضابطة في التقديم[٤] أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف[٥] وعَرَفَ

---

(١) قوله: [بعض المحقِّقين] وهو الرضي. قوله «على اعتبار العهد» أي: الخارجيّ، فأصل وضع «غلام زيد» للذات المعيّنة خارجاً التي ثبت لها الغلاميّة. قوله «وإلاّ» أي: وإن لم نقُل بأنّ أصل وضع تعريف الإضافة على اعتبار العهد لم يبق فرق بين «غلامُ زيد» و«غلامٌ لزيد» من جهة المعنى لأنّ المراد حينئذ من كلٍّ منهما غلام مّا من غلمان زيد. قوله «فلم يكن إلخ» تفريع على النفي. قوله «لكن كثيراً مّا إلخ» استدراك على قوله «أنّ أصل وضع إلخ» دفعاً لتوهّم أنّ الإضافة لا تخرج عن أصل وضعها.

(٢) قوله: [كالمعرَّف باللام] تشبيه في الطرفين الأصل وخلافه أي: كما أنّ المعرّف باللام أصل وضعه لمعيّن وقد يستعمل في غير معيّن وهو على خلاف الأصل كذلك المعرَّف بالإضافة فأصل وضعه لمعيّن وقد يستعمل في غير معيّن وهو على خلاف وضعه.

(٣) قوله: [إلى خلافه] أي: خلاف الأصل، ولمّا اختلف الجهتان لم يق التعارض، واعلم أنّ الكلام مفروض في المعرَّف بالإضافة إذا كان مسنداً أمّا إذا كان مسنداً إليه فلا بدّ أن يكون معلوماً لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلاً فلا تقول «أخوك زيد» لمن لا يعرف أنّ له أخاً.

(٤) قوله: [والضابطة في التقديم إلخ] أي: في جعل أحدهما مبتدأ والآخر خبراً عند تعريف الجزئين، ومن هذا الضابط يعلم سرّ قول النحاة إنه إذا كانا معرفتين وجب تقديم المبتدأ منهما.

(٥) قوله: [صفتان من صفات التعريف] أي: صفتان تُعلَم كلٌّ منهما بطريق من طرق التعريف ككون الذات مسمّاة بزيد وكونها أخاً لبكر وكونها مشاراً إليها وأمثال ذلك، فإضافة «صفات» إلى «التعريف» لأدنى ملابسة. قوله «فأيُّهما» أي: فأيّ الوصفين، ولو راعى لفظ «صفتان» لقال «فأيّتهما».

السامعُ اتّصافَه بإحدَاهما دون الأخرى فأيُّهما كان بحيث يَعرِف السامع اتّصافَ الذات به وهو كالطالب بحسَب زعمِك أَن تَحكُم عليه بالآخَر يجب أن تُقدِّم اللفظ الدالّ عليه[(١)] وتجعلَه مبتدأً وأيُّهما كان بحيث يجهل اتّصافَ الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم بثبوتِه للذات أو انتفائِه عنها يجب أن تؤخِّر اللفظ الدالّ عليه وتجعلَه خبراً، فإذا عرف[(٢)] السامع زيداً بعينه واسمِه ولا يعرف اتّصافَه بأنه أخوه وأردتَ أن تعرفه ذلك قلتَ: «زيد أخوك» وإذا عرف أخاً له ولا يعرفه على التعيين[(٣)] وأردتَ أن تُعيِّنه عنده قلتَ: «أخوك زيد» ولا يصحّ «زيد أخوك»، ويظهر ذلك[(٤)] في نحو قولنا: «رأيتُ أُسُوْداً غابُها الرِمَاحُ» ولا يصحّ «رِمَاحُها الْغَابُ» (والثاني) يعني اعتبار تعريف الجنس[(٥)] (قد يفيد قصرَ الجنس

---

(١) **قوله:** [الدالّ عليه] أي: الدالّ على الوصف الذي يعرف السامع اتّصافَ الذات به. قوله «يجب أن تؤخِّر اللفظ الدالّ عليه» أي: الدالّ على الوصف الذي يجهل السامع اتّصافَ الذات به.

(٢) **قوله:** [فإذا عرف إلخ] توضيح للضابطة المذكورة بالمثال. قوله «ولا يعرف اتّصافَه بأنّه أخوه» أي: ولا يعرف السامع أنّ زيداً متّصف بكونه أخاً له. قوله «وأردتَ أن تعرفه ذلك» أي: وأردتَ أن تعرف السامع أنّ زيداً متّصف بكونه أخاً له.

(٣) **قوله:** [ولا يعرفه على التعيين] أي: لا يعرفه من حيث العَلَم. قوله «وأردتَ أن تُعيِّنه عنده» أي: بالعَلَم. قوله «ولا يصحّ زيد أخوك» لما فيه من إفادة المعلوم على المجهول.

(٤) **قوله:** [ويظهر ذلك إلخ] أي: ويظهر ما ذكرنا من ضابطة التقديم والتأخير في نحو إلخ، وذلك لأنّ المعلوم للأسُود هو الغاب دون الرماح فإذا قدّم الغاب وأخِّر الرماح وقيل «رأيت أسُوداً غابُها الرماح» صحّ لأنّ فيه إفادة المجهول على المعلوم على ما هو الضابط وإن عكس ذلك وقيل «رماحها الغاب» لم يصحّ لما فيه من إفادة المعلوم على المجهول، والمراد هنا بالأسود الشجعان ففيه استعارة تصريحيّة و«غابها الرماح» قرينة.

(٥) **قوله:** [يعني اعتبار تعريف الجنس] بيان للمراد بالثاني. قوله «إذا لم يكن أمير سواه» بيان لكون الحصر حقيقة. قوله «أي: لكمال إلخ» إشارة إلى أنّ ضمير «كماله» للشيء وضمير «فيه» للجنس. قوله «أو بالعكس» أي: لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء.

على شيء تحقيقاً نحو: «زيد الأمير») إذا لم يكن أمير سواه (أو مبالغةً لكماله فيه) أي: لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس أو بالعكس (نحو: «عمرو الشُجاع») أي: الكامل في الشَجاعة[١] كأنه لا اعتداد بشَجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال، وكذا إذا جعل المعرَّف بلام الجنس مبتدأً نحو: «الأمير زيد» و«الشُجاع عمرو» ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدّم[٢] في إفادة قصر الإمارةِ على زيد والشَجاعةِ على عمرو، والحاصل أنّ المعرَّف بلام الجنس إن جعل مبتدأً فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة[٣] أو نكرة وإن جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ، والجنس[٤] قد يبقى على إطلاقه كما مرّ، وقد يقيّد بوصف أو حال أو ظرف أو مفعول أو نحو ذلك نحو: «هو الرجل الكريم»[٥] و«هو السائر راكباً»

---

(١) **قوله:** [أي: الكامل في الشَجاعة إلخ] بيان لكون الحصر مبالغة. قوله «وكذا إذا جعل المعرَّف إلخ» أي: فيفيد قصر جنس معنى المبتدأ على الخبر تحقيقاً أو مبالغة، وهذا داخل في كلام المصـ لا زائد عليه لأنّ اعتبار تعريف الجنس أعمّ من أن يكون في المسند أو المسند إليه.

(٢) **قوله:** [ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدّم إلخ] أي: لا تفاوت بين هذين المثالين وبين ما تقدّم من المثالين في المتن في إفادة القصر لأنّ المعرَّف بلام الجنس هو المقصور سواء جعل مبتدأ كما في هذين المثالين أو جعل خبراً كما في مثالي المتن.

(٣) **قوله:** [سواء كان الخبر معرفة] أي: كما فيما مرّ. قوله «أو نكرة» أي: كما في ((التوكّل على الله)) أي: لا على غيره، و((الأيمّة من قريش)) أي: لا من غيرهم، وهذا التعميم أخذه الشارح من قول المصنف «على شيء» فإنّه يعمّ المعرفة والنكرة.

(٤) **قوله:** [والجنس إلخ] أي: والجنس المقصور سواء وقع مبتدأ أو خبراً قد يبقى على إطلاقه كما مرّ في الأمثلة المذكورة في المتن والشرح. قوله «وقد يقيَّد بوصف إلخ» أي: فيكون حصره باعتبار ذلك القيد فالمقصور في «زيد الرجل الكريم» الرجوليّة الموصوفة بالكرم فلا ينافي وجود مطلق الرجوليّة في غيره. قوله «أو نحو ذلك» كالمفعول لأجله أو معه.

(٥) **قوله:** [نحو «هو الرجل الكريم»] أي: انحصر الرجوليّة الموصوفة بالكرم فيه لا توجد فيه غيره، وقس عليه الأمثلة الباقية.

و«هو الأمير في البلد» و«هو الواهب ألفَ قنطار»، وجميع ذلك[1] معلوم بالاستقراءِ وتصفّحِ تراكيب البلغاء، وقوله: «قد يفيد» بلفظ «قَدْ» إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصرَ كما في قول الخنساء[2]: إِذَا قَبُحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيْلٍ * رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيْلاَ، فإنه يعرف بحسَب الذوقِ السليم والطبعِ المستقيم والتدرّبِ في معرفة معاني كلام العرب أنْ ليس المعنى ههنا على القصر[3] وإن أمكن ذلك بحسب النظرِ الظاهر والتأمّلِ القاصر[4] (وقيل) في نحو «زيد المنطلق» و«المنطلق زيد» (الاسمُ متعيّن للابتداء) تقدّم أو تأخّر (لدلالته على الذات والصفةُ) متعيّنة (للخبريّة) تقدّمتْ أو تأخّرتْ (لدلالتها على أمر نِسْبيّ) لأنّ معنى المبتدأ[5] المنسوبُ إليه ومعنى الخبر المنسوبُ والذاتُ هي المنسوبُ إليها والصفةُ هي المنسوبةُ فسواء قلنا «زيد المنطلق» أو «المنطلق زيد» يكون زيدٌ مبتدأً والمنطلقُ خبراً، وهذا رأي الإمام الرازيِّ قدّس الله سرّه (ورُدَّ بأنّ المعنى: الشخصُ الذي له الصفة صاحبُ الاسم) يعني: أنّ الصفةَ[6] تُجعَل دالّةً على الذات ومسنداً إليها والاسمَ يُجعَل دالاًّ على أمر نِسبيّ

---

(١) قوله: [وجميع ذلك إلخ] أي: جميع ما ذكر في هذا الحاصل. قوله «وقوله «قد يفيد» إلخ» بيان لفائدة العبارة. قوله «إشارة إلخ» وذلك لأنّ لفظ «قَدْ» سور القضية الجزئيّة.

(٢) قوله: [كما في قول الخنساء] أي: في مرثية أخيها صخر. قولها «عَلَى قَتِيْلٍ» أي: على أيِّ قتيل كان بقرينة المقام وإن كانت النكرة في سياق الإثبات لا تعمّ. قولها «رَأَيْتُ بُكَاكَ» أي: بكائي عليك.

(٣) قوله: [على القصر] أي: على قصر الحسن على البكاء وذلك لأنّ الكلام للردّ على من يتوهّم أنّ البكاء على المرثيّ قبيح كغيره فيكفي فيه مجرّد إخراج البكاء عن القبح إلى كونه حسناً.

(٤) قوله: [والتأمّلِ القاصر] وهو أنّ التعريف في قولها «الحسن الجميلا» لا يؤتى به بدلاً عن التنكير إلاّ لفائدة وهو هنا القصر، وأنت خبير بأنه غير مناسب للمقام كما تقدّم، بل إنما هو للإشارة إلى معلوميّة الحسن لذلك البكاء ادّعاءً.

(٥) قوله: [لأنّ معنى المبتدأ إلخ] علّة للمعلَّل مع علّته أو علّة للعليّة.

(٦) قوله: [يعني: أنّ الصفةَ إلخ] إشارة إلى حاصل الردّ وهو أنّ «المنطلق» إذا قدّم وجعل مبتدأ لم يُرَد

ومسنداً (وأمّا كونه) أي: المسند (جملة فللتقوّي) نحو: «زيد قام» (أو لكونه سببيًّا) نحو: «زيد أبوه قائم» (كما مرّ[١]) من أنّ إفراده يكون لكونه غير سببيّ مع عدم إفادة التقوّي، وسبب التقوّي في مثل «زيد قام» على ما ذكره صاحب "المفتاح" هو أنّ المبتدأ[٢] لكونه مبتدأ يستدعي أن يسند إليه شيء فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صَرَفه ذلك المبتدأ إلى نفسه سواء كان خالياً عن الضمير[٣] أو متضمّناً له فينعقد بينهما حكم، ثم إذا كان[٤] متضمّناً لضميره المعتدّ به بأن لا يكون مشابهاً للخالي عن الضمير كما في

مفهومه المشتمل على أمر نسبيّ أي: ثبوت الانطلاق لشيء بل يراد به ذاته أي: ما صدق عليه، و«زيد» إذا أخِّر وجعل خبراً لم يُرَد به الذات بل يراد به مفهوم مسمّى بزيد وهو مشتمل على معنى نسبيّ وهو التسمية به فيكون الوصف مسنداً إلى الذات دون العكس، ثمّ هذا التأويل ظاهر على مذهب الكوفيين فإنهم ذهبوا إلى أنّ الخبر لا يكون إلاّ مشتقًّا فإن وقع جامداً يجب تأويله بمشتقّ، وذهب البصريون إلى جواز وقوع الخبر جامداً من غير تأويل.

(١) **قال:** [كما مرّ] أي: مثل مثال مرّ حيث قال «والمراد بالسببي مثل زيد أبوه قائم» فقوله «كما مرّ» حوالة المثال على سابق الكلام وفسَّره الشارح بقوله «من أنّ إفراده لكونه غير سببيّ مع عدم إفادة تقوّي الحكم» ولا يخفى ما فيه من التعسّف.

(٢) **قوله:** [هو أنّ المبتدأ إلخ] لو قال «هو أنّ المسند إليه إلخ» لكان أعمّ وأوضح، ثمّ الأظهر أنّ الضمير يصرف الجملة الصالحة أوّلاً إلى المبتدأ لأنّ كونها صالحة للصرف إليه بملاحظة الضمير ثمّ يصرفها المبتدأ إلى نفسه لكونها صالحة، والمستفاد من كلام الشارح خلافه.

(٣) **قوله:** [خالياً عن الضمير] نحو «زيد حيوان». قوله «أو متضمِّناً له» نحو «زيد قائم» و«زيد قام». قوله «فينعقد بينهما» أي: بين المبتدأ والصالح لأن يسند إليه. قوله «حكم» وهو ثبوت الثاني للأوّل، وهذه الجملة كالبيان لقوله «صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه».

(٤) **قوله:** [ثمّ إذا كان إلخ] أي: ثمّ إذا كان الثاني متضمِّناً لضمير الأوّل. قوله «بأن لا يكون إلخ» الباء لتصوير كونه متضمِّناً لضميره المعتدِّ به. قوله «كما في زيد قائم» مثال للمنفي فإنه مشابه للخالي في عدم تغيّره في التكلّم والخطاب والغيبة، ومثال الضمير المعتدّ به «زيد قام». قوله «صرفه ذلك إلخ» لأنّه مسند إليه وهو عين المبتدأ فقد أسند إلى المبتدأ بواسطة إسناده إلى الضمير الذي هو عبارة عن المبتدأ.

«زيد قائم» صَرَفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانياً فيكتسي الحكمُ قوّة[١] فعلى هذا يختصّ التقوّي بما يكون مسنداً إلى ضمير مبتدأ، ويخرج عنه[٢] نحو: «زيد ضربته» ويجب أن يجعل سببيًّا[٣] وأمّا على ما ذكره الشيخ في "دلائل الإعجاز" وهو أنّ الاسم لا يؤتى به معرًّى عن العوامل إلاّ لحديث[٤] قد نوي إسناده إليه فإذا قلتَ «زَيْدٌ» فقد أشعرتَ قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه فهذا توطئةٌ له[٥] وتَقدِمةٌ للإعلام به، فإذا قلت «قام» دخل في قلبه دخول المأنوس، وهذا أشدّ للثبوت وأمنع من الشبهة والشكّ، وبالجملة ليس الإعلام بالشيء بغتةً مِثلَ الإعلام به بعد التنبيه عليه والتقدِمة، فإنّ ذلك يجري مجرى تأكيد الإعلام في التقوّي والإحكام فيدخل فيه نحو «زيد ضربته» و«زيد مررت به»، وممّا يكون المسند فيه جملة[٦]

---

(١) **قوله:** [فيكتسي الحكم قوّة] أي: لتكرّر الإسناد. قوله «فعلى هذا يختصّ التقوّي إلخ» لأنّه إذا كان مسنداً إلى غير ضمير المبتدأ لا يصلح لأن يسند إلى المبتدأ فلا يكتسي به الحكم قوّة فإنّ الحكم الأوّل على المبتدأ والمستفاد من الضمير الحكم على غيره.

(٢) **قوله:** [ويخرج عنه إلخ] عطف على قوله «يختصّ» من عطف اللازم على الملزوم، أي: ويخرج عن التقوّي المسندُ في «زيد ضربته» لأنّه لم يسند إلى ضمير المبتدأ بل إلى ضمير المتكلِّم.

(٣) **قوله:** [سببيًّا] لأنّ كون المسند جملة إمّا للتقوّي أو لكونه سببيًّا فإذا انتفى أحدهما تعيّن الآخر.

(٤) **قوله:** [إلاّ لحديث إلخ] أي: إلاّ لمحكوم به، ولمّا كان هذا شاملاً لما إذا كان الخبر مفرداً يفيد أنّ التقوّي مشترك بين أخبار المبتدأ المتأخِّرة سواء كانت جملاً أو مفردات، وحينئذ فلا تعلّق له بضابطة كون الخبر جملة وهو ظاهر الفساد وكأنّه لظهوره سَكَت عن ردّه فالتعويل على ما في "المفتاح".

(٥) **قوله:** [فهذا توطئة له] أي: فالإتيان بالاسم معرّى عن العوامل اللفظيّة توطئة للإخبار. قوله «وتقدمة للإعلام به» تفسير لما قبله. قوله «دخل» أي: دخل هذا الإسناد. قوله «وهذا» أي: وهذا الدخول على هذه الحالة. قوله «وأمنع من الشبهة» أي: من شبهة احتمال أن يكون المتّصف بالمسند غير المسند إليه. قوله «والشكّ» عطف تفسير. قوله «فيدخل فيه» جواب «أمّا» أي: وأمّا على قول الشيخ هذا فيدخل في التقوّي نحو «زيد ضربته» وكذا يدخل فيه «زيد قائم» و«زيد حيوان» على ما مرّ.

(٦) **قوله:** [وممّا يكون المسند فيه جملة إلخ] إشارة إلى اعتراض وارد على المصـ حاصله أنّ ظاهر

لا للسببيّة أو التقوّي خبر ضمير الشأن ولم يتعرّض له[1] لشهرةِ أمره وكونِه معلوماً ممّا سبق، وأمّا صورة التخصيص[2] نحو: «أنا سعيت في حاجتك» و«رجل جاءني» فهي داخلة في التقوّي على ما مرّ (واسميّتها وفعليّتها وشرطيّتها لما مرّ) يعني: أنّ كونَ المسند جملة للسببيّة أو التقوّي وكونَ تلك الجملة اسميّة[3] للدوام والثبوت وكونَها فعليّة للتجدّدِ والحدوث والدلالةِ على أحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجهٍ وكونَها شرطيّة للاعتبارات المختلفة[4] الحاصلة من أدوات الشرط (وظرفيّتها لاختصار الفعليّة إذ هي) أي: الظرفيّة

عبارته أنّ الإتيان بالمسند جملة إنما يكون للتقوّي أو لكونه سببيًّا لأنّ الاقتصار في مقام البيان يفيد الحصر مع أنّ المسند قد يكون جملة لكونه خبراً عن ضمير الشأن نحو «هو زيد عالم» وقد يكون للتخصيص نحو «أنا سعيت في حاجتك».

(١) **قوله**: [ولم يتعرّض له إلخ] جواب عن الإيراد الأوّل. قوله «لشهرةِ أمره» أي: من أنه لا يخبر عنه إلاّ بجملة. قوله «وكونِه معلوماً ممّا سبق» أي: من قوله في بحث الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر: «وقولهم «هو أو هي زيد عالم» مكان الشأن والقصّة» فإنه يعلم من هذا إشارةً أنّ خبر ضمير الشأن لا يكون إلاّ جملة إذ لو كان مفرداً لمثّل به لأنه أخصر.

(٢) **قوله**: [وأمّا صورة التخصيص إلخ] جواب عن الإيراد الثاني، وحاصله أنّ التقوّي عند قصد التخصيص حاصل أيضاً إلاّ أنه غير مقصود فصورة التخصيص داخلة في التقوّي. قوله «على ما مرّ» أي: من أنّ التقوّي أعمّ من أن يكون مقصوداً أو حاصلاً من غير قصد فإنه إذا تكرّر الإسناد تحقّق التقوّي وإن لم يكن مقصوداً، ولو قال المصـ «وأمّا كونه جملة فللتقوّي أو لكونه سببيًّا أو لكونه لضمير الشأن أو للتخصيص» لكان أوضح.

(٣) **قوله**: [وكونَ تلك الجملة إلخ] ينبغي أن تُقيَّد بما خبرها اسم نحو «زيد أبوه منطلق» لأنّ الجملة التي خبرها فعل لا تفيد الدوام بل التجدّد فـ«زيد انطلق» يساوي «انطلق زيد» في الدلالة على التجدّد.

(٤) **قوله**: [للاعتبارات المختلفة إلخ] أي: التي لا تعرف إلاّ بمعرفة ما بين أدوات الشرط من التفصيل فتقول «زيد إن تلقه يكرمك» إذا اقتضى المقام الإخبار عن زيد بالإكرام الذي يحصل على تقدير اللقي المشكوك فيه، وتقول «زيد إذا لقيته يكرمك» إن أردت الإخبار عنه بالإكرام الحاصل على تقدير اللقي المحقّق، وعلى هذا فقس.

(مقدّرة بالفعل على الأصحّ) لأنّ الفعل هو الأصل في العمل[1] وقيل باسم الفاعل لأنّ الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، ورجّح الأوّل بوقوع الظرف[2] صلة للموصول نحو: «الذي في الدار أخوك»، وأجيب[3] بأنّ الصلة من مَظانّ الجملة بخلاف الخبر، ولو قال «إذ الظرف مقدّر[4] بالفعل على الأصحّ» لكان أصوب لأنّ ظاهر عبارته يقتضي أنّ الجملة الظرفيّة مقدّرة باسم الفاعل على القول الغير الأصحّ، ولا يخفى فساده (وأمّا تأخيره) أي: المسند (فلأنّ ذكر المسند إليه أهمّ كما مرّ) في تقديم المسند إليه[5] (وأمّا تقديمه) أي: المسند (فلتخصيصه بالمسند إليه) أي: لقصر المسند إليه[6] على المسند على ما حقّقناه في ضمير

---

(١) **قوله:** [هو الأصل في العمل] وذلك لأنّ العامل إنما يعمل لافتقاره إلى غيره والفعل أشدّ افتقاراً لأنّه حدث يقتضي صاحباً ومحلاً وزماناً وعلّة فيكون افتقاره من جهة الإحداث ومن جهة التحقّق وليس في الاسم إلاّ الثاني. قوله «وقيل باسم الفاعل» إشارة إلى قول مقابل للقول الأصحّ المذكور في المتن.

(٢) **قوله:** [بوقوع الظرف إلخ] حاصله أنّه يتعيّن تقدير الفعل إذا كان الظرف صلة فيحمل غير الصلة الذي تردّدنا في أنه مقدّر بالفعل أو بالاسم على الصلة فيقدّر بالفعل حملاً للمشكوك على المتيقّن.

(٣) **قوله:** [وأجيب إلخ] حاصله أنّ قياس غير الصلة على الصلة قياس مع الفارق وهو أنّ الصلة من المحالّ التي يظنّ فيها وقوع الجملة لا غير بخلاف الخبر فإنه ليس من مظانّ الجملة إذ الأصل فيه الإفراد.

(٤) **قوله:** [ولو قال «إذ الظرف مقدّر إلخ»] أي: مكان قوله «إذ هي مقدّرة إلخ». قوله «لكان أصوب» إنما لم يقل «لكان صواباً» لإمكان تأويل عبارة المصـ على معنى: «إذ هي أي: كلمة الظرف مقدّرة بالفعل». قوله «أنّ الجملة الظرفيّة» أي: التي هي معنى قوله «هي». قوله «ولا يخفى فساده» لأنّ الظرف على القول الغير الأصحّ ليس بجملة بل هو مفرد لكون متعلّقه اسم الفاعل.

(٥) **قوله:** [في تقديم المسند إليه] يعني أنّ النكات المقتضية لتقديم المسند إليه بعينها نكات مقتضية لتأخير المسند، وهذا وإن كان معلوماً ممّا تقدّم لكنّ المصـ نبّه عليه هنا لئلاّ يوهم أنه أغفل تأخير المسند في بابه ولم يذكره مع مقابله وهو تقديم المسند.

(٦) **قوله:** [أي: لقصر المسند إليه إلخ] إشارة إلى أنّ الباء داخلة على المقصور. قوله «على ما حقّقناه في ضمير الفصل» أي: من أنّ الباء بعد الاختصاص كثير دخولها في المقصور. قوله «لأنّ معنى قولنا إلخ»

الفصل لأنّ معنى قولنا: «تميميٌّ أنا» هو أنه مقصور على التميميّة لا يتجاوزها إلى القَيسيّة (نحو: ﴿لَافِيهَاغَوْلٌ﴾ [الصافات:٤٧] أي: بخلاف خمور الدنيا) فإنّ فيها غولاً، فإنْ قلتَ: المسند[1] هو الظرف أعني: «فيها» والمسند إليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه أعني: الضمير المجرور الراجع إلى خمور الجنة، قلتُ[2]: المقصود أنّ عدم الغول مقصور على الاتّصاف بِـ«فِي خمور الجنة» لا يتجاوزه إلى الاتّصاف بـ«في خمور الدنيا»، وإن اعتبرتَ النفيَ[3] في جانب المسند فالمعنى: أنّ الغول مقصور[4] على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه إلى عدم الحصول في خمور الدنيا، فالمسند إليه مقصور على المسند........

تعليل لما أشار إليه في التفسير. قوله «لا يتجاوزها إلى القيسيّة» أي: فقط فجاز أن يتجاوز التميميّة إلى غير القيسيّة فهو من قصر الموصوف على الصفة قصراً إضافيًّا.

(١) **قوله:** [فإن قلت: المسند إلخ] هذا وارد على قول المصـ «بخلاف خمور الدنيا» الذي يفيد أنّ القصر إنما هو على جزء من المسند وهو الضمير العائد إلى خمور الجنّة وخلافُه خمور الدنيا فلا يصحّ التمثيل بهذه الآية لتقديم المسند لقصر المسند إليه على المسند.

(٢) **قوله:** [قلت إلخ] جواب بمنع قول المعترض: «بل على جزء منه». قوله «على الاتّصاف بـ«في خمور الجنّة» أي: عدم الغول مقصور على الكون في خمور الجنّة، فالمقصور عليه هو متعلَّق الظرف لأنّ الحكم الثابت للظرف إنما يثبت له باعتبار متعلَّقه، ولم يصرِّح الشارح بالمتعلَّق لظهوره وذكر الاتّصاف إشارة إلى أنّه من قصر الموصوف وهو عدم الغول على الصفة وهي الكون في خمور الجنّة.

(٣) **قوله:** [وإن اعتبرتَ النفيَ] عطف على مقدّر أي: ما ذكر من معنى الآية إن اعتبرتَ النفيَ في جانب المسند إليه وجعلتَه جزءاً منه وإن اعتبرتَ النفيَ في جانب المسند وجعلتَه جزءاً منه فالمعنى إلخ. فالقضية موجبة معدولة الموضوع على الأوّل وموجبة معدولة المحمول على الثاني وليست بسالبة فتفيد حصر نفي الغول عن خمور الجنّة.

(٤) **قوله:** [مقصور إلخ] أي: الغول مقصور على الاتّصاف بعدم كونه في خمور الجنّة فهو أيضاً من قصر الموصوف وهو الغول على الصفة وهي عدم الحصول في خمور الجنّة.

قصراً غيرَ حقيقيٍّ[1] وكذا القياس في قوله تعالى: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون:٦]، ونظيره ما ذكره[2] صاحب "المفتاح" في قوله تعالى: ﴿إِنۡ حِسَابُهُمۡ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّيۖ﴾ [الشعراء:١١٣] مِن أنّ المعنى: حسابهم مقصور على الاتّصاف بـ«على ربّي» لا يتجاوزه إلى الاتصاف بـ«على غيره»، فجميع ذلك[3] من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهّمه بعضهم (ولهذا) أي: ولأنّ التقديم يفيد التخصيص (لم يُقدَّم الظرف) الذي هو المسند على المسند إليه (في ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة:٢]) ولم يقل «لا فيه ريب» (لئلاّ يفيد) تقديمُه عليه (ثبوتَ الريب في سائر كتب الله تعالى) بناءً[4] على اختصاص عدم الريب بالقرآن، وإنّما قال: «في سائر كتب الله تعالى»؛ لأنه المعتبر في مقابلة القرآن كما أنّ المعتبر في مقابلة خمور الجنّة هي خمور الدنيا[5] لا مطلق المشروبات وغيرها (أو التنبيهِ) عطف على «تخصيصِه»

---

(١) قوله: [قصراً غيرَ حقيقيٍّ] أي: على كلا الاحتمالين. قوله «وكذا القياس إلخ» فمعناه أنّ دينكم مقصور على الاتّصاف بكونه لكم لا يتجاوزه إلى الاتّصاف بكونه لي وديني مقصور على الاتّصاف بكونه لي لا يتجاوزه إلى الاتّصاف بكونه لكم، وهذا لا ينافيه أنه يتّصف به أمته المؤمنون لأنه قصر إضافيّ.

(٢) قوله: [ونظيره ما ذكره إلخ] أي: نظيره في كونه قصر موصوف على الصفة في باب الظرف لا نظيره في الحصر لتقديم المسند إذ المسند فيما ذكره مؤخَّر على الأصل. قوله «من أنّ إلخ» بيان لـ«ما».

(٣) قوله: [فجميع ذلك] أي: فجميع الأمثلة المذكورة في المتن والشرح. قوله «من قصر الموصوف» عدمُ الغول ودينُكم وديني وحسابُهم. قوله «على الصفة» وهي الكون في خمور الجنّة والكون لكم والكون لي والكون على ربّي. قوله «دون العكس» أي: ليس من قصر الصفة على الموصوف لأنّ الحمل على هذا العكس يستدعي كون تقديم المسند لقصر المسند على المسند إليه والقانون أنه لقصر المسند إليه على المسند. قوله «كما توهّمه بعضهم» وهو العلاّمة الخلخاليّ.

(٤) قوله: [بناءً إلخ] علّة للمنفيّ أي: لقوله «يفيد ثبوتَ الريب إلخ». قوله «وإنما قال إلخ» أي: ولم يقل «في سائر الكتب». قوله «لأنه المعتبر في مقابلة القرآن» أي: دون سائر الكتب لأنّ التخصيص إنما هو باعتبار النظير الذي يتوهّم فيه المشاركة وهو هنا باقي الكتب السماويّة فقط.

(٥) قوله: [هي خمور الدنيا] أي: ولذلك قلنا في مفاد قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوۡلٞ﴾ [الصافات:٤٧] «إنّ عدم

أي: تقديم المسند للتنبيه (من أوّل الأمر على أنه) أي: المسندَ (خبر لا نعت) إذ النعت لا يتقدّم على المنعوت[١] وإنّما قال: «من أوّل الأمر»[٢] لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمّلِ في المعنى والنظرِ إلى أنه لم يَرِد في الكلام خبر للمبتدأ (كقوله[٣]: لَهُ هِمَمٌ لاَ مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا * وَهِمَّتُهُ الصُّغْرَى أَجَلُّ مِنَ الدَّهْرِ) حيث لم يقل: «هِمَمٌ لَهُ»[٤] (أو التفاؤلِ) نحو: «سَعِدَتْ بغُرَّةِ وَجْهِكَ الأَيَّامُ»[٥] (أو التشويقِ إلى ذكر المسند إليه) بأن يكون في المسند المتقدِّم طول يُشوِّق النفسَ إلى ذكر المسند إليه فيكون له وقعٌ في النفس ومحلٌ من القبول؛ لأنّ الحاصل بعد الطلب أعزّ من المُنساق بلا تعب................................

الغول مخصوص بخمور الجنّة دون خمور الدنيا» ولم نَقُل «دون سائر المطعومات والمشروبات».

(١) قوله: [إذ النعت لا يتقدّم على المنعوت] أي: بخلاف الخبر فإنه يتقدّم على المبتدأ فلو أخِّر لربما ظنّ أنه نعت فالتقديم هنا للتنبيه من أوّل الأمر أي: في أوّل أزمان إيراد الكلام على أنه خبر لا نعت.

(٢) قوله: [وإنما قال: «من أوّل الأمر» إلخ] بيان لفائدة العبارة. قوله «والنظرِ إلى إلخ» أي: وبالنظر إلى أنه لم يَرِد في الكلام خبر بعده فيفهم السامع أنّ غرض المتكلِّم به الإخبار لا النعت.

(٣) قال: [كقوله] أي: قول حسّان بن ثابت رضي الله تعالى عنه في مدح النبيّ صلّى الله تعالى عليه وسلّم. قوله «هِمَمٌ» جمع همّة وهي الإرادة على وجه العزم فإن تعلّقت بمعالي الأمور فهي عليّة وإن تعلّقت بسفاسفها فهي دنيئة، والحاصل أنّ هممه عليه الصلاة والسلام كلّها عليّة وبعضها أعلى من بعض فهمّته المتعلِّقة بفتح مكّة أو غزوة بدر أو أحد مثلاً أعظم من همّته المتعلّقة بغزوة هوازن وهمّته الصغرى أجلّ من الدهر الذي كانت العرب تضرب بهممه المثل.

(٤) قوله: [حيث لم يقل «هِمَمٌ لَهُ»] أي: لخوف توهّم أنّ «لَهُ» صفة لـ«هِمَم» وأنّ قوله «لا منتهى لكبارها» خبر لها أو صفة بعد صفة والخبر محذوف، وكلاهما خلاف المقصود فقدِّم «لَهُ» تنبيهاً من أوّل الأمر على أنه خبر لا نعت.

(٥) قوله: [«سَعِدَتْ بغُرَّةِ وَجْهِكَ الأَيَّامُ»] تمامه: وَتَزَيَّنَتْ بِبَقَائِكَ الأَعْوَامُ، إن قيل المسند هنا فعل يجب تقديمه فكيف يقال إنه قدِّم للتفاؤل مع أنه لا يمكن تأخيره أصلاً، قيل يمكن تأخيره في تركيب آخر بأن يقال: «الأيام سعدت إلخ».

(كقوله: ثلاثةٌ) هذا هو المسند[1] المتقدِّم الموصوف بقوله (تُشْرِقُ) مِن «أَشْرَقَ»[2] بمعنى صار مضيئاً (الدُنْيَا) فاعل «تُشْرِقُ» والعائد إلى الموصوف هو الضمير المجرور في قوله: (بِبَهْجَتِهَا) أي: بحسنها ونضارتها أي: تصير الدنيا منوّرة ببهجة هذه الثلاثة وبَهائها، والمسند إليه المتأخِّر هو قوله: («شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُوْ إِسْحَاقَ والقَمَرُ» **تنبيه**: كثير ممّا ذُكِر في هذا الباب) يعني: باب المسند (والذي قبله) يعني: باب المسند إليه (غير مختصّ بهما)[3] كالذكر والحذف وغيرهما) من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والإطلاق والتقييد وغير ذلك ممّا سبق، وإنّما قال: «كثير ممّا ذكر»[4] لأنّ بعضها مختصّ بالبابين كضمير الفصل المختصّ بما بين المسند إليه والمسند وككون المسند فعلاً فإنه مختصّ بالمسند إذ كلّ فعل مسند دائماً[5] وقيل: هو[6] إشارة إلى أنّ جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف فإنه لا يجري

---

(١) **قوله**: [هذا هو المسند إلخ] أي: ولا يجوز أن يكون «ثَلاَثَةٌ» مسنداً إليه مع أنه مخصَّص بالوصف لأنه يلزم عليه الابتداء بنكرة والإخبار بمعرفة وهو لا يجوز في غير الإنشاء نحو «مَنْ زَيْدٌ».

(٢) **قوله**: [من «أَشْرَقَ»] ضبطه بضمّ التاء احترازاً عن كونه من «شَرَقَ» بمعنى طَلَعَ فيكون مفتوحاً. قوله «فاعل تُشْرِقُ» أي: لا ظرف له. قوله «وبَهائها» عطف تفسير للبهجة.

(٣) **قال**: [غير مختصّ بهما] أي: بهذين البابين بل يجري في غيرهما أيضاً كالمفعول به والحال والتمييز والمضاف إليه إلى غير ذلك. قال: «كالذكر والحذف إلخ» مثال للكثير الغير المختصّ بالبابين. قوله «وغير ذلك ممّا سبق» أي: كالإبدال والتأكيد والعطف.

(٤) **قوله**: [وإنما قال «كثير ممّا ذكر»] أي: الذي يفيد أنّ بعض ما ذكر في البابين مختصّ بهما. قوله «لأنّ بعضها مختصّ بالبابين» أي: فلو قال «جميع ما ذكر غير مختصّ بهما» لورد عليه ما هو مختصّ بهما كضميرِ الفصل وكونِ المسند فعلاً فإنهما لا يوجدان في غيرهما.

(٥) **قوله**: [مسند دائماً] أي: ما لم يكن زائداً أو مؤكّداً لفعل قبله أو مكفوفاً بـ«مَا» كـ«قلّما» و«طالما» و«كثرما» فإنها انسلخت عن معنى الفعليّة وصار معنى الأوّل النفيَ والآخَرَينِ التكثيرَ.

(٦) **قوله**: [وقيل: هو إلخ] قائله الشارح الزوزنيّ، وحاصل كلامه أنه لو قال المصـ «جميع ما ذكر غير

في الحال والتمييز وكالتقديم فإنه لا يجري في المضاف إليه، وفيه نظر[1] لأنّ قولنا: «جميع ما ذكر في البابين غير مختصّ بهما» لا يقتضي أن يجري شيء من المذكورات في كلّ واحد من الأمور التي هي غير المسند إليه والمسند فضلاً عن أن يجري كلّ منها فيه إذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوتُه في شيء ممّا يغايرهما فافهم (والفَطِن إذا أَتقنَ اعتبار ذلك فيهما) أي: في البابين (لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما) من المفاعيل[2] والملحقات بها والمضاف إليه.

مختصّ بهما» اقتضى أنّ كلاًّ ممّا مرّ يجري في كلّ فرد ممّا يغايرهما وورد عليه التعريف والتقديم فإنّ كلاًّ منهما لا يجري في سائر أفراد الغير إذ من أفراده الحالُ والتمييزُ والمضافُ إليه والتعريف لا يجري في الحالِ والتمييزِ والتقديم لا يجري في المضاف إليه.

(١) **قوله:** [وفيه نظر] أي: في هذا القيل نظر، وحاصله أن ما ذكره إنما يصحّ لو كان معنى قولنا «جميع ما ذكر غير مختصّ بالبابين» أنّ كلّ واحد من تلك الأحوال المذكورة في البابين يجري في كلٍّ ما صدق عليه أنه غيرهما، وليس كذلك بل معناه أنّ كلاًّ من تلك الأحوال يجري في بعض ما هو غيرهما لأنه يكفي في سلب الاختصاص عن الجميع تحقّق كلّ منها في بعض ما صدق عليه أنه غير البابين، وهذا المعنى لا يقتضي أنّ فرداً من تلك الأحوال يجري في كلّ ما يصدق عليه أنه غير البابين فضلاً عن أن يقتضي جريان كلّ واحد من تلك الأحوال في كلّ ما يصدق عليه أنه غير البابين، وغاية الأمر أنه يرد على هذا المعنى ضمير الفصل وكون المسند فعلاً وهذا هو الذي حمل المصـ على العدول عن لفظ «جميع» إلى لفظ «كثير»، والحاصل أنّ الشارح الزوزني حمل «غير البابين» على كلٍّ ما يصدق عليه أنه غيرهما فقال ما قال فردّه الشارح بما حاصله أنّ المراد به الغير في الجملة.

(٢) **قوله:** [من المفاعيل إلخ] بيان للغير، أي: فإنه إذا عرف ممّا تقدّم مثلاً أنّ تعريف المسند إليه بالعلميّة لإحضاره في ذهن السامع باسم مختصّ به عرف أنّ تعريف المفعول به بالعلميّة لذلك أيضاً نحو «خصّصت زيداً بالثناء»، وإذا عرف أنّ الإبدال من المسند إليه لزيادة تقرير النسبة الحكميّة عرف أنّ الإبدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الإيقاعيّة نحو «أكرمت زيداً أخاك» وعلى هذا فقس. قوله «والملحقات بها» كالحال والتمييز وغير ذلك.

أحوال متعلِّقات الفعل

قد أشير في التنبيه[1] إلى أنّ كثيراً من الاعتبارات السابقة يجري في متعلّقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيدِ بحث، ومهّد لذلك[2] مقدمةً فقال: (الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أنّ الغرض مِن ذِكره معه) أي: ذكرِ كلٍّ[3] من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكرِ الفعل مع كلٍّ منهما (إفادةُ تلبّسه به) أي: تلبّس الفعل بكلٍّ منهما، أمّا بالفاعل فمن جهة وقوعه منه، وأمّا بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه (لا إفادةُ وقوعه مطلقاً) أي: ليس الغرض من ذكره معه إفادةَ وقوعِ الفعل وثبوتِه في نفسه من غير إرادة أن يُعلَم[4] ممّن وقع وعلى من وقع إذ لو أريد ذلك لَقِيل: «وَقع الضَربُ» أو

---

(١) قوله: [في التنبيه إلخ] أي: في قوله «وكثير ممّا ذكر غير مختصّ بهما» أي: بل يجري في غير البابين أيضاً ومن جملة غير البابين متعلّقات الفعل ففيه إشارة إلى أنّ كثيراً إلخ. قوله «لكن إلخ» استدراك على ما يتوهّم أنّ ما ذكر في هذا الباب مكرّر مع ما سبق. قوله «تفصيل بعض من ذلك» أي: من ذلك الكثير، ومصدوق هذا البعض حذفُ المفعول وتقديمُه على الفعل وتقديمُ بعض المعمولات على بعض. قوله «لاختصاصه بمزيدِ بحث» أي: لاختصاص هذا البعض ببحث زائد على البحث السابق، والمراد بالبحث النكات ولا شكّ أنه ذكر للحذف وللتقديم هنا نكات زائدة على النكات السابقة لهما.

(٢) قوله: [ومهّد لذلك] أي: لذلك البعض، فإنّ قوله «الفعل مع المفعول» إلى قوله «لإفادة وقوعه مطلقاً» تمهيد لبحث حذف المفعول به المذكور في قوله «فإذا لم يذكر إلخ».

(٣) قوله: [أي: ذكرِ إلخ] إشارة إلى احتمالين في مرجع كلٍّ من الضميرين فعلى الاحتمال الأول الضمير الأوّل عائد إلى كلٍّ من الفاعل والمفعول والثاني إلى الفعل وعلى الثاني بالعكس، ويؤيِّد الاحتمال الثاني أمران قولُ المصـ «الفعل مع الفاعل إلخ» وقولُه «إفادة تلبّسه به» فإنّ الضمير الأوّل فيه عائد إلى الفعل والثاني إلى كلٍّ من الفاعل والمفعول كما أشار إليه الشارح بقوله «أي: تلبّس الفعل إلخ»، ويؤيِّد الاحتمال الأوّل أمران أيضاً الأوّل أنّ الترجمة لأحوال متعلّقات الفعل والثاني أنّ كلمة «مع» تدخل على المتبوع غالباً والفعل متبوع بالنسبة إلى الفاعل والمفعول لأنه عامل والعامل أقوى من المعمول.

(٤) قوله: [من غير أن يعلم إلخ] أي: من غير إرادة أن يعلم جوابُ «ممّن وقع» أو «على من وقع».

«وُجِد» أو «ثَبَت» من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبثاً[1] (فإذا لم يُذكَر) المفعول به (معه) أي: مع الفعل المتعدّي المسند إلى فاعله (فالغرض إنْ كان إثباتَه) أي: إثباتَ الفعل (لفاعله أو نفيَه عنه مطلقاً) أي: من غير اعتبار عموم في الفعل[2] بأن يراد جميع أفراده أو خصوص بأن يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلّقه بمَن وقع عليه فضلاً عن عمومه وخصوصه (نُزِّل) الفعل المتعدّي (منزلةَ اللازم ولم يُقدَّر له مفعول لأنّ المقدّر كالمذكور) في أنّ السامع[3] يَفهم منهما أنّ الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلّقه بمَن وقع عليه فإنّ قولنا: «فلان يعطي الدنانيرَ» يكون لبيان جنس ما يتناوله الإعطاء[4] لا لبيان كونه

---

(١) قوله: [لكونه عبثاً] أي: لكون ذكر الفاعل أو المفعول عبثاً لأنه زائد على الغرض المقصود وهو عبث عند البلغاء وإن أفاد فائدة بيان من وقع الفعل منه أو عليه. قوله «المتعدّي» أخذه من كون الكلام في المفعول به فإنه لا ينصبه إلاّ الفعل المتعدّي.

(٢) قوله: [من غير اعتبار عموم في الفعل] إنما أدخل عدم اعتبار العموم أو الخصوص في تفسير الإطلاق بياناً لمراد المصـ هنا بالإطلاق وإلاّ فلا يتوقّف عليه تنزيل الفعل المتعدّي منزلة اللازم لجواز هذا التنزيل مع قصد التعميم، وإنما يتوقّف على عدم اعتبار تعلّقه بمن وقع عليه. قوله «بأن يراد جميع إلخ» تصوير لاعتبار العموم. قوله «بأن يراد بعضها» تصوير لاعتبار الخصوص المعطوف على العموم. قوله «فضلاً عن عمومه وخصوصه» أي: فضلاً عن عموم من وقع عليه الفعل وخصوصه.

(٣) قوله: [في أنّ السامع إلخ] إشارة إلى القدر المشترك بين المقدّر والمذكور. قوله «فإنّ قولنا إلخ» استدلال على فهم السامع أنّ الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلّقه بمن وقع عليه.

(٤) قوله: [لبيان جنس ما يتناوله الإعطاء] أي: لبيان جنس الشيء الذي يتعلّق به الإعطاء وهو الشيء المُعطَى كالدنانير في المثال، وقد نوقش بأنه لو كان المراد ذلك فلا حاجة إلى ذكر الفاعل، والجواب أنّ ذكر الفاعل لكونه ضروريًّا لأنّه أحد ركني الإسناد فلا مفرّ منه، وحاصل ما ذكره أنك إذا قلت «فلان يعطي الدنانير» كان معناه الإخبارَ بالإعطاء المتعلِّق بالدنانير ويكون هذا كلاماً مع من سلّم وجود الإعطاء وجهل تعلّقَه بالدنانير فتردّد فيه أو غفل أو اعتقد خلافَه ردًّا عليه بذلك وإذا قلت «فلان يعطي» كان كلاماً مع من جهل وجود الإعطاء أو أنكره أصالة.

معطياً ويكون كلاماً مع من أثبت له إعطاءَ غيرِ الدنانير لا مع مَن نَفَى[١] أن يوجَد منه إعطاءٌ (وهو) أي: هذا القسم الذي نُزِّل منزلة اللازم (ضربان لأنه إمّا أن يُجعَل الفعل) حال كونه (مطلقاً) أي: من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلّقه بالمفعول (كناية عنه) أي: عن ذلك الفعل[٢] حال كونه (متعلّقاً بمفعول مخصوص دلّت عليه قرينةٌ أَوْ لا) يجعل كذلك (الثاني كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[الزمر: ٩]) أي: لا يستوي[٣] من يوجَد له حقيقةُ العلم ومَن لا يوجد، وإنّما قدّم الثاني[٤] لأنه باعتبار كثرةِ وقوعه أشدّ اهتِماماً بحاله (السكّاكي) ذَكَر في بحث[٥] إفادة اللامِ الاستغراقَ أنه إذا كان المقام[٦] خَطابيًّا لا استِدلاليًّا ....

---

(١) قوله: [لا مع مَن نَفَى إلخ] أي: وإلاّ لقيل «فلان يعطي» من غير ذكر ما يتناوله الإعطاء.

(٢) قوله: [أي: عن ذلك الفعل] إشارة إلى مرجع الضمير، وإنما صحّ جعل الفعل المطلق كناية عن المقيّد مع أنّ الكناية الانتقال من الملزوم إلى اللازم والمقيّد ليس بلازم للمطلق بناء على أنّ مطلق اللزوم ولو بحسب الادّعاء كافٍ في الكناية.

(٣) قوله: [أي: لا يستوي إلخ] إشارة إلى أنّ المقصود هنا نفي المساواة بين من هو من أهل العلم وبين من ليس من أهل العلم فنزّل الفعل منزلة اللازم ولم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدلّ عليه القرينة. قوله «ومن لا يوجد» أي: فالمقصود إثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في أفراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلّقه بمعلوم عامّ أو خاصّ.

(٤) قوله: [وإنما قدّم الثاني إلخ] أي: الضرب الثاني من القسم المنزّل منزلة اللازم وهو فعل لم يجعل كناية عنه متعلّقاً بمفعول مخصوص دلّت عليه قرينة، وهذا جواب سؤال مقدّر ظاهر.

(٥) قوله: [ذَكَر في بحث إلخ] الغرض من سوقه مع أنّ المتعلّق بالمقام إنما هو ما بعده وهو قوله «ثمّ ذكر في بحث حذف المفعول إلخ» تصحيح الحوالة عليه بقوله فيما بعد: «بالطريق المذكور».

(٦) قوله: [إذا كان المقام] أي: الذي أورد فيه المحلّى باللام. قوله «خَطابيًّا» أي: يكتفي فيه بالقضايا المفيدة للظنّ كالواقعة في مخاطبة الناس بعضهم مع بعض نحو «كلّ من يمشي في الليل بالسلاح فهو سارق» فإنّ هذا غير مقطوع به وإنما يفيد الظنّ.

كقوله صلى الله عليه وآله وسلم[1]: ((المُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ والمنافِقُ خِبٌّ لَئِيمٌ)) حمل المعرّف باللام مفرداً كان أو جمعاً على الاستغراق[2] بعلّةِ إيهامِ أنّ القصد إلى فرد دون آخر مع تحقّق الحقيقة فيهما ترجيحٌ لأحد المتساويين على الآخَر، ثم ذَكَر في بحث حذف المفعول أنه قد يكون[3] القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدّي منزلةَ اللازم ذَهاباً في نحو «فلان يعطي» إلى معنى يفعل الإعطاء ويوجد هذه الحقيقة إيهاماً للمبالغة بالطريق المذكور في إفادة اللامِ الاستغراقَ، فجعل المصنّف قوله[4] «بالطريق المذكور» إشارةً إلى قوله: «ثمّ إذا كان المقام خَطابيًّا لا استدلاليًّا حمل المعرّف باللام على الاستغراق» وإليه أشار بقوله: (ثمّ) أي: بعد كونِ الغرض ثبوتَ أصل الفعل وتنزيلِه منزلةَ اللازم من غير اعتبارِ كونه كنايةً

---

(١) **قوله**: [كقوله صلّى الله عليه وآله سلّم إلخ] مثال للمقام الخَطابيّ. قوله «غِرٌّ» أي: غافل عن دقائقِ أمور الدنيا وحيلِ الناس لصرفه العقل عن أمور الدنيا فينخدع لا للجهل والغباوة بل لكرمِ طبعه وحسنِ خلقه. قوله «كَرِيْمٌ» أي: جيِّد الأخلاق. قوله «وَالْمُنَافِقُ» أي: نفاقاً عمليًّا. قوله «خَبٌّ» أي: خدّاع كثير المخادعة يخدع الناس بقوله وفعله، واللئيم ضدّ الكريم.

(٢) **قوله**: [على الاستغراق] أي: على استغراق الأحاد في المفرد واستغراق الجموع في الجمع. قوله «بعلّةِ إيهامِ» الباء للسببيّة متعلّقة بـ«حمل» وإضافة العلّة إلى الإيهام بيانيّة والمراد بالإيهام الإيقاع في الوهم والذهن أي: بسبب علّة هي إيقاع في ذهن السامع أنّ القصد أي: التفاتَ السامع إلى فرد إلخ. قوله «ترجيح لأحد إلخ» أي: فدليل العموم والحمل عليه ظنّي وهو الترجيح المذكور.

(٣) **قوله**: [أنه قد يكون إلخ] الضمير للشأن. قوله «القصد» أي: الالتفات من المتكلّم. قوله «بتنزيل» أي: بسبب تنزيل الفعل المتعدّي منزلة اللازم. قوله «ذَهاباً» أي: حال كون المتكلّم ذاهباً إلى أنّ المراد من الفعل نفس الحقيقة. قوله «ويوجد هذه الحقيقة» عطف تفسير. قوله «إيهاماً» علّة للذهاب أي: وإنما ذهب المتكلّم إلى ذلك لأجل أن يوقع في وهم السامع أنّ قصده المبالغة. قوله «بالطريق المذكور» أي: وهذه المبالغة تتحصل بالطريق المذكور وهي قوله «إنّ القصد إلى فرد دون آخر إلخ».

(٤) **قوله**: [فجعل المصـ قوله] أي: قول السكّاكي. قوله «إشارة إلى قوله» أي: قول السكّاكي. قوله «وإليه» أي: وإلى الجعل المذكور المفهوم من قوله «جعل المصنّف إلخ» أو إلى الطريق المذكور.

(إذا كان المقام خَطابيًّا) يُكتفَى فيه بمجرّد الظنّ[1] (لا استدلاليًّا) يُطلَب فيه اليقين البرهانيّ (أفاد) المقام أو الفعل (ذلك) أي: كونَ الغرض ثبوتَه لفاعله أو نفيَه عنه مطلقاً (مع التعميم) في أفراد الفعل (دفعاً للتحكّم) اللازم من حمله[2] على فرد دون آخر، وتحقيقه أنّ معنى «يعطي» حينئذ «يفعل الإعطاء» فالإعطاء المعرّف بلامِ الحقيقة يُحمَل في المقام الخَطابيّ على استغراقِ الإعطاآت[3] وشمولِها مبالغةً لئلاّ يلزم ترجيحُ أحد المتساويين على الآخَر، لا يقال إفادة التعميم في أفراد الفعل تُنافي كونَ الغرضِ الثبوتَ أو النفيَ مطلقاً أي: من غير اعتبار عموم ولا خصوص لأنا نقول: لا نسلّم ذلك[4] فإنّ عدم كون الشيء معتبراً في الغرض لا يستلزم عدَمَ كونِه مُفاداً من الكلام، فالتعميم مُفادٌ غيرُ مقصودٍ ولبعضهم في هذا المقام

---

(١) قوله: [بمجرّد الظنّ] أي: يكتفى فيه بالكلام الإقناعي الذي يورث الظنّ، وذلك كالقضايا المقبولة ولا يحتاج فيه إلى دليل قطعيّ، وهذا تفسير للمقام الخطابيّ. قوله «يطلب فيه اليقين البرهانيّ» تفسير للمقام الاستدلاليّ. قوله «المقام أو الفعل» الأظهر أن يقول: الفعل بمعونة المقام.

(٢) قوله: [اللازم من حمله إلخ] لأنّ حمله على فرد دون آخر مع وجود الحقيقة في كلٍّ يستلزم التحكّمَ وترجيحَ أحد المتساويين على الآخر، ولمّا كان في إفادة الفعل العموم في المصدر غموض ودقّة من جهة أنه إذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة أن يُعرَّف مصدره بلام الحقيقة كما أشار إليه بقوله «يفعل الإعطاء» احتاج إلى بيانه على الوجه الحقّ فقال «وتحقيقه إلخ».

(٣) قوله: [استغراق الإعطاآت] أي: بأن يراد الحقيقة المتحقّقة في ضمن جميع الأفراد. قوله «وشمولها» عطف تفسير. قوله «مبالغة» أي: لقصد المبالغة. قوله «لئلاّ» علّة للعلّة أي: ارتكبت المبالغة لئلاّ إلخ.

(٤) قوله: [لا نسلّم ذلك] أي: لا نسلّم التنافي بين كون الغرض ثبوتَ الفعل أو نفيَه من غير اعتبار عموم ولا خصوص وبين كون الفعل مفيداً للعموم. قوله «لا يستلزم إلخ» لأنّ عدم اعتبار الشيء ليس اعتباراً لعدمه. قوله «فالتعميم مُفادٌ غيرُ مقصودٍ» قال العلاّمة السيِّد الاعتذار المذكور في الشرح ركيك جدًّا فإنّ المعتبر عند أرباب البلاغة هو المعاني المقصودة للمتكلِّم وما لا يكون مقصوداً لا يعتدّ به ولا يعدّ من خواصّ التراكيب، وقال والأظهر في الجواب أن يقال إنّ الغرض من نفس الفعل الثبوت أو النفي مطلقاً وأمّا العموم في أفراد الفعل فمستفاد منه بمعونة المقام الخطابيّ.

تخيّلات فاسدة لا طائل تحتها فلَم نتعرّض لها (والأوّل) وهو أن يُجعَل[١] الفعل مطلقاً كناية عنه متعلِّقاً بمفعول مخصوص (كقول البُحْتَرِيّ[٢] في المُعتَزّ بالله) تعريضاً بالمستعين بالله (شَجْوُ حُسَّادِهِ[٣] وغَيْظُ عِدَاهُ * أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعٍ أي: أن يكون ذو رؤية وذو سمع فيُدرِكَ) بالبصر (مَحاسِنَه) وبالسمع (أَخبارَه الظاهرةَ الدالّةَ على استحقاقه الإمامة دون غيرِه فلا يَجدوا) نصب عطف على «يُدرِكَ»[٤] أي: فلا يجد أعداؤُه وحُسّاده الذين يتمنّون الإمامةَ (إلى مُنازَعته) الإمامةَ (سبيلاً) فالحاصل أنه نَزَّل «يَرَى» و«يَسْمَع» منزلةَ اللازم أي: مَن يصدر[٥] عنه السَّماعُ والرؤيةُ من غير تعلّق بمفعول مخصوص، ثم جَعَلَهما[٦] كنايتَين عن الرؤية والسَماع المتعلّقَين بمفعول مخصوص هو ....

---

(١) قوله: [وهو أن يجعل إلخ] تعيين للأوّل. قوله «تعريضاً» أي: حال كون البحتري معرِّضاً بالمستعين بالله وهو أخو المعتزّ الممدوح، فمراد الشاعر بالحسّاد والإعداء المستعين بالله ومن وافقه.

(٢) قال: [كقول البُحْتَرِيِّ] بضمّ الباء الموحدة وسكون الحاء المهملة وفتح التاء المثنّاة الفوقانية وهو أبو عبادة الشاعر المشهور من شعراء الدولة العبّاسية، نسبة بُحْتَر أبي حي من طي. قال: «في المعتزّ بالله» أي: في مدحه، وهو ابن المتوكِّل على الله أحد الخلفاء العبّاسية الذين كانوا ببغداد.

(٣) قوله: [شجو حسّاده] أي: حزنهم. قوله «وغيظ عداه» مرادف لما قبله. قوله «أن يرى إلخ» خبر لـ«شجو» وهذا من قبيل إقامة للسبب مقام المسبّب لأنّ الرؤية والسماع ليسا نفس الشجوِ والغيظِ بل سببهما.

(٤) قوله: [عطف على «يُدْرِكَ»] وهو منصوب عطفاً على «يَكُوْنَ» المنصوب بـ«أَنْ»، وإنما عطفه على «يُدْرِكَ» لأنّ إدراك محاسن الممدوح يترتّب عليه أنّ أعداءه وحسّاده الذين يتمنّون الإمامة العظمى لا يجدون سبيلاً إلى منازعته فيها لأنّ نزاعهم إيّاه فيها فرع وجود مُساعدٍ لهم ولا مساعد لهم لإطباق الرائين والسامعين على أنه الأحقّ بها لأنه ذو المحاسن والأخبار الظاهرة دون غيره.

(٥) قوله: [من يصدر إلخ] أي: أن يوجد من يصدر إلخ، ولو قال «أي: صدور سماع ورؤية» لكان أحسن لأنه تفسير للفعل اللازم الذي نزِّل منزلته «يَرَى» و«يَسْمَع» على قياس «يُعْطِيْ» فإنّ معناه يوجد الإعطاء.

(٦) قوله: [ثمّ جعلهما] أي: ثمّ جعل الشاعر الرؤية المطلقة والسماع المطلق. قوله «المتعلِّقين بمفعول مخصوص إلخ» وذلك لأنه هو الذي يغيظ العدو لا مطلق وجود رؤية وسماع.

«مَحاسنه» و«أخباره» بادّعاء الملازمة[1] بين مطلقِ الرؤية ورؤيةِ آثاره ومَحاسنه وكذا بين مطلقِ السَّماع وسَماعِ أخباره للدلالة[2] على أنّ آثاره وأخباره بلغتْ من الكثرة والاشتهار إلى حيث يَمتنع خَفاؤها فيُبصِرها كلُّ راءٍ ويَسمَعها كلّ واعٍ بل لا يُبصِر الرائي[3] إلاّ تلك الآثارَ ولا يسمع الواعي إلاّ تلك الأخبارَ، فذَكَر الملزوم[4] وأراد اللازم على ما هو طريق الكناية، ففي تركِ المفعول والإعراضِ عنه إشعار بأنّ فضائله قد بَلَغت من الظهور والكثرة إلى حيث يكفي فيها مجرّدُ أن يكون ذو سمع وذو بصر حتّى يَعلم أنه المتفرِّد بالفضائل، ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره (وإلاّ) أي: وإن لم يكن الغرضُ عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدّي المسند إلى فاعله إثباتَه لفاعله أو نفيَه عنه مطلقاً بل قُصِد تعلّقه بمفعول غير مذكور (وَجب التقديرُ بحسَب القرائن) الدالّة على

---

(١) **قوله:** [بادّعاء الملازمة إلخ] متعلّق بقوله «كنايتين» أي: جعلهما كنايتين بواسطة ادّعاء الملازمة إلخ، وإنما احتيج للادّعاء المذكور لتصحّ الكناية التي هي الانتقال من الملزوم إلى اللازم ولا لزوم بين المطلق والمقيّد حقيقة، والدليل على هذه الكناية جعلهما خبراً عن الشجو وقد عرفت أنّ مطلق الرؤية والسماع ليسا سبباً للشجو والغيظ بل الرؤية والسماع المتعلّقان بمفعول مخصوص.

(٢) **قوله:** [للدلالة إلخ] علّة لجعلهما كنايتين أي: إنما جعلهما مطلقين كنايتين عنهما متعلِّقين بمفعول مخصوص ولم يصرِّح بالمفعول من أوّل الأمر للدلالة إلخ، وهذا جواب ما يقال لم لم يجعلا من أوّل الأمر متعلِّقين بمفعول مقدّر، وحاصله أنه لو جعل كذلك لفات المبالغة في المدح لأنها إنما تحصل بحملِ الرؤية على الإطلاق ثمّ جعلِها كناية عنها متعلِّقة بمفعول مخصوص إذ المعنى حينئذ أنه متى وجد فرد من أفراد الرؤية حصلت رؤية آثاره، وهذا يدلّ على أنّ آثاره بلغت من الكثرة إلى حالة امتنع فيها خَفاؤها.

(٣) **قوله:** [بل لا يبصر الرائي إلخ] إشارة إلى قصد الحصر الادّعائيّ المستفاد من المقام لكونه مقام المدح باستحقاقه الإمامة دون غيره ولا يتمّ هذا إلاّ إذا كان فيه من المزايا ما ليس في غيره.

(٤) **قوله:** [فذكر الملزوم] وهو مطلق الرؤية والسماع. قوله «وأراد اللازم» وهو رؤية آثار الممدوح وسماع أخباره. قوله «والإعراض عنه» إشارة إلى أنّ ترك المفعول ليس عن سهو بل عن قصد ليتأتى التنزيل.

تعيين المفعول إنْ عامًّا فعامٌّ[١] وإنْ خاصًّا فخاصّ، ولمّا وجب تقدير المفعول تعيّن أنه مراد ومحذوف من اللفظ لغرضٍ فأشار إلى تفصيل الغرض بقوله: (ثمّ الحذف إمّا للبيان بعد الإبهام كما في فعل المشيئة) والإرادةِ ونحوِهما[٢] إذا وقع شرطاً فإنّ الجواب يدلّ عليه ويُبيِّنه لكنّه إنّما يُحذَف (ما لم يكن تعلّقه به) أي: تعلّق فعل المشيئة بالمفعول (غريباً نحو: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدٰىكُمْ اَجْمَعِيْنَ﴾ [الأنعام:١٤٩]) أي: لو شاء الله هدايتَكم لهداكم أجمعين فإنه لمّا قيل: «لو شاء» عَلم السامعُ أنّ هناك شيئاً عُلقّت المشيئةُ عليه[٣] لكنه مبهَم عنده، فإذا جِيءَ بجواب الشرط صار مبيِّناً له، وهذا أَوقعُ في النفس (بخلاف) ما إذا كان تعلّقُ فعلِ المشيئة به غريباً فإنه لا يُحذَف حينئذ كما في نحو قوله: (وَلَو شِئْتُ أَنْ أَبْكِيَ دَماً لَبَكَيْتُهُ) * عَلَيْهِ وَلَكِنَّ سَاحَةَ الصَّبْرِ أَوْسَعُ[٤] فإنّ تعلّق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فذَكره ليتقرّر

---

(١) قوله: [إنْ عامًّا فعامٌّ إلخ] أي: إن كان المدلول عليه بالقرينة عامًّا فاللفظ المقدّر عامّ كقوله تعالى: ﴿وَاللّٰهُ يَدْعُوْۤا اِلٰى دَارِ السَّلٰمِ﴾ [يونس:٢٥] أي: كلّ أحد، وإن كان المدلول عليه بالقرينة خاصًّا فاللفظ المقدّر خاصّ كقوله تعالى: ﴿اَهٰذَا الَّذِيْ بَعَثَ اللّٰهُ رَسُوْلًا﴾ [الفرقان:٤١] أي: بعثه.

(٢) قوله: [ونحوِهما] كالمحبّة نحو «لو أحبّكم لأعطاكم» أي: لو أحبّ إعطاءكم. قوله «إذا وقع شرطاً» إشارة إلى شرط حذف مفعول فعل المشيئة والإرادة ونحوهما. قوله «ويبيِّنه» عطف تفسير.

(٣) قوله: [عُلِّقت المشيئةُ عليه] أي: به، ولو قال «تعلّقت المشيئة به» لكان أوضح. قوله «وهذا» أي: البيان بعد الإبهام. قوله «فإنّه لا يحذف» أي: لا يحسن حذفه كما صرّح به الشيخ في "دلائل الإعجاز". قوله «كما في نحو قوله» أي: قول أبي الهندام الخزاعي يرثي ابنه الهندام.

(٤) قوله: [ساحة الصبر أوسع] أي: من ساحة البكاء، ولا يخفى ما في قوله «ساحة الصبر» من الاستعارة بالكناية والمعنى أنّ ما بي من الأحزان يوجب بكاء الدم عليه لكن أعانني على ترك ذلك الصبرُ. قوله «غريب» أي: قليل. قوله «فذكره» أي: وإن كان الجواب دالاًّ عليه. قوله «ليتقرّر» أي: ذلك المفعول في نفس السامع لأنه صار مذكوراً مرّتين. قوله «ويأنس به» أي: لتكرّره عليه بخلاف ما لو حذف أوّلاً ثمّ ذكر مرّة واحدة ولا تأنس به النفس.

في نفس السامع ويأنس به (وأمّا قوله: فَلَمْ يُبْقِ مِنّي الشَّوقُ غيرَ تفكُّري * فَلَوْ شِئْتُ أن أَبْكِيَ بَكَيْتُ تَفَكُّراً» فليس منه) أي: ممّا تُرك[1] فيه حذفُ مفعولِ المشيئة بناءً على غرابةِ تعلّقها به على ما ذهب إليه صدر الأفاضل[2] في "ضِرَامِ السِّقْطِ" من أنّ المراد: لو شئتُ أن أبكيَ تفكّراً بكَيتُ تفكّرًا، فلم يحذف مفعول المشيئة ولم يقل: «لو شئت بكيت تفكّراً» لأنّ تعلّق المشيئة ببكاء التفكّر غريب كتعلّقها ببكاء الدم، وإنّما لم يكن[3] من هذا القبيل (لأنّ المراد بالأوّل البكاءُ الحقيقيّ) لا البكاء التفكّريّ لأنه لم يُرد أن يقول لو شئت أن أبكي تفكّراً بكيت تفكّراً بل أراد أن يقول: أَفناني النُّحولُ فلم يُبق منّي غيرَ خَواطِرَ تَجُولُ فِيَّ حتّى لو شئتُ البُكاءَ فمَريْتُ جُفوني[4] وعَصَرتُ عَيني لِيَسِيل منها دمعٌ لم أَجِده وخرج منها بَدَلَ الدمعِ التفكّرُ، فالبكاء الذي أراد إيقاعَ المشيئة عليه بكاءٌ مطلقٌ مبهمٌ[5] غيرُ مُعَدًّى

---

(١) قوله: [أي: ممّا ترك إلخ] أي: بل إنما هو ممّا ذكر فيه مفعول المشيئة وهو «أن أبكي»، والحاصل أنّ مفعول المشيئة هنا مذكور باتّفاق بين المصـ وصدر الأفاضل وإنما الخلاف بينهما في علّة ذكره فعند المصـ هي عدم الدليل الدالّ عليه لو حذف وعند صدر الأفاضل هي غرابة تعلّق الفعل به، إذا علمت هذا تعلم أنّ النفيَ بـ«ليس» مسلّط على القيد الذي هو قوله «بناءً على غرابة تعلّقها به» وأنّ قولَه «على ما ذهب إلخ» متعلّق بالنفي الذي هو ترك الحذف لأجل الغرابة.

(٢) قوله: [صدر الأفاضل] وهو تلميذ الزمخشري، و"ضِرام السِقط" شرح له على ديون أبي العلاء المعري المسمّى بـ«سِقْط الزند» والسقط الزند في الأصل عبارة عن النار الساقطة من الزناد فشبّه ألفاظ ذلك الديوان بالنار أثبت لها الزند، و«الضرام» في الأصل التأجيج فـ«ضرام سقط الزند» تأجيج ناره.

(٣) قوله: [وإنما لم يكن إلخ] إشارة إلى أنّ قول المصـ الآتي: «لأنّ المراد إلخ» علّة للنفي. قوله «لا البكاء التفكّريّ إلخ» أي: فليس البيت ممّا ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابة تعلّقها به.

(٤) قوله: [فمَرَيْتُ جُفوني] أي: مسحتها وأمررت يدي عليها ليسيل الدمع. قوله «وعَصَرتُ إلخ» مرادف لما قبله. قوله «وخرج منها بدل الدمع التفكّرُ» أي: وخرج من العين بدل الدمع المطلوب التفكّر الغير المطلوب، وكان الأولى للشارح حذف هذا لأنّ التفكّر لا يخرج من العين وإنما يقوم بالقلب.

(٥) قوله: [مطلق مبهم] تفسيره ما بعده من قوله «غير معدًّى إلى التفكّر ألبتّة». قوله «معدًّى إلى التفكّر»

إلى التفكّر ألبتّة، والبكاء الثاني مقيّدٌ مُعَدًّى إلى التفكّر فلا يصلح أن يكون تفسيراً للأوّل وبياناً له كما إذا قلتَ: «لو شِئتَ أن تُعطِيَ درهماً أعطيتَ درهمين» كذا في "دلائل الإعجاز"، وممّا نشأ في هذا المقام من سوءِ الفهم وقلّةِ التدبّر[١] ما قيل: إنّ الكلام في مفعول «أَبكِي» والمراد أنّ البيت ليس من قبيل ما حُذِف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام بل إنّما حُذف لغرض آخَر، وقيل: يحتمل[٢] أن يكون المعنى: «لو شئتُ أن أبكي تفكّراً بكَيتُ تفكّراً» أي: لم يَبقَ فِيّ مادّةُ الدمع فصِرتُ بحيث أَقدِر على بكاء التفكّر فيكون مِن قَبيل ما ذُكِر فيه مفعولُ المشيئة لغرابته، وفيه نظر لأنّ ترتّب هذا الكلام[٣] على قوله: «لم يُبقِ منّي الشوقُ غير تفكّري» يأبَى هذا المعنى عند التأمّل الصادقِ لأنّ القدرة على بكاء التفكّر لا تَتوقّف[٤]

تفسير لقوله «مقيّد». قوله «فلا يصلح أن يكون تفسيراً للأوّل» لأنه مبائن له أي: وحينئذ فذكر مفعول المشيئة لعدم الدليل الدالّ عليه عند الحذف لا لكون تعلق الفعل به غريباً.

(١) **قوله:** [وقلّة التدبّر] عطف سبب على مسبّب. قوله «إنّ الكلام إلخ» أي: كلام المصـ. قوله «في مفعول أبكي» أي: لا في مفعول المشيئة. قوله «والمراد» أي: ومراد المصـ بقوله «ليس منه». قوله «ليس من قبيل إلخ» لأنّ قول الشاعر «بكيت تفكّرًا» لا يصلح بياناً لمفعول «أبكي» لأنّه ليس التفكّر. قوله «لغرض آخر» كالاختصار، وإنما كان هذا القيل ناشئاً من سوء الفهم وقلّة التدبّر لأنه لا يناسب السياق لأنّ الكلام في مفعولِ المشيئة وتفصيلِه والمقصود الردّ على من زعم أنّه ذكر هنا لغرابة التعلّق. تأمّل.

(٢) **قوله:** [وقيل: يحتمل إلخ] الفرق بين هذا وما قاله صدر الأفاضل أنّ هذا القائل يجوِّز ما قاله المصـ كما يجوِّز ما قاله صدر الأفاضل بقرينة قول الشارح «يحتمل»، وأيضاً أنّ صدر الأفاضل لم يعتبر عدم بقاء مادّة الدمع بخلاف هذا القائل فإنه اعتبره كما أشار إليه الشارح بقوله «أي: لم يبق فيّ مادّة إلخ»، وقيل إنّ هذا القيل عين ما قاله صدر الأفاضل وإنما أعاده الشارح لتوضيحِه والردِّ عليه.

(٣) **قوله:** [لأنّ ترتّب هذا الكلام] أي: ترتّب قول الشاعر «فَلَوْ شِئْتُ إلخ»، والترتّب جاء من الفاء المُفهِمة أنّ ما بعدها مرتّب على ما قبلها ومتوقِّف عليه من حيث إنّ الأوّل سبب في الثاني.

(٤) **قوله:** [لا تتوقّف إلخ] لأنّه لا اختصاص لبكاء التفكّر أي: الحزن بمن لم يبق فيه الشوق سوى الخواطر لجواز حصوله ممّن يقدر على البكاء بالدمع أيضاً، وقد يقال إنّ المراد «فصرت بحيث أقدر

على أن لا يبقى فيه غيرُ التفكّر فافهم (وإمّا لدفع توهّمِ إرادةِ غيرِ المراد) عطف على «إمّا للبيان» (ابتداءً) متعلق بـ«توهّم»[1] (كقوله: وَكَمْ ذُدْتَ) أي: دفعتَ (عَنِّيْ مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ *) يقال: «تَحامَل فلان عليّ» إذا لم يعدل، و«كَمْ» خبريّة[2] مميِّزها قوله: «من تحامل»، قالوا وإذا فصل بين «كَمْ» الخبريّةِ ومميِّزِها بفعل متعدٍّ وجب الإتيان بـ«مِنْ» لئلاّ يلتبس بالمفعول، ومحلّ «كَمْ» النصبُ على أنها مفعول «ذُدْتَ»، وقيل المميِّز محذوف[3] أي: «كم مرّة»، و«مِنْ» في «مِنْ تحامُل» زائدة، وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذفِ والزيادةِ[4] بما ذكرناه (وَسَوْرَةِ أَيَّامٍ) أي: شدّتِها[5] وصُولتِها (حَزَزْنَ) أي: قطعن اللحم (إِلَى الْعَظْمِ) فحذف المفعول

على بكاء التفكّر فقط» أي: دون بكاء الدمع، ولا شكّ في توقّفه على أن لا يبقى فيه غير التفكّر.

(١) قوله: [متعلّق بـ«توهّم»] ويجوز تعلّقه بـ«دفع» لكنّ الأوّل هو المناسب لما سيأتي في المتن. قوله «أي: دفعت» تفسير اللفظ. قوله «يقال تحامل إلخ» التحامل هو الظلم وإضافته في البيت إلى الحادث إمّا حقيقة أي: كم دفعتَ من تعدّي الحوادث الدهريّة عليّ أو بيانيّة أي: من الظلم الذي هو حادث الزمان.

(٢) قوله: [و«كَمْ» خبريّة إلخ] وجعلُها استفهاميّة محذوفة المميِّز أي: كم مرّة أو كم زماناً لادّعاء الجهل بعدده لكثرته تعسّفٌ. قوله «وجب الإتيان بمِنْ» كقوله تعالى: ﴿كَمۡ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٖ وَعُيُونٖ﴾ [الدخان:٢٥] و﴿وَكَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةِۭ﴾ [القصص:٥٨]. قوله «لئلاّ يلتبس بالمفعول» أي: لئلاّ يلتبس المميِّز بمفعول ذلك الفعل المتعدّي.

(٣) قوله: [وقيل المميِّز محذوف] أي: و«كَمْ» خبريّة على حالها. قوله «زائدة» أي: في الإثبات على مذهب الأخفش، و«تَحَامُل» على هذا مفعول لـ«ذُدْتَ»، والجملة خبر عن «كَمْ» والرابط فيها محذوف والمعنى: مرّات كثيرة ذدت عنّي تحامل الحوادث فيها.

(٤) قوله: [عن هذا الحذفِ والزيادةِ] أي: عن حذفِ المميِّز وزيادةِ «مِنْ» اللذَين هما خلاف الأصل. قوله «بما ذكرناه» أي: من الوجه الأوّل فإنه غنيّ عن الحذف والزيادة فيكون أرجح.

(٥) قوله: [أي: شدّتِها] تفسير اللفظ. قوله «وصُولتِها» عطف تفسير. قوله «أي: قطعن اللحم» تفسيرُ اللفظ وإشارةٌ إلى حذفِ المفعول وتعيينه، وإنما قال الشاعر «حَزَزْنَ» بلفظ الجمع مع أنّ الضمير يرجع إلى السورة لأنّ لكلِّ يوم سورة أو لما ذكره الرضي من أنّ المضاف قد يكتسب الجمعيّة من المضاف

أعني: اللحم (إذ لو ذكر اللحم لربما توهّم قبل ذكرِ ما بعده) أي: ما بعد اللحم يعني: «إلى العظم» (أنّ الحزّ لم ينتهِ إلى العظم) وإنّما كان في بعض اللحم فحذف دفعاً لهذا التوهّم[1] (وإمّا لأنه أريد ذكره) أي: ذكر المفعول (ثانياً على وجهٍ يتضمّن إيقاعَ الفعل على صريح لفظه) لا على الضمير العائد إليه[2] (إظهاراً لكمال العناية بوقوعه) أي: الفعل (عليه) أي: على المفعول حتّى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن كان كناية عنه (كقوله: قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤْدَ * دِ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلاً) أي: «قد طلبنا لك مثلاً» فحَذَف «مثلاً» إذ لو ذكره لكان المناسب: «فلَمْ نَجِدْه»[3] فيفوت الغرض أعني إيقاعَ عدَم الوجدان على صريح لفظ المثل (ويجوز أن يكون السبب) في حذف مفعول «طَلَبْنَا» (تركَ مواجَهة الممدوح بطلب مثلٍ له) قصداً[4] إلى المبالغة في التأدّب معه حتّى كأنه لا يجوِّز وجود

إليه كما في قوله: فَمَا حُبُّ الدِيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِيْ * وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِيَارَا.

(١) قوله: [فحذف دفعاً لهذا التوهّم] فيه أنّ دفع التوهّم ابتداء لا يتوقّف على حذف المفعول لجواز حصوله بذكره أيضاً مؤخَّراً عن قوله «إلى العظم»، وجوابه أنّه لا يجب في النكتة الاطّرادُ والانعكاسُ فحصولها مع شيء لا ينافي حصولَها مع شيء آخر. أقول عضّ هذا الجواب بالنواجذ فإنه يريحك في كثير من المواضع من ألم الاضطرار.

(٢) قوله: [لا على الضمير العائد إليه] أي: فلو ذكر المفعول أوّلاً لذكر ثانياً بالإضمار فيقع الفعل ثانياً على الضمير العائد إليه وهو خلاف المقصود إذ الغرض إيقاع الفعل على صريح لفظه، وإن حفظت ما وصّيتك به لا تقول إنّه لا يتوقّف إيقاع الفعل على صريح لفظ المفعول ثانياً على حذفه أوّلاً لجواز وضع الظاهر موضع المضمر لنكتة. قوله «حتّى كأنّه» «كأنّ» هنا للتحقيق أي: حتّى لا يرضى المتكلِّم تحقيقاً بوقوع الفعل على ضمير المفعول.

(٣) قوله: [«فلم نجده»] أي: نظراً إلى الكثير الشائع في المفعول وهو عدم الإظهار موضع الإضمار ودفعاً لإيهام تعدّد المثل على تقدير قوله «فلم نجد مثلاً» لأنه نكرة أعيدت نكرة وهو ظاهر في إفادة التغاير فيكون المعنى قد طلبنا فلم نجد لك مثلاً آخر مغائراً للمطلوب وإنما وجدنا المطلوب وهو فاسد.

(٤) قوله: [قصداً إلخ] علّة للترك أي: إنما ترك الشاعر مواجهة الممدوح بطلب مثل له لقصده المبالغة في

المثل له ليطلبه فإنّ العاقل لا يطلب إلاّ ما يجوز وجوده (وإمّا للتعميم) في المفعول (مع الاختصار كقولك: «قد كان منك ما يؤلم» أي: كلَّ أحد) بقرينة أنّ المقام مقام المبالغة[١] وهذا التعميم وإن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ (وعليه) أي: وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى: (﴿وَاللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس:٢٥]) أي: جميعَ عباده[٢] فالمثال الأوّل يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقاً (وإمّا لمجرّد الاختصار) من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره وفي بعض النُسَخ: (عند قيام قرينة) وهو تذكرة[٣] لما سبق ولا حاجة إليه، وما يقال من أنّ المراد عند قيام قرينة دالّة على أنّ الحذف لمجرّد الاختصار ليس بسديد لأنّ هذا المعنى معلوم[٤] ومع هذا جارٍ في سائر الأقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرّد الاختصار (نحو: «أصغيتُ

التأدّب معه تعظيماً له. قوله «حتّى كأنّه لا يجوِّز إلخ» أي: ولو قال «طلبنا لك مثلاً» لكان ذلك مُشعراً بتجويز وجود المثل. قوله «لا يطلب إلاّ ما يجوز وجوده» المراد هنا بالطلب الطلب بالفعل وهو الحبّ القلبيّ المقرون بالسعي فلا يرد بالتمنّي المتعلّق بالمحال فإنه عبارة عن مجرّد حبّ القلب.

(١) **قوله:** [بقرينة أنّ المقام مقام المبالغة] أي: المبالغة في الوصف بالإيلام فيكون المقام قرينة على إرادة العموم في المفعول وأنه ليس المراد «ما يؤلمني» أو «ما يؤلم بعض الناس» أو نحو ذلك.

(٢) **قوله:** [أي: جميعَ عباده] إنما قدّر المفعول هنا عامًّا لأنّ الدعوة من الله تعالى إلى دار السلام بسبب التكليف لا تختصّ بعبد دون آخر بل تشمل الجميع إلاّ أنه لم يجب منهم إلاّ السعداء. قوله «فالمثال الأوّل إلخ» بيان للتفاوت بين المثالين المشار إليه بقول المصـ «وعليه إلخ».

(٣) **قوله:** [وهو تذكرة] أي: مذكِّرة ومنبِّهة على ما سبق وهو قوله «وإلاّ وجب التقدير بحسب القرائن» لئلاّ يغفل عنه، وفيه أنّ تذكير ما سبق أيضاً لا يخصّ بمجرّد الاختصار. قوله «وما يقال» أي: في توجيه هذه العبارة، وحاصله أنّه ليس المراد بالقرينة هنا القرينة الدالّة على المحذوف بل الدالّة على أنّ الحذف لمجرّد الاختصار أي: إذا دلّت القرينة على أنّ الحذف لمجرّد الاختصار فالحذف لمجرّد الاختصار، وهذا المعنى لم يسبق في المتن.

(٤) **قوله:** [لأنّ هذا المعنى معلوم] أي: معلوم من خارج وإن لم يتقدّم في المتن ما يفيد ذلك، وفيه أنّه لا

إليه» أي: أذني، وعليه) أي: على الحذف[1] لمجرّد الاختصار (قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف:١٤٣] أي: ذاتَك) وههنا بحث وهو أنّ الحذف للتعميم مع الاختصار إن لم يكن فيه قرينة دالّة على أنّ المقدّر عامّ فلا تعميم أصلاً وإن كانت فالتعميم مستفاد من عموم المقدّر سواء حذف أو لم يحذف، فالحذف لا يكون إلاّ لمجرّد الاختصار[2] (وإمّا للرعاية على الفاصلة نحو) قوله تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى:١-٣]) أي: وما قلاك، وحصولُ الاختصار[3] أيضاً ظاهر (وإمّا لاستهجان ذكره) أي: ذكر المفعول (كقول عائشة رضي الله تعالى عنها: ((مَا رَأَيْتُ مِنْهُ)) أي: من النبيّ عليه

يعترض بالعلم من الخارج فكان الأولى الاقتصار على الوجه الثاني أعني: قوله «جارٍ في سائر الأقسام»، ثمّ قوله «لأنّ هذا المعنى معلوم» يفيد أنه لا بدّ من قرينة على أنّ الحذف للنكتة الفلانيّة كالاختصار وغيره وهو كذلك. قوله «فلا وجه لتخصيصه إلخ» قد يقال له وجه وهو أنّ مجرّد الاختصار نكتة ضعيفة لا يصار إليها إلاّ إذا تعيّنت، ونظير ذلك ما مرّ في ذكر المسند إليه حيث علّله المصـ بالأصالة وقيّده الشارح بقوله «ولا مقتضِي للعدول عنه».

(١) **قوله:** [أي: على الحذف إلخ] إشارة إلى مرجع الضمير، وإنما قال المصـ «وعليه» لتفاوت بين قرينتي المثالين فهي في الأوّل لفظ الفعل وهو «أصغيت» وفي الثاني جواب الطلب.

(٢) **قوله:** [إلاّ لمجرّد الاختصار] أي: ولا دخل له في التعميم، وقد دفع الشارح هذا البحث في شرح "المفتاح" باختيارِ الشق الأوّل من الترديد ومنعِ قوله «فلا تعميم أصلاً» لأنه إذا لم يكن قرينة دالّة على أنّ المقدّر عامّ يحمل المحذوف على العموم في المقام الخطابيّ حذراً من ترجيح خاصّ على خاصّ آخر بلا مرجِّح فللحذف مدخل في تقديره عامًّا لأنه تُوُصِّل بالحذف إلى تقديره عامًّا في ذلك المقام.

(٣) **قوله:** [وحصول الاختصار إلخ] فيه إشارة إلى أنّه لا مدافعة بين ما ذكره المصـ وقولِ "الكشّاف" إنّ الحذف في هذه الآية للاختصار؛ إذ لا تزاحم في النكات فيجوز اجتماع عدة من النكات في مثال واحد، ولك أن تقول إنّ الحذف هنا لترك مواجهته عليه الصلاة والسلام بإيقاع «قَلَى» الذي معناه «أبغض» على ضميره وإن كان منفيًّا لأنّ النفي فرع الإثبات في التعقّل، وهذا أحسن منهما فتدبّر.

السلام (وَلاَ رَأَى مِنِّيْ)) أي: العورةَ[١] (وإمّا لنكتة أخرى) كإخفائِه[٢] أو التمكّنِ من إنكاره إن مسّتْ إليه حاجة أو تعيّنه حقيقةً أو ادّعاءً أو نحوِ ذلك (وتقديم مفعوله) أي: مفعول الفعل (ونحوه) أي: نحوِ المفعول من الجارّ والمجرور والظرف والحال وما أشبه ذلك[٣] (عليه) أي: على الفعل (لردّ الخطأ في التعيين كقولك: «زيداً عرفتُ» لمن اعتقد أنك عرفتَ إنساناً) وأصاب في ذلك (و) اعتقد (أنه غير زيد) وأخطأ فيه (وتقول لتأكيده) أي: تأكيد هذا الردّ[٤] «زيداً عرفتُ (لا غيره») وقد يكون لردّ الخطأ في الاشتراك[٥] كقولك: «زيداً عرفتُ» لمن اعتقد أنك عرفتَ زيداً وعمراً وتقول لتأكيده:...........................

---

(١) قوله: [أي: العورةَ] أي: فحذف هذا المفعول لاستقباح ذكره، ولك أن تقول إنّ الحذف هنا لتأكيد أمر ستر العورة حتّى أنّه يستر لفظها عن السامع.

(٢) قوله: [كإخفائه] كقولك «الأمير يحبّ» عند قيام قرينة عند المخاطب أنّ المراد «يحبّني» فتُخفِي نفسك خوفاً من أن تُحسَد. قوله «أو التمكّن من إنكاره» كأن يقال «أخزى الله» عند القرينة على أنّ المراد «زيداً». قوله «أو تعيّنه حقيقة» كقولنا «نحمد ونشكر» أي: الله فإنه المحمود والمشكور حقيقة. قوله «أو ادّعاءً» أي: أو تعيّنه ادّعاءً نحو «أعظِّم» أي: الأمير فتحذفه لادّعاء أنّه لا يستحقّ التعظيم في البلد غيره. قوله «أو نحوِ ذلك» كإيهام صون اللسان عنه نحو «لعن الله» أي: الشيطان، أو كإيهام صونه عن اللسان نحو «نمدح ونعظِّم» أي: محمّداً صلوات الله تعالى وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

(٣) قوله: [وما أشبه ذلك] كالمفعول له وغيره ممّا يجوز تقديمها على الفعل نحو «في الدار جلست» و«عند العالم جلست» و«ماشياً جئت» و«تعظيماً قمت» و«يوم الجمعة صمت».

(٤) قوله: [أي: تأكيد هذا الردّ] أي: المسمّى بقصر القلب، وقال في "الأطول" أي: لتأكيد هذا التقديم لا لتأكيد ردّ الخطأ لأنّ المؤكَّد في المتعارف هو المفِيد الأوّل لا مُفادُه ألا ترى أنك تجعل في «جاء زيد زيد» الثاني تأكيداً للأوّل فلا يغرّنّك قول الشارح المحقِّق «أي: تأكيد هذا الردّ».

(٥) قوله: [لردّ الخطأ في الاشتراك] أي: لردّ المتكلّم خطأ المخاطب في اعتقاده الاشتراك في مفعول الفعل ويسمّى هذا الردّ قصر الإفراد، وقد يكون التقديم للتعيين كقولك «زيداً عرفتُ» لمن اعتقد أنّك عرفتَ إنساناً لكنّه جاهل بعينه، ويسمّى هذا قصر التعيين.

«زيداً عرفتُ وحده»، وكذا في نحو[١] «زيداً أَكرِمْ» و«عمراً لا تُكرِمْ» أمراً ونهياً، فكان الأحسن أن يقول: «لإفادة الاختصاص»[٢] (ولذلك) أي: ولأنّ التقديم لردّ الخطاء في تعيين المفعول مع الإصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعولٍ مّا (لا يقال: «ما زيداً ضربتُ ولا غيرَه») لأنّ التقديمَ يدلّ على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقاً لمعنى الاختصاص[٣] وقولَك: «ولا غيرَه» ينفي ذلك فيكون مفهوم التقديم مناقضاً لمنطوقِ «لا غيره» نعم! لو كان التقديم لغرض آخر[٤] غير التخصيص جاز «ما زيداً ضربتُ ولا غيرَه»، وكذا «زيداً ضربتُ وغيرَه» (ولا «ما زيداً ضربتُ ولكنْ أكرمتُه») لأنّ مبنى الكلام ليس على[٥] أنّ الخطأ واقع في الفعل بأنه الضرب حتّى تردّه إلى الصواب بأنه الإكرام وإنّما الخطأ في تعيين

---

(١) **قوله:** [وكذا في نحو إلخ] إشارة إلى أنّ ردّ الخطأ كما يكون في الإخبار يكون في الإنشاء فيقال نحو «زيداً أكرم» و«عمراً لا تكرم» ردًّا على من اعتقد أنّ الأمر بالإكرام مختصّ بغير زيد والنهي عنه مختصّ بغير عمرو أو اعتقد أنّ الأمر بالإكرام أو النهي عنه مستوٍ فيه عمرو وزيد.

(٢) **قوله:** [أن يقول: «لإفادة الاختصاص»] أي: بدل قوله «لردّ الخطأ في التعيين» وذلك ليدخل فيه القصر بأنواعه الثلاثة، وفيه أنّ الاختصاص لا يجري في الإنشاء لأنّه عبارة عن ثبوت شيء لشيء ونفيه عن غيره ولا يقبله الإنشاء لأنّه لا حكم فيه، وجوابه أنّه يجري فيه باعتبار تضمّنه خبراً فإنّ قولك «أَكْرِمْ زَيْداً» يتضمّن أنّ زيداً مأمور بإكرامه أو أنه مستحقّ للإكرام أو نحو ذلك.

(٣) **قوله:** [لمعنى الاختصاص] الإضافة بيانيّة أي: لمعنى هو اختصاص نفي الضرب بزيد فإنّ معناه قصرُ عدم الضرب على زيد وثبوتُه لغيره. قوله «ينفي ذلك» أي: ينفي وقوع الضرب على غير زيد. قوله «مناقضاً لمنطوق إلخ» أي: والجمع بين المتناقضين باطل ومستلزم الباطل باطل.

(٤) **قوله:** [لغرض آخر] أي: كالاهتمام بالمقدّم في نفي الفعل عنه أو الاستلذاذ بذكره؛ وذلك لأنه ليس على هذا في التقديم ما ينافي نفي الفعل عن الغير. قوله «وكذا زيداً ضربت وغيرَه» أي: إنه مثل «ما زيداً ضربت ولا غيرَه» في المنع عند قصد التخصيص وفي الجواز عند قصد غيره.

(٥) **قوله:** [ليس على إلخ] إذ لو كان المبنى عليه لقيل «ما ضربت زيداً ولكن أكرمته» بلا تقديم للمفعول. قوله «بأنّه الضرب» الباء بمعنى «في» وهو بدل من «في الفعل» أو هي للتصوير.

المضروب فالصواب: «ولكنْ عمراً» (وأمّا نحو «زيداً عرفتُه»[١] فتأكيد إنْ قُدِّر) الفعل المحذوف (المفسَّر) بالفعل المذكور (قبل المنصوب) أي: «عرفتُ زيداً عرفتُه» (وإلاّ) أي: وإن لم يقدَّر المفسَّر قبل المنصوب بل بعده (فتخصيص) أي: «زيداً عرفتُ عرفتُه» لأنّ المحذوف المقدّر كالمذكور فالتقديم عليه[٢] كالتقديم على المذكور في إفادة الاختصاص كما في «بسم الله» فنحو «زيداً عرفتُه» محتمل للمعنيين التخصيص والتأكيد فالرجوع في التعيين إلى القرائن، وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص[٣] يكون آكدَ من قولنا: «زيداً عرفتُ» لما فيه من التكرار، وفي بعض النُسَخ: (وأمّا نحو:[٤] ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [حم السجدة:١٧] فلا يفيد إلاّ التخصيص) لامتناع أن يقدَّر الفعل مقدَّماً نحو «أمّا فهدينا ثمود» لالتزامهم[٥] وجودَ فاصل بين «أمّا» والفاءِ بل التقدير: «أمّا ثمود فهدينا فهديناهم» بتقديم

---

(١) قال: [وأمّا نحو «زيداً عرفته»] مرتبطة بقوله «زيداً عرفت» أي: إنّ ما تقدّم من أنّ «زيداً عرفت» مفيد للتخصيص إذا لم يشتغل الفعل عن المفعول بضميره وأمّا إذا اشتغل عنه به نحو «زيداً عرفته» فتأكيد إن قدّر إلخ، وفي هذا الكلام ردّ على "الكشّاف" حيث جزم بأنّ «زيداً عرفته» للتخصيص.

(٢) قوله: [فالتقديم عليه] أي: على المحذوف المقدَّر. قوله «كما في بسم الله» تشبيه في إفادة التقديم على المحذوف المقدَّر التخصيصَ. قوله «فنحو «زيداً عرفته» إلخ» أعاده ليرتِّب عليه قوله «والرجوع في التعيين إلى القرائن» أي: في تعيين كون التقديم للتأكيد أو للتخصيص.

(٣) قوله: [على أنه للتخصيص] أي: على أنّ «زيداً عرفته» للتخصيص بأن كان المقام مقام التخصيص. قوله «يكون آكد إلخ» أي: أبلغ في الاختصاص من قولنا «زيداً عرفت» لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد ومعلوم أن ليس التخصيص إلاّ تأكيداً على تأكيد فيتقوّى بازدياد التأكيد لا محالة.

(٤) قال: [وأمّا نحو إلخ] مقابل لنحو «زيداً عرفته»، لمّا ذكر المصـ أنّ نحو «زيداً عرفته» محتمل للتأكيد والتخصيص ربما توهّم أنّ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ بنصب «ثمود» على القراءة الشاذّة يحتملهما دفع ذلك التوهّم بأنّه متعيّن للتخصيص لتعيّن تقدير المفسَّر مؤخّراً.

(٥) قوله: [لالتزامهم إلخ] علّة لامتناع تقدير الفعل مقدَّماً، ولا يجوز تقدير الفعل مقدَّماً بدون الفاء لأنّ

المفعول، وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر لأنه يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل كما إذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما؟ فتقول: «أمّا زيداً فضربتُه[١] وأمّا عمراً فأكرمتُه» فليتأمّل[٢] (وكذلك) أي: ومثلُ «زيداً عرفتُ» في إفادة الاختصاص (قولُك: «بزيد مررتُ») في المفعول بواسطة لمن اعتقد أنك مررتَ بإنسان وأنه غير زيد، وكذلك «يومَ الجمعة سرتُ» و«في المسجد صلّيتُ» و«تأديباً ضربتُه» و«ماشياً حججتُ» (والتخصيص لازم للتقديم غالباً) أي: لا ينفكّ عن تقديم المفعولِ ونحوِه في أكثر الصوَر بشهادةِ الاستقراء وحكمِ الذوق[٣] وإنّما قال: «غالباً» لأنّ اللزوم الكلّي غير متحقّق إذ التقديم قد يكون لأغراض أخر كمجرّدِ الاهتمام[٤] والتبرّكِ والاستلذاذِ وموافقةِ كلام السامع وضرورةِ الشعر[٥] ورعايةِ السجع والفاصلة ....

المقدَّر هو الجواب والمذكورُ إنما هو مفسِّر والجواب لا بدّ من اقترانه بالفاء.

(١) **قوله**: [فتقول: أمّا زيداً فضربتُه إلخ] أي: فالسائل جاهل بالفعل المتعلِّق بهما وأنت تريد بيانَه ولم ترد التخصيص وأمّا تقديم المفعول فيه فلمجرّد إصلاح اللفظ بالفصل بين «أمّا» والفاءِ.

(٢) **قوله**: [فليتأمّل] أي: ليظهر أنْ ليس المقصود من الآية بيانَ أنّ ثمود هدوا فاستحبّوا العمى على الهدى دون غيرهم لأنّ من المعلوم أنّ الكفّار كلّهم كذلك بل المقصود الإخبارُ بسوء صنيعهم وبيانُ أنّ أصل الهداية أي: الدعوة للحقّ حصلت لهم ليعلم أنّ إهلاكهم إنما كان بعد إقامة الحجّة عليهم.

(٣) **قوله**: [وحكمِ الذوق] المراد به هنا قوّة للنفس تدرك بسببها لطائف الكلام ووجوه محسِّناته فهو عبارة عن العقل. قوله «وإنما قال إلخ» بيان لفائدة العبارة، وكان الأخصر الأعذب: «والتقديم للتخصيص غالباً» إذ في تقييد اللزوم بالغالب حزازة. قوله «غير متحقِّق» أي: غير ثابت.

(٤) **قوله**: [كمجرّدِ الاهتمام] أي: كالاهتمام المجرّد عن التخصيص نحو «العلم لزمت» فإنّ الأهمّ تعلّق اللزوم بالعلم. قوله «والتبرّكِ» أي: تعجيلِ التبرّك نحو «محمّداً صلّى الله تعالى عليه وسلّم أحببت». قوله «والاستلذاذِ» أي: وتعجيلِ الاستلذاذ نحو «الحبيب رأيت». قوله «وموافقةِ كلام السامع» كقولك «زيداً أكرمت» لمن قال «من أكرمت».

(٥) **قوله**: [وضرورةِ الشعر] كقوله: سَرِيْعٌ إِلَى ابْنِ العَمِّ يَلْطَمُ وَجْهَهُ * وَلَيْسَ إِلَى دَاعِي النِدَا بِسَرِيْعِ إذ لو

ونحوِ ذلك قال الله تعالى[1]: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ۝ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٠-٣٢] وقال: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾ [الانفطار: ١٠] وقال: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ[2] فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩-١٠] وقال: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل: ١١٨] إلى غير ذلك ممّا لا يحسن فيه[3] اعتبار التخصيص عند من له معرفة بأساليب الكلام (ولهذا) أي: ولأنّ التخصيص لازم للتقديم غالباً (يقال في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٤] معناه: نخصّك بالعبادة والاستعانة) بمعنى[4] نجعلك من بين الموجودات مخصوصاً بذلك لا نعبد ولا نستعين غيرك (وفي ﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] معناه: إليه تحشرون لا إلى غيره، ويفيد) التقديم (في الجميع) أي: جميع صور التخصيص (وراءَ

أخّر قوله «إلى داعي الندا» عن قوله «بسريع» لاختلّ الوزن. قوله «ورعايةِ السجع» أي: السجع من النثر غير القرآن. قوله «والفاصلة» أي: من القرآن لأنّ ما يسمّى في غير القرآن سجعة يسمّى في القرآن فاصلة رعاية للأدب إذ السجع في الأصل هدير الحمام. قوله «ونحوِ ذلك» أي: كتعجيلِ المسرّة نحو «خيراً تلقي» وتعجيلِ المساءة نحو «شرًّا يلقي صديقك».

(١) **قوله:** [قال الله تعالى: إلخ] كلّها أمثلة لما كان التقديم فيه لغرض آخر غير التخصيص. قوله ﴿ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ مثال لكون التقديم لرعاية الفاصلة. قوله ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾ لا يخفى أنّ هذا ليس من تقديم المعمول على العامل بل من تقديم أحد المعمولين على الآخر، ففيه إشارة إلى أنّ المصـ لم يُرد بالتقديم هنا تقديم المعمول على عامله فقط بل تقديم ما حقّه التأخير وإن لم يتقدّم على عامله.

(٢) **قوله:** [وقال: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ﴾ إلخ] التقديم هنا لإصلاح اللفظ بالفصل بين «أمّا» والفاءِ ورعايةُ الفاصلة أيضاً ظاهرة. قوله ﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ التقديم هنا أيضاً لرعاية الفاصلة.

(٣) **قوله:** [ممّا لا يحسن فيه إلخ] بيان للغير، ولا يخفى أنّ نفي الحسن لا يستلزم نفي الصحّة ولهذا حمل صاحب "الكشّاف" والقاضي البيضاوي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ على التخصيص أي: لا تصلوه إلاّ الجحيم، وهي النار العظيمة. قوله «بأساليب الكلام» أي: بمقاصده.

(٤) **قوله:** [بمعنى إلخ] أشار به إلى أنّ الباء داخلة على المقصور. قوله «بذلك» أي: بالمذكور من العبادة والاستعانة.

التخصيص) أي: بعده[١] (اهتماماً بالمقدَّم) لأنّهم يقدِّمون الذي شأنه أهمّ وهُم ببيانه أعنى[٢] (ولهذا يقدَّر) المحذوف (في «بسم الله» مؤخَّراً) أي: «بسم الله أفعل كذا» ليفيد مع الاختصاص الاهتمامَ لأنّ المشركين[٣] كانوا يبدؤن بأسماء آلهتهم فيقولون: «باسم اللات باسم العزّى» فقصد الموحِّد تخصيصَ اسم الله بالابتداء للاهتمامِ والردِّ عليهم (وأورد ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق:١]) يعني: لو كان التقديم[٤] مفيداً للاختصاصِ والاهتمامِ لوجب أن يؤخَّر الفعل ويقدَّم «باسم ربّك» لأنّ كلام الله تعالى أحقّ لرعاية ما تجب رعايته (وأجيب بأنّ الأهمّ فيه القراءة) لأنّها أوّل سورة نَزَلت[٥] فكان الأمر بالقراءة أهمَّ باعتبار هذا العارض وإن كان ذكر الله أهمَّ في نفسه هذا جواب[٦] جار الله العلاّمة في "الكشاف" (وبأنه) أي: «باسم ربّك» (متعلّق

---

(١) قوله: [أي: بعده] أي: بعد التخصيص المستفاد من التقديم، وإنما لم يقل: «غيره» مع أنه المراد إشارة إلى تأخّره في الاعتبار عن التخصيص بحسب الرتبة فبعديّة الاهتمام بالنظر إلى أنّ المقصود بالذات هو التخصيص والاهتمام تابع له ومتأخِّر عنه في الاعتبار.

(٢) قوله: [وهم ببيانه أعنى] أي: أشدّ عناية أو إرادة ببيان الأهمّ، واعلم أنّ للاهتمام معنيين أحدهما كون المقدَّم ممّا يعتنى بشأنه لشرف مثلاً فيقتضي ذلك تخصيصَه بالتقديم فالموجِب للتقديم في هذا هو نفس الاهتمام، والثاني كون المقدَّم في تقديمه معنى لا يحصل عند التأخير فالموجِب للتقديم في هذا هي الحاجة إلى التقديم للاهتمام بذلك التقديم، فالاهتمام والتقديم متلازمان معلَّلان بعلّة الحاجة.

(٣) قوله: [لأنّ المشركين إلخ] علّة للمعلَّل مع علّته. قوله «فقصد الموحِّد إلخ» أي: فقصد الموحِّد بالتقديم تخصيصَ اسم الله بالابتداء أي: قصر الابتداء عليه والاهتمامَ به للردّ عليهم.

(٤) قوله: [يعني: لو كان التقديم إلخ] هذا يدلّ على أنه إيراد على قوله «ويفيد التقديم وراء التخصيص اهتماماً». قوله «أحقّ برعاية إلخ» أي: برعاية النكات التي تجب رعايتها في الكلام البليغ.

(٥) قوله: [أوّل سورة نزلت] فيه مسامحة إذ الذي نزل أوّلاً على الإطلاق هو أوّلها وهو قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق:١-٥]، وأوّل سورة نزلت بتمامها سورة الفاتحة، وأوّل ما نزل بعد فترة الوحي أوّل سورة المدّثّر.

(٦) قوله: [هذا جواب إلخ] وحاصله أنّ الاهتمام بذكر الله باسمه أمر ذاتيّ والاهتمام بالقراءة أمر عارض

بـ«اقرأ» الثاني) أي: هو مفعول[1] «اقرأ» الذي بعده (ومعنى) «اقرأ» (الأوّل أَوْجِد القراءةَ) من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به كما في «فلان يعطي» كذا في "المفتاح" (وتقديم بعض معمولاته) أي: معمولاتِ الفعل (على بعض لأنّ أصله) أي: أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولا مقتضِي للعدول عنه) أي: عن الأصل (كالفاعلِ في نحو «ضرب زيدٌ عمراً») لأنه عمدة في الكلام[2] وحقّه أن يليَ الفعلَ، وإنّما قال: «في نحو ضرب زيدٌ عمراً» لأنّ في نحو «ضَرَب زيداً غلامُه» مقتضياً للعدول عن الأصل (والمفعولِ الأوّل في نحو «أعطيتُ زيداً درهماً») فإنّ أصله[3] التقديم لِما فيه من معنى الفاعليّة وهو أنه عاطٍ أي: آخذ للعطاء (أو لأنّ ذكره) أي: ذكرَ ذلك البعض الذي يقدَّم (أهمّ) جَعَل[4] الأهمّيّةَ ههنا

من حيث إنّ المقصود من الإنزال الحفظ المتوقّف عليها فقدّم الاهتمام بحسب العارض على الاهتمام الذاتيّ، ويعلم منه أنّ الأهمّيّة الذاتيّة إنما تعتبر إذا لم يعارضها مناسبة المقام.

(١) **قوله:** [أي: هو مفعول إلخ] أي: مفعول به بواسطة حرف الجرّ على أنّ الباء للاستعانة أو المصاحبة أو زائدة لإفادة التكرير والدوام ونظير التركيب: «بالقلم كتبت» و«بثيابي ذهبت» و«بالخطام أخذت». قوله «إلى مقروء به» أي: إلى ما تعلّقت به القراءة ووقعت عليه أي: فهو منزّل منزلة اللازم كـ«يعطي» في «فلان يعطي». قوله «كذا في "المفتاح"» فيه إشارة إلى أنّ في الجواب الثاني شيئاً، ولعلّ وجهه أنّ المتبادر والمناسب أنّ المطلوب من المصطفى قراءة مخصوصة لا إيجاد مطلق القراءة.

(٢) **قوله:** [لأنّه عمدة في الكلام] أي: إنما كان أصل الفاعل التقديم لأنه عمدة في الكلام بمعنى أنه لا يتقوّم الكلام بدونه بخلاف المفعول. قوله «وحقّه أن يليَ الفعلَ» لأنه لشدّة طلب الفعل له صار كالجزء منه وما هو كالجزء أولى بالتقديم ممّا هو في حكم الانفصال. قوله «وإنما قال إلخ» بيان لفائدة العبارة وإشارة إلى أنّ المراد بـ«نحو ضرب زيدٌ عمراً» كلّ تركيب لم يوجد فيه مقتض للعدول عن أصل تقديم الفاعل كاتّصال الفاعل بضمير المفعول نحو «ضرب زيداً غلامُه».

(٣) **قوله:** [فإنّ أصله] أي: لأنّ أصل المفعول الأوّل وهو «زيداً» في المثال. قوله «أنه عاطٍ» من «عطوت الشيء» تناولته. قوله «للعطاء» أي: للشيء المعطى وهو الدرهم.

(٤) **قوله:** [جعل إلخ] بيان اعتراض على المصـ بأنّه جعل الأهمّيّة في باب المسند إليه أمراً شاملاً لكون

قسيماً لكون الأصل التقديمَ وجَعَلها في المسند إليه شاملاً له ولغيره[١] من الأمور المقتضِية للتقديم وهو الموافق لـ"المفتاح" ولِما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال: إنّا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم[٢] شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسَّر وجه العناية بشيء يعرف له معنى وقد ظنّ كثير من الناس أنه يكفي أن يقال: «قُدِّم للعناية ولكونه أهمّ» من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية[٣] وبم كان أهمّ، فمراد المصنف[٤]

الأصل التقديم ولغيره حيث قال «وأمّا تقديمه فلكون ذكره أهمّ إمّا لكونه الأصل وإمّا ليتمكّن الخبر في ذهن السامع وإمّا لتعجيل المسرة إلخ» وجعلها ههنا قسيماً لكون الأصل التقديم حيث قال «لأنّ أصله التقديم ولا مقتضي للعدول عنه أو لكون ذكره أهمّ» فكلامه هنا مخالف لكلامه فيما تقدّم، وأجاب الشارح عن الاعتراض بالتوفيق بين الكلامين بقوله الآتي: «فمراد المصـ بالأهميّة إلخ».

(١) **قوله:** [شاملاً له ولغيره] أي: أمراً شاملاً لكون الأصل التقديم ولغيره من قبيل شمول المسبَّبِ لأسبابه والمعلولِ لعلله لا من شمول الكلي لجزئياته. قوله «من الأمور إلخ» بيان للغير. قوله «وهو الموافق إلخ» أي: وجعلُ الأهميّة أمراً شاملاً لأصالة التقديم ولغيره هو الموافق لِما في "المفتاح" ولِما ذكره الشيخ.

(٢) **قوله:** [في التقديم] أي: في علّة التقديم وفي الأغراض الموجبة له. قوله «مجرى الأصل» أي: مجرى القاعدة الكليّة الشاملة لجميع أغراضه. قوله «والاهتمام» عطف تفسير. قوله «لكن ينبغي إلخ» من جملة كلام الشيخ. قوله «وجه العناية» أي: سببها. قوله «بشيء يعرف له معنى» أي: يعرف لذلك الشيء مزيّةٌ واعتبارٌ كأصالةِ التقديم وتمكّنِ الخبر في ذهن السامع وغيرِ ذلك.

(٣) **قوله:** [من أين كانت تلك العناية] أي: من غير أن يذكر جوابُ مِن أين كانت تلك العناية، وجوابُه ذكرُ سبب العناية فالمعنى: من غير ذكر سببِ العناية ووجهها. قوله «وبم كان أهمّ» أي: وبأيّ سبب كان أهمّ، وهذا تفسير لما قبله، فعلم من كلام الشيخ هذا أنّه جعل الاهتمام كالقاعدة الكليّة الشاملة لجميع أغراض التقديم من الأصالة والتمكين إلى غير ذلك.

(٤) **قوله:** [فمراد المصنِّف إلخ] تفريع على قوله «وهو الموافق إلخ». قوله «الأهميّة العارضة إلخ» أي: لا الأهميّةَ بحسب نفس الأمر الشاملةَ لكون الأصل التقديم ولغيره المرادةَ للمصـ فيما تقدّم ولهذا جعلها شاملة له ولغيره فلا تخالف بين ما ذكره هنا وما ذكره هناك؛ لأنّه حيث لم يعمّها أراد بها ما يكون بحسب اعتبار المتكلِّمِ أو السامعِ وافَقَ نفسَ الأمر أو لا.

بالأهميّة ههنا الأهميّة العارضة بحسَب اعتناءِ المتكلِّم أو السامع بشأنه[١] والاهتمامِ بحاله لغرض من الأغراض (كقوله: «قَتَل الخارجيَّ فلانٌ») لأنّ الأهمّ[٢] في تعلّق القتل هو الخارجيّ المقتول ليتخلّص الناس من شرّه (أو لأنّ في التأخير إخلالاً ببيان المعنى نحو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [المؤمن:٢٧] فإنّه لو أُخِّر) قولُه «من آل فرعون»[٣] عن قوله «يكتم إيمانَه» (لتوهّم أنه من صلة «يكتم») أي: يكتم إيمانَه من آل فرعون (فلم يُفهَم أنه) أي: ذلك الرجلَ كان (منهم) أي: من آل فرعون[٤] والحاصل أنه ذُكِر لرجل ثلاثة أوصاف[٥] قُدِّم الأوّل أعني «مؤمن» لكونه أشرف ثم الثاني لئلاّ يتوهّم خلاف المقصود (أو) لأنّ في التأخير إخلالاً[٦] (بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه:٦٧]) بتقديم الجارِّ والمجرورِ والمفعولِ على الفاعل لأنّ فواصل الآي على الألف.

---

(١) قوله: [بشأنه] أي: شأن المقدَّم، متعلِّق بالاعتناء. قوله «والاهتمامِ بحاله» تفسير لما قبله. قوله «لغرض من الأغرض» أي: غير أصالة التقديم كتمكينِ الخبر في ذهن السامع وتعجيلِ المسرّة وغيرِ ذلك بدليل أنّ العامّ إذا قوبل بالخاصّ يراد به ما عدا الخاصّ.

(٢) قوله: [لأنّ الأهمّ إلخ] يعني: أنّ إفادة وقوع القتل على الخارجيّ أهمّ من إفادة أنّ وقوعه من فلان لأنّ قصد الناس هو وقوع القتل على الخارجيّ لا وقوعه من فلان.

(٣) قوله: [قولُه «من آل فرعون»] تعيين لمرجع ضمير «أخِّر». قوله «عن قوله يكتم إيمانَه» بيان للمؤخَّر عنه. قوله «أي: يكتم إيمانَه من آل فرعون» بيان للمعنى المتوهَّم على تقدير التأخير.

(٤) قوله: [أي: من آل فرعون] أي: مع أنّ المقصود بيان أنه منهم لإفادة ذلك مزيد عناية الله تعالى به، ففي تأخيره إيهام المعنى الغير المراد فقدّم للتحرّز والتباعد عن ذلك الإيهام.

(٥) قوله: [ثلاثة أوصاف] أي: كونُه مؤمناً وكونُه من آل فرعون وكونُه يكتم إيمانه. قوله «قدِّم الأوّل» أي: على الثاني والثالث. قوله «ثمّ الثاني» أي: ثمّ قدِّم الثاني على الثالث.

(٦) قوله: [لأنّ في التأخير إخلالاً] إشارة إلى أنّ قول المصـ «بالتناسب» معطوف على قوله «ببيان المعنى». قوله «بتقديم الجارِّ إلخ» تعيين للمعمولين المقدَّمين على الفاعل رعاية للفاصلة. قوله «فواصل الآي» الفواصل جمع الفاصلة وهي ما يسمّى في غير القرآن سجعة، والآي جمع الآية. قوله «على الألف» أي: مبنيّة على الألف.

(**القصر**) في اللغة الحبس[1] وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وهو (حقيقيّ وغير حقيقيّ) لأنّ تخصيص شيء بشيء إمّا أن يكون بحسَب الحقيقة وفي نفس الأمر[2] بأنْ لا يَتجاوزَه إلى غيره أصلاً وهو الحقيقيّ أو بحسَب الإضافة إلى شيء آخَر بأنْ لا يتجاوزَه إلى ذلك الشيء وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر في الجملة[3] وهو غير حقيقيّ بل إضافيّ كقولك: «ما زيد إلاّ قائم» بمعنى أنّه لا يتجاوز القيامَ إلى القعود لا بمعنى أنّه لا يتجاوزه إلى صفة أخرى أصلاً، وانقسامه[4] إلى الحقيقيّ والإضافيّ بهذا المعنى[5]

---

(١) **قوله:** [في اللغة الحبس] على أنه من «قصرتُ الشيء» إذا حبسته، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [الرحمن:٧٢] أي: محبوسات. قوله «تخصيص إلخ» أي: تخصيص موصوفٍ بصفة أو صفةٍ بموصوف إمّا على الإطلاق أو على سبيل الإضافة. قوله «بطريق مخصوص» أي: من الطرق المصطلح عليها عندهم وهي التخصيص بالعطفِ، والتقديمِ، والنفي و«إلاَّ»، و«إِنَّمَا» على ما يأتي وبتوسّطِ ضمير الفصل وتعريفِ المسند إليه أو المسند بلام الجنس على ما مرّ، واحترز به عن نحو «زيد مقصور على القيام» فإنه لا يسمّى قصراً اصطلاحاً، والباء الأولى للإلصاق والثانية للاستعانة.

(٢) **قوله:** [وفي نفس الأمر] عطف تفسيريّ لقوله «بحسب الحقيقة». قوله «بأن لا يتجاوز إلخ» تصوير للتخصيص بحسب الحقيقة أي: بأن لا يتجاوز الشيءُ الأوّلُ المقصورُ الشيءَ الثانيَ المقصورَ عليه إلى غير هذا الشيء الثاني. قوله «وهو الحقيقيّ» كقولنا «لا إله إلاّ الله».

(٣) **قوله:** [في الجملة] أي: في بعض أمثلة القصر لا في كلّها كقولك «زيد شُجاع لا عمرو» فجاز أن يكون خالد أيضاً شُجاعاً. قوله «بل إضافيّ» دفع به توهّم أنّ المراد بكونه غيرَ حقيقيّ أنّه مجازيّ.

(٤) **قوله:** [وانقسامه إلخ] جواب سؤال مقدّر وهو أنّ القصر مطلقاً أي: حقيقيًّا كان أو إضافيًّا من الأمور الإضافيّة لأنّه نسبة بين المقصور والمقصور عليه فيمتنع اتّصافه بالحقيقيّ وتقسيمُه إلى الحقيقيّ والإضافيّ تقسيمُ الشيء إلى نفسِه وغيرِه وهو باطل، وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالحقيقيّ ما ليس إضافيًّا مطلقاً بل ما كان بالإضافة إلى جميع ما عدا المقصور عليه كما أنّ المراد بالإضافيّ ما كان بالإضافة إلى بعض ما عدا المقصور عليه فكلّ منهما نوع من مطلق إضافيّ.

(٥) **قوله:** [بهذا المعنى] تنازع فيه الحقيقيّ والإضافيّ أي: وانقسام القصر إلى الحقيقيّ بمعنى عدم مجاوزة

لا ينافي كونَ التخصيص مطلقاً مِن قَبيل الإضافات[1] (وكلّ منهما) أي: من الحقيقيّ وغيرِه (نوعان قصرُ الموصوف على الصفة) وهو أن لا يتجاوز الموصوفُ من تلك الصفة إلى صفة أخرى لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخَر (وقصرُ الصفة على الموصوف) وهو أن لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوفَ إلى موصوف آخَر لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفاتٌ أُخَر (والمراد) بالصفة[2] ههنا الصفة (المعنويّة) أعني: المعنى القائم بالغير (لا النعتُ النَّحويّ) أعني: التابع الذي يدلّ على معنى في متبوعه غير الشمول، وبينهما[3] عموم من وجه لتصادُقهما في مِثل «أعجبَني هذا العلم» وتفارُقِهما في مثل «العِلم حَسَنٌ» و«مررتُ بهذا الرجل»، وأمّا نحو قولك[4]: «ما زيد إلاّ أخوك» و«ما الباب إلاّ سَاج»

المقصور المقصورَ عليه إلى غيره أصلاً وانقسامه إلى الإضافيّ بمعنى عدم مجاوزة المقصور المقصورَ عليه إلى شيء آخر وإن أمكن أن يتجاوزه إلى غير ذلك الشيء الآخر لا ينافي إلخ.

(١) **قوله:** [من قبيل الإضافات] أي: من النسب التي يتوقّف تعقّلها على تعقّل غيرها. قوله «لكن يجوز إلخ» هذا الجواز ليس من مدلول القصر، وكذا الجواز الآتي في قصر الصفة.

(٢) **قوله:** [بالصفة] أي: التي تقصر أو يقصر عليها. قوله «ههنا» أي: في باب القصر. قوله «أعني: المعنى القائم بالغير» أي: سواء دلّ عليه بلفظ النعت النحويّ نحو «ما زيد إلاّ شاعر» فإنّ «شاعر» وإن لم يكن في هذا التركيب نعتاً نحويًّا لكنّه يصلح أن يكون نعتاً نحويًّا في غيره، أو بلفظ الفعل نحو «ما جاء إلاّ خالد»، وأشار الشارح بالعناية إلى أنّ المراد بالمعنويّة ما قابل الذات لا ما قابل صفات المعاني فقط.

(٣) **قوله:** [وبينهما] أي: وبين الصفة المعنويّة والنعت النحويّ. قوله «لتصادقهما في مثل «أعجبَني هذا العلم» فإنّ العلم فيه يصدق عليه الصفةُ المعنويّة والنعتُ النحويّ. قوله «وتفارقهما في مثل «العِلم حَسَنٌ» و«مررت بهذا الرجل» فإنّ الحسن في الأوّل يصدق عليه الصفة المعنويّة لا النعت النحويّ والرجل في الثاني يصدق عليه النعت النحويّ لا الصفة المعنويّة.

(٤) **قوله:** [وأمّا نحو قولك إلخ] دفع ما يرد على قول الصـ «وكلّ منهما نوعان» من أنّ القصر في الأمثلة المذكورة ليس من أحد من النوعين لأنّ كلاًّ من المسند والمسند إليه فيها ذات، وحاصل الجواب أنّ القصر فيها من باب قصر الموصوف على الصفة تأويلاً.

و«ما هذا إلاّ زيد» فمِن قصر الموصوف على الصفة تقديراً إذ المعنى أنّه مقصور على الاتّصاف بكونه أخاً أو ساجاً أو زيداً (والأوّل) أي: قصرُ الموصوف على الصفة (من الحقيقيّ نحو: «ما زيد إلاّ كاتب» إذا أريد أنّه لا يتّصف بغيرها) أي: غيرِ الكتابة (وهو لا يَكاد يوجَد لتعذُّر الإحاطة بصفات الشيء) حتّى يمكن[1] إثبات شيء منها ونفيُ ما عداها بالكلّية بل هذا محال لأنّ للصفة المَنفيّة نقيضاً وهو من الصفات التي لا يمكن نفيُها ضرورةَ امتناع ارتفاعِ النقيضَين، مَثلاً إذا قلنا: «ما زيد إلاّ كاتب» وأردنا أنّه لا يتّصف بغيره لزِم أن لا يتّصف بالقيام ولا بنقيضه[2] وهو محال (والثاني) أي: قصرُ الصفة على الموصوف من الحقيقيّ (كثير نحو: «ما في الدار إلاّ زيد») على معنى أنّ الحصول[3] في الدار المعيّنة مقصور على زيد (وقد يُقصَد به) أي: بالثاني[4] (المبالغةُ لعدَم الاعتِداد بغير المذكور) كما يُقصَد بقولنا: «ما في الدار إلاّ زيد» أنّ جميع مَن في الدار ممّن عدا زيداً في حكم العدَم فيكون قصراً حقيقيًّا ادّعائيًّا، وأمّا في القصر الغير الحقيقيّ[5] فلا يُجعَل فيه غيرُ المذكور

---

(١) قوله: [حتّى يمكن إلخ] تفريع على الإحاطة أي: إنّ الإحاطة بصفات الشيء التي يتفرّع عليها إمكان إثباتِ شيء منها ونفيِ ما عداه بالكلّيّة متعذّرة. قوله «بل هذا محال» أي: بل قصر الموصوف على الصفة قصراً حقيقيًّا محال عقلاً، وهذا إضراب على قول المصـ «وهو لا يكاد يوجد» لأنه إنما يفيد أنّ هذا القصر غير واقع بالكلّيّة وكم من أمور غير واقعة وليست محالاً عقلاً.

(٢) قوله: [ولا بنقيضه] وهو عدم القيام، ولزم أن لا يتّصف بالحركة ولا بنقيضها وهكذا.

(٣) قوله: [على معنى أنّ الحصول إلخ] أي: حصول إنسان لا حصول مطلق شيء، فلا يرد أنّ الدار لا تخلو عن شيء غير زيد أقلّه الهواء، والأولى التمثيل بقولنا «لا إله إلاّ الله» و«ما خاتم النبيّين إلاّ نبيّنا».

(٤) قوله: [أي: بالثاني] وهو قصر الصفة على الموصوف قصراً حقيقيًّا. قوله «كما يُقصَد» أي: كأنْ يقصد. قوله «فيكون قصراً حقيقيًّا ادّعائيًّا» إذ ليس هذا قصراً حقيقيًّا على وجه الحقيقة بل على وجه المبالغة.

(٥) قوله: [وأمّا في القصر الغير الحقيقيّ] أي: وأمّا في القصر الإضافيّ فلا يجعل إلخ، وأشار بهذا الشارحُ

بمنزلة العدَم بل يكون المراد أنّ الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى أنّه ليس حاصلاً لعَمرو وإن كان حاصلاً لبَكر وخالد (والأوّل) أي: قصر الموصوف على الصفة (من غير الحقيقيّ تخصيص أمر بصفة دون) صفة (أخرى أو مكانَها) أي: تخصيص أمر[1] بصفةٍ مكانَ صفةٍ أخرى (والثاني) أي: قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقيّ (تخصيص صفة بأمر دون) أمر (آخَر أو مكانَه) وقوله: «دون أخرى» معناه[2] متجاوِزاً عن الصفة الأخرى فإنّ المخاطب اعتقد اشتِراكَه في صفتَين[3] والمتكلّم يخصِّصه بإحداهما ويتجاوز عن الأخرى، ومعنى «دون» في الأصل «أدنى مكان مِن الشيء»[4] يقال: «هذا دون ذاك» إذا كان أَحطَّ منه قليلاً، ثمّ استُعير[5] للتفاوت في الأحوال والرُّتَبِ ....

إلى الفرق بين القصر الإضافيّ والقصر الحقيقيّ الادّعائيّ، وحاصله أنّ الإضافي يعتبر بالإضافة إلى شيء معيّن من غير اعتبار المبالغةِ والتنزيلِ والحقيقيّ الادّعائيّ مبنيّ على المبالغةِ والتنزيلِ.

(١) **قوله:** [أي: تخصيص أمر إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «مكانَها» عطف على قوله «دون» والضمير راجع إلى قوله «أخرى»، وهذا قصر القلب وما قبله قصر الإفراد وأمّا قصر التعيين فهو داخل في قوله «أو مكانَها» على طريقة المصـ وفيما قبله على طريقة السكّاكي كما سيأتي، وهكذا يقال فيما بعد.

(٢) **قوله:** [«دون أخرى» معناه إلخ] ذكره ليتبيّن أنّ مراد المصـ بقوله «دون أخرى» نفي صفة أخرى كما أنّ المراد بقوله «تخصيص أمر بصفة» إثبات صفة فيتحقّق معنى القصر. قوله «متجاوِزاً إلخ» إشارة إلى أنّ قوله «دون» حال وذو الحال هو المخصِّص فإنّه مراد بحسب المعنى فهو في قوّة الملفوظ.

(٣) **قوله:** [اعتقد اشتِراكَه في صفتَين] أي: اعتقد اشتِراكَ الموصوف في صفتَين، وفي العبارة قلب والأصل: اعتقد اشتِراكَ صفتين فيه.

(٤) **قوله:** [«أدنى مكان من الشيء»] أي: أخفض مكان أي: مكان منخفض من الشيء بالنسبة إلى مكان آخر، والجارّ متعلِّق بـ«أدنى» باعتبار أصل المعنى لا باعتبار المعنى التفضيليّ فلا يلزم استعمال أفعل التفضيل بالإضافة و«مِنْ». قوله «إذا كان أحطّ منه» أي: في الحسّ.

(٥) **قوله:** [ثمّ استعير] أي: نقل، أو المراد الاستعارة التصريحيّة. قوله «للتفاوت إلخ» الأولى للرتبة المنحطّة

ثمّ اتّسع فيه[١] فاستُعمِل في كلّ تجاوُزِ حدٍّ إلى حدٍّ وتَخطِّيْ حكمٍ إلى حكم، ولقائل[٢] أن يقول: إن أريد بقوله: «دون أخرى» و«دون آخر» دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما إذا اعتقد المخاطَب اشتِراكَ ما فوق الاثنين[٣] كقولِنا: «ما زيد إلاّ كاتب» لمَن اعتقده كاتباً وشاعراً ومُنْجماً وقولِنا: «ما كاتب إلاّ زيد» لمن اعتقد الكاتب زيداً وعمراً وبكراً، وإن أريد به الأعمّ من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير القصرُ الحقيقيّ، وكذا الكلام[٤] على قوله «مكان أخرى» و«مكان آخر» (فكلّ منهما) أي: فعُلم

نحو «زيد دون بكر في الفضل والرتبة» فيكون «دون» مستعملاً في المكان المعنويّ بالنقل أو بالاستعارة من المكان الحسّي بعد تشبيه المكان المعنويّ به.

(١) **قوله:** [ثمّ اتّسع فيه] أي: بطريق النقل أو بطريق المجاز المرسل من استعمال الملزوم في اللازم لأنّ التفاوت يلزمه التجاوز، أو المراد بالاتّساع فيه صيرورته حقيقة عرفيّة. قوله «في كلّ تجاوز إلخ» أي: في كلّ ذي تجاوز إلخ. قوله «وتَخطِّيْ حكمٍ إلخ» أي: وتجاوز حكمٍ إلخ، والمراد بالحكم المحكوم به فإنْ أريد بالحدّ أيضاً الحكم كان العطف للتفسير، وإن أردت به المحكوم عليه كان العطف مغايراً ودخل في قوله «تجاوُز حدٍّ إلى حدّ» «دُوْنَ» التي في قصر الصفة على الموصوف وفي قوله «وتَخطِّيْ حكمٍ إلى حكم» «دُوْنَ» التي في قصر الموصوف على الصفة.

(٢) **قوله:** [ولقائل إلخ] اعتراض على تعريف المصـ وحاصله أنه إن اختير الشقّ الأوّل لم يكن تفسير القصر الإضافيّ جامعاً لبعض أفراده وهو ما يكون لنفي أكثر من صفةٍ واحدة أو أمرٍ واحد وإن اختير الثاني لم يكن مانعاً عن دخول القصر الحقيقيّ فيه لأنه تخصيص أمرٍ بصفة دون سائر الصفات أو صفةٍ بأمر دون سائر الأمور، وجوابه أنا نختار الثاني ونريد الأعمّ من الواحد وغيره على التعيين والمنفيُّ في القصر الحقيقيّ هو ما عدا الصفة المذكورة أو الموصوف المذكور على الإجمال فلا يدخل فيه.

(٣) **قوله:** [اشتِراكَ ما فوق الاثنين] أي: اشتِراكَ الموصوف فيما فوق الاثنين في قصر الموصوف على الصفة أو اشتِراكَ ما فوق الاثنين في الموصوف في قصر الصفة على الموصوف. قوله «كقولِنا» أي: في قصر الموصوف على الصفة. قوله «وقولِنا إلخ» أي: في قصر الصفة على الموصوف.

(٤) **قوله:** [وكذا الكلام إلخ] بأن يقال إن أريد به مكان صفة واحدة أخرى ومكان أمر واحد آخر فقد

من هذا الكلام ومِن استعمال لفظ «أو» فيه[١] أنّ كلّ واحد من قصرِ الموصوف على الصفة وقصرِ الصفة على الموصوف (ضربان) الأوّل التخصيصُ بشيء دون شيء، والثاني التخصيصُ بشيء مكان شيء (والمخاطَب بالأوّل مِن ضَرَبَي كلٍّ) مِن قصر الموصوف[٢] على الصفة وقصرِ الصفة على الموصوف، ويعني بالأوّل التخصيصَ بشيء دون شيء (مَن يعتقد الشركةَ) أي: شركةَ صفتَين في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركةَ موصوفَين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف، فالمخاطَب بقولنا: «ما زيد إلاّ كاتب» مَن يعتقد اتّصافَه بالشّعر والكتابةِ وبقولنا: «ما كاتب إلاّ زيد» مَن يعتقد[٣] اشتراكَ زيد وعمرو في الكتابة (ويسمّى) هذا القصر (قصرَ إفرادٍ لقطع الشركة) التي اعتقدها المخاطَب[٤] (و) المخاطَب (بالثاني) أعني: التخصيص بشيء مكانَ شيء مِن ضَرَبَي كلٍّ من القصرَين (مَن يَعتقِد العكسَ) أي: عكس الحكم الذي أَثبتَه المتكلّم، فالمخاطَب بقولنا:

خرج عن ذلك ما إذا اعتقد المخاطب أكثر من صفتين أو أمرين وإن أريد به الأعمّ من الواحد وغيره فقد دخل فيه القصر الحقيقيّ.

(١) **قوله:** [ومن استعمال لفظ «أو» فيه] الظاهر أنّ هذا من عطف السبب على المسبَّب لأنّ سبب علم ما ذُكِر من ذلك الكلام هو استعمال «أو» فيه بناءً على أنها للتنويع.

(٢) **قوله:** [من قصر الموصوف إلخ] بيان لـ«كلٍّ». قوله «دون شيء» أي: لا التخصيص بشيء مكان شيء؛ فإنه الثاني كما يأتي. قوله «أي: شركة صفتين» أي: فأكثر، وكذا قوله «وشركة موصوفين».

(٣) **قوله:** [من يعتقد إلخ] حاصل ما ذكره الشارح أنّه إذا اعتقد المخاطب أنّ زيداً شاعر وكاتب مثلاً قلت في نفي ذلك الاعتقاد «ما زيد إلاّ شاعر» هذا في قصر الموصوف وإذا اعتقد أنّ زيداً وعمراً اشتركا في الكتابة قلت في نفي ذلك الاعتقاد «ما كاتب إلاّ زيد» وهذا في قصر الصفة.

(٤) **قوله:** [التي اعتقدها المخاطب] وصفُ الشركة بهذا احترازٌ عن الشركة في نفس الأمر فإنها لا يصحّ إرادتها لعدم تحقّقها. قوله «دون القيام» أي: سواء اعتقد اتّصافَه بشيء آخر أو لا.

«ما زيد إلاّ قائم» مَن اعتقد اتّصافَه بالقعود دون القيام وبقولنا: «ما شاعر إلاّ زيد» مَن اعتقد أنّ الشاعر عمرو لا زيد (ويسمّى) هذا القصر (قصرَ قلبٍ لقلب حكم المخاطَب أو تساوَيَا عنده) عطف على قوله «يَعتقد العكسَ» على ما يفصح عنه[1] لفظ "الإيضاح" أي: المخاطبُ بالثاني إمّا مَن يعتقد العكس وإمّا مَن تَساوَى عنده الأمران[2] أعني: الاتّصافَ بالصفةِ المذكورة وغيرِها في قصر الموصوف واتّصافَ الأمرِ المذكور وغيرِه بالصفة في قصر الصفة حتّى يكون[3] المخاطَب بقولنا: «ما زيد إلاّ قائم» مَن يعتقد اتّصافَه بالقيام أو القعود من غير عِلم بالتعيين، وبقولنا: «ما شاعر إلاّ زيد» مَن يعتقد أنّ الشاعر زيد أو عمرو مِن غير أن يَعلمه على التعيين (ويسمّى) هذا القصر (قصرَ تعيينٍ) لتعيينه ما هو غير معيَّن عند المخاطَب، فالحاصل[4] أنّ التخصيصَ بشيء دون شيء قصرُ إفراد والتخصيصَ بشيء مكانَ شيء إنْ اعتقد المخاطبُ فيه العكسَ قصرُ قلب وإن تَساوَيَا عنده قصرُ تعيينٍ، وفيه نظر[5] لأنّا لو

---

(١) قوله: [على ما يفصح عنه إلخ] فإنّه قال في "الإيضاح": «والمخاطب بالثاني إمّا من يعتقد العكس وإمّا من تساوى الأمران عنده» وهذا صريح فيما قاله الشارح، أي: فلولا هذا لأمكن عطف قوله «تساويا عنده» على قوله «يعتقد الشركة» ودخل قصر التعيين في الأوّل وهو التخصيص بشيء دون شيء.

(٢) قوله: [الأمران] أشار بذلك إلى أنّ ضمير «تساويا» راجع إلى معلوم من السياق وهو الأمران الشاملان للصفتين في قصر الموصوف وللأمرين في قصر الصفة.

(٣) قوله: [حتّى يكون إلخ] تفريع على قوله «أو تساويا» فـ«حتّى» تفريعيّة بمعنى الفاء.

(٤) قوله: [فالحاصل إلخ] أي: حاصل ما سبق من قوله «والأوّل من غير الحقيقيّ» إلى هنا.

(٥) قوله: [وفيه نظر] أي: وفي هذا الحاصل نظر، وحاصله أنّا لا نسلِّم أنّ في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان شيء آخر؛ لأنّ المخاطب به لم يثبت الصفة الأخرى في قصر الموصوف حتّى يثبت المتكلّم مكانها ما يثبته بل هو متردِّد بينهما، ولو سلّمنا أنّ فيه تخصيص شيء بشيء مكان شيء آخر فلا يخفى أنّ فيه أيضاً تخصيصَ شيء بشيء دون شيء آخر فيكون داخلاً في الأوّل فجعلُ قصر التعيين من تخصيص شيء بشيء مكان شيء آخر لا من تخصيص شيء بشيء دون شيء آخر تحكّم.

سلّمنا أنّ في قصر التعيين تخصيصَ شيء بشيء مكانَ آخَرَ فلا يَخفى أنّ فيه تخصيصَ شيء بشيء دون آخَر فإنّ قولنا: «ما زيد إلاّ قائم» لِمن يردِّده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ولهذا جعل[1] السكّاكي التخصيصَ بشيء دون شيء مشتركاً بين قصرِ الإفراد والقصرِ الذي سمّاه المصنف قصر تعيين[2] وجعل التخصيصَ بشيء مكان شيء قصرَ قلب فقط (وشرطُ قصر الموصوف على الصفة إفراداً عدَمُ تَنافي الوصفَين) ليصحّ اعتقاد المخاطَب[3] اجتماعَهما في الموصوف حتّى تكون الصفة المَنفيّة في قولنا: «ما زيد إلاّ شاعر» كونَه كاتباً أو منجماً لا كونَه مُفحِماً أي: غيرَ شاعر لأنّ الإفحام وهو وجدان الرجل غيرَ شاعر يُنافي الشاعريّةَ (و) شرط قصر الموصوف على الصفة[4] (قلباً تحقّقُ تَنافيهما) أي: تنافي الوصفَين حتّى يكون المَنفيّ في قولنا: «ما زيد إلاّ قائم» كونَه قاعداً أو مضطجِعاً أو نحوَ ذلك ممّا ينافي القيامَ، ولقد أحسنَ[5] صاحب "المفتاح" في إهمال هذا

---

(١) قوله: [ولهذا جعل إلخ] أي: ولأنّ في قصر التعيين تخصيصَ شيء بشيء دون شيء آخر جعل السكّاكي إلخ، أي: فعلى المصـ مواخذة من جهة مخالفته لمن تقدّمه بلا موجب.

(٢) قوله: [والقصرِ الذي سمّاه المصنِّف قصر تعيين] تبرّأ الشارح من هذه التسمية إشارة إلى أنّ السكّاكي لا يقول بها إذ القصر الإضافي عنده نوعان فقط قصر قلب لمن اعتقد العكس وقصر إفراد لمن اعتقد الشركة أو لم يعتقد شيئاً.

(٣) قوله: [ليصحّ اعتقاد المخاطب إلخ] علّة لعدم التنافي. قوله «حتّى تكون إلخ» تفريع على الشرط.

(٤) قوله: [شرط قصر الموصوف على الصفة] أشار به إلى أنّ قوله «وقلباً تحقّقُ إلخ» من عطف الجمل دفعاً لتوهّم أنّ فيه عطفاً على معمولي عاملين بأنّ «قلباً» عطف على «إفراداً» و«تحقّقُ» عطف على «عدمُ» مع أنه ممنوع إذا لم يكن أحد المعمولين مجروراً متقدِّماً كما في «في الدارِ زيدٌ والحجرةِ بكرٌ».

(٥) قوله: [ولقد أحسنَ إلخ] هذا تعريض بالمصـ من كونه أساء في اشتراط تحقّق تنافي الوصفَين في قصر القلب أي: كان ينبغي للمصـ إهمال هذا الاشتراط كما أهمله السكّاكي.

الاشتراط لأنّ قولنا: «ما زيد إلاّ شاعر» لِمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصرُ قلبٍ على ما صرّح به في "المفتاح" مع عدم تنافي الشِعر والكتابة ومثلُ هذا[١] خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنّف، لا يقال:[٢] هذا شرط الحسن أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب لأنا نقول أمّا الأوّل[٣] فلا دلالة للفظ عليه معَ أنا لا نسلّم عدَم حسنِ قولِنا: «ما زيد إلاّ شاعر» لِمن اعتقده كاتباً غيرَ شاعر، وأمّا الثاني[٤] فلأنّ التنافِيَ بحسَب اعتقاد المخاطَب معلومٌ ممّا ذكره في تفسيره أنّ قصر القلب هو الذي يَعتقد فيه المخاطَبُ العكسَ فيكون هذا الاشتراط ضائعاً وأيضاً لم يصحَّ[٥] قولُ المصنّف: إنّ السكّاكي لم يَشترط في قصر

---

(١) **قوله:** [ومثل هذا] أي: ومثل «ما زيد إلاّ شاعر» لمن اعتقد أنه كاتب. قوله «خارج عن أقسام القصر» أي: عن أقسامِ القصر الإضافي الثلاثةِ أمّا خروجه عن قصر الإفراد فلأنه لا بدّ فيه من اعتقاد الشركة، وأمّا خروجه عن قصر التعيين فلأنه لا بدّ فيه من التردّد، وأمّا خروجه من قصر القلب فلأنه لا بدّ فيه من التنافي على ما ذكره المصـ.

(٢) **قوله:** [لا يقال: إلخ] أي: لا يقال إنّ تنافي الوصفَين شرط لحسن قصر القلب لا لصحّته فلا يخرج عن أقسام القصر مثل «ما زيد إلاّ شاعر» لمن اعتقد أنه كاتب بل هو من قبيل قصر القلب وإن كان غير حسن. قوله «أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب» بأن يعتقد ثبوتَ أحد الوصفَين وانتفاءَ الآخر سواء تنافيا في نفس الأمر أو لا فلا يخرج عن أقسام القصر مثل المثال المذكور.

(٣) **قوله:** [أمّا الأوّل] وهو كون التنافي شرطاً في حسن قصر القلب، وحاصل هذا الردّ أنّا لا نسلِّم أنّ هذا مراد المصـ لعدم إشعار لفظ المتن به والأصل في الشروط أن تكون للصحّة لا للحسن، ولو سلّمنا ذلك فلا نسلِّم عدَم حسنِ قولِنا إلخ.

(٤) **قوله:** [وأمّا الثاني] وهو كون المراد أن يكون التنافي في اعتقاد المخاطب. قوله «فيكون هذا الاشتراط ضائعاً» أي: وكذا اشتراط عدم التنافي في قصر الإفراد يكون ضائعاً لأنّه معلوم من قوله «والمخاطب بالأوّل من يعتقد الشركة» فكان اللائق ترك الشرطين في القصرين.

(٥) **قوله:** [وأيضاً لم يصحّ إلخ] عطف على قوله «فيكون هذا الاشتراط إلخ» أي: لو قلنا إنّ المراد التنافي

القلب تَنافي الوصفين، وعلَّل المصنّف[١] اشتراط تنافي الوصفَين بقوله: «ليكون إثباتُ الصفةِ مُشعِراً بانتفاء غيرِها» وفيه نظر بيّن في الشرح[٢] (وقصر التعيين أعمّ) من أن يكون الوصفان فيه متنافيَين أو لا، فكلّ مثال يَصلح[٣] لقصر الإفراد والقلبِ يَصلح لقصر التعيين من غير عكس (وللقصر طرُقٌ) والمذكور ههنا أربعة وغيرها[٤] قد سبق ذكره، فالأربعة المذكورة ههنا (منها العطف كقولك في قصره) أي: قصر الموصوف على الصفة (إفراداً «زيد شاعر لا كاتب» أو «ما زيد كاتباً بل شاعر») مثّل بمثالَين[٥] أوّلهما الوصفُ المُثبَت فيه معطوفٌ عليه والمَنفيُّ معطوف والثاني بالعكس (وقلباً «زيد قائم لا قاعد» أو «ما زيد قائماً بل قاعد»)

في اعتقاد المخاطب لا في نفس الأمر لم يصحّ قول المصـ في "الإيضاح" معترضاً على السكّاكيّ: إنّه لم يشترط إلخ؛ لأنّ السكّاكيّ قد اشترط في قصر القلب التنافي في اعتقاد المخاطب كما يعلم من قوله «المخاطب بقصر القلب من يعتقد العكس».

(١) **قوله:** [وعلّل المصنِّف إلخ] أي: في "الإيضاح" إلخ، وهذا إشارة إلى بطلان دليله بعد ما أبطل مدّعاه من اشتراط الشرط المذكور.

(٢) **قوله:** [بيِّن في الشرح] أي: في "المطوّل" وحاصله أنّه إن أراد بهذا التعليل أنّ إثبات المتكلِّم الصفة مشعر بنفي غيرها فأداة القصر مشعرة به من غير حاجة للتنافي، وإن أراد أنّ إثبات المخاطب مشعر ففيه أنه لا إشعار لإثباته بنفي شيء أصلاً وإن فهم المتكلِّم منه نفيَ الغير فبقرينة أو بعبارة كأن يقول «ما زيد إلاّ كاتب» فيقول المتكلِّم ردًّا عليه: «ما زيد إلاّ شاعر» ولا يتوقّف هذا على التنافي.

(٣) **قوله:** [فكلّ مثال يَصلح إلخ] إشارة إلى أنّ الأعميّة والأخصيّة إنما هي بحسب التحقّق باعتبار الصلاحيّة لا بحسب التحققِ بالفعل أو الصدق. قوله «من غير عكس» إذ ربما يصلح للتعيين ما لا يصلح للإفراد وهو ما يصلح للقلب وربما يصلح للتعيين ما لا يصلح للقلب وهو ما يصلح للإفراد.

(٤) **قوله:** [وغيرها] أي: كضميرِ الفصل وتعريفِ المسند أو المسند إليه بلام الجنس.

(٥) **قوله:** [مثّل بمثالين إلخ] بيان لفائدة العبارة وجواب عن سؤال ظاهر. قوله «بالعكس» أي: الوصف المثبت فيه معطوف والمنفيّ معطوف عليه، واعلم أنّ إفادة «بَلْ» القصرَ مبنيّ على أنّ ما قبل «بَلْ» في النفي متقرّر نفيُه كما عليه الجمهور، أمّا على أنه مسكوت عنه كما عليه البعض فلا، ثمّ قوله «شاعرٌ» بالرفع عطف على محلّ «كاتباً» باعتباره قبل دخول الناسخ ويكون من عطف المفردات.

فإن قلت[1]: إذا تحقّق تنافي الوصفين في قصر القلب فإثبات أحدهما يكون مُشعِراً بانتفاء الغير فما فائدة نفيِ الغير وإثباتِ المذكور بطريق الحصر قلت: الفائدة فيه التنبيهُ على ردّ الخطأ فيه وأنّ المخاطب اعتقد العكسَ فإنّ قولنا: «زيد قائم» وإن دلّ على نفي القعود لكنه خالٍ عن الدلالة على أنّ المخاطب اعتقد أنه قاعد (وفي قصرها) أي: قصر الصفة على الموصوف إفراداً أو قلباً بحسَب المقام[2] («زيد شاعر لا عمرو» أو «ما عمرو شاعراً بل زيد») ويجوز «ما شاعر عمرو بل زيد» بتقديم الخبر لكنه يجب حينئذ رفعُ الاسمين لبطلان العمل[3] ولمّا لم يكن[4] في قصر الموصوف مثالُ الإفراد صالحاً للقلب لاشتراط عدَمِ التنافي في الإفراد وتحقّقِ التنافي في القلب على زعمه أورد للقلب مثالاً[5] يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصرِ الصفة[6] فإنّ مثالاً واحداً يَصلح لهما ....

---

(١) قوله: [فإن قلت إلخ] حاصله أنّه لا فائدة في النفي هنا لأنّه إذا ثبت التنافي علم من إثبات أحدهما نفي الآخر. قوله «قلت إلخ» حاصله أنّ فائدة نفي الغير تنبيهُ المخاطب على ردّ الخطأ الواقع منه وهو اعتقاده العكسَ. قوله «وأنّ المخاطب إلخ» عطف على «ردّ» عطف لازم على ملزوم أو عطف تفسير.

(٢) قوله: [بحسب المقام] أي: بحسب حال المخاطب فإن كان معتقِدَ الاشتراك حمل على الإفراد وإن كان معتقِدَ العكس حمل على القلب.

(٣) قوله: [لبطلان العمل] أي: لبطلان عمل «مَا» لتقدم الخبر على الاسم لأنّ شرط عملها ترتيب معموليها عند الجمهور، وجوّز ابن عصفور إعمالَها مع تقدم الخبر إذا كان ظرفاً وجوّزه بعض النحاة مطلقاً.

(٤) قوله: [ولمّا لم يكن إلخ] جواب سؤال مقدّر وهو أنّه ما بال المصـ أنّه أورد في قصر الموصوف مثال القلب على حدة ولم يفعل ذلك في قصر الصفة، وأيضاً إنّه لم يتعرّض لمثال التعيين أصلاً.

(٥) قوله: [أورد للقلب مثالاً إلخ] جواب «لمّا»، وقوله «مثالاً» أي: مثالاً غير مثال الإفراد، وظاهره أنه أورد للقلب مثالاً واحداً مع أنه أورد له مثالين واحداً في الإثبات وواحداً في النفي، ويمكن أن يقال إنه جعلهما واحداً نظراً إلى اتّحاد متعلّقهما وهو القلب.

(٦) قوله: [بخلاف قصر الصفة] فإنّه لا يتأتّى فيه التنافي وعدمه لظهور التنافي بين كلّ موصوفين فالمثال

ولمّا كان كلُّ ما يصلح مثالاً لهما[1] يَصلح مثالاً لقصر التعيين لم يتعرّض لذِكره، وهكذا في سائر الطُرُق (ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره) إفراداً («ما زيد إلاّ شاعر» و) قلباً («ما زيد إلاّ قائم»، وفي قصرها) إفراداً وقلباً[2] («ما شاعر إلاّ زيد») والكلّ يصلح مثالاً للتعيين والتفاوتُ إنّما هو بحسَب اعتقادِ المخاطب (ومنها «إنّما» كقولك في قصره) إفراداً («إنّما زيد كاتب» و) قلباً («إنّما زيد قائم» وفي قصرها) إفراداً وقلباً («إنّما قائم زيد») وفي "دلائل الإعجاز"[3] أنّ «إنّما» و«لاَ» العاطفةَ إنّما يُستعملان في الكلام المعتدّ به لقصر القلب دون الإفراد، وأشار إلى سبب إفادة «إنّما» القصرَ بقوله: (لتضمّنه معنى «مَا» و«إلاّ») وأشار بلفظ التضمّن إلى أنه ليس بمعنى «ما» و«إلاّ» حتّى كأنهما لفظان مترادفان[4]

الواحد فيه يصلح للإفراد وللقلب نحو «ما قائم إلاّ زيد» والفرقُ بينهما بحسب المقام، وما ذكر من اشتراط التنافي وعدمه إنما يتأتّى في قصر الموصوف لأنه قد يتنافى الوصفان وقد لا.

(١) قوله: [كلّ ما يصلح مثالاً لهما] أي: للإفراد والقلب في قصري الموصوف والصفة. قوله «لم يعرّض لذكره» أي: لا في قصر الموصوف ولا في قصر الصفة. قوله «وهكذا في سائر الطُرُق» أي: باقي طرق القصر وهي النفيُ والاستثناءُ و«إنّما» والتقديمُ.

(٢) قوله: [إفراداً قلباً] أي: بحسب المقام وحال المخاطب فإن اعتقد أنّ الشاعر زيد وعمرو فإفراد وإن اعتقد أنّ الشاعر عمرو لا زيد فقلب.

(٣) قوله: [وفي "دلائل الإعجاز" إلخ] اعتراض على المصـ وحاصله أنّه جعل «لاَ» العاطفةَ و«إنّما» لقصر القلب والإفراد مع أنّ الذي في "دلائل الإعجاز" أنّهما لا يستعملان في الكلام البليغ في الإفراد، لكن يرد على الشارح أنّه استعمل هو نفسه «إنما» في قصر الإفراد في عبارته حيث قال: «إنما ولاَ العاطفةَ إنما يُستعملان إلخ» فإنّه ردّ على من قال إنّهما يستعملان فيهما فوقع القرار على ما عنه الفرار، إلاّ أن يقال إنّه قصد تبيين المذهبين لا إفساد كلام المصـ تدبّر.

(٤) قوله: [حتّى كأنّهما لفظان مترادفان] تفريع على المنفيّ وهو كون «إنما» بمعنى «مَا» و«إلاّ»، وإنما قال «حتّى كأنهما إلخ» ولم يقل «حتّى أنهما إلخ» لأنّ «إنّما» إذا كان بمعنى «مَا» و«إلاّ» لا يكونان مترادفين

إذ فرق[1] بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيءُ الشيءَ على الإطلاق، فليس كلّ كلام[2] يصحّ فيه «مَا» و«إلاّ» يَصحّ فيه «إنّما» صرّح بذلك الشيخ في "دلائل الإعجاز"، ولمّا اختلفوا في إفادة «إنّما» القصرَ وفي تضمّنه[3] معنى «مَا» و«إلاّ» بيَّنه بثلاثة أوجه فقال: (لقول المفسِّرين: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة:١٧٣] بالنصب معناه «ما حرَّم عليكم إلاّ الميتةَ» و) هذا المعنى[4] (هو المطابق لقراءة الرفع) أي: رفعِ الميتة، وتقريرُ هذا الكلام أنّ في الآية ثلاثَ قراءات: «حَرَّمَ» مبنيًّا للفاعل مع نصبِ «الميتة» ورفعِها[5] و«حُرِّمَ»

بل كالمترادفين لأنّ من شرط المترادفين أن يتّحدا معنى وإفراداً في اللفظ وهنا ليس كذلك لأنّ «إنما» مفرد و«مَا» و«إلاّ» مركّب ولهذا لا يقال الإنسان مرادف للحيوان الناطق.

(١) **قوله:** [إذ فرق إلخ] علّة للنفي. قوله «بين أن يكون في الشيء معنى الشيء» وذلك كما في التضمّن كتضمّن «إنّما» معنى «مَا» و«إلاّ». قوله «وأن يكن الشيءُ الشيءَ على الإطلاق» أي: من كلّ وجه، وذلك كما في المترادفين فالأوّل لا يقتضي كونه كهو من كلّ وجه والثاني يقتضي ذلك.

(٢) **قوله:** [فليس كلّ كلام إلخ] تفريع على قوله «ليس بمعنى مَا وإلاّ». قوله «يصحّ فيه إنّما» فإنّ الأمر الذي شأنه أن ينكر يصحّ أن يستعمل له «مَا» و«إلاّ» ولا يصحّ أن يستعمل له «إنّما» لأنّه إنما يستعمل لما شأنه أن لا ينكر، وسيأتي هذا في قول المصـ «وأصل الثاني أن يكون ما استعمل له ممّا يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث» والمراد بالثاني «مَا» و«إلاّ» وبالثالث «إنما».

(٣) **قوله:** [وفي تضمّنه إلخ] من عطف السبب على المسبَّب. قوله «بيّنه» أي: بيّن تضمّنَ «إنّما» معنى «مَا» و«إلاّ» وإفادتَه القصرَ.

(٤) **قوله:** [هذا المعنى] أي: المعنى المذكور لـ«إنما» في الآية. قوله «أي: رفعِ الميتة» إشارة إلى أنّ اللام في «الرفع» عوض عن المضاف إليه، أي: قراءة الآية بنصب الميتة يوافق معناها معنى قراءتها برفعها في إفادة القصر وإن اختلف طريق القصر فيهما فالطريق في الأولى هو «إنّما» وفي الثانية هو تعريف الطرفين.

(٥) **قوله:** [مع نصبِ «الميتة» ورفعِها] أمّا النصب فعلى أنه مفعول لـ«حَرَّمَ» وأمّا الرفع فعلى أنه خبر لـ«إنّ» وهي قراءة شاذّة. قوله «مع رفع الميتة» أي: على أنّه نائب الفاعل لـ«حُرِّمَ» وهي شاذّة أيضاً. قوله «الكُوَاشيّ» بضمِّ الكاف وتخفيفِ الواو، نسبة إلى كُواشة حصن من أعمال الموصل، وهو الإمام موفق الدين أحمد بن يوسف بن الحسين الكُواشيّ، كان من الأكابر ينفق من الغيب وله كرامات عدة.

مبنيًّا للمفعول مع رفع «الميتة» كذا في تفسير الكُوَاشيّ، فعلى القراءة الأُولى[1] «مَا» في «إنّما» كافّةٌ إذ لو كانت موصولة لبقِيَ «إنّ» بلا خبر والموصولُ بلا عائد، وعلى الثانية[2] موصولةٌ لتكون «الميتة» خبراً إذ لا يصحّ ارتفاعُها بـ«حرّم» المبنيِّ للفاعل على ما لا يخفى[3] والمعنى: أنّ الذي حرّمه الله تعالى عليكم هو الميتةُ، وهذا يفيد القصرَ (لِما مرّ) في تعريف المسند من أنّ نحو «المنطلق زيد» و«زيد المنطلق» يفيد قصرَ الانطلاقِ على «زيد»، فإذا كان «إنما» متضمّناً معنى «مَا» و«إلاّ» وكان معنى القراءة الأُولى «ما حرّم الله عليكم إلاّ الميتة» كانت مطابِقة[4] للقراءة الثانية وإلاّ لم تكن مطابِقة لها لإفادتها القصرَ، فمراد السكّاكي والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الأولى والثانية[5] ولهذا لم يتعرّضَا

---

(١) **قوله:** [فعلى القراءة الأولى] وهي أن يكون «حرّم» مبنيًّا للفاعل مع نصب «الميتة». قوله «لبقي إنَّ بلا خبر والموصول بلا عائد» لأنّه إن كانت «مَا» موصولة كان قوله «حرّم عليكم الميتةَ» صلة لها فيبقى «إنّ» بلا خبر، وأيضاً ضمير «حَرَّمَ» راجع إلى اسم الجلالة فيبقى الموصول بلا عائد.

(٢) **قوله:** [وعلى الثانية] أي: و«مَا» في «إنّما» على القراءة الثانية وهي أن يكون «حَرَّمَ» مبنيًّا للفاعل مع رفع «الميتة» موصولةٌ والعائد محذوف لأنّه منصوب بـ«حَرَّمَ» والتقدير: «إنّ الذي حَرَّمَه عليكم الميتةُ».

(٣) **قوله:** [على ما لا يخفى] لأنّ المحرِّم هو الله تعالى لا الميتة. قوله «وهذا يفيد القصرَ» أي: وهذا المعنى يفيد قصرَ التحريم على الميتة وما عطف عليها؛ لأنّ «ما حَرَّمَه» في قوّة «المحرَّم» فهو كـ«المنطلق» في «المنطلق زيد» فيفيد القصر لما مرّ.

(٤) **قوله:** [كانت مطابِقة إلخ] أي: كانت القراءة الأولى مطابقة للقراءة الثانية كما هو الواجب في القراءات من التطابق. قوله «وإلاّ» أي: وإن لم يكن «إنما» متضمِّناً معنى «مَا» و«إلاّ» لم تكن الأولى مطابِقةً للثانية لإفادة الثانية القصرَ دون الأولى مع أنّ التطابق واجب في القراءات.

(٥) **قوله:** [هو القراءة الأولى والثانية] القراءة الأولى قراءة نصب «الميتة» والقراءة الثانية قراءة رفعها مع بناء «حَرَّمَ» للفاعل فيهما. قوله «في لفظ حرّم» لأنّه لا اختلاف فيه على القراءتين الأولى والثانية. قوله «بل في لفظ» أي: بل تعرّضا في لفظ «الميتة» لوجود الاختلاف فيه.

للاختلاف في لفظ «حرّم» بل في لفظ «الميتة» رفعاً ونصباً، وأمّا على القراءة الثالثة أعني: رفع «الميتة» و«حرّم» مَبنياً للمفعول فيحتمل أن يكون «مَا» كافّة أي: «ما حُرِّمَ عليكم إلاّ الميتةُ» وأن تكون موصولةً[١] أي: «إنّ الذي حُرِّمَ عليكم هو الميتةُ»، ويرجّح هذا ببقاء «إنّ» عاملةً على ما هو أصلها، وبعضهم توهّم أنّ مراد السكّاكي والمصنّف بقراءة الرفع هذه القراءةُ الثالثة فطالَبَهما بالسبب في اختيار كونها موصولةً[٢] معَ أنّ الزَّجّاج اختار أنّها كافّة (ولقول النحاة: «إنّما» لإثباتِ ما يُذكَر بعدَه ونَفْيِ ما سِواه) أي: سوى ما يذكَر بعده، أمّا في قصر الموصوف نحو «إنّما زيد قائم» فهو لإثباتِ قيام زيد ونفْيِ ما سواه[٣] مِن القعود ونحوِه وأمّا في قصر الصفة نحو «إنّما يقوم زيد» فهو لإثباتِ قيامه ونفْيِ ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما (ولصحّةِ انفصالِ الضميرِ معه) أي: معَ «إنّما» نحو: «إنّما يقوم أنا» فإنّ الانفصال إنّما يجُوز عند تعذّر الاتّصال ولا تعذّر ههنا إلاّ بأن يكون المعنى[٤]: «ما يقوم

---

(١) قوله: [وأن تكون موصولةً] أي: فالقصر حاصل على كلٍّ من الاحتمالين أمّا على الأوّل فبـ«إنما» وأمّا على الثاني فبالتعريف الجنسيّ. قوله «ويرجّح هذا» أي: يرجّح الاحتمال الثاني بأنّ «إنّ» تبقى على ما هو الأصل فيها من العمل.

(٢) قوله: [في اختيار كونها موصولة] حيث قالا: «وهو المطابق لقراءة الرفع لما مرّ» فإنّه مبنيّ على أنّ «مَا» في «إنّما» موصولة إذ لو كانت كافّة لم تستند في إفادة القصر إلى ما مرّ في تعريف المسند بل إلى تضمّنه معنى «مَا» و«إلاّ» كما في قراءة النصب.

(٣) قوله: [ونفيِ ما سواه] أي: نفي ما سوى قيام زيد ممّا يقابله كالقعود لأنّ الكلام في القصر الإضافيّ. قوله «من القعود» بيان لـ«مَا». قوله «نحوِه» كالاضطجاع.

(٤) قوله: [إلاّ بأن يكون المعنى إلخ] أي: وعند الاتّصال بأن تقول «إنما أقوم» يفوت هذا المعنى فالمانع من الاتّصال معنويّ لا لفظيّ. قوله «بين الضمير» وهو «أنا». قوله «وعامله» وهو «يقوم»، وفيه أنّ «يقوم» للغائب و«أنا» للمتكلّم! اللهمّ إلاّ أن يقال الفاعل في الحقيقة محذوف أي: «ما يقوم أحد إلاّ أنا». قوله «فصلٌ» أي: بـ«إلاّ» المقدَّرة، والفصل من أسباب تعذّر الاتّصال. قوله «لغرض» وهو الحصر.

إلاّ أنا» فيقع بين الضميرِ وعاملِه فصلٌ لغرض، ثمّ استَشهد على صحّة هذا الانفصال ببيتِ مَن هو ممّن يُستشهَد بشِعره ولهذا[١] صرّح باسمه فقال: (قال الفَرَزْدَقُ: أَنَا الذَّائِدُ) مِن الذَّوْدِ وهو الطَّرْد (الْحَامِي الذِّمَارَ) أي: العهد، وفي "الأساس": «هو الحامي الذمار» إذا حَمَى ما لو لم يَحْمِه لِيْمَ وعُنِّفَ مِن حَماه وحَريمِه (وَإِنَّما * يُدَافِعُ[٢] عَن أَحسابِهم أنا أو مِثلِي) لمّا كان غرضه أن يخصّ المُدافِعَ لا المُدافَع عنه فصل الضميرَ وأخَّره[٣] إذ لو قال: «وإنّما أُدافِع عن أحسابهم» لصار المعنى: أنّه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود، ولا يجوز أن يقال[٤]: إنّه محمول على الضرورة.....................

---

(١) **قوله**: [ولهذا] أي: لأنّ البيت لمن يستشهد بشعره صرّح باسمه تقويةً للشاهد. قوله «وهو الطَّرْد» أي: بسيف أو غيره لمن يعدو. قوله «الحامي» أي: الحافظ. قوله «الذمار» بالنصب على المفعوليّة وبالجرّ على الإضافة كـ«الضارب الرجل». قوله «أي: العهد» بيان لمعنى الذمار لغةً يقال: «حمى ذماره» أي: وَفَى بعهده. قوله «وفي "الأساس" إلخ» بيان لمعنى الذمار عرفاً وهو ما يلام الإنسان على عدم حمايته. قوله «لِيْمَ» بالبناء للمفعول من الملامة. قوله «عنّف» أي: شدّد عليه. قوله «من حماه» بيان لـ«ما» والحمى ما يحميه الإنسان من مال أو نفس أو غيره، فعطف الحريم عليه من عطف الخاصّ على العامّ.

(٢) **قال**: [وإنما يدافع] هذه الجملة تذييليّة والواو في مثلها اعتراضية وفيها معنى التعليل كأنّه قيل أنا الذائد الحامي لأنّي شُجاع مطاعن. قال: «عن أحسابهم» جمع حسب وهو ما يعدّه المرء من مفاخر نفسه وآبائه، والمراد بها هنا الأعراض، وأمّا النسب فهو الانتساب للأب.

(٣) **قوله**: [وأخّره] أي: أخّر الضمير عن المُدافَع عنه وهو «أحسابهم» فيكون المعنى: لا يدافع عن أحسابهم إلاّ أنا، وهذا لا ينافي مدافعتَه عن أحساب غيرهم، ولو لم يؤخِّره عنه وقال «وإنما أدافع عن أحسابهم» لصار المعنى: أنا لا أدافع إلاّ عن أحسابهم، وهو ليس بمقصود لما فيه من القصور في المدح.

(٤) **قوله**: [ولا يجوز أن يقال] أي: في دفع الاستشهاد بالبيت، وحاصله أنّا لا نسلِّم أنّ الفصل هنا لتضمّنِ «إنما» معنى «ما» و«إلاّ» ووقوعِ الفصل بين الضمير وعامله بـ«إلاّ» المقدَّرةِ بل هو للضرورة لأنّه لو قال «وإنما أدافع عن أحسابهم أو مثلي» لانكسر البيت فعدل إلى فعل الغيبة لأنّه الذي يمكن الفصل معه دون فعل المتكلِّم لوجوب استتار الضمير فيه.

لأنه كان يصحّ[1] أن يقال: «إنّما أدافع عن أحسابهم أنا» على أن يكون «أنا» تأكيداً وليست «مَا» موصولةً[2] اسمَ «إنّ» و«أنا» خبرَها إذ لا ضرورة في العدول عن لفظِ «مَن» إلى لفظ «مَا» (ومنها التقديم) أي: تقديمُ ما حقُّه التأخيرُ[3] كتقديم الخبرِ على المبتدأ أو المعمولاتِ على الفعل (كقولك في قصره) أي: قصر الموصوف («تَميميٌّ أنا») كان الأنسب ذِكر المثالين[4] لأنّ التميميّة والقَيسيّة إنْ تنافَيَا لم يَصلح هذا مثالاً لقصر الإفراد وإلاّ لم يصلح لقصر القلب بل للإفراد (وفي قصرها: «أنا كَفَيتُ مهمَّك») إفراداً أو قلباً أو تعييناً بحسَب اعتقاد المخاطَب[5] (وهذه الطُرُق الأربعة) بعد اشتراكها في إفادة القصر (تختلف مِن وجوه،

---

(١) قوله: [لأنّه كان يصحّ إلخ] حاصل هذا الجواب أنّ هنا مخلصاً للشاعر عن ارتكاب الفصل المحوِّج لجعل الفعل غيبة وهو أن يؤتى بفعل المتكلِّم ثمّ يؤتى بالضمير تأكيداً للمستكنّ، وهذا الجواب إنما يتمّ على قول ابن مالك إنّ الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة ولا مخلص له عنه لا على قول الجمهور إنّ الضرورة ما وقع في الشعر.

(٢) قوله: [وليست «مَا» موصولةً إلخ] جواب عن منع وارد على استشهاد المتن بالبيت وهو أنّا لا نسلِّم أنّ فصل الضمير لكون «إنما» متضمِّناً لمعنى «ما» و«إلاّ» لأنّ «مَا» في «إنما» موصولةٌ اسمُ «إنّ» وجملة «يدافع عن أحسابهم» صلتها و«أنا» خبر «إنّ» ففصل الضمير لكونه خبراً، وحاصل الجواب أنّ المقام مقام الافتخار فلا يناسبه تعبير الشاعر عن نفسه بـ«ما» التي هي لغير العاقل مع إمكان التعبير عنه بـ«مَنْ» واستقامة الوزن، وأيضاً لو كانت موصولة لكتبت مفصولة عن «إنّ».

(٣) قوله: [ما حقّه التأخير] خرج به ما وجب تقديمه كـ«أين» و«متى». قوله «أو المعمولاتِ» كالمفعول والجارّ والحال. قال: «تميميّ أنا» فالتقديم فيه مفيد لقصر المتكلّم على كونه تميميًّا.

(٤) قوله: [ذِكر المثالين] بأن يكون أحدهما لقصر القلب وهو ما يتنافى فيه الوصفان والآخر لقصر الإفراد وهو ما لا يتنافيان فيه، والمثال المذكور لا يصلح لكلا القصرَين، وفي تعبيره بالأنسب إشارة إلى إمكان صلاحيّة المثال المذكور للقصرَين بأن يقال إنّ قولك «تميميّ أنا» لمن يردِّدك بين قيس وتميم قصر تعيين، ولمن ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس قصر قلب ولمن يعتقد أنك تميميّ وقيسيّ من جهتين قصر إفراد، ويجوز النسبة إلى قبيلتين فإنّ النسبة تكون بالوَلاء وبالنسب.

(٥) قوله: [بحسب اعتقاد المخاطب] أي: إفراداً لمن اعتقد أنك مع الغير كفيته، وقلباً لمن اعتقد انفراد

فدلالة الرابع) أي: التقديم (بالفَحْوَى) أي: بمفهوم الكلام[1] بمعنى أنه إذا تأمّل صاحبُ الذّوق السليم فيه فَهِم القصرَ وإن لم يَعرف اصطِلاح البلغاء في ذلك (و) دلالة الثلاثة (الباقيةِ بالوَضع) لأنّ الواضع وَضعَها[2] لِمعانٍ تُفيد القصرَ (والأصل) أي: الوجه الثاني من وجوه الاختلاف أنّ الأصل (في الأوّل) أي: طريق العطف (النصّ على المُثبَت والمَنفيّ كما مرّ[3] فلا يُترَك) النصّ عليهما (إلاّ لِكَراهة الإطناب كما إذا قيل: «زَيدٌ يَعلم النحو والتصريف والعروض» أو «زيد يعلم النحو وعمرو وبكر» فتقولُ فيهما) أي: في هذين المقامين («زيد يعلم النحو لا غيرُ») أمّا في الأوّل فمعناه[4] «لا غير النحو» أي: لا التصريف ولا العروض وأمّا في الثاني فمعناه «لا غيرُ زيدٍ» أي: لا عمرو ولا بكر، وحُذف المضاف إليه من «غير» وبُني على الضمّ[5] تشبيهاً بالغايات، ....

الغير به، وتعييناً لمن اعتقد اتّصافَ أحدكما به.

(١) **قوله:** [أي: بمفهوم الكلام] تفسير للفحوى. قوله «بمعنى إلخ» بيانٌ لطريق فهم القصر من التقديم وإشارةٌ إلى أنّ في الكلام حذفاً والمعنى: أنّ دلالة التقديم على القصر بالتأمّل فيما يفهم من الكلام.

(٢) **قوله:** [وَضعَها إلخ] أي: وضع «لاَ» و«بَلْ» والنفيَ والاستثناءَ و«إنما» لمعانٍ تفيد القصرَ إلاّ أنّ أحوال القصر من كونه إفراداً أو قلباً أو تعييناً إنما تستفاد منها بمعونة المقام وهي المقصودة في هذا الفنّ دون ما استفيد منها بمجرّد الوضع.

(٣) **قال:** [كما مرّ] من الأمثلة، فإنّ في «لاَ» المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفيّ، وفي «بَلْ» بالعكس. قال: «إلاّ لكراهة الإطناب» أو لتأتّي الإنكار لدى الحاجة إليه أو قصد الإبهام أو استهجان ذكر المتروك أو نحو ذلك.

(٤) **قوله:** [أمّا في الأوّل فمعناه إلخ] أي: أمّا قولك «زيد يعلم النحو لا غير» ردًّا لمن قال «زيد يعلم النحو والتصريف والعروض» فمعناه: «لا غير النحو إلخ» فيكون من قصر الموصوف على صفة واحدة من الصفات التي أثبتها له المخاطب. قوله «أي: لا التصريف ولا العروض» إشارة إلى أصل التركيب الذي ترك لكراهة الإطناب، وقس عليه قوله «وأمّا في الثاني فمعناه إلخ».

(٥) **قوله:** [وبُني على الضمّ] أي: لقطعه عن الإضافة، وهذا هو مذهب البصريين وأمّا الكوفيون فيبنونه على

وذَكر بعض النحاة[١] أنّ «لاَ» في «لا غير» ليست عاطفة بل لنفْيِ الجنس (أو نحوَه) أي: نحوَ «لا غير»[٢] مِثلُ «لا ما سواه» و«لا مَن عداه» وما أَشبهَ ذلك (و) الأصل (في) الثلاثة (الباقية النصّ على المُثبَت فقط) أي: دون المَنفيّ[٣] وهو ظاهر (والنفْي) أي: الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أنّ النفي بـ«لاَ» العاطفةِ (لا يُجامِع الثانِي) أعني: النفيَ والاستثناء، فلا يصحّ «ما زيد إلاّ قائم لا قاعد»، وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنّفِين[٤] (لأنّ شرط المَنفيّ بـ«لاَ» العاطفةِ أن لا يكون) ذلك المنفيّ (منفيًّا قبلَها بغيرها) مِن أَدَوات النفْي لأنّها موضوعة لأنْ تَنفِي بها ما أوجبتَه للمتبوع لا لأنْ تُعيدَ بها النفيَ في شيء قد نَفيتَه، ....

الفتح. قوله «بالغَايات» وهي «قبل» و«بعد» ونحوهما، وإنما سمّيت هذه الظروف بالغايات لأنّ الغاية في الحقيقة ما بعدها وهو المضاف إليه المحذوف لكن لمّا حذف ونوي معناه وأدي بها سمّيت غايات.

(١) **قوله:** [وذكر بعض النحاة إلخ] وهو الرضي، وهذا إشارة إلى إيراد على عدّ المصـ «لاَ» في «لا غير» من طرق العطف. قوله «بل لنفي الجنس» أي: وعلى هذا القول فالقصر حاصل نظراً إلى المعنى لأنّ معنى «زيد شاعر لا غير»: ما شاعر إلاّ زيد، فيعود إلى النفي والاستثناء.

(٢) **قوله:** [أي: نحوَ «لا غير»] كان الظاهر أن يقول: «أي: نحوَ «زيد يعلم النحو لا غير» إلخ»؛ لأنّ قول المصـ «أو نحوَه» عطف على مقول القول وهو جملة «زيد يعلم النحو لا غير» لكنّ الشارح اقتصر في التفسير على إرجاع الضمير إلى «لا غير» إشارة إلى أنّ الغرض الأهمّ من قول المصـ «أو نحوَه» بيان أنّه لا اختصاص للفظ «لا غير» هنا. قوله «لا ما سواه» ناظر إلى الأوّل أي: لا ما سوى النحو من التصريف والعروض. قوله «لا مَن عداه» ناظر إلى الثاني أي: لا من عدا زيداً من عمرو وبكر. قوله «أو ما أشبه ذلك» نحو «ليس غير» و«ليس إلاّ».

(٣) **قوله:** [دون المَنفيّ] أي: لا يصرّح فيها بالمنفيّ وإنما يدلّ عليه ضمناً تقول: «ما أنا إلاّ تميميّ» و«إنما أنا تميميّ» و«تميميّ أنا» فإنك أثبت كونك تميميًّا صريحاً ونفيت كونك قيسيًّا ضمناً فقط.

(٤) **قوله:** [في كلام المصنِّفين] أي: لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم، وفيه تعريض بصاحب "الكشّاف" حيث قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ﴾ [آل عمران:١٥٩] «أي: لأنّ الأصلح لك لا يعلمه إلاّ الله لا أنت».

وهذا الشرط[١] مفقود في النفي والاستثناء لأنّك إذا قلت: «ما زيد إلاّ قائم» فقد نفَيتَ عنه كلَّ صفة وقع فيها التنازُع حتّى كأنّك قلتَ: ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك، فإذا قلت: «لا قاعد» فقد نفيتَ عنه بـ«لاَ» العاطفةِ شيئاً هو مَنفيّ قبلَها بـ«مَا» النافيةِ، وكذا الكلام[٢] في «ما يقوم إلاّ زيد»، وقولُه: «بغيرها» يعني مِن أدَوات النفْي[٣] على ما صرّح به في "المفتاح"، وفائدتُه[٤] الاحتراز عمّا إذا كان منفيًّا بفحوَى الكلام أو علمِ المتكلّم أو السامع أو نحوِ ذلك كما سيجيء في بحث «إنّما»، لا يقال: هذا يقتضي[٥] جوازَ أن يكون منفيًّا قبلَها بـ«لاَ» العاطفةِ الأخرى نحو: «جاءني الرجالُ لا النساءُ لا هندٌ» لأنّا نقول: الضمير لذلك المشخّص[٦] أي: بغير «لاَ» العاطفةِ التي نُفي بها ذلك المَنفيُّ،

---

(١) **قوله:** [وهذا الشرط إلخ] أي: عدمُ كون المنفيّ بـ«لاَ» منفيًّا قبلها بغيرها. قوله «مفقود في النفي والاستثناء» أي: فلا يجامع النفي بـ«لاَ» النفيَ والاستثناء لفقدان شرط المنفيّ بـ«لاَ» فيه.

(٢) **قوله:** [وكذا الكلام إلخ] أي: فإذا قلت «ما يقوم إلاّ زيد» فقد نفيت القيام عن كلّ موصوف وقع فيه التنازع حتّى كأنّك قلت ليس القائم عمراً ولا بكراً ونحو ذلك، فإذا قلت «لا بكر» فقد نفيت عن بكر بـ«لاَ» العاطفة شيئاً هو منفيّ قبلها بـ«مَا» النافيةِ، وهذا في قصر الصفة والأوّل في قصر الموصوف.

(٣) **قوله:** [يعني مِن أدَوات النفْي] لمّا كان الغير في «بغيرها» شاملاً لكلّ غير «لاَ» ينفى به كأدوات النفي وفحوى الكلام ولم يكن ذلك مراداً أتى الشارح بالعناية وفسّره بأدوات النفي وخصّصه بها ليخرج عنه ما كان منفيًّا بغير أدوات النفي فإنّه يجوز نفيه بـ«لاَ».

(٤) **قوله:** [وفائدته] أي: وفائدة تخصيص الغير بأدوات النفي. قوله «منفيًّا بفحوَى الكلام» فإنّه يجوز نفيه بـ«لاَ» نحو «زيداً ضربت لا بكراً». قوله «أو علمِ المتكلِّم» كقولك «قام زيد لا عمرو» مع علمك بأنّ القيام منفيّ عن عمرو. قوله «أو نحو ذلك» كالأفعال المتضمِّنة للنفي وليس هو معناها صريحاً كـ«أبَى» و«امتنع» و«كفّ» فإنّ معناها الصريح الإباء والامتناع والكفّ تقول «أبى زيد لا بكر».

(٥) **قوله:** [هذا يقتضي إلخ] أي: قولُ المصـ «شرط المنفيّ بـ«لاَ» العاطفةِ أن لا يكون منفيًّا قبلها بغيرها» أي: بغير «لاَ» يقتضي إلخ لأنّه لم يشترط أن لا يكون منفيًّا قبلها بـ«لاَ».

(٦) **قوله:** [الضمير لذلك المشخّص إلخ] حاصله أنّ المراد بقوله «بغيرها» بغير شخص «لاَ» التي نفي بها

ومعلوم أنه يَمتنع نفيُه قبلَها بها لامتناعِ أن يُنفَى شيء بـ«لاَ» قبلَ الإتيان بها، وهذا كما يقال: «دَأْبُ الرّجلِ الكريمِ أن لا يُؤذِيَ غيرَه» فإنّ المفهوم منه أنْ لا يُؤذِيَ غيرَه[1] سَواءٌ كان ذلك الغيرُ كريماً أو غيرَ كريم (ويجامِع) أي: النفيُ بـ«لاَ» العاطفةِ (الأَخِيرَين) أي: «إنّما» والتقديمَ (فيقال: «إنّما أنا تميميّ لا قَيسيّ» و«هو يأتِيْني لا عمرو» لأنّ النفيَ فيهما) أي: في الأَخِيرَين (غيرُ مصرَّح به) كما في النفي والاستثناء[2] فلا يكون المنفيّ بـ«لاَ» العاطفةِ منفيًّا بغيرها مِن أَدَوات النفي، وهذا (كما يقال: «امتَنع زيد عن المَجيء لا عمرو») فإنّه[3] يدلّ على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحاً بل ضِمناً، وإنّما معناه الصريحُ إيجاب امتناعِ المجيء عن زيد فيكون «لاَ» نفياً لذلك الإيجاب، والتشبيهُ[4] بقوله: «امتنع زيد عن المجيء

ذلك المنفيّ ولا شكّ أنّ «لاَ» التي نفي بها مجيء النساء في المثال المذكور غير شخص «لاَ» التي نفي بها مجيء هند، فيقتضي كلام المصـ بطلانَ المثال المذكور لا جوازَه.

(١) **قوله:** [أنْ لا يُؤذِيَ غيرَه] أي: فيكون الضمير راجعاً إلى ذلك المشخَّص لا إلى جنس الكريم أي: شأنه أن لا يؤذي غير شخصه سواء كان ذلك الغير كريماً أو غير كريم، فهذا تنظير في أنّ الضمير في كلّ من هذا القول وقول المصـ راجع إلى الشخص.

(٢) **قوله:** [كما في النفي والاستثناء] راجع للمنفيّ أي: كما أنّ النفي مصرَّح به في هذا. قوله «فلا يكون إلخ» أي: وإذا كان النفي فيهما غير مصرَّح به فلا يكون إلخ. قوله «وهذا» أي: ما ذكر من المثالين.

(٣) **قوله:** [فإنّه] أي: فإنّ قولنا «امتنع زيد عن المجيء». قوله «على نفي المجيء» أي: على انتفائه. قوله «إيجاب» أراد بالإيجاب الوجوب أي: الثبوت لأنّ معنى الجملة على التحقيق النسبة لا الحكم. قوله «فيكون لاَ إلخ» أي: فيكون «لاَ» في قولك «لا عمرو» بعد قولك «امتنع زيد عن المجيء» نفياً لإيجاب الامتناع عن عمرو.

(٤) **قوله:** [والتشبيه إلخ] جواب سؤال مقدَّر وهو أنّ المنفيّ بـ«لاَ» في المشبّه أي: في «إنما أنا تميميّ لا قيسيّ» و«هو يأتيني لا عمرو» منفيّ قبلها بالنفي الضمنيّ والمنفيّ بـ«لاَ» في المشبّه به أي: في «امتنع زيد عن المجيء لا عمرو» ليس بمنفيّ قبلها بالنفي الضمنيّ لأنّه لا دلالة لقولنا «امتنع زيد عن المجيء» على نفي امتناع عمرو عن المجيء لا صريحاً ولا ضمناً فلا يصحّ هذا التشبيه.

لا عمرو» مِن جهة أنّ النفي الضِمنيّ[1] ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة أنّ المنفيّ بـ«لاَ» العاطفةِ منفيّ قبلَها بالنفي الضمنيّ كما في «إنّما أنا تميميّ لا قَيسيّ» إذ لا دلالة لقولنا: «امتَنع زيد عن المجيء» على نفي امتناع مجيءِ عَمرو لا ضِمناً ولا صريحاً، قال (السكّاكيّ شرطُ مجامَعتِه) أي: مجامعة النفْي بـ«لاَ» العاطفةِ (للثالث) أي: «إنّما» (أن لا يكون الوصف مختصًّا بالموصوف) لتَحصل الفائدة[2] (نحو: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ [الأنعام:٣٦]) فإنّه يمتنع أن يقال: «لا الذين لا يَسمعون» لأنّ الاستجابة لا تكون إلاّ ممّن يَسمع بخلافِ «إنّما يقوم زيد لا عمرو» إذ القيام ليس ممّا يختصّ بزيد، وقال الشيخ (عبد القاهر: لا تحسن) مجامعته للثالث (في) الوصف (المختصّ كما تحسن في غيره، وهذا أقربُ) إلى الصواب إذ لا دليل على الامتناع[3] عند قصدِ زيادة التحقيق والتأكيد (وأصل الثاني) أي: الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أنّ أصل النفي والاستثناء (أن يكون ما استُعمل له) أي: الحكمُ الذي[4] استُعمل فيه النفيُ والاستثناءُ (ممّا يَجهله المخاطَب ويُنكره بخلاف

---

(١) قوله: [من جهة أنّ النفي الضمنيّ إلخ] حاصل الجواب أنّ التشبيه من جهة أنّ في كلّ منهما نفياً ضمنيًّا قد جاء معه النفي بـ«لاَ» وإن كان النفي الضمنيّ في المشبّه مسلّطاً على المنفيّ بـ«لاَ» وفي المشبّه به مسلّطاً على ما قبل المنفيّ بـ«لاَ» وهو زيد، تدبّر.

(٢) قوله: [لتحصل الفائدة] أي: في مجامعة النفي بـ«لاَ» لـ«إنما» لأنّ الوصف إذا كان مختصًّا بالموصوف كفى في تنبيه المخاطب عليه مجرّد «إنما» فلا فائدة في جمع «لاَ» معه. قوله «إلاّ ممّن يسمع» أي: فإن قيل «لا الذين لا يسمعون» كان ذلك حشواً في الكلام فلا يقبل.

(٣) قوله: [إذ لا دليل على الامتناع] أي: لا دليل على امتناع مجامعة النفي بـ«لاَ» لـ«إنما» ولو كان الوصف مختصًّا بالموصوف. قوله «عند قصد إلخ» أي: عند قصد زيادة تحقيق النفي عن الغير وتأكيده، وفيه أنّه تقدّم منع «ما زيد إلاّ قائم لا قاعد» فلمَ لا يجوز عند قصد التحقيق والتأكيد، تأمّل.

(٤) قوله: [أي: الحكم الذي إلخ] إشارة إلى أنّ «ما» موصولة عبارة عن الحكم، وأنّ اللام بمعنى «في» وأنّ

الثالث) أي: «إنّما» فإنّ أصله أن يكون الحكم المستعمَل هو فيه ممّا يَعلمه المخاطَب ولا يُنكره كذا في "الإيضاح" نقلاً عن "دلائل الإعجاز"، وفيه بحث لأنّ المخاطَب إذا كان عالِماً بالحكم ولم يكن حكمُه مَشُوباً بخطأ لم يصحّ القصرُ بل لا يُفيد الكلامُ سِوى لازمِ الحكم، وجوابُه أنّ مرادهم[1] أنّ «إنّما» يكون لخبرٍ مِن شأنه أن لا يَجهله المخاطَب ولا يُنكره حتّى أنّ إنكاره يزول بأدنى تنبيهٍ لعدَم إصراره عليه، وعلى هذا يكون[2] موافِقاً لِما في "المفتاح" (كقولك لصاحبك وقد رأيتَ شَبَحاً من بعيد: «ما هو إلاّ زيد» إذا اعتقَده غيرَه) أي: إذا اعتقد صاحبُك ذلك الشبَحَ غيرَ زيدٍ (مُصِرًّا) على هذا الاعتقاد (وقد يُنزَّل المعلومُ منزلةَ المجهول لاعتبارٍ مناسبٍ[3] فيُستعمل له) أي: لذلك المعلوم[4] (الثاني) أي: النفيُ والاستثناءُ (إفراداً) أي: حال كونِه قصرَ إفرادٍ (نحو: ﴿وَمَامُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران:١٤٤]

ضمير «استعمل» للنفي والاستثناء. قوله «وفيه بحث» أي: اعتراض على قوله «بخلاف الثالث».

(١) قوله: [وجوابه أنّ مرادهم إلخ] أي: المراد بقولهم إنّ أصل «إنما» أن يكون الحكم المستعمل هو فيه ممّا يعلمه المخاطب ولا ينكره أنّ «إنما» يكون لحكم من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره فلا ينافي أن يكون المخاطب جاهلاً عنه ومنكراً له بالفعل، والحاصل أنّ محلّ النفي والاستثناء الحكم الذي شأنه أن يجهل ومحلّ «إنما» الحكم الذي شأنه أن لا يجهل وإن كان الجهل والإنكار بالفعل لا بدّ منهما فيهما في غير قصر التعيين.

(٢) قوله: [وعلى هذا يكون إلخ] أي: وعلى التأويل المذكور يكون قولهم موافقاً لما في "المفتاح" من أنّه لا بدّ من الجهل والإنكار بالفعل. قوله «أي: إذا اعتقد إلخ» إشارة إلى مراجع الضمائر الثلاثة المرفوع والمنصوب والمجرور. قوله «على هذا الاعتقاد» تعيين للمُصَرّ عليه.

(٣) قال: [لاعتبار مناسب] أي: لأمر معتبر مناسب للمقام. قال: «أي: مقصور على الرسالة» أي: فهو من قصر الموصوف على الصفة. قال: «من الهلاك» أي: الموت، وفيه إشارة إلى أنّ القصر إضافيّ.

(٤) قوله: [أي: لذلك المعلوم] إشارة إلى أنّ ضمير «له» للمعلوم فاللام فيه بمعنى «في»، ويجوز أن يكون للتنزيل فتكون اللام للتعليل. قوله «أي: حال كونه» أي: حال كون الثاني.

أي: مقصور على الرسالة لا يَتعدّاها إلى التبرّئ مِن الهلاك) فالمخاطَبون وهم الصحابة رضي الله عنهم كانوا عالِمِين بكونه مقصوراً على الرسالة غيرَ جامع[1] بين الرسالة والتبرّئ من الهلاك لكنّهم لمّا كانوا يَعدُّون هلاكَه أمراً عظيماً (نُزّل استعظامُهم هلاكَه منزِلةَ إنكارِهم إيّاه) أي: الهلاكَ، فاستُعمل له[2] النفيُ والاستثناءُ، والاعتبار المناسب هو الإشعار بعظمِ هذا الأمر في نفوسهم وشدّةِ حرصهم على بقائه عليه الصلاة والسلام عندهم (أو قلباً) عطف على قوله «إفراداً»[3] (نحو: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [إبراهيم:١٠]) فالمخاطَبون وهم الرُّسل عليهم السلام لم يكونوا جاهِلِين بكونهم بشراً ولا منكرِين لذلك لكنّهم نُزّلوا منزلةَ المنكرين (لاعتقاد القائلين[4]) وهم الكفّار (أنّ الرسول لا يكون بَشراً معَ إصرار المخاطَبين على دعوى الرسالة) فنَزَّلهم القائلون منزلةَ المنكرِين للبشريّة لِما اعتقدوا اعتقاداً فاسداً من التَنافي[5] بين الرسالة والبشريّة، فقَلبوا هذا الحكمَ بأن قالوا: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾

---

(١) قوله: [غيرَ جامع إلخ] لأنّهم لا يعتقدون أنّ النبيّ لا يموت أبداً، فلمّا نزّل علمهم بموته منزلة الجهل به والإنكار صار كأنهم أثبتوا له صلى الله تعالى عليه وسلّم صفتين الرسالة والتبرّي من الموت فيكون القصر على الرسالة من قصر الموصوف على الصفة قصر إفراد.

(٢) قوله: [فاستعمل له] أي: فاستعمل في الحكم المعلوم وهو إثبات الرسالة له مع نفي التبرّي عن الموت، أو فاستعمل لأجل التنزيل المذكور. قوله «والاعتبار المناسب» أي: لمقام الرسالة هنا.

(٣) قوله: [عطف على قوله «إفراداً»] أي: وحينئذ فالمعنى: أنّ القصر الذي استعملت فيه «ما» و«إلاّ» للتنزيل إمّا أن يكون قصر إفراد كما تقدّم وإمّا أن يكون قصر قلب.

(٤) قال: [لاعتقاد القائلين إلخ] هذا هو الاعتبار المناسب. قال: «على دعوى الرسالة» المنافية للبشريّة على زعم القائلين، فالقصر هنا مبنيّ على حال المتكلّم والمخاطب وفي السابق على حال المخاطب فقط.

(٥) قوله: [من التنافي إلخ] بيان لـ«ما»، وإنما اعتقدوا التنافي بينهما لأنّ الرسول لجلالة قدره يتنزّه عن البشريّة في رأيهم، وانظر سخافة عقولهم حيث لم يرضوا بكون الرسول بشراً ورضوا بكون الإله حجراً.

أي: مقصورون على البشريّة ليس لكم وصفُ الرسالة التي تدّعونها، ولمّا كان هنا مَظنّةُ سؤالٍ وهو أنّ القائلين قد ادَّعَوا التنافِيَ بين البشريّة والرسالة وقَصروا المخاطَبين على البشريّة والمخاطَبون قد اعتَرفوا بكونهم مقصورين على البشريّة حيث قالوا: ﴿إِنۡ نَّحۡنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثۡلُكُمۡ﴾ [إبراهيم:١١] فكأنهم سلَّموا انتفاءَ الرسالة عنهم[١] أشار إلى جوابه بقوله (وقولُهم) أي: قول الرسل المخاطَبين (﴿إِنۡ نَّحۡنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثۡلُكُمۡ﴾ من) باب (مُجاراةِ الخَصْم[٢]) وإرخاءِ العِنان إليه بتسليم بعضِ مقدّماتِه (لِيَعثُر) الخصم من العِثَار[٣] وهو الزَلّة وإنّما يُفعَل ذلك (حيث يُرادُ تبكيتُه) أي: إسكاتُ الخصم وإلزامُه[٤] (لا لتسليمِ انتفاءِ الرسالة) فكأنّهم قالوا: «إنّ ما ادَّعَيتم مِن كوننا بشراً فحقٌّ لا نُنكره ولكن هذا لا ينافي أن يَمُنّ اللهُ تعالى علينا بالرسالة، فلهذا[٥] أثبَتوا البشريّةَ لأنفُسهم، وأمّا إثباتها بطريق القصر فلِيَكُون على وَفْقِ كلامِ

---

(١) **قوله:** [سلَّموا انتفاء الرسالة عنهم] أي: مع أنّه ليس كذلك. قوله «أي: الرسل المخاطَبين» بصيغة اسم المفعول إذ المراد بهم الرسل المخاطَبون بقول الكفّار: «إن أنتم إلاّ بشر مثلنا».

(٢) **قال:** [من مجاراة الخصم] أي: من الجري معه وعدم مخالفته في السلوك، فقول الشارح: «وإرخاء العنان إليه» من عطف اللازم على الملزوم. قوله «بتسليم إلخ» الباء سببيّة متعلّقة بالمجاراة، والمراد ببعض المقدّمات التي سلّمها الرسل هنا الصغرى أي: كونهم بشراً لا الكبرى أي: عدم كونهم رسلاً.

(٣) **قوله:** [من العِثَار] أي: لا من العثور وهو الاطّلاع. قوله «وهو الزلّة» أي: السقوط أي: لأجل أن يسقط الخصم فيرجع عمّا قال إلى الحقّ. قوله «وإنما يفعل ذلك» أي: ما ذكر من مجاراة الخصم.

(٤) **قوله:** [أي: إسكاتُ الخصم وإلزامُه] أي: بأن يرتّب على التسليم المذكور ما ينقطع به الخصم في مطلوبه إمّا بإظهار أنّ ما سلّم لا يستلزم مطلوبَه كما هنا أو أنّه يستلزم ما يناقض مطلوبَه كما في آية ﴿قُلۡ إِنۡ كَانَ لِلرَّحۡمٰنِ وَلَدٌ ۖ فَاَنَا اَوَّلُ الۡعٰبِدِيۡنَ﴾ [الزخرف:٨١].

(٥) **قوله:** [فلهذا إلخ] أي: فلعدم التنافي أثبتوا البشريّة لأنفسهم لا لتسليم انتفاء الرسالة عنهم. قوله «وأمّا إثباتها إلخ» جواب عمّا يقال إنه يكفي في المجاراة أن يقولوا: «نحن بشر مثلكم» ولا حاجة إلى طريق القصر، قوله «على وفق إلخ» أي: في الصورة فإنّه أقوى في المجاراة، والحاصل أنهم لم يريدوا القصر

الخَصْم (وكقولك) عطف على قوله: «كقولك لِصاحبك»، وهذا مثال لأصل «إنّما»[1] أي: الأصل في «إنّما» أن يستعمل فيما لا يُنكره المخاطَب كقولك («إنّما هو أخوك» لِمَن يَعلم ذلك ويُقِرُّ به وأنت تريد أن تُرَقِّقَه عليه) أي: أن تَجعل مَن يَعلم ذلك رقيقاً مُشفِقاً على أخيه[2] والأَولى بناءً على ما ذكرنا[3] أن يكون هذا المثالُ مِن الإخراج لا على مقتضَى الظاهر (وقد يُنزَّل المجهولُ منزلةَ المعلومِ لادّعاءِ ظهورِه فيُستعمل له الثالث) أي: «إنّما» (نحو) قوله تعالى حكايةً عن اليهود (﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة:١١]) ادَّعَوا[4] أنّ كونهم مُصلِحين أمر ظاهر مِن شأنه أن لا يجهلَه المخاطَب ولا يُنكرَه (ولذلك[5] جاء ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ

بل أصل الإثبات على سبيل التجريد وإنما عبّروا بصيغة القصر لموافقة كلام الخصم.

(١) **قوله:** [وهذا مثال لأصل «إنما»] أي: وعلى هذا فهو مثال لتخريج الكلام على مقتضى الظاهر كما يقتضيه قول المصـ «بخلاف الثالث» من أنّ الأصل في «إنما» أن تستعمل فيما هو معلوم للمخاطب ولا ينكره، وسيأتي القدح فيه بقول الشارح: «والأولى إلخ».

(٢) **قوله:** [مشفقاً على أخيه] إشارة إلى أنّ تعدية قوله «ترقّقه» بـ«على» لتضمين معنى الإشفاق فيه، وقوله «أي: تجعل إلخ» فيه إشارة إلى أنّ صيغة «فعّل» هنا للجعل والتصيير.

(٣) **قوله:** [بناءً على ما ذكرنا] أي: عقبَ قوله «بخلاف الثالث» من أنّ «إنما» لا تستعمل إلاّ في المجهول بالفعل لكنّه شأنه أن لا يجهل، فإنّ المثال المذكور بناءً عليه لتخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لأنّ كون المخبر عنه أخا المخاطب وإن كان معلوماً له لكنّه لمّا لم يشفق عليه نزّل منزلة الجاهل عنه فخوطب بالقصر واستعمل فيه «إنما» على خلاف مقتضى الظاهر.

(٤) **قوله:** [ادّعوا إلخ] حاصله أنّ كون اليهود مُصلِحين أمر مجهول منكر لكنّهم نزّلوه منزلة أمرٍ من شأنه أن يكون معلوماً لادّعائهم أنّه أمر ظاهر الثبوت فاستعملوا في إثباته للردّ على المخاطبين «إنما» التي تستعمل في ما من شأنه أن يكون معلوماً وإن كان مقتضى الظاهر التعبيرَ بالنفي والاستثناء، وفي استعمالهم «إنما» في إثبات كونهم مصلحين إشعار بأنّ نقيضه وهو كونهم مفسدين أمر ظاهر الانتفاء.

(٥) **قال:** [ولذلك] أي: ولأجل ادّعائِهم ظهور ما لم يتّصفوا به في نفس الأمر وهو كونهم مصلحين ومبالغتِهم في إنكار ما اتّصفوا به في الواقع وهو كونهم مفسدين.

﴿هُمُ الْمُفْسِدُوْنَ﴾ [البقرة:١٢] للردّ عليهم مؤكّداً بما ترَى) مِن إيرادِ الجملة[١] الاسمية الدالّة على الثبات وتعريفِ الخبر الدالّ على الحصر وتوسيطِ ضمير الفصل المؤكِّد لذلك وتصديرِ الكلام بحرف التنبيه الدالّ على أنّ مضمون الكلام ممّا له خطر وبه عناية[٢] ثمّ التأكيدِ بـ«إنّ» ثمّ تعقيبِه بما يدلّ على التقريع والتوبيخ وهو قوله: ﴿وَلٰكِنْ لَّا يَشْعُرُوْنَ﴾ (ومَزيّةُ «إنّما»[٣] على العطف أنّه يُعقَل منها) أي: مِن «إنّما» (الحُكمان) أعني: الإثباتَ للمذكور والنفيَ عمّا عداه (معاً) بخلاف العطف فإنّه يُفهَم منه أوّلاً الإثباتُ ثمّ النفيُ نحو: «زيد قائم لا قاعد» وبالعكس نحو: «ما زيد قائماً بل قاعداً» (وأَحسنُ مَواقِعِها) أي: مواقعِ «إنّما» (التعريضُ نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الرعد:١٩] فإنّه تعريض[٤] بأنّ الكفّار مِن فَرطِ جَهلِهم كالبهائم فطَمعُ النظرِ) أي: التأمّلِ (منهم كطَمعِه منها) أي: كطمع النظرِ مِن البَهائم (ثمّ القصرُ كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مرّ يَقعُ بين الفعل والفاعل) نحو: «ما قام إلاّ زيد» (وغيرِهما) كالفاعل والمفعول نحو: «ما ضرب زيد إلاّ عمراً» و«ما ضرب عمراً

---

(١) قوله: [من إيراد الجملة إلخ] من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: من الجملة الاسميّة المورَدة إلخ، إذ المؤكِّد جملة اسميّة لا إيرادها، وهذا بيان لـ«ما» في قوله «بما ترى». قوله «الدالّ على الحصر» أي: على حصر المسند في المسند إليه. قوله «المؤكِّد لذلك» أي: للحصر المستفاد من تعريف الخبر.

(٢) قوله: [وبه عناية] من عطف المسبَّب على السبب أي: ممّا له خطر يوجب العناية بإثباته. قوله «والتوبيخ» عطف تفسيريّ للتقريع. قوله «وهو قوله إلخ» وإنما يدلّ هذا على التقريع والتوبيخ لإفادته أنهم من جملة الموتى الذين لا شعور لهم وإلاّ لأدركوا كونهم مفسدين بلا تأمّل.

(٣) قال: [ومزيّة «إنما»] أي: شرفها وفضلها. قال: «معاً» أي: وتعقّل الحكمين معاً أرجح إذ لا يذهب فيه الوهم إلى عدم القصر من أوّل الأمر كما في المعطوف. قال: «مواقعها» أي: مواضعها. قال: «التعريض» أي: الكلام الذي يراد به التعريض وهو أن يستعمل الكلام في معنى ليفهم منه معنى آخر.

(٤) قال: [فإنه تعريض إلخ] وذلك لأنا نجزم بأنّه ليس المراد ظاهره فقط وهو حصر تعقّل الحقّ في أرباب العقول فإنّه معلوم فهو تعريض بأنّ الكفّار إلخ.

إلاّ زيد» والمفعولَين نحو: «ما أعطيتُ زيداً إلاّ درهماً» و«ما أعطيتُ درهماً إلاّ زيداً» وغيرِ ذلك من المتعلِّقات[١] (ففي الاستثناء يؤخَّر المقصور عليه معَ أداة الاستثناء) حتّى لو أريدَ القصرُ على الفاعل قيل: «ما ضرب عمراً إلاّ زيد» ولو أريد القصر على المفعول قيل: «ما ضرب زيد إلاّ عمراً» ومعنى قصرِ الفاعل[٢] على المفعول مَثَلاً قصرُ الفعل المسنَد إلى الفاعل على المفعول، وعلى هذا[٣] قياسُ البَواقي، فيرجع في التحقيق إلى قصر الصفة على الموصوف وبالعكس، ويكون حقيقيًّا وغيرَ حقيقيّ إفراداً وقلباً وتعييناً، ولا يخفى اعتبار ذلك[٤] (وقَلَّ) أي: جاز على قلّة (تقديمُهما) أي: تقديم المقصورِ عليه وأداةِ الاستثناء على

---

(١) قوله: [وغير ذلك من المتعلّقات] كالمفعول له نحو «ما ضربت إلاّ تأديباً» والمفعول فيه نحو «ما جلست إلاّ عندك» والحالِ نحو «ما جاء زيد إلاّ راكباً» والتمييزِ نحو «ما طاب زيد إلاّ نفساً» والمجرور نحو «ما مررت إلاّ بزيد»، وكذا الصفة نحو «ما جاء رجل إلاّ فاضل» والبدل نحو «ما جاء أحد إلاّ أخوك»، ولكن لا يقع القصر في المفعولِ معه فلا يقال «ما سرت إلاّ والنيل» لأنّه لم يسمع، وكذا لا يقع بين الفعل ومصدره المؤكِّد إجماعاً فلا يقال «ما ضربت إلاّ ضرباً».

(٢) قوله: [ومعنى قصر الفاعل إلخ] جواب سؤال وهو أنّ الفاعل ذات وكذا المفعول به فكيف يقصر أحدهما على الآخر مع أنّ القصر إمّا قصر الصفة على الموصوف أو بالعكس. قوله «مثلاً» أي: أو قصر المفعول على الفاعل أو أحد المفعولين على الآخر أو ذي الحال على الحال.

(٣) قوله: [وعلى هذا] أي: وعلى معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور. قوله «قياس البواقي» أي: قياس معنى البواقي أي: فمعنى «ما جاء زيد إلاّ راكباً» أنّه مقصور في زمان المجيء على صفة الركوب فهو من قصر الموصوف على الصفة. قوله «فيرجع إلخ» تفريع على مجموع قوله «ومعنى قصر الفاعل إلخ» وقوله «وعلى هذا إلخ» فقوله «إلى قصر الصفة على الموصوف» ناظر إلى نحو قصر الفاعل وقوله «وبالعكس» ناظر إلى نحو قصر ذي الحال الداخل في قوله «البواقي».

(٤) قوله: [ولا يخفى اعتبار ذلك] فإذا قلت «ما ضرب زيد إلاّ بكراً» فإنّ أريد به ما مضروبُ زيدٍ إلاّ بكر دون كلِّ غيرِ بكر كان القصر حقيقيًّا، وإن أريد دون خالد كان إضافيًّا ثمّ إن أريد به الردّ على من زعم أنّ مضروب زيد بكر وخالد مثلاً كان إفراداً أو على من زعم أنّ مضروبه خالد دون بكر كان قلباً أو على من شكّ في مضروبه منهما كان تعييناً، وقس عليه سائر المتعلِّقات.

المقصور (حال كونهما بحالهما) وهو أن يَلِيَ المقصورُ عليه الأداةَ (نحو: «ما ضرب إلاّ عمراً زيد») في قصر الفاعل على المفعول (و«ما ضرب إلاّ زيد عمراً») في قصر المفعول على الفاعل، وإنّما قال[1] «بحالهما» احترازاً عن تقديمهما معَ إزالتهما عن حالهما بأن يؤخَّر الأداة عن المقصور عليه كقولك في «ما ضرب زيد إلاّ عمراً»: «ما ضرب عمراً إلاّ زيد» فإنّه لا يجوز ذلك لِما فيه من اختلالِ المعنى[2] وانعكاسِ المقصود وإنّما قَلَّ تقديمُهما بحالهما (لاستلزامه قصرَ الصفةِ قبلَ تمامِها) لأنّ الصفة المقصورة على الفاعل مَثلاً هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلقُ الفعل فلا يَتمّ المقصودُ قبل ذكرِ المفعول فلا يحسن قصرُه وعلى هذا فقِسْ[3] وإنّما جاز على قلّةٍ نظراً إلى أنّها في حكم التامّ باعتبار ذكر المتعلّق في الآخِرِ (ووجهُ الجميع) أي: السبب في إفادة النفيِ والاستثناءِ القصرَ فيما بين المبتدأ والخبر[4] والفاعل والمفعول وغير ذلك (أنّ النفيَ في الاستثناء المفرَّغ) الذي حُذف فيه المستثنى منه وأُعرب ما بعد «إلاّ» بحسَب العوامل (يَتوجَّه إلى مقدَّر وهو مستثنى منه)

---

(١) قوله: [وإنما قال إلخ] بيان لفائدة العبارة. قوله «بأن يؤخَّر إلخ» تصوير لإزالتهما عن حالهما.

(٢) قوله: [من اختلال المعنى] بيان لـ«ما»، واختلالُ المعنى هو انقلاب المقصود فقوله «وانعكاس المقصود» تفسير لما قبله؛ وذلك لأنّ معنى قولك «ما ضرب زيد إلاّ عمراً» قصر ضاربيّة زيد على عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروباً لغير زيد ومعنى قولك «ما ضرب عمراً إلاّ زيد» قصر مضروبيّة عمرو على زيد مع جواز أن يكون زيد ضارباً لغير عمرو.

(٣) قوله: [وعلى هذا فقِسْ] أي: وعلى البيان المذكور للصفة المقصورة فقس تقول في قصر الفاعل على المفعول إنّ الصفة المقصورة على المفعول هي الفعل المتعلّق بالفاعل فلا يتمّ المقصور قبل ذكر الفاعل فلا يحسن قصره وهكذا. قوله «وإنما جاز إلخ» أي: وإنما جاز تقديمهما حال كونهما على حالهما على قلّة كما يدلّ عليه قوله «وقلّ إلخ» أي: ولم يمتنع نظراً إلى إلخ.

(٤) قوله: [فيما بين المبتدأ والخبر إلخ] بيان للجميع. قوله «وغير ذلك» أي: فيما بين الحال وصاحبها، وفيما بين المفعولين. قوله «الذي حذف فيه المستثنى منه إلخ» بيان للاستثناء المفرَّغ.

لأنّ «إلاّ» للإخراج[1] والإخراج يقتضي مُخرَجاً منه (عامّ) ليَتناول المستثنى وغيرَه فيتحقّق الإخراج (مناسب للمستثنى في جنسه) بأن يقدَّر في نحو «ما ضرب إلاّ زيد» «ما ضرب أحد»[2] وفي نحو «ما كَسَوتُه إلاّ الجُبّةَ» «ما كسوته لباساً» وفي نحو «ما جاءني إلاّ راكباً» «ما جاءني كائناً على حال من الأحوال» وفي نحو «ما سِرتُ إلاّ يومَ الجمعة» «ما سرتُ وقتاً من الأوقات»، وعلى هذا القياس[3] (و) في (صفته) يعني: في الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك، وإذا كان النفيُ متوجِّهاً إلى هذا المقدَّر العامِّ المناسبِ للمستثنى في جنسه وصفتِه (فإذا أُوجِبَ[4] منه) أي: من ذلك المقدَّر (شيء بـ«إلاّ» جاء القصر) ضرورةَ بقاءِ ما عداه على صفة الانتفاء (وفي «إنّما» يؤخَّر المقصورُ عليه تقول: «إنّما ضَربَ زيد عمراً») فيكون القيدُ الأخير[5] بمنزلة الواقع بعدَ «إلاّ» فيكون هو المقصور عليه ....

---

(١) قوله: [لأنّ «إلاّ» للإخراج] علّة لقوله «يتوجّه إلى مقدَّر»، والاستثناء المفرَّغ لا يقدَّر فيه المستثنى منه إلاّ متناوِلاً للمستثنى فيكون متّصلاً دائماً فلا يرد أنّ «إلاّ» في الاستثناء المنقطع لا تكون للإخراج بل بمعنى «بَلْ» فلا يتأتّى فيه هذا التوجيه.

(٢) قوله: [«ما ضرب أحد»] أي: فـ«أحد» عامّ شامل لزيد وغيره ومناسب له من حيث إنّه جنس له أي: صالح لأن يحمل عليه، وكذا يقال فيما بعده.

(٣) قوله: [وعلى هذا القياس] أي: فيقدَّر في «ما صلّيت إلاّ في المسجد»: «ما صلّيت في مكان»، وفي «ما طاب زيد إلاّ نفساً»: «ما طاب زيد شيئاً»، وفي «لا أعطيك إلاّ درهماً»: «لا أعطيك شيئاً»، وفي «ما مررت إلاّ بزيد»: «ما مررت بأحد»، وفي مثل «ما اشتريت الجارية إلاّ نصفها»: «ما اشتريت جزءاً منها». قوله «ونحو ذلك» أي: كالظرفيّة.

(٤) قال: [فإذا أوجب] أي: أثبت من ذلك المقدَّر، والفاء رابطة لهذا الكلام بالشرط الذي قدّره الشارح. قال: «بإلاّ» أي: بواسطة «إلاّ». قوله «ما عداه» أي: ما سوى الشيء المثبَت. قوله «على صفة الانتفاء» الإضافة فيه بيانيّة أي: على صفة هي الانتفاء، ولا شكّ أنّ إثبات شيء ونفي غيره هو القصر.

(٥) قوله: [فيكون القيد الأخير] أي: الجزء الأخير في الجملة الداخل عليه «إنما» من الفاعل والمفعول

(ولا يجوز تقديمه[1]) أي: تقديم المقصور عليه بـ«إنّما» (على غيره للإلباس) كما إذا قلنا في «إنّما ضرب زيد عمراً»: «إنّما ضرب عمراً زيد»، بخلاف النفي والاستثناءِ فإنّه لا إلباس فيه[2] إذ المقصورُ عليه هو المذكور بعدَ «إلاّ» سواءٌ قُدّم أو أخّر، وههنا ليس «إلاّ» مذكوراً في اللفظ بل تضمّناً (و«غيرُ» كـ«إلاّ» في إفادة القصرَين) قصرِ الموصوف[3] على الصفة وقصرِ الصفة على الموصوف إفراداً وقلباً وتعييناً (و) في (امتناعِ مجامعة «لاَ») العاطفة لِما سبق[4] فلا يصحّ «ما زيد غير شاعر لا كاتب» ولا «ما شاعر غير زيد لا عمرو».

والمتعلّق وغير ذلك.

(١) **قال:** [ولا يجوز تقديمه] ههنا نظر وهو أنّ تقديم المقصور عليه جائز إذا كان نفس التقديم مفيداً للقصر كما في قولنا «إنما زيداً ضربت» فإنّه لقصر الضرب على زيد، ويمكن الجواب بأنّ الكلام فيما إذا كان القصر مستفاداً من «إنما» وهذا ليس كذلك، وفيه أنّ الحكم بأنّ «إنما» في هذا التركيب ليست للقصر وفي «إنما جاءني زيد لا بكر» للقصر تحكّماً.

(٢) **قوله:** [لا إلباس فيه] أي: لا إفهام خلاف المراد في تقديم المقصور عليه في النفي والاستثناء. قوله «وههنا» أي: في مقام القصر بـ«إنما». قوله «ليس إلاّ مذكوراً» أي: ليس لفظ «إلاّ» مذكوراً في الكلام بل تضمّنه معنى الكلام.

(٣) **قوله:** [قصرِ الموصوف إلخ] بيان للقصرين. قوله «إفراداً إلخ» ظاهره أنّ لفظة «غير» لا تستعمل في القصر الحقيقيّ لأنّ الأقسام الثلاثة المذكورة للإضافي مع أنّه ليس كذلك فكان الأولى أن يقول ويكون حقيقيًّا نحو «لا إله غير الله» و«ما خاتم النبيّين غير محمّد» وغيرَ حقيقيّ إفراداً وقلباً وتعييناً.

(٤) **قوله:** [لما سبق] أي: من أنّ شرط المنفيّ بـ«لاَ» العاطفة أن لا يكون منفيًّا قبلها بغيرها. قوله «فلا يصحّ إلخ» أي: في قصر الموصوف على الصفة «ما زيد إلخ». قوله «ولا إلخ» أي: ولا يصحّ في قصر الصفة على الموصوف «ما شاعر إلخ» وذلك لفقد الشرط السابق.

(الإنشاء) اعلم أنّ الإنشاء قد يطلق على نفس الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلّم أعني إلقاء مثل هذا الكلام[١] كما أنّ الإخبار كذلك، والأظهر أنّ المراد ههنا[٢] هو الثاني بقرينة تقسيمِهِ إلى الطلَب وغير الطلَب وتقسيمِ الطلب إلى التمنّي والاستفهام وغيرهما والمراد بها[٣] معانيها المصدريّة لا الكلام المشتمل عليها[٤] بقرينة قوله «واللفظ الموضوع له كذا وكذا» لظهور أنّ لفظ «لَيْتَ»[٥] مثلاً يستعمل لمعنى التمنّي لا لقولنا «ليت زيداً قائم» فافهم. ....

---

(١) **قوله:** [مثل هذا الكلام] أي: كلام ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه. قوله «كما أنّ الإخبار كذلك» أي: كما أنّ الإخبار قد يطلق على نفس الكلام الذي لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلّم أي: إلقاء هذا الكلام.

(٢) **قوله:** [والأظهر أنّ المراد ههنا] أي: المراد بالإنشاء في قول المصـ الآتي: «إن كان طلباً إلخ» وليست الإشارة إلى الترجمة كما يوهمه كلامه لأنه بمعنى الألفاظ المخصوصة الدالّة على المعاني المخصوصة، ففي كلام المصـ صنعة استخدام. قوله «هو الثاني» أي: فعل المتكلّم. قوله «بقرينة تقسيمه» أي: بقرينة تقسيم المصـ الإنشاءَ، فهو من إضافة المصدر إلى الفاعل وحذف المفعول.

(٣) **قوله:** [والمراد بها إلخ] أي: بالتمنّي والاستفهام وغيرهما، وهذا في معنى العلّة أي: إنما كان ذلك التقسيم قرينة دالّة على ما ذكر لأنّ المراد بها المعاني المصدريّة، وإذا كانت هذه الأقسام بمعانيها المصدريّة ينبغي أن يكون المقسم كذلك لئلاّ يكون بين المقسم والأقسام تباين.

(٤) **قوله:** [لا الكلام المشتمل عليها] أي: على التمنّي والاستفهام وغيرهما. قوله «بقرينة إلخ» لأنّ معناه أنّ اللفظ الموضوع لأجل إلقاء كلام التمنّي مثلاً «لَيْتَ»، وهذا مبنيّ على أنّ اللام في قوله «له» للعلّة الغائيّة، والمتبادر أنّها للتعدية ومن المعلوم أنّ الذي وضع له «لَيْتَ» مثلاً هو الطلب القلبيّ لا إلقاء الكلام المخصوص.

(٥) **قوله:** [لظهور أنّ لفظ «ليت» إلخ] أي: إنما كان قوله هذا قرينة على أنّ المراد بالتمنّي وغيره معانيها المصدريّة لظهور أنّ لفظ «لَيْتَ» يستعمل في التمنّي بالمعنى المصدريّ يعني في إلقاء كلام التمنّي وهذا ما يقتضيه سياقه، وهو غير مسلّم فإنّه مستعمل في نفس التمنّي الذي هو الحالة القلبيّة. قوله «لا لقولنا إلخ» أي: لا في مقولنا إلخ.

فالإنشاء إن لم يكن طلباً[1] كأفعال المقارَبة وأفعال المدح والذمّ وصِيَغ العقود والقسم و«ربّ» ونحو ذلك فلا يبحث عنها ههنا لقلّة[2] المباحث البيانيّة المتعلّقة بها ولأنّ أكثرها في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء (إن كان طلباً استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلَب) لامتناع طلب الحاصل[3] فلو استُعمِل صِيَغُ الطلب لمطلوب حاصل امتنع إجراؤها[4] على معانيها الحقيقيّة، ويتولّد منها بحسَب القرائن ما يناسب المقام (وأنواعه) أي: أنواع الطلب (كثيرة منها التمنّي) وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبّة[5] (واللفظ الموضوع

---

(١) قوله: [إن لم يكن طلباً] فيه إشارة إلى أنّ قسيم قول المصـ «إن كان طلباً» محذوف لعدم البحث عنه ههنا. قوله «كأفعال المقاربة» أي: كبعض أفعال المقاربة إذ الإنشاء إنما يظهر في أفعال الرجاء التي لإنشاء الترجّي وهي «عسى» و«حرى» و«اخلولق» لا في غيرها من أفعال الشروع والمقاربة. قوله «وصِيَغ العقود» كـ«بعت» لإنشاء البيع و«نكحت» لإنشاء التزوّج. قوله «والقسم» كـ«أقسم بالله» لإنشاء القسم. قوله «وربّ» كـ«ربّ جاهل في الدنيا» لإنشاء التكثير، فإنه لا يحتمل الصدق والكذب باعتبار استكثار المتكلّم الجهّالَ وإن احتملهما باعتبار نسبة الظرف إليهم. قوله «ونحو ذلك» كفعلي التعجّب، و«كَم» الخبريّة المفيدة لإنشاء التكثير.

(٢) قوله: [لقلّة إلخ] علّة لعدم البحث عنها أي: لقلّة المباحث البيانيّة والمعانيّة المتعلّقة بها لقلّة دورها على الألسنة، فقد أطلق الشارح البيان هنا على ما يعمّ المعاني. قوله «ولأنّ أكثرها» أي: أكثر هذه الأشياء الإنشائيّة الغير الطلبيّة، والمراد بذلك الأكثر ما عدا أفعال الترجّي والقسم، وهذا علّة ثانية لعدم البحث.

(٣) قوله: [لامتناع طلب الحاصل] علّة لكون المطلوب غيرَ حاصل وقت الطلب، والمراد أنّه يكون غيرَ حاصل في اعتقاد المتكلّم فيدخل فيه ما إذا طلب شيئاً حاصلاً وقت الطلب لعدم علمه بحصوله.

(٤) قوله: [امتنع إجراؤها إلخ] أي: إجراء تلك الصيغ على معانيها الحقيقيّة كإجراء صيغة الأمر على طلب الإيمان في قوله تعالى: ﴿يَآأَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْٓا آمِنُوْا﴾ [النساء:١٣٦] وطلب التقوى في قوله تعالى: ﴿يَآأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللهَ﴾ [الأحزاب:١] قوله «ويتولّد منها» أي: من تلك الصيغ ما يناسب المقام كطلب دوام الإيمان والتقوى في القولين.

(٥) قوله: [على سبيل المحبّة] إن قيل هذا التعريف غير مطّرد لأنّ طلب حصول الشيء على سبيل المحبّة

له «لَيْتَ» ولا يشترط إمكان المتمنّى) بخلاف الترجّي[١] (تقول «ليت الشباب يعود») ولا تقول «لعلّه يعود» لكن إذا كان[٢] المتمنّى ممكناً يجب أن لا يكون لك توقّع وطماعية في وقوعه وإلاّ لصار ترجّياً (وقد يتمنّى بـ«هَلْ» نحو «هل لي من شفيع» حيث يعلم أن لا شفيع له) لأنه حينئذ[٣] يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه، والنكتة[٤] في التمنّي بـ«هَلْ» والعدولِ عن «لَيْتَ» هو إبراز المتمنّى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه ....

موجود في بعض أقسام الأمر والنهي والنداء ممّا معه محبّة، قيل قيد الحيثيّة معتبر في التعريف فالمعنى طلب حصول الشيء من حيث إنه محبوب ولذا يطلب المحالات، والأمر والنهي والنداء ليست طلباً لحصول الشيء من حيث إنه محبوب بل من حيث قصد وجوده أو عدم وجوده أو إقباله.

(١) **قوله:** [بخلاف الترجّي] أي: فإنه يشترط فيه إمكان المترجّى، ولا يتوهّم من قول الشارح هذا أنّ بين التمنّي والترجّي مشاركة في مطلق الطلب وأنّه لا فارق بينهما إلاّ ما ذكر؛ إذ الترجّي ليس من أقسام الطلب على التحقيق بل هو ترقّب الحصول.

(٢) **قوله:** [لكن إذا كان إلخ] أي: إمكان المتمنّى وإن لم يشترط في التمنّي لكنّه إذا كان ممكناً يجب أن لا يكون إلخ، وذلك لأنّ التمنّي يجب أن لا يكون فيه توقّع وطماعية في الوقوع. قوله «وإلاّ لصار ترجّياً» أي: فيستعمل فيه الألفاظ الدالّة على الترجّي كـ«لعلّ» و«عسى».

(٣) **قوله:** [لأنّه حينئذ] أي: حين يعلم أنه لا شفيع له. قوله «لحصول الجزم بانتفائه» أي: مع أنّ الاستفهام يقتضي عدم الجزم بالانتفاء، وهذا بيان لفائدة قوله «حيث يعلم إلخ».

(٤) **قوله:** [والنكتة إلخ] لمّا كان التمنّي بـ«هَلْ» مجازاً والعدولُ عن «لَيْتَ» إلى «هَلْ» خلاف الأصل أشار إلى النكتة فيه وهي إبراز المتمنّى في صورة الممكن، وفيه أنّ «لَيْتَ» لا تنافي أن يكون المتمنّى ممكناً فإنّها تستعمل في الممكن أيضاً فكيف يكون نكتة للعدول عنها، والجواب أنّ المراد في صورة الممكن نصًّا لأنّ المستفهم عنه لا بدّ أن يكون ممكناً غيرَ مجزوم بانتفائه بخلاف المتمنّى فإنّه وإن كان ممكناً قد يكون مجزوماً بانتفائه. قوله «هو إبراز إلخ» الضمير للنكتة وتذكيره باعتبار الخبر. قوله «لكمال العناية به» أي: لإظهار الرغبة فيه.

(و) قد يتمنّى[1] (بـ«لَوْ» نحو «لو تأتيني فتحدّثني» بالنصب) على تقدير «فأنْ تحدّثني»[2] فإنّ النصب قرينة على أن «لَوْ» ليست على أصلها إذ لا ينصب المضارع بعدها بإضمار «أنْ» وإنّما يضمر بعد الأشياء الستّة[3] والمناسب[4] ههنا هو التمنّي، قال (السكاكي كأنّ حروف التنديم والتحضيض وهي «هَلاَّ» و«أَلاَّ» بقلب الهاء همزة و«لَوْلاَ» و«لَوْمَا» مأخوذة منهما) خبر «كأنّ»[5] أي: كأنها مأخوذة من «هَلْ» و«لَوْ» اللتَين للتمنّي حال كونهما (مركَّبتَينِ مع «لاَ» و«مَا» المزيدتين لتضمينهما) علّة لقوله «مركَّبتَينِ»[6] والتضمين جعل

---

(١) قوله: [قد يتمنّى] إشارة إلى أنّ قوله «بلَوْ» عطف على قوله «بهَلْ»، ولم يذكر الشارح نكتة العدول عن التمنّي بـ«لَيْتَ» إلى التمنّي بـ«لَوْ» كما ذكر في «هَلْ»، وقد يقال إنّ نكتته الإشعار بعزّة متمنّاه حيث أبرزه في صورة ما لم يوجد لأنّ «لَوْ» بحسَب أصلها حرف امتناع لامتناع.

(٢) قوله: [على تقدير «فأنْ تحدّثني»] أي: نصب «تحدثَني» مبني على تقدير «أنْ» الناصبة بعد الفاء الجوابيّة، والفعل المنصوب معها في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهّم والمعنى: أتمنّى إتياناً منك فتحديثاً لي. قوله «فإنّ النصب قرينة إلخ» أي: قرينة لفظيّة، والظاهر أنّه لو رفع الفعل بعدها فإن كان هناك قرينة تدلّ على التمنّي عمل بها وإلاّ فلا. قوله «ليست على أصلها» وهو الشرطيّة والتعليق.

(٣) قوله: [بعد الأشياء الستّة] وهي الاستفهام والتمنّي والعرض والأمر والنهي والنفي، فإن قيل الأشياء التي ينصب المضارع في جوابها بتقدير «أنْ» تسعة لا ستّة، قيل التحضيض داخل في العرض، والدعاء داخل في الأمر والنهي، وأمّا الترجّي فلا ينتصب المضارع في جوابه عند البصريين بل عند الكوفيين.

(٤) قوله: [والمناسب هنا إلخ] أي: والأولى بالحمل عليه في المثال المذكور من بين تلك الأشياء هو التمنّي لشيوع استعمال «لَوْ» فيه والحمل على الشائع أولى، ثمّ قيل إنّ «لَوْ» المستعملة في التمنّي نقلت من الشرط إلى التمنّي مستقلّة من غير أن يبقى فيها معنى الشرطيّة، وقيل إنها هي التي تستعمل مصدريّة.

(٥) قوله: [خبر «كأنّ»] أي: قوله «مأخوذة منهما» خبر «كأنّ» وهذا حل للعبارة. قوله «أي: كأنّها مأخوذة إلخ» فيه إشارة إلى أنّ الضمير في «منهما» لـ«هَلْ» و«لَوْ» وأنّ قوله «مركّبتين» حال من ذلك الضمير.

(٦) قوله: [علّة لقوله «مركَّبتَينِ»] أي: فالمعنى أنّ تركيب «هَلْ» و«لَوْ» مع ما ذكر إنّما هو لأجل جعلهما دالّتين على معنى التمنّي، فالمراد بالتضمين هنا جعل الشيء مدلولاً للفظ لا جعله جزء من المدلول

الشيء في ضمن الشيء تقول «ضمّنت الكتاب كذا باباً»[1] إذا جعلته متضمّناً لتلك الأبواب يعني أنّ الغرض المطلوب من هذا التركيبِ والتزامِه هو جعل «هَلْ» و«لَوْ» متضمِّنَتَيْنْ (معنى التمنّي ليتولّد) علّة لتضمينهما[2] يعني أنّ الغرض من تضمينهما معنى التمنّي ليس إفادةَ التمنّي بل أن يتولّد (منه) أي: من معنى التمنّي[3] المتضمِّنتين هما إيّاه (في الماضي التنديم نحو «هلاّ أكرمت زيداً») و«لوما أكرمته» على معنى[4] «ليتك أكرمته» قصداً إلى جعله نادماً على ترك الإكرام (وفي المضارع التحضيض نحو «هلاّ تقوم») و«لوما تقوم» على معنى

الذي هو التضمين اصطلاحاً، ونظير ذلك قولك «ضمّنت الكتاب كذا باباً» فليس المراد أنك جعلت الأبواب جزء من أجزاء الكتاب بل المراد أنك جعلت الأبواب نفس الكتاب لا مع زائد عليها، إن قيل إنّ معنى التمنّي حاصل فيهما قبل التركيب فكيف يكون التركيب علّة غائيّة له، قيل المراد بتضمينهما معنى التمنّي هو التمنّي على جهة الوجوب والذي يدلاّن عليه قبل التركيب هو التمنّي على جهة الجواز.

(١) **قوله:** [كذا باباً] أي: أحد عشر باباً أو اثني عشر باباً مثلاً. قوله «متضمِّناً لتلك الأبواب» أي: مشتملاً عليها اشتمال الكلّ على أجزائه. قوله «والتزامِه» عطف على التركيب والضمير أيضاً للتركيب أي: الغرض من هذا التركيب ومن الاعترافِ به والقولِ به مع أنّ الأصل في كلّ كلمة أن تكون بسيطة هو جعلهما متضمِّنتين أي: مستلزمتين معنى التمنّي، والإضافة في «معنى التمنّي» بيانيّة.

(٢) **قوله:** [علّة لتضمينهما] أي: فالمعنى أنّ تضمين «هَلْ» و«لَوْ» معنى التمنّي بتركيبهما مع «لاَ» و«مَا» المزيدتين إنّما هو ليتولّد من معنى التمنّي الذي تضمّنتاه التنديمُ مع الفعل الماضي والتحضيضُ مع الفعل المضارع لا لإفادة معنى التمنّي، فالتمنّي ليس مقصوداً بالذات بل يتوصّل به إلى التنديم والتحضيض.

(٣) **قوله:** [أي: من معنى التمنّي] إشارة إلى مرجع الضمير. قوله «المتضمِّنتين» بصيغة اسم الفاعل صفة للتمنّي جرت على غير ما هي له ولذا أبرز الضمير.

(٤) **قوله:** [على معنى إلخ] أي: بمعنى «ليتك أكرمته»، وهذا إشارة إلى أصل التمنّي. قوله «قصداً إلخ» إشارة إلى تولّد التنديم، ووجه تولّد التنديم في الماضي أنّ الفعل بعد فوات وقته لا يمكن طلبه في وقته حقيقة نعم! يمكن تمنّيه لصيرورته محالاً، والتمنّي إنّما يكون في الأمور المحبوبة فإذا سمع المخاطَب مثلَ هذا الكلام علم أنه فاته الأمرُ المحبوبُ فندم على ذلك.

«ليتك تقوم»[1] قصداً إلى حثّه على القيام، والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكّاكي لكنه حاصل كلامه، وقوله «لتضمينهما» مصدر مضاف إلى المفعول الأوّل و«معنى التمنّي» مفعوله الثاني، ووقع في بعض النسخ «لتضمّنهما» على لفظ التفعّل وهو لا يوافق[2] معنى كلام "المفتاح"، وإنّما ذَكَر هذا[3] بلفظ «كأنّ» لعدم القطع بذلك (وقد يتمنّى بـ«لَعَلَّ» فيعطى له حكم «لَيْتَ») وينصب في جوابه[4] المضارع على إضمار «أنْ» (نحو «لعلّي أحجّ فأزورَك» بالنصب لبعد المرجوّ عن الحصول) وبهذا يشبه[5] المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولّد منه معنى التمنّي (ومنها) أي: من أنواع الطلب (الاستفهام)

---

(١) **قوله:** [«ليتك تقوم»] إشارة إلى أصل التمنّي. قوله «قصداً إلى حثّه على القيام» وذلك لإمكان وجود الفعل، وهذا إشارة إلى تولّد التحضيض. قوله «في الكتاب» أي: في المتن.

(٢) **قوله:** [وهو لا يوافق إلخ] أي: التضمّن بلفظ التفعّل لا يوافق معنى كلام "المفتاح" وعدم الموافقة من جهة أنّ كلام "المفتاح" يدلّ على أنّ دلالة «هَلْ» و«لَوْ» على التمنّي بفعل فاعل وجعل جاعل والتضمّن بلفظ التفعّل يقتضي أنّ دلالتهما عليه أمر ذاتيّ لا بفعل فاعل، بخلاف التضمين بلفظ التفعيل فإنّه موافق لما يدلّ عليه كلامه.

(٣) **قوله:** [وإنّما ذَكَر هذا إلخ] أي: وإنّما ذكر السكّاكيُّ أخذَ حروف التنديم والتحضيض من «هَلْ» و«لَوْ» بلفظ «كَأَنَّ» المفيد للظنّ لعدم القطع بذلك الأخذ لأنّ أكثر النحويين على أنّ الحروف وضعت كذلك في أصلها فيجوز أن يكون كلّ حرف منها برأسه غير مأخوذ ممّا ذكر.

(٤) **قوله:** [وينصب في جوابه إلخ] بيان للحكم الذي يعطى لـ«لَعَلَّ» وهو نصب المضارع في جوابه بإضمار «أنْ»، ثمّ إنّ نصب المضارع بعد «لَعَلَّ» لا يدلّ على أنها مستعملة في التمنّي إلاّ على مذهب البصريّين الذين لا ينصبون المضارع في جواب الترجّي إذ لا جواب له عندهم لا على مذهب الكوفيّين الذين يجوّزون نصب المضارع في جوابه بإضمار «أَنْ».

(٥) **قوله:** [وبهذا يشبه إلخ] أي: وبسبب هذا البعد يُشبِه ذلك المرجوُّ البعيدُ الحصولِ المحالَ بجامع عدم الحصول في كلّ فيتولّد من ذلك البعد أو من الشبه المذكور معنى التمنّي لأنّ التمنّي طلب محالٍ أو ممكنٍ لا طماعية في وقوعه.

وهو طلب[١] حصول صورة الشيء في الذهن فإن كانت وقوعَ نسبة بين أمرين أو لاوقوعَها فحصولها هو التصديق وإلاّ[٢] فهو التصوّر (والألفاظ الموضوعة له الهمزةُ وهَلْ ومَا ومَنْ وأَيٌّ وكَمْ وَكَيْفَ وأَيْنَ وَأَنَّى ومَتَى وأَيَّانَ، فالهمزة لطلب التصديق) أي: انقيادِ الذهن وإذعانه[٣] لوقوع نسبة تامّة بين الشيئين (كقولك «أ قام زيد»[٤]) في الجملة الفعليّة (و«أ زيد قائم») في الجملة الاسميّة (أو) لطلب[٥] (التصوّر) أي: إدراك غير النسبة[٦] (كقولك)

---

(١) قوله: [وهو طلب إلخ] أي: الاستفهام طلب إدراك صورة الشيء المستفهَم عنه في ذهن المستفهِم، وفي هذا التعريف إشارة إلى أنّ السين والتاء في «الاستفهام» للطلب. قوله «فإن كانت إلخ» أي: فإن كانت الصورة التي طلب حصولها في الذهن وقوعَ نسبة بين أمرين فحصولها أي: إدراكها هو التصديق، والمراد بوقوع النسبة مطابقتها للواقعِ ونفسِ الأمر كما أنّ المراد بلاوقوعها عدم مطابقتها للواقع.

(٢) قوله: [وإلاّ إلخ] أي: وإن لم تكن تلك الصورة وقوعَ النسبة أو لاوقوعها بل كانت موضوعاً أو محمولاً أو نسبةً مجرّدةً أو اثنين من هذه الثلاثة أو الثلاثةَ فحصولها أي: إدراكها هو التصوّر، والحاصل أنّ التصديق إدراك مطابقة النسبة الكلاميّة للواقع أو عدم مطابقتها له وأنّ التصوّر إدراك الموضوعِ أو المحمولِ أو النسبةِ أو اثنين من هذه الثلاثة أو الثلاثةِ.

(٣) قوله: [وإذعانه إلخ] عطف تفسير لانقياد الذهن، والمراد بالإذعان لوقوع نسبة تامّة بين الشيئين إدراكُ وقوعِها أو لاوقوعِها أي: إدراك مطابقتها لما في الواقع أو عدم مطابقتها له، واعلم أنّ إدراك وقوعِ النسبة أو لاوقوعِها كما يسمّى تصديقاً يسمّى حكماً وإسناداً وإيقاعاً وانتزاعاً وإيجاباً وسلباً.

(٤) قال: [«أ قام زيد»] فقد تصوّرتَ القيامَ وزيداً والنسبةَ بينهما وسئلتَ عن وقوع تلك النسبة خارجاً، فإذا قيل «قام» حصل التصديق، وكذا يقال في المثال الثاني، والحاصل أنّك عالم بأنّ بينهما نسبة متلبّسة بالوقوع أو اللاوقوع، وإنما قدّم الجملة الفعليّة لأنّ الاستفهام أحقّ بها.

(٥) قوله: [لطلب] إشارة إلى أنّ قوله «التصوّر» معطوف على قوله «التصديق».

(٦) قوله: [أي: إدراك غير النسبة] اللام في النسبة للعهد والمعهود هو النسبة التامّة المتقدِّمة. قوله «في طلب تصوّر المسند إليه» أي: من حيث إنه مسند إليه وإلاّ فتصوّر ذاته حاصل قبل السؤال، وكذا يقال فيما بعده. قال «أ دِبس في الإناء أم عسل» الدِبْس شراب حلو يتّخذ من التمر أو العنب.

في طلب تصوّر المسند إليه («أ دِبْسٌ في الإناء أم عسلٌ») عالماً بحصول[1] شيء في الإناء طالباً لتعيينه (و) في طلب تصوّر المسند («أ في الخابية دِبْسُك أم في الزِّقِّ») عالماً بكون الدبس في واحد من الخابية والزِّقّ طالباً لتعيين ذلك[2] (ولهذا) أي: ولمجيء الهمزة لطلب التصوّر (لم يقبح) في تصوّر الفاعل[3] («أ زيد قام») كما قبح «هل زيد قام» (و) لم يقبح في طلب تصوّر المفعول («أ عمراً عرفت») كما قبح «هل عمراً عرفت» وذلك[4] لأنّ التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون «هَلْ» لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فإنّها تكون لطلبِ التصوّر وتعيينِ الفاعل أو المفعول، وهذا[5] ظاهر في «أ عمراً عرفت» لا في «أ زيد قام»..

---

(١) قوله: [عالماً بحصول إلخ] أي: فهذا المثال يدلّ على أنك عالم بوقوع النسبة وهي الحصول في الإناء ولكن جهلت الحاصل الذي هو المسند إليه لأنه هو المتّصف بكونه حاصلاً فسألت عنه فإذا قيل مثلاً عسل تصوّرتَ المسند إليه بخصوصه بأنه عسل. قوله «لتعيينه» أي: لتعيين الشيء الحاصل في الإناء.

(٢) قوله: [لتعيين ذلك] أي: لتعيين الواحد من الدبس والزقّ، فهذا المثال يدلّ على أنّ السائل عالم بالنسبة أعني ثبوت الكونيّة للدبس والمجهول هو الظرف المكون فيه فإنّه وإن كان معلوماً له أنه أحدهما إلاّ أنه مجهول من حيث التفصيل أعني كونه الخابيةَ أو الزقَّ.

(٣) قوله: [في تصوّر الفاعل] أي: تصوّر الفاعل المعنويّ وهو «زيد» فإنّه فاعل معنى وإن كان مبتدأ لفظاً.

(٤) قوله: [وذلك إلخ] أي: وبيان القبح في صورة «هَلْ» وعدمِ القبح في صورة الهمزة. قوله «لأنّ التقديم يستدعي إلخ» حاصله أنّ التقديم يفيد الاختصاص فمفاد «أ عمراً عرفت» مثلاً السؤال عن خصوص المفعول الذي اختصّ بالمعرفة بعد العلم بوقوع المعرفة على عمرو أو غيره فأصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول مّا حاصل وإنما يسئل عن المفعول الذي اختصّ بوقوع الفعل عليه فالسؤال لطلب التصوّر فلم يقبح بالهمزة لأنها لطلب التصوّر وقبح بـ«هَلْ» لأنه لطلب التصديق فقط وهو حاصل قبل السؤال فيكون فيه تحصيل الحاصل وهو عبث.

(٥) قوله: [وهذا إلخ] أي: والفرق المذكور ظاهر في «هل عمراً عرفت» لأنّ تقديم المنصوب يفيد الاختصاص

فليتأمّل[١] (والمسؤول عنه بها) أي: بالهمزة (هو ما يليها كالفعلِ في «أ ضربتَ زيداً») إذا كان الشكّ[٢] في نفس الفعل أعني الضربَ الصادرَ من المخاطَب الواقعَ على زيد وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق، ويحتمل أن يكون لطلب تصوّر المسند بأن تعلم أنه قد تعلّق فعل من المخاطَب بزيد لكن لا تعرف أنّه ضرب أو إكرام (والفاعلِ في «أ أنت ضربت») إذا كان الشكّ في الضارب (والمفعولِ في «أ زيداً ضربت») إذا كان الشكّ في المضروب، وكذا قياس سائر المتعلّقات[٣] (و«هل» لطلب التصديق فحسْبُ) وتدخل على الجملتين[٤] (نحو «هل قام زيد» و«هل عمرو قاعد») إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو ....

ما لم يقم قرينة على خلافه فالغالب فيه الاختصاص. قوله «لا في هل زيد قام» لأنّ تقديم المرفوع الغالب فيه أن يكون لتقوّي الإسناد وأمّا كونه للتخصيص فخلاف الغالب، وحينئذ فلا يكون «هل زيد قام» قبيحاً لِما ذُكِر نعم! يقبح لأمر آخر وهو أنّ «هَلْ» في الأصل بمعنى «قَدْ» فلا يليها إلاّ الفعل إذا وجد.

(١) **قوله:** [فليتأمّل] إنما أمر بالتأمّل لأنّ تقديم المنصوب يكون أيضاً لغير الاختصاص كالاهتمام والتبرّك والاستلذاذ فيساوي تقديمَ المرفوع من حيث إنّ كلاًّ قد يكون للاختصاص وقد يكون لغيره، والجواب أنّ النظر في الفرق بينهما للغالب فإنّ الغالب في تقديم المنصوب التخصيص وفي تقديم المرفوع غيره.

(٢) **قوله:** [إذا كان الشكّ إلخ] أي: يقال ذلك إذا كان الشكّ في صدور الضرب من المخاطَب بأنه ضرب زيداً أم لا، وعلى هذا كان السؤال لطلب التصديق. قوله «ويحتمل إلخ» أي: فكلّ تركيب ولي الهمزةَ فيه فعل محتمل لأن يكون لطلب التصديق وأن يكون لطلب التصوّر، وتعيينُ أحد الأمرين بالقرائن فمثل «أ ضربت زيداً أم لا» لطلب التصديق، ومثل «أ ضربت زيداً أم أكرمته» لطلب التصوّر.

(٣) **قوله:** [سائر المتعلّقات] نحو «أ في الدار صلّيت» و«أ يوم الجمعة صمت» و«أ تأديباً ضربت» و«أ راكباً جئت» ونحو ذلك، ولم يذكر المفعول المطلق لأنه لا يقدّم على عامله لأنه بمنزلة التأكيد.

(٤) **قوله:** [وتدخل على الجملتين] أي: الاسميّة والفعليّة بشرط أن تكون الجملة مثبتة فلا تدخل على المنفيّة فلا يقال «هل ما قام زيد» لأنها في الأصل بمعنى «قَدْ» وهي لا تدخل على المنفيّة، وهذا إشارة

(ولهذا) أي: ولاختصاصها[1] بطلب التصديق (امتنع «هل زيد قام أم عمرو») لأنّ وقوع المفرد[2] ههنا بعد «أم» دليل على أنّ «أَمْ» متّصلة وهي لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم[3] و«هَلْ» إنّما تكون لطلب الحكم فقط، ولو قلت[4] «هل زيد قام» بدون «أم عمرو» لقبح ولا يمتنع لما سيجيء (و) لهذا أيضاً[5] (قبح «هل زيداً ضربت» لأنّ التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل) فيكون[6] «هَلْ» لطلب حصول الحاصل

إلى وجه إيراد المثالين في المتن وهو الإشارة إلى دخولها على الجملتين دفعاً لتوهّم اختصاصها بالفعليّة لكونها في الأصل بمعنى «قَدْ». قوله «إذا كان إلخ» أي: يقال هذا إذا كان المطلوب التصديقَ بثبوت القيام لزيد والتصديقَ بثبوت القعود لعمرو.

(١) قوله: [ولاختصاصها إلخ] أي: ولاختصاص «هَلْ» بطلب التصديق امتنع الجمع بينها وبين ما يدلّ على السؤال عن التصوّر نحو قولك «هل زيد قائم أم عمرو» فإنّ «أم» المتّصلة فيه تدلّ على أنّ السؤال عن التصوّر و«هل» إنما تكون لطلب التصديق فبينهما تنافٍ.

(٢) قوله: [لأنّ وقوع المفرد إلخ] علّة للعلّية أي: وإنما امتنع «هل زيد قائم أم عمرو» لاختصاص «هل» بطلب التصديق لأنّ وقوع المفرد هنا بعد «أم» دليل على أنّها متّصلة إذ لو كانت منقطعة لوجب وقوع الجملة بعدها. قوله «وهي» أي: «أم» المتّصلة.

(٣) قوله: [مع العلم بثبوت أصل الحكم] أي: المحكوم به، والعلمُ بثبوت المحكوم به تصديق، والحاصل أنّ «أم» المتّصلة لا تكون إلاّ لطلب التصوّر بعد حصول التصديق بنفس الحكم فلا تجامع «هل» التي هي لطلب الحكم أي: التصديق فقط.

(٤) قوله: [ولو قلت إلخ] فيه إشارة إلى أنّ محلّ امتناع المثال المتقدِّم عند الإتيان بـ«أم» بعد «هَلْ» فلو لم تذكر فإنه لا يمتنع بل يكون قبيحاً لما سيجيء من قول المصـ «لأنّ التقديم يستدعي إلخ».

(٥) قوله: [لهذا أيضاً] إشارة إلى أنّ قوله «وقبح إلخ» عطف على قوله «امتنع إلخ» أي: ولاختصاص «هَلْ» بطلب التصديق أيضاً قبح «هل زيداً ضربت».

(٦) قوله: [فيكون إلخ] أي: إذا كان التقديم يقتضي أنّ المتكلِّم عالم بوقوع الفعل فيكون «هَلْ» فيه لطلب حصول الحاصل. قوله «وهو محال» أي: حصول الحاصل محال لا طلب الحاصل إذ هو عبث لا محال.

وهو محال، وإنّما لم يمتنع[1] لاحتمال أن يكون «زيداً» مفعولَ فعل محذوف أو يكون التقديم[2] لمجرّد الاهتمام لا للتخصيص لكنّ ذلك[3] خلاف الظاهر (دون «هل زيداً ضربته») فإنه لا يقبح (لجواز تقدير المفسَّر قبل «زيداً») أي: «هل ضربت زيداً ضربته» (وجعل السكاكي قبح «هل رجلٌ عُرِفَ» لذلك) أي: لأنّ التقديم[4] يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه[5] من أنّ الأصل «عرف رجل» على أنّ «رجل» بدل من الضمير في «عرف» قدّم للتخصيص (ويلزمه) أي: السكاكي (أن لا يقبح «هل زيد عرف») لأنّ تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده[6] حتّى يستدعي حصول

---

(١) **قوله:** [وإنّما لم يمتنع إلخ] أي: مع أنّ العلّة المذكورة تقتضي منعَه. قوله «لاحتمال إلخ» أي: لاحتمال أن يكون «زيداً» مفعولَ فعل مقدّر قبله ويكون مفعول الفعل المذكور محذوفاً والتقدير: «هل ضربت زيداً ضربته» فلا يكون هنا تقديم حتّى يستدعي التصديق بحصول نفس الفعل.

(٢) **قوله:** [أو يكون إلخ] أي: أو لاحتمال أن يكون التقديم للاهتمام المجرّد عن التخصيص وحينئذ فلا يكون التقديم مستدعياً للتصديق بحصول الفعل فلا تكون «هَلْ» لطلب حصول الحاصل.

(٣) **قوله:** [لكنّ ذلك] أي: لكنّ ما ذكر من كونِ «زيداً» مفعولَ الفعل المقدّر أو كونِ التقديم لمجرّد الاهتمام. قوله «خلاف الظاهر» وذلك لأنه يلزم على الاحتمال الأوّل منع الفعل عن العمل بلا شاغل وهو قبيح، ويلزم على الاحتمال الثاني مخالفة الغالب المتبادر إذ الغالب في تقديم المنصوب أن يكون للتخصيص، ومخالفة الغالب قبيحة، فعلم أنّ كلاًّ من الاحتمالين بعيد مرجوح إلاّ أنه مع بعده يكفي في تصحيح قولك «هل زيداً ضربت» فلذا عدّه المصـ قبيحاً لا ممتنعاً.

(٤) **قوله:** [أي: لأنّ التقديم إلخ] يقال عليه إنّ مقتضى ذلك الامتناعُ لا القبح لأنّ مذهبه أنّ «رجل عرف» يفيد التخصيص قطعاً.

(٥) **قوله:** [لما سبق إلخ] فيه بحث لأنّ اعتبار التقديم والتأخير في «رجل عرف» لأنه لا سبب سواه لكون المبتدأ نكرة وهو منتفٍ مع حرف الاستفهام لأنه يصحّ وقوع نكرة بعد حرف الاستفهام مبتدأ.

(٦) **قوله:** [ليس للتخصيص عنده] بل للاهتمام أو للتقوّي لأنّ المعرفة غنيّة عن اعتبار التقديم والتأخير للتخصيص، وإذا كان تقديم المعرفة لغير التخصيص فلا ينافيه كون «هَلْ» لطلب التصديق. قوله

التصديق بنفس الفعل مع أنّه قبيح[١] بإجماع النحاة، وفيه نظر[٢] لأنّ ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز أن يقبح لعلّة أخرى (وعلّل غيره) أي: غير السكّاكي (قبحهما) أي: قبح «هل رجل عرف» و«هل زيد عرف» (بأنّ «هَلْ» بمعنى «قَدْ» في الأصل) وأصله «أَ هَلْ»[٣] (وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام) فأقيمت هي مقام الهمزة[٤] وقد تطفّلت عليها في الاستفهام و«قد» من خواصّ الأفعال فكذا ما هي بمعناها، وإنّما لم يقبح[٥] «هل

«حتّى يستدعي إلخ» تفريع على المنفيّ أي: ليس للتخصيص الذي يتفرّع عليه استدعاء إلخ.

(١) قوله: [مع أنّه قبيح إلخ] مرتبط بقوله «ويلزمه أن لا يقبح»، أمّا قبحه عند النحاة فللفصل بين «هَلْ» والفعل بالاسم مع أنها إذ رأت الفعل في حيّزها لا ترضى إلاّ بمعانقته وعدم الانفصال عنه.

(٢) قوله: [وفيه نظر] أي: في كلام المصـ واعتراضه على السكّاكي نظر، وحاصله أنّ ما ذكره المصـ من اللزوم غير لازم للسكّاكي لأنّ انتفاء علّة للقبح وهي كون التقديم للتخصيص لا يستلزم انتفاء جميع علل القبح بل اللازم له إنما هو أن لا يقبح لهذه العلّة فيجوز أن يقبح لعلّة أخرى، لكن هذا الجواب إنما يظهر إذا لم تكن علّة القبح منحصرة عند السكّاكي فيما ذكره وظاهر عبارته يفيد الانحصار.

(٣) قوله: [وأصله «أَ هَلْ»] أي: وأصل «هَلْ» بمعنى «قَدْ»: «أَ هَلْ» مع الهمزة ملفوظة أو مقدّرة والاستفهام مستفاد من الهمزة، والمراد بمعنى «قَدْ» التقريب أو التحقيق أو التوقّع على اختلاف الأقولة.

(٤) قوله: [فأقيمت هي مقام الهمزة] أي: فأقيمت «هَلْ» مقام الهمزة وألغي منها معنى «قَدْ». قوله «وتطفّلت عليها في الاستفهام» أي: في إفادة الاستفهام. قوله «و«قَدْ» من خواصّ الأفعال» هذا من تتمّة التعليل. قوله «وكذا ما هي بمعناها» أي: فكذا تكون «هَلْ» من خواصّ الأفعال، ولكن لمّا كان الفرع لا يعطى حكم الأصل من كلّ وجه جاز دخول «هَلْ» على الاسم إمّا بقبح إن كان في الجملة فعل نحو «هل زيد قام» أو بدون قبح إذا لم يكن فيها فعل نحو «هل زيد قائم».

(٥) قوله: [وإنّما لم يقبح إلخ] جواب عمّا يقال إنّ مقتضى التعليل أن يقبح دخول «هَلْ» على الجملة الاسميّة التي طرفاها اسمان نحو «هل زيد قائم» كما يقبح دخولها على الجملة الاسميّة التي خبرها فعل نحو «هل زيد قام» فما وجه الفرق بينهما، وحاصل الجواب أنه فرق بين الأمرين لأنه إذا كان طرفا الجملة اسمين لم تر «هَلْ» الفعلَ فتذهل عنه ويراعى فيها معنى الاستفهام الذي نقلت له وإذا كان الخبر فعلاً رأته فلا ترضى إلاّ بمعانقته نظراً لمعناها الأصلي وهو كونها بمعنى «قَدْ» المختصّة بالدخول على الفعل.

زيد قائم» لأنّها إذا لم تَرَ الفعل في حيِّزها ذَهِلَتْ عنه[١] ونَسِيَتْ بخلاف ما إذا رأته فإنّها تذكّرت العهود وحنت إلى الإلف المألوف فلم ترض بافتراق الاسم بينهما (وهي) أي: «هَلْ» (تخصِّص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع[٢] كالسين و«سوف» (فلا يصحّ «هل تضرب زيداً») في أن يكون[٣] الضرب واقعاً في الحال على ما يفهم عرفاً من قوله (وهو أخوك» كما يصحّ «أ تضرب زيداً وهو أخوك») قصداً[٤] إلى إنكار الفعل الواقع في الحال بمعنى أنّه لا ينبغي أن يكون، وذلك[٥] لأنّ «هَلْ» تخصِّص المضارع بالاستقبال فلا يصلح

---

(١) قوله: [ذَهِلَتْ عنه] أي: غفلت عن الفعل لأنه ما غاب عن العين غاب عن الخاطر. قوله «ونَسِيَتْ» عطف تفسير. قوله «تذكّرت العهود» أي: العهد الذي بينها وبين الفعل من حيث إنها في الأصل بمعنى «قَدْ». قوله «وحنت» بالتخفيف بمعنى «مالت» من «حنا يحنو حنواً» وبالتشديد بمعنى «اشتاقت» من «حنّ يحنّ حنيناً»، والمراد بالإلف الفعل، والمألوف تأكيد له.

(٢) قوله: [بحكم الوضع] أي: إنّ الواضع وضع «هَلْ» لتخصيص المضارع بالاستقبال دون الماضي فلا يرد أنّها لو كانت مخصِّصة بحسب الوضع لكانت مخصِّصة للماضي بالاستقبال مع أنه ليس كذلك قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف:٤٤].

(٣) قوله: [في أن يكون إلخ] أي: فلا يصحّ قولك هذا في مقام إنكار الضرب الواقع في الحال. قوله «على ما يفهم عرفاً إلخ» أي: و«هَلْ» هنا لإنكار الضرب الواقع في الحال على ما يفهم عرفاً من قوله «وهو أخوك» لأنّ المتبادر منه أنّ الأخوّة حالية فكذا الضرب لأنّ الحال قيد في عاملها والأصل اتّحاد زمن القيد والمقيّد، وإنما قال «عرفاً» لأنّ معنى «زيد أخوك» بحسب الوضع أنه ثبت له الاتّصاف بالأخوّة ولو في الماضي ولكنّ الشائع المتبادر منه أنه متّصف بالأخوّة في الحال.

(٤) قوله: [قصداً إلخ] أي: تقول المثالين حال كونك قاصداً إلى إنكار الضرب لا قاصداً إلى الاستفهام عن وقوع الضرب. قوله «بمعنى إلخ» متعلّق بالإنكار أي: الإنكار بالمعنى المذكور، وأشار بذلك إلى أنّ الإنكار هنا إنكار توبيخ لا إنكار تكذيب، فلا يرد أنّ إنكارَ الفعل الواقع ونفيَه باطل.

(٥) قوله: [وذلك] أي: وعدمُ صحّة المثال الأوّل وصحّةُ المثال الثاني. قوله «لأنّ «هَلْ» إلخ» تعليل للصحّةِ في الثاني وعدمِها في الأوّل، وبيانه أنّ «هَلْ» تخصِّص المضارع بالاستقبال وكلُّ ما يخصِّص المضارع

لإنكار الفعل الواقع في الحال بخلاف الهمزة، وقولنا «في أن يكون الضرب واقعاً في الحال» ليعلم أنّ هذا الامتناع جارٍ في كلّ ما(١) يوجد فيه قرينة تدلّ على أنّ المراد إنكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل(٢) ذلك المضارع في جملة حاليّة كقولك «أ تضرب زيداً وهو أخوك» أو لا كقوله تعالى: ﴿أَتَقُوْلُوْنَ عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُوْنَ﴾ [الأعراف:٢٨] وكقولك «أ تؤذي أباك» و«أ تشتم الأمير» فلا يصحّ وقوع «هَلْ» في هذه المواضع(٣) ومن العجائب ما وقع لبعضهم(٤) في شرح هذا الموضع من أنّ هذا الامتناع بسبب أنّ الفعل المستقبل لا يجوز تقييدُه بالحال وإعمالُه فيها، ولعمري(٥) إنّ هذه فِرْية ما فيها مِرْية إذ لم ينقل عن أحد من

بالاستقبال لا يصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال فـ«هَلْ» لا تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال، ويلزم من ذلك عدم صحّة المثال الأوّل. قوله «وقولنا إلخ» بيان لفائدة عبارته.

(١) **قوله:** [في كلّ ما إلخ] أي: في كلّ تركيب يوجد فيه قرينة دالّة على أنّ المراد إنكار الفعل الواقع في الحال بل في كلّ ما أريد به الحال وإن لم تكن هناك قرينة غاية الأمر أنا لا نطّلع على البطلان بدون القرينة إلاّ أنه في نفسه غير صحيح لا يسوغ للمستعمِل.

(٢) **قوله:** [سواء عمل إلخ] أي: سواء كانت القرينة لفظيّة كما إذا عمل المضارع في الجملة الحالية كقولك «أ تضرب زيداً وهو أخوك» فإنّ قولك «وهو أخوك» قرينة لفظيّة على أنّ الفعل المنكَر واقع في الحال أو كانت حالية كما في الأمثلة الثلاثة الآتية فإنّ القرينة فيها حالية وهي التوبيخ لأنه لا يكون إلاّ على فعل واقع في الحال أو في الماضي لا على الواقع في المستقبل.

(٣) **قوله:** [في هذه المواضع] أي: التي دلّت القرينة فيها على أنّ المراد إنكار الفعل الواقع في الحال، وذلك لما مرّ من أنّ «هَلْ» للاستقبال المنافي لوقوع الفعل في الحال.

(٤) **قوله:** [لبعضهم إلخ] هو العلاّمة القطب الشيرازيّ. قوله «في شرح هذا الموضع» أي: من "المفتاح". قوله «من أنّ إلخ» بيان لـ«مَا». قوله «لا يجوز تقييده بالحال» أي: لعدم مقارنة الحال للاستقبال والقيد والمقيّد يجب اقترانهما في الزمان. قوله «وإعمالُه فيها» من عطف اللازم على الملزوم.

(٥) **قوله:** [ولعمري إلخ] أي: ولحياتي إنّ هذه المقالة كذبة ما فيها ريبة، وقد تسامح في تسميته إيّاها فِرية لأنّ الافتراء تعمّد الكذِب وهو غير موجود هنا.

النحاة امتناع مثل[١] «سيجيء زيد راكباً» و«سأضرب زيداً وهو بين يدي الأمير» كيف وقد قال الله تعالى[٢]: ﴿سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [المؤمن:٦٠]، و﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمۡ لِيَوۡمٖ تَشۡخَصُ فِيهِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ۝ مُهۡطِعِينَ﴾ [إبراهيم:٤٢-٤٣] وفي الحَماسة[٣]: سَأَغْسِلُ عَنِّي الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِباً * عَلَيَّ قَضَاءُ اللهِ مَا كَانَ جَالِباً، وأمثال هذه أكثر من أن تحصى، وأعجب من هذا[٤] أنّه لمّا سمع قول النحاة إنّه يجب تجريد صدر الجملة الحاليّة عن علَم الاستقبال[٥] لتنافي الحال

---

(١) **قوله:** [امتناع مثل إلخ] أي: لو كان سبب الامتناع ما قيل لامتنع مثل «سيجيء زيد راكباً» إذ المجيء فيه مستقبل بدليل السين وقد قيّد بالحال المفردة وكذا «سأضرب زيداً وهو بين يدي الأمير» إذ الضرب فيه مستقبل وقد قيّد بالحال التي هي جملة، ولو امتنع مثل هذا لنقل عن أحد من النحاة ولم ينقل فعلم أنّه غير ممتنع.

(٢) **قوله:** [كيف وقد قال الله تعالى إلخ] أي: وكيف يصحّ القول بامتناع مثل هذا والحال أنّ الله تعالى قال: ﴿سَيَدۡخُلُونَ﴾ الآية، فإنّ الدخول استقبالي وقد قيّد بحال وهو قوله «داخرين» أي: صاغرين، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمۡ﴾ الآية، فإنّ التأخير لذلك اليوم وهو يوم القيامة استقبالي وقد قيّد بالحال وهو قوله: ﴿مُهۡطِعِينَ﴾ أي: مسرعين.

(٣) **قوله:** [وفي الحَماسة] وهو ديوان لأبي تمّام جمع فيه كلام العرب الموثوق بعربيّتهم ولذلك صرّح بالاسم. قوله «سَأَغْسِلُ» المراد بالغسل الدفع من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم. قوله «جَالِباً» حال من فاعل «أَغْسِلُ» وهو محلّ استشهاد لأنّ عامل هذه الحال مستقبل بدليل اقترانه بالسين، والمعنى سأدفع عن نفسي العار باستعمال السيف في الأعداء في حال جلب حكم الله عليّ الشيءَ الذي يجلبه من عداوة الأعداء وأذيّتهم، والمقصود المبالغة في أنه لا يترك دفع العار في حال من الأحوال.

(٤) **قوله:** [وأعجب من هذا إلخ] إنما كان هذا أعجب لأنّ دليل فساده يظهر ممّا جعله دليلاً على دعواه أعني قول النحاة فإنّ ذلك في الجملة الحاليّة لا في عاملها.

(٥) **قوله:** [عن علم الاستقبال] كالسين و«سَوْفَ» و«لَنْ» و«هَلْ». قوله «بحسَب الظاهر» أي: وإن لم يكن هناك تنافٍ بحسب نفس الأمر إذ الكلام في الحال النحويّة وهي لا تنافي الاستقبال بل يصحّ أن يكون زمنها ماضياً وحالاً ومستقبلاً لأنّ الواجب إنما هو مقارنتها لعاملها فزمنها زمن عاملها أيًّا كان، والمنافي للاستقبال إنما هو الحال الزمانيّ المقابِل للماضي والمستقبل. قوله «على ما سنذكره»

والاستقبال بحسب الظاهر على ما سنذكره حتّى لا يجوز «يأتيني زيد سيركب أو لن يركب» فهم منه[1] أنه يجب تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال حتّى لا يصحّ تقييد مثل «هل تضرب وستضرب ولن تضرب» بالحال وأورد هذا المقال دليلاً على ما ادّعاه ولم ينظر في صدر هذا المقال[2] حتّى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحاليّة بعلَم الاستقبال (ولاختصاصِ التصديق بها) أي: لكون «هَلْ»[3] مقصورة على طلبِ التصديق وعدمِ مجيئها لغير التصديق كما ذكر فيما سبق (وتخصيصِها المضارعَ بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونُه زمانيًّا أظهرُ) و«مَا» موصولة[4] و«كونُه» مبتدأ خبره «أظهرُ» و«زمانيًّا» خبر الكون أي: بالشيء الذي زمانيّته أظهر (كالفعل) فإنّ الزمان[5] جزء من

أي: في بحث الحال في أواخر باب الفصل والوصل في التذنيب.

(١) قوله: [فهم منه إلخ] جواب «لمّا». قوله «حتّى لا يصحّ» غاية لوجوب تجريد الفعل العامل في الحال من علم الاستقبال لامتناع عمل المستقبل في الحال. قوله «وأورد» عطف على قوله «فهم». قوله «هذا المقالَ» أي: كلامَ النحاة من أنّه يجب تجريد صدر الجملة الحاليّة عن علم الاستقبال. قوله «دليلاً على ما ادّعاه» أي: من وجوب تجريد عامل الحال عن علم الاستقبال.

(٢) قوله: [في صدر هذا المقال] وهو قولهم «يجب تجريد صدر الجملة الحاليّة» فإنّه يدلّ على وجوب تجريد الجملة الحاليّة عن علم الاستقبال لا على وجوب تجريد عامل الحال عنه. قوله «حتّى يعرف أنه لبيان امتناع إلخ» أي: لا لبيان امتناع تصدير العامل في الحال بعلم الاستقبال.

(٣) قوله: [أي: لكون «هَلْ» إلخ] إشارة إلى أنّ الباء في كلام المصـ داخلة على المقصور وأنّ في الكلام حذفَ مضاف، وهذا بخلاف الباء في قوله «وتخصيصِها المضارع بالاستقبال» فإنها داخلة على المقصور عليه، فقد جمع المصـ في العبارتين استعمالي التخصيص.

(٤) قوله: [و«مَا» موصولة] ويجوز أن تكون موصوفة والجملة صفة.

(٥) قوله: [فإنّ الزمان إلخ] علّة لكون زمانيّة الفعل أظهر من زمانيّة الاسم. قوله «فإنّه إنّما يدلّ إلخ» أي: فإنّ الاسم يدلّ على الزمان إذا يدلّ عليه بسبب عروض الزمان ولزومه للاسم بأن كان الاسم وصفاً

مفهومه بخلاف الاسم فإنّه إنّما يدلّ عليه حيث يدلّ بعروضه له، أمّا اقتضاء تخصيصها[1] المضارعَ بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر، وأمّا اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلأنّ التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء[2] والنفي والإثبات إنّما يتوجّهان المعاني والأحداث التي هي مدلولات الأفعال[3] لا إلى الذوات التي هي مدلولات الأسماء

فدلالة الاسم على الزمان من قبيل دلالة الشيء على لازمه ولا شكّ أنّ دلالة الكلّ على جزئه أظهر من دلالة الشيء على لازمه.

(١) **قوله:** [أمّا اقتضاء تخصيصها إلخ] مصدر مضاف إلى فاعله. قوله «المضارعَ» مفعول للتخصيص. قوله «بالاستقبال» متعلّق بالتخصيص. قوله «لمزيد إلخ» مفعول الاقتضاء واللام فيه للتقوية. قوله «فظاهر» وذلك لأنّ «هَلْ» إذا كانت تخصِّص المضارع بالاستقبال صار لها تأثير فيه وتأثيرها فيه دليل على أنّ لها مزيدَ تعلّق بجنس الفعل وإلاّ لما أثرت في بعض أنواعه وهو المضارع. قوله «وأمّا اقتضاء كونها إلخ» تفصيل الشارح للمقتضِي يفيد أنّ اختصاص «هَلْ» بما زمانيّته أظهر ناشئٌ من كلّ واحد من الأمرين السابقين لا من مجموعهما. قوله «لذلك» أي: لمزيد اختصاص «هَلْ» بالفعل، وهذا مفعول للاقتضاء واللام فيه للتقوية.

(٢) **قوله:** [هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء] أي: هو إدراك وقوع الثبوت أو إدراك وقوع الانتفاء. قوله «والنفي والإثبات إلخ» فيه أنّ النفي والإثبات هو الحكم الذي هو إدراك وقوع الثبوتِ أو الانتفاءِ والحكم لا يتوجّه إلى المعاني وإنّما المتوجِّه إليها هي النسبة وهي الانتفاء والثبوت، ويمكن أن يراد بالنفي والإثبات الانتفاء والثبوت. قوله «والأحداث» عطف تفسير، والحاصل أنّ التصديق الذي اختصّت به «هَلْ» متعلّق بالأفعال بواسطة أنّ متعلّقه وهو الثبوت والانتفاء يتوجّهان إلى الأحداث التي هي مدلولات الأفعال فلذا كان تعلّقها بالفعل أشدّ.

(٣) **قوله:** [التي هي مدلولات الأفعال] فيه أنه يلزم عليه أن لا يجوز دخول «هَلْ» على الجملة الاسميّة لعدم دلالتها على الأحداث والمدّعى أنّ لها زيادةَ تعلّق بالفعل لا أنها مختصّة بالفعل، والجواب أنّ المراد أنّ الأحداث مدلولات الأفعال بطريق الأصالة وأمّا في الأسماء المشتقّة فبطريق العروض والتبع، فلذا كان لها مزيد تعلّق بالأفعال. قوله «لا إلى الذوات» أي: لا إلى الأمور القائمة بنفسها لأنها مستمرّة ثابتة نسبتها في جميع الأزمنة على السواء لأنّ الذوات ذوات في الماضي والحال والاستقبال.

(ولهذا) أي: ولأنّ لها مزيدَ اختصاص بالفعل (كان ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَٰكِرُوْنَ﴾[1] [الأنبياء:٨٠] أدلَّ على طلب الشكر من «فهل تشكرون» و«فهل أنتم تشكرون») مع أنّه[2] مؤكّد بالتكرير لأنّ «أنتم» فاعل فعل محذوف (لأنّ إبراز ما سيتجدّد في معرض الثابت أدلّ على كمال العناية بحصوله) من إبقائه على أصله[3] كما في «هل تشكرون» و«هل أنتم تشكرون» لأنّ «هَلْ»[4] في «هل تشكرون» و«هل أنتم تشكرون» على أصلها لكونها داخلة على الفعل تحقيقاً في الأوّل وتقديراً في الثاني (و) ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَٰكِرُوْنَ﴾ أدلّ على طلب الشكر (من «أ فأنتم شاكرون») أيضاً (وإن كان للثبوت[5]) باعتبار كون الجملة اسميّة (لأنّ «هَلْ» أدْعَى

---

(١) قال: [كان ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَٰكِرُوْنَ﴾] أي: الذي عدل فيه عن الفعل إلى الجملة الاسميّة. قال: «أدلّ على طلب الشكر» أي: على طلب حصول الشكر في الخارج لأنه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعه من علاّم الغيوب. قال: «من فهل أنتم تشكرون إلخ» حاصله أنّ الصور ستّ لأنّ الاستفهام إمّا بـ«هَلْ» أو بالهمزة وكلّ منهما إمّا داخل على جملة فعليّة أو اسميّة خبرها فعل أو اسم، و﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَٰكِرُوْنَ﴾ أدلّ على طلب الشكر من الخمسة الباقية لما ذكره المصـ.

(٢) قوله: [مع أنّه إلخ] أي: مع أنّ المثال الثاني إلخ. قوله «فاعل فعل محذوف» أي: فالأصل: «فهل تشكرون تشكرون» فلمّا حذف الفعل الأوّل انفصل الضمير.

(٣) قوله: [من إبقائه على أصله] أي: من إبقاء ما سيتجدّد وهو هنا الشكر على أصله الذي هو إبرازه في صورة المتجدِّد وهي الجملة الفعليّة أو الاسميّة التي خبرها فعل كما في «هل تشكرون» إلخ.

(٤) قوله: [لأنّ «هَلْ» إلخ] علّة لكون المثالين المذكورين فيهما إبقاء ما سيتجدّد على أصله. قوله «لكونها داخلة على الفعل» أي: فليس معها إبراز المتجدِّد في صورة الثابت. قوله «وتقديراً في الثاني» لأنّ أصله: «فهل تشكرون تشكرون» كما مرّ.

(٥) قال: [وإن كان للثبوت] أي: وإن كان «أ فأنتم شاكرون» للثبوت. قال: «لأنّ «هَلْ» إلخ» علّة لكون ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَٰكِرُوْنَ﴾ أدلّ على طلب الشكر من «أ فأنتم شاكرون». قال: «أدْعَى للفعل» أي: أطلب له من الهمزة فترك الفعل مع «هَلْ» كما في ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَٰكِرُوْنَ﴾ أدلّ على كمال العناية بحصول ما سيتجدّد من تركه مع الهمزة كما في «أ فأنتم شاكرون» لأنّ العدول عن الأصل يستدعي نكتة وهي الإشارة إلى قوّة طلب الشكر.

للفعل من الهمزة فتركه معها) أي: ترك الفعل مع «هَلْ» (أدلّ على ذلك) أي: على كمال العناية بحصول ما سيتجدّد (ولهذا) أي: ولأنّ «هَلْ» أدعى للفعل من الهمزة (لا يحسن «هل زيد منطلق» إلاّ من البليغ) لأنه الذي[1] يقصد به الدلالةَ على الثبوت وإبرازَ ما سيوجد في معرض الموجود (وهي) أي: «هَلْ» (قسمان[2] بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء) أو لاوجوده[3] (كقولنا «هل الحركة موجودة») أو لاموجودة (ومركّبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء[4]) أو لاوجوده له (كقولنا «هل الحركة دائمة») أو لادائمة فإنّ المطلوب وجود الدوام للحركة[5] أو لاوجوده لها، ....

---

(١) قوله: [لأنه الذي إلخ] أي: لأنّ البليغ هو الذي شأنه أن يراعي الاعتبارات ويفيد اللطائف بالعبارات فإذا صدر منه «هل زيد منطلق» فإنّه يقصد به الدلالةَ على الثبوت وإبرازَ ما سيوجد في معرض الموجود، والحاصل أنه إذا صدر مثل هذا القول من البليغ كان المنظور إليه معنى لطيفاً وهو الاستفهام عن استمرار انطلاق زيد وكان الكلام مُخرَجاً على خلاف مقتضى الظاهر لإحاطة علمه بما تقتضيه «هَلْ» من الفعل، بخلاف ما إذا صدر من غير البليغ فإنّ استعماله اللفظ في غير موضعه يكون عن جهل لا عن نظر إلى معنى لطيف فيكون هذا القول منه قبيحاً، وعلى فرض أن يقصد نكتة فلا اعتداد بقصده لانتفاء بلاغته.

(٢) قال: [وهي قسمان] اعلم أنّ هذا التقسيم لا يختصّ بـ«هَلْ» بل الهمزة الطالبة للتصديق أيضاً قسمان إلاّ أنّه جرى الاصطلاح بتسمية «هَلْ» بسيطة ومركّبة فخصّ التقسيم بها واعتمد على أنّ الطالب بعد معرفة «هَلْ» مستغن في الهمزة عن التعليم. **قال:** «وجود الشيء» أي: بحيث يكون الوجود محمولاً على مدخول «هَلْ» فالمطلوب بها التصديق بوقوع النسبة التي بين الموضوع ووجوده نحو «هل الحركة موجودة» فإنه يقال بعد معرفة الحركة المطلقة وهي خروج الجسم من حيِّز إلى حيِّز.

(٣) قوله: [أو لاوجوده] ليس مراده أنه يفرد هذا السلب بالسؤال لأنّ «هَلْ» لا تدخل على المنفيّ بل المراد أنّ السؤال إذا وقع على وجه الإيجاب كان المراد منه طلبَ بيان أحد الأمرين من الإيجاب والسلب.

(٤) قال: [وجود شيء لشيء] المراد بالشيء الأوّل المحمول وبالشيء الثاني الموضوع وبالوجود غير الوجود وإلاّ فالمطلوب بالبسيطة أيضاً وجود شيء لشيء كالوجود للحركة.

(٥) قوله: [وجود الدوام للحركة] أي: ثبوت الدوام للحركة، واعلم أنّ الوجود نوعان أحدهما رابطيّ

وقد اعتبر في هذه شيئان[1] غير الوجود وفي الأولى شيء واحد فكانت[2] مركّبة بالنسبة إلى الأولى وهي بسيطة بالنسبة إليها (والباقية) من ألفاظ الاستفهام[3] تشترك في أنها (لطلب التصوّر فقط) وتختلف من جهة أنّ المطلوب بكلّ منها تصوّر شيء آخر (قيل فيطلب بـ«مَا» شرح الاسمِ كقولنا «ما العَنْقاء») طالباً[4] أن يشرّح هذا الاسم ويبيّن مفهومه فيجاب بإيراد

وهو النسبة بين المحمول والموضوع وهذا ثابت في كلّ قضية وهو المراد في المركّبة، والثاني غير رابطيّ وهو ما يكون مطلوباً لنفسه لا للربط وهو المراد في البسيطة، والحاصل أنّ البسيطة يطلب بها وجود نفس الموضوع والوجود فيها مقصود في ذاته لأنه مُثبَت للموضوع والمركّبة يطلب بها وجود المحمول والوجود فيها ليس مقصوداً في ذاته لأنه رابطة بين المحمول والموضوع.

(١) **قوله:** [في هذه شيئان] أي: في المركّبة شيئان وهما الموضوع والمحمول كالحركة والدوام في المثال الثاني. قوله «غير الوجود» أي: غير النسبة التي هي ثبوت الدوام. قوله «وفي الأولى شيء واحد» أي: وفي البسيطة شيء واحد غير الوجود وهو الموضوع كالحركة في المثال الأوّل وذلك لأنه قد استفهم بها عن الثبوت الحاصل بين الشيء ووجوده وهما كالشيء الواحد لأنّ الوجود عين الموجود.

(٢) **قوله:** [فكانت إلخ] أي: فكانت «هَلْ» الثانية مركّبة بالنسبة إلى «هَلْ» الأولى. قوله «وهي» أي: والأولى. قوله «إليها» أي: إلى الثانية، وفيه إشارة إلى أنّ البسيطَ هنا بمعنى ما كان أقلّ أجزاء من مقابله لا بمعنى الجوهر الفرد والمركَّبَ بمعنى ما كان أكثر أجزاء من مقابله لا بمعنى الجسم المركَّب.

(٣) **قوله:** [من ألفاظ الاستفهام] أي: المذكورة سابقاً فلا يرد أنّ «أَم» المنقطعة من ألفاظ الاستفهام وهي لا تكون إلاّ لطلب التصديق فلا يتمّ قوله «والباقية لطلب التصوّر فقط». قوله «تصوّر شيء آخر» أي: غير المطلوب بغيره ولو بالإطلاق والتقييد كما في «مَتَى» و«أَيَّانَ» فإنّهما يشتركان في مطلق الزمان إلاّ أنّ الأوّل لمطلقه والثاني للمستقبل.

(٤) **قوله:** [طالباً إلخ] حال من ضمير في «قولنا» وإنما أفرده لأنّ المراد «طالباً كلٌّ منّا» أو الضمير في «قولنا» للمتكلّم الواحد المعظّم نفسه. قوله «ويبيّن مفهومه» أي: الإجماليّ الذي لا يعرف منه الماهيّة، وهذا عطف تفسير لما قبله. قوله «بإيراد لفظ أشهر» كأن يقال «طائر» و«خمر» و«مجاز عقليّ» في جواب «ما العنقاء» و«ما العقار» و«ما المجاز في الإثبات»، وهذا هو التعريف اللفظيّ.

لفظ أشهر (أو ماهيّةِ المسمّى[1]) أي: حقيقته[2] التي هو بها هو (كقولنا «ما الحركة») أي: ما حقيقة مسمّى هذا اللفظ فيجاب بإيراد ذاتيّاته[3] (وتقع «هَل» البسيطة في الترتيب بينهما) أي: بين «مَا» التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهيّة، يعني أنّ مقتضى الترتيب الطبيعيّ[4] أن يطلب أوّلاً شرح الاسم ثمّ وجود المفهوم في نفسه ثمّ ماهيّته وحقيقته لأنّ من لا يعرف[5] مفهوم اللفظ استحال منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف أنه موجود استحال

---

(١) **قال:** [أو ماهيّة المسمّى] المراد بالمسمّى المفهوم الإجماليّ وبماهيّته أجزاء ذلك المفهوم وهي الماهيّة التفصيليّة حتّى يكون الجواب المبيِّن لها تعريفاً حقيقيًّا، فالإنسان مثلاً مفهومه الإجماليّ الذي هو مسمّاه نوع مخصوص من الحيوان وماهيّة ذلك المسمّى حيوان ناطق.

(٢) **قوله:** [أي: حقيقته إلخ] تفسير للماهيّة، وفيه إشارة إلى أنه ليس المراد بالماهيّة هنا ما يقع جواباً لـ«ما هو» بل المراد الماهيّة الموجودة. قوله «التي هو بها هو» أي: التي المسمّى بسبب تلك الحقيقة ذلك المسمّى، فالنوع المخصوص من الحيوان مثلاً إنسان بسبب الحيوانيّة والناطقيّة، فالمسمّى ملاحَظ إجمالاً والحقيقة ملاحَظ تفصيلاً فاختلف السبب والمسبَّب باعتبار الإجمال والتفصيل وأمّا اختلاف المبتدأ والخبر فبإطلاق المبتدأ وتقييد الخبر بالسبب.

(٣) **قوله:** [بإيراد ذاتيّاته] أي: من الجنس والفصول، كأن يقال في جواب «ما الحركة»: هي الكون الأوّل في الحيِّز الثاني أو هي كونان في مكانين في زمانين.

(٤) **قوله:** [الترتيب الطبيعيّ] وهو أن يكون المتأخِّر متوقِّفاً على المتقدِّم من غير أن يكون المتقدِّم علّة له تقدّم المفرد على المركّب، واعلم أنّ مقتضى الترتيب الطبيعيّ أن يطلب أوّلاً شرح الاسم على وجه الإجمال بـ«مَا» الشارحة للاسم وثانياً وجود مفهومه في نفسه بـ«هَل» البسيطة وثالثاً ماهيّته وحقيقته على وجه التفصيل بـ«مَا» الشارحة للماهيّة ورابعاً أحواله العارضة له بـ«هَل» المركّبة، ولهذا يقال «إنّ «هَلْ» تقع بين مائين و«مَا» تقع بين هلين»، وقد أسقط المصـ والشارح المرتبة الرابعة.

(٥) **قوله:** [لأنّ من لا يعرف إلخ] علّة لكون مقتضى الترتيب الطبيعيّ ما ذكر. قوله «مفهوم اللفظ» أي: مفهومَه الإجماليَّ. قوله «استحال منه أن يطلب ذلك المفهوم» وذلك لاحتمال أن يكون اللفظ المسموع مهملاً. قوله «استحال منه أن يطلب حقيقته» أي: حقيقته التفصيليّة. قوله «إذ لا حقيقة للمعدوم» وذلك لأنّ الحقيقة ما به الشيء الموجود هو هو، والمعدوم لا وجود له فلا حقيقة له.

منه أن يطلب حقيقته وماهيّته إذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهيّة له، والفرقُ بين المفهوم[١] من الاسم بالجملة وبين الماهيّة التي تُفهَم من الحدّ بالتفصيل غيرُ قليل فإنّ كلّ مَن[٢] خوطب باسم فهم فهماً مّا ووقف على الشيء الذي يدلّ عليه الاسم إذا كان عالماً باللغة[٣] وأمّا الحدّ فلا يقف عليه إلاّ المُرتاض بصناعة المنطق، فالموجودات[٤] لمّا كان لها حقائق

---

(١) **قوله:** [والفرقُ بين المفهوم إلخ] لمّا كان الحدّ والمحدود متّحدين ذاتاً مختلفين من جهة الإجمال والتفصيل فربما يتوهّم متوهِّم أنه لا فائدة في التحديد سواء كان اسميًّا أو حقيقيًّا دفعه بقوله «والفرقُ إلخ». قوله «بالجملة» أي: بالإجمال والباء للملابسة. قوله «بالتفصيل» صفة للماهيّة. قوله «غير قليل» أي: غير حقير بل عظيم، أو غير خفيّ بل جليّ أو غير قليل بل كثير أي: ظاهر واضح، وحاصل الدفع أنّ المحدود الذي يدلّ عليه اللفظ ويفهم منه هي الماهيّة الإجماليّة والذي يدلّ عليه الحدّ هي الماهيّة التفصيليّة ولا شكّ أنّ المجملة غير المفصّلة فلا يتوهّم اتّحادهما.

(٢) **قوله:** [فإنّ كلّ مَن إلخ] هذا من باب التنبيه لا من الدليل لأنّ الأمور الواضحة لا يقام عليها دليل نعم! قد ينبّه عليها إزالة لما يعرض لها من الخَفاء بالنسبة إلى بعض الأذهان. قوله «فهم فهماً مّا» أي: فهم منه الماهيّةَ فهماً إجماليًّا. قوله «ووقف إلخ» أي: وقوفاً إجماليًّا، وهذا تفسير لما قبله.

(٣) **قوله:** [عالماً باللغة] أي: بوضعها، فإذا كان المخاطب عالماً بوضع اللغة وخوطب بلفظ «إنسان» فهم منه نوعاً مخصوصاً من الحيوان، وأمّا غير العالم بوضعها فلا يفهم منه شيئاً. قوله «وأمّا الحدّ» أي: وأمّا الماهيّة التفصيليّة. قوله «إلاّ المرتاض» أي: إلاّ العالمُ بصناعة المنطق المتقن لها، وفيه أنّ الارتياض في المنطق لا يفيد معرفة ذاتيّات الأشياء لأنها إنما تعرف بالنقل أو بمحض فرض العقل، والجواب أنّ المرتاض في المنطق يستخرج للحقيقة أجزائها الذاتيّة من الجنس والفصل عند عدم النقل.

(٤) **قوله:** [فالموجودات إلخ] أي: إذا علمت أنه لا حقيقة للمعدوم وأردت الفرق بين المعدوم والموجود فنقول الفرق بينهما أنّ الموجودات إلخ، والمراد بالموجودات الأمور التي لها ثبوت في نفس الأمر سواء كانت متحقِّقة في الخارج أو لا. قوله «لمّا كان لها حقائق» أي: ماهيّات مركَّبة من الذاتيّات مأخوذة باعتبار التحقّق والوجود. قوله «ومفهومات» أي: صور حاصلة في العقل مدركة من الألفاظ سواء كانت مع الوجود أو لا.

ومفهومات فلها حدود[١] حقيقيّة واسميّة وأمّا المعدومات فليس لها إلاّ المفهومات فلا حدود لها إلاّ بحسَب الاسم لأنّ الحدّ بحسب الذات لا يكون إلاّ بعد أن يعرف أنّ الذات موجودة حتّى أنّ[٢] ما يوضع في أوّل التعاليم من حدود الأشياء التي يُبَرهَن عليها في أثناء التعاليم إنّما هي حدود اسميّة ثمّ إذا بُرهِن عليها وأثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدوداً حقيقيّة[٣] جميع ذلك مذكور في "الشفاء" (و) يطلب (بـ«من» العارض المشخّص) أي: الأمر الذي يعرض[٤] (لذي العِلم) فيفيد تشخّصه وتعيّنه (كقولنا «من في الدار») فيجاب عنه بـ«زيد»[٥] ونحوه ممّا يفيد تشخّصه ....

---

(١) قوله: [فلها حدود إلخ] أي: فللموجودات حدودٌ حقيقيّة تدلّ على الحقائق وتعريفاتٌ اسميّة لفظيّة تدلّ على المفهومات من الأسماء. قوله «إلاّ المفهومات» أي: المدرَكة من الأسماء أي: ليس لها الحقائق. قوله «إلاّ بحسب الاسم» لأنه لا حقائق لها حتّى تكون لها حدود بحسب الحقيقة.

(٢) قوله: [حتّى أنّ إلخ] تفريع على قوله «لأنّ الحدّ بحسب الذات لا يكون إلاّ بعد إلخ». قوله «في أوّل التعاليم» جمع تعليم والمراد بها التراجم كالفصل والباب. قوله «من حدود الأشياء» بيان لـ«ما يوضع». قوله «يُبَرْهَن عليها» أي: يقام البرهان على وجود تلك الأشياء.

(٣) قوله: [حدوداً حقيقيّة] حاصل كلامه أنّ الحدّ الاسميّ قد ينقلب حقيقيًّا فالواضع إذا تعقّل حقيقةً ووضع اسماً بإزائها فقبل العلم بوجود تلك الحقيقة يكون التعريف حدًّا اسميًّا وبعد العلم بوجودها ينقلب التعريف حدًّا حقيقيًّا مثلاً تعريف الشكل المثلث المتساوي الأضلاع بقولك: «ما أحاط به ثلاث خطوط متساوية» قبل العلم بوجوده حدّ اسميّ وبعد العلم بوجوده يصير هذا بعينه حدًّا حقيقيًّا.

(٤) قوله: [أي: الأمر الذي يعرض] إشارة إلى أنّ المراد بالعارض المشخّص لذي العِلم الأمر المتعلّق به سواء كان علماً له أو وصفاً خاصًّا به وسواء اتّحد أو تعدّد. قوله «وتعيّنه» عطف تفسير.

(٥) قوله: [فيجاب عنه بـ«زيد»] فإنّ السائل يعلم أنّ في الدار أحداً لكن لم يتشخّص عنده فيسئل بـ«مَن» عن مشخّصه ولا شكّ أنّ «زيد» عارض له ويفيد تشخصه. قوله «ونحوه ممّا يفيد تشخّصه» كقولك الرجل الطويل الذي لقيتَه أمس، فيفيد هذا الجواب تشخّصه بسبب انحصار مجموع الأوصاف في شخص وإن كانت تلك الأوصاف بالنظر إلى مفهوماتها كلّيّات.

(وقال السكاكي[1] يسأل بـ«مَا» عن الجنس تقول «ما عندك» أي: أيُّ أجناس الأشياء عندك؟ وجوابه «كتاب» ونحوه) ويدخل فيه[2] السؤال عن الماهيّة والحقيقة نحو «ما الكلمة» أي: أيُّ أجناس الألفاظ هي[3] وجوابه «لفظ مفرد موضوع» (أو عن الوصف تقول «ما زيد» وجوابه «الكريم» ونحوه، و) يسأل (بـ«مَنْ» عن الجنس من ذوي العِلم تقول «من جبريل» أي: أ بشر هو أم ملَك أم جنّي؟ وفيه نظر) إذ لا نسلّم[4] أنه للسؤال عن الجنس وأنه يصحّ في جواب «من جبريل» أن يقال «ملَك» بل جوابه «ملَك يأتي بالوحي كذا وكذا» ممّا يفيد تشخّصه (ويسأل بـ«أيّ» عمّا يميّز أحدَ المتشارِكَين في أمر يعمّهما) وهو مضمون ما أضيف إليه «أيّ» (نحو: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم:٧٣] أي: أ نحن أم أصحاب محمّد عليه السلام) والمؤمنون[5] والكافرون قد اشتركا في الفريقيّة وسألوا

---

(١) **قال:** [وقال السكّاكي إلخ] أي: في الفرق بين «مَنْ» و«مَا»، وهذا مقابل للقيل المتقدِّم. **قال:** «وجوابه» أي: جواب «ما عندك». **قال:** «ونحوه» كفرس وحمار وإنسان.

(٢) **قوله:** [ويدخل فيه إلخ] أي: ويدخل في السؤال عن الجنس السؤال عن الماهيّة أي: التي هي النوع سواء كان حقيقيًّا نحو «ما الإنسان» أو اصطلاحيًّا نحو «ما الكلمة»، وأشار الشارح بهذا إلى أنّه ليس المراد بالجنس في قوله المنطقيّ فقط حتّى لا يشمل النوعَ بل اللغويّ وهو ما دلّ على متعدِّد.

(٣) **قوله:** [أيّ أجناس الألفاظ هي] أي: أيّ نوع من أنواع الألفاظ هي لأنها تتنوّع أنواعاً من مفرد ومركّب وموضوع وغير موضوع.

(٤) **قوله:** [إذ لا نسلِّم إلخ] أي: في جعل «مَنْ» للسؤال عن الجنس نظر إذ لا نسلِّم ورودَ «مَنْ» في اللغة للسؤال عن الجنس ولا نسلِّم صحّةَ أن يقال «ملَك» في جواب «من جبريل» بل الصواب ما مرّ من أنها للسؤال عن العارض المشخّص. قوله «كذا وكذا» أي: من عند الله إلى الأنبياء. قوله «ممّا يفيد إلخ» بيان لـ«كذا وكذا».

(٥) **قوله:** [والمؤمنون إلخ] تطبيق المثال بالممثّل له. قوله «في الفريقيّة» وهو أمر يعمّهما. قوله «وسألوا» أي: الكافرون أحبارَ اليهود عمّا يميِّز الفريق الذي ثبتت له الخيريّة فأجابوهم بقولهم: «أنتم» كذباً وافتراءً.

عمّا يميِّز أحدَهما عن الآخر مثل الكون كافرين قائلين لهذا القول ومثل الكون أصحاب محمّد عليه السلام غير قائلين (و) يسأل (بـ«كَمْ» عن العدد نحو: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَآءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة:٢١١]) أي: كم آيةً آتيناهم أ عشرين أم ثلثين؟[١] فـ«مِنْ آيةٍ» مميِّز «كَمْ» بزيادة «مِنْ» لما وقع من الفصل بفعل متعدّ بين «كَمْ» ومميِّزه كما ذكرنا في الخبريّة[٢] فـ«كَمْ» هنا للسؤال عن العدد[٣] لكن الغرض من هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ (و) يسأل (بـ«كَيْفَ» عن الحال[٤] وبـ«أَيْنَ» عن المكان وبـ«مَتَى» عن الزمان) ماضياً كان

قوله «مثل الكون كافرين» أي: مثل كونهم كافرين. قوله «قائلين إلخ» حال من الكافرين، وعيّن بها الشارح مَن صدر منهم هذا القول، ولو قال بدل قوله «مثل الكون إلخ»: «مثل كون الجواب أنتم وأصحاب محمّد» لكان أحصر وأوضح.

(١) **قوله:** [أ عشرين أم ثلاثين؟] بدل من «كَمْ آيَةً». قوله «فـ«مِنْ آيَةٍ» إلخ» تفريع على التفسير، أي: وإنما كان المعنى ما ذكر لأنّ «مِنْ آيَةٍ» مميِّز «كَمْ» و«كَمْ» مفعول ثانٍ لـ«آتيناهم» مقدّم عليه. قوله «لما وقع إلخ» علّة لزيادة «مِنْ». قوله «من الفصل» بيان لـ«ما».

(٢) **قوله:** [كما ذكرنا في الخبريّة] أي: «كَمْ» وإن كانت هنا استفهاميّة لا خبريّة لكنه قد وقع الفصل بينها وبين مميِّزها بفعل متعدٍّ فلو لم تُزَد «مِنْ» عليه لالتبس المميِّز بمفعول الفعل المتعدّي فهذا نظير ما ذكر الشارح في حكم «كَمْ» الخبريّة في قول الشاعر سابقاً: وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّيْ مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ إلخ من وجوب زيادة «مِنْ» عند الفصل بينها بين مميِّزها بفعل متعدٍّ.

(٣) **قوله:** [فـ«كَمْ» إلخ] هذا صريح في بقاء «كَمْ» على حقيقتها من الاستفهام وأنّ المقصود منه التوبيخ فالاستفهام وسيلة إلى التوبيخ من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات ففيه توبيخ لهم بعدم اتّعاظهم مع كثرة الآيات. قوله «لكنّ الغرض إلخ» أي: وليس المقصود من السؤال استعلامَ مقدار عدد الآيات من بني إسرائيل لأنّ الله تعالى علاّم الغيوب فتعيّن أنّ المقصود هو التقريع والتوبيخ.

(٤) **قال:** [وبـ«كَيْفَ» عن الحال] أي: عن الصفة التي عليها الشيء كالصحّة والمرَض والركوب والمشي يقال «كيف زيد» و«كيف جاء بكر» وجوابه «صحيح» و«راكباً» مثلاً. **قال:** «وبـ«أَيْنَ» عن المكان» يقال «أين زيد» و«أين تسكن» وجوابه «في المسجد» و«بالمدينة» مثلاً. **قال:** «وبـ«مَتَى» عن الزمان»

أو مستقبلاً (وبـ«أَيَّانَ» عن) الزمان (المستقبل، قيل وتستعمل[1] في مواضع التفخيم مثل: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة:٦]، و«أنّى» تستعمل تارة بمعنى «كيف») ويجب أن يكون بعدها فعل[2] (نحو: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة:٢٢٣]) أي: على أيّ حال[3] ومن أيّ شقّ أردتم بعد أن يكون المَأتى موضعَ الحرث، ولم يجئ «أنّى زيد» بمعنى «كيف هو» (وأخرى بمعنى «من أين» نحو: ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾ [آل عمران:٣٧]) أي: من أين[4] لك هذا الرزق الآتي كلّ يوم، وقوله «تستعمل» إشارة[5] إلى أنّه يحتمل أن يكون مشتركاً بين المعنيين وأن يكون في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً ويحتمل أن يكون معناه «أين» إلاّ أنّه في الاستعمال يكون مع «مِنْ» ظاهرة كما في قوله «مِنْ أَنَّى عِشْرُوْنَ لَنَا» أي: من أين،

يقال «متى اللقاء» و«متى جئتَ» و«متى يقدم زيد» وجوابه «صباحاً» و«أمس» و«بعد شهر» مثلاً. **قال:** «وبـ«أَيَّانَ» عن المستقبل» يقال «أيّان يُثمِر هذا الغرس» وجوابه «بعد عشرين سنة» مثلاً.

(١) **قال:** [قيل وتستعمل إلخ] يحتمل أن يكون المراد منه أنّ «أَيَّانَ» لا تستعمل إلاّ في مواضع التفخيم أي: في المواضع التي يقصد فيها تعظيمُ المسئول عنه والتهويلُ بشأنه، فتكون مختصّة بالأمور العظام، ويحتمل أن يكون المراد أنها تستعمل في التفخيم كما تستعمل في غيره وهو ظاهر كلام النحاة.

(٢) **قوله:** [ويجب أن يكون بعدها فعل] أي: يجب أن يكون بعد «أنّى» بمعنى «كيف» فعل، وهذا احتراز عن «أنّى زيد» من غير إيلاء الفعل لـ«أنّى» فإنه لم يجئ كما يجيء.

(٣) **قوله:** [أي: على أيّ حال إلخ] تفسير لـ«أَنّى» بمعنى «كَيْفَ». قوله «على أيّ حال» أي: من قيام أو اضطجاع. قوله «ومن أيّ شقّ» أي: من خلف أو أمام. قوله «المَأتى» أي: مكان الإتيان.

(٤) **قوله:** [أي: من أين إلخ] أي: ليس المراد كيف لك هذا الرزق بدليل قوله تعالى: ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾. قوله «الآتي كلّ يوم» لأنّه كان يجد عندها فاكهة الشتاء في الصيف وفاكهة الصيف في الشتاء.

(٥) **قوله:** [وقوله «تستعمل» إشارة إلخ] أي: دون أن يقول «وُضِعت». قوله «بين المعنيين» أي: بين معنى «كَيْفَ» ومعنى «مِنْ أَيْنَ» وإذا كان مشتركاً بينهما كان حقيقة في كلٍّ منهما. قوله «ويحتمل إلخ» عطف على «يحتمل» الأوّل أي: وإشارة إلى أنّه يحتمل أن يكون «أنّى» بمعنى «أَيْنَ» لا بمعنى «مِنْ أَيْنَ».

أو مقدّرة كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ أي: من أين، على ما ذكره[1] بعض النحاة (ثم إنّ هذه الكلماتِ الاستفهاميّةَ كثيراً مّا تستعمل في غير الاستفهام) ممّا يناسب المقام[2] بحسَب معونة القرائن (كالاستبطاءِ نحو «كم دعوتك»[3] والتعجّبِ نحو: ﴿مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل:٢٠]) لأنه كان[4] لا يغيب عن سليمان عليه السلام إلاّ بإذنه فلمّا لم يبصره مكانه تعجّب من حال نفسه في عدم إبصاره إيّاه، ولا يخفى[5] أنه لا معنى لاستفهام

---

(١) قوله: [على ما ذكره إلخ] متعلّق بقوله «أن يكون معناه إلخ»، والحاصل أنّ المصـ عبّر بـ«تستعمل» إمّا للإشارة إلى أنّ «أنّى» يحتمل أن يكون مشتركاً بين المعنيين وحقيقة فيهما وأن يكون حقيقة في أحدهما ومجازاً في الآخر وإمّا للإشارة إلى ما قاله بعض النحاة من أنّ «أنّى» إذا لم تكن بمعنى «كَيْفَ» فمعناها «أَيْنَ» دائماً لكن تكون قبلها «مِنْ» إمّا ظاهرة كما في البيت أو مقدّرة كما في الآية.

(٢) قوله: [ممّا يناسب المقام] بيان للغير أي: من المعاني التي تناسب المقام. قوله «بحسَب معونة القرائن» أي: إعانة القرائن الدالّة على تعيين ما يناسب المقام، وهو متعلّق بـ«تستعمل» أو بمحذوف أي: ويتعيّن ذلك الغير المناسب للمقام بحسب معونة القرائن.

(٣) قال: [كالاستبطاء] أي: تأخّر الجواب نحو قولك لمن دعوته مراراً فلم يجب: «كم دعوتك» فليس المقصود الاستفهام عن عدد الدعوة لعدم تعلّق الغرض به بل المقصود الاستبطاء بعلاقة السببيّة لأنّ السؤال عن عدد الدعوة سببه الجهل بالعدد وسببه كثرة الدعوة عادة إذ يبعد جهل القليل وسببها الاستبطاء، فأطلق المسبَّب وهو الاستفهام وأريد السبب وهو الاستبطاء ولو بوسائط.

(٤) قوله: [لأنه كان إلخ] علّة لمحذوف أي: وإنّما كان الغرض من هذا التركيب التعجّب لأنّ الهدهد كان لا يغيب إلخ.

(٥) قوله: [ولا يخفى إلخ] علّةٌ لمحذوف ومعطوفٌ على قوله «تعجّب من حال نفسه» أي: إنّ سليمان على نبيّنا وعليه السلام تعجّب من حال نفسه لا أنه استفهم عنها إذ لا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه لأنه أدرى بها من غيره فكيف يستفهم عنها غيرَه، فالمقصود هنا بالاستفهام التعجّب بعلاقة اللزوم؛ لأنّ الاستفهام عن سبب عدم رؤيته الهدهدَ يستلزم الجهل بالسبب والجهل بالسبب يستلزم التعجّب فأطلق اسم الملزوم وهو الاستفهام وأريد اللازم وهو التعجّب.

العاقل عن حال نفسه، وقولُ[1] صاحب "الكشاف": إنّه نظر سليمان إلى مكان الهدهد فلم يبصره فقال «ما لي لا أراه» على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لساترٍ ستره أو غيرِ ذلك ثمّ لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول أ هو غائب كأنه يسأل عن صحّة ما لاح له يَدلُّ على[2] أنّ الاستفهام على حقيقته (والتنبيهِ على الضلال نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[3] [التكوير:٢٦] والوعيدِ كقولك لمن يُسيء الأدب «أ لم أؤدِّب فلاناً» إذا علم) المخاطَب (ذلك) وهو أنك أدّبت فلاناً فيفهم معنى الوعيد[4] والتخويف ولا يحمله على السؤال (والتقريرِ) أي: حمل المخاطب على الإقرار[5] بما يعرفه وإلجائه إليه (بإيلاء المقرَّر به

---

(١) قوله: [وقولُ إلخ] مبتدأ خبره قوله «يدلّ إلخ». قوله «وهو حاضر» جملة حاليّة بين الفعلِ وهو «لا يراه» ومتعلِّقِه وهو «لساترٍ». قوله «أو غيرِ ذلك» ككونه خلفه. قوله «ثمّ لاح له» أي: ظهر له. قوله «فأضرب عن ذلك» أي: عن الجزم بحضوره، وفيه إشارة إلى أنّ «أَمْ» في قوله ﴿أَمْ كَانَ مِنَ الْغَآئِبِينَ﴾ منقطعة، الحاصل أنّ سليمان عليه السلام جازم بعدم رؤية الهدهد مع حضوره وتردّد في السبب المانع من الرؤية فسأل عن ذلك السبب بقوله ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ فالاستفهام على حقيقته.

(٢) قوله: [يدلّ على إلخ] فيكون المعنى: أيّ أمر ثبت لي في حال عدم رؤيتي الهدهد أ هناك ساتر أو مانع آخر منع عن الرؤية، وتفصيل المقام أنّ عدم الرؤية قد يكون لمانع في الرائي وقد يكون في المرئيّ فقوله ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ إن كان استفهاماً عن الحائل في الرائي فلا يمكن حمل الاستفهام على حقيقته إذ لا معنى للاستفهام عن حال نفسه وإن كان عن الحائل في المرئيّ فيجوز أن يكون الاستفهام على حقيقته.

(٣) قال تعالى: [﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾] فليس المقصود الاستفهام عن مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم بعلاقة اللزوم لأنّ الاستفهام عن الطريق الواضح الضلالة يستلزم توجيه ذهن السالك إليه والتوجيه إليه يستلزم التنبيه على كونه ضالاً فأطلق الملزوم وهو الاستفهام وأريد اللازم وهو التنبيه على الضلال.

(٤) قوله: [فيفهم منه معنى الوعيد] والعلاقة بين الاستفهام والوعيد اللزوم لأنّ هذا الاستفهام يستلزم تنبيه المخاطَب على جزاء إساءةِ الأدب الصادرةِ عن غيره وهذا التنبيه يستلزم وعيد المخاطَب على إساءة الأدب لأنه متّصف بها فأطلق الملزوم وهو الاستفهام وأريد اللازم وهو الوعيد.

(٥) قوله: [أي: حمل المخاطب على الإقرار إلخ] أي: حمل المتكلّم المخاطبَ على الاعتراف بالأمر

الهمزةَ) أي: بشرط[1] أن يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الإقرار به (كما مرّ) في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه الهمزةَ تقول «أ ضربت زيداً» في تقريره بالفعل[2] و«أ أنت ضربت» في تقريره بالفاعل و«أ زيداً ضربت» في تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس[3] وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق[4] والتثبيت فيقال «أ ضربت زيداً» بمعنى أنك ضربته البتّة[5] (والإنكارِ كذلك نحو: ﴿أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام:٤٠]) أي: بإيلاء المُنْكَر الهمزةَ[6] كالفعلِ في قوله: أَ يَقْتُلُنِيْ وَالْمَشْرَفِيُّ مَضَاجِعِيْ، والفاعلِ في قوله تعالى: ....

الذي استقرّ عنده من ثبوت شيء أو نفيه كما يأتي نحو ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر:٣٦] و﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ الآية. قوله «وإلجائه إليه» أي: إلى الإقرار، وهذا تفسير لما قبله.

(١) قوله: [أي: بشرط إلخ] الشرطيّة تفهم من الحال وهو قوله «بإيلاء المقرَّر به الهمزةَ» لأنه متعلّق بمحذوف أي: حال كون المتكلّم متلبّساً بإيلاء المقرَّر به وهو ما يعرفه المخاطب الهمزةَ.

(٢) قوله: [في تقريره بالفعل] أي: تقوله إذا أردت أن تحمل المخاطب على الإقرار بالفعل، فأنت عالم بأنه ضربه ولكن قصدت تقريره بالفعل لغرض من الأغراض كأن يكون في السماع منه تلذّذ بسبب المراجعة في الخطاب وكأن يكون السامع منكراً لوقوع الضرب من المخاطب فتريد أن تُسمِعه منه.

(٣) قوله: [وعلى هذا القياس] أي: قياس بقية المتعلّقات نحو «أ راكباً جئت» في تقريره بالحال، و«أ في الدار زيد» في التقرير بالمجرور.

(٤) قوله: [التقرير بمعنى التحقيق] أي: تحقيق النسبة، لكنّ مقصود المصـ هنا بالتقرير هو المعنى الأوّل بدليل قوله «المقرَّر به» ولذا اقتصر عليه الشارح في حلّ المتن. قوله «والتثبيت» عطف تفسير.

(٥) قوله: [بمعنى أنك ضربته البتّة] ينبغي أن يكون المراد أنه إن كان ضرب المخاطب مجهولاً لنفسه فالمقصود إخباره به على وجه التثبيت وإن كان معلوماً له فالمقصود تثبيت إعلامه بكونه معلوماً كأنه يقول هذا معلوم قطعاً فلا تطمع في إنكاره.

(٦) قوله: [أي: بإيلاء المُنْكَر الهمزةَ] تفسير لقوله «كذلك» وبيان للمراد من التشبيه. قوله «أَ يَقْتُلُنِيْ إلخ» أي: أيقتلني ذلك الرجل الذي توعّدني والحال أنّ المشرفيّ أي: السيف المنسوب إلى مشارف اليمن مضاجعي، فكونه معه مانع من القتل فالمنكَر هنا الفعل.

﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾[1] [الزخرف:٣٢] والمفعولِ في قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ [الأنعام:١٤]، وأمّا غير الهمزة[2] فيجيء للتقرير والإنكار لكن لا يجري فيه هذه التفاصيل ولا يكثر كثرة الهمزة فلذا لم يبحث عنه (ومنه) أي: من مجيء الهمزة للإنكار[3] (﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر:٣٦] أي: الله كاف لأنّ) إنكار النفي نفي له[4] و(نفي النفي إثبات وهذا) المعنى (مراد من قال إنّ الهمزة فيه للتقرير) أي: لحمل المخاطَب على الإقرار (بما دخله النفي) وهو «الله كاف» (لا بالنفي) وهو «ليس الله بكاف»، فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطَب من ذلك الحكم[5] إثباتاً أو نفياً،

---

(١) قوله: [﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾] أي: فالمنكَر كونُهم قاسمين للرحمة لا قسمةُ الرحمة فإنّ الله قاسم لها. قوله ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ أي: فالاتّخاذ مسلّم والمنكَر هو كون المتّخَذ غيرَ الله، وكذا قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾ فالدعاء مسلّم والمنكَر هو كون المدعوّ غيرَ الله.

(٢) قوله: [وأمّا غير الهمزة إلخ] جواب عمّا يقال إنّ تقييد المصـ بالهمزة في قوله «بإيلاء المقرَّر به الهمزةَ» وقوله بعد «والإنكار كذلك» يقتضي أنّ كلاًّ من التقرير والإنكار لا يكون بغير الهمزة وليس كذلك، وحاصل الجواب أنّ غير الهمزة ممّا يجيء للتقرير والإنكار لا يجري فيه هذه التفاصيل من أنّ التقرير أو الإنكار إنما يكون لما وليها من الفعل أو الفاعل أو المفعول ونحوه.

(٣) قوله: [أي: من مجيء الهمزة للإنكار] وإنما فصله لأنّ فيه اعتبارين إنكار النفي وتقرير الإثبات أو لما في هذا المثال من الخلاف كما يأتي بيانه.

(٤) قوله: [إنكار النفي نفي له] أي: للنفي، وهذه مقدّمة صغرى والكبرى مذكورة في المتن ومجموعهما دليل على ما ذكر من أنّ المراد من الآية الإثبات. قوله «وهذا المعنى» وهو تحقيق أنّ الله تعالى كاف عبده، أي: وعلى هذا فيصحّ أن يقال إنّ الهمزة فيه للتقرير كما يصحّ أن يقال إنها للإنكار، وكذا قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الم نشرح:١]، و﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا﴾ [الضحى:٦]، فقد يقال إنّ الهمزة للإنكار وقد يقال إنها للتقرير وكلاهما حسن.

(٥) قوله: [من ذلك الحكم] أي: ممّا يتعلّق بذلك الحكم الداخلة عليه الهمزة إثباتاً كما في الآية السابقة فإنّ المخاطب يعلم أنّ الله كاف عبده فالهمزة فيها إنما هي للتقرير به أو نفياً كما في الآية الآتية فإنّ

وعليه قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة:١١٦] فإنّ الهمزة فيه للتقرير أي: بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم[١] لا بأنه قد قال ذلك فافهم، وقوله «والإنكار كذلك»[٢] دلّ على أنّ صورة إنكار الفعل أن يلي الفعلُ الهمزةَ، ولمّا كان له[٣] صورة أخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة أشار إليها بقوله (ولإنكار الفعل صورة أخرى وهي نحو «أ زيداً ضربت أم عمراً» لمن يردّد الضرب بينهما) من غير أن يعتقد تعلّقه بغيرهما[٤] فإذا أنكرت تعلّقه بهما[٥] فقد نفيته عن أصله لأنه لا بدّ له من محلّ يتعلّق به (والإنكار إمّا للتوبيخ أي: ما كان ينبغي أن يكون) ذلك الأمر الذي كان (نحو «أ عصيت

عيسى على نبيّنا وعليه السلام يعلم أنّه لم يقل ذلك فالهمزة فيها إنما هي للتقرير به. قوله «نفياً أو إثباتاً» راجع لقوله «بما يعرفه». قوله «وعليه» أي: وعلى التقرير بما يعرفه المخاطب نفياً.

(١) قوله: [من هذا الحكم] وهو أنه لم يقل «اتّخذوني وأمّي إلهين من دون الله» فإذا أقرّ عيسى على نبيِّنا وعليه السلام بما يعلم وهو أنه لم يقل ذلك انقطعت أوهام الذين ينسبون إليه ادّعاء الألوهيّة. قوله «لا بأنه» أي: لا للتقرير بأنه قال ذلك فإنّه مستحيل في حقّه على نبيِّنا وعليه الصلاة والسلام.

(٢) قوله: [قوله «والإنكار كذلك» إلخ] تمهيد لما يأتي في المتن وبيان الربط لما بعد بما قبل.

(٣) قوله: [ولمّا كان له] أي: لإنكار الفعل. قوله «صورة أخرى إلخ» وضابطتها أن يلي الهمزة معمول الفعل المنكَر ثمّ يعطف على المعمول بـ«أَمْ» أو بغيرها سواء كان ذلك المعمول مفعولاً كما في مثال المصـ، أو فاعلاً نحو «أزيد ضربك أم عمرو» لمن يردِّد الضرب بينهما، أو ظرفاً نحو «أ في الليل كان هذا أم في النهار» لمن يردِّد الكون فيهما، و«أ في الدار كان هذا أم في السوق» إلى غير ذلك من المعمولات، والمدار على أن ينحصر الفعل في الملابَس المنكَر سواء كان واحداً أو متعدِّداً مردَّداً.

(٤) قوله: [من غير أن يعتقد تعلّقه بغيرهما] بيان لترديد المخاطب الضرب بينهما يعني أنه يعتقد عدم تعلّقه بغيرهما فإنّ النفي حينئذ يكون للفعل من أصله، والحاصل أن يعتقد تعلّقَ الفعل في نفس الأمر بأحدهما فقط من غير تعيين له.

(٥) قوله: [فإذا أنكرتَ تعلّقه بهما إلخ] فيه إشارة إلى أنّ المنكَر في المثال المذكور ابتداءً هو المفعولان وثانياً هو الفعل وذلك لأنّ محلّ الفعل هو المفعولان لا غير ونفي المحلّ يستلزم نفي الحال.

ربك») فإنّ العصيان واقع[1] لكنه منكَر، وما يقال إنّه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت (أو لا ينبغي أن يكون نحو «أ تعصي ربك» أو للتكذيب) في الماضي (أي: لم يكن نحو: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ﴾ [بني إسرائيل:٤٠]) أي: لم يفعل ذلك (أو) في المستقبل أي: (لا يكون نحو: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود:٢٨]) أي: أ نلزمكم تلك الهداية[2] أو الحجّة بمعنى أ نكرهكم على قبولها ونَقسِركم على الإسلام والحال أنكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الإلزام[3] (والتهكّمِ) عطف على الاستبطاءِ أو على الإنكارِ، وذلك[4] أنهم اختلفوا في أنّه إذا ذكر معطوفات كثيرة أنّ الجميع معطوف على الأوّل أو كلّ واحد عطف على ما قبله (نحو: ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ [هود:٨٧]) وذلك أنّ شعيباً[5] عليه السلام كان

---

(١) قوله: [فإنّ العصيان واقع] أي: فلا يكون الإنكار هنا للتكذيب بل هو التوبيخ على ما وقع من المخاطب. قوله «وما يقال إلخ» حاصله أنّ الإنكار التوبيخيّ إذا كان لما وقع في الماضي لتضمّنه للوقوع يقال إنّ الاستفهام فيه للتقرير بمعنى التحقيق أي: تحقيق ما يعرفه المخاطب من الحكم في هذه الجملة، فإنّ التقرير يقال بهذا المعنى أيضاً كما سبق.

(٢) قوله: [تلك الهداية] تفسير للضمير المنصوب هو «هَا». قوله «على قبولها» أي: قبول الهداية باتّباع الشرع أو قبول الحجّة بالعمل بالشرع، فالكفرة ادّعوا أنهم يُلزَمون ما يَكرَهون أو نُزِّلوا منزلة من ادّعى ذلك. قوله «ونَقسِركم» من باب «ضرب» مرادف لـ«نُكرِهكم». قوله «والحال أنكم لها كارهون» الظاهر أنّ هذه الحال مؤكِّدة لما استلزمه العامل وهو «نُلزِمكم» لأنّ الإلزام بالشيء يقتضي كراهته.

(٣) قوله: [لا يكون هذا الإلزام] أي: لا يكون منّا إلزام الهداية ولا قبول الحجّة وإنما علينا البلاغ لا الإكراه، وهذا الكلام من نوح على نبيِّنا وعليه السلام لقومه الذين اعتقدوا أنه يقهر أمّته على الهداية.

(٤) قوله: [وذلك إلخ] أي: والترديد في العطف بقولنا «عطف على الاستبطاءِ أو على الإنكارِ» لرعاية القولين في باب العطف إذا كثر المعطوفات لأنهم اختلفوا إلخ، والتحقيق من الخلاف أنه إن كان العطف بحرف مرتّب كـ«ثُمَّ» والفاء و«حَتَّى» فعطف كلٍّ على ما قبله وإن كان بحرف غير مرتّب كالواو و«أَوْ» و«أَمْ» فعطف الجميع على الأوّل.

(٥) قوله: [وذلك أنّ شعيباً إلخ] أي: وإنما كان الاستفهام هنا للتهكّم لأنّ شعيباً إلخ. قوله «الهزء والسخريّة»

كثير الصلوات وكان قومه إذا رأوه يصلّي تضاحكوا فقصدوا بقولهم «أصلوتك تأمرك» الهزء والسخريّة لا حقيقة الاستفهام (والتحقيرِ نحو «من هذا») استحقاراً بشأنه[1] مع أنك تعرفه (والتهويلِ كقراءة ابن عباس) رضي الله عنه (﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِيٓ إِسْرَآءِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ۝ مِنْ فِرْعَوْنَ﴾ [الدخان: ٣٠-٣١] بلفظِ الاستفهام) أي: «مَنْ» بفتح الميم[2] (ورفعِ «فرعون») على أنه مبتدأ و«مَنْ» الاستفهاميّةُ خبره أو بالعكس على اختلاف الرأيين[3] فإنّه لا معنى لحقيقة الاستفهام ههنا وهو ظاهر، بل المراد أنه لمّا وصف الله العذاب بالشدّة والفظاعة[4]

أي: بشعيب وصلاته فكأنهم قالوا لا قربة لك توجب اختصاصك بأمرنا ونهينا إلاّ هذه الصلاة التي تلازمها وليست هي ولا أنت بشيء، ثمّ العلاقة بين الاستفهام والتهكّم أنّ الاستفهام عن الشيء يقتضي الجهل به والجهل به يقتضي الجهل بفائدته والجهل بفائدته يقتضي الاستخفاف به والاستخفاف به منشأ التهكّم فاستعمال الاستفهام في التهكّم مجاز مرسل بعلاقة اللزوم.

(١) قوله: [استحقاراً بشأنه] أي: شأن المشار إليه، والعلاقة بين الاستفهام والتحقير اللزوم لأنّ الاستفهام عن الشيء يقتضي الجهل به والجهل به يقتضي عدم الاعتناء به وعدم الاعتناء به يقتضي استحقاره فاستعمال الاستفهام في التحقير مجاز مرسل بعلاقة اللزوم.

(٢) قوله: [أي: «مَنْ» بفتح الميم] والجملة استئنافيّة لتهويلِ أمر فرعون المفيدِ لتأكّد شدّة عذابه بسبب أنه كان متمرّداً معانداً لا يكيّف عتوّه، ثمّ العلاقة بين الاستفهام والتهكّم المسبّبيّة لأنّ سبب الاستفهام عن الشيء الجهل به وسبب الجهل به كونه هائلاً فاستعمال الاستفهام في التهويل مجاز مرسل.

(٣) قوله: [على اختلاف الرأيين] أي: في الاسم الواقع بعد «مَنْ» الاستفهاميّة فعند الأخفش الاسم مبتدأ مؤخّر و«مَنْ» خبر مقدّم، وعند سيبويه بالعكس، ولعلّ تقديم رأي سيبويه للإشارة إلى رجحانه. قوله «وهو ظاهر» لأنّ الله تعالى لا يخفى عليه شيء حتّى يستفهم عنه.

(٤) قوله: [بالشدّة والفظاعة] أي: شناعته وقباحته حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾. قوله «زادهم تهويلاً» أي: زاد المخاطَبين تهويلا وأصل التهويل قد حصل من الوصف. قوله «في فرط عتوّه» من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: في عتوّه المُفرِط، وكذا قوله «وشدّة شكيمته»، والشكيمة في الأصل جلد يجعل على أنف الفرس، وهو كناية عن ظلمه وتكبّره وتجبّره. قوله «فما ظنّكم بعذاب إلخ» أي: فهو أخوف وأشدّ، وقد نجّيتكم منه فاشكرون.

زادهم تهويلاً بقوله «مَن فرعون» أي: هل تعرفون من هو في فرط عتوّه وشدّة شكيمته فما ظنّكم بعذاب يكون المعذِّب به مثلَه (ولهذا قال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيٗا مِّنَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾ [الدخان: ٣١]) زيادةً[١] لتعريف حاله وتهويل عذابه (والاستبعادِ[٢] نحو: ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكۡرَىٰ﴾) فإنّه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر، بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى بقرينة قوله تعالى[٣]: (﴿وَقَدۡ جَآءَهُمۡ رَسُولٞ مُّبِينٞ ۝ ثُمَّ تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ﴾ [الدخان: ١٣-١٤]) أي: كيف يتذكّرون ويتّعظون ويوفون بما وعدوه من الإيمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل في وجوب الادّكار[٤] من كشف الدخان، وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وآله من الآياتِ البيّنات من الكتاب المُعجِز وغيرِه فلم يتذكّروا وأعرضوا عنه (ومنها)

---

(١) قوله: [زيادةً إلخ] تعليل للمقول المذكور بعد تعليل المصـ بقوله «ولهذا» فالعلّة الأولى علّة له مطلقاً والعلّة الثانية علّة له مقيَّداً بالعلّة الأولى. قوله «وتهويل عذابه» إشارة إلى أنّ تعريف حاله من حيث تهويله لا من حيثية أخرى.

(٢) قال: [والاستبعادِ] أي: عدّ الشيء بعيداً، واعلم أنّ المعاني المجازيّة لا تنحصر فيما ذكر فإنّ منها الأمرُ نحو ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [هود: ١٤] والزجرُ نحو «أ تفعل هذا»، والعرضُ نحو «ألا تنزل عندنا»، والحاصل أنّ كلمة الاستفهام إذا امتنع حملها على حقيقته تولّد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام.

(٣) قوله: [بقرينة قوله تعالى: إلخ] إذ الجملة الحاليّة تنافي الحمل على الاستفهام الحقيقيّ. قوله «أي: كيف يتذكّرون إلخ» بيان لحاصل المعنى أي: كأنه قيل من أين لهم التذكّر والرجوع إلى الحقّ والحال أنه جاءهم رسول يَعلمُون أمانتَه تولّوا وأعرضوا عنه فالذكرى بعيدة عن حالهم.

(٤) قوله: [وأدخل في وجوب الادّكار] أي: أشدّ دخولاً في ثبوت التذكّر. قوله «من كشف الدخان» تنازع فيه «أعظم» و«أدخل»، قيل المراد بالدخان الذي هو من علامات الساعة، روي أنّ حذيفة قال: «يا رسول الله ما الدخان»؟ فقال: ((يملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث أربعين يوماً وليلة أمّا المؤمن فيصيبه منه كهيئة الزكام وأمّا الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه وأذنيه ودبره))، وقيل: المراد به الذي وقع لقريش حين دعا عليهم النبيّ عليه الصلاة والسلام فأخذتهم سنة جماد فأكلوا فيها الجلود والميتة من الجوع وينظر أحدهم إلى السماء فيرى كهيئة الدخان. قوله «وهو ما» أي: وذلك الأعظم والأدخل ما ظهر إلخ. قوله «من الآياتِ البيّنات» بيان لـ«ما». قوله «وغيرِه» كالمعجزات الواضحات الأخر.

أي: من أنواع الطلب (الأمر) وهو طلب[1] فعل غير كفّ على جهة الاستعلاء، وصيغته تستعمل في معان كثيرة[2] فاختلفوا في حقيقته الموضوعة هي لها اختلافاً كثيراً، ولمّا لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء قال المصنف (والأظهر أنّ صيغته من المقترنة باللام نحو «ليحضر زيد» وغيرها نحو «أكرم عمراً» و«رويد بكراً») فالمراد[3] بصيغته ما دلّ على طلب فعل غير كفّ استعلاء سواء كان اسماً أو فعلاً (موضوعة لطلب الفعل استعلاء) أي: على طريق طلبِ العلوّ وعدِّ الآمر نفسَه عالياً سواء كان عالياً في نفسه أم لا (لتبادر الفهم عند سَماعها) أي: سَماع الصيغة (إلى ذلك) المعنى أعني الطلب استعلاءً، والتبادر إلى الفهم[4]

---

(١) قوله: [وهو طلب] هذا كالجنس يشمل النهي والدعاء والالتماس، وخرج بإضافة الطلب إلى الفعل النهي بناء على أنه طلب ترك وقيل هو طلب كفّ فيخرج بقوله «غير كفّ» فالنهي خارج على كلا القولين، وقوله «على جهة الاستعلاء» أي: على طريق طلب العلوّ سواء كان عالياً حقيقة أو لا، وهذا مخرج للدعاء والالتماس لأنّ الأوّل على جهة التواضع والثاني على جهة المساواة.

(٢) قوله: [وصيغته تستعمل في معانٍ كثيرة] تبلغ تلك المعاني نحو ستّة وعشرين معنى ذكرها أهل الأصول، وذكر هنا بعض منها، وهذا توطئة لقول المصـ «والأظهر إلخ» حيث لم يجزم بشيء وأشار إلى ما هو أظهر عند العقل لقوّة أمارته. قوله «الموضوعة هي» أبرز الضمير لجري الصفة على غير من هي له. قوله «اختلافاً كثيراً» فقيل هي الوجوب فقط، وقيل هي الندب فقط، وقيل هي القدر المشترك بينهما بالاشتراك المعنويّ وهو مجرّد الطلب على جهة الاستعلاء، وقيل بالاشتراك اللفظيّ بأن وضعت لكلّ منهما استقلالاً، وقيل بالتوقّف بمعنى أنا لا نعيِّن شيئاً ممّا ذكر، والأكثر الجمهور على الأوّل.

(٣) قوله: [فالمراد إلخ] تفريع على أمثلة المتن. قوله «ما دلّ إلخ» أي: لا خصوص فعل الأمر والمضارع المقرون بلام الأمر على ما اشتهر. قوله «طلبِ العلوّ» هذا على أنّ السين والتاء للطلب وقوله «وعدِّ الآمر إلخ» على أنّهما للعدّ كما في «استحسنت هذا الأمر»، ففي كلامه إشارة إلى جواز الوجهين.

(٤) قوله: [والتبادر إلى الفهم إلخ] أي: وتبادر المعنى من اللفظ إلى الفهم من أقوى أمارات أنّ اللفظ موضوع لذلك المعنى، وفيه أنّ المجاز الراجح يتبادر ولا يدلّ ذلك على كونه حقيقة لأنّ التبادر أصله كثرة الاستعمال، والجواب أنّ التبادر في المجاز إن افتقر فيه إلى قرينة مصاحبة فلا إيراد لأنّ التبادر في الحقيقة لا يفتقر فيه إلى القرينة وإن لم يفتقر في المجاز إلى القرينة فهو حقيقة عرفيّة.

من أقوى أمارات الحقيقة (وقد تستعمل) صيغة الأمر (لغيره) أي: لغير طلب الفعل استعلاءً (كالإباحةِ نحو «جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرين») فيجوز له[1] أن يجالس أحدَهما أو كليهما وأن لا يجالس أحداً منهما أصلاً (والتهديدِ) أي: التخويف[2] وهو أعمّ من الإنذار لأنه إبلاغ مع تخويف، وفي "الصحاح" الإنذار تخويف مع دعوة (نحو: ﴿اِعْمَلُوْا مَا شِئْتُمْ﴾ [حم السجدة: ٤٠]) لظهور أنْ ليس المراد[3] الأمرَ بكلّ عمل شاؤوا (والتعجيزِ[4] نحو ﴿فَأْتُوْا بِسُوْرَةٍ مِّنْ مِّثْلِهٖ﴾ [البقرة:٢٣]) إذ ليس المراد طلبَ إتيانهم بسورة من مثله لكونه محالاً[5] والظرف

---

(١) قوله: [فيجوز له إلخ] تفريع على كون صيغة الأمر في المثال للإباحة. قوله «أو كليهما» وهذا هو الفرق بين الإباحة والتخيير فإنّه يجوز الجمع بين الأمرين في الإباحة دون التخيير نحو «تزوّج بفاطمة أو أختها»، والتحقيق أنّ المستفاد من الصيغة مطلق الإذن والمستفاد من «أَوْ» الإذن في أحد الأمرين، وأمّا ما وراء ذلك من جواز الجمع وامتناعه فإنّما هو مستفاد من القرائن.

(٢) قوله: [أي: التخويف] أي: سواء كان بوعيد مبين كقولك لعبدك «دم على العصيان فالعصى أمامك»، أو بوعيد مجمل نحو: ﴿اِعْمَلُوْا مَا شِئْتُمْ﴾ أي: فسترون منّا ما أمامكم، فهذا يتضمّن وعيداً مجملاً. قوله «وهو أعمّ من الإنذار» أي: التهديد أعمّ بحسب الوجود من الإنذار مع تباين الحقيقتين على تفسير الإنذار بإبلاغ مع تخويف، وبحسب الحقيقتين على تفسير الإنذار بتخويف مع دعوة.

(٣) قوله: [لظهور أنْ ليس المراد إلخ] بيان للقرينة الصارفة عن أن يكون الأمر هنا للطلب، ولمّا تضمّن هذا وعيداً مجملاً كما مرّ آنفاً كان تهديداً وتخويفاً.

(٤) قال: [والتعجيزِ] أي: وقد تستعمل صيغة الأمر لإظهار عجز من يدّعي أو يظنّ شيئاً ليس في وسعه فإنّه إذا حاول فعله بعد سَماع صيغة الأمر ولم يمكنه فعله ظهر عجزه.

(٥) قوله: [لكونه محالاً] أي: لكون الإتيان بسورة من مثله محالاً، والقرائن تعيِّن أنّ المراد التعجيز لأنه قد أقيمت الحجّة بالآية عليهم في ترك الإيمان. قوله «متعلّق بـ«فأتوا» فيكون ظرفاً لغواً. قوله «والضمير لـ«عبدنا» والمعنى: فأتوا بسورة من مثل عبدنا في كونه أمياً، و«مِنْ» على هذا ابتدائيّة. قوله «أو صفةٌ» عطف على قوله «متعلّقٌ» أي: أو متعلّقٌ بمحذوف صفة لسورة فيكون ظرفاً مستقرًّا. قوله «والضمير لـ«مَا نَزَّلْنَا» والمعنى: فأتوا بسورة مماثلة لما نزّلنا في حسن النظم وغرابة البيان، و«مِنْ» على هذا تبعيضيّة مشوبة ببيان. قوله «أو لـ«عَبْدِنَا» والمعنى: فأتوا بسورة كائنة من مثل عبدنا، و«مِنْ» على هذا ابتدائيّة.

أعني قوله «مِنْ مِثْلِهِ» متعلِّقٌ بـ«فَأْتُوْا» والضمير لـ«عَبْدِنَا»، أو صفةٌ لسورة والضمير لـ«مَا نَزَّلْنَا» أو لـ«عَبْدِنَا»، فإن قلت لم لا يجوز على الأوّل[1] أن يكون الضمير لـ«مَا نَزَّلْنَا»، قلت: لأنه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلوّ الطبقة بشهادة الذوق إذ التعجيز إنّما يكون عن المأتي به فكأنّ مثل القرآن ثابت لكنّهم عجزوا عن أن يأتوا عنه بسورة، بخلاف[2] ما إذا كان وصفاً للسورة فإنّ المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف، فإنْ قلت فليكن التعجيز[3] باعتبار انتفاء المأتى منه، قلت احتمال عقليّ لا يسبق إلى الفهم ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به، ولبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته (والتسخيرِ[4] نحو: ﴿كُونُوْا قِرَدَةً خٰسِئِيْنَ﴾ [البقرة:٦٥]، والإهانةِ

---

(١) **قوله:** [على الأوّل] أي: على أن يكون الظرف لغواً متعلّقاً بـ«فَأْتُوْا». قوله «يقتضي ثبوت مثل القرآن إلخ» وذلك لأنه يصير المعنى على هذا: فأتوا من مثل القرآن بسورة، فإنّه يقتضي بشهادة الذوق أنّ المأتى منه وهو مثل القرآن موجود والتعجيز إنّما هو عن الإتيان بالمأتى به وهو السورة.

(٢) **قوله:** [بخلاف إلخ] أي: بخلاف ما إذا كان الظرف وصفاً للسورة فإنّه لا يقتضي ثبوت المثل لأنّ المعجوز عنه على هذا هو السورة الموصوفة بكونها من مثل المنزّل. قوله «باعتبار انتفاء الوصف» متعلّق بـ«المعجوز» أي: إنّ السورة الموصوفة معجوز عنها باعتبار انتفاء وصفها وهو كونها من مثل المنزّل وانتفاء هذا الوصف لانتفاء مثل المنزّل وإذا انتفى الوصف انتفى الموصوف من حيث هو موصوف.

(٣) **قوله:** [فليكن التعجيز إلخ] أي: إن جعل الظرف لغواً متعلّقاً بـ«فأتوا» وأرجع الضمير إلى «ما نزّلنا» فإن جعل التعجيز باعتبار انتفاء المأتى به يلزم ثبوت المثل للقرآن فليجعل التعجيز باعتبار انتفاء المأتى منه فيكون العجز عن الإتيان بسورة من مثله لانتفاء مثله ولا يلزم ثبوت المثل، وحاصل الجواب أنّ جعل التعجيز في مثل هذا التركيب باعتبار المأتى منه احتمال عقليّ لا يسبق إلى الفهم فلا اعتبار له بخلاف كون التعجيز باعتبار انتفاء الوصف فإنّه شائع كثير في استعمال البلغاء واعتباراتهم فعليه التعويل.

(٤) **قال:** [والتسخيرِ] أي: صيغة الأمر تستعمل للتسخير وهو جعل الشيء مسخّراً لما أمر به، وذلك في مقام يكون المأمور به منقاداً للأمر. **قال:** «والإهانة» وهي إظهار ما فيه تصغير المُهان وقلّة المبالاة به، وذلك في مقام عدم الاعتداد بشأن المأمور على أيّ وجه كان.

نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [بني إسرائيل:٥٠]) إذ ليس الغرض[١] أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة أو حديداً لعدَم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل[٢] أعني صيرورتهم قردة وفي الإهانة لا يحصل إذ المقصود قلّة المبالاة بهم (والتسويةِ نحو: ﴿فَاصْبِرُوٓا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ [الطور:١٦]) ففي الإباحة[٣] كأنّ المخاطَب توهّم أنّ الفعل محظور عليه فأذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كأنه توهّم أنّ أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة إليه فرفع ذلك التوهّم وسوّي بينهما (والتمنّي نحو: أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيْلُ أَلاَ انْجَلِيْ) بِصُبْحٍ[٤] * وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ، ....

---

(١) **قوله:** [إذ ليس الغرض إلخ] تعليل لمحذوف أي: ليس الأمر في الآيتين على حقيقته إذ ليس الغرض إلخ. قوله «لعدم قدرتهم على ذلك» أي: فالمقصود من الأمرين التسخير والإهانة لا الطلب. قوله «لكنّ في التسخير إلخ» استدراك على قوله «لعدم قدرتهم» فإنّه يفهم منه اشتراك التسخير والإهانة في عدم القدرة فربما يتوهّم عدم الفرق بينهما فجاء ببيان الفرق بينهما دفعاً لهذا التوهّم وإشارةً إلى وجه كون الأمر في المثال الأوّل للتسخير وفي الثاني للإهانة.

(٢) **قوله:** [يحصل الفعل إلخ] حاصل الفرق بينهما أنّ التسخير يحصل فيه الفعل حال إيجاد صيغة الأمر فإنّ كونهم قردة واقع حال إيجاد الصيغة، والإهانة لا يحصل فيها الفعل أصلاً لأنّ المقصود فيها هو تحقير المخاطَبين وقلّة المبالاة بهم لا حصول الفعل.

(٣) **قوله:** [ففي الإباحة إلخ] بيان للفرق بين الإباحةِ المتقدِّمة والتسويةِ المذكورة ههنا، وحاصل الفرق بينهما أنّ الإباحة يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهّم المنع من الفعل فيخاطب بالإذن في الفعل مع عدم الحرج في الترك كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة:٢]، والتسوية يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهّم أنّ أحد الطرفين من الفعل ومقابله أرجح من الآخر وأنفع منه فيدفع ذلك ويسوّى بينهما نحو قوله تعالى: ﴿أَنفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾ [التوبة:٥٣] فسوّي بين الإنفاقين في عدم القبول.

(٤) **قوله:** [أَلاَ انْجَلِيْ بِصُبْحٍ إلخ] المراد بالانجلاء الانكشاف وبالإصباح ظهور ضوء الصباح، والياء في «انْجَلِيْ» ردّ لما هو الأصل إذ الضرورة تردّ الكلمة إلى أصلها، ولا يصحّ أن تكون لإشباع الكسرة لأنه لا تكتب الياء الحاصلة من الإشباع. قوله «بأمثل» أي: بأفضل؛ لأنّ الهجر دائم ليلاً ونهاراً.

إذ ليس الغرض[1] طلبَ الانجلاء من الليل إذ ليس ذلك في وسعه لكنه يتمنّى ذلك تخلّصاً عمّا عرض له في الليل من تباريح الجوى ولاستطالته تلك الليلة كأنه لا طماعية له في انجلائها فلهذا يحمل على التمنّي دون الترجّي (والدعاءِ) أي: الطلب على سبيل التضرّع[2] (نحو «ربّ اغفر لي» والالتماسِ كقولك لمن يساويك رتبة «اِفْعَلْ» بدون الاستعلاءِ) والتضرّعِ[3] فإن قيل أيّ حاجة إلى قوله «بدون الاستعلاء» مع قوله «لمن يساويك رتبة»؟ قلت قد سبق أنّ الاستعلاء لا يستلزم العلوّ فيجوز أن يتحقّق من المساوي بل من الأدنى أيضاً (ثمّ الأمر قال السكاكي: حقّه الفَور لأنّه الظاهر من الطلَب) عند الإطلاق[4] كما في الاستفهام والنداء

---

(١) **قوله:** [إذ ليس الغرض إلخ] تعليل لمحذوف أي: ليس الأمر في البيت على حقيقته إذ ليس الغرض إلخ. قوله «إذ ليس ذلك إلخ» تعليل للتعليل. قوله «لكنه يتمنّى ذلك» أي: الانجلاء فكأنه يقول ليتك تنجلي. قوله «تخلّصاً إلخ» علّة للتمنّي. قوله «من تباريح الجوى» بيان لـ«مَا»، والتباريح جمع التبريح وهو الشدّة، والجوى الحرقة وشدّة الوجد من حزن أو عشق. قوله «ولاستطالته إلخ» أي: ولعدّه تلك الليلة طويلة جدًّا، وهذا علّة متقدِّمة على المعلول وهو قوله «كأنه لا طماعية»، وهو عطف على قوله «إذ ليس ذلك في وسعه» فهو دليل آخر على أنّه ليس الغرض من الأمر هنا طلبَ الانجلاء. قوله «فلهذا» أي: فلأجل عدم الطماعية في الانجلاء حمل الأمر على التمنّي دون الترجّي.

(٢) **قوله:** [على سبيل التضرّع] أي: التذلّل والخضوع سواء كان الطالب أدنى أو أعلى أو مساوياً في الرتبة. **قال:** «والالتماسِ» ويسمّى بالسؤال أيضاً.

(٣) **قوله:** [والتضرّعِ] إشارة إلى أنّ المعطوف مع العاطف محذوف، وهو لإخراج قولك «اِفْعَلْ» عن كونه دعاءً كما أنّ قوله «بدون الاستعلاء» لإخراجه عن كونه أمراً إذ الظاهر أنّ مناط الأمريّة في الطلب هو الاستعلاء ولو من الأدنى ومناط الدعاء هو التضرّع والخضوع ولو من الأعلى ومناط الالتماس هو التساوي ولو من الأدنى أو من الأعلى. قوله «أنّ الاستعلاء لا يستلزم العلوّ» فإنّ الاستعلاء عدّ الآمر نفسَه عالياً سواء كان عالياً في نفس الأمر أو مساوياً أو أدنى.

(٤) **قوله:** [عند الإطلاق] أي: إذا كان الأمر مجرّداً عن القرائن والقيود الدالّة على أنّ المأمور به ليس مطلوباً على الفَور بخلاف قولك «اذهب إلى زيد غداً»، وفي بعض النسخ: «عند الإنصاف» أي: عند

(ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير) الأمر[١] (الأوّل دون الجمعِ) بين الأمرين (وإرادةِ التراخي) فإنّ المولى[٢] إذا قال لعبده «قُمْ» ثمّ قال له قبل أن يقوم «اضطجع حتّى المَساء» يتبادر الفهم إلى أنّه غيّر الأمر بالقيام إلى الأمر بالاضطجاع ولم يُرد الجمع[٣] بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما (وفيه نظر) لأنا لا نسلّم ذلك[٤] عند خلوّ المقام عن القرائن (ومنها) أي: من أنواع الطلب (النهي) وهو طلب الكفّ عن الفعل استعلاءً[٥] (وله حرف واحد وهو «لاَ» الجازمةُ في نحو قولك «لاَ تَفْعَلْ» وهو كالأمر في الاستعلاء)

إنصاف النفس لا عند الحميّة والجدال. قوله «كما في الاستفهام والنداء» فإنّ حقّهما باتّفاق الفور ففي الاستفهام إنّما يراد الجواب بالمستفهَم عنه فوراً وفي النداء إنّما يراد إقبال المنادى فوراً فهذا قرينة مُقويّة على أنّ حقّ الأمر الفور لمشاركه إيّاهما في الطلب لا قياس إذ اللغة إنّما تثبت بالنقل لا بالقياس.

(١) **قوله:** [الأمر] إشارة إلى الموصوف المحذوف. قوله «بين الأمرين» بيان لظرف الجمع.

(٢) **قوله:** [فإنّ المولى إلخ] علّة لتبادر الفهم إلى التغيير. قوله «حتّى المساء» أي: إلى المساء، فهي غاية والغاية لا بدّ لها من مبدأ والمناسب أنّ مبدأها عقب ورود صيغة «اضطجع»، وإنما قيّد بذلك ليتحقّق التراخي فإنه إذا قال «قُمْ» ثمّ قال «اضْطَجِعْ» وفعل العبد كليهما على التعاقب يكون ممتثلاً على الفور بخلاف ما إذا أمره بالاضطجاع زماناً بعد الأمر بالقيام فإنّه يفهم منه أنه غيّر الأمر بالقيام بالأمر بالاضطجاع ويلزم من تغيير الأوّل أنه على الفور لأنه غيّره بما ينفيه.

(٣) **قوله:** [ولم يرد الجمع إلخ] عطف على قوله «غيّر الأمر إلخ». قوله «مع تراخي أحدهما» أي: مع تراخي القيام عن الاضطجاع أو مع تراخي الاضطجاع عن القيام.

(٤) **قوله:** [لأنا لا نسلّم ذلك] أي: لا نسلّم أنّ الأمر حقّه الفور أو لا نسلّم ما ذكر من الدليلين من الظهور والتبادر. قوله «عند خلوّ إلخ» أي: وأمّا الظهور والتبادر في المثال المذكور فإنّما هو لوجود القرينة فيه وهو قوله «حتّى المساء» فإنه يقتضي مبدأ وهو عقب ورود صيغة «اضطجع» فإذا انتفى القرينة تعيّن أن يكون المراد طلب المأمور به مطلقاً.

(٥) **قوله:** [وهو طلب الكفّ عن الفعل] لو قال «طلب الكفّ عن الفعل أو طلب ترك الفعل» لكان مُراعاً فيه القول الثاني الآتي ولكنه لم يراعه وقطع النظر عنه إشارةً إلى ضعفه. قوله «استعلاءً» أي: على طريق طلب العلوّ وعدّ الناهي نفسَه عالياً ولو كان مساوياً أو أدنى.

لأنه المتبادر[1] إلى الفهم (وقد يستعمل في غير طلب الكفّ) عن الفعل[2] كما هو مذهب البعض (أو) طلب (الترك) كما هو مذهب البعض (كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك «لا تمتثل أمري»[3]) وكالدعاء[4] والالتماس وهو ظاهر (وهذه الأربعة) يعني التمنّي والاستفهام والأمر والنهي (يجوز تقديرُ الشرط بعدها) وإيرادُ الجزاء[5] عقيبَها مجزوماً بـ«إنْ» المُضمَرةِ مع الشرط (كقولك) في التمنّي («ليت لي مالاً أُنفِقْه») أي: إن أُرزَقْه أُنفِقْه (و) في الاستفهام («أين بيتك أزُرْك») أي: إن تعرفْنِيه أزُرْك (و) في الأمر («أَكرِمْني أُكرِمْك») أي: إن تُكرِمْني أُكرِمْك (و) في النهي («لا تشتِمْني يكن خيراً لك») أي: إن لا تشتِمْ يكن

---

(١) قوله: [لأنه المتبادر إلخ] أي: لأنّ الاستعلاء هو المتبادر إلى الفهم والتبادر من أقوى أمارات الحقيقة لأنه ناشئ عن كثرة الاستعمال فإذا كان بلا قرينة دلّ على الحقيقة.

(٢) قوله: [عن الفعل] إشارة إلى متعلّق لـ«الكفّ» حُذِف اعتماداً على الشهرة. قوله «كما هو مذهب البعض» أي: من أنّ النهي حقيقة في طلب الكفّ عن الفعل فقد يستعمل النهي في غير هذا المعنى مجازاً، وهذا البعض هم الأشاعرة. قوله «طلب» إشارة إلى أنّ قول المصـ «الترك» عطف على قوله «الكفّ». قوله «كما هو مذهب البعض» أي: من أنّ النهي حقيقة في طلب ترك الفعل أي: عدمه فقد يستعمل في غير هذا المعنى مجازاً، وهذا البعض هو أبو هاشم الجُبّائي وكثير من المعتزلة.

(٣) قال: [«لا تمتثل أمري»] ليس النهي فيه على حقيقته إذ ليس الغرض طلب كفّه عن امتثال أمرك بل يتضمّن هذا وعيداً مجملاً كأنك تقول له «سترى ما يلزمك على الكفّ عن الامتثال» فكان تهديداً.

(٤) قوله: [وكالدعاء] وذلك إذا استعملت صيغة النهي على وجه التخضّع والتذلّل نحو «ربّنا لا تؤاخذنا». قوله «والالتماس» وذلك إذا استعملت الصيغة على وجه المساواة كقولك «لا تعص ربّك أيها الأخ».

(٥) قوله: [وإيراد الجزاء إلخ] إشارة إلى أنّ المراد بقوله «يجوز تقديرُ الشرط بعدها» أنه يجوز ذلك إذا كان ما بعدها يصلح أن يكون جزاءً لذلك الشرط كما أشار إليه المصـ في الأمثلة. قوله «مجزوماً بـ«إنْ» المُضْمَرةِ» اعلم أنّ الجزمَ بالأداة المقدّرة مع فعل الشرط أحدُ أقوال في المسئلة، وقيل الجواب مجزوم بنفس التمنّي والاستفهام والأمر والنهي من غير حاجة إلى تقدير شرط أصلاً لأنّ كلاًّ منها يتضمّن فعل الشرط وأداته، وقيل مجزوم بها لنيابتها عنهما من غير تضمين، وهذان القولان متقاربان.

خيراً لك، وذلك لأنّ[1] الحامل للمتكلّم على الكلام الطلَبيّ كون المطلوب مقصوداً للمتكلّم إمّا لذاته أو لغيره لتوقّف ذلك الغير على حصوله، وهذا معنى الشرط فإذا ذكرتَ الطلَب[2] وذكرتَ بعده ما يصلح توقّفه على المطلوب غلب على ظنّ المخاطب كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون إذاً[3] معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهراً، ولمّا جعل[4] النحاة الأشياء التي يُضمَر حرف الشرط بعدها خمسة أشار المصنف إلى ذلك بقوله (وأمّا العرض كقولك «ألا تنزل تُصِبْ خيراً») أي: إن تنزِلْ تُصِبْ خيراً (فمولّد من الاستفهام) وليس[5] شيئاً آخر برأسه لأنّ الهمزة فيه للاستفهام

---

(١) قوله: [وذلك لأنّ إلخ] أي: وبيان تقدير الشرط بعد الأمور الأربعة المذكورة لأنّ إلخ. قوله «على الكلام الطلبي» أي: بخلاف الحامل له على الكلام الخبريّ فإنّه إفادة المخاطَب مضمونَه أو لازمَ مضمونه. قوله «إمّا لذاته» وهذا نادر. قوله «لتوقّف ذلك الغير على حصوله» علّة لقوله «أو لغيره» أي: أو مقصوداً للمتكلِّم لغيره لتوقّف ذلك الغير على حصول المطلوب، وهذا هو الغالب. قوله «وهذا معنى الشرط» أي: لازم له إذ الشرط هو التعليق ويلزمه التوقّف.

(٢) قوله: [فإذا ذكرتَ الطلَب إلخ] كقولك «أَكْرِمْنِيْ أُكْرِمْكَ» فقد ذكرتَ الطلب وهو «أَكْرِمْنِيْ» وذكرتَ بعده شيئاً وهو إكرامك مخاطَبَك ويصلح توقّف هذا الشيء على المطلوب الذي هو إكرام مخاطَبك إيّاك. قوله «غلب إلخ» جواب «إذا». قوله «لا لنفسه» عطف على «لذلك المذكور بعده».

(٣) قوله: [فيكون إذاً إلخ] أي: إذا ذكر بعده ما يصلح توقّفه على المطلوب وغلب إلخ فيكون معنى الشرط وهو توقّف الشيء على الشيء في الكلام الطلبيّ ظاهراً فناسب تقدير الشرط لوجود معناه في الكلام، وقد يقال الكلام حينئذ مستغن عن تقديره لتضمّن الكلام الطلبيّ الشرط.

(٤) قوله: [ولمّا جعل إلخ] تمهيد لكلام المتن الآتي وبيان أنه جواب عمّا يقال إنّك قد ذكرت أنّ الأمور التي يقدّر الشرط بعدها أربعة مع أنّ النحاة عدّوها خمسة والخامس العرض وهو طلب الشيء طلباً بلا حثّ وتأكيد. قوله «خمسة» فيه أنّ النحاة جعلوا الأشياء التي يضمر بعدها الشرط ثمانية إلاّ أن يُدخَل الدعاءُ والالتماسُ في الأمر والتحضيضُ في العرض. قوله «أشار المصنف إلى ذلك» أي: أشار إلى جواب الاعتراض على كلامه بذلك بقوله إلخ.

(٥) قوله: [وليس إلخ] أي: وليس العرض شيئاً آخر برأسه فينبغي أن تُجعَل الأشياء أربعة بإدخال العرض

دخلت على فعل منفيّ وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلاً وتولّد عنه[1] بمعونة قرينة الحال عرضُ النزول على المخاطب وطلبُه منه (ويجوز) تقدير الشرط (في غيرها) أي: في غير هذه المواضع (لقرينة) تدلّ عليه[2] (نحو: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾[3] [الشورى:٩] أي: إن أرادوا أولياء بحقّ) فالله هو الولي الذي يجب أن يُتولّى[4] وحده ويُعتقَد أنه المولى والسيّد، وقيل لا شكّ أنّ قوله: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا﴾ إنكار توبيخ بمعنى أنه لا ينبغي[5] أن يتّخذ من دونه أولياء، وحينئذ يترتّب عليه قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ من

في الاستفهام لتولّده منه. قوله «لأنّ الهمزة إلخ» تعليل لعدم كون العرض شيئاً برأسه وتولّده من الاستفهام. قوله «للعلم بعدم النزول» أي: والاستفهام الحقيقيّ إنّما يكون عند الجهل.

(١) **قوله:** [وتولّد عنه] أي: عن امتناع حمل الاستفهام على حقيقته وبواسطة حمله على الإنكار لأنّ إنكار النفي يتولّد منه طلبُ ضدّه ومحبّته، ففي المثال إنكار عدم النزول يتضمّن طلبَ النزول وعرضَه على المخاطَب فيكون اللفظ الموضوع لطلب الفهم مستعملاً في طلب الحصول. قوله «قرينة الحال» وهو العلم بعدم النزول، والإضافة بيانيّة. قوله «وطلبُه منه» أي: وطلبُ النزول من المخاطَب، تفسير لما قبله.

(٢) **قوله:** [تدلّ عليه] وهي في الآية وجود الفاء الجوابيّة في الجملة مع دلالة الاستفهام في الجملة قبلها على إنكار اتّخاذ سواه تعالى وليًّا. **قال:** «بحقّ» أي: بلا فساد ولا خلل وصفاً وذاتاً حالاً ومآلاً.

(٣) **قوله:** [فالله هو الوليّ] هذه الجملة دليل على جواب الشرط المحذوف لا أنه نفس الجواب أي: إن إرادوا أولياء بحقّ فليتّخذوا الله وحده لأنّه هو الوليّ؛ وذلك لأنّ ولايته تعالى وجوبها ثابت مطلقاً سواء أرادوا اتّخاذ وليّ أم لم يريدوه وحينئذ فإرادة الوليّ لا تكون سبباً في كون الله تعالى هو الوليّ فلا معنى لتعليقه على ذلك الشرط. **قال:** «بحقّ» أي: بلا فساد ولا خلل وصفاً وذاتاً حالاً ومآلاً.

(٤) **قوله:** [يجب أن يُتولّى] بضم الياء أي: يُتّخَذ وليًّا. قوله «ويُعتقَد إلخ» تفسير لما قبله. قوله «وقيل لا شكّ إلخ» مقابل لقول المصـ فإنّه يجعل الفاء في الآية رابطة لجواب شرط مقدّر وهذا القيل يجعلها للتعليل، وحاصل هذا القيل منع وجود القرينة في المثال لصحّة تفرّع «فالله هو الوليّ» على ما قبله لأنّ الاستفهام المستفاد من قوله «أم اتّخذوا» للإنكار بمعنى النفي والنفي هنا يصحّ أن يترتّب عليه ما بعد الفاء ترتّبَ العلّة على المعلول أي: لا يليق أن يتّخذوا من دون الله وليًّا لأنّ الله هو الوليّ.

(٥) **قوله:** [بمعنى أنّه لا ينبغي إلخ] إشارة إلى أنّ هذا الاستفهام الإنكاريّ بمعنى النفي وأنّ المنفيّ إنّما

غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي أن يعبد غير الله فالله هو المستحقّ للعبادة، وفيه نظر[(١)] إذ ليس كلّ ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء، والطبع المستقيم[(٢)] شاهد صدق على صحّة قولنا «لا تضربُ زيداً فهو أخوك»[(٣)] بالفاء بخلاف «أ تضرب زيداً فهو أخوك» استفهامَ إنكار فإنّه لا يصحّ إلاّ بالواو الحاليّة (ومنها) أي: من أنواع الطلب (النداء) وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب «أَدْعُوْ» لفظاً أو تقديراً[(٤)] (وقد تستعمل صيغته) أي: صيغة النداء[(٥)] (في غير معناه) وهو طلب الإقبال (كالإغراءِ في قولك لمن أقبل يتظلّم «يا مظلوم»)

هو الانبغاء لا الاتّخاذ لأنه واقع. قوله «وحينئذ إلخ» أي: وحين إذا كان هذا الاستفهام إنكاريًّا بمعنى النفي. قوله «كما يقال إلخ» هذا تنظير بشيء متّفق عليه وذلك لأنّ الفاء هنا للسببيّة لترتّب ما بعدها على ما قبلها ترتّبَ العلّة على المعلول وليست رابطة لجواب شرط مقدّر فمثلها الفاء في الآية لأنّ «أم اتّخذوا» في معنى: لا ينبغي أن يتّخذوا.

(١) **قوله:** [وفيه نظر] أي: وفي هذا القيل نظر. قوله «إذ ليس إلخ» أي: إذ ليس كلّ لفظ فيه معنى لفظ آخر حكمه كحكم ذلك اللفظ الآخر مثلاً الهمزة التي للإنكار في قوله «أم اتّخذوا» وإن كان فيها معنى «لا ينبغي» لكن ليس حكمها حكم «لا ينبغي» فلا يلزم من كون الفاء للتعليل في التنظير كونها له في الآية.

(٢) **قوله:** [والطبع المستقيم] أي: والعقل الناشي ذوقه من تتبّع الاستعمال وتراكيب البلغاء. قوله «شاهد صدق» أي: شاهد صادق، وهذا الكلام تحقيق لما يستفاد من التعليل من أنّ الكلامين قد يكونان بمعنى ويختلفان في اللوازم.

(٣) **قوله:** [لا تضربُ زيداً إلخ] أي: لا ينبغي أن تضربه. قوله «استفهامَ إنكار» أي: حال كونه استفهامَ إنكار بمعنى لا ينبغي أن تضربه، فالكلامان بمعنى ومع ذلك يصحّ الأوّل بالفاء لأنه عطف الجملة الخبريّة على مثلها ولا يصحّ الثاني بالفاء لما فيه من عطف الخبريّة على الإنشائيّة وإن كان الاستفهام بمعنى النفي.

(٤) **قوله:** [لفظاً أو تقديراً] تفصيل للطلب أي: طلباً لفظيًّا بأن تكون آلة الطلب لفظيّة نحو «يا الله» أو تقديريًّا بأن تكون آلته تقديريّة نحو قوله تعالى: ﴿يُوْسُفُ اَعْرِضْ عَنْ هٰذَا﴾ [يوسف:٢٩].

(٥) **قوله:** [أي: صيغة النداء] إشارة إلى المرجع، وإضافة الصيغة إلى النداء من إضافة الدالّ إلى المدلول أي: صيغة تدلّ على النداء. قوله «وهو طلب الإقبال» بيان لمعنى النداء الأصليّ، وإضافة الطلب إلى الإقبال للعهد والمراد به الطلب المتقدّم وهو طلب الإقبال بحرف إلخ.

قصداً إلى إغرائه[1] وحثّه على زيادة التظلّم وبثّ الشكوى لأنّ الإقبال حاصل (والاختصاص في قولهم «أنا أفعل كذا أيّها الرجل») فقولنا «أيّها الرجل»[2] أصله تخصيص المنادى بطلب إقباله عليك ثمّ جعل[3] مجرّداً عن طلب الإقبال ونقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه إذ ليس[4] المراد بـ«أيّ» ووصفِه المخاطبَ بل ما دلّ عليه ضمير المتكلّم فـ«أيّها»[5] مضموم و«الرجل» مرفوع والمجموع[6] في محلّ النصب على أنه حال،

---

(١) قوله: [قصداً إلى إغرائه] حال من الكاف في «قولك» أي: كقولك هذا اللفظ حال كونك قاصداً به إغراء من أقبل يتظلّم. قوله «وحثّه على زيادة التظلّم» عطف تفسير، والتظلّم الاشتكاء من ظلم أحد، وإنّما عبّر بـ«زيادة» لأنّ أصل التظلّم حاصل منه. قوله «وبثّ الشكوى» أي: إظهار الشكاية. قوله «لأنّ الإقبال حاصل» علّة لمحذوف أي: فحقيقة النداء غير مرادة لأنّ حقيقته طلب الإقبال والإقبال حاصل وطلب الحاصل لغو، فالمراد هو الإغراء والحثّ على زيادة التظلّم بمعونة المقام.

(٢) قوله: [فقولنا «أيها الرجل» إلخ] تفصيل لاستعمال النداء في الاختصاص في المثال المذكور. قوله «أصله إلخ» أي: الأصل فيه أن يستعمل في مقام تخصيص المنادى بطلب إقباله ولو كان المنادى هو المتكلّم وذلك عند قصده تجريدَ منادى من نفسه مبالغة كما هو الأصل في هذا المثال.

(٣) قوله: [ثمّ جعل إلخ] أي: ثمّ جعل «أيّها الرجل» مجرّداً عن طلب الإقبال لأنّ المتكلّم لا يطلب إقبال نفسه. قوله «ونقل إلخ» أي: بعد التجريد. قوله «إلى تخصيص مدلوله» أي: مدلول «أيّها الرجل» وهو ذات المتكلّم. قوله «بما نسب إليه» أي: بالحكم الذي نسب إلى المدلول وهو الفعل المذكور قبل النداء.

(٤) قوله: [إذ ليس إلخ] علّة لقوله «ونقل إلخ» أي: وإنّما نقل عن أصله لما ذُكِر إذ ليس المراد إلخ. قوله «ووصفِه» وهو الرجل فإنّه بمعنى الكامل المختص. قوله «بل ما دلّ» أي: بل المراد ما دلّ، وهو المتكلّم نفسه، فصورة «أيّها الرجل» صورة النداء وليس بنداء أصلاً ولذا امتنع فيه إظهار حرف النداء.

(٥) قوله: [فـ«أيّها» إلخ] تفريع على ما تقدّم أي: إذا علمت أنه نقل عن معناه الأصليّ وهو النداء فاعلم أنه التزم فيه حكم المنقول عنه وهو البناء على الضمّ نظراً لكونه منادى في الأصل. قوله «و«الرجل» مرفوع» أي: على أنه صفة لـ«أيّ» اعتباراً للفظ، والحاصل أنّ ضمَّ «أيّ» ورفعَ «الرجل» حكاية لحالهما في النداء بأن نقلا بحالهما في النداء واستعملا في غيره.

(٦) قوله: [والمجموع إلخ] ظاهره أنّ مجموع «أيها الرجل» في محلّ النصب على الحال وليس كذلك لأنه في

ولهذا قال[1] (أي: متخصّصاً) أي: مختصًّا (من بين الرجال) وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثةِ نحو «يا لله»[2] والتعجّبِ نحو «يا للماء»، والتحسّرِ والتوجّعِ كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا وما أشبه ذلك (ثمّ الخبر قد يقع موقع الإنشاء إمّا للتفاؤل بلفظ الماضي[3] دلالة على أنه كأنه وقع نحو «وفّقك الله للتقوى» (أو لإظهار الحرص في وقوعه كما مرّ) في بحث الشرط من أنّ الطالب إذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوّره إيّاه فربما يخيّل إليه حاصلاً نحو «رزقني الله لقاءك» (والدعاءُ بصيغة الماضي من البليغ) كقوله «رحمه الله» (يحتملهما) أي: التفاؤلَ وإظهارَ الحرص، وأمّا غير البليغ فهو ذاهل[4] عن هذه الاعتبارات (أو للاحتراز عن صورة الأمر) كقول العبد للمولى «ينظر المولى إليّ

محلّ النصب على أنه مفعول لفعل محذوف وجوباً تقديره: «أخصّ أيها الرجل» والحال إنّما هو جملة الاختصاص، واعتذر عنه بأنّ العامل لمّا كان واجبَ الحذف حكم على متعلّقه بأنه في محلّ النصب على الحال، ثمّ كون الجملة الاختصاصيّة في محلّ النصب على الحال ليس بلازم إذ قد تكون اعتراضيّة نحو «نحن العرب أقرى الناس للضيف» فإنّها هنا معترضة بين المبتدأ والخبر لا محلّ لها من الإعراب.

(١) قوله: [ولهذا قال إلخ] أي: ولكون هذه الجملة حالاً قال المصـ مفسِّراً للمراد من تلك الجملة: «أي: متخصِّصاً إلخ» أي: أنا أفعل كذا حال كوني متخصِّصاً بهذا الفعل من بين الرجال لما في ذلك من الصعوبة. قوله «أي: مختصًّا» إشارة إلى أنّ زيادة البناء هنا لم تفد شيئاً بل «متخصِّصاً» مثل «مختصًّا».

(٢) قوله: [يا لله] أي: يا الله أقبل علينا لإغاثتنا. قوله «يا للماء» يقال ذلك عند شهود كثرة الماء أو ظهور حلاوته. قوله «كما في نداء الأطلال إلخ» نحو أَيَا مَنَازِلَ سَلْمَى أَيْنَ سَلْمَاكِ * مِنْ أَجْلِ هَذَا بَكَيْنَاهَا بَكَيْنَاكِ أي: من أجل عدم وجدان سلمى بكينا على سلمى وبكينا على المنازل. قوله «وما أشبه ذلك» نحو «يا مرَضي» و«يا رأساه» و«يا محمّداه» كأنك تدعوه وتقول له تعال فأنا مشتاق إليك.

(٣) قوله: [بلفظ الماضي] متعلّق بـ«يقع» وإنّما قيّد به لأنّ التفاؤل إنما يكون بالماضي لا بالمضارع ولا بالاسم.

(٤) قوله: [فهو ذاهل إلخ] أي: غافل عن الاعتبارات المناسبة للمقام.

ساعة» دون «اُنْظُرْ» لأنّه في صورة الأمر[1] وإن قصد به الدعاء أو الشفاعة (أو لحمل المخاطب على المطلوب بأن يكون) المخاطب (ممّن لا يحبّ أن يُكذِّب الطالب) أي: يُنسَب إليه الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحبّ تكذيبَك «تأتيني غداً» مقام «ائْتِنِيْ» تَحمِله بألطف وجه على الإتيان لأنه إن لم يأتك غداً صِرتَ كاذباً من حيث الظاهر[2] لكون كلامك في صورة الخبر. (**تنبيه** الإنشاء كالخبر في كثير[3] ممّا ذكر في الأبواب الخمسة السابقة) يعني: أحوالَ الإسنادِ والمسندِ إليه والمسندِ ومتعلّقاتِ الفعل والقصرَ (فليعتبره) أي: ذلك الكثيرَ الذي يُشارِك فيه الإنشاءُ والخبرُ (الناظرُ) بنور البصيرة[4] في لطائف الكلام مثلاً الكلام الإنشائيّ أيضاً إمّا مؤكَّد أو غير مؤكّد والمسند إليه فيه إمّا محذوف أو مذكور إلى غير ذلك.

---

(١) **قوله**: [لأنه في صورة الأمر] أي: المُشعِر بالاستعلاء المنافي للأدب. قوله «وإن قصد به» أي: والحال أنّ العبد قاصد بالأمر الدعاء أو الشفاعة، ولعلّ الفرق بينهما بعد اشتراكهما في الطلب باعتبار أنّ الدعاء يلاحظ فيه الخضوع بخلاف الشفاعة، أو باعتبار أنّ الدعاء لنفس الداعي والشفاعة لغير الشفيع.

(٢) **قوله**: [من حيث الظاهر] أي: لا من حيث نفس الأمر لأنّ كلامك في المعنى إنشاء فلا يتّصف بصدق ولا بكذب. قوله «لكون كلامك في صورة الخبر» تعليل لصيرورتك كاذباً من حيث الظاهر.

(٣) **قال**: [في كثير] إنّما قال ذلك لأنّ بعض ما تقدّم لا يجري في باب الإنشاء ككون التأكيد لظنّ خلاف الحكم أو الإنكار فإنّ التأكيد في الإنشاء ليس للشكّ والإنكار من المخاطَب ولا ترك التأكيد لخلوّه من الإيقاع والانتزاع بل لأنه بعيد عن الامتثال أو قريب منه.

(٤) **قوله**: [بنور البصيرة إلخ] فإنّ من له نور البصيرة وقوّة الإدراك لا يخفى عليه اعتبار ذلك الكثير الذي يشارك فيه الإنشاء والخبر. قوله «إمّا مؤكّد» نحو «اِضْرِبْ اِضْرِبْ». قوله «إمّا محذوف» كأن يقال في السؤال عن زيد بعد ذكره «هل شاعر». قوله «إلى غير ذلك» من كونه مقدّماً أو مؤخّراً معرَّفاً أو منكّراً، وكذا المسند في الإنشاء إمّا اسم أو فعل مطلق أو مقيَّد بمفعول ونحوه، وقس على ذلك.

(**الفصل والوصل**) بدأ بذكر الفصل لأنّه الأصل[1] والوصل طارٍ عارض عليه حاصل بزيادة حرف، لكن لمّا كان الوصل بمنزلة الملَكة[2] والفصل بمنزلة العدَم والأعدام إنّما تعرف بملَكاتها بدأ في التعريف بذكر الوصل فقال (الوصل عطف بعض الجُمَل[3] على بعض والفصل تركه) أي: ترك عطفه عليه (فإذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إمّا أن يكون لها محلّ من الإعراب أو لا وعلى الأوّل) أي: على تقدير أن يكون للأولى محلّ من الإعراب (إن قصد تشريك الثانية لها) أي: للأولى (في حكمه) أي: حكم الإعراب الذي كان لها[4]

---

(١) **قوله**: [لأنه الأصل] لأن الفصل عدم العطف وهو لا يفتقر إلى شيء والوصل الذي هو العطف مفتقر إلى زيادة حرف والمفتقر فرع عمّا لا يفتقر. قوله «لكن لمّا إلخ» استدراك لجواب ما يقال من أنه حيث كان الفصل أصلاً فلم لم يقدّمه في التعريف كما قدّمه في الترجمة، وحاصل الجواب أنّ الوصل مقدَّم على الفصل في المعرفة فقدّمه عليه في مقام التعريف.

(٢) **قوله**: [بمنزلة الملَكة] الملَكة ما يقوم بالشيء ممّا شأنه قيامه به كالبصرِ للحيوان والعلمِ للإنسان والوصلِ للجملتين، والعدَم عدَم الملَكة. قوله «إنّما تعرف بملَكاتها» أي: تعرف بعد معرفة ملَكاتها.

(٣) **قال**: [عطف بعض الجُمَل إلخ] ظاهر تعريفه الوصل والفصل أنّهما إنّما يجريان في الجمل وليس كذلك لأنهما يجريان في المفردات أيضاً فإن كان بين المفردين جامع وُصِلا نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد:٣] وقول الشاعر: شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُوْ إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ، وإن لم يكن بينهما جامع فُصِلا نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ اللّٰهُ الَّذِيْ لَآ اِلٰهَ اِلَّا هُوَ ۚ اَلْمَلِكُ الْقُدُّوْسُ السَّلٰمُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيْزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر:٢٣]، والجواب أنّ ما ذكره المصـ تعريف لنوع من الفصل والوصل وهو الواقع في الجُمَل لا تعريف لحقيقتهما مطلقاً. **قال**: «فإذا أتت إلخ» رتّب على التعريف بيان الأحكام إشارة إلى أنّ معرفة الحكم بعد معرفة الشيء.

(٤) **قوله**: [الذي كان لها] أي: للأولى، والمراد بالحكم هنا الحال الموجب للإعراب مثل كونها خبراً لمبتدأ نحو «هو يعطي ويمنع» فإنه يوجب الرفع وكونها حالاً نحو «جاء زيد يركب ويرمي» فإنه يوجب النصب وكونها صفة نحو «نظرت إلى رجل أحبّه وأكرمه» فإنّه يوجب إعراب المتبوع، فقول الشارح «مثل كونها إلخ» بيان لحكم الإعراب. قوله «أو نحو ذلك» ككونها مضافاً إليها.

مثل كونها خبرَ مبتدأ أو حالاً أو صفة أو نحو ذلك (عطفت) الثانية (عليها) أي: على الأولى ليدلّ العطف على التشريك المذكور (كالمفرد) فإنّه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله[1] في حكم إعرابه من كونه فاعلاً أو مفعولاً أو نحو ذلك[2] وجب عطفه عليه (فشرط كونه) أي: كون عطف الثانية على الأولى (مقبولاً بالواو ونحوه أن يكون بينهما) أي: بين الجملتين (جهة جامعة[3] نحو «زيد يكتُب ويَشعُر») لما بين الكتابة والشِعر من التناسب الظاهر[4] (أو يعطي ويمنع») لما بين الإعطاء والمنع من التضادّ[5] بخلاف «زيد يكتب ويمنع أو يعطي

---

(١) **قوله:** [لمفرد قبله إلخ] اعلم أنّ قوله «كالمفرد» يحتمل أن يكون مشبَّهاً به للجملة المعطوفة أي: عطفت الثانية على الأولى كما يعطف المفرد عند قصد تشريكه لما قبله في الحكم، ويحتمل أن يكون مشبَّهاً به للجملة المعطوف عليها أي: عطفت الثانية على الأولى كما يعطف على المفرد وأن يكون مشبَّهاً به لعطف الجملة على الجملة أي: عطفت الثانية على الأولى كما يعطف المفرد الثاني على الأوّل، وهذا هو الأحسن وبه يشهد ما في "الإيضاح" وإليه يشير لفظ الشارح.

(٢) **قوله:** [أو نحو ذلك] ككونه مضافاً إليه ومجروراً بحرف الجرّ. قوله «وجب إلخ» أي: في الاستعمال الأغلب لأنهم جوّزوا تركَ العطف في الأخبار والصفات المتعدِّدة مطلقاً سواء قصد التشريك أو لم يقصد بل الترك أحسن ما لم يكن فيها إيهام التضادّ كقوله تعالى: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَـٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ وإلاّ كان العطف أحسن نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾.

(٣) **قال:** [جهة جامعة] أي: وصف يجمعهما في العقل أو الوهم أو الخيال ويقرِّب أحدَهما من الآخر كالضدّية بينهما وسيأتي تحقيق ذلك إن شاء الله تعالى، ولا يكفي مطلق ما يجمعان فيه لأنّ كلّ شيئين لا بدّ من اجتماعهما في شيء حتّى الضبّ والنون فإنهما يجتمعان في الحيوانيّةِ وعدمِ الطائريّة مثلاً.

(٤) **قوله:** [من التناسب الظاهر] لأنّ كلاًّ منهما إنشاء كلام فالكتابة إنشاء النثر والشعر إنشاء النظم، وهذا التناسب أمر يوجب اجتماعَهما في المفكِّرة عند أربابهما، فالجامع بين المسندين في المثال المذكور خيالي بين المسند إليهما عقليّ كما يعلم ممّا يأتي.

(٥) **قوله:** [من التضادّ] وهو يوجب التلازم خطوراً بالبال إذ ضدّ الشيء أقرب خطوراً بالبال عند خطور ذلك الشيء فهما متناسبان والتناسب أمر يوجب اجتماعهما في المفكِّرة فالجامع بينهما خياليّ.

ويشعر» وذلك[١] لئلاّ يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضبّ والنون، وقوله «ونحوه» أراد به ما يدلّ على التشريك كالفاء و«ثمّ» و«حتّى» وذكرُه حشوٌ مُفسِدٌ[٢] لأنّ هذا الحكم مختصّ بالواو لأنّ لكلّ من الفاء و«ثمّ» و«حتّى» معنى مُحصَّلاً غيرَ التشريك والجمعيّة فإن تحقّق هذا المعنى حسن العطف وإن لم توجد جهة جامعة بخلاف الواو[٣] (ولهذا) أي: ولأنه لا بدّ في الواو من جهة جامعة (عِيْبَ على أبي تمّام قوله[٤]: لاَ وَالَّذِيْ هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى * صَبِرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيْمٌ) إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، فهذا العطف[٥] غير مقبول سواء جعل عطفَ مفرد على مفرد كما هو الظاهر أو عطفَ جملة على

---

(١) **قوله:** [وذلك إلخ] أي: ووجه اشتراط وجود الجهة الجامعة بين المعطوفين لئلاّ إلخ. قوله «كالجمع بين الضبّ والنون» أي: في عدم التناسب فإنّ النون حوت بحريّ لا يعيش إلاّ في الماء والضبّ حيوان برّي لا يشرب الماء وإذا عطش روى بالريح فلا مناسبة بينهما.

(٢) **قوله:** [وذكرُه حشوٌ مُفسِدٌ] إلاّ أن يقال المراد بـ«نحوه» ما انسلخ من حروف العطف عن معناه واستعمل في مجرّد الجمع والتشريك مجازاً كـ«أَوْ» التي بمعنى الواو، فلا يكون ذكره حشواً مفسداً. قوله «لأنّ هذا الحكم» أي: لأنّ الشرط المذكور. قوله «معنى مُحصَّلاً» أي: معنى حصَّله الواضع ووضع له هذه الحروف كالترتيب مع التعقيب في الفاء والترتيب مع التراخي في «ثمّ» وترتيب الأجزاء ذهناً في «حتّى». قوله «غيرَ التشريك» أي: زائداً عليه. قوله «والجمعيّة» عطف مرادف.

(٣) **قوله:** [بخلاف الواو] فإنّه لا يحسن العطف بها إلاّ إذا وجدت الجهة الجامعة في المسندين والمسند إليهما في الجملتين. قوله «في الواو» أي: في قبول العطف بالواو.

(٤) **قال:** [عِيْبَ على أبي تمّام قوله] أي: نسب إليه العيب في قوله إلخ. **قال:** «أَنَّ النَّوَى صَبِرٌ» النوى الفراق، والصَّبِر الدواء المرّ، والكلام من باب التشبيه البليغ بحذف الكاف أي: أنّ فراق الأحبّة كالصبِر في المرارة. قوله «إذ لا مناسبة إلخ» علّة لقوله «عِيْبَ».

(٥) **قوله:** [فهذا العطف] أي: عطف «أنّ أبا الحسين كريم» على «أنّ النوى صبر». قوله «كما هو الظاهر» وذلك لأنّ «أنَّ» تؤوّل مع خبرها بمفرد مضاف إلى اسمها فـ«أنّ النوى صبر» في تأويل صبر النوى و«أنّ أبا الحسين كريم» في تأويل كرم أبي الحسين. قوله «باعتبار وقوعه موقع مفعولي عَالِمٌ» وسدّه مسدّهما

جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي «عَالِمٌ» لأنّ وجود الجامع شرط في الصورتين، وقوله «لاَ»[1] نفي لما ادّعته الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق (وإلاّ) أي: وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولى في حكم إعرابها (فصلت) الثانية (عنها) لئلاّ يلزم[2] من العطف التشريك الذي ليس بمقصود (نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ[3] قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ لم يعطف «اَللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ» على «إِنَّا مَعَكُمْ» لأنّه ليس من مقولهم) فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه مفعول «قَالُوْا» فيلزم أن يكون مقولَ قول المنافقين وليس كذلك، وإنّما قال «على إنّا معكم»[4] لأنّ قوله «إنّما نحن مستهزؤن» بيان

والمفعولان أصلهما المبتدأ والخبر وعلى هذا يكون في تأويل عطف الجملة على الجملة باعتبار الأصل. قوله «لأنّ وجود إلخ» علّة للتعميم بقوله «سواء جعل إلخ». قوله «في الصورتين» أي: عطف المفرد وعطف الجملة.

(١) **قوله:** [وقوله «لاَ»] أي: قول أبي تمّام «لاَ» في أوّل البيت نفي إلخ. قوله «من اندراس هواه» أي: انمحاء وُدّه ومَحبّته، وهذا بيان لـ«ما ادّعته». قوله «بدلالة» متعلّق بـ«نفي». قوله «البيت السابق» وهو قوله: زَعَمَتْ هَوَاكَ عَفَا الْغَدَاةَ كَمَا عَفَا * عَنْهَا طِلاَلٌ بِاللِّوَى وَرُسُوْمٌ، الضمير في «زعمت» للحبيبة، والخطاب في «هواك» للنفس، وجملة «عفا» بمعنى اندرس مفعول ثان، و«الغداة» أي: غداةَ الهجر ظرف لـ«عفا»، و«عنها» بمعنى «منها» أي: من الديار، حال من طلال مقدّمة عليه، والطلال فاعل «عفا» الثاني جمع طلل وهو ما شخص من آثار الديار، و«اللوى» اسم موضع، و«رسوم» عطف على الطلال جمع رسم وهو ما التصق من آثار الديار.

(٢) **قوله:** [لئلاّ يلزم إلخ] تعليل لقوله «فصلت». قوله «الذي ليس بمقصود» إذ المقصود الاستيناف.

(٣) **قال تعالى:** [﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾] ضمّن «خلوا» معنى الإفضاء فعدّي بـ«إلى». **قال:** «قالوا إنا معكم» أي: بقلوبنا من حيث الثبات على الكفر وعداوة المسلمين. **قال:** «إنّما نحن مستهزؤن» أي: بالمسلمين فيما نُداري لهم. **قال:** «الله يستهزئ بهم» أي: يجازيهم بالطرد عن رحمته في مقابلة استهزائهم بالمؤمنين ودين الإسلام ففي الكلام مشاكلة وإلاّ فالاستهزاء مستحيل على الله تعالى وتقدّس.

(٤) **قوله:** [وإنّما قال «على إنا معكم»] أي: ولم يقل «على إنّما نحن مستهزؤن» لأنّ قوله إلخ. قوله «بيان» أي: عطف بيان، وذهب بعضهم إلى أنّ جملة «إنّما نحن مستهزؤن» تأكيد للجملة الأولى أو بدل اشتمال

لقوله «إنّا معكم» فحكمه حكمه، وأيضاً العطف على المتبوع هو الأصل (وعلى الثاني[1]) أي: على تقدير أن لا يكون للأولى محلّ من الإعراب (إن قُصِد ربطها بها) أي: ربط الثانية بالأولى (على معنى عاطفٍ سوى الواو عُطِفت) الثانية على الأولى (به) أي: بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر[2] (نحو «دخل زيد فخرج عمرو أو ثم خرج عمرو» إذا قصد التعقيب أو المهلة) وذلك لأنّ ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني مُحصَّلة مُفصَّلة في علم النحو، فإذا عطفت الثانية على الأولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة أعني حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فإنّه لا يفيد إلاّ مجرّد الاشتراك[3] وهذا

منها أو مستأنفة استئنافاً بيانياً. قوله «فحكمه حكمه» أي: فالعطف على الثاني مثل العطف على الأوّل لأنّ كلاّ منهما من مقول المنافقين فاستغني بالنصّ على عدم صحّة العطف على الأوّل عن عدم صحّة العطف على الثاني. قوله «وأيضاً العطف إلخ» وجه آخر في الاعتذار.

(١) **قال:** [وعلى الثاني إلخ] حاصله أنه إذا لم يكن للأولى محلّ من الإعراب جاز العطف بغير الواو عند تحقّقِ معناه وإرادتِه مطلقاً أي: في الأقسام الستّة الآتية، وأمّا العطف بالواو فيجوز عند كمال الانقطاع مع الإيهام وعند التوسّط بين الكمالين ويمتنع فيما عدا ذلك من بقيّة الأقسام الآتية فتأمّله فإنّه في غاية الظهور من كلام الشارح. **قال:** «على معنى» أي: ربطاً كائناً على معنى عاطفٍ إلخ.

(٢) **قوله:** [من غير اشتراط أمر آخر] أي: لصحّة العطف كالجهة الجامعة لهما في العقل أو في الوهم أو في الخيال. قوله «وذلك إلخ» أي: وعدم اشتراط أمر آخر في العطف بغير الواو لأنّ إلخ. قوله «معاني مُحصَّلة» أي: معاني حصّلها الواضع ووضع بإزائها هذه الحروف، فإذا وجد معنى منها كان كافياً في صحّة العطف بالحرف الدالّ عليه وإن لم توجد جهة جامعة.

(٣) **قوله:** [إلاّ مجرّد الاشتراك] أي: إلاّ الاشتراك المجرّد عن المعاني المُحصَّلة لغيرها، فإضافة المجرّد إلى الاشتراك من إضافة الصفة إلى الموصوف. قوله «وهذا إنّما يظهر إلخ» أي: وإفادة الواو مجرّدَ الاشتراك إنّما يظهر فيما له حكم إعرابيّ فإن كان للجملة الأولى محلّ من الإعراب ظهر المشترك فيه وهو الحكم كما في المفردات فيتقرّر للعطف بالواو فائدة وإن لم يكن لها محلّ من الإعراب لم يظهر المشترك فيه فاحتيج إلى جامع مخصوص يكون مشتركاً بين الجملتين جامعاً لهما في العقل أو الوهم أو الخيال.

إنّما يظهر فيما له حكم إعرابيّ، وأمّا في غيره[1] ففيه خَفاء وإشكال، وهو السبب[2] في صعوبة باب الفصل والوصل حتّى حصر بعضهم البلاغة في معرفة الفصل والوصل (وإلاّ) أي: وإن لم يقصد[3] ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو (فإن كان للأولى حكم[4] لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل) واجب[5] لئلاّ يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم (نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوۡا﴾ الآية لم يعطف «الله يستهزئ بهم» على «قالوا» لئلاّ يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مرّ) من أنّ تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم[6] أن يكون استهزاء الله بهم مختصًّا بحال خلوّهم إلى شياطينهم وليس كذلك،

---

(١) **قوله:** [وأمّا في غيره إلخ] أي: وأمّا إفادة الواو الاشتراكَ في غير ما له حكم إعرابيّ وهو ما لا محلّ له من الإعراب ففيه خَفاءٌ وإشكال لعدمِ ظهور المشترك فيه وتوقّفِه على الجهة الجامعة المتوقِّفة على النظر بين الجملتين بما يأتي من الأحوال الستّة، وما له حكم إعرابيّ وإن توقّف على الجهة الجامعة أيضاً فليس فيه الخَفاء والإشكال لأنّ الجامع فيه لا يحتاج فيه إلى معرفة ما يأتي.

(٢) **قوله:** [وهو السبب إلخ] أي: وما ذكر من الخَفاء والإشكال هو السبب في صعوبة معرفة مسائل باب الفصل والوصل. قوله «حتّى حصر» غاية للصعوبة. قوله «بعضهم» وهو أبو علي الفارسي، وهذا الحصر مبالغيّ تنبيهاً على دقّة هذا الباب وصعوبته وليس بحقيقيّ.

(٣) **قوله:** [أي: وإن لم يقصد إلخ] وهذا صادق بصورتين إحداهما أن لا يقصد ربط أصلاً بأن لا يراد اجتماعهما في الحصول خارجاً كما إذا أخبر بجملة ثم تُرِكتْ في زاوية الإهمال وأخبر بأخرى، وتعيّنُ الفصل في هذه الصورة ظاهر ولذا لم يتعرّض لها في الجواب، والثانية أن يقصد اجتماع حصول مضمونهما خارجاً لكن على معنى عاطف هو الواو، وهذه هي التي فيها التفصيل المُبيَّن بقوله «فإن كان إلخ».

(٤) **قال:** [فإن كان للأولى حكم] أي: قيد زائد على مفهوم الجملة كالتقييدِ بحال أو بظرف أو بشرط، وليس المراد بالحكم الحكم الإعرابيّ إذ الموضوع أن لا محلّ للأولى من الإعراب.

(٥) **قوله:** [واجب] إشارة إلى الخبر المحذوف لقوله «فالفصل». قوله «لئلاّ يلزم إلخ» علّة لوجوب الفصل. قوله «التشريك في ذلك الحكم» أي: تشريك الثانية للأولى في ذلك القيد وهو نقيض المقصود.

(٦) **قوله:** [فيلزم إلخ] أي: فقول المنافقين مختصّ بحال الخلوّ كما يفيده تقديم الظرف فلو عطف «الله

فإنْ قيل[(١)] «إذَا» شرطيّة لا ظرفيّة، قلنا «إذَا» الشرطيّةُ[(٢)] هي الظرفيّة استعملت استعمال الشرط، ولو سلّم فلا ينافي ما ذكرناه لأنّه اسم معناه الوقت لا بدّ له من عامل وهو «قالوا[(٣)] إنّا معكم» بدلالة المعنى وإذا قدّم متعلَّق الفعل وعُطِف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به كقولنا «يوم الجمعة سرت وضربت زيداً» بدلالة الفحوى[(٤)] والذوق (وإلاّ) عطف على قوله «فإن كان للأولى حكم» أي: وإن لم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية، وذلك بأن لا يكون[(٥)] لها حكم زائد على مفهوم الجملة أو يكون ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضاً

يستهزئ بهم» على «قالوا» للزم اختصاصه به وليس كذلك لأنّ المراد باستهزاء الله تعالى بهم مجازاتُه لهم بالخذلان واستدراجهم من حيث لا يشعرون ولا شكّ أنّ هذا مستمرّ لا انقطاع له بحال.

(١) **قوله:** [فإنْ قيل إلخ] تقرير الإيراد على قول المصـ «لئلاّ يشاركه إلخ» وحاصله أنّ المشاركة في الاختصاص إنما يوجد إذا كان «إذا» ظرفيّة وهي شرطيّة فتقديمها لاستحقاقها للصدارة لا للتخصيص.

(٢) **قوله:** [قلنا «إذا» الشرطيّة إلخ] حاصل الجواب أنّ «إذا» وإن كانت شرطيّة يفيد تقديمها الاختصاص نظراً إلى أصلها فإنّ الشرطيّة هي الظرفيّة في الأصل. قوله «ولو سلِّم إلخ» أي: ولو سلِّم كونُها شرطيّة وعدمُ كونها في الأصل ظرفيّة فلا ينافي ما ذكرناه من أنّ تقديمها يفيد الاختصاص لأنه اسم معناه الوقت لا بدّ له من عامل فالظرفيّة لازمة له فتقديمه يفيد الاختصاص على كلّ حال.

(٣) **قوله:** [وهو «قالوا» إلخ] أي: والعامل فيه هو «قَالُوْا» الذي هو الجزاء لا «خَلَوْا» الذي هو الشرط. قوله «بدلالة المعنى» وهو أنّ قولهم هذا مقيّد بوقت الخلوة لأنهم منافقون. قوله «متعلَّق الفعل» كـ«إذَا» ههنا. قوله «اختصاص الفعلين» أي: لا اختصاص أحدهما فقط. قوله «به» أي: بذلك المتعلَّق.

(٤) **قوله:** [بدلالة الفحوى] متعلِّق بقوله «يفهم» وذلك لأنّ طلب أحدهما له ليس بأولى من الآخر، والحاصل أنّ قيداً إذا تقدّم على المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره في المعطوف أيضاً.

(٥) **قوله:** [وذلك بأن لا يكون إلخ] أي: النفي المذكور صادق بصورتين إحداهما أن لا يكون للأولى قيد زائد على مفهومها كما في قولك «قام زيد وأكل بكر» والثانية أن يكون لها قيد زائد على مفهومها لكن قصد إعطاؤه للثانية أيضاً كما قصد إعطاؤه للأولى كما في قولك «بالأمس خرج زيد ودخل صديقه» فإنّه يصدق على كلتا هاتين الصورتين أنّه ليس للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية.

(فإن كان بينهما) أي: بين الجملتين (كمال الانقطاع بلا إيهام) أي: بدون أن يكون[(١)] في الفصل إيهام خلاف المقصود (أو كمال الاتّصال أو شبه أحدهما) أي: أحد الكمالين (فكذلك) أي: يتعيّن الفصل لأنّ الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة[(٢)] (وإلاّ) أي: وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ولا كمال الاتّصال ولا شبه أحدهما (فالوصل) متعيّن[(٣)] لوجود الداعي وعدم المانع، والحاصل أنّ للجملتين اللتين لا محلّ لهما من الإعراب ولم يكن للأولى[(٤)] حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية ستّةَ أحوال: الأوّل كمال الانقطاع بلا إيهام، الثاني كمال الاتصال، الثالث شبه كمال الانقطاع، الرابع شبه كمال الاتصال، الخامس كمال الانقطاع مع الإيهام، السادس التوسّط بين الكمالين، فحكم الأخيرين الوصل وحكم

---

(١) قوله: [أي: بدون أن يكون إلخ] وذلك لأنّ الحكم عند إيهام خلاف المقصود هو الوصل نحو «لا مدحتُ» لمن قال «ما مدحتَ» ردًّا للنفي الذي قاله فإنّ الفصل فيه يوهم الدعاء عليه فيتعيّن الوصل فتقول «لا ومدحتُ» وعدمه عند عدمه.

(٢) قوله: [يقتضي مغايرة ومناسبة] أي: يقتضي مغايرة من جهة وهي لا تناسب كمالَ الاتّصال ولا شبهَه ويقتضي مناسبة من جهة وهي لا تناسب كمالَ الانقطاع ولا شبهَه فهي علّة مُوزَّعة. قوله «أي: وإن لم يكن إلخ» بأن كان بينهما كمالُ الانقطاع مع إيهام خلاف المقصود في الفصل أو التوسّطُ بين الكمالين.

(٣) قوله: [متعيّن] إشارة إلى الخبر المحذوف لقوله «فالوصل» أي: فالعطف بالواو متعيّن. قوله «لوجود الداعي» وهو دفعُ الإيهام في كمال الانقطاع مع الإيهام وقصدُ التشريك في التوسّط بين الكمالين. قوله «وعدم المانع» وهو كمال الانقطاع بلا إيهام وكمال الاتّصال وشبه أحد الكمالين.

(٤) قوله: [ولم يكن للأولى إلخ] أي: لم يكن للأولى قيد زائد أصلاً أو كان ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضاً. قوله «ستّةَ أحوال» اسم «أنّ». قوله «فحكم الأخيرين» وهما كمالُ الانقطاع مع الإيهام والتوسّطُ بين الكمالين. قوله «وحكم الأربعة السابقة» وهي كمالُ الانقطاع بلا إيهام وكمالُ الاتّصال وشبهُ كمال الانقطاع وشبهُ كمال الاتّصال. قوله «فأخذ المصنِّف إلخ» أي: إذا أردتَ تحقيقها فنقول أخذ المصـ في تحقيق الأحوال الستّة أي: في إثباتها على الوجه الحقّ فقال إلخ.

الأربعة السابقة الفصل، فأخذ المصنف في تحقيق الأحوال الستّة فقال (أمّا كمال الانقطاع) بين الجملتين (فلاختلافهما خبراً وإنشاءً لفظاً ومعنى) بأن تكون إحداهما[1] خبراً لفظاً ومعنى والأخرى إنشاءً لفظاً ومعنى (نحو: وَقَالَ رَائِدُهُمْ) هو الذي يتقدّم القوم لطلب الماء والكلاء[2] (أَرْسُوْا) أي: أقيموا من «أَرْسَيتُ السفينةَ» حبستها بالمِرساة (نُزَاوِلُهَا) أي: نحاول تلك الحرب[3] ونعالجها، فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَجْرِيْ بِمِقْدَارِ، أي: أقيموا نقاتل فإنّ موت[4] كلّ نفس يجري بقدر الله تعالى لا الجبن ينجيه ولا الإقدام يُرَدِّيْه، لم يعطف[5] «نُزَاوِلُهَا» على

---

(١) قوله: [بأن تكون إحداهما إلخ] اعلم أنّ كلام المصـ صادق بأربع صور الأولى: أن تكون الأولى خبريّة لفظاً ومعنى والثانية إنشائيّة لفظاً ومعنى، والثانية: عكسه، والثالثة: أن تكون الأولى خبريّة لفظاً إنشائيّة معنى والثانية إنشائيّة لفظاً خبريّة معنى، والرابعة: عكسه، وقد قصره الشارح على الصورتين الأوليين.

(٢) قوله: [لطلب الماء والكلاء] أي: لأجل نزولهم عليه، وهذا تفسير للرائد بحسب الأصل والمراد به هنا عريف القوم أي: الشُجاع المِقدام منهم. قوله «من أَرْسَيْتُ السفينةَ» أي: مأخوذ منه. قوله «حبستها بالمِرساة» المِرساة حديدة تلقى في الماء متّصلة بالسفينة فتقف تقال بالأردية «لنگر»، ويؤخذ من قوله هذا أنّ تفسير الإرساء بالإقامة تفسير باللازم لأنّ الإقامة لازمة للحبس.

(٣) قوله: [أي: نحاول تلك الحرب] أي: نحاول أمرها. قوله «ونعالجها» أي: نحتال لإقامتها بأعمالها. قوله «فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ إلخ» علّة لمحذوف أي: ولا تخافوا لأنّ كلّ حتف امرئ، وهذا تمام البيت.

(٤) قوله: [فإنّ موت إلخ] أي: قال رائدهم أقيموا نقاتل ولا يمنعكم من محاولة إقامة الحرب خوف الحتف وهو الموت فإنّ موت كلّ إلخ. قوله «بقدر الله» فيه إشارة إلى أنّ المقدار مصدر ميميّ بمعنى القدر. قوله «لا الجبن ينجيه» أي: لا الجبن ينجي المرء من الموت حتّى يرتكب. قوله «ولا الإقدام يُرَدِّيْه» أي: يوقع المرء في الهلاك حتّى يجتنب عنه، ويصحّ سكون الراء وكسر الدال أي: يُهلِكه.

(٥) قوله: [لم يعطف إلخ] بيان لكمالِ الانقطاع بين «أرسوا» و«نزاولها» وعدمِ الوصل بينهما. قوله «لأنّه خبر» أي: لأنّ «نزاولها خبر» قوله «وهذا مثال إلخ» جواب سؤال نشأ من تمثيل المصـ حاصل السؤال أنّ كلامنا فيما لا محلّ له من الإعراب والجملتان في البيت اللتان مثل بهما المصـ لهما محلّ من الإعراب لأنهما معمولتان لـ«قال» فالتمثيل غير مطابق، وحاصل الجواب أنّ هذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين

«أَرْسُوْا» لأنّه خبر لفظاً ومعنى و«أَرْسُوْا» إنشاء لفظاً ومعنى، وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبراً وإنشاءً لفظاً ومعنى مع قطع النظر عن كون الجملتين ممّا ليس له محلّ من الإعراب وإلاّ فالجملتان في محلّ النصب لكونهما مفعولي «قال» (أو لاختلافهما خبراً وإنشاءً[1] (معنى فقط) بأن تكون إحداهما خبراً معنى والأخرى إنشاءً معنى وإن كانتا خبريّتين أو إنشائيّتين لفظاً (نحو «مات فلان رحمه الله») لم يعطف[2] «رحمه الله» على «مات» لأنّه إنشاء معنى و«مات» خبر معنى وإن كانتا جميعاً خبريّتين لفظاً (أو لأنه) عطف على «لاختلافهما»[3] والضمير للشأن (لا جامع بينهما كما سيأتي) بيان الجامع[4]

مع قطع النظر عن كونهما لا محلّ لهما من الإعراب، والحاصل أنّ كمال الانقطاع نوعان الأوّل فيما ليس له محلّ من الإعراب وهذا يوجب الفصل والثاني فيما له محلّ من الإعراب وهذا لا يوجب الفصل والمثال من الثاني دون الأوّل.

(١) **قوله:** [لاختلافهما خبراً وإنشاءً] إشارة إلى أنّ قوله «معنى فقط» عطف على قوله «لفظاً ومعنى». قوله «بأن تكون إلخ» تصوير لاختلاف الجملتين خبراً وإنشاءً معنى فقط. قوله «إحداهما» أي: الجملة الأولى أو الجملة الثانية. قوله «وإن كانتا خبريّتين إلخ» فدخل فيه أربع صور الأولى: أن تكون الأولى خبريّة معنى والثانية إنشائيّة معنى وكلتاهما خبريّتين لفظاً، والثانية: أن تكون الأولى خبريّة معنى والثانية إنشائيّة معنى وكلتاهما إنشائيّتين لفظاً، والثالثة: عكس الصورة الأولى، والرابعة: عكس الصورة الثانية.

(٢) **قوله:** [لم يعطف إلخ] بيان لكمال الانقطاع بين «مات فلان» و«رحمه الله» بسبب اختلافهما خبراً وإنشاءً معنى فقط فإنّهما مختلفتان معنى وإن كانتا خبريّتين لفظاً، وكذا قولك «أ ليس الله بكاف عبده اتّق الله أيّها العبد» فإنّهما مختلفتان معنى وإن كانتا إنشائيّتين لفظاً.

(٣) **قوله:** [عطف على «لاختلافهما»] أي: فهذا سبب آخر لوجود كمال الانقطاع بين الجملتين ولو لم يكن بينهما اختلاف في الخبريّة والإنشائيّة.

(٤) **قوله:** [بيان الجامع] أي: الجامع الذي إذا انتفى تحقّق كمال الانقطاع المُوجب الفصلَ. قوله «فلا يصحّ العطف إلخ» لأنه لا جامع بين زيد وعمرو وكذا بين طويل ونائم، وكذا لا يصحّ العطف في مثل «زيد طويل وعمرو قصير» و«زيد طويل وصديقه نائم».

فلا يصحّ العطف في مثل «زيد طويل وعمرو نائم» (وأمّا كمال الاتّصال) بين الجملتين (فلكون الثانية مؤكّدة للأولى) تأكيداً معنويًّا[١] (لدفع توهّم تجوّز أو غلط نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾) بالنسبة إلى ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ إذا جعلت[٢] ﴿الٓمٓ﴾ طائفة من الحروف أو جملة مستقلّة و﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ جملة ثانية و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ثالثة (فإنّه لمّا بولغ[٣] في وصفه) أي: وصف الكتاب (ببلوغه) متعلّق «بوصفه» أي: في أنْ وصف بأنه بلغ (الدرجةَ القصوى في الكمال) وبقوله «بولغ» تتعلّق الباء في قوله (بجعلِ المبتدأ «ذلك») الدالّ[٤] على كمالِ العناية بتمييزه

---

(١) قوله: [تأكيداً معنويًّا] أي: بأن يختلف مفهومهما ولكن يلزم من تقرّر معنى إحداهما تقرّر معنى الأخرى، والمراد تأكيداً معنويًّا لغة وإلاّ فالتأكيد المعنويّ اصطلاحاً إنّما يكون بألفاظ مخصوصة، ويمكن أن يقال إنّ التأكيد الذي يكون بألفاظ مخصوصة تأكيد معنويّ في المفردات والجملة الثانية من المختلفتين مفهوماً التي يلزم من تقرّر معناها تقرّر معنى الأولى تأكيد معنويّ في الجمل فتأمّل.

(٢) قوله: [إذا جعلت إلخ] أي: إنّما يكون «لا ريب فيه» مؤكِّدة لـ«ذلك الكتاب» إذا جعلت «الم» طائفةً من الحروف واقعةً في أوّل السورة إشارةً إلى أنّ المتحدّى به مركّب من جنس هذه الحروف، وعلى هذا فالمراد بها مجرّد تعداد الحروف فلا تكون مسندةً ولا مسنداً إليها. قوله «أو جملة مستقلّة» أي: أو جعلت «الم» جملة مستقلّة بأن يكون التقدير «الم هذا» أو «هذا الم». قوله «جملة ثانية» أي: لا محلّ لها من الإعراب. قوله «ثالثة» أي: لا محلّ لها من الإعراب، واحترز الشارح بقوله «إذا جعلت إلخ» عمّا إذا جعلت «الم» مبتدأ و«ذلك الكتاب» خبراً أو جعل «ذلك الكتاب» مبتدأ و«لا ريب فيه» خبراً، فإنّه لا يكون حينئذ «لا ريب فيه» جملة مؤكِّدة لا محلّ لها من الإعراب لجملة قبلها كذلك.

(٣) قال: [فإنّه لمّا بولغ إلخ] هذا بيان لكون «لا ريب فيه» مؤكِّدة لـ«ذلك الكتاب»، وضمير «إنّه» للشأن. قال: «الدرجةَ القصوى» أي: الدرجة البعدى في الرفعة وهو معمول البلوغ.

(٤) قوله: [الدالّ إلخ] صفة لـ«جعلِ» أو لـ«ذلك». قوله «على كمال إلخ» لأنّ تعريف المسند إليه قد يكون لكمال الاهتمام بتمييزه. قوله «والتوسّلِ إلخ» عطف على «كمالِ العناية» أي: بالجعل الدالّ على كمال العناية بتمييزه والدالّ على التوسّل إلى التعظيمِ وعلوِّ الدرجة بسبب دلالته على البعد فكأنه في مرتبة لا يشار إليها إلاّ من بعد. قوله «الدالّ على الانحصار» فإنّ تعريفه يدل على الانحصار.

والتوسّلِ ببعده إلى التعظيم وعلوّ الدرَجة (وتعريفِ الخبر باللام) الدالّ على الانحصار[(١)] مثل «حاتم الجواد»، فمعنى ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ أنه الكتاب الكامل الذي يستأهِل أن يسمّى كتاباً كأنّ ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص بل ليس بكتاب (جاز) جواب «لمّا» أي: جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة (أن يتوهّم السامع قبل التأمّل[(٢)] أنه) أعني قوله «ذلك الكتاب» (ممّا يرمى به جُزَافاً) من غير صدور عن رؤية وبصيرة (فأُتْبِعَه) على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد إلى «لا ريب فيه» والمنصوب البارز إلى «ذلك الكتاب» أي: جعل «لا ريب فيه» تابعاً لـ«ذلك الكتاب» (نفياً لذلك) التوهّم[(٣)] (فوِزانه) أي: وِزان «لا ريب فيه»[(٤)] مع «ذلك الكتاب» (وزان «نفسُه») مع «زيد» (في «جاءني زيد نفسُه») فظهر[(٥)]

---

(١) **قوله:** [الدالّ على الانحصار] فإنّ تعريف الجزئين في الجملة الخبريّة يدلّ على الانحصار حقيقة نحو «الله المعبود بالحقّ» أو مبالغة نحو «حاتم الجواد» أي: لا جواد إلاّ حاتم إذ جود غيره بالنسبة إلى جوده كالعدم. قوله «فمعنى إلخ» تفريع على الجعل والتعريف المذكورين. قوله «ناقص» هذا إن لوحظ أنّ المحصور الكتاب الكامل. قوله «بل ليس بكتاب» هذا إن لوحظ أنّ المحصور أصل الكتاب.

(٢) **قال:** [قبل التأمّل] أي: في كمالات الكتاب. **قال:** «ممّا يرمى به جُزَافاً» أي: من المدح الذي يتفوّه به من غير رؤية. قوله «أعني قوله ذلك الكتاب» أي: الذي يفيد المبالغة المذكورة في المدح. قوله «من غير صدور إلخ» تفسير للجُزَاف وليس زائداً عليه. قوله «وبصيرة» عطف تفسير.

(٣) **قوله:** [التوهّم] إشارة إلى المشار إليه، وذلك لأنّ كمال الكتاب باعتبار ظهوره في الاهتداء وذلك بظهور حقّيته وهو مقتضى الجملة الأولى، ونفي الريب عنه لازم لكماله في ظهور حقّيته فكانت الثانية بمنزلة التأكيد المعنويّ للأولى فاندفع بها ذلك التوهّم.

(٤) **قوله:** [أي: وِزان «لا ريب فيه» إلخ] الوِزان مصدر «وازن الشيء» أي: ساواه في الوزن، وقد يطلق على مرتبة الشيء إذا كانت مساوية لمرتبة شيء آخر في أمر من الأمور وهو المراد هنا أي: فمرتبةُ «لا ريب فيه» مع «ذلك الكتاب» في دفع توهّم الجُزاف كمرتبة «نفسُه» مع «زيد» في «جاءني زيد نفسُه».

(٥) **قوله:** [فظهر إلخ] أي: فظهر من جعل «وِزان» بمعنى مرتبة كما يؤخذ من قولنا «مع ذلك الكتاب» و«مع زيد» أنّ لفظ «وِزان» في «وِزان نفسُه» ليس بزائد إذ الوِزان بمعنى المرتبة فالمعنى: «مرتبة لا ريب

أنّ لفظ «وزان» في قوله «وزان نفسه» ليس بزائد كما توهّم، أو تأكيداً لفظيًّا[١] كما أشار إليه بقوله (ونحو ﴿هُدًى﴾) أي: هو هدى[٢] (﴿لِّلْمُتَّقِيْنَ﴾) أي: الضالِّينَ الصائرين إلى التقوى[٣] (فإنّ معناه أنه) أي: الكتاب (في الهداية بالغ درجة لا يُدرَك كنهُها) أي: غايتُها[٤] لما في تنكير «هُدًى» من الإبهام والتفخيم (حتّى كأنه هداية محضة) حيث قيل «هُدًى»[٥] ولم يقل «هَادٍ» (وهذا[٦] معنى ﴿ذٰلِكَ الْكِتٰبُ﴾ لأنّ معناه كما مرّ الكتاب الكامل، والمراد

فيه مرتبة نفسُه». قوله «كما توهّم» أي: كما توهّم بعضهم أنّ الوزان الأوّل بمعنى المُوازِن فالمعنى: «مُوازِنُ لا ريب فيه نفسُه» فالوزان الثاني زائد، وردّ بأنه لا حاجة لتأويل المصدر والأصل عدم الزيادة.

(١) **قوله:** [أو تأكيداً لفظيًّا] عطف على قوله «تأكيداً معنويًّا» أي: أمّا كمال الاتّصال بين الجملتين فلكون الثانية مؤكِّدة للأولى تأكيداً معنويًّا كما مرّ أو لكون الثانية مؤكِّدة للأولى تأكيداً لفظيًّا بأن يكون مضمون الثانية هو مضمون الأولى فيكون بين الجملتين اتّفاق في المعنى المقصود.

(٢) **قوله:** [أي: هو هدى] إشارة إلى أنّ «هدى للمتّقين» إنّما يكون ممّا نحن فيه إذا جعل «هدى» خبراً لمبتدأ محذوف، وأمّا إذا جعل خبراً عن «ذلك الكتاب» بعد الإخبار عنه بـ«لا ريب فيه» فلا.

(٣) **قوله:** [أي: الضالِّينَ الصائرين إلى التقوى] غرض هذا التفسير دفع إشكال وهو أنّ المتّقين مهتدون فما معنى لكون الكتاب هدى لهم، وحاصل الدفع أنّ المراد بالمتّقين المتّقون بالقوّة المُشرِفون على التقوى فلا إشكال، وأجيب أيضاً بأنّ المراد المتّقون في علم الله تعالى، أو المراد أنه زيادة هدى لهم.

(٤) **قوله:** [أي: غايتُها] حمل الكنه على الغاية دون الحقيقة ليلايم قولَ المتن «حتّى كأنّه هداية محضة» فإنّه متفرّع على عدم إدراك غاية درجة بلغها في الهداية لا على عدم إدراك حقيقة تلك الدرجة. قوله «لما في تنكير إلخ» علّة لقول المتن «فإنّ معناه إلخ». قوله «والتفخيم» من عطف المدلول على الدالّ.

(٥) **قوله:** [حيث قيل «هدى» إلخ] الحيثيّة تعليليّة أي: فيفهم بسبب حملِ «هدى» على الكتاب بدلاً عن «هادٍ» أنّه بلغ في الهداية درجة لا يدرك كنهها حتّى إنّه هداية عظيمة محضة فهو كـ«زيد عدل».

(٦) **قال:** [وهذا إلخ] أي: وبلوغ الكتاب في الهداية درجة لا تدرك غايتها الذي يفيده «هدى للمتّقين» هو المعنى المقصود من «ذلك الكتاب». **قال:** «لأنّ الكتب السماويّة» أي: المعتبرة في مقابلته لتحقيق الحصر المستفاد من «ذلك الكتاب» لأنها التي من جنسه.

بكماله كماله في الهداية لأنّ الكتب السماوية بحسَبها) أي: بقدر الهداية[١] واعتبارها (تتفاوت في درجات الكمال) لا بحسب غيرها لأنها المقصودة الأصليّة من الإنزال (فوزانه) أي: وزان «هدى للمتقين» (وزان «زيد» الثاني في «جاءني زيد زيد») لكونه مقرِّراً[٢] لـ«ذلك الكتاب» مع اتّفاقهما في المعنى بخلاف «لاريب فيه» فإنّه يخالفه معنى (أو) لكون الجملة الثانية[٣] (بدلاً منها) أي: من الأولى (لأنها) أي: الأولى (غير وافية بتمام المراد أو كغير الوافية) حيث يكون[٤] في الوفاء قصورٌ مّا أو خَفاءٌ مّا (بخلاف الثانية) فإنّها وافية كمال الوفاء (والمقام يقتضي اعتناء بشأنه) أي: بشأن المراد[٥] (لنكتة ككونه) أي: المراد

---

(١) قوله: [أي: بقدر الهداية] إشارة إلى مرجع الضمير وإلى أنّ الحسب بمعنى القدر. قوله «لا بحسب غيرها» إشارة إلى أنّ قوله «بحسبها» متعلّق بقوله «تتفاوت» وتقديمه عليه لإفادة الحصر. قوله «لأنها المقصود» لأن الهداية هي المقصود الأصليّ من الكتب لأنها عليها يبتني كلّ غرض دنيويّ وأخرويّ.

(٢) قوله: [لكونه مقرِّراً إلخ] أي: كما أنّ «زيد» الثاني مقرِّر لـ«زيد» الأوّل. قوله «مع اتّفاقهما في المعنى» أي: في المعنى المراد؛ وذلك لأنّ مدلول «ذلك الكتاب» أنه الكتاب لا غيره وظاهره محال فالمراد به وصفه بالكمال في الهداية وكذا مدلول «هدى للمتّقين» أنه نفس الهداية وهو محال أيضاً فالمراد به كونه كاملاً في إفادة الهداية فاتّحدا في عدم إرادة الظاهر وفي إرادة الكمال في الهداية فلذا صار «هدى للمتّقين» تأكيداً معنويًّا لـ«ذلك الكتاب». قوله «فإنّه يخالفه معنى» أي: ولكن لمّا كان معنى «ذلك الكتاب» يستلزم نفي الريب عن الكتاب جعل «لا ريب فيه» تأكيداً معنويًّا له.

(٣) قوله: [لكون الجملة الثانية] إشارة إلى أنّ قوله «بدلاً منها» عطف على قوله «مؤكّدة للأولى» فهذا سبب آخر لوجود كمال الاتّصال بين الجملتين. قوله «أي: من الأولى» إشارة إلى مرجع الضمير.

(٤) قوله: [حيث يكون إلخ] راجع لقوله «كغير الوافية» أي: حيث يكون في وفاء الأولى بالمراد قصورٌ لكونها مجملة كما في الآية أو يكون في الأولى خَفاء في الدلالة على المراد كما في البيت، والمثالان الآتيان للثاني أعني كغير الوافية كما يقتضيه كلام الشارح ولم يمثّل لغير الوافية.

(٥) قوله: [أي: بشأن المراد] أرجع الضمير إلى المراد دون تمام المراد لأنّ الاعتناء بالمراد يقتضي مبالغة في إتمامه. قوله «أي: المراد» إشارة إلى مرجع ضمير «كونه».

(مطلوباً في نفسه أو فظيعاً أو عجيباً أو لطيفاً) فتنزّل الثانية[١] من الأولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال فالأوّل (نحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ۝ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء:١٣٢-١٣٤] فإنّ المراد التنبيه على نِعَم الله تعالى) والمقام يقتضي[٢] اعتناء بشأنه لكونه مطلوباً في نفسه وذريعة إلى غيره (والثاني) أعني قوله ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ﴾ إلى آخره (أوفى بتأديته) أي: بتأدية المراد الذي هو التنبيه (لدلالته) أي: الثاني (عليها) أي: على نِعَم الله تعالى (بالتفصيل[٣] من غير إحالة على علم المخاطَبين المعانِدين فوزانه وزان «وَجهُه» في «أعجبني زيد وَجهُه» لدخول الثاني في الأوّل) لأنّ «ما تعلمون» يشتمل الأنعامَ وغيرَها[٤] (و) الثاني أعني المنزّل منزلة بدل الاشتمال (نحو: أَقُوْلُ لَهُ[٥] ارْحَلْ لاَ تُقِيْمَنَّ عِنْدَنَا * وَإِلاَّ

---

(١) **قوله:** [فتنزّل الثانية إلخ] أي: إذا كانت الجملة الأولى غير وافية أو كغير الوافية وكانت الثانية وافية كمال الوفاء فتنزّل الجملة الثانية بالنسبة إلى الجملة الأولى منزلة بدل البعض أو منزلة بدل الاشتمال. قوله «فالأوّل» أي: القسم الأوّل وهو المنزّل منزلة بدل البعض.

(٢) **قوله:** [والمقام يقتضي إلخ] أي: والحال أنّ المقام يقتضي الاعتناء بشأن التنبيه المذكور لأنّه إيقاظهم من سنة غفلتهم عن نعم الله تعالى وهو مطلوب في نفسه. قوله «وذريعة إلى غيره» أي: ولكونه ذريعة إلى غيره وهو الإيمان والتقوى كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِيَ أَمَدَّكُمْ﴾ [الشعراء:١٣٢].

(٣) **قال:** [لدلالته عليها بالتفصيل] لأنه يدلّ على أنواع النعم تفصيلاً بخلاف الأوّل فإنّه يدلّ عليها إجمالاً. **قال:** «من غير إحالة إلخ» أي: من غير أن يحال تفصيلها على علم المخاطَبين المعانِدين إذ ربما نسبوا تلك النعم إلى قدرتهم جهلاً منهم وإنّما ينسبون إلى الله تعالى نعماً أخرى كالإحياء والتصوير.

(٤) **قوله:** [يشمل الأنعامَ وغيرَها] أي: يشمل النعم المذكورة وغيرها كالعزّ والراحة وسلامة الأعضاء والبدن ومنافعها، فما ذكر من النعم في الجملة الثانية بعض ما ذكر في الأولى كما أنّ الوجه بعض زيد. قوله «أعني المنزّل إلخ» تعيين للقسم الثاني.

(٥) **قال:** [أَقُوْلُ لَهُ إلخ] أي: أقول له حيث لم يكن باطنك وظاهرك سالماً من ملابسة ما لا ينبغي في شأننا فارحل ولا تقم في حضرتنا وإن لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السرّ والجهر والباطن والظاهر.

فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِماً فإنّ المراد به) أي: بقوله «ارْحَلْ» (كمال إظهار الكراهة لإقامته) أي: المخاطَب (وقوله «لاَ تُقِيْمَنَّ عِنْدَنَا» أوفى بتأديته لدلالته) أي: لدلالة «لاَ تُقِيْمَنَّ عِنْدَنَا» (عليه) أي: كمال إظهار الكراهة (بالمطابقة مع التأكيد[١]) الحاصل من النون[٢] وكونُها مطابقة باعتبار الوضع العرفي[٣] حيث يقال «لاَ تُقِمْ عِنْدِيْ» ولا يقصد كفُّه عن الإقامة بل مجرّدُ إظهار كراهة حضوره (فوزانه[٤]) أي: وزان «لاَ تُقِيْمَنَّ عِنْدَنَا» (وزان «حسنُها» في «أعجبني الدار حسنُها» لأنّ عدم الإقامة مغاير للارتحال) فلا يكون تأكيداً (وغير داخل فيه) فلا يكون بدل البعض، ....

---

(١) قوله: [بالمطابقة مع التأكيد] حاصله أنّ كلاً من «ارْحَلْ» و«لاَ تُقِيْمَنَّ» وإن دلّ على كمال إظهار الكراهة للإقامة إلاّ أنّ دلالة الثاني على ذلك بالمطابقة ودلالة الأوّل عليه بالالتزام، ولما لم يكن الثاني نفس مدلول الأوّل ولا بعضه بل هو مُلابسُه للملازمة بينهما كان بدل الاشتمال منه.

(٢) قوله: [الحاصل من النون] أي: من نون التأكيد في «لا تقيمنّ» وهذا صفة للتأكيد. قوله «وكونها مطابقة إلخ» جواب عمّا يقال إنّ قوله «لا تقيمنّ» إنّما يدلّ بالمطابقة على طلب الكفّ عن الإقامة فدلالته على كمال إظهار كراهة الإقامة بالالتزام فلا يصحّ قول المصـ إنها بالمطابقة.

(٣) قوله: [باعتبار الوضع العرفيّ] وحاصل الجواب أنّ دلالة «لا تقيمنّ» على كمال إظهار الكراهة بالالتزام إنما هي باعتبار الوضع الأصليّ ومراد المصـ أنه يدلّ عليه بالمطابقة باعتبار الوضع العرفيّ فلا إشكال. قوله «حيث يقال إلخ» الحيثيّة تعليليّة أي: لأنه يقال «لا تقم عندي» ولا يقصد به كفّ المخاطَب عن الإقامة كما هو مدلوله اللغَويّ بل يقصد به مجرّد إظهار كراهة حضورِه وإقامتِه عنده سواء وجد معها ارتحال أو لا، ثمّ التأكيد بالنون يدلّ على كمال هذا المعنى.

(٤) قال: [فوزانه إلخ] أي: فمرتبة «لا تقيمنّ» مع «ارحل» مرتبة «حسنُها» مع «الدار». قال: «لأنّ عدم الإقامة إلخ» أي: وإنّما كان وزانه وزان «حسنُها» لأنّ عدم الإقامة مغاير للارتحال كما أنّ الحسن مغاير للدار بحسب المفهوم وإن تلازما بحسب الوجود. قوله «فلا يكون تأكيداً» لأنّ التأكيد لا يكون مغايراً للمؤكَّد فهو تفريع على مغايرة عدم الإقامة للارتحال. قوله «فلا يكون بدل البعض» لأنّ بدل البعض يكون داخلاً في المبدل منه فهو تفريع على عدم دخول عدم الإقامة في الارتحال.

ولم يعتدّ[1] ببدل الكلّ لأنّه إنّما يتميّز عن التأكيد بمغايرةِ اللفظين وكونِ المقصود هو الثاني وهذا[2] لا يتحقّق في الجمل لا سيّما التي لا محلّ لها من الإعراب[3] (مع ما بينهما) أي: بين عدم الإقامة والارتحال (من الملابسة) اللزوميّة[4] فيكون بدلَ الاشتمال، والكلامُ[5] في أنّ الجملة الأولى أعني «ارْحَلْ» ذات محلّ من الإعراب مثلُ ما مرّ في «أَرْسُوْا نُزَاوِلُهَا»، وإنّما قال[6] في المثالين «إنّ الثانية أوفى» لأنّ الأولى وافية مع ضرب من القصور باعتبار

---

(١) قوله: [ولم يعتدّ إلخ] أي: وإنّما لم ينف المصـ كونه بدل الكلّ كما نفى كونَه تأكيداً وبدلَ البعض لأنه لم يعتدّ إلخ. قوله «لأنه إنما إلخ» أي: وإنّما لم يعتدّ ببدل الكلّ لفقد وجوده وإغناء التأكيد عنه في الجمل لأنّ بدل الكلّ إنّما إلخ. قوله «بمغايرةِ اللفظين» أي: دائماً في البدل بخلاف التأكيد. قوله «وكونِ المقصود إلخ» أي: وبكون المقصود من البدل هو الثاني.

(٢) قوله: [وهذا إلخ] أي: ما ذكر من مغايرةِ اللفظين وكونِ المقصود هو الثاني لا يتحقّق في الجمل لأنّ التأكيد في الجمل فيه مغايرة بين اللفظين دائماً وكلّ من الجمل مستقلّ فيكون كلّ منها مقصوداً فلو كان يجري بدل الكلّ في الجمل لما تميّز عن التأكيد.

(٣) قوله: [لا محلّ لها من الإعراب] وذلك لأنه لا يتصوّر فيها أن تكون الثانية هي المقصودة بالنسبة إذ لا نسبة بين الأولى وشيء آخر حتّى تنقل إلى الثانية وتجعل الثانية بدلاً من الأولى في تلك النسبة، وكلام الشارح صريح في أنّ بدل الكلّ لا يجري في الجمل مطلقاً سواء كان لها محلّ أو لا، وذكر العلاّمة السيّد أنه خاص بما لا محلّ له وقوله «إنما نحن مستهزؤن» بدل الكلّ من قوله «إنا معكم».

(٤) قوله: [اللزوميّة] لأنّ الأمر بالشيء كالرحيل يستلزم النهي عن ضدّه كالإقامة. قوله «فيكون بدلَ الاشتمال» تفريع على قوله «مع ما بينهما من الملابسة».

(٥) قوله: [والكلامُ] مبتدأ. قوله «مثلُ إلخ» خبر المبتدأ. وهذا جواب عن سؤال مقدّر حاصله أنّ كلامنا في الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب وقوله «ارْحَلْ لا تقيمنّ» محكيّان بالقول فمحلّهما نصب، وحاصل الجواب أنّ هذا مثال لكمال الاتّصال بين الجملتين بسبب كون الثانية بدل الاشتمال عن الأولى مع قطع النظر عن كون الجملتين لهما محلّ من الإعراب أو لا كما مرّ في «ارْسُوْا نُزَاوِلُهَا».

(٦) قوله: [وإنّما قال إلخ] بيان لفائدة العبارة أي: وإنّما قال المصـ في المثالين المذكورين «إنّ الثانية أوفى» ليفهم منه أنّ الجملة الأولى في القسمين وافية أيضاً لأنّ الأولى في القسم الأوّل دالّة على النعم المذكورة

الإجمال وعدم مطابقة الدلالة فصارت كغير الوافية[1] (أو) لكون الثانية[2] (بياناً لها) أي: للأولى (لخفائها) أي: الأولى (نحو: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ [طه:١٢٠] فإنّ وزانه) أي: وزان «قال يا آدم» (وزان «عُمَرُ» في قوله: أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُوْ حَفْصٍ عُمَرُ * مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دبرٍ[3] حيث جعل الثاني بياناً وتوضيحاً للأوّل، فظهر[4] أن ليس لفظ «قال» بياناً وتفسيراً للفظ «وسوس» حتّى يكون هذا من باب بيان الفعل دون الجملة..

بالعموم والثانية إنّما تفوقها بدلالتها عليها بالخصوص، وكذا الأولى في القسم الثاني دالّة على الغرض باللزوم والثانية إنّما تفوقها بدلالتها عليه بالمطابقة.

(١) **قوله:** [فصارت كغير الوافية] أي: فصارت الجملة الأولى في القسمين كغير الوافية لا غيرَ الوافية، وهذا يقتضي أنّ المصـ لم يمثّل لغير الوافية، والأولى أن يقال إنّ غير الوافية هي التي أعقبت ببدل البعض أو الاشتمال وإنّ التي هي كغير الوافية هي التي أتبعت ببدل الكلّ بناء على اعتباره في الجمل.

(٢) **قوله:** [أو لكون الثانية] إشارة إلى أنّ قوله «بياناً لها» عطف على قوله «مؤكّدة للأولى» فهذا سبب آخر لوجود كمال الاتّصال بين الجملتين.

(٣) **قوله:** [ما مسّها من نقب ولا دبر] هذا عجز البيت ذكره الشارح تكميلاً له، والنقب ضعف أسفل الخفّ في الإبل، والدبر جرح في ظهر البعير. قوله «حيث جعل إلخ» الحيثيّة تعليليّة أي: وإنّما كان وزان «قال يا آدم» وزان «عُمَرُ» لأنّه كما جعل «عُمَرُ» بياناً وتوضيحاً لأبي حفص لوقوع الاشتراك كثيراً في الكنى كذلك جعل «قال يا آدم» بياناً وتوضيحاً لوسوسة الشيطان لخفاء تلك الوسوسة.

(٤) **قوله:** [فظهر إلخ] أي: فظهر ممّا قلناه أنّ لفظ «قال» فقط ليس بياناً للفظ «وسوس» فقط حتّى يكون هذا من بيان الفعل بالفعل دون بيان الجملة بالجملة، وهذا جواب عمّا يقال اعتراضاً على المصـ إنّ البيان في الآية من بيان الفعل بالفعل فلا يصحّ التمثيل بها لأنّ كلامنا في الجمل، ووجه ما ذكره الشارح من الظهور أنّ مطلق القول بدون اعتبار الفاعل لا يصلح أن يكون بياناً لمطلق الوسوسة إذ لا إبهام في مفهوم الوسوسة فإنّه القول الخفيّ بقصد الإضلال ولا في مفهوم القول أيضاً بخلاف ما إذا اعتبر الفاعل فإنّه حينئذ يكون المراد منها فرداً صادراً من الشيطان ففيه إبهام يزيله قول مخصوص صادر منه.

بل المُبيَّن[١] هو مجموع الجملة (وأمّا كونها) أي: الجملة الثانية (كالمنقطعة عنها) أي: عن الأولى (فلكون عطفها عليها) أي: عطف الثانية على الأولى (مُوهِماً لعطفها على غيرها) ممّا ليس بمقصود[٢] وشُبِّهَ هذا بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف إلاّ أنه[٣] لمّا كان خارجيًّا يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع (ويسمّى الفصل[٤] لذلك قطعاً مثاله: وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِيْ بِهَا[٥] بَدَلاً * أُرَاهَا فِي الضَّلاَلِ تَهِيْمُ) فبين الجملتين[٦] مناسبة ظاهرة لاتّحاد المسندين لأنّ معنى «أُرَاهَا» أظنّها، وكون المسند

---

(١) قوله: [بل المُبيَّن إلخ] ترقّ لبيان الوجه الحقّ بعد إبطال الباطل، أي: بل المُبيَّن في الآية هو مجموع الجملة أي: الفعل مع الفاعل وكذلك المُبيِّن فيها هو مجموع الجملة.

(٢) قوله: [ممّا ليس بمقصود] بيان للغير أي: من الجملة التي ليس المقصود عطفَ الثانية عليها لكون العطف عليها مؤدِّياً إلى فساد في المعنى كما سيتّضح ذلك في المثال الآتي. قوله «وشُبِّهَ هذا» أي: شَبَّه المصـ كونَ عطف الثانية على الأولى مُوهِماً تشبيهاً ضمنيًّا مأخوذاً من جعله علّة لتشبيه الجملةَ بالمنقطعة. قوله «مانع من العطف» وهو إيهام خلاف المقصود، فعلم أنّه يقتضي الفصل باعتبار ما اشتمل عليه لا باعتبار ذاته.

(٣) قوله: [إلاّ أنه] أي: إلاّ أنّ ذلك المانع. قوله «خارجيًّا» أي: عن ذات الجملتين. قوله «يمكن إلخ» صفة لقوله «خارجيًّا» أي: بخلاف المانع في كمال الانقطاع ككونِ إحدى الجملتين خبريّة والأخرى إنشائيّة أو عدمِ الجامع بينهما فإنه أمر ذاتيّ لا يمكن دفعه أصلاً . قوله «لم يجعل إلخ» جواب «لمّا».

(٤) قال: [ويسمّى الفصل] أي: تركُ العطف. قال: «لذلك» أي: لأجل كون العطف موهماً لخلاف المقصود أو لأجل دفع إيهامه. قال: «قطعاً» لأنه يقطع توهّم خلاف المراد أو لأنّ كلّ فصل قطع فيكون من تسمية الخاص باسم العامّ.

(٥) قوله: [أَبْغِيْ بها] أي: أطلب بها، والباء للمقابلة. قوله «أُرَاهَا» على صيغة المجهول شاع في الظنّ، والضمير المستترُ فيه النائب عن الفاعل مفعول أوّل والبارزُ مفعول ثان وجملة «تَهِيْمُ» مفعول ثالث.

(٦) قوله: [فبين الجملتين إلخ] أي: فبين «تَظُنُّ سَلْمَى» و«أُرَاهَا» مناسبة لوجود الجهة الجامعة وهي الاتّحادُ بين المسندَين في الجملتين وهما «تَظُنُّ» و«أُرَا» والتضايفُ بين المسند إليهما فيهما وهما «سَلْمَى» والضمير المستتِر في «أُرَا» وهما المحبوبة والمحبّ. قوله «لأنّ معنى «أُرَاها» أظنّها» هكذا شاع في الاستعمال وإلاّ فمعناه الأصليّ: أُجْعَل رائياً إيّاها.

إليه في الأولى محبوباً وفي الثانية مُحِبًّا لكن ترك العاطف لئلاّ يتوهّم أنه[١] عطف على «أَبْغِيْ» فيكون من مظنونات سلمى (ويحتمل الاستيناف[٢]) كأنه قيل كيف تراها في هذا الظنّ[٣] فقال أراها تتحيّر في أودية الضلال (وأمّا كونها) أي: الثانية (كالمتّصلة بها) أي: بالأولى (فلكونها) أي: الثانية (جواباً لسؤال اقتضته الأولى فتنزّل) الأولى (منزلته) أي: السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له (فتفصل) الثانية (عنها) أي: عن الأولى (كما يفصل الجواب عن السؤال) لما بينهما من الاتّصال[٤] (وقال السكاكي[٥] فينزّل ذلك) أي: السؤال الذي تقتضيه الأولى وتدلّ عليه[٦] بالفحوى (منزلة السؤال الواقع) ويطلب بالكلام الثاني وقوعه

---

(١) **قوله:** [أنه] أي: الجملة الثانية، وتذكير الضمير باعتبار أنها كلام. قوله «فيكون إلخ» أي: وحينئذ فيكون «أُرَاهَا» من مظنونات سلمى كما أنّ «أَبْغِيْ» منها، وهو خلاف مقصود الشاعر.

(٢) **قال:** [ويحتمل الاستيناف] أي: قوله «أراها» كما يحتمل أن يكون غير استيناف بأن يقصد به الإخبار من غير تقدير سؤال كذلك يحتمل أن يكون استينافاً بأن يقدّر السؤال ويكون هو جواباً عنه، والمانع من العطف على الأوّل هو الإيهام السابق وعلى الثاني هو شبه كمال الاتّصال.

(٣) **قوله:** [كيف تراها في هذا الظنّ] أي: أ هو صحيح أو لا. قوله «أودية الضلال» الإضافة من «لجين الماء» أي: أراها مخطئة تتحيّر في الضلال الشبيه بالأودية. قوله «ومقتضية له» عطف تفسير.

(٤) **قوله:** [لما بينهما من الاتّصال] علّة للفصل أي: لما بين السؤال والجواب من الاتّصال الشبيه بكمال الاتّصال فكما أنّ الجملة الأولى في أقسامِ كمال الاتّصال الثلاثةِ مستتبعة للثانية ولا توجد الثانية بدون الأولى كذلك السؤال مستتبع للجواب ولا يوجد الجواب بدون السؤال فكلّ من صورة السؤال والجواب والاستيناف من شبه كمال الاتّصال كما هو الظاهر من التشبيه في قوله «كالمتّصلة».

(٥) **قوله:** [قال السكّاكي إلخ] هذا مقابل لما ذكره المصـ والحاصل أنّ المصـ ينزّل الأولى منزلة السؤال فالثانية جوابها فموجب منع العطف هو تنزيل الأولى منزلة السؤال والسكّاكي يقدّر السؤال واقعاً فالثانية جوابه فموجب المنع هو كون الثانية جواباً لسؤال مقدّر.

(٦) **قوله:** [وتدلّ عليه] بيان لما قبله. قوله «بالفحوى» أي: بقوّة الكلام باعتبار قرائن الأحوال. قوله «ويطلب» أي: ويقصد. قوله «وقوعه» أي: وقوع الكلام الثاني. قوله «جواباً له» أي: جواباً للسؤال المدلول

جواباً له فيقطع عن الكلام الأوّل لذلك، وتنزيلُه[١] منزلة الواقع إنّما يكون (لنكتة كإغناء السامع عن أن يسأل أو) مثل (أن لا يُسمَع منه) أي: من السامع (شيء) تحقيراً له وكراهةً لكلامه أو مثل أن لا ينقطع كلامك بكلامه أو مثل القصد إلى تكثير المعنى بتقليل[٢] اللفظ وهو تقديرُ السؤال وتركُ العاطف أو غيرِ ذلك، وليس[٣] في كلام السكاكي دلالة على أنّ الأولى تنزّل منزلة السؤال فكأنّ المصنف نظر إلى أنّ قطع الثانية عن الأولى مثلَ قطع الجواب عن السؤال إنّما يكون على تقدير تنزيلِ الأولى منزلة السؤال وتشبيهِها به، والأظهر[٤] أنه لا حاجة إلى ذلك بل مجرّد كون الأولى منشأ للسؤال كافٍ في ذلك، أشير إليه في "الكشّاف"

عليه بالأولى المنزّل منزلة الواقع. قوله «فيقطع» أي: الكلام الثاني. قوله «لذلك» أي: لأن يقع الثاني جواباً للسؤال المقدّر إذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر.

(١) **قوله:** [وتنزيله إلخ] أي: وتنزيل ذلك السؤال المدلول عليه بالأولى منزلة الواقع إلخ. قوله «مثل» إشارة إلى أنّ الكاف في «كإغناء» بمعنى المثل وإلى أنّ قوله «أن لا يُسمَع» عطف على قوله «إغناء».

(٢) **قوله:** [بتقليل] الباء بمعنى «مع». قوله «وهو تقدير إلخ» أي: وسبب تكثير المعنى بتقليل اللفظ تقدير إلخ، والكلام من باب اللفّ والنشر المرتّب لأنّ التقدير سبب التكثير وترك العاطف سبب التقليل. قوله «أو غيرِ ذلك» كالتنبيه على فطانة السامع وأنّ المقدَّر عنده كالمذكور، وهذا عطف على «إغناء».

(٣) **قوله:** [وليس إلخ] تنبيه على أنّ ما ذكره المصـ من تنزيل الأولى منزلة السؤال ليس من كلام السكّاكي بل من زيادات المصـ. قوله «فكأنّ إلخ» بيان لوجه الزيادة. قوله «مثلَ» مفعول مطلق أي: قطعاً مماثلاً لقطع إلخ. قوله «إنّما يكون» خبر «أنّ». قوله «وتشبيهِها به» أي: تشبيه الأولى بالسؤال، والحاصل أنّ قطع الثانية عن الأولى لمّا كان كقطع الجوابِ عن السؤال لزم كون الأولى منزّلة منزلة السؤال لأنّ إلحاق القطع بالقطع يقتضي إلحاق المقطوع عنه وهو الأولى بالمقطوع عنه وهو السؤال.

(٤) **قوله:** [والأظهر إلخ] إشارة إلى أنّ تنزيل المصـ غير مرضيّ. قوله «إلى ذلك» أي: إلى تنزيل الأولى منزلة السؤال المرتّب عليه قطع الثانية عن الأولى. قوله «في ذلك» أي: في قطعِ الثانية وكونِها كالمتّصلة بالأولى، وأمّا تنزيل السكّاكي أي: تنزيل السؤال المقدّر منزلة السؤال الواقع فليس للقطع بل هو للنكتة المتقدِّمة. قوله «أشير إليه إلخ» تأييد وتقوية لما قاله وقد بيّن الشارح هذه الإشارة في "المطوّل".

(ويسمّى الفصل لذلك) أي: لكونه جواباً لسؤال اقتضته الأولى (استينافاً[1] وكذا) الجملة (الثانية) نفسها تسمّى استينافاً ومستأنَفةً (وهو) أي: الاستيناف (ثلاثة أضرب لأنّ السؤال[2]) الذي تضمّنته الأولى (إمّا عن سبب الحكم مطلقاً نحو: قَالَ لِيْ كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ عَلِيْلٌ[3] * سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيْلٌ أي: ما بالك عليلاً أو ما سبب علّتك) بقرينة العرف والعادة[4] لأنّه إذا قيل «فلان مريض» فإنّما يسأل[5] عن مرَضه وسببه لا أن يقال «هل سبب علّته كذا

---

(١) قال: [استينافاً] تسميةً للازم باسم الملزوم لأنّ الاستيناف يستلزم القطع. قال: «وكذا الثانية» أي: وكذا يسمّى الجملة الثانية استينافاً تسمية الشيء باسم ما تعلّق به لأنّ الاستيناف تعلّق بالثانية.

(٢) قال: [لأنّ السؤال إلخ] أي: وإنّما انحصر الاستيناف في ثلاثة أضرب لأنّ السؤال إلخ، وحاصله أنّ المبهم على السامع إمّا سبب الحكم الكائن في الجملة الأولى على الإطلاق بمعنى أنه جهل السبب من أصله وإمّا سبب خاصّ بمعنى أنه تصوّر نفي جميع الأسباب سوى سبب خاصّ تردّد في حصوله ونفيه وإمّا غير السبب بأن يَنْبَهِمَ عليه شيء ممّا يتعلّق بالجملة الأولى، فيسأل على الأوّل عن سبب الحكم مطلقاً وعلى الثاني عن سبب خاصّ وعلى الثالث عن غير السبب المطلق والسبب الخاصّ.

(٣) قال: [قُلْتُ عَلِيْلٌ] أي: قلت «أنا عليل» وهذه الجملة هي منشأ السؤال. قال: «سَهْرٌ دَائِمٌ» أي: سبب علّتي سهر دائم، وهذا هو محلّ الشاهد حيث ترك العاطف لما بين الجملتين من شبه كمال الاتّصال. قال: «أو ما سبب علّتك» هذا تنويع في التعبير والمعنى واحد فإنّ العبارة الأولى سؤال عن سبب العلّة بالتلويح والثانية سؤال عنه بالتصريح.

(٤) قوله: [بقرينة العرف والعادة] مرتبط بمحذوف أي: وإنّما قدّر السؤال عن السبب المطلق لا السبب الخاصّ بقرينة العرف والعادة وبقرينة عدم التأكيد في الجواب، وإضافة القرينة إلى ما بعدها بيانيّة وفي عطف العادة على العرف إشارة إلى أنّ المراد بالعرف العرف العادي.

(٥) قوله: [فإنّما يسأل] أي: يسأل سامع هذا القول. قوله «عن مرَضه» أي: عن سبب مرَضه فقوله «وسببه» تفسير للمراد من المعطوف عليه. قوله «كذا وكذا» أي: على وجه التردّد في ثبوت سبب خاصّ، نعم! إذا وقع المرَض في جهة غلب فيها سبب خاصّ فيمكن أن يتردّد في ثبوته ويقال مثلاً «هل سبب مرَضه أكل الفاكهة الفلانيّة أو لا» فيؤتى بالجواب مؤكّداً.

وكذا» لا سيّما السهر والحزن[1] حتّى يكون السؤال عن السبب الخاصّ (وإمّا عن سبب خاصّ) لهذا الحكم (نحو: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ[2] إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف:٥٣] كأنه قيل هل النفس أمّارة بالسوء) فقيل ﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ بقرينة التأكيد[3] فالتأكيد دليل على أنّ السؤال عن السبب الخاصّ فإنّ الجواب عن مطلق السبب لا يؤكَّد (وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم) الذي هو في الجملة الثانية أعني الجواب لأنّ السائل متردِّد في هذا السبب الخاصّ هل هو سبب الحكم أم لا (كما مرّ) في أحوال الإسناد الخبريّ من أنّ المخاطَب إذا كان طالباً متردِّداً حسُن تقوية الحكم بمؤكِّد، ولا يخفى أنّ المراد[4] الاقتضاء استحساناً لا وجوباً والمستحسَن في باب البلاغة بمنزلة الواجب (وإمّا عن غيرهما) أي: غير السبب[5] المطلق والخاصّ ....

---

(١) قوله: [لا سيّما السهر والحزن] أي: اللذان أجيب بهما في المثال المذكور فإنّهما أبعد الأسباب في إحداث المرَض فهما جديران بأن لا يتردّد في ثبوتهما حتّى يقال مثلاً «هل سبب مرَضك سهر أو حزن». قوله «حتّى يكون إلخ» تفريع على المنفيّ في قوله «لا أن يقال إلخ». قوله «لهذا الحكم» أي: للحكم الكائن في الجملة الأولى كعدم التبرئة في الآية الآتية.

(٢) قال: [وما أبرّئ نفسي] هذا منشأ السؤال. قال: «إنّ النفس لأمّارة بالسوء» هذا استيناف. قال: «هل النفس إلخ» أي: هل سبب عدم التبرئة أنّ النفس إلخ لأنّ الفرض أنّ السؤال عن سبب خاصّ.

(٣) قوله: [بقرينة التأكيد] أي: وإنّما قدّر السؤال عن السبب الخاصّ لا عن السبب المطلق بقرينة التأكيد بـ«إنّ» واللام في الجواب، وإضافة القرينة إلى التأكيد بيانيّة. قال: «وهذا الضرب» أي: وهذا النوع من السؤال وهو السؤال عن سبب خاصّ للحكم الكائن في الجملة الأولى أو المراد هذا الضرب من الاستيناف من حيث السؤال. قال: «كما مرّ» أي: لما مرّ، فالكاف للتعليل.

(٤) قوله: [ولا يخفى أنّ المراد] أي: بالاقتضاء في قوله «يقتضي». قوله «استحساناً لا وجوباً» بدليل أنّ المذكور فيما مرّ الحسن لا الوجوب أي: وحينئذ فلا يناسب التعبير بـ«يقتضي» المُشعِر بالوجوب. قوله «بمنزلة الواجب» أي: في طلب مراعاته والإتيان به أي: وحينئذ فساغ التعبير بـ«يقتضي».

(٥) قوله: [أي: غير السبب إلخ] إشارة إلى مرجع الضمير، والمراد بالغير شيء آخر له تعلّق بالجملة

(نحو: ﴿قَالُوْاسَلٰمًا[١] قَالَ سَلٰمٌ﴾ [هود:٦٩]) أي: فماذا قال إبراهيم[٢] في جواب سلامهم فقيل ﴿قَالَ سَلٰمٌ﴾ أي: حيّاهم بتحية أحسن لكونها بالجملة الاسمية الدالّة على الدوام والثبوت (وقوله: زَعَمَ الْعَوَاذِلُ) جمع عاذلة بمعنى[٣] جماعة عاذلة (أَنَّنِيْ فِيْ غَمْرَةٍ) وشدّة (صَدَقُوْا) أي: الجماعات العواذل في زعمهم أنّني في غمرة (وَلَكِنْ غَمْرَتِيْ لاَ تَنْجَلِيْ) ولا تنكشف[٤] بخلاف أكثر الغمرات والشدائد كأنه قيل «أ صدقوا أم كذبوا»[٥] فقيل «صدقوا» (وأيضاً منه) أي: من الاستيناف، وهذا إشارة إلى تقسيم آخر له[٦] (ما يأتي بإعادة اسم ما استؤنف

الأولى يقتضي المقام السؤال عنه وهو أيضاً إمّا مطلق فلا يقتضي تأكيداً كما في الآية وإمّا خاصّ فيقتضي تأكيداً كما في البيت، وكأنّ المصـ والشارح اكتفيا بانسياق الذهن من تقسيم السبب إلى المطلق والخاصّ إلى تقسيم الغير إليهما.

(١) **قال:** [قَالُوْاسَلٰمًا] أي: نسلِّم سلاماً. **قال:** «قال سلام» أي: سلام عليكم.

(٢) **قوله:** [أي: فماذا قال إبراهيم] إشارة إلى تقدير السؤال الناشي عن الجملة الأولى الواقعة الجملة الثانية جواباً له. قوله «أي: حيّاهم إلخ» بيان لحاصل الجواب. قوله «أحسن» أي: من تحيّتهم. قوله «لكونها إلخ» علّة للأحسنيّة. قوله «بالجملة الاسميّة» أي: بخلاف تحيّتهم فإنّها بالفعليّة الدالّة على الحدوث.

(٣) **قوله:** [بمعنى جماعة عاذلة] لم يجعله جمع عاذلة بمعنى امرأة عاذلة لأنّ الشاعر أرجع ضمير الذكور إليه في «صدقوا»، ولم يجعله جمع عاذل بمعنى رجل عاذل لأنّ فاعلاً إذا كان صفة لمذكّر عاقل لا يطّرد جمعه على فواعل بل هو سماعيّ بخلاف ما إذا كان جامداً كـ«عاتق وعواتق» أو صفة لمؤنّث كـ«طالق وطوالق» أو صفة لمذكّر غير عاقل كـ«عامل وعوامل» فإنه مطّرد. قوله «وشدّة» عطف تفسير.

(٤) **قوله:** [ولا تنكشف] عطف تفسير لـ«لا تنجلي». قوله «بخلاف أكثر إلخ» إشارة إلى توجيه الاستدراك وحاصله أنه لمّا كان يتوهّم أنّ غمرته ممّا ستنكشف كما هو شأن أكثر الغمرات والشدائد استدرك الشاعر بقوله «ولكن غمرتي إلخ». قوله «والشدائد» عطف تفسير للغمرات.

(٥) **قوله:** [كأنه قيل «أ صدقوا أم كذبوا»] إشارة إلى تقدير السؤال الناشي من الجملة الأولى، ووجه هذا السؤال أنّ الزعم مطيّة الكذب فيفهم أنّ ما زعموه يحتمل الصدق والكذب فكأنه قيل إلخ، فإن قيل حيث كان المقام مقام تردّد كان الواجب في الجواب التأكيد، قيل التأكيد تقديريّ أي: «قد صدقوا».

(٦) **قوله:** [تقسيم آخر له] أي: باعتبار إعادةِ اسم ما استؤنف عنه الحديث والإتيانِ بوصفه المُشعِر بالعليّة

عنه) أي: أوقع عنه الاستيناف[1] وأصل الكلام: «ما استؤنف عنه الحديث» فحذف المفعول ونزّل الفعل منزلة اللازم (نحو «أحسنت) أنت[2] (إلى زيد زيد حقيق بالإحسان») بإعادة اسم زيد (ومنه ما يبنى على صفته) أي: صفة ما[3] استؤنف عنه دون اسمه، والمراد صفة تصلح لترتّب الحديث عليها (نحو) «أحسنت إلى زيد (صديقك القديم أهل لذلك») والسؤال المقدّر فيهما[4] «لماذا أحسن إليه» أو «هل هو حقيق بالإحسان» (وهذا) أي: الاستيناف[5]

وإن كان الاستيناف في ذلك لا يخلو أيضاً من كونه جواباً عن السببِ أو غيرِه كما في التقسيم السابق.

(١) **قوله:** [أي: أوقع عنه الاستيناف] أي: أوقع لأجله الاستيناف، وهذا بيان لحاصل المعنى المراد. قوله «وأصل الكلام إلخ» أي: وأصل قوله «ما استؤنف عنه»: «ما استؤنف عنه الحديث»، وهذا بيان لأصله القريب وأصله البعيد: «ما استأنف المتكلِّم عنه الحديث»، فبني الفعل للمجهول بعد حذفِ الفاعل وإقامةِ المفعول مقامه فصار: «ما استؤنف عنه الحديث»، ثمّ حذف المفعول اختصاراً ونزّل الفعل منزلة اللازم أي: فأنيب المجرورُ أو المصدرُ المفهوم من «استؤنف» لتأويله بـ«أوقع عنه الاستيناف» وهذا هو المشار إليه بقوله «أي: أوقع عنه الاستيناف».

(٢) **قوله:** [أنت] أشار بذلك الشارح إلى أنّ التاء في «أحسنت» تاء الخطاب، وإنّما جعلها تاء الخطاب ليتناسب مع «أحسنت» في المثال الثاني لأنها متعيّنة فيه للخطاب وإلاّ لقيل «صديقي القديم إلخ». قوله «بإعادة اسم زيد» أي: الذي هو ما استؤنف عنه الحديث والكلام لأجله.

(٣) **قوله:** [أي: صفة ما إلخ] إشارة إلى أنّ ضمير «صفته» راجع إلى ما استؤنف عنه لا إلى «ما» في قوله «ما يبنى» فإنها عبارة عن الاستيناف. قوله «صفة تصلح إلخ» أي: صفة تصلح لترتّب الحكم عليها في الجملة الثانية كالصداقة في المثال المذكور فإنّها تصلح لترتّب الإحسان عليها بخلاف العداوة.

(٤) **قوله:** [فيهما] أي: في الاستينافين المذكورين هنا ممّا بني على الاسم وعلى الصفة. قوله «لماذا أحسن إليه» راجع إلى المثال الأوّل فإنّه سؤال عن السبب المطلق فناسب في الجواب عدمُ التأكيد وعدمُ ما يغني عن التأكيد. قوله «هل هو إلخ» راجع إلى المثال الثاني فإنّه سؤال عن السبب الخاصّ فناسب ذكر ما يغني عن التأكيد في الجواب وهو موجب الاستحقاق وهو الصداقة القديمة.

(٥) **قوله:** [أي: الاستيناف إلخ] تعيين للمشار إليه بقوله «هذا». قوله «لاشتماله إلخ» تعليل لأبلغيّة الاستيناف المبنيّ على الصفة. قوله «للحكم» أي: المذكور في الجملة الثانية وهو هنا الأهليّة للإحسان. قوله

المبنيّ على الصفة (أبلغ) لاشتماله على بيان السبب المُوجِب للحكم كالصداقة القديمة في المثال المذكور لما يسبق إلى الفهم من ترتّب الحكم على الوصف الصالح للعلّيّة أنه علّة له، وههنا بحث[1] وهو أنّ السؤال إن كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة وإلاّ فلا وجه لاشتماله عليه كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوْا سَلٰمًا ؕ قَالَ سَلٰمٌ﴾ وقوله «زعم العواذل» ووجه التفصّي[2] عن ذلك مذكور في الشرح (وقد يحذف صدر الاستيناف فعلاً كان أو اسماً[3] (نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهٗ فِيْهَا بِالْغُدُوِّ وَالْاٰصَالِ ۙ﴿۳۶﴾ رِجَالٌ﴾ [النور:٣٦-٣٧]) فيمن قرأها مفتوحة الباء[4] كأنه قيل «من يسبّحه» فقيل ﴿رِجَالٌ﴾ أي: يسبّحه رجال (وعليه

«كالصداقة القديمة» مثال للسبب المُوجِب. قوله «لما يسبق إلخ» علّة لقوله «لاشتماله إلخ». قوله «للعلّيّة» أي: لكون الوصف علّة للحكم. قوله «أنّه علّة له» بدل من «ما» أي: يسبق إلى الفهم من الترتّب المذكور أنّ الوصف علّة للحكم كما في قوله تعالى: ﴿اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ﴾ [الفاتحة:١].

(١) قوله: [وههنا بحث] أي: وفي الأبلغيّة المعلّلة بما ذكر بحث. قوله «عن السبب» أي: عن السبب المُوجِب للحكم. قوله «لا محالة» أي: سواء كان الاستيناف مبنيًّا على الاسم أو على الصفة فلا فرق بينهما بأبلغيّة الثاني وعدم أبلغيّة الأوّل. قوله «وإلاّ إلخ» أي: وإن لم يكن السؤال عن السبب فلا وجه لاشتمال الجواب على بيانه سواء بني الاستيناف على الاسم أو على الصفة فلا فرق بين الاستينافين بالأبلغيّة وعدمها، فجعلُ المبنيّ على الصفة أبلغَ من المبنيّ على الاسم وتعليلُه بما ذكر لا يتمّ. قوله «كما إلخ» فإنّ السؤال فيه ليس عن السبب ولا الجواب مشتملاً على بيانه، وكذا في «زعم العواذل إلخ».

(٢) قوله: [ووجه التفصّي إلخ] أي: ووجه التخلّص من ذلك البحث مذكور في "المطوّل" وحاصله أنّا نختار الشقّ الأوّل ونقول إنّ الجواب عن السؤال عن سبب الحكم قد يكون بإعادة الاسم فيفيد أنّ سبب الحكم كونه حقيقاً به وقد يكون بالإتيان بصفته فيفيد أنّ سبب كونه حقيقاً به هو هذا الوصف، ففي الأوّل بيان سبب الحكم فقط وفي الثاني بيان لسبب سبب الحكم فكان أبلغ من الأوّل.

(٣) قوله: [فعلاً كان أو اسماً] أي: فعلاً كان ذلك الصدر كما في الآية الآتية أو اسماً كما في المثال الذي بعدها، ومنه ما تقدّم من قوله «سهر دائم وحزن طويل».

(٤) قوله: [فيمن قرأها مفتوحة الباء] تعيين للقراءة التي تكون عليها الآية ممّا نحن فيه، لأنها على قراءتها

«نعم الرجل زيد») أو «نعم رجلاً زيد»[(١)] (على قول) أي: على قول من يجعل المخصوص خبرَ مبتدأ محذوف أي: «هو زيد» ويجعل الجملة استينافاً جواباً للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم (وقد يحذف) الاستيناف (كلّه إمّا مع قيام شيء مقامه نحو) قول الحَماسيِّ[(٢)] (زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ * لَهُمْ إِلْفٌ) أي: إيلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء إلى اليمن ورحلة في الصيف إلى الشام (وَلَيْسَ لَكُمْ إلاَفٌ) أي: مؤالفة في الرحلتين المعروفتين كأنه قيل[(٣)] «أ صدقنا أم كذبنا» فقيل «كذبتم» فحذف هذا الاستيناف كلُّه وأقيم قوله «لهم إلف وليس لكم إلاف» مقامه لدلالته عليه[(٤)] (أو بدون ذلك) ....

مكسورة الباء لا تكون من الاستيناف في شيء. قوله «كأنه قيل إلخ» إشارة إلى تقدير السؤال. قوله «أي: يسبِّحه رجال» أي: فحذف صدر الاستيناف وهو «يسبِّحه» اعتماداً على «يسبَّح» الأوّل.

(١) **قوله:** [أو «نعم رجلاً زيد»] إشارة إلى أنّ ما يكون فاعله ظاهراً وما يكون فاعله ضميراً سيّان هنا. قوله «أي: على قول إلخ» تعيين لقول يكون عليه استيناف محذوف الصدر في «نعم الرجل زيد» أي: أمّا على قول من يجعل المخصوص فيكون فيه استيناف محذوف العجز، وأمّا على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبراً له فلا حذف فيه ولا استيناف. قوله «ويجعل إلخ» عطف على «يجعل» الأوّل من عطف اللازم على الملزوم.

(٢) **قوله:** [قول الحَماسيّ] وهو ساور بن هند يهجو بني أسد ويكذِّبهم في انتمائهم لقريش وادّعائهم أنهم إخوتهم ونظائرهم. قوله «أي: إيلاف» هو والإلف والإلاف والمُؤالَفة بمعنى واحد وهو الرغبة، والرحلة السفر. قوله «إلى اليمن» لأنه حارّ. قوله «إلى الشام» لأنه بارد.

(٣) **قوله:** [كأنه قيل إلخ] إشارة إلى سؤال مقدَّر ناشٍ عن قوله «زعمتم إلخ» وذلك لأنّ إيراد المتكلِّم لفظ الزعم يشعر بأنه لم يسلِّم المزعوم فكان المقام مقام أن يقال «أ صدقنا إلخ». قوله «كذبتم» هذا هو الاستيناف الذي حذف كلّه فالفصل هنا تقديريّ. قوله «لهم إلف إلخ» منقطع عمّا قبله قائم مقام الاستيناف المحذوف.

(٤) **قوله:** [لدلالته عليه] لأنّ قوله «لهم إلف إلخ» علّة لقوله «كذبتم» والعلّة تدلّ على المعلول، ويحتمل أن يكون قوله «لهم إلف إلخ» جواباً لسؤال اقتضته الاستيناف المحذوف فكأنه لمّا قيل «كذبتم» قيل «لم كذبنا» فقيل «لهم إلف إلخ» فيكون في البيت استينافان أحدهما محذوف والآخر مذكور تأمّل.

أي: قيام شيء مقامه[1] اكتفاءً بمجرّد القرينة (نحو: ﴿فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات:٤٨]) أي: نحن[2] (على قول) أي: على قول[3] من يجعل المخصوص خبر المبتدأ أي: «هم نحن»، ولمّا فرغ من بيان الأحوال الأربعة[4] المقتضية للفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال (وأمّا الوصل[5] لدفع الإيهام فكقولهم «لا وأيّدك الله») فقولهم «لاَ» ردّ لكلام سابق كما إذا قيل «هل الأمر كذلك[6]» فيقال «لاَ» أي: ليس الأمر كذلك فهذه جملة إخباريّة،

---

(١) **قوله:** [أي: قيام شيء مقامه] أي: مقام الاستيناف المحذوف، وهذا تعيين للمشار إليه. قوله «اكتفاءً» أي: أو قد يحذف الاستيناف كلّه بدون قيام شيء مقامه اكتفاءً بمجرّد القرينة الدالّة على المحذوف التي لا بدّ منها في كلّ حذف.

(٢) **قوله:** [أي: نحن] هذا هو المخصوص المحذوف، فلمّا قيل «نعم الماهدون» فكأنه قيل «من الماهدون» لأنّ «نعم» لإبهام فاعلها بصدد أن يسأل معها عن المخصوص فيجاب بالمخصوص وإذا دلّت عليه القرينة جاز حذفه كما هنا فإنّ قوله تعالى قبله: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ فَرَشۡنَٰهَا﴾ يدلّ على أنّ المخصوص بالمدح هو المتكلّم.

(٣) **قوله:** [أي: على قول إلخ] أي: إنّما يكون قوله تعالى: ﴿فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ﴾ من حذف الاستيناف كلّه على قول إلخ. قوله «من يجعل المخصوص خبر المبتدأ» وكذا على قول من يجعله مبتدأ محذوفَ الخبر، والاقتصار على القول الأوّل لكونه مشهوراً بين النحاة، وأمّا على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبراً عنه فلا يكون من الاستيناف في شيء بل ممّا حذف فيه المبتدأ فقط.

(٤) **قوله:** [الأحوال الأربعة إلخ] وهي كمالُ الانقطاع بلا إيهام وكمالُ الاتّصال وشبهُ الأوّل وشبهُ الثاني. قوله «الحالتين إلخ» وهما كمالُ الانقطاع مع الإيهام والتوسّطُ بين الكمالين.

(٥) **قال:** [وأمّا الوصل] أي: الوصل بين الجملتين الذي يجب مع وجود كمال الانقطاع بينهما. **قال:** «لدفع الإيهام» أي: لأجل دفع إيهام السامع خلاف مراد المتكلّم على تقدير الفصل. **قال:** «فكقولهم» أي: في محاوراتهم عند قصد النفي لشيء تقدّم مع الدعاء للمخاطب بالتأييد.

(٦) **قوله:** [«هل الأمر كذلك»] أي: هل أسأت إلى فلان أو هل الأمر كما زعم فلان مثلاً. قوله «فهذه» أي: جملة «ليس الأمر كذلك» التي تضمّنتها «لاَ». قوله «فبينهما كمال الانقطاع» أي: لاختلافهما خبراً وإنشاءً معنى فقط. قوله «لكن عطفت إلخ» هذا صريح في أنّ الواو عاطفة لا زائدة ولا اعتراضيّة.

و«أيّدك الله» جملة إنشائيّة دعائيّة فبينهما كمال الانقطاع لكن عطفت عليها لأنّ ترك العطف يُوهِم[1] أنه دعاء على المخاطَب بعدَم التأييد مع أنّ المقصود الدعاء له بالتأييد فأينما وقع[2] هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم «لاَ»، وبعضهم[3] لمّا لم يقف على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الثعالبي حكاية مشتملة على قوله «قلت لا وأيّدك الله» وزعم أنّ قوله «وأيّدك الله» عطف على قوله «قلت»، ولم يعرف[4] أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول، وأنه[5] لو لم يحك الحكاية فحين ما قال للمخاطب «لا وأيّدك الله» فلا بدّ له من معطوف عليه (وأمّا للتوسّط) عطف على قوله «أمّا الوصل لدفع الإيهام» أي:

---

(١) **قوله:** [لأنّ ترك العطف يُوهِم إلخ] حكي أنّ أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه مرّ برجل في يده ثوب فقال الصديق: «أ تبيع هذا» فقال الرجل: «لا يرحمك الله» فقال الصديق: «لا تقل هكذا قل لا ويرحمك الله»، فإنّه يدلّ على أنّ ترك العطف هنا موهم لخلاف المقصود.

(٢) **قوله:** [فأينما وقع إلخ] تفريع على قوله «لكن عطفت عليها»، وإنما أتى الشارح بهذا التعميم توطئة وتمهيداً للردّ على البعض الآتي. قوله «هذا الكلام» أي: مثل هذا الكلام ممّا جمع فيه بين «لاَ» لردّ الكلام السابق وبين جملة دعائيّة مثل «لا ونصرك الله» أو «لا ورحمك الله» أو «لا وأصلحك الله». ثمّ قوله «أينما» شرطيّة جوابها قوله «فالمعطوف إلخ» أي: فالمعطوف هو ما تضمّنته «لاَ» من الجملة.

(٣) **قوله:** [وبعضهم] وهو الشارح العلاّمة الزوزنيّ. قوله «في هذا الكلام» أي: في «لا وأيّدك الله» وما ماثله. قوله «نقل» جواب «لمّا» أي: ونقل ذلك البعض. قوله «وزعم» عطف على «نقل».

(٤) **قوله:** [ولم يعرف إلخ] أي: ولم يعرف هذا الزاعم أنه لو كان «أيّدك الله» كذلك أي: معطوفاً على قوله «قلت» لم يدخل الدعاء تحت القول وهو خلاف المراد إذ المقصود «قلت لا وقلت أيّدك الله».

(٥) **قوله:** [وأنه] عطف على «أنه» الأوّل وردّ آخر على ذلك البعض. قوله «الحكاية» المراد به «قلت». قوله «فحين ما» جواب «لو» و«ما» مصدريّة، وضمير «يحك» و«قال» للثعالبيّ والفاء في «فلا بدّ» زائدة، أو الجواب «فلا بدّ» والفاء في «فحين» زائدة، أي: ولم يعرف هذا الزاعم أنّ الثعالبيّ لو لم يأت بقوله «قلت» فلا بدّ حين قوله «لا وأيّدك الله» من معطوف عليه ولم يوجد ووجود العطف من غير معطوف عليه باطل فبطل كلامه، فالوجه أن جعل المعطوف عليه مضمون «لا» كما مرّ.

أمّا الوصل لتوسّط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتّصال، وقد صحّفه[1] بعضهم «إمّا» بكسر الهمزة فرَكِب مَتْنَ عَمْياءَ وخَبَطَ خَبْطَ عَشْواءَ (فإذا اتّفقتا) أي: الجملتان (خبراً أو إنشاءً لفظاً ومعنًى أو معنًى فقط) ويكون بينهما جامع[2] بدلالة ما سبق من أنه إذا لم يكن جامع فبينهما كمال الانقطاع، ثم الجملتان[3] المتّفقتان خبراً أو إنشاءً لفظاً ومعنى قسمان لأنهما إمّا إنشائيّتان أو خبريّتان، والمتّفقتان معنى فقط[4] ستّة أقسام لأنهما إن كانتا إنشائيّتين معنى فاللفظان إمّا خبران أو الأولى خبر والثانية إنشاء أو بالعكس وإن كانتا

---

(١) **قوله:** [وقد صحّفه] أي: وقد صحّف «أمّا» التي بفتح الهمزة «إمّا» بكسر الهمزة. قوله «بعضهم» وهو العلاّمة الزوزنيّ. قوله «فرَكِبَ إلخ» أي: فصار مثل من ركب ظهر ناقة عمياء وخبط كخبط ناقة لا تبصر بالليل، أي: إنّه وقع في خبط عظيم فإنه أحوجه الأمر إلى تقدير معطوف عليه قبلها أي: «وأمّا الوصل فإمّا لدفع الإيهام وإمّا للتوسّط» فبقيت الفاء في قوله «فكقولهم» ضائعة وبقيت «إذا» بلا جواب إن كانت شرطيّة وبلا متعلّق ظاهر إن كانت لمجرّد الظرفيّة، فاحتاج إلى جعل الفاء في «فكقولهم» مؤخّرة عن تقديم وأنّ المعطوف عليه المحذوف زحلقت عنه الفاء فأدخلت على «كقولهم» وإلى تقدير الجواب أو متعلّق الظرف، وهذه تكلّفات ساقطة وتعسّفات سافلة.

(٢) **قوله:** [ويكون بينهما جامع] زيادة من الشارح إشارة إلى أنّ هذه الزيادة مرادة هنا. قوله «بدلالة إلخ» أي: وإنّما ترك المصـ هذه الزيادة مع أنها مرادة بدلالة إلخ. قوله «من أنه إلخ» بيان لـ«ما». قوله «فبينهما كمال الانقطاع» أي: مع أنّ الكلام هنا في التوسّط بين الكمالين.

(٣) **قوله:** [ثمّ الجملتان إلخ] بيان لأنّ قول المصـ «فإذا اتّفقتا خبراً أو إنشاءً لفظاً ومعنى أو معنى فقط» يشمل الأقسام الثمانية كلّها من باب التوسّط بين الكمالين وقد أورد الأمثلة فيما يأتي للأقسام الأربعة منها وبقي على المصـ أمثلة الأقسام الأربعة. قوله «لأنهما إمّا إنشائيّتان» أي: لفظاً ومعنى.

(٤) **قوله:** [والمتّفقتان معنى فقط] أي: والجملتان المتّفقتان خبراً أو إنشاءً معنى فقط. قوله «فاللفظان إمّا خبران» نحو «تذهب إلى زيد وتكرمه». قوله «أو الأولى خبر والثانية إنشاء» نحو «تذهب إلى زيد وأكرمه». قوله «أو بالعكس» أي: أو الأولى إنشاء والثانية خبر نحو «قم الليل وتصوم النهار».

خبريّتين معنى فاللفظان إمّا إنشاآن[1] أو الأولى إنشاء والثانية خبر أو بالعكس فالمجموع ثمانية أقسام، والمصنف أورد للقسمين الأوّلين مثاليهما (كقوله تعالى: ﴿يُخٰدِعُوْنَ اللّٰهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾[2] [النساء:١٤٢] وقوله: ﴿اِنَّ الْاَبْرَارَ لَفِيْ نَعِيْمٍ ۝ وَاِنَّ الْفُجَّارَ لَفِيْ جَحِيْمٍ﴾ [الانفطار:١٣-١٤]) في الخبريّتين[3] لفظاً ومعنى إلاّ أنهما في المثال الثاني متناسبان في الاسميّة بخلاف الأوّل (وقوله تعالى: ﴿كُلُوْا وَاشْرَبُوْا وَلَا تُسْرِفُوْا﴾[4] [الأعراف:٣١]) في الإنشائيّتين[5] لفظاً ومعنى، وأورد للاتّفاق معنى فقط مثالاً واحداً إشارة إلى أنه يمكن تطبيقه[6] على قسمين

---

(١) قوله: [فاللفظان إمّا إنشاآن] نحو «أ لم أكرمك وأ لم أعطك». قوله «أو الأولى إنشاء والثانية خبر» نحو «أ لم أكرمك وأعطيتك». قوله «أو بالعكس» أي: أو الأولى خبر والثانية إنشاء نحو «أمرتك بالتقوى وألم آمرك بترك الظلم». قوله «للقسمين الأوّلين» أي: للجملتين المتّفقتين خبراً لفظاً ومعنًى والجملتين المتّفقتين إنشاءً لفظاً ومعنًى.

(٢) قال تعالى: [﴿يُخٰدِعُوْنَ اللّٰهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾] فإنّ الجملتين خبريّتان لفظاً ومعنى، والجامع بينهما اتّحادُ المسندين لأنهما معاً من المخادعة وكونُ كلّ من المسند إليهما مُخادِعاً ومُخادَعاً باعتبارين فبينهما شبه التضايف أو شبه التضادّ. قال تعالى: ﴿اِنَّ الْاَبْرَارَ لَفِيْ نَعِيْمٍ﴾ الآية، فإنّ الجملتين خبريّتان لفظاً ومعنًى، والجامع بينهما التضادّ بين المسندين والمسند إليهما فإنّ الأبرار ضدّ الفجّار والكون في النعيم ضدّ الكون في الجحيم.

(٣) قوله: [في الخبريّتين إلخ] أي: يقال المثالان في تمثيل الجملتين الخبريّتين لفظاً ومعنًى. قوله «إلاّ أنهما إلخ» إشارة إلى نكتة إيراد المثالين للقسم الواحد وبيان للفرق بينهما.

(٤) قال تعالى: [﴿كُلُوْا وَاشْرَبُوْا وَلَا تُسْرِفُوْا﴾] فإنّ الجمل الثلاث إنشائيّات لفظاً ومعنى، والجامع بينها اتّحادها في المسند إليه وتناسبُها في المسند لأنّ بين الأكل والشرب والإسراف تقارناً في الخيال فإنّ الإنسان إذا تخيّل الأكل تخيّل الشرب لتلازمهما عادة وإذا حضرا في خياله تخيّل مضرّة الإسراف.

(٥) قوله: [في الإنشائيّتين إلخ] أي: يقال المثال في تمثيل الجملتين الإنشائيّتين لفظاً ومعنى. قوله «وأورد إلخ» تمهيدٌ للمثال الآتي وتنبيهٌ على الإشارة فيه وبيانٌ لفائدة العبارة. قوله «إشارةً» أي: حال كونه مشيراً.

(٦) قوله: [يمكن تطبيقه إلخ] أي: يمكن تطبيق المثال الآتي على قسمين من الأقسام الستّة للاتّفاق معنى فقط أحدهما أن تكون الجملتان إنشائيّتين معنى ولفظ الأولى خبر ولفظ الثانية إنشاء كما في ﴿لَا تَعْبُدُوْنَ

من أقسامه الستّة، وأعاد فيه لفظ الكاف تنبيهاً على أنه مثال للاتّفاق معنى فقط فقال (وكقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة:٨٣]) فعطف «قولوا»[1] على «لا تعبدون» مع اختلافهما لفظاً لكونهما إنشائيّتين معنى لأنّ قوله «لا تعبدون» إخبار في معنى الإنشاء[2] (أي: «لا تعبدوا») وقوله: «وبالوالدين احسانا» لا بدّ له من فعل[3] فإمّا أن يقدّر خبر في معنى الطلب أي: («وتحسنون» بمعنى «أحسنوا») فتكون الجملتان[4] خبراً لفظاً إنشاءً معنًى، وفائدة تقديرِ الخبر ثمّ جعلِه بمعنى الإنشاء أمّا لفظاً[5] فالملايمة مع قوله «لا تعبدون»

﴿إِلَّا اللَّهَ﴾ و﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾، وثانيهما أن تكون الجملتان إنشائيّتين معنى ولفظاهما خبران كما في ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ و﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ إذا قدِّر له «تحسنون» بمعنى «أحسنوا» كما يأتي.

(١) **قوله**: [فعطف «قولوا» إلخ] والجامع بين هذه الجمل هو اتّحاد المسند إليه وكذا اتّحاد المسند لأنّ كلاًّ من تخصيصِ الله تعالى بالعبادة والإحسانِ بالوالدين والقولِ الحسن للناس مأخوذُ الميثاق عليه ومأمور به. قوله «مع اختلافهما لفظاً» فإنّ الأولى إخبار لفظاً والثانية إنشاء لفظاً.

(٢) **قوله**: [إخبار في معنى الإنشاء] وذلك لأنّ الميثاق يقتضي الأمر والنهي فإذا بعده خبر أُوِّل بالأمر أو النهي فيكون قوله «لا تعبدون إلاّ الله» بمعنى «لا تعبدوا إلاّ الله».

(٣) **قوله**: [لا بدّ له من فعل] وذلك لأنّ قوله «وبالوالدين» جارّ ومجرور ومعمول لا بدّ له من عامل يعمل فيه والأصل في العامل أن يكون فعلاً. قوله «فإمّا إلخ» أي: وإذا لم يكن له بدّ من فعل فإمّا إلخ. قوله «خبر في معنى الطلب» أي: بقرينة المعطوف عليه وهو قوله «لا تعبدون إلخ» فإنّه خبر في معنى الطلب.

(٤) **قوله**: [فتكون الجملتان] وهما قوله «لا تعبدون إلاّ الله» وقوله «وتحسنون إلخ» المقدَّر. قوله «وفائدة تقديرِ الخبر إلخ» جواب سؤال ظاهر وهو أن يقال ما فائدة تقديرِ الخبر أوّلاً ثمّ جعلِه بمعنى الإنشاء ثانياً، ثمّ قوله هذا مبتدأ خبره محذوف وهو «ظاهرة لفظاً ومعنى» وقوله «أمّا لفظاً إلخ» تفصيل لهذه الجملة.

(٥) **قوله**: [أمّا لفظاً] أي: أمّا فائدة التقدير والجعل لفظاً. قوله «فالملايمة إلخ» أي: المناسبة بين هذا المعطوف وبين المعطوف عليه وهو قوله «لا تعبدون» من جهة أنّ كلاًّ منهما يكون خبراً لفظاً إنشاءً معنًى. قوله «وأمّا معنى» أي: وأمّا فائدة التقدير والجعل معنًى. قوله «فالمبالغة» أي: في طلب المأمور به. قوله

وأمّا معنًى فالمبالغة باعتبار أنّ المخاطَب كأنه سارع إلى الامتثال فهو يخبر عنه كما تقول «تذهب إلى فلان وتقول له كذا» تريد الأمر[1] (أو) يقدّر[2] من أوّل الأمر صريح الطلب على ما هو الظاهر أي: («وأحسنوا) بالوالدين إحساناً» فتكونان[3] إنشائيّتين معنى مع أنّ لفظ الأولى إخبار ولفظ الثانية إنشاء (والجامع بينهما) أي: بين الجملتين (يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما والمسندين جميعاً) أي: باعتبار المسند إليه في الجملة الأولى والمسند إليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الأولى والمسند في الثانية (نحو «يَشعُر زيد ويكتب») للمناسبةِ[4] الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنِهما في خيال أصحابهما («ويعطي)

«فهو يخبر عنه» أي: فالمتكلّم يخبر عن المأمور به ويجيء بصيغة الخبر عنه لا بصيغة الأمر به أي: فالتعبير بالخبر مكان الأمر أبلغ من صريح الأمر لإفادته المبالغة بالاعتبار المذكور.

(١) **قوله:** [تريد الأمر] أي: تريد به «اذهب إلى فلان وقل له كذا» لكن تعبِّر بـ«تذهب» إظهاراً لكمال الرغبة حيث تعدّ الذَهاب كالواقع المتسارع إليه وذلك لأنّ المرغوب يتخيّل واقعاً وفي ذلك من المبالغة في طلب وقوع الذَهاب ما ليس في صريح الأمر وقولك «إذهب إلى فلان».

(٢) **قوله:** [يقدَّر] عطف على «يقدَّر» الأوّل. قوله «على ما هو الظاهر» لأنّ الأصل في الطلب أن يكون بصيغته الصريحة فلكلّ من التقديرين من «تحسنون» و«أحسنوا» مرجِّح، وظاهر كلام المتن والشرح أنّ التقدير الأوّل أولى حيث قدّمه المتن وبيّنه الشرح أتمّ بيان، وإن كان الظاهر هو الثاني.

(٣) **قوله:** [فتكونان] أي: الجملتان وهما قوله «لا تعبدون إلاّ الله» وقوله «أحسنوا» المقدَّر. قوله «مع أنّ إلخ» أي: والحال أنّ لفظ الأولى إلخ. **قال:** «المسند إليهما» الضمير راجع إلى اللام الموصولة باعتبار المعنى أي: اللذَيْن أسند إليهما. **قال:** «جميعاً» أي: لا باعتبار المسند إليهما فقط أو المسندين فقط.

(٤) **قوله:** [للمناسبة إلخ] أي: إنّما صحّ عطف «يكتب» على «يشعُر زيد» لوجود الجامع العقليّ بين المسندين وهو المناسبة وبين المسند إليهما وهو الاتّحاد. قوله «وتقارنهما إلخ» أي: ولتقارنهما إلخ، وهذا جامع آخر بين المسندين لأنّ التقارن في الخيال جامع خياليّ. قوله «في خيال أصحابهما» وهم الأُدَباء الذين يعانون النظم والنثر، وفيه إشارة إلى أنه ليس بينهما تقارن في الخيال مطلقاً.

زيد (ويمنع») لتضادّ[1] الإعطاء والمنع، هذا عند اتّحاد المسند إليهما، وأمّا عند تغايرهما فلا بدّ من تناسبهما أيضاً كما أشار إليه بقوله (و«زيد شاعر وعمرو كاتب» و«زيد طويل وعمرو قصير» لمناسبة[2] بينهما) أي بين زيد وعمرو كالأخوّة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك[3] وبالجملة يجب أن يكون أحدهما مناسباً للآخر وملابساً له ملابَسة لها نوع اختصاص (بخلاف «زيد كاتب وعمرو شاعر» بدونها) أي: بدون المناسبة بين زيد وعمرو فإنّه لا يصحّ وإن كان المسندان متناسبين بل وإن اتّحد المسندان ولهذا[4] حكموا بامتناع نحو «خفّي ضيِّق وخاتَمي ضيِّق» (وبخلاف «زيد شاعر وعمرو طويل» مطلقاً) أي: سواء

---

(١) قوله: [لتضادّ إلخ] أي: إنّما صحّ عطف «يمنع» على «يعطي زيد» لوجود الجامع الوهميّ بين المسندين وهو التضادّ لأنّ المنع كفّ النفس عن الإعطاء ولوجود الجامع العقليّ بين المسند إليهما. قوله «هذا» أي: ما سبق من المثالين. قوله «عند اتّحاد المسند إليهما» أي: والاتّحاد أتمّ مناسبة وجامع عقليّ فلا يطلب معه جامع آخر. قوله «من تناسبهما أيضاً» بأن يكون بينهما علاقة خاصّة كالصداقة والأخوّة ونحو ذلك ولا تكفي المناسبة العامّة ككونهما إنسانين أو قائمين مثلاً.

(٢) قال: [لمناسبة إلخ] أي: إنّما صحّ العطف في المثالين لوجود مناسبة خاصّة بين المسند إليهما في المثالين كالصداقة أو العداوة أو نحو ذلك فإن لم توجد بينهما مناسبة خاصّة لم يصحّ العطف، وإنّما لم ينبِّه على وجود المناسبة بين المسندين للعلم بها ممّا تقدّم.

(٣) قوله: [أو نحو ذلك] كاشتراكهما في إمارة أو تجارة أو اتّصافهما بعلم أو شَجاعة أو غير ذلك. قوله «وبالجملة» أي: ونقول قولاً ملتبساً بالإجمال أي: قولاً مجمَلاً. قوله «وملابساً له» عطف تفسير. قوله «ملابَسة» مفعول مطلق لقوله «ملابساً». قوله «لها نوع اختصاص» أي: وأمّا الملابسة العامّة كالجزئيّة والحيوانيّة والإنسانيّة فلا تكفي في صحّة العطف.

(٤) قوله: [ولهذا] أي: ولعدم وجود المناسبة الخاصّة بين المسند إليهما في «خفّي ضيِّق وخاتمي ضيِّق» حكموا بامتناعه وأمّا مناسبتهما في كونهما معاً ملبوسين فلا عبرة به ما لم يوجد بينهما تقارن في الخيال كأن يقصد ذكر الأشياء المتّفقة في الضيق فيجوز العطف لأنّ المعنى حينئذ «هذا الأمر ضيق وذلك الأمر ضيق» فقد عاد الأمر إلى الاتّحاد في الركنين.

كان بين زيد وعمرو مناسبة أو لم تكن فإنّه لا يصحّ لعدم تناسب[1] الشعر وطول القامة (السكاكي) ذكر[2] أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوّة المُفكِّرة جمعاً من جهة العقل[3] وهو الجامع العقليّ أو من جهة الوهم وهو الجامع الوهميّ أو من جهة الخيال وهو الجامع الخياليّ، والمراد بالعقل[4] القوّة العاقلة المُدرِكة للكليّات[5] وبالوهم

---

(١) **قوله:** [لعدَم تناسب إلخ] علّة لعدم صحّة العطف مطلقاً، وحاصله أنه على فرض وجود المناسبة بين زيد وعمرو فهي مفقودة بين المسندين فامتنع العطف مطلقاً سواء كان بين المسند إليهما مناسبة أو لا.

(٢) **قوله:** [ذكر] إشارة إلى أنّ قوله «السكّاكي» مبتدأ محذوف الخبر. قوله «ما يجمعهما» أي: جامع يجمع الجملتين كالاتّحادِ وشبهِ التماثل والتقارنِ في الخيال. قوله «عند إلخ» أي: في القوّة المفكِّرة وهي القوّة الآخِذة من غيرها ما تتصرّف فيه بالحلّ والتركيب.

(٣) **قوله:** [من جهة العقل] أي: جمعاً كائنا بواسطة حكم العقل بأن يتخيّل العقل بسبب ذلك الجامع على جمعهما في المفكِّرة. قوله «وهو» أي: وما يجمعهما في المفكِّرة من جهة العقل الجامع العقليّ كالاتّحاد والتماثل والتضايف. قوله «أو من جهة الوهم» أي: أو جمعاً كائناً بواسطة حكم الوهم بأن يتخيّل الوهم بسبب ذلك الجامع على جمعهما في المفكِّرة. قوله «وهو» أي: وما يجمعهما في المفكِّرة من جهة الوهم الجامع الوهميّ كشبه التماثل والتضادّ وشبه التضادّ. قوله «أو من جهة الخيال» أي: أو جمعاً كائناً بواسطة حكم الخيال بأن يتخيّل الخيال بسبب ذلك الجامع على جمعهما في المفكِّرة. قوله «وهو» أي: وما يجمعهما في المفكِّرة من جهة الوهم الجامع الوهميّ كالتقارن في الخيال.

(٤) **قوله:** [والمراد بالعقل إلخ] شروع في بيان القوى الباطنيّة المُدرِكة، قال السيِّد في حاشية "المطوّل": المفهوم إمّا كليّ وإمّا جزئيّ، والجزئيّ إمّا صور وهي المحسوسات بإحدى الحواسّ الخمس الظاهرة وإمّا معان وهي الأمور الجزئيّة المنتزعة من الصور المحسوسة، ولكلّ من الأقسام الثلاثة مُدرِك وحافظ، فمُدرِك الكليّ وما في حكمه من الجزئيّات المجرَّدة عن العوارض المادّية هو العقل وحافظه على ما زعموا هو المبدأ الفياض، ومُدرِك الصور هو الحسّ المشترك وحافظها الخيال، ومُدرِك المعاني هو الوهم وحافظها الذاكرة، ولا بدّ من قوّة أخرى متصرِّفة تسمّى مفكِّرة ومتخيّلة، وبهذه الأمور السبعة ينتظم أحوال الإدراكات كلّها، والمقصود الإشارة إلى الضبط وإن كان خارجاً عن الفنّ.

(٥) **قوله:** [للكليّات] أي: ولما في حكمها من الجزئيّات المجرّدة عن العوارض المادّيّة المعروضة للصور

القوّة المُدرِكة للمعاني الجزئيّة الموجودة في المحسوسات من غير أن تتأدّى إليها[١] من طُرُق الحواسّ كإدراك الشاة معنى في الذئب، وبالخيال القوّة التي تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها[٢] بعد غيبتها عن الحسّ المشترك وهي القوّة التي تتأدّى إليها صور المحسوسات من طرق الحواسّ الظاهرة، وبالمفكرة القوّة التي من شأنها التفصيل[٣] والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحسّ المشترك والمعاني المدرَكة بالوهم بعضها مع بعض، ونعني[٤] بالصور ما يمكن إدراكه بإحدى الحواسّ الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن، فقال السكاكي[٥] الجامع بين الجملتين إمّا عقليّ وهو أن يكون بين الجملتين اتّحاد في تصوّر

والأبعاد كالطول والعرض والعمق، وزعموا أولئك الضالّون أنّ خزانتها العقلُ الفيّاض وهو عقلُ فلك القمر وأنه العقل العاشر المُفيض على الكائنات ما تقبله وأنّ الأفلاك حيّة درّاكة لها نفوس وعقول.

(١) **قوله:** [من غير أن تتأدّى إليها] أي: من غير أن تصل إلى تلك القوّة، وهذا زيادة توضيح إذ المراد بالمعاني ما يقابل الصور والواصل إليها من الحواسّ هو الصور، فالمبصرات والمسموعات والمشمومات والمذوقات والملموسات داخلة في الصور لا في المعاني. قوله «كإدراك الشاة» مثال للوهم أي: كالقوّة التي تدرك به الشاة معنى في الذئب وهو الإيذاء والعداوة، فالعداوة التي في الذئب معنى جزئيّ تدركه الشاة بالواهمة ولم يصل إليها هذا المعنى من حاسّة ظاهرة.

(٢) **قوله:** [وتبقى فيها] أي: وتبقى تلك الصور في تلك القوّة. قوله «وهي» أي: والحسّ المشترك وتأنيث الضمير باعتبار القوّة. قوله «تتأدّى إليها» أي: تصل إليها، فهي كحوض يصبّ فيها من أنابيب خمسة.

(٣) **قوله:** [التفصيل] أي: التحليل والتفكيك كأن تتصوّر أن لا رأس للإنسان ولا عِلم للعِلم ولا جمود للحجر. قوله «والتركيب» كأن تتصوّر أنّ لزيد رأسين وللعِلم عداوة وللماء جموداً.

(٤) **قوله:** [ونعني إلخ] بيان المراد بالصور والمعاني المأخوذة في بيان المراد بالمفكِّرة. قوله «وبالمعاني» أي: ونعني بالمعاني المُدرَكة بالوهم ما لا يمكن إدراكه بالحواسّ الظاهرة من المعاني الجزئيّة.

(٥) **قوله:** [فقال السكّاكي] عطف على قوله «ذكر» سابقاً، وقوله «السكّاكي» إظهار في موضع الإضمار لبعد العهد بكثرة الفصل. قوله «في تصوّر مّا» أي: في متصوّر مّا، كما سيذكره الشارح.

مّا مثل الاتّحاد[١] في المخبر عنه أو في الخبر أو في قيد من قيودهما، وهذا ظاهر في أنّ المراد بالتصوّر الأمر المتصوّر، ولمّا كان مقرَّراً[٢] أنه لا يكفي في عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما باعتراف السكاكي أيضاً غيّر[٣] المصنف عبارة السكّاكي فقال (الجامع بين الشيئين إمّا عقليّ) وهو أمر بسببه يقتضي العقل اجتماعَهما في المُفكِّرة[٤] وذلك (بأن يكون بينهما اتّحاد في التصوّر أو تماثل فإنّ العقل[٥] بتجريده المثلين عن التشخّص في

---

(١) **قوله:** [مثل الاتّحاد إلخ] يفهم منه أنّ الاتّحاد في واحد من المسند إليه والمسند وقيد من قيودهما كاف للجمع بين الجملتين نحو «زيد قائم وزيد شاعر» و«زيد كاتب وبكر كاتب» و«زيد الراكب قائم وبكر الراكب ضارب» وفساده واضح، وإلى هذا الاعتراض يشير بقوله الآتي: «ولمّا كان إلخ» وسيجيب عنه بأنّ كلامه هنا في بيان الجامع في الجملة لا في بيان القدر الكافي في الجمع بين الجملتين فلا إشكال. قوله «وهذا» أي: قوله مثل الاتّحاد إلخ. قوله «ظاهر إلخ» وذلك لأنّ المخبر عنه والخبر والقيد التي مثّل بها للتصوّر أمور متصوّرة لا تصوّرات.

(٢) **قوله:** [مقرَّراً] خبر لـ«كان» مقدّم على اسمها وهو قوله «أنه لا يكفي إلخ». قوله «لا يكفي في عطف إلخ» أي: بل لا بدّ فيه من جامع بين جميع الأجزاء الأربعة على الوجه السابق. قوله «باعتراف إلخ» فإنّه ذكر عدم كفايته فيه في موضع آخر وإن كانت عبارته المذكورة هنا تؤذن بالكفاية.

(٣) **قوله:** [غيّر إلخ] جواب «لمّا»، أي: غيّر عبارتَه لإصلاحها لما فيها من إيهام خلاف المقصود فأبدل «الجملتين» بـ«الشيئين» المعرّف بلام الاستغراق بمعنى أنّ كلّ شيئين من الجملتين يجب الجامع بينهما وأبدل «تصوّر» المنكّر بـ«التصوّر» المعرّف بلام الجنس ليفيد أنّ الجامع الاتّحادُ في جنس المتصوّر فيصدق بتصوّر المسندين والمسند إليهما في الجملتين ولا يكفي الاتّحاد في متصوّر واحد.

(٤) **قوله:** [في المُفكِّرة] أي: التي هي المتصرِّفة الآخذة من غيرها ما تتصرّف فيه بالحلّ والتركيب على وجه الصحّة والبطلان. قوله «وذلك إلخ» أي: والجامع العقليّ يصور بأن يكون إلخ.

(٥) **قال:** [فإنّ العقل إلخ] بيانٌ لوجه كون التماثل جامعاً عقليًّا وجوابٌ عمّا يقال إنّ المثلين قد يكونان جزئيّين جسمانيّين والعقل لا يدرك الجزئيّات الجسمانيّة فكيف يجمع العقل بينهما في المفكّرة، وحاصل الجواب أنّ العقل يرفع التعدّد الحاصل بين المثلين المتّحدين في الحقيقة المختلفين بالعوارض كزيد وبكر بسبب تجريدهما عن التشخّصات الخارجيّة المميِّزة لهما فيصيران شيئاً واحداً عند المفكّرة

الخارج يرفع التعدّد) بينهما فيصيران متّحدين وذلك[١] لأنّ العقل يجرّد الجزئيّ الحقيقيّ عن عوارضه المشخّصة الخارجيّة وينتزع منه المعنى الكليّ فيدركه على ما تقرّر في موضعه، وإنّما قال[٢] «في الخارج» لأنّه لا يجرّده عن المشخّصات العقليّة لأنّ كلّ ما هو موجود في العقل فلا بدّ له من تشخّص عقليّ به يمتاز عن سائر المعقولات، وههنا[٣] بحث وهو أنّ التماثل هو الاتّحاد في النوع مثل اتّحاد زيد وعمرو مثلاً في الإنسانيّة وإذا كان التماثل جامعاً لم تتوقّف صحّة قولنا «زيد كاتب وعمرو شاعر» على أخوّة زيد وعمرو أو صداقتهما أو نحو ذلك لأنهما متماثلان لكونهما من أفراد الإنسان، والجواب أنّ المراد[٤] بالتماثل

كالمتّحدين، ثمّ هذا السؤال والجواب مبنيّان على زعمهم الباطل من أنّ العقل لا يدرك إلاّ الكليّ والجزئي المجرّدين، والحقّ أنّ العقل يدرك كلّ شيء بواسطة آلات القوى وبغيرها.

(١) **قوله:** [وذلك إلخ] أي: والتجريد المذكور حاصل لأنّ العقل إلخ. قوله «الجزئيّ الحقيقيّ» أي: الجزئيّ الجسمانيّ وهو ما يمنع نفس تصوّره من وقوع الشركة فيه. قوله «المشخّصة الخارجيّة» كاللون المخصوص والمكان المخصوص والمقدار المخصوص. قوله «وينتزع إلخ» ففي مثل «زيد كاتب وبكر شاعر» يجرِّد زيداً وبكراً عن مشخّصاتهما خارجاً وينتزع منهما معنى كليًّا فكأنه قيل: «الإنسان كاتب والإنسان شاعر». قوله «على ما تقرّر» متعلّق بـ«يجرِّد». قوله «بموضعه» أي: في كتب الحكمة.

(٢) **قوله:** [وإنّما قال إلخ] بيان لفائدة تقييد التشخّص بقوله «في الخارج». قوله «لأنه لا يجرِّده» أي: لأنّ العقل لا يجرِّد الجزئيّ الحقيقيّ. قوله «عن المشخّصات العقليّة» وهي الفصول التي بها يتمايز الكلّيّات في العقل كالناطقيّة والناهقيّة والصاهليّة، ويقال لها مشخّصات ذهنيّة أيضاً. قوله «لأنّ كلّ إلخ» علّة لعدم تجريد العقل عن المشخّصات العقليّة. قوله «به يمتاز عن سائر المعقولات» أي: فلو جرّدها العقل عن مميِّزاتها لزم كون الأشياء كلّها معلوماً واحداً وهو باطل.

(٣) **قوله:** [وههنا] أي: وفي جعل التماثل جهة جامعة. قوله «في النوع» أي: في الحقيقة. قوله «مثلاً» تأكيد لقوله «مثل». قوله «لم تتوقّف إلخ» أي: مع أنه تقدّم أنّ المسند إليهما إذا تغايرا فلا بدّ من تناسبهما.

(٤) **قوله:** [أنّ المراد إلخ] أي: المراد بالتماثل في كلام المصـ التماثل عند البيانيّين وهو اشتراك الشيئين في وصف له نوع اختصاص بهما لا مجرّد اشتراكهما في النوع، والحاصل أنّ هذا البحث مغالطة

ههنا اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما على ما[1] سيتّضح في باب التشبيه (أو تضايف) وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن[2] تعقّل كلٍّ منهما إلاّ بالقياس إلى تعقّل الآخر (كما بين العلّة والمعلول) فإنّ كلّ أمر[3] يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير إليه فهو علّة والآخر معلول (أو الأقلّ والأكثر[4]) فإنّ كلّ عدد يصير عند العدّ[5] فانياً قبل عدد آخر فهو أقلّ من الآخر والآخر أكثر منه (أو وهميّ) وهو أمر[6] بسببه يختال الوهم

منشأها توهّم أنّ المراد بالتماثل التماثل بالمعنى المصطلح عليه عند الحكماء والجواب المنع.

(١) **قوله:** [على ما سيتّضح إلخ] أي: من أنه يجب أن يشترك المشبّه والمشبّه به في وصف خاصّ زائد على الحقيقة فلا يقال «زيد كبكر في الإنسانيّة» بل لا بدّ من وصف زائد على ذلك كالكرم والشَجاعة.

(٢) **قوله:** [بحيث لا يمكن إلخ] أي: بحيث يكون تصوّر أحدهما لازماً لتصوّر الآخر. **قال:** «كما بين العلّة والمعلول» أي: كالتضايف بين مفهوم العلّة وهو كون الشيء سبباً وبين مفهوم المعلول وهو كون الشيء مسبَّباً عن ذلك الشيء كأن يقال «العلّة أصل والمعلول فرع».

(٣) **قوله:** [فإنّ كلّ أمر إلخ] بيانٌ لوجود التضايف بين العلّة والمعلول وإشارةٌ إلى الفرق بينهما. قوله «بالاستقلال» إشارة إلى مفهوم العلّة التامّة كما في قولك «حركة الأصبع علّة وحركة الخاتم معلول». قوله «أو بواسطة إلخ» إشارة إلى مفهوم العلّة الناقصة كما في قولك «النار مُحرِقة والحطب مُحرَق» فإنّ الإحراق يصدر من النار بواسطة اليبوسة وانتفاء البلل. قوله «انضمام الغير إليه» أي: جزءً كما في العلّة المركّبة أو شرطاً كما في العلّة الناقصة.

(٤) **قوله:** [أو الأقلّ والأكثر] أي: أو كالتضايف الذي بين مفهوم الأقلّ ومفهوم الأكثر لأنّ كلاًّ منهما لا يفهم إلاّ باعتبار الآخر فيجوز أن يقال «هذا العدد الأقلّ لزيد وذلك العدد الأكثر لبكر».

(٥) **قوله:** [عند العدّ] أي: عند السرد واحداً واحداً أو اثنين اثنين. قوله «قبل عدد آخر» أي: قبل فناء عدد آخر. قوله «فهو» أي: العدد الذي يصير فانياً قبل الثاني.

(٦) **قوله:** [وهو أمر] كشبه التماثل والتضادّ وشبه التضادّ. قوله «يختال الوهم» أي: يتخيّل الوهم اجتماع الشيئين عند المفكِّرة بأن يصوّر ذلك الأمر بصورة تصير سبباً لاجتماعهما وليس في الواقع سبباً فالجامع الوهميّ ليس أمراً جامعاً في الواقع بل باعتبار أنّ الوهم جعله جامعاً.

في اجتماعهما عند المفكرة بخلاف العقل فإنّه إذا خلي ونفسَه[1] لم يحكم بذلك، وذلك[2] (بأن يكون بين تصوّريهما شبه تماثل كلَونَيْ بَياضٍ وصُفرةٍ فإنّ الوهم يُبرِزهما في معرِض المِثلَين) من جهة أنه[3] يسبق إلى الوهم أنهما نوع واحد زِيْدَ في أحدهما عارض بخلاف العقل فإنّه يعرف أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون (ولذلك) أي: ولأنّ الوهم يُبرِزهما في معرِض المِثلَين (حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله: ثَلاَثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا * شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُوْ إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ) فإنّ الوهم يتوهّم أنّ الثلاثة[4] من نوع واحد وإنّما اختلفت بالعوارض، والعقل يعرف أنها أمور متباينة (أو) يكون بين تصوّريهما (تضادّ)

---

(١) قوله: [إذا خلّي ونفسَه] أي: مع نفسه بأن لم يتّبع الوهمَ. قوله «لم يحكم بذلك» أي: بالاجتماع لهذا الأمر لأنّ العقل إنّما يدرك الأمور على حقائقها بخلاف الوهم فإنّ شأنه إدراك الأمور لا على حقائقها، وأمّا لو اتّبع العقل الوهم لحكم بالاجتماع لهذا الأمر ولذا قال «إذا خلّي ونفسَه».

(٢) قوله: [وذلك إلخ] أي: والجامع الوهميّ يصوّر بأن يكون إلخ. **قال:** «كلَوْنَيْ بَياضٍ وصفرةٍ» الإضافة فيه بيانيّة أي: كلَونَينِ هما بَياض وصُفرة فإنّ بينهما شبه تماثل فيجوز أن يقال «بياض الفضّة يُذهِب الغمّ وصُفرة الذهَب تُذهِب الهمّ». **قال:** «فإنّ الوهم إلخ» تعليل للتمثيل أو توجيه لكون هذا القسم وهميًّا. **قال:** «في معرِض المِثلَين» أي: في صفتهما أو في حالهما.

(٣) قوله: [من جهة أنه إلخ] متعلّق بـ«يُبرِز» والضمير للشأن. قوله «زِيدَ في أحدهما عارض» حاصله أنّ الوهم يدّعي أنّ أصل الصفرة بياض زِيدَ فيه شيء يسير من الكدرة أو أنّ أصل البياض صفرة زِيدَ فيه شيء يسير من الإشراق فهما نوع واحد، وسبب ادّعاء الوهم أنهما ولو كانا ضدّين لكن ليس بينهما من الضدّيةِ وغايةِ الخلاف ما بين البياض والسواد بل بينهما كما بين السواد والحمرة.

(٤) قوله: [أنّ الثلاثة] أي: الشمس وأبا إسحاق والقمر. قوله «من نوع واحد» وهو المُنوِّر للدنيا. قوله «وإنّما اختلف بالعوارض» وهي كون الشمس كوكباً نهاريًّا وكون القمر كوكباً ليليًّا وكون أبي إسحاق حيواناً ناطقاً، ووجه توهّم الوهم هو اشتراك الثلاثة في إشراق الدنيا وإن كان الإشراق في اثنين حسيًّا وفي ثالث عقليًّا بإفاضة أنواع الإحسان بتنزيل ذلك المعقول منزلة المحسوس لكمال ظهوره.

وهو التقابل بين أمرين وجوديّين[1] يتعاقبان على محلّ واحد (كالسواد والبياض) في المحسوسات[2] (والإيمان والكفر) في المعقولات، والحقّ أنّ بينهما[3] تقابلَ العدَم والملَكة لأنّ الإيمانَ هو تصديق النبيّ عليه الصلاة والسلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة أعني قبول النفس لذلك والإذعان[4] له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحقِّقين مع الإقرار به باللسان والكفرَ عدم الإيمان عمّا من شأنه الإيمان، وقد يقال[5]

---

(١) قوله: [أمرين وجوديّين] خرج به تقابلُ الإيجاب والسلب كتقابل الحركة وعدمها، وتقابلُ العدم والملَكة وهو ثبوت شيء وعدمه عمّا من شأنه ذلك كتقابل العمى والبصر. قوله «يتعاقبان» أي: يوجدان على التعاقب ولا يجتمعان. قوله «في محلّ واحد» دخل به التضادّ بين الجواهر أعني الصور النوعيّة للعناصر، ومن لم يثبت التضادّ بينها اعتبر الموضوع مكان المحلّ، والموضوع مخصوص بالجوهر ذي الصورة فعلى هذا لا يتقابل إلاّ الأعراض وتخرج الصور النوعيّة.

(٢) قوله: [في المحسوسات] أي: حال كونهما من المحسوسات. وكذا قوله «في المعقولات» أي: حال كونهما من المعقولات أي: فيجوز أن يقال «ذهب السواد وجاء البياض» و«الإيمان حسن والكفر قبيح».

(٣) قوله: [بينهما] أي: بين الإيمان والكفر. قوله «تقابلَ العدَم والملَكة» وهو ثبوت شيء وعدمه عمّا من شأنه ذلك أي: ليس بينهما تقابل التضادّ كما هو ظاهر كلام المصـ فالمناسب جعل ذلك من شبه التضادّ.

(٤) قوله: [والإذعان إلخ] أي: والانقياد لما علم مجيئه به بالضرورة وهو قول النفس «آمنت وصدّقت»، وهذا تفسير لما قبله. قوله «على ما هو إلخ» أي: على وجه هو تصديق عند المناطقة المحقّقين وهو إدراك وقوع النسبة أو لاوقوعها على وجه الإذعان والقبول لا على وجه هو تصديق عند غيرهم وهو إدراك وقوع النسبة أو لاوقوعها مطلقاً أي: وإن لم يكن ذلك الإدراك على وجه الإذعان. قوله «عمّا من شأنه الإيمان» خرج به الجمادات والحيوانات العجم فلا يقال إنها كافرة لأنه ليس من شأنها أن تتّصف بالإيمان، وهكذا شأن تقابل العدَم والملَكة لا بدّ فيه من اعتبار قبول المحلّ.

(٥) قوله: [وقد يقال] هذا مقابل لقوله «والحقّ أنّ إلخ». قوله «من ذلك» أي: ممّا علم مجيء النبيّ به بالضرورة. قوله «فيكونان إلخ» أي: فيكون الإيمان والكفر متضادّين ويصحّ تمثيل المصـ بهما للتضادّ. وثمرة الخلاف أنّ كلاًّ منهما يكون مخلوقاً على القول بكونهما وجوديّين ويكون الإيمان فقط مخلوقاً على القول بكون الإيمان وجوديًّا والكفر عدميًّا لأنّ الخلق كالإرادة لا يتعلّق إلاّ بالأمور الموجودة.

الكفر إنكار شيء من ذلك فيكون وجوديًّا فيكونان متضادّين (وما يتّصف بها) أي: بالمذكورات كالأسود والأبيض[1] والمؤمن والكافر وأمثال ذلك فإنّه يعدّ من المتضادّين باعتبار الاشتمال على الوصفين المتضادّين (أو شبه تضادّ[2] كالسماء والأرض) في المحسوسات فإنّهما وجوديّان أحدهما في غاية الارتفاع[3] والآخر في غاية الانحطاط وهذا معنى شبه التضادّ، وليسا[4] متضادّين لعدم تواردهما على المحلّ لكونهما من الأجسام دون الأعراض ولا من قبيل[5] الأسود والأبيض لأنّ الوصفين المتضادّين ههنا ليسا بداخلين في مفهومي السماء والأرض (والأوّل والثاني) ....

---

(١) **قوله:** [كالأسود والأبيض إلخ] مثال لما يتّصف بالمذكورات من السواد والبياض والإيمان والكفر، أي: فيصحّ أن يقال: «جاء الأبيض وذهب الأسود» و«حضر المؤمن وغاب الكافر». قوله «وأمثال ذلك» كالإطاعة والعصيان فيصحّ أن يقال «الطائع جاء والعاصي ذهب». قوله «فإنّه يعدّ إلخ» أي: فإنّ ما يتّصف بالمذكورات يعدّ إلخ، وهذا توجيه لجعل الذوات المتّصفة بالمذكورات متضادّة. قوله «باعتبار الاشتمال إلخ» أي: وإلاّ فلا تضادّ بين ذاتي الأبيض والأسود بقطع النظر عن وصفيهما.

(٢) **قال:** [أو شبه تضادّ] بأن لا يكون أحد الشيئين ضدًّا للآخر ولا موصوفاً بضدّ ما وصف به الآخر ولكن يستلزم كلّ منهما معنى ينافي ما يستلزمه الآخر كشبه التضادّ بين السماء والأرض وبين الأوّل والثاني.

(٣) **قوله:** [في غاية الارتفاع إلخ] لعلّ المراد بالغاية هنا الشدّة والكثرة لا النهاية إذ فوق السموات أشياء كالعرش والكرسيّ وتحت الأرضين أشياء كالماء والحوت. قوله «وهذا إلخ» أي: وكون أحدهما في غاية الارتفاع وكون الآخر في غاية الانحطاط هو معنى شبه التضادّ بين السماء والأرض.

(٤) **قوله:** [وليسا إلخ] أي: وليس السماء والأرض إلخ. قوله «لعدم تواردهما إلخ» أي: فهما خارجان من تعريف التضادّ بقيد التعاقب فيه كما مرّ. قوله «لكونهما إلخ» علّة لعدم تواردهما على المحلّ.

(٥) **قوله:** [ولا من قبيل إلخ] جواب ما يقال لِمَ لَم يجعل السماء والأرض من المتضادّين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادّين كما جعل الأسود والأبيض من المتضادّين بهذا الاعتبار، وحاصل الجواب أنّ الوصفين المتضادّين في الأبيض والأسود جزآن من مفهومهما بخلاف السماء والأرض فإنّ الوصفين المتضادّين فيهما لازمان لهما وليسا بداخلين في مفهوميهما.

فيما يعمّ[1] المحسوسات والمعقولات فإنّ الأوّل هو الذي يكون سابقاً على الغير ولا يكون مسبوقاً بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقاً بواحد فقط فأشبها المتضادّين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما، ولم يجعلا[2] متضادّين كالأسود والأبيض لأنّه قد يشترط في المتضادّين أن يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى أنّ مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للأوّل أكثر من مخالفة الثاني له مع أنّ العدم معتبر[3] في مفهوم الأوّل فلا يكون وجوديًّا (فإنّه) أي: إنّما جُعِلَ[4] التضادُّ وشبهُه جامعاً وهميًّا لأنّ الوهم (ينزِّلهما منزلة التضايف) في أنه[5] لا يحضره أحد المتضادَّين أو الشبيهَين بهما إلاّ ويحضره الآخر

---

(١) **قوله:** [فيما يعمّ إلخ] فيقال «المولود الأوّل سابق والمولود الثاني مسبوق» و«علم الأب أوّل وعلم الابن ثان». قوله «فإنّ الأوّل إلخ» أي: وإنّما كان بينهما شبه تضادّ لأنّ معنى لفظ الأوّل الشيء الذي إلخ. قوله «والثاني إلخ» أي: ومعنى لفظ الثاني الشيء الذي إلخ. قوله «فأشبها إلخ» أي: فأشبه الأوّل والثاني إلخ. قوله «على وصفين إلخ» وهما عدم المسبوقيّة أصلاً والمسبوقيّة بواحد.

(٢) **قوله:** [ولم يجعلا إلخ] جواب سؤال وهو أنه لِم لَم يجعل الأوّل والثاني متضادّين مع أنهما مشتملان على الوصفين المتضادّين كالأسود والأبيض، وحاصل الجواب أنه يشترط في المتضادّين أن يكون بينهما غاية الخلاف وهذا الشرط مفقود هنا إذ لا يخفى أنّ مخالفة الثالث والرابع إلخ.

(٣) **قوله:** [مع أنّ العدم إلخ] جواب ثان عن السؤال المذكور، وإنّما جاء به لأنّ الاشتراط المذكور في الجواب الأوّل إنّما هو في التضادّ الحقيقيّ لا في مطلق التضادّ كما أشار إليه بقوله «قد يشترط إلخ»، وحاصل هذا الجواب أنّ التضادّ إنّما يكون بين الأمرين الوجوديّين والأوّل عدميّ فلا تضادّ بينهما.

(٤) **قوله:** [أي: إنّما جُعِلَ إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «فإنّه ينزِّلهما إلخ» توجيه لجعل التضادّ وشبهه جامعاً وهميًّا وإلى أنّ ضمير «فإنه» يرجع إلى الوهم.

(٥) **قوله:** [في أنه إلخ] أي: في أنّ الوهم إلخ، وهذا متعلّق بـ«منزلة». قوله «لا يحضره» أي: لا يحضر فيه، وكذا يقال فيما بعده، والحاصل أنّ التضادّ أو شبهه عند الوهم كالتضايف عند العقل فكما لا ينفكّ أحد المتضايفين عن الآخر عند العقل بل متى خطر عنده أحدهما خطر الآخر وبهذا الارتباط يجمعهما العقل عند المفكِّرة كذلك لا ينفكّ أحد المتضادّين أو الشبيهين بهما عن الآخر وبهذا الارتباط يجمعهما الوهم عند المفكِّرة.

(ولذلك[1] تجد الضدّ أقرب خطوراً بالبال مع الضدّ) من المغايرات[2] الغير المتضادّة يعني أنّ ذلك مبنيّ على حكم الوهم وإلاّ فالعقل يتعقّل كلاًّ منهما ذاهلاً عن الآخر (أو خياليّ) وهو أمر[3] بسببه يقتضي الخيال اجتماعَهما في المُفكِّرة وذلك (بأن يكون بين تصوّريهما تقارن في الخيال سابق) على العطف[4] لأسباب مؤدّية إلى ذلك (وأسبابه) أي: وأسباب التقارن في الخيال (مختلفة[5] ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتّباً ووضوحاً) فكم من صور لا انفكاك بينها في خيال وهي في خيال آخر ممّا لا تجتمع أصلاً وكم من

---

(١) **قال:** [ولذلك إلخ] أي: ولأجل تنزيل الوهم التضادّ وشبهه منزلة التضايف بالمعنى المذكور وهو أنه متى خطر أحد الضدّين في الوهم خطر فيه الآخر تجد الضدّ أقرب خطوراً بالبال أي: في الوهم.

(٢) **قوله:** [من المغايرات إلخ] إشارة إلى المفضَّل عليه المحذوف لظهوره. قوله «الغير المتضادّة» أي: بعضها مع بعض. قوله «يعني إلخ» تفسير لقوله «ولذلك إلخ». قوله «ذلك» أي: كون التضادّ وشبهه جامعاً، أو أقربيّة خطور الضدّ مع ضدّه. قوله «مبنيّ على حكم الوهم» أي: مبنيّ على إدراك الوهم وتصوّره حكماً على خلاف الواقع فيلحق الضدّين بالمتضايفين. قوله «وإلاّ إلخ» أي: وإن لم يكن ذلك مبنيًّا على حكم الوهم بل كان على حكم العقل فلا يصحّ لأنّه يتعقّل كلاًّ من الضدّين غافلاً عن الآخر.

(٣) **قوله:** [وهو أمر] كالتقارن في الخيال. قوله «يقتضي الخيال» أي: وإن كان العقل إذا خلّي ونفسَه لا يقتضي اجتماعهما في المفكِّرة. قوله «وذلك إلخ» أي: والجامع الخياليّ يصوّر بأن يكون إلخ.

(٤) **قوله:** [على العطف] يتعلّق بقوله «سابق» وهو صفة لقوله «تقارن» أي: يكون التقارن بينهما في خيال المخاطب سابقاً على العطف ليكون مصحِّحاً للعطف وأمّا لو كان التقارن حاصلاً بالعطف فلا يكفي، وقيل الظاهر أنّ هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز. قوله «لأسباب إلخ» متعلّق بقوله «تقارن» أي: بأن يكون بينهما تقارن في الخيال لأجل أسبابٍ مؤدِّية إلى ذلك التقارن.

(٥) **قال:** [مختلفة] أي: باختلاف الأشخاص والأزمان والأمكنة. قوله «ترتّباً ووضوحاً» تمييز محوَّل من فاعل «اختلفت» أي: اختلف ترتّبُ الصور ووضوحُها، والمراد بالترتّب الاجتماع وبالوضوح عدم الغيبة كما يدلّ عليه الشرح فقوله «فكم من صور لا انفكاك إلخ» راجع لحصول الترتّب وعدمه، وقوله «وكم من صور لا تغيب إلخ» راجع إلى حصول الوضوح وعدمه ففي كلامه لفّ ونشر مرتّب.

صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر ممّا لا تقع قطّ (ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع) لأنّ معظّم أبوابه الفصل والوصل وهو مبنيّ على الجامع (لاسيّما) الجامع (الخياليّ فإنّ جمعه[١] على مجرى الإلف والعادة) بحسَب انعقاد الأسباب[٢] في إثبات الصور في خزانة الخيال وتباينُ الأسباب ممّا يفوته الحصر، فظهر[٣] أن ليس المراد بالجامع العقليّ ما يدرك بالعقل وبالوهمي ما يدرك بالوهم وبالخيالي ما يدرك بالخيال لأنّ التضادّ[٤] وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك[٥] معان معقولة، وقد خفي هذا على كثير من

---

(١) **قال:** [فإنّ جمعه إلخ] أي: لأنّ الجمع بسبب الجامع الخياليّ إلخ، وهذا علّة لقوله «لا سيّما إلخ». **قال:** «على مجرى الإلف والعادة» أي: مبنيّ على جريانِ الشيءِ المألوف المعتاد ووقوعِه وقوعاً متكرِّراً في الخيالات والنفوس فبذلك يحصل الاقتران الذي هو الجامع.

(٢) **قوله:** [بحسَب إلخ] متعلّق بقوله «مجرى» أي: إنّ الجمع بسبب الجامع الخياليّ مبنيّ على وجود الصور المألوفة في الخيال ووجودُها فيه بحسب وجود الأسباب المقتضية لإثباتِ تلك الصور واقترانِها في الخيال كصنعة الكتابة فإنها سبب لاقتران القلم والدواة. قوله «خزانة الخيال» الإضافة للبيان. قوله «وتباينُ الأسباب» من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: والأسبابُ المتباينة وهذا مبتدأ خبره قوله «ممّا يفوته الحصر» أي: ممّا يتجاوزه الحصر ولا يتسلّط عليه أي: ممّا يُفوِّت الحصرَ.

(٣) **قوله:** [فظهر إلخ] تفريع على تفسيره للجوامع الثلاثة بما تقدّم أي: فظهر ممّا تقدّم من تفسيرنا أن ليس المراد بالجامع العقليّ خصوص ما يُدرَك بالعقل بل المراد به أمر بسببه يقتضي العقل اجتماع الشيئين في المفكِّرة سواء كان من مُدرَكاته بنفسه أو لا، وليس المراد بالجامع الوهميّ خصوص ما يُدرَك بالوهم بل المراد به أمر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما فيها سواء كان من مُدرَكاته بنفسه أو لا، وكذا الخياليّ.

(٤) **قوله:** [لأنّ التضادّ إلخ] تعليل للنفي، وإنّما لم يلتفت إلى الجامع العقليّ لصحّة إدراك العقل ما ذكره المصـ فيه من الاتّحاد والتماثل والتضايف. قوله «ليس من الصور» أي: بل هو وصف للصور.

(٥) **قوله:** [بل جميع ذلك] أي: جميع الجوامع المتقدِّمة وهي سبعة. قوله «معان معقولة» أي: مُدرَكة بالعقل لكونها معاني كليّة. قوله «وقد خفي هذا» أي: وقد خفي المراد بالجوامع على كثير من الناس وزعموا

الناس فاعترضوا بأنّ السواد والبياض مثلاً من المحسوسات دون الوهميّات[1] وأجابوا بأنّ الجامع كون كلّ منهما مضادًّا للآخر وهذا معنى جزئيّ لا يدركه إلاّ الوهم، وفيه نظر[2] لأنّه ممنوع وإن أرادوا[3] أنّ تضادّ هذا السواد لهذا البياض معنى جزئيّ فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه أيضاً معنى جزئيّ فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبههما[4] في أنها إن أضيفت إلى الكلّيات كانت كلّيات وإن أضيفت إلى الجزئيّات كانت جزئيّات فكيف يصحّ جعل بعضها على الإطلاق عقليًّا وبعضها وهميًّا، ثمّ إنّ الجامع الخياليّ[5] هو تقارن

أنّ الجامع العقليّ والوهميّ والخيالي ما يدرك بالعقل والوهم والخيال فاعترضوا إلخ.

(١) **قوله:** [دون الوهميّات] أي: دون مُدرَكات الوهم فلا يصحّ جعل الجامع بينهما وهميًّا بل الجامع بينهما خياليّ لأنّ الخيال يدركهما بعد إدراك الحسّ المشترك. قوله «وأجابوا» عطف على «اعترضوا». قوله «بأنّ الجامع» أي: بين السواد والبياض. قوله «وهذا» أي: كون كلّ منهما مضادًّا للآخر.

(٢) **قوله:** [وفيه نظر] أي: وفي هذا الجواب نظر من حيث قولهم «وهذا معنى جزئيّ». قوله «لأنه ممنوع» أي: لا نسلِّم أنّ تضادّ السواد للبياض معنى جزئيّ لأنّ التضادّ المأخوذ مضافاً إلى كليّ لا جزئيّ.

(٣) **قوله:** [وإن أرادوا إلخ] أي: وإن أرادوا بقولهم «وهذا معنى جزئيّ» أنّ التضادّ المأخوذ مضافاً إلى جزئيّ معنى جزئيّ فمسلَّم ولكنّ الأخذ بهذا المراد يؤدّي إلى فسادِ كلام المصـ والتحكّمِ لأنّ الجوامع كلّها مساوية في أنها إن أضيفت إلى الكليّات كانت كليّات مُدرَكات بالعقل كقولك «تضادّ البياض للسواد» وإن أضيفت إلى الجزئيّات كانت جزئيّات مُدرَكات بالوهم كقولك «تضادّ هذا السواد لذاك البياض» فجعل بعضها عقليًّا وبعضها وهميًّا على الإطلاق تحكّم محض وترجيح بلا مرجِّح.

(٤) **قوله:** [وشبههما] أي: وغيرهما من التضادّ وشبه التضادّ وشبه التماثل. قوله «في أنها» أي: في أنّ التماثل والتضايف وشبههما. قوله «فكيف يصحّ إلخ» الاستفهام إنكاريّ أي: إذا كانت الجوامع كلّها مساوية فيما ذكر فلا يصحّ إلخ. قوله «على الإطلاق» أي: سواء أضيف إلى كليّ أو إلى جزئيّ.

(٥) **قوله:** [ثمّ إنّ الجامع الخياليّ إلخ] ردّ آخر على المعترضين المُجيبين الزاعمين أنّ الجامع العقليّ والوهميّ والخياليّ ما يدرك بالعقل والوهم والخيال. قوله «ليس بصورة إلخ» لأنّ تقارن الصور وصف للصور غير مُدرَك بالخيال فلا يصحّ هذا التفسير في الجامع الخياليّ.

الصور في الخيال وظاهر أنه ليس بصورة ترتسم في الخيال بل هو من المعاني، **فإن قلت**[1] كلام "المفتاح" مشعر بأنه يكفي لصحّة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما[2] وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحّة نحو «خفّي ضيق وخاتَمي ضيق» ونحو «الشمسُ ومرارةُ الأرنب وألفُ باذنجانة محدثةٌ»، قلت[3] كلامه ههنا ليس إلاّ في بيان الجامع بين الجملتين وأمّا أنّ أيَّ قدرٍ[4] من الجامع يجب لصحّة العطف فمفوَّض إلى موضع آخر وقد صرّح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند إليهما جميعاً، والمصنف لمّا اعتقد أنّ كلامه في بيان الجامع[5] سهو منه وأراد إصلاحه غيّره إلى ما ترى

---

(١) **قوله:** [فإن قلت إلخ] تقرير للاعتراض على السكّاكي بوقوع التنافي في كلامه، وغرض الشارح من ذكر هذا الاعتراض وجوابه التمهيد للاعتراض على المصـ بوقوع الخلل في كلامه.

(٢) **قوله:** [باعتبار مفرد من مفرداتهما] لأنه صوّر الجامع العقليّ بأن يكون بين الجملتين اتّحاد في تصوّر مّا إلخ فقوله «تصوّر مّا» بمعنى «متصوَّر مّا» وتنوينه يدلّ على الإفراد. قوله «حيث منع إلخ» أي: لأنه منع صحّةَ نحو «خفّي ضيق إلخ» وصحّة نحو «الشمس إلخ» أي: مع الجامع موجود بين الجملتين باعتبار اتّحاد المسندات. قوله «محدثة» خبر حذف من الأوّلين لدلالة الأخير عليه فهو من عطف الجمل، وحاصل الاعتراض أنّ في كلامي السكّاكي تنافياً.

(٣) **قوله:** [قلت إلخ] أي: مجيباً عن هذا إنّ كلام السكّاكي ههنا أعني قوله «الجامع بين الجملتين إلخ». قوله «إلاّ في بيان الجامع» أي: في بيان الجامع مطلقاً لا في بيان الجامع المصحِّح للعطف.

(٤) **قوله:** [وأمّا أنّ أيّ قدرٍ إلخ] أي: وأمّا جوابُ أنّ أيّ قدر إلخ. قوله «فمفوَّض إلخ» أي: فموكول بيانُه إلى موضع آخر. قوله «وقد صرّح فيه» أي: وقد صرّح السكّاكي في ذلك الموضع الآخر باشتراط إلخ، وذلك الموضع هو الذي منع فيه صحّة نحو «خفّي ضيق وخاتمي ضيق» فعلم من منع صحّته أنّ الكافي في صحّة العطف وجود الجامع في كلا الجزئين، وحينئذ فلا تنافي في كلامه، تأمّل.

(٥) **قوله:** [أنّ كلامه في بيان الجامع] أي: أنّ كلام السكّاكي في بيان الجامع وهو قوله «والجامع بين الجملتين إمّا عقليّ وهو أن يكون بين الجملتين اتّحاد في تصوّر مّا إلخ». قوله «سهو منه» أي: سهو من السكّاكيّ. قوله «وأراد إلخ» عطف على قوله «اعتقد» أي: وأراد المصـ أن يصلح كلامَ السكّاكي. قوله «غيّره»

فذكر مكان «الجملتين» «الشيئين» ومكان قوله «اتّحاد في تصوّر مّا» «اتّحاد في التصوّر» فوقع الخلل في قوله[1] الوهمي أن يكون بين تصوّريهما شبهُ تماثل أو تضادٌّ أو شبهُ تضادّ، والخيالي أن يكون بين تصوّريهما تقارن في الخيال لأنّ التضادّ مثلاً إنّما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوّريهما أعني العلم بهما[2] وكذا التقارن في الخيال[3] إنّما هو بين نفس الصور فلا بدّ[4] من تأويل كلام المصنف، وحملُه على ما ذكره السكاكي بأن يراد بالشيئين الجملتان وبالتصوّر مفرد من مفردات الجملة غلطٌ ....

جواب «لمّا» أي: غيّر المصـ كلامَ السكّاكي. قوله «فذكر إلخ» تفصيل لتغيير المصـ كلام السكّاكي.

(١) **قوله:** [فوقع الخلل في قوله إلخ] أي: في قول المصـ: «الوهميّ أن يكون بين تصوّريهما إلخ» وفي قوله: «والخياليّ أن يكون بين تصوّريهما إلخ». قوله «لأنّ التضادّ مثلاً إلخ» توجيه للخلل الواقع في قول المصـ الأوّل. قوله «إنّما هو بين نفس السواد والبياض» أي: اللذَين هما متصوَّران.

(٢) **قوله:** [أعني العلم بهما] أي: أعني بتصوّريهما العلمَ بهما إذ التصوّر في عبارة المصـ بمعنى العلم إذ لو أريد به المتصوّر كان معنى قوله «بأن يكون بينهما اتّحاد في التصوّر»: أن يكون بين المفردين اتّحاد في المفردين وهو بعيد، بخلاف قول السكّاكي «بين الجملتين اتّحاد في تصوّر مّا» فإنّه لو حمل على المتصوّر لم يبعد لأنّ المتصوّر غير الجملتين بل جزء منهما وجزء الشيء غيره.

(٣) **قوله:** [وكذا التقارن في الخيال إلخ] توجيه للخلل الواقع في قول المصـ الثاني. قوله «إنّما هو بين نفس الصور» أي: لا بين تصوّراتها، وفيه أنّ هذا إنّما يظهر على التغاير بين العلم والمعلوم والتحقيق أنهما متّحدان بالذات وإنّما يختلفان بمجرّد الاعتبار فالصورة باعتبار حصولها في الذهن علم وباعتبار حصولها في الخارج معلوم، فالعلم هو الصورة الحاصلة في الذهن لا حصول الصورة في الذهن.

(٤) **قوله:** [فلا بدّ إلخ] أي: إذا ثبت الخلل في عبارة المصـ فلا بدّ من تأويلها وصرفها عن ظاهرها بأن يقال أراد المصـ بـ«تصوّريهما» مفهوميهما فيستقيم كلامه. قوله «وحمله إلخ» كلام مستأنف وردّ لما يقال توجيهاً لكلام المصـ من أنه أراد بالشيئين الجملتين وبالتصوّر المفرد فيرجع لما قاله السكّاكي، وحاصل الردّ أنّ هذا الحمل غلط لأنّ المصـ ردَّ هذا الكلامَ في "الإيضاح" على السكّاكي وحمله على أنه سهو منه وقصد بهذا التغيير إصلاحه فكيف يحمل كلامه على ما قَصَد الفرارَ عنه.

مع أنّ ظاهر[1] عبارته يأبى ذلك ولبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردناها في الشرح وإنّه من المباحث التي ما وجدنا أحداً حام حول تحقيقها (ومن محسنات الوصل) بعد وجود المصحِّح[2] (تناسب الجملتين في الاسميّة والفعليّة و) تناسب (الفعليّتين في المضيّ والمضارَعة) فإذا أردت مجرّد الإخبار من غير تعرّض للتجدّدِ[3] في إحداهما والثبوتِ في الأخرى قلت «قام زيد وقعد عمرو» وكذا «زيد قائم وعمرو قاعد» (إلاّ لمانع[4]) مثل أن يرادَ في إحداهما التجدّد وفي الأخرى الثبوت فيقال «قام زيد وعمرو قاعد» أو يرادَ في إحداهما المضيّ وفي الأخرى المضارَعة فيقال «زيد قام وعمرو يعقد» أو يرادَ في إحداهما الإطلاق[5] وفي الأخرى التقييد بالشرط ....

---

(١) قوله: [مع أنّ ظاهر] ردّ آخر للحمل حاصله أنّ ظاهر عبارة المصـ يأبى هذا الحمل إذ المتبادر من الشيئين شيئان من أجزاء الجملتين لا نفس الجملتين ومن التصوّر معرّفاً الإدراك لا مفرد من مفرداتهما.

(٢) قوله: [بعد وجود المصحِّح] للعطف ككون الجملتين إنشائيّتين لفظاً ومعنى أو معنى فقط أو كونهما خبريّتين كذلك لكن مع جامع عقليّ أو وهميّ أو خياليّ فإنّ مجرّد تناسب الجملتين في كونهما اسميّتين أو فعليّتين أو في كونهما ماضويّتين أو مضارعيّتين لا يكفي في صحّة العطف وإنّما هو من المحسِّنات.

(٣) قوله: [من غير تعرّض للتجدّد إلخ] بيان لمجرّد الإخبار أي: من غير قصد التعرّض لأمر زائد على الإخبار كالتجدّد والثبوت والمضيّ والاستقبال وغيرها، ولا شكّ أنّ كون المقصود مجرّد الإخبار لا ينافي دلالة اللفظ على التجدّد أو الثبوت فلا يرد على الشارح أنّ «قام زيد وقعد عمرو» يدلاّن على التجدّد و«زيد قائم وعمرو قاعد» يدلاّن على الثبوت فلا يصحّ التمثيل بهما لمجرّد الإخبار.

(٤) قال: [إلاّ لمانع] استثناء من محذوف أي: فلا يترك هذا التناسب اللفظيّ لشيء إلاّ لمانع يمنع منه والمانع منه هو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه فحينئذ يترك هذا التناسب.

(٥) قوله: [أو يرادَ في إحداهما الإطلاق إلخ] فيه إشارة إلى أنّ توافق الجملتين في الإطلاق والتقييد من محسِّنات الوصل وإشارة غامضة إلى أنّ «مِنْ» في قول المصـ «ومن محسِّنات الوصل» تبعيضيّة إشارة إلى أنّ ما ذكره بعض من المحسِّنات. قوله «بالشرط» أي: بفعل الشرط فإنّ الشرط ليس بشرط.

كقوله تعالى[1]: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [الأنعام:٨]، ومنه قوله تعالى[2]: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف:٣٤] فعندي أنّ قوله «ولا يستقدمون» عطف على الشرطيّة قبلها[3] لا على الجزاء[4] أعني قوله «لا يستأخرون» إذ لا معنى لقولنا «إذا جاء أجلهم لا يستقدمون». (**تذنيب**) هو جعل الشيء ذنابة[5] للشيء،

---

(١) **قوله:** [كقوله تعالى:] فإنّ جملة «ولو أنزلناه ملكاً لقضي الأمر» معطوفة بشرطها وجزائها على جملة «قالوا» بمتعلّقها، والجامع بينهما أنّ الأولى تضمّنت أنّ نزول الملك سبب نجاتهم وإيمانهم وتضمّنت الثانية أنّ نزوله سبب هلاكهم وعدم إيمانهم وسوق الجملتين لغرض واحد وهو بيان ما يكون نزول الملك سبباً له فقد اشتركتا في هذا المعنى وإن الصحيح في نفس الأمر ما أفادته الثانية، والحاصل أنّ الجملة الأولى مطلقة والثانية مقيّدة بالإنزال لأنّ الشرط قيد للجواب.

(٢) **قوله:** [ومنه قوله تعالى:] أي: ومن التقييد بالشرط قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ﴾ الآية. قوله «فعندي إلخ» الفاء للتعليل علّة لقوله «ومنه إلخ» أي: لأنّ قوله «ولا يستقدمون» عطف على مجموع الجملة قبله شرطها وجزائها فالمعطوف مطلق والمعطوف عليه مقيّد بالشرط بعكس الآية السابقة.

(٣) **قوله:** [على الشرطيّة قبلها] أي: على مجموع الشرط والجزاء أو على «لا يستأخرون ساعة» مأخوذاً مع قيده وهو الجملة الشرطيّة المقيِّدة له. قوله «لا على الجزاء» أي: وحده. قوله «إذ لا معنى إلخ» أي: إنه إن جعل عطفاً على الجزاء وحده لكان هو أيضاً جزاء فيصير المعنى «إذا جاء أجلهم لا يستقدمون» ولا معنى له إذ تقدّم الموت على الوقت الذي جاء الأجل فيه بالفعل معلوم الاستحالة فلا معنى لنفيه.

(٤) **قوله:** [لا على الجزاء] وقيل إنه معطوف على الجزاء ومقيّد بالشرط والغرض تأكيد عدم الاستئخار عند الأجل حيث سُوِّي بينه وبين معلوم الاستحالة أي: فكما يستحيل التقدّم بعد مجيء الأجل يستحيل التأخّر حينئذ، وقيل إنّه استئناف، وللإشارة إلى هذا الاختلاف جاء الشارح بقوله «ومنه» و«فعندي».

(٥) **قوله:** [ذنابة] بضمّ الذال وكسرها وهي مؤخَّر الشيء ومنه الذنَب وهو ذيل الحيوان. قوله «شبّه به إلخ» أي: شبّه المصـ ذكرَ بحث الجملة الحاليّة عقب بحث الفصل والوصل بجعل الشيء ذنابة للشيء بجامع التتميم فاستعار اسم المشبّه به للمشبّه بطريق الاستعارة التصريحيّة، ثمّ أطلق التذنيب بمعنى الذكر وأراد متعلِّقَه وهو الألفاظ المخصوصة بطريق المجاز المرسل بعلاقة التعلّق، وحاصل ما ذكره في التذنيب تقسيم الحاليّة إلى أقسام خمسة ما يتعيّن أو يترجّح فيه الواو أو الضمير وما يستوي فيه الأمران.

شبّه به ذكر بحثِ الجملة الحالية وكونِها[1] بالواو تارة وبدونها أخرى عقبَ بحث الفصل والوصل لمكان التناسب (أصل الحال المنتقلة) أي: الكثير[2] الراجح فيها كما يقال الأصل في الكلام هو الحقيقة (أن تكون بغير واو) واحترز بالمنتقلة عن المؤكِّدة[3] المقرِّرة لمضمون الجملة فإنّها يجب أن تكون بغير واو البتّة لشدّة ارتباطها بما قبلها، وإنّما كان الأصل[4] في المنتقلة الخلوَّ عن الواو (لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر) بالنسبة إلى المبتدأ فإنّ قولك «جاء زيد راكباً» إثبات الركوب لزيد كما في «زيد راكب» إلاّ أنه[5] في الحال

---

(١) **قوله:** [وكونِها إلخ] عطف تفسير للبحث. قوله «عقبَ» ظرف للذكر وقوله «لمكان» مصدر ميميّ علّة للذكر أي: وإنّما ذكر بحث الجملة الحاليّة عقب بحث الفصل والوصل لوجود التناسب بين الحاليّة والفصل والوصل لأنّ الحاليّة قد تقترن بالواو وقد لا فاقترانها بها شبيه بالوصل وعدمه شبيه بالفصل.

(٢) **قوله:** [أي: الكثير إلخ] إشارة إلى أنّ الأصل هنا بمعنى الكثير الراجح لا بمعنى القاعدة أو الدليل. قوله «كما يقال» أي: وهذا كما يقال الأصل في الكلام الحقيقة أي: الكثير الراجح فيه أن يكون حقيقة.

(٣) **قوله:** [عن المؤكِّدة] أي: عن الحال اللازمة لصاحبها سواء كانت مؤكِّدة نحو «هذا أبوك عطوفاً» أو غير مؤكِّدة نحو «خلق الله الزرّافة يداها أطول من رجليها». قوله «المقرِّرة لمضمون الجملة» أي: المقرِّرة لما استلزمته الجملة قبل الحال نحو «هذا أبوك عطوفاً». قوله «فإنّها إلخ» تعليل للاحتراز. قوله «البتّة» أي: قطعاً أي: دائماً لا أنّ ذلك فيها كثير. قوله «لشدّة إلخ» تعليل للوجوب، والحاصل أنّ الحال المؤكِّدة لا يحتاج فيها إلى ربط بالواو فلا يبحث عنها في هذا الباب فاحترز عنها بالتقييد بالمنتقلة.

(٤) **قوله:** [وإنّما كان الأصل إلخ] إشارة إلى أنّ قول المصـ الآتي: «لأنها في المعنى إلخ» استدلال على كون الأصل في المنتقلة الخلوّ عن الواو بالقياس على الخبر والنعت.

(٥) **قوله:** [إلاّ أنه إلخ] أي: إلاّ أنّ إثبات الركوب في الحال على سبيل التبعيّة من حيث إنّه فضلة يستقيم الكلام بدونه بخلاف إثباته في الخبر فإنّه مقصود بالذات من حيث إنّه مسند لا يستقيم الكلام بدونه فلا ينافي ما قاله الشارح هنا لما هو مقرّر من أنّ الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرّد الإثبات والنفي كان ذلك القيد هو الغرض الأصليّ والمقصود بالذات من الكلام والحال من جملة القيود. قوله «هذا المعنى» أي: إثباتَ الركوب، وهو مفعول لقوله «تزيد».

على سبيل التبعيّة وإنّما المقصود إثبات المجيء وجئت بالحال لتزيد في الإخبار عن المجيء هذا المعنى (ووصف له) أي: ولأنها[1] في المعنى وصف لصاحبها (كالنعت) بالنسبة إلى المنعوت إلاّ أنّ المقصود[2] في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وبيان لكيفيّة وقوعه بخلاف النعت فإنّه لا يقصد به ذلك بل مجرّد اتّصاف المنعوت به، وإذا كانت الحال[3] مثل الخبر والنعت فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال، وأمّا ما أورده بعض النحويين[4] من الأخبارِ والنعوتِ المصدّرةِ بالواو كالخبرِ في باب «كان» والجملةِ الوصفيّة المصدّرة بالواو التي تسمّى واو تأكيد للُصُوق الصفة بالموصوف

---

(١) **قوله:** [أي: ولأنها إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «ووصف له» عطف على قوله «حكم» وأنّ الضمير راجع إلى «صاحبها»، يعني فالحال ذات جهتين لها شبه بالخبر في أنها تفيد حكما ربما لا يعلمه المخاطب قبل سماعها ولها شبه بالنعت في دلالتِها على معنى في الصاحب وكونها بحيث لو اسقطت لم يختلّ الكلام.

(٢) **قوله:** [إلاّ أنّ المقصود إلخ] بيان للفرق بين الحال والنعت وحاصله أنهما وإن اشتركا في أنّ كلاًّ وصف في المعنى إلاّ أنهما يفترقان من جهة أنّ المقصود من الحال جعلها قيداً للحكم والمقصود من النعت جعله قيداً للمحكوم عليه فإذا قلت «جاء زيد راكباً» أفاد تقييد الحكم الذي هو المجيء بالركوب وإذا قلت «جاء زيد الراكب» أفاد تقييد المحكوم عليه الذي هو زيد بالركوب.

(٣) **قوله:** [وإذا كانت الحال إلخ] هذا إشارة إلى مقدَّمة صغرى مأخوذة من المتن وقوله «فكما أنهما يكونان بدون الواو» إشارة إلى مقدَّمة كبرى محذوفة وقوله «فكذلك الحال» إشارة إلى النتيجة المحذوفة.

(٤) **قوله:** [وأمّا ما أورده بعض النحويّين] أي: على الكبرى القائلة «والخبر والنعت يكونان بدون الواو». قوله «من الأخبارِ والنعوتِ» بيان لـ«ما». قوله «المصدَّرةِ» صفة للأخبار والنعوت. قوله «كالخبرِ في باب كان» كقول الحماسيّ «فأمسى وهو عريان». قوله «والجملةِ الوصفيّة إلخ» كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة:٢٥٩] فإنّ جملة «وهي خاوية» صفة لـ«قرية» والواو زائدة وفائدتها تأكيد وصل الصفة بالموصوف إذ الأصل في الصفة مقارنة الموصوف فهذه الواو أكّدت اللصوق وإليه أشار الشارح بقوله «للُصُوق الصفة بالموصوف».

فعلى سبيل التشبيه[1] والإلحاق بالحال (لكن خولف) هذا الأصل[2] (إذا كانت) الحال (جملة فإنّها) أي: الجملة الواقعة حالاً (من حيث هي جملة مستقلّة بالإفادة) من غير أن تتوقّف[3] على التعليق بما قبلها، وإنّما قال «من حيث هي جملة» لأنها من حيث هي حال غير مستقلّة بل متوقّفة على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بها (فتحتاج) الجلمة الواقعة حالاً (إلى ما يربطها بصاحبها) الذي جعلت حالاً عنه (وكلّ من الضمير والواو صالح للربط[4] والأصل) الذي لا يعدل عنه[5] ما لم تمسّ حاجة إلى زيادة ارتباط (هو الضمير بدليل) الاقتصار[6]

---

(١) قوله: [فعلى سبيل التشبيه إلخ] جواب ما أورده بعض النحويّين، وحاصله أنّ أصل الحال وهو عدم اقترانها بالواو مكتسب من مشابهتها للخبر والنعت فلمّا خولف هذا الأصل في الحال واقترنت بالواو حمل الخبر والنعت عليها فلم يَخرُجا عمّا هو الأصل فيهما وهو عدم اقترانهما بالواو فلا يردان نقضاً.

(٢) قوله: [هذا الأصل] وهو كون الحال بغير واو. قوله «الحال» أي: الحال المتقدِّم ذكرها وهو الحال المنتقلة. قوله «أي: الجملة الواقعة حالاً» إشارة إلى مرجع الضمير.

(٣) قوله: [من غير أن تتوقّف إلخ] بيان وتفسير لكون الجملة مستقلّة بالإفادة. قوله «على التعليق» أي: على الارتباط بما قبلها. قوله «وإنّما قال إلخ» بيان لفائدة العبارة، والحاصل أنّ الجملة من حيث إنّها جملة لا تحتاج إلى ما يربطها بما قبلها ومن حيث إنّها وقعت حالاً تحتاج إلى ذلك فروعيت هذه الحيثيّة المحوِّجة للربط وخولف فيها الأصل المذكور وهو كونها بغير واو.

(٤) قال: [صالح للربط] أمّا الضمير فلكونه عبارة عن المرجع وأمّا الواو فلكونها موضوعة لربط ما بعدها بما قبلها، واختلف في أيّهما أقوى في الربط فقيل الضمير لدلالته على المربوط به وإليه أشار بقوله «والأصل هو إلخ» وقيل الواو لأنها موضوعة له إذ هي في أصلها للجمع لأنّ أصل الواو الحاليّة العاطفة.

(٥) قوله: [الذي لا يعدل عنه] أي: لا ينبغي العدول عنه في نظر البلغاء وإلاّ فكثيراً مّا يقرِّرون في العربيّة جواز الأمرين فظاهر كلامهم جواز العدول من غير مساس حاجة. قوله «ما لم تمسّ إلخ» أي: فإن مسّت الحاجة إلى زيادة الربط أتي بالواو لأنّ الربط بها أقوى لأنها موضوعة للربط وأمّا الضمير فهو موضوع للعود على مرجعه والربط حاصل لزوماً والحاصل أنّ أصالة الضمير في الربط إنّما هو بحسب الاستعمال لا من حيث الوضع وأصالة الواو فيه باعتبار الوضع.

(٦) قوله: [بدليل الاقتصار إلخ] ظاهره أنّ الحال المفردة مربوطة بالضمير، وقيل إنها لا تفتقر إلى ربط

عليه في الحال (المفردة والخبر والنعت فالجملة) التي تقع حالاً[1] (إن خلت عن ضمير صاحبها) الذي تقع هي حالاً عنه (وجب فيها الواو) ليحصل الارتباط فلا يجوز «خرجت زيد قائم»، ولمّا ذكر أنّ كلّ جملة خلت عن الضمير وجب فيها الواو أراد أن يُبيِّن[2] أنّ أيّ جملة يجوز ذلك فيها وأيّ جملة لا يجوز فقال (وكلّ جملة خالية عن ضمير ما) أي: الاسم الذي[3] (يجوز أن ينتصب عنه حال) وذلك بأن يكون فاعلاً أو مفعولاً معرّفاً أو منكّراً مخصوصاً لا نكرة محضة[4] أو مبتدأ أو خبراً فإنّه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصحّ، وإنّما لم يقل «عن ضمير صاحب الحال»[5] لأنّ قوله «كلّ جملة» مبتدأ وخبره قوله

لأنها دالّة على صاحبها بالوضع فالضمير فيها أدّى إليه الاشتقاق الموجب لتحمّل الضمير.

(١) **قوله:** [التي تقع حالاً] أي: التي يراد جعلها حالاً. قوله «الذي تقع هي حالاً عنه» هذا بيان لصاحب الحال لا تقييد له. قوله «ليحصل الارتباط» أي: ارتباط الجملة الحاليّة بصاحبها. قوله «فلا يجوز خرجت زيد قائم» أي: بدون الواو.

(٢) **قوله:** [أراد أن يبيِّن إلخ] أي: أراد أن يبيِّن أيّ جملة يجوز وقوعها حالاً بالواو وأيّ جملة لا يجوز وقوعها حالاً بالواو لأنّ من الجملة الخالية عن الضمير ما يصحّ أن تقع حالاً بالواو ومنها ما لا يصحّ فأشار إلى بيان ذلك فقال «وكلّ جملة إلخ».

(٣) **قوله:** [أي: الاسم الذي] إشارة إلى أنّ «ما» موصولة بمعنى الذي وموصوفه الاسم. قوله «وذلك بأن يكون إلخ» أي: والجواز المذكور بسبب أن يكون الاسم فاعلاً نحو «جاء زيد وعمرو يتكلّم» أو مفعولاً نحو «رأيت زيداً وبكر يركب» فإنّه يجوز أن ينتصب جملة «عمرو يتكلّم» و«بكر يركب» عن زيد فيصحّ وقوعها حالاً عنه. قوله «معرّفاً أو منكّراً» راجع إلى كلّ من الفاعل والمفعول.

(٤) **قوله:** [لا نكرة محضة] ينبغي أن يقيّد بعدم تقدّم الحال إذ يجوز وقوع النكرة المحضة ذا حال إذا تقدّم عليه الحال ولو كانت جملة. قوله «على الأصحّ» راجع إلى الثلاثة أي: لا يجوز أن ينتصب الحال عن شيء من الثلاثة المذكورة على القول الأصحّ وهو قول الجمهور وإن أجازه سيبويه ومن وافقه.

(٥) **قوله:** [وإنّما لم يقل «عن ضمير صاحب الحال» إلخ] أي: مع أنه أخصر من قوله «عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال»، وهذا إشارة إلى نكتة إطناب العبارة، وحاصلها أنه لو قال ذلك لزم جعل

(يصحّ أن تقع) تلك الجملة (حالاً عنه) أي: عمّا يجوز أن ينتصب عنه حال (بالواو) وما لم يثبت له[1] هذا الحكم أعني وقوعَ الحال عنه لم يصحّ إطلاق اسم صاحب الحال عليه إلاّ مجازاً، وإنّما قال «ينتصب عنه حال»[2] ولم يقل «يجوز أن تقع تلك الجملة حالاً عنه» لتدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدّرة بالمضارع المثبت[3] فيصحّ استثناؤها بقوله (إلاّ المصدّرة بالمضارع المثبت نحو «جاء زيد ويتكلّم عمرو») فإنّه لا يجوز أن يجعل «ويتكلم عمرو» حالاً عن زيد (لما سيأتي) من أنّ ربط مثلها[4] يجب أن يكون بالضمير فقط، ولا يخفى أنّ المراد بقوله «كل جملة» ....

الاسم صاحب الحال قبل تحقّق الحال وهو مجاز والحقيقة أولى لأصالتها، ووجه المجاز أنّ الاسم الذي يجوز أن ينتصب عنه حال لا يسمّى ذا حال حقيقة ما لم يقع الحال عنه بالفعل.

(١) **قوله:** [وما لم يثبت] هذا من تتمّة العلّة أي: والاسم الذي لم يثبت له هذا الحكم أي: حكم وقوع الحال عنه لم يصحّ إلخ. قوله «أعني» لمّا كان المتبادر عود الإشارة إلى صحّة وقوع الجملة حالاً مع أنه ليس مراداً أتى بالعناية بياناً للمراد بالإشارة. قوله «إلاّ مجازاً» أي: باعتبار ما يؤول إليه.

(٢) **قوله:** [وإنّما قال «ينتصب عنه حال» إلخ] بيان لفائدة العبارة. قوله «لتدخل فيه» أي: في قوله «وكلّ جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال». قوله «الجملة الخالية إلخ» أي: ودخولها مطلوب لأجل إخراجها بعد ذلك بالاستثناء بخلاف ما لو قال «يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه» فإنّها لا تدخل فيه تلك الجملة لعدم جواز وقوعها حالاً عنه.

(٣) **قوله:** [المصدّرة بالمضارع المثبت] في بعض النسخ بعده: لأنّ ذلك الاسم ممّا لا يجوز أن تقع تلك الجملة حالاً عنه لكنه ممّا يجوز أن ينتصب عنه حال في الجملة وحينئذ يكون قوله «كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال» متناولاً للمصدّرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصحّ استثناؤها أي: استثناء متّصلاً فلا ينافي صحّة الاستثناء المنقطع لو عبّر بقوله «يجوز إلخ».

(٤) **قوله:** [من أنّ ربط مثلها إلخ] بيان لـ«ما» أي: لما سيأتي في قوله «لأنّ الأصل المفردة إلخ» من أنّ ربط مثل هذه الجملة يجب إلخ، وإنّما عبّر بالمثل لأنّ ما هنا في المضارع الغير المتحمّل للضمير وما سيأتي في المضارع المتحمّل للضمير والتعليل الآتي يقتضي امتناع ربط المضارع المثبت مطلقاً بالواو.

الجملة الصالحة للحالية[١] في الجملة بخلاف الإنشائيّات فإنّها لا تقع حالاً[٢] البتّة لا مع الواو ولا بدونها (وإلاّ) عطف على قوله «إن خلت» أي: وإن لم تَخْلُ[٣] الجملة الحاليّة عن ضمير صاحبها (فإن كانت فعليّة والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها) أي: الواو (نحو: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[٤] [المدثر:٦]) أي: ولا تعط حال كونك تعدّ[٥] ما تعطيه كثيراً (لأنّ الأصل) في الحال هي الحال (المفردة) لعراقة المفرد في الإعراب[٦] وتطفّل الجملة عليه

---

(١) قوله: [الصالحة للحاليّة] وهي الجملة الخبريّة. قوله «في الجملة» أي: ولو في بعض الأحوال فيشمل الجملة المصدَّرة بالمضارع المثبت فإنّه يصحّ وقوعها حالاً إذا احتوت على ضمير ذي الحال.

(٢) قوله: [فإنّها لا تقع حالاً إلخ] فإذا قلت «جاء زيد هل ترى فارساً يشبهه» لم يصحّ أن تقع جملة «هل ترى إلخ» حالاً إلاّ بتقدير: «مقولاً فيه هل ترى إلخ» لأنّ الحال كالنعت وهو لا يكون إنشاء، إن قيل الحال كالخبر أيضاً والخبر يكون إنشاء على الأصحّ، قيل غلب شبهه بالنعت لأنه قيد والقيود ثابتة باقية مع ما قيّد بها والإنشاء ليس كذلك بل يوجد باللفظ ويزول بزواله.

(٣) قوله: [أي: وإن لم تَخْلُ إلخ] أي: بأن اشتملت عليه فهي حينئذ إمّا اسميّة أو فعليّة والفعليّة إمّا ماضويّة أو مضارعيّة والمضارعيّة إمّا مصدَّرة بالمضارع المثبت أو بالمضارع المنفيّ، فبعض هذه الأقسام يتعيّن فيه الواو مع الضمير وبعضها يجب فيه الضمير فقط وبعضها يستوي فيه وجود الواو وانتفاؤها وبعضها يترجّح فيه أحدهما فأشار إلى تفصيل ذلك وبيان أسبابه بقوله: «فإن كانت إلخ».

(٤) قال: [نحو: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾] أي: على قراءة الرفع، وأمّا على قراءته بالجزم على أنه بدل اشتمال من «تمنن» فليس ممّا نحن فيه، ولا يصحّ أن يكون الجزم لكونه جواباً للنهي لأنّ شرط الجزم في جوابه صحّة تقدير «إنْ» الشرطيّة قبل «لا» على الراجح وهذا الشرط مفقود هنا. **قال:** «لأنّ الأصل إلخ» علّة لامتناع الواو والاكتفاء بالضمير في الجملة الحاليّة المذكورة.

(٥) قوله: [حال كونك تعدّ إلخ] إشارة إلى أنّ قوله تعالى: ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ حال من ضمير «تمنن» وإلى أنّ السين والتاء فيه للعدّ، وبعضهم جعلهما للطلب أي: لا تعط قليلاً حال كونك تطلب كثيراً في نظيره.

(٦) قوله: [لعراقة المفرد في الإعراب] أي: لأصالته فيه، وأصالة الحال المفردة بمعنى كثرة ورودها أو بمعنى أنّ الحال فضلة وكونها فضلة يقتضي إعرابها بالنصب والإعراب يقتضي الإفراد لعراقة المفرد في الإعراب.

لوقوعها موقعه (وهي) أي: المفردة (تدلّ على حصول صفة) أي: معنى قائم بالغير[١] لأنها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل أو المفعول والهيئة معنى قائم بالغير (غير ثابتة) لأنّ الكلام[٢] في الحال المنتقلة (مقارن) ذلك الحصول (لما جعلت) الحال (قيداً له) يعني العامل[٣] لأنّ الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة (وهو) أي: المضارع المثبت (كذلك) أي: دالّ على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيداً له كالمفردة فتمتنع الواو فيه كما في المفردة[٤] (أمّا الحصول) أي: أمّا دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة (فلكونه فعلاً) فيدلّ على التجدّد[٥] وعدم الثبوت (مثبتاً) فيدلّ على الحصول...

---

(١) قوله: [أي: معنى قائم بالغير] إشارة إلى أنّ المراد بالصفة في كلام المتن الصفة اللغَويّة لا النحويّة. قوله «والهيئة معنى قائم بالغير» لأنّ ما يقوم بالغير يقال له «هيئة» باعتبار حصوله فيه و«صفة» باعتبار قيامه به، فالهيئة والصفة بالمعنى المذكور متّحدان بالذات مختلفان بالاعتبار.

(٢) قوله: [لأنّ الكلام إلخ] علّة لدلالة الحال على صفة غير ثابتة أي: منفكّة عن صاحبها. قوله «ذلك الحصول» إشارة إلى أنّ قوله «مقارن» صفة الحصول. قوله «الحال» إشارة إلى مرجع الضمير.

(٣) قوله: [يعني العامل] تعيين المراد بـ«ما» في قوله «لما جعلت قيداً له». قوله «لأنّ الغرض إلخ» تعليل لمقارنة الحصول للعامل. قوله «وهذا إلخ» أي: والتخصيص المذكور. قوله «معنى المقارنة» أي: معناها اللازميّ إذ معناها المطابقيّ تشارك وقوعي المضمونين في زمان واحد.

(٤) قوله: [كما في المفردة] إن قيل هذا قياس في اللغة وقد منعه كثير من المحقّقين! قيل هذا من قبيل الحمل على النظير لا قياس فقهيّ فهو مقبول فإنّه لبيان المناسبة لما وقع عليه الاستعمال كالتعليلات النحويّة المذكورة في أمثال هذه المباحث وإلاّ فأصل الدليل الاستعمال.

(٥) قوله: [فيدلّ على التجدّد] أي: على تجدّدِ الصفة التي هي معنى الفعل ووجودِها في الزمان بعد العدم. قوله «وعدم الثبوت» فيه أنّ الفعل إنّما يدلّ على الوجود بعد العدم لا على عدم الدوام بعد الوجود والمطلوب هو الانتفاء بعد الوجود والفعل لا يدلّ على ذلك! والجواب أنّ الفعل يدلّ على ذلك بمعونة أنّ شأن المتجدِّد والغالب عليه عدم الثبوت فدلالة الفعل على ذلك بطريق اللزوم العاديّ.

(وأمّا المقارنة[1] فلكونه مضارعاً) فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال، وفيه نظر[2] لأنّ الحال التي يدلّ عليها المضارع هو زمان التكلّم وحقيقته[3] أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل، والحال التي نحن بصددها يجب أن تكون مقارنة لزمان وقوع مضمون الفعل المقيّد بالحال[4] ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً فلا دخل للمضارعة في المقارنة، فالأولى أن يعلّل[5] امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظاً وبتقديره معنى

---

(١) **قال:** [وأمّا المقارنة] أي: وأمّا دلالة المضارع المثبت على مقارنة الحصول لما جعلت قيداً له فلكونه مضارعاً. قوله «فيصلح للحال إلخ» أي: وحينئذ فيكون مضمونه مقارناً للعامل إذا وقع حالاً، ولا يخفى أنّ قوله «فيصلح للحال إلخ» فيه أنّ المضارع حينئذ لا يفيد المقارنة على التعيين بل يحتملها ويحتمل التأخّر عن العامل، فلو قال بعد قول المصـ «مضارعاً»: «وهو حقيقة في الحال» كان أولى.

(٢) **قوله:** [وفيه نظر] أي: وفي هذا التعليل وقوله «وأمّا المقارنة فلكونه مضارعاً» نظر لأنه لا ينتج الدعوى، وحاصل النظر أنّ الحال النحويّة التي نحن بصددها ينبغي أن يكون مضمونها مقارناً لزمان مضمون عاملها ماضياً كان ذلك الزمان أو حالاً أو مستقبلاً والحال الذي يدلّ عليه المضارع إنّما هو زمان التكلّم فالمقارنة المقصودة في الحال لا ينتجها المضارع والتي ينتجها ليست بمقصودة.

(٣) **قوله:** [وحقيقته] أي: وحقيقة زمان التكلّم الذي يدلّ عليه المضارع. قوله «أجزاء متعاقبة إلخ» أي: مع الآن الحاضر، وهذا هو الحال الزمانيّ العرفي فهو غير بسيط، والحال الزماني الحقيقيّ هو الجزء الآنيّ الفاصل بين الماضي والمستقبل فهو بسيط.

(٤) **قوله:** [المقيَّد بالحال] إظهار في محلّ الإضمار للإيهام إذ المقام أن يقول «المقيَّد بها» لتقدّم ذكر الحال. قوله «ماضياً كان إلخ» أي: ماضياً كان زمانُ وقوع مضمون الفعل العامل في الحال أو حالاً أو مستقبلاً. قوله «فلا دخل للمضارعة في المقارنة» أي: في المقارنة المقصودة هنا.

(٥) **قوله:** [فالأولى أن يعلّل إلخ] ووجه أولويّة هذا التعليل أنه سالم من الخدش المذكور وأخصر من التعليل الذي ذكره المصـ. قوله «على وزن اسم الفاعل لفظاً» أي: لتوافقهما في الحركات والسكنات. قوله «وبتقديره معنى» لأنّ كلاًّ منهما يصحّ أن يستعمل مكان الآخر مضيًّا أو حالاً أو استقبالاً، والحاصل أنّ اسم الفاعل تمتنع فيه الواو فالمضارع المثبت مثله، وفيه أنّ هذه العلّة أيضاً موجودة في المضارع المنفيّ مع أنّ الواو تجوز فيه إلاّ أن يقال هذا تعليل بعد الوقوع فهو في معنى الحكمة ولا يلزم اطّرادها.

(وأمّا ما جاء[1] من نحو) قول بعض العرب («قُمْتُ وَأَصُكُّ وَجْهَهُ» وقوله: فَلَمَّا خَشِيْتُ أَظَافِيْرَهُمْ *) أي: أسلحتهم (نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكاً، فقيل) إنّما جاء الواو في المضارع المثبت الواقع حالاً (على) اعتبار (حذف المبتدأ) لتكون الجملة اسميّة[2] (أي: «وأنا أصكّ»، «وأنا أرهنهم») كما في قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُوْنَنِيْ وَقَدْ تَّعْلَمُوْنَ اَنِّيْ رَسُوْلُ اللهِ اِلَيْكُمْ﴾ [الصف:٥] أي: وأنتم قد تعلمون[3] (وقيل[4] الأوّل) أي: «قُمْتُ وَأَصُكُّ وَجْهَهُ» (شاذّ والثاني) أي: «نجوت وأرهنهم» (ضرورة وقال عبد القاهر هي) أي: الواو (فيهما للعطف) لا للحال إذ ليس المعنى: «قمت صاكًّا وجهه» و«نجوت راهناً مالكاً» بل المضارع بمعنى الماضي (والأصل:) «قُمْتُ (وَصَكَكْتُ») و«نَجَوْتُ (وَرَهَنْتُ» عُدِلَ[5]) عن لفظ الماضي (إلى) لفظ

---

(١) قال: [وأمّا ما جاء إلخ] جواب عمّا يقال إنّه قد جاء الواو في المضارع المثبت في النظم والنثر. قال: «وأصكّ وجهه» الصكّ الضرب قال الله تعالى: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ [الذاريات:٢٩]. قال: «أظافيرهم» جمع أظفار وهو جمع ظفر والمراد به هنا الأسلحة، والضمير للأعداء. قال: «مَالِكاً» اسم رجل أو فرس، وحاصل معنى البيت لمّا خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكاً مرهوناً عندهم مقيماً لديهم.

(٢) قوله: [لتكون الجملة اسميّة] أي: فيصحّ أن ترتبط بالواو. قوله «كما إلخ» أي: وهذا كما قيل إلخ.

(٣) قوله: [أي: وأنتم قد تعلمون] فيه أنّ المضارع إذا كان معه «قَدْ» تجب فيه الواو فلا يحتاج لجعله اسميّة بتقدير المبتدأ وحينئذ فالكلام في المضارع الغير المقرون بـ«قَدْ» ولا يكون التنظير بالآية تامًّا.

(٤) قال: [وقيل] أي: في الجواب الثاني عن مجيء الواو في المضارع المثبت. قال: «الأوّل شاذّ» أي: واقع على خلاف القياس النحويّ فلا ينافي فصاحتَه ولا وقوعَه في كلام الله كقوله تعالى: ﴿اِنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا وَيَصُدُّوْنَ عَنْ سَبِيْلِ اللهِ﴾ [الحج:٢٥] و﴿قَالُوْا نُؤْمِنُ بِمَآ اُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُوْنَ بِمَا وَرَآءَهٗ﴾ [البقرة:٩١]. قال: «والثاني ضرورة» أي: دعت إليه الضرورة وهو أيضاً شاذّ. قال: «وقال عبد القاهر إلخ» وهذا جواب ثالث عن مجيء الواو في المضارع المثبت.

(٥) قال: [عدل إلخ] اعتذار عن عطف المضارع على الماضي. قال: «حكاية للحال» أي: فهي مانعة من رعاية التناسب بين المعطوفين في المجيء بهما بلفظ الماضي.

(المضارع حكاية للحال) الماضية ومعناها[1] أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعاً في هذا الزمان فيعبّر عنه بلفظ المضارع[2] (وإن كان الفعل) مضارعاً (منفيًّا فالأمران) جائزان[3] الواو وتركه (كقراءة ابن ذكوان: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾ [يونس:٨٩] بالتخفيف) أي: بتخفيف النون[4] فيكون «لاَ» للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فلا يصحّ عطفه على الأمر قبله فيكون الواو للحال بخلاف[5] قراءة العامّة: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ بالتشديد فإنّه

---

(١) قوله: [ومعناها إلخ] أي: ومعنى حكاية الحال الماضية أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعاً في هذا الزمان كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَآءَ اللّٰهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة:٩١] وهذا المعنى مأخوذ من كلام صاحب "الكشّاف" واستحسنه الرضي، وقال الأندلسيّ إنّ معنى حكاية الحال الماضية أن تقدِّر نفسك كأنك موجود في الزمان الماضي أو تقدِّر ذلك الزمان كأنه موجود الآن.

(٢) قوله: [فيعبّر عنه بلفظ المضارع] تخصيص لفظ المضارع بالنظر إلى المثال المذكور الذي الكلام فيه وإلاّ فقد يعبّر عنه بلفظ اسم الفاعل كما صرّحوا به في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيْدِ﴾ [الكهف:١٨] ولذا عمل «باسط» في المفعول الذي هو «ذراعيه» مع أنه يشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال.

(٣) قوله: [جائزان] أي: على السواء وإن رجّح بعضهم الترك، وهذا إشارة إلى أنّ قوله «فالأمران» مبتدأ محذوف الخبر. قوله «الواو وتركه» بيان للأمرين.

(٤) قوله: [أي: بتخفيف النون] إشارة إلى أنّ اللام في قوله «بالتخفيف» عوض عن المضاف إليه المحذوف. قوله «لثبوت النون إلخ» علّة لعدم كون «لاَ» للنهي. قوله «فلا يصحّ عطفه على الأمر قبله» فإنّه يمتنع عطف الخبر على الإنشاء عند علماء المعاني لوجود كمال الانقطاع بين الجملتين. قوله «فيكون الواو للحال» فيه أنّ «ولا تتبعان» على تقدير كونه حالاً يكون حالاً مؤكِّدة لأنّ الاستقامة تتضمّن عدم اتّباع سبيل الذين لا يعلمون وكلامنا في الحال المنتقلة لا في المؤكِّدة.

(٥) قوله: [بخلاف إلخ] إشارة إلى أنّ التقييد بقوله «بالتخفيف» لتعيين المثال لما مثّل له وهو جواز مجيء الواو مع الفعل المضارع المنفيّ إذا وقع حالاً. قوله «قراءة العامّة» أي: قراءة عامّة القرّاء أي: جميعهم ما عدا ابن ذكوان. قوله «فإنّه نهي مؤكَّد» أي: بنون التأكيد الثقيلة والفعل مجزوم بحذف نون الرفع، ولا يجوز على هذه القراءة أن يكون نفياً بحذف نون الرفع لتوالي الأمثال لأنّ المنفيّ لا يؤكَّد.

نهي مؤكّد معطوف على الأمر قبله (ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَالَنَا) أي: أيّ شيء ثبت لنا[1] (لَانُؤۡمِنُ بِاللّٰهِ﴾ [المائدة:٨٤]) أي: حال كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفيّ حال بدون الواو، وإنّما جاز فيه الأمران[2] (لدلالته على المقارنة لكونه مضارعاً دون الحصول لكونه منفيًّا) والمنفيّ إنّما يدلّ مطابقة[3] على عدم الحصول (وكذا) يجوز الواو وتركه (إن كان) الفعل (ماضياً لفظاً أو معنى كقوله تعالى) إخباراً عن زكريّا عليه السلام (﴿أَنّٰى يَكُوۡنُ لِيۡ غُلٰمٌ[4] وَّقَدۡ بَلَغَنِيَ الۡكِبَرُ﴾ [آل عمران:٤٠]) بالواو (وقوله: ﴿أَوۡ جَآءُوۡكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُوۡرُهُمۡ﴾ [النساء:٩٠]) بدون الواو، هذا[5] في الماضي لفظاً، وأمّا الماضي معنى فالمراد به المضارع المنفيّ بـ«لَمْ» أو «لَمّا»[1] فإنّهما يقلبان معنى المضارع إلى المضيّ، ....

---

(١) قوله: [أي: أيّ شيء ثبت لنا] فكان مانعاً لنا من الإيمان حال كوننا غير مؤمنين بالله أي: لا مانع لنا من الإيمان في هذه الحالة بل هذه الحالة غير حاصلة فالاستفهام للإنكار. قوله «فالفعل المنفيّ حال» والعامل فيه هو المقدّر العامل في «لَنَا»، وصاحب الحال هو الضمير المجرور وهو معمول محلاًّ للعامل في الحال فهو على القاعدة من أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها.

(٢) قوله: [وإنّما جاز فيه الأمران] إشارة إلى أنّ قوله «لدلالته إلخ» علّة لجواز الأمرين في المضارع المنفيّ الواقع حالاً، وحاصلها أنّ المضارع المنفيّ يشبه المفرد في شيء دون شيء فجاز فيه الأمران ولو أشبهه في الشيئين لامتنع دخول الواو عليه كما امتنع دخولها على الحال المفردة.

(٣) قوله: [إنّما يدلّ مطابقة إلخ] أي: وإن دلّ المنفيّ التزاماً على حصول ما يقابل الصفة المنفيّة لأنّ النقيضين لا يرتفعان لكنّ المعتبر في التعليل هو المطابقة التي هي الأصل.

(٤) قال: [أنّى يكون لي غلام] أي: كيف يوجد لي غلام، والسؤال ليس على وجه الشكّ في المقدور بل سؤال فرح وتعجّب. قال: «وقد بلغني الكبر» جملة حاليّة ماضويّة مرتبطة بالواو. قال: «حصرت صدورهم» جملة حاليّة بتقدير «قَدْ» غير مرتبطة بالواو أي: قد ضاقت صدورهم عن قتالكم مع قومهم.

(٥) قوله: [هذا إلخ] أي: ما ذكر من المثالين لجواز الأمرين الواو وتركه في الماضي لفظاً ومعنى، وكون الفعل فيهما ماضياً لفظاً ومعنى ظاهر، وأمّا الماضي معنى فقط فالمراد به إلخ.

(١) قوله: [المضارع المنفيّ بـ«لَمْ» أو «لَمَّا»] وأمّا المنفيّ بغيرهما فإن كان ذلك النافي يخلص المضارع

وأورد للمنفيّ[1] بـ«لَمْ» مثالين أحدهما مع الواو والآخر بدونه، واقتصر في المنفيّ بـ«لمّا» على ما هو بالواو، وكأنه لم يطّلع على مثال ترك الواو فيه[2] إلاّ أنه مقتضى القياس فقال (وقوله: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ [مريم:٢٠][3] وقوله: ﴿فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ [آل عمران:١٧٤] وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم﴾ [البقرة:٢١٤]، أمّا المثبت) أي: أمّا جواز الأمرين في الماضي المثبت[1] (فلدلالته على الحصول) يعني حصول صفة غير ثابتة (لكونه فعلاً مثبتاً دون المقارنة لكونه ماضياً) فلا يقارن الحال[2] (ولهذا) أي: ولعدم دلالته على المقارنة (شرط أن يكون مع «قَدْ» ظاهرة)

للاستقبال كـ«لَنْ» لم تقع الجملة حالاً وإن لم يخلصه له كـ«مَا» أو «لاَ» فيجوز فيه الأمران. قوله «فإنّهما إلخ» أي: فإنّ «لَمْ» و«لَمّا» والفاء للتعليل أي: وإنّما كان المضارع المنفيّ بهما ماضياً معنى لأنهما يقلبان معنى المضارع التضمّنيّ وهو الزمان إلى المُضيّ فيكون ماضياً معنى فقط إذ اللفظ مضارع.

(١) **قوله:** [وأورد للمنفيّ إلخ] يعني أنّه كان مقتضى الظاهر أن يورد المصـ أربعة أمثلة مثالين للمضارع المنفي بـ«لَمْ» أحدهما مع الواو والآخر بدونه ومثالين للمضارع المنفيّ بـ«لَمّا» كذلك لكنّه أورد فيما يأتي ثلاثة أمثلة منها وترك مثال المضارع المنفيّ بـ«لَمّا» بدون الواو ولعلّه لعدم اطّلاعه عليه.

(٢) **قوله:** [على مثال ترك الواو فيه] أي: على مثال ترك الواو في المضارع المنفيّ بـ«لَمّا» الواقع حالاً ممّا يصلح للاستشهاد به، وقد مثّل له في "التسهيل" بقول الشاعر: فَقَالَتْ لَهُ الْعَيْنَانِ سَمْعاً وَطَاعَةً * وَحَدَّرَتَا كَالدُّرِّ لَمَّا يُثَقَّبْ أي: وحدرت العينان دمعاً شبيهاً بالدرّ حال كون الدرّ غير مثقّب. قوله «إلاّ أنه إلخ» أي: إلاّ أنّ جواز ترك الواو فيه مقتضى القياس ولا يلزم الاطّلاع على مثال ما هو مقتضاه.

(٣) **قال:** [وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ] مثال للمضارع المنفيّ بـ«لَمْ» الواقع حالاً مع الواو. **قال:** ﴿لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ مثال للمضارع المنفيّ بـ«لَمْ» الواقع حالاً بدون الواو. **قال:** ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم﴾ مثال للمضارع المنفيّ بـ«لَمّا» مع الواو.

(١) **قوله:** [في الماضي المثبت] أراد به الماضي لفظاً ومعنى. قوله «يعني حصول إلخ» إشارة إلى أنّ اللام في قوله «الحصول» للعهد الخارجيّ والمراد الحصول الذي مرّ ذكره وهو حصول صفة غير ثابتة.

(٢) **قوله:** [فلا يقارن الحال] لأنّ الماضي لا يقارن الحالَ أي: زمانَ التكلّم، والحاصل أنّ الماضي المثبت

كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ (أو مقدّرةً) كما في قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ لأنّ «قَدْ» تقرّب[1] الماضي من الحال، والإشكال المذكور[2] وارد ههنا وهو أنّ الحال التي نحن بصددها غير الحال التي[3] تقابل الماضيَ وتقرّب «قَدْ» الماضيَ منها، فتجوز المقارنة إذا كان الحال والعامل ماضيين، ولفظ «قَدْ»[1] إنّما تقرِّب الماضيَ من الحال التي هي زمان التكلّم وربما تُبْعِده عن الحال التي نحن بصددها كما في قولنا «جاءني زيد في السنة الماضية

الواقع حالاً يشبه الحال المفردة في الدلالة على الحصول وبهذا جاز ترك الواو ولا يشبهها في الدلالة على المقارنة وبهذا جاز الإتيان بالواو فلو أشبهها فيهما لامتنع الواو معه كما امتنع في الحال المفردة.

(١) **قوله:** [لأنّ «قَدْ» تقرِّب إلخ] علّة للمعلّل مع علّته أي: إنّما شرط أن يكون الماضي المثبت الواقع حالاً مع «قَدْ» لعدم دلالته على المقارنة لأنّ «قَدْ» تقرِّبه من الحال، وفيه أنّ «قَدْ» إنّما تفيد المقاربة لا المقارنة والمطلوب في الحال هو المقارنة لا المقاربة، والجواب أنّ المقاربة بمنزلة المقارنة فإنّ القريب من الشيء في حكم ذلك الشيء.

(٢) **قوله:** [والإشكال المذكور] أي: تحت قول المصـ السابق: «وأمّا المقارنة فلكونه مضارعاً». قوله «وارد ههنا» أي: في مقام قولنا «لأنّ «قَدْ» تقرِّب الماضي من الحال»، وحاصل الإشكال أنّ الحال الذي تقرِّب «قَدْ» الماضيَ إليه هو زمان التكلّم وهو غير الحال التي نحن بصددها وهي الحال النحويّة المقارن وقوعُها وقوعَ العامل، فلا وجه لاشتراط «قَدْ» في الماضي المثبت الواقع حالاً للمقارنة.

(٣) **قوله:** [غير الحال التي إلخ] أي: مغايرة للحال التي تُقابلُ الماضيَ وتُقرِّبُ «قَدْ» الماضيَ منها وهي الحال التي يدلّ عليها المضارع أعني زمان التكلّم. قوله «فتجوز المقارنة إلخ» تفريع على مغايرة الحالين أي: وإذا كانت الحال التي نحن بصددها وهي الحال النحويّة غيرَ الحال الزمانيّة فتجوز مقارنة مضمون الحال النحويّة لمضمون عاملها في الزمان إذا كانت تلك الحال وعاملها ماضيين فقولكم «إنّ الماضي المثبت لا يدلّ على المقارنة» يكون ممنوعاً ولا يكون لاشتراط «قَدْ» معه وجه.

(١) **قوله:** [ولفظ «قَدْ» إلخ] ترقّ في الإشكال أي: وليس اشتراط «قَدْ» مع الماضي المثبت غيرَ مُوجَّه فقط بل وجودها معه مُضِرّ لأنّ لفظ «قَدْ» إلخ. قوله «وربما تُبعِده إلخ» أي: وربما تُبعِد «قَدْ» الماضيَ المثبتَ الواقع حالاً عن الحال النحويّة كما في قولنا «جاء زيد إلخ» فإنّ مجيئه في السنة الماضية في حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمن التكلّم الذي هو مفاد «قَدْ».

وقد ركب فرسه»، والاعتذار[1] عن ذلك مذكور في الشرح (وأمّا المنفيّ) أي: أمّا جواز الأمرين[2] في الماضي المنفيّ (فلدلالته على المقارنة دون الحصول أمّا الأوّل) أي: دلالته على المقارنة (فلأنّ «لمّا» للاستغراق) أي: لامتداد النفي من حين الانتفاء[3] إلى زمان التكلّم (وغيرها) أي: غير «لَمَّا» مثل «لَمْ» و«مَا» (لانتفاء متقدّم) على زمان التكلّم (مع أنّ الأصل استمراره) أي: استمرار ذلك الانتفاء لما سيجيء[1] حتّى تظهر قرينة على الانقطاع كما في قولنا «لم يضرب زيد أمس لكنّه ضرب اليوم» (فيحصل به) أي: باستمرار النفي[2] أو بأنّ الأصل فيه الاستمرار (الدلالة عليها) أي: على المقارنة (عند الإطلاق) وتركِ التقييد

---

(١) قوله: [والاعتذار إلخ] أي: والاعتذار عن اشتراط «قَدْ» معه مذكور في "المطوّل" وحاصله أنّ تصدير الماضي المثبت الواقع حالاً بـ«قَدْ» لمجرّد استحسان لفظيّ. قيل: الصواب أنّ الأفعال إذا وقعت قيوداً لما له اختصاص بأحد الأزمنة فُهِم منها استقباليّتها وحاليّتها وماضويّتها بالقياس إلى ذلك المقيَّد فإذا قيل «جاء زيد ركب» يفهم منه أنّ الركوب ماض بالنسبة إلى المجيء فلا يقارن لعامله وإذا أدخِل عليه «قَدْ» قرّبته من زمان المجيء ويُفهَم المقارنة فكأنّ ابتداء الركوب كان متقدّماً على المجيء لكن قارنه دواماً.

(٢) قوله: [أي: أمّا جواز الأمرين] أي: الإتيان بالواو وتركه. قوله «في الماضي المنفيّ» أي: في الماضي المنفيّ لفظاً ومعنًى أو معنًى فقط وهو المضارع المنفيّ بـ«لَمْ» و«لَمَّا».

(٣) قوله: [من حين الانتفاء إلخ] إظهار في محلّ الإضمار. وفي بعض النسخ: «من حيث الانتفاء» أي: لا من حيث ذاته لأنّ النفي لا امتداد فيه من حيث ذاته لأنه فعل الفاعل أي: إنها تدلّ على امتداد الانتفاء فيما مضى من حيث حصوله سابقاً إلى زمان التكلّم.

(١) قوله: [لما سيجيء] أي: في التحقيق الآتي قريباً. قوله «حتّى تظهر إلخ» غاية لاستمرار الانتفاء أي: فإذا ظهرت قرينة دالّة على الانقطاع فلا يقال الأصل بقاؤه كالقرينة التي في قولنا «لم يضرب إلخ» فإنّ قولنا «لكنّه ضرب اليوم» يدلّ على أنّ انتفاء الضرب لم يستمرّ من الأمس إلى وقت التكلّم.

(٢) قوله: [أي: باستمرار النفي إلخ] أي: بسبب استمرار الانتفاء إلخ، وفي التفسير إشارة إلى أنّ ضمير «به» يصحّ رجوعه إلى خبر «أنّ» ويصحّ رجوعه إلى مجرور «مع» قوله «وتركِ التقييد إلخ» عطف تفسير لقوله «الإطلاق». قوله «بما يدلّ» متعلّق بالتقييد.

بما يدلّ على انقطاع ذلك الانتفاء (بخلاف المثبت[١] فإنّ وضع الفعل على إفادة التجدّد) من غير أن يكون[٢] الأصل استمراره فإذا قلت[٣] «ضرب» مثلاً كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمان الماضي، وإذا قلت «ما ضرب» أفاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي لكن لا قطعيًّا[٤] بخلاف «لَمَّا» وذلك لأنهم قصدوا أن يكون الإثبات والنفي في طرفي نقيض ولا يخفى أنّ الإثبات في الجملة[١] إنّما ينافيه النفي دائماً (وتحقيقه) أي: تحقيق هذا الكلام[٢] (أنّ استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود) يعني

---

(١) **قال:** [بخلاف المثبت] أي: بخلاف الماضي المثبت فإنّه لا يفيد الاستمرار المقتضي للمقارنة لا وضعاً ولا استصحاباً. **قال:** «على إفادة» أي: كائن على قصد إفادة التجدّد وهو مطلق الثبوت بعد الانتفاء.

(٢) **قوله:** [من غير أن يكون إلخ] هذا مقابل لقوله «مع أنّ الأصل استمراره»، وانظره مع قولهم «الأصل في كلّ ثابت دوامه» حتّى إنّه وجّه إفادة الجملة الاسميّة الدوام بذلك، قال الشيخ عبد القاهر إنّ نحو «زيد منطلق» لا يدلّ على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد وأمّا إفادته الدوام فمن حيث إنّ الأصل في كلّ ثابت دوامه، وهذا وارد على التحقيق الآتي أيضاً.

(٣) **قوله:** [فإذا قلت إلخ] توضيحُ القاعدة وإثباتٌ لها بالمثال وهي أنّ الماضي المنفيّ يدلّ على استمرار الانتفاء إلى زمان التكلّم بخلاف المثبت فإنّه لا يدلّ على ذلك. قوله «أفاد إلخ» أي: أفاد استغراقَ نفي الحدث في جميع إلخ إمّا بمراعاة الأصل كما تقدّم وإمّا لأنّ الفعل حينئذ كالنكرة في سياق النفي.

(٤) **قوله:** [لكن لا قطعيًّا] أي: لكنّ إفادة «ما ضرب» استغراقَ نفي الضرب ليس قطعيًّا أي: ليس من أصل الوضع. قوله «بخلاف لَمّا» فإنّها تفيد ذلك قطعاً. قوله «وذلك إلخ» أي: وكون النفي يفيد الاستمرارَ والإثبات لا يفيده لأنهم إلخ. قوله «في طرفي نقيض» «في» زائدة والإضافة بيانيّة أي: طرفين هما نقيضان بأن يراد بـ«نقيض» جنس النقيض الشامل للمتعدِّد يعني أنهم قصدوا أن يكون النفي والإثبات متناقضين.

(١) **قوله:** [الإثبات في الجملة] أي: في جزء من أجزاء الزمان الماضي مثلاً. قوله «إنّما ينافيه النفي دائماً» أي: في جميع أجزاء الزمان الماضي إذ لو كان النفي كالإثبات مقيَّداً بجزء من أجزاء الزمان لم يتحقّق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الإثبات بوقوعه مطلقاً ولو مرّة وقصدوا في النفي الاستمرار، ولم يعكسوا ذلك لسهولة استمرار الترك وصعوبة استمرار الفعل أخذاً ممّا يأتي في التحقيق الآتي.

(٢) **قوله:** [أي: تحقيق هذا الكلام] أي: تحقيق أنّ الأصل في النفي بعد تحقّقه استمراره بخلاف الإثبات،

أنّ بقاء الحادث وهو استمرار وجوده[1] يحتاج إلى سبب موجود لأنّه وجود عقيب وجود ولا بدّ للوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار العدم فإنّه عدم فلا يحتاج إلى وجود سبب بل يكفيه مجرّد انتفاء سبب الوجود، والأصل في الحوادث[2] العدم حتّى توجد عللها، ففي الجملة[3] لمّا كان الأصل في المنفيّ الاستمرار حصل من إطلاقه الدلالة على المقارنة (وأمّا الثاني) أي: عدم دلالته على الحصول (فلكونه منفيًّا) هذا[1] إذا كانت الجملة فعليّة (وإن كانت اسميّة فالمشهور جواز تركها) أي: الواو (لعكس ما مرّ في الماضي المثبت) أي: لدلالة الاسميّة[2] على المقارنة لكونها مستمرّة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات (نحو «كَلَّمْتُهُ فُوْهُ إِلَى فِيَّ») ....

والمراد بالتحقيق البيان على الوجه الحقّ.

(١) **قوله:** [وهو استمرار وجوده] تفسير لبقاء الحادث. قوله «إلى سبب موجود» أي: مؤثِّر وهو إمداد الذات الحادثة بالأعراض المقتضية استمرارَ وجودها. قوله «لأنه» أي: لأنّ بقاءَ الحادث واستمرارَ وجوده. قوله «وجود عقيب وجود» هذا مبني على أنّ الوجود غير الموجود وأنّ العرض لا يبقى زمانين، وأمّا على القول بأنّ الوجود عين الموجود وأنّ العرض يبقى زمانين فليس هناك وجود عقيب وجود.

(٢) **قوله:** [في الحوادث] أي: في الموجودات الحادثة العدمُ لأنّ وجودها يتوقّف على سبب موجود.

(٣) **قوله:** [ففي الجملة] هكذا في النسخ ولعلّ الصواب «وبالجملة» كما في "المطوّل" لأن هذا بيان لحاصل كلام المصـ أي: وأقول قولاً متلبِّساً بالجملة أي: قولاً مجملاً. قوله «حصل من إطلاقه» أي: من عدم تقييد المنفيّ بما يدلّ على انقطاع الانتفاء. قوله «الدلالة على المقارنة» أي: على مقارنة الحال لعاملها.

(١) **قوله:** [هذا إلخ] أي: ما ذكر من التفصيل إذا كانت الجملة فعليّة، وهذا توطئة وتمهيد لقول المصـ الآتي: «وإن كانت اسميّة» فإنّه مقابل لقوله السابق: «فإن كانت فعليّة».

(٢) **قوله:** [أي: لدلالة الاسميّة إلخ] بيان لعكس ما مرّ. قوله «لكونها مستمرّة» أي: حتّى في زمن التكلّم، وإنّما استمرّت لكونها معدولة عن الفعليّة إذ الأصل في الحال المفردةُ ثمّ الجملة الفعليّة لكونها قريبة منها لأنّ حاصل الفعليّة الفعل والفاعل وذلك حاصل الحال المفردة المشتقّة بخلاف الاسميّة فإنّه قد يكون جزآها جامدين. قوله «لدلالتها على الدوام والثبوت» أي: فهي تدلّ على حصول صفة ثابتة.

بمعنى مُشافِهاً[1] (و) أيضاً المشهور (أنّ دخولها) أي: الواو (أولى) من تركها (لعدم دلالتها) أي: الجملة الاسميّة (على عدم الثبوت[2] مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابط نحو: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلّٰهِ أَنْدَادًا وَّأَنْتُمْ تَعْلَمُوْنَ﴾ [البقرة:٢٢]) أي: وأنتم من أهل العلم[3] والمعرفة أو وأنتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت (وقال عبد القاهر[1] إن كان المبتدأ) في الجملة الاسميّة الحاليّة (ضمير ذي الحال وجبت) أي: الواو سواء كان خبره فعلاً[2] (نحو «جاء

---

(١) قوله: [بمعنى مُشافِهاً] في عدم تقييده بـ«له» أو «لي» إشارة إلى أنّ جملة «فوه إلى فيّ» يصحّ أن تكون حالاً من التاء في «كلّمته» ويصحّ أن تكون حالاً من الهاء فيه. قوله «أيضاً المشهور» إشارة إلى أنّ قوله «أنّ دخولها أولى» معطوف على قوله «جواز تركها» بحكم ضابطة العطف.

(٢) قال: [لعدم دلالتها على عدم الثبوت] أي: لدلالتها على الثبوت لأنّ نفي النفي إثبات، وهذا علّة لجواز ترك الواو مع الاسميّة، ومدارُ أولويّة دخولها عليها على قوله «مع ظهور الاستيناف فيها» لأنّ الاستيناف فيها يفيد انقطاعها عن العامل والمقصود ربطها به وجعلها قيداً له فحسن الواو ليندفع الاستيناف وترتبط بالعامل، وذهب كثير من النحاة إلى أنّ تجرّد الاسميّة عن الواو ضعيف.

(٣) قوله: [من أهل العلم] أي: ومن شأن العالم التمييز بين الأشياء فلا يدّعي مساواة الحقّ للباطل. قوله «بينه وبينها» أي: بين الله تعالى والأنداد. قوله «من التفاوت» بيان لـ«ما»، وأشار بالتفسيرَين إلى أنّ «تعلمون» يحتمل أن يكون منزّلاً منزلة اللازم فلا يقدَّر له مفعول، ويحتمل أن يكون مفعوله محذوفاً.

(١) قال: [وقال عبد القاهر إلخ] هذا مقابل المشهور لأنّ في المشهور تعميماً وفي هذا تفصيلاً وبيانه أنّ الذي صرّح المصـ بمشهوريّته هو جواز ترك الواو مع الجملة الاسميّة الحاليّة مع أولويّة دخولها عليها من غير تفصيل بين ما كان المبتدأ فيه ضمير ذي الحال وما لا، وبين ما فيه ظرف مقدَّم وما لا، وبين ما كان المبتدأ فيه داخلاً عليه حرف وما لا، وبين ما كان واقعاً بعقب مفرد وما لا، والذي قاله الشيخ على ما في المتن هو وجوبُ الإتيان بالواو فيما كان المبتدأ فيه ضمير ذي الحال وجواز الإتيان بالواو مع رجحان تركها فيما كان مبدوءً بظرف أو بحرف داخل على المبتدأ أو واقعاً بعقب مفرد.

(٢) قوله: [سواء كان خبره فعلاً] ظاهره أنه لا فرق بين أن يكون فعلاً ماضياً وغيره، وفي تعميم الشارح إشارة إلى أنّ إيراد المثالين في المتن إشارة إلى هذا التعميم.

زيد وهو يسرع» أو) اسماً نحو «جاء زيد (وهو مسرع») وذلك[1] لأنّ الجملة لا تترك فيها الواو حتّى تَدخُلَ في صلة العامل وتَنضَمَّ إليه في الإثبات[2] وتُقدَّرَ تقديرَ المفرد في أن لا يستأنف لها الإثبات، وهذا[1] ممّا يمتنع في نحو «جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع» لأنك[2] إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحاً في أنك لا تجد سبيلاً إلى أن تُدخِلَ «يسرع» في صلة المجيء وتضمّه إليه في الإثبات لأنّ إعادة ذكره لا تكون حتّى تقصد استيناف الخبر عنه بأنه يسرع وإلاّ لكنت[3] تركت

---

(١) **قوله:** [وذلك] أي: وبيان وجوب الربط بالواو في الحالين المذكورين. قوله «لأنّ الجملة» أي: الجملة الحاليّة. قوله «حتّى تَدخُلَ إلخ» غاية في النفي أي: لا تترك الواو فيها إلاّ إذا دخلت في صلة عامل الحال بأن يكون قيداً من قيوده فحينئذ تترك فيها الواو.

(٢) **قوله:** [وتَنضَمَّ إليه في الإثبات] عطف اللازم على الملزوم أو عطف تفسير، والمراد بانضمامها إلى العامل أن يكون إثباتها في إثباته، وتخصيص الإثبات بالذكر لأنه الأصل وإلاّ فالحكم في النفي أيضاً كذلك نحو «لم يجئ زيد يركب». قوله «وتُقدَّرَ إلخ» أي: وتُنزَّلَ منزلةَ المفرد في أن لا يستأنف لها الإثبات أي: إثبات زائد على إثبات العامل بل تضاف إليه فإذا قلت «جاء زيد يتبسّم» فالمثبت هو المجيء حال التبسّم لا مجيء مقيّد بإثبات مستأنف للتبسّم فهو في تقدير: «جاء زيد متبسِّماً».

(١) **قوله:** [وهذا إلخ] أي: ما ذكر من دخولها في صلة العامل وانضمامها إليه في الإثبات وتقديرها مفرداً ممّا يمتنع إلخ ولمّا كان المقتضي لترك الواو ممتنعاً كان تركها ممتنعاً والإتيان بها واجباً وهو المطلوب.

(٢) **قوله:** [لأنك إلخ] تعليل لامتناع ما ذكر في نحو «جاء زيد وهو يسرع أو هو مسرع». قوله «وجئت بضميره إلخ» عطف تفسير لقوله «أعدت ذكر زيد». قوله «في أنك لا تجد سبيلاً إلخ» أي: لا تجد طريقاً في جعل «هو يسرع أو هو مسرع» قيداً للمجيء مضموماً إليه في الإثبات مقدَّراً تقديرَ المفرد لأنّ إعادة ذكره تمنع من ذلك لأنّ المتبادر من الإعادة قصد استيناف الإخبار عنه بأنه يسرع.

(٣) **قوله:** [وإلاّ لكنت إلخ] أي: وإن أعدت ذكره بدون قصد استيناف الإخبار عنه بأنه يسرع بل بقصد ضمّه إلى العامل في الإثبات لكنت تركت المبتدأ بمَضيَعَة أي: في مكان الضياع لأنه لا معنى لإعادة ذكره حينئذ ويكفي أن تقول «جاء زيد يسرع». قوله «وجعلته لغواً في البين» أي: وجعلت المبتدأ ملغى بين الحال وعاملها، وهذا عطف تفسير لقوله «تركت المبتدأ بمَضيَعَة».

المبتدأ بمَضِيْعَة وجعلته لغواً في البين وجرى مجرى[1] أن تقولَ «جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه» ثمّ تزعمَ أنك لم تستأنف كلاماً ولم تبتدئ للسرعة إثباتاً، وعلى هذا[2] فالأصل والقياس أن لا تجيء الجملة الاسميّة إلاّ مع الواو، وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسِه وأصلِه بضربٍ من التأويل[1] ونوعٍ من التشبيه، هذا كلامه[2] في "دلائل الإعجاز" وهو مشعر بوجوب الواو في نحو «جاء زيد وزيد يسرع أو مسرع» و«جاء زيد وعمرو يسرع أو مسرع أمامه» بالطريق الأولى[3] ....

---

(١) **قوله:** [وجرى مجرى إلخ] معطوف على قوله «كان بمنزلة إعاده اسمه صريحاً» فهذا تشبيه آخر لقوله «هو يسرع» بعد تشبيهه بـ«زيد يسرع». قوله «ثمّ تزعمَ إلخ» عطف على قوله «تقولَ»، وحاصل هذا التشبيه أنك لو قلت «جاء زيد هو يسرع» وزعمت أنك لم تستأنف كلاماً كان بمنزلة أن تقولَ «جاء زيد وعمرو يسرع أمامه» وتزعمَ أنك لم تستأنف كلاماً ولا شكّ أنّ هذا الزعم باطل لا يصدر من العقلاء لأنّ الاستيناف ظاهر فيه. قوله «ولم تبتدئ للسرعة إثباتاً» عطف تفسير لقوله «لم تستأنف كلاماً».

(٢) **قوله:** [وعلى هذا] أي: وعلى هذا التوجيه الذي أشرنا إليه بقولنا «لأنّ الجملة لا تترك فيها الواو إلخ». قوله «والقياس» عطف تفسير. قوله «الجملة الاسميّة» أي: الحاليّة سواء كان المبتدأ فيها ضميرَ ذي الحال أو اسمَه الصريح أو اسماً آخر كما علم من الأمثلة السابقة.

(١) **قوله:** [بضرب من التأويل] أي: بالمفرد وهذا متعلّق بقوله «الخارج»، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوْا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة:٣٦] فجملة «بعضكم لبعض عدوّ» حال ترك فيها الواو لكونها في تأويل «متعادِينَ». قوله «ونوع من التشبيه» كما في قوله تعالى: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا اَوْ هُمْ قَآئِلُوْنَ﴾ [الأعراف:٤] فجملة «هم قائلون» حال ترك فيها الواو لتشبيهِ واو الحال بواو العطف واستكراهِ جمعها مع «أو».

(٢) **قوله:** [هذا كلامه] أي: كلام الشيخ عبد القاهر. قوله «وهو مُشعِر بوجوب الواو إلخ» إشارة إلى الاعتراض على عبارة المصـ: «وقال عبد القاهر إن كان المبتدأ ضمير ذي الحال وجبت» بأنّ ظاهرها يدلّ على أنّه إن كان المبتدأ في الجملة الاسميّة الحاليّة اسماً ظاهراً لذي الحال أو اسماً آخر لا تجب الواو فيها عند عبد القاهر وليس كذلك كما يشعر به كلام الشيخ.

(٣) **قوله:** [بالطريق الأولى] لأنه جعلهما مشبّهاً بهما حيث قال أوّلاً «كان بمنزلة إلخ» وقال ثانياً «وجرى

ثمّ قال الشيخ (وإن جعل نحو[1] «على كتفه سيف» حالاً كثر فيها) أي: في تلك الحال (تركها) أي: ترك الواو (نحو) قول بشّار: إِذَا أَنْكَرَتْنِيْ بَلْدَةٌ[2] أَوْ نَكِرْتُهَا * (خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِيْ عَلَيَّ سَوَادُ) أي: بقيّة من الليل، يعني إذا لم يعرف قدري أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم مُصاحِباً للبازي الذي هو أبكر الطيور[1] مشتملاً عليّ شيء من ظلمة الليل غيرَ منتظر لإسفار الصبح، فقوله «عليّ سواد» حالٌ تُرِكَ فيها الواو، ثمّ قال الشيخ الوجه أن يكون الاسم في مثل هذا[2] فاعلاً بالظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ، وينبغي أن يُقدَّر ههنا خصوصاً[3] أنّ الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهمّ إلاّ أن يقدّر

مجرى إلخ» ومعلوم أنّ المشبّه به أقوى، أو لأنّ الاستيناف في «جاء زيد وزيد يسرع» و«جاء زيد وعمرو يسرع أمامه» أظهر منه في «جاء زيد وهو يسرع» لأنّ الضمير أقرب إلى الاسم من الظاهر والأجنبيّ.

(١) **قال:** [وإن جعل إلخ] أي: وإن جعل جملة اسميّة خبرها ظرف أو جارّ ومجرور متقدِّم على المبتدأ حالاً من المعرفة قبلها كثر في تلك الحال ترك الواو نحو «جاء زيد على كتفه سيف»، أمّا إن جعلت حالاً من النكرة فتجب الواو لئلاّ تلتبس الحال بالنعت نحو «جاء رجل شجاع وعلى كتفه سيف».

(٢) **قوله:** [إِذَا أَنْكَرَتْنِيْ بَلَدَةٌ] مجاز في الحذف أو مجاز في الإسناد كما أشار إليه الشارح في بيان معنى البيت بقوله «أهل بلدة». و«أَنْكَرَ» و«نَكِرَ» و«اسْتَنْكَرَ» بمعنى «كَرِهَ»، و«الْبَازِيْ» الباز طاهر معروف.

(١) **قوله:** [الذي هو أبكر الطيور] أي: في خروجه من وكره. «مشتملاً» حال من فاعل «خرجت» قوله «لإسفار الصبح» أي: لإضاءته. قوله «فقوله «عليّ سواد» إلخ» تعيين المثال وتطبيق له بالممثّل له.

(٢) **قوله:** [في مثل هذا إلخ] حاصله أنّ في إعراب مثل «عليّ سواد» ممّا تقدّم فيه الظرف أو الجارّ والمجرور على اسم مرفوع احتمالين أحدهما أن يجعل الاسم فاعلاً بالظرف وعلى هذا فالظرف إمّا مقدّر باسم الفاعل أو بالفعل، وثانيهما أن يجعل الاسم مبتدأ والجارّ والمجرور قبله خبراً، والوجه الأرجح أن يجعل الاسم فاعلاً بالظرف لاعتمادِه على صاحب الحال وسلامتِه من تقديم ما حقّه التأخير.

(٣) **قوله:** [ههنا خصوصا] أي: في مقام وقوع الظرف حالاً لا في مقام وقوعه خبراً أو نعتاً لأنه يقدّر بالفعل أيضاً. قوله «في تقدير اسم الفاعل» أي: فهو في تأويل المفرد فيكثر فيه ترك الواو. قوله «إلاّ أن يُقدَّر فعل ماض» أي: لا يجوز تقدير فعل في وقت من الأوقات إلاّ وقت تقدير فعل ماض فإنّه يجوز

فعل ماض هذا كلامه، وفيه بحث[1] والظاهر[2] أنّ مثل «على كتفه سيف» يحتمل أن يكون في تقدير المفرد وأن يكون جملة اسميّة قدّم خبرها وأن يكون فعليّة مقدّرة بالماضي أو المضارع، فعلى التقديرين يمتنع الواو وعلى التقديرين لا تجب الواو فمن أجل هذا كثر تركها، وقال الشيخ أيضاً (ويحسن الترك) أي: ترك الواو في الجملة الاسميّة (تارة لدخول حرف[1] على المبتدأ) يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط (كقوله: فَقُلْتُ عَسَى[2] أَنْ تُبْصِرِيْنِي كَأَنَّمَا * بَنِيَّ حَوَالِيَّ الْأُسُوْدُ الْحَوَارِدُ) من «حَرِدَ» إذا غَضِبَ، فقوله «بَنِيَّ الْأُسُوْدُ»[3]

أيضاً لأنّ ترك الواو كثير فيه أيضاً، ولا يقدّر فعل مضارع لأنّ الواو يجب تركها معه.

(١) قوله: [وفيه بحث] أي: وفي كلامه بحث، ووجهه أنه إن كان سبب تقدير اسم الفاعل في الحال أنّ الأصل في الحال الإفراد فينبغي أن يقدَّر اسم الفاعل في الخبر والنعت لأنّ الأصل فيهما أيضاً الإفراد فلم يتمّ قوله «ينبغي أن يُقدَّرهما خصوصاً»، وإن كان السبب غيره فعليه البيان.

(٢) قوله: [والظاهر إلخ] بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شيء أي: والظاهر في توجيه كثرة ترك الواو فيه أن فيه أربعة أوجه الأوّل: أن يكون في تقدير المفرد، والثاني أن يكون جملة اسميّة، والثالث أن يكون جملة فعليّة ماضويّة، والرابع أن يكون جملة فعليّة مضارعيّة فعلى الأوّل والرابع يمتنع الواو وعلى الثاني والثالث لا تجب الواو. قوله «فمن أجل هذا إلخ» أي: فمن أجل امتناعِ الواو على تقديرين وعدمِ وجوبها على تقديرين كثر تركها وترجّح لأنه جار في الأربعة وجوباً أو جوازاً.

(١) قوله: [لدخول حرف] كـ«كَأَنَّمَا» كما في البيت، و«إنّ» كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان:٢٠]، و«لاَ» التبرئة كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَحۡكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكۡمِهِۦ﴾ [الرعد:٤١]. قوله «يحصل إلخ» إشارة إلى علّة الحسن وهي حصول الارتباط فاستغني عن الواو، وعلّله بعضهم بكراهة اجتماع حرفين.

(٢) قوله: [فَقُلْتُ عَسَى إلخ] يقول الفرزدق لامرأة عذلته على اعتنائه في شأن بنيه: لا تلوميني في ذلك عسى أن تشاهديني والحال أنّ أولادي على يميني ويساري ينصرونني كالأسود الحوارد أي: الغضاب، والحوارد جمع حارد كـ«صواهل وصاهل» لأنّ فاعلاً صفة لغير عاقل يجمع قياساً على «فواعل».

(٣) قوله: [فقوله «بَنِيَّ الْأُسُوْدُ» إلخ] تعيين المثال وتطبيق له بالممثَّل له. قوله «جملة اسميّة» لأنّ «بَنِيَّ» مبتدأ و«الأسود» خبره. قوله «من مفعول تُبْصِرِيْنِي» وهو ياء المتكلّم.

جملة اسميّة وقعت حالاً من مفعول «تُبْصِرِيْنِيْ»، ولو لا دخول «كَأَنَّمَا» عليها لم يحسن الكلام إلاّ بالواو[١] وقوله «حَوَالِيَّ» أي: في أكنافي[٢] وجوانبي، حال من «بَنِيَّ» لما في حرف التشبيه من معنى الفعل (و) يحسن الترك تارة[٣] (أخرى لوقوع الجملة الاسميّة) الواقعة حالاً (بعقب مفرد) حال (كقوله: وَاللهُ يُبْقِيْكَ لَنَا سَالِماً * بُرْدَاكَ تَبْجِيْلٌ وَتَعْظِيْمُ) فقوله «بُرْدَاكَ تَبْجِيْلٌ» حال ولو لم يتقدّمها قوله «سَالِماً» لم يحسن فيها ترك الواو.

---

(١) **قوله:** [لم يحسن الكلام إلاّ بالواو] أي: فدخول «كأنّما» أوجبت استحسان ترك الواو للاستغناء بها عنها وإلاّ لم يحسن الكلام إلاّ بالواو لأنّ القياس أن لا تجيء الجملة الاسميّة الحاليّة إلاّ بالواو.

(٢) **قوله:** [أي: في أكنافي] إشارة إلى أنّ قوله «حَوَالِيَّ» ظرف مكان. قوله «وجوانبي» عطف تفسير. قوله «حال من «بَنِيَّ» إلخ» هذا مجرّد حلّ الإعراب. قوله «من معنى الفعل» أي: لأنّ المعنى «أشبِّه بنيّ بالأسود حال كونهم حواليّ» فـ«بنيّ» مفعول به في المعنى والعامل في الحال وصاحبها فعل دلّ عليه معنى «كأنّ»، وقولهم: الحال لا يتأتّى من المبتدأ محلّه إذا لم يكن هناك عامل غير الابتداء كما يدلّ عليه تعليلهم ذلك بقولهم: لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها والابتداء عامل ضعيف لا يعمل عملين.

(٣) **قوله:** [يحسن الترك تارة] إشارة إلى أنّ «لوقوعه» عطف على «لدخول» وأنّ قوله «أخرى» صفة لموصوف محذوف وهو «تارة». قوله «حال» إشارة إلى أنّ المراد بالمفرد الحال المفردة. قوله «برداك تبجيل إلخ» أي: يبقيك الله تعالى سالماً مشتملاً عليك التبجيل والتعظيم اشتمال البرد على صاحبها، والمقصود طلب بقائه على وصف السلامة كونه مبجَّلاً معظَّماً.

(**الإيجاز**[1] **والإطناب والمساواة** قال السكاكي أمّا الإيجاز والإطناب فلكونهما نِسبِيَّين) أي: من الأمور النِسبِيَّة[2] التي يكون تعقّلها بالقياس إلى تعقّل شيء آخر فإنّ المُوجَز إنّما يكون مُوجَزاً بالنسبة إلى كلام أزيد منه وكذا المُطنَب إنّما يكون مُطنَباً بالنسبة إلى ما هو أنقص منه (لا يتيسّر الكلام فيهما إلاّ بتركِ التحقيق) والتعيين[3] أي: لا يمكن التنصيص على أنّ هذا المقدار من الكلام إيجاز وذلك إطناب إذ ربّ كلام موجز يكون مطنباً بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس (والبناءِ على أمر عرفيّ) أي: وإلاّ بالبناء[4] على أمر يعرفه أهل العرف

---

(١) **قال:** [الإيجاز إلخ] الإيجاز لغة التقصير يقال «أوجزت الكلام» أي: قصّرته، يستعمل لازماً ومتعدِّياً، والإطناب لغة المبالغة يقال «أطنب في الكلام» أي: بالغ فيه، وإنّما قدّم الإيجاز في الترجمة تنبيهاً على أنه المبتغي في الكلام وأردفه بالإطناب لكونه مقابلاً له فلم يبق للمساواة إلاّ التأخير، وقدّم المساواة فيما يأتي نظراً على كونها الأصل المقيس عليه. **قال:** «قال السكّاكي» أي: في الاعتذار عن ترك تعريف الإيجاز والإطناب تعريفاً يعيِّن القدر لكلّ منهما بحيث لا يزيد على ذلك القدر ولا ينقص منه.

(٢) **قوله:** [أي: من الأمور النسبيّة] أي: المنسوبة إلى غيرها. قوله «التي يكون تعقّلها إلخ» أي: إدراكها، وهذا بيان للأمور النسبيّة. قوله «فإنّ الموجز إلخ» أي: لأنّ الكلام الموجز إلخ، وهذا علّة لكونهما نسبيَّين. قوله «إنّما يكون موجزاً» أي: إنّما يدرك من حيث وصفه بالإيجاز. قوله «بالنسبة» أي: بالقياس.

(٣) **قوله:** [والتعيين] أي: تعيين القدر المخصوص لكلّ منهما في التعريف، وهذا تفسير من الشارح للتحقيق الواقع في كلام السكّاكي مغاير لما فهمه المصـ وأورد عليه النظر الآتي كما سيتّضح لك. قوله «أي: لا يمكن إلخ» تفسير لعدم التيسّر وإشارة إلى أنّ المراد بعدم التيسّر عدم الإمكان لا أنه ممكن بعسر كما هو ظاهره. قوله «إذ ربّ كلام موجز إلخ» علّة لقوله «لا يمكن التنصيص إلخ»، و«ربّ» هنا للتكثير أو للتحقيق. قوله «يكون مطنباً» كقولك «زيد المنطلق» فإنّه موجز بالنسبة إلى «زيد هو المنطلق» لكنه مطنب بالنسبة إلى «زيد منطلق». قوله «وبالعكس» أي: وربّ كلام مطنب يكون موجزاً بالنسبة إلى كلام آخر.

(٤) **قوله:** [أي: وإلاّ بالبناء إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «البناءِ» عطف على قوله «تركِ» أي: لا يمكن الكلام فيهما إلاّ بترك التحقيق وإلاّ بالبناء على أمر متعارف بين أهل العرف في أداء المقاصد من غير رعاية البلاغة ومزيّة لأنّ البناء عليه أقرب ما يمكن به ضبطهما المحتاج إليه لأجل التمايز بين الأقسام، فيعتبر

(وهو متعارف الأوساط) الذين ليسوا[1] في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهاهة (أي: كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني) عند المعاملات[2] والمحاورات (وهو) أي: هذا الكلام (لا يحمد) من الأوساط[3] (في باب البلاغة) لعدم رعاية[4] مقتضَيات الأحوال (ولا يذمّ) أيضاً منهم لأنّ غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالات وضعيّة وألفاظ كيف كانت ومجرّدُ تأليف يخرجها عن حكم النعيق (فالإيجاز[5] أداء المقصود بأقلّ من عبارة المتعارف والإطناب أداؤه بأكثر منها ثمّ قال) أي: السكّاكي (الاختصار لكونه نِسبيًّا يرجع فيه تارة إلى ما سبق)

كلّ من الإيجاز والإطناب بالنسبة إليه فما زاد عليه إطناب وما نقص عنه إيجاز.

(١) **قوله:** [الذين ليسوا إلخ] صفة مبيِّنة للأوساط من الناس. قوله «ولا في غاية الفهاهة» أي: العجز عن الكلام. **قال:** «أي: كلامهم إلخ» تفسير لمتعارَف الأوساط.

(٢) **قوله:** [عند المعاملات] متعلّق بمحذوف أي: في تأدية المعاني التي تعرض لهم عند المعاملات. قوله «والمحاورات» أي: المخاطبات سواء كانت في معاملة أو لا فالمحاورات أعمّ من المعاملات.

(٣) **قوله:** [من الأوساط] أي: إذا صدر من الأوساط، وإنّما قيّد بذلك لأنه يحمد من البلغاء لأنهم لا يأتون به إلاّ لنكتة ولكن حينئذ لا يكون من متعارَف الأوساط الذي يقاس به الإيجاز والإطناب.

(٤) **قوله:** [لعدم رعاية إلخ] أي: لعدم رعاية لطائف المقامات، علّة لكونه لا يحمد منهم. قوله «أيضاً منهم» أي: من الأوساط وإن كان يذمّ من البلغاء إن لم يقتضيه الحال. قوله «لأنّ غرضهم إلخ» علّة لكونه لا يذمّ منهم. قوله «ومجرّدُ تأليف إلخ» أي: وتأليف مجرّد عن النكات يُخرِج الألفاظ عن حكمِ أصوات الحيوانات العُجْم وعدمِ الدلالة لكونه مطابقاً للصرف واللغة والنحو ممّا يتوقّف عليه تأدية أصل المعنى فلا يذمّ منهم، فالكلام إنّما ينحصر في المحمود والمذموم بالنسبة إلى صدوره من غير أهل العرف الذين ليسوا من البلغاء.

(٥) **قوله:** [فالإيجاز إلخ] أي: إذا بنينا على أمر عرفيّ فيقال في تعريف الإيجاز هو أداء المقصود إلخ ويقال في تعريف الإطناب هو أداء المقصود إلخ ويقال في تعريف المساواة هي أداء المقصود بقدر المتعارف. **قال:** «ثمّ قال إلخ» إشارة إلى كلام آخر للسكّاكي في الإيجاز. **قال:** «الاختصار» أي: الإيجاز، وإنّما عبّر أوّلاً بالإيجاز وثانياً بالاختصار تفنّناً لأنهما عند السكّاكي مترادفان.

أي: إلى كون عبارة[1] المتعارف أكثرَ منه (و) يرجع تارة (أخرى إلى كون المقام خليقاً بأبسط ممّا ذُكِر) أي: من الكلام الذي ذكره المتكلّم[2] وتوهّم بعضهم أنّ المراد بـ«ما ذكر» متعارف الأوساط وهو غلط لا يخفى على من له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، يعني كما أنّ الكلام[3] يوصف بالإيجاز لكونه أقلّ من المتعارف كذلك يوصف به لكونه أقلّ ممّا يقتضيه المقام بحسب الظاهر، وإنّما قلنا[4] «بحسب الظاهر» لأنّه لو كان أقلّ ممّا يقتضيه المقام ظاهراً وتحقيقاً لم يكن في شيء من البلاغة، مثاله[5] قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ

---

(١) قوله: [أي: إلى كون عبارة إلخ] بيان لـ«ما سبق»، وفيه أنّ ما سبق هو كونه أقلّ من عبارة المتعارف لا كون المتعارف أكثر منه، والجواب أنّ هذا بيانه باللازم فإنّ كونه أقلّ من المتعارف يلزمه كون المتعارف أكثر منه. قوله «يرجع تارة» إشارة إلى أنّ قوله «وأخرى» عطف على قوله «تارة» بحذف موصوف.

(٢) قوله: [أي: من الكلام الذي ذكره المتكلّم] وسواء كان ما ذكره المتكلّم أقلّ من المتعارف أو أكثر منه أو مساوياً له، وهذا بيان للمراد بـ«ما ذُكِر». قوله «وتوهّم بعضهم» وهو الشارح الخلخالي. قوله «وهو غلط» لأنّ المعنى عليه أنّ الموجز ما كان أقلّ من مقتضى المقام الذي هو أبسط من المتعارف، وهذا لا يشمل ما إذا كان أقلّ من مقتضى المقام الذي هو مساو للمتعارف أو أنقص منه مع أنه موجز بلا ريب. قوله «قلب» أي: عقل. قوله «أو ألقى السمع» أي: أصغى. قوله «وهو شهيد» أي: حاضر، وفي الكلام اقتباس من القرآن.

(٣) قوله: [يعني كما أنّ الكلام إلخ] توضيح لما ذكر من أنّ الإيجاز قد يرجع إلى ما سبق وقد يرجع إلى كون المقام خليقاً أي: حقيقاً وجديراً بأبسط ممّا ذكر. قوله «بحسب الظاهر» أي: بحسب ظاهر المقام لأنّ باطن المقام يقتضي الاقتصار على ما ذكر لأنه إنّما عدل إليه عن مقتضى الظاهر لغرض التفرّغ مثلاً لطلب المقصود، ولهذا كان ما هو أقلّ من مقتضى الظاهر بليغاً فإنّه مطابق لمقتضى الحال.

(٤) قوله: [وإنّما قلنا إلخ] بيان لفائدة عبارته. قوله «ظاهراً وتحقيقاً» أي: ظاهراً وباطناً، تمييزان محوّلان عن الفاعل أي: لأنه لو كان أقلّ ممّا يقتضيه ظاهرُ المقام وباطنُه. قوله «لم يكن في شيء من البلاغة» أي: لعدم مطابقته لمقضى الحال، وإذا لم يكن في شيء من البلاغة فكيف يوصف بالإيجاز الذي هو وصف للكلام البليغ.

(٥) قوله: [مثاله إلخ] أي: مثال الكلام الذي هو موجز باعتبار كون المقام خليقاً بأبسط منه قوله تعالى حكاية عن سيّدنا زكريّا على نبيّنا وعليه الصلاة والسلام: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾.

الْعَظْمُ مِنِّيْ﴾ الآية، [مريم:٤] فإنّه إطناب بالنسبة إلى المتعارف أعني قولنا «يا ربِّ شِخْتُ»[1] وإيجاز بالنسبة إلى مقتضى المقام ظاهراً لأنّه مقام بيان انقراضِ الشباب وإلمامِ المَشيب فينبغي أن يُبسَط فيه الكلام غاية البسط، فللإيجاز معنيان[2] بينهما عموم من وجه (وفيه نظر[3] لأنّ كون الشيء أمراً نِسبيًّا لا يقتضي تعسّر تحقيق معناه) إذ كثيراً مّا[4] تُحقَّق معاني

---

(١) **قوله:** [«يا ربِّ شِخْتُ»] أي: صرت شيخاً. قوله «ظاهراً» أي: وإن كان باطن المقام يقتضي الاقتصار على ما ذكر ليتفرّغ لطلب المقصود. قوله «وإلمامِ المَشيب» من عطف اللازم على الملزوم، والإلمام النزول. قوله «غاية البسط» كأن يقال «وهن أعظُم اليد والرجل وضعفت جارحة العين ولانت حدة الأذن» إلى غير ذلك.

(٢) **قوله:** [فللإيجاز معنيان] وهما كونُ الكلام أقلّ من المتعارف وكونُه أقلّ ممّا يقتضيه ظاهر الحال، ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الإطناب أيضاً لكنه تركه لانسياق الذهن إليه ممّا ذكره في الإيجاز، ثمّ قوله «فللإيجاز معنيان» مبني على ما يفهم من ظاهر كلام السكّاكي من أنه لا فرق بين الإيجاز والاختصار عنده، وأمّا ما في "المطوّل" من قوله: نعم! لو قيل: الإيجاز أخصّ باصطلاحه لأنه لم يطلقه على ما هو بالنسبة إلى مقتضى المقام لم يبعد، فلعلّه بيان لما مال إليه الشارح نفسه. قوله «عموم من وجه» لأنهما يجتمعان في كلام أقلّ من المتعارف ومن مقتضى الظاهر نحو «ربِّ شخت» إذ المتعارف «يا ربّي شخت» ومقتضى الظاهر أن يبسط غاية البسط، وينفرد الثاني وهو كونه أقلّ ممّا يقتضيه الظاهر في الآية المذكورة إذ مقتضى الظاهر غاية البسط، وينفرد الأوّل وهو كونه أقلّ من المتعارف في قول الصياد «غزال» إذ المتعارف «هذا غزال».

(٣) **قال:** [وفيه نظر] أي: وفيما ذكره السكّاكي أوّلاً وثانياً نظر، وفي "الأطول": قد قصر نظر المصـ وفات عنه أمران ظاهران أحدهما أنهم جعلوا نحو «نعم الرجل زيد» من الإطناب ولا عبارة للأوساط غيره، وثانيهما أنّ السكّاكي لم يحفظ تعريف الإيجاز عن دخول الإخلال فيه وتعريف الإطناب عن دخول الحشو والتطويل.

(٤) **قوله:** [إذ كثيراً مّا إلخ] تعليل لعدم اقتضاء كون الشيء أمراً نسبيًّا تعسّرَ تحقيق معناه. قوله «وتُعرَف إلخ» عطف تفسير لـ«تُحقَّق إلخ». قوله «كالأبوّة» فإنهم عرّفوها بكون الحيوان متولِّداً من نطفته آخرُ من نوعه، وكذا عرّفوا الأخوّة بكون الحيوان متولِّداً هو وغيره من نطفة آخر من نوعهما. قوله «وغيرهما» كالبنوّة فإنهم عرّفوها بكون الحيوان متولِّداً من نطفةِ آخرَ من نوعه.

الأمور النِسبيَّة وتُعرَف بتعريفات تليق بها كالأبوّة والأخوّة وغيرهما، والجواب أنه[1] لم يرد تعسّر بيان معناهما لأنّ ما ذكره بيان لمعناهما بل أراد تعسّر التحقيق والتعيين في أنّ هذا القدر إيجاز وذلك إطناب (ثمّ البناء[2] على المتعارفِ والبسطِ الموصوف) بأن يقال الإيجاز هو الأداء بأقلّ من المتعارف[3] أو ممّا يليق بالمقام من كلام أبسط من الكلام المذكور (ردّ إلى الجهالة) إذ لا تُعرَف[4] كميّةُ متعارف الأوساط وكيفيّتُها لاختلاف طبقاتهم ولا يُعرَف[5] أنّ كلّ مقام أيَّ مقدار يقتضي من البسط حتّى يُقاسَ عليه ويُرجَع

---

(١) **قوله:** [والجواب أنه إلخ] أي: وجواب هذا النظر أنه لم يرد بقوله «لا يتيسّر الكلام فيهما» تعسّرَ بيان معناهما كما فهمه صاحب النظر لأنّ ما ذكره في تعريفهما هو بيان لمعناهما فهذا دليل على عدم هذه الإرادة بل أراد أنه يتعسّر التعريف المعيِّن لمقدار كلّ منهما بحيث لا يزاد عليه ولا ينقص وهذا متعسِّر البتّة.

(٢) **قوله:** [ثمّ البناء إلخ] اعتراض ثان حاصله أنّ ما ذكره السكّاكي في تعريفهما من البناء على المتعارف والبناء على البسط اللائق بظاهر المقام في الحقيقة ردّ إلى الجهالة مع أنّ المطلوب من التعريف الإخراج منها.

(٣) **قوله:** [بأن يقال الإيجاز هو الأداء بأقلّ من المتعارف] تصوير للبناء على المتعارف. قوله «أو ممّا يليق بالمقام إلخ» عطف على قوله «من المتعارف» أي: أو بأن يقال الإيجاز هو الأداء بأقلّ ممّا يليق بالمقام إلخ فهذا تصوير للبناء على البسط الموصوف.

(٤) **قوله:** [إذ لا تُعرَف إلخ] علّة لردّ البناء على المتعارف إلى الجهالة. قوله «وكيفيّتها» أي: وكيفيّة المتعارف، وتأنيث الضمير الراجع إلى المتعارف باعتبار أنه عبارة عن العبارة، والمراد بالكيفيّة تقديم بعض الكلمات وتأخير بعض وغير ذلك، والكيفيّة وإن كان لا يتعلّق بها الغرض ههنا إلاّ أنّ الجهل بها يزداد به جهل الشيء فيكون التعريف المأخوذ فيه لفظُ المتعارف مجهولاً. قوله «لاختلاف طبقاتهم» علّة لقوله «إذ لا تعرف إلخ» أي: إنّما لا تُعرَف كميّة المتعارف لاختلاف مراتب الأوساط فمنهم من يعبِّر عن معنى بعبارة قصيرة ومنهم من يعبِّره بطويلة.

(٥) **قوله:** [ولا يُعرَف إلخ] عطف على قوله «لا تُعرَف إلخ» وهذا علّة لردّ البناء على البسط الموصوف إلى الجهالة. قوله «أيَّ مقدار» مفعول مقدّم لـ«يقتضي». قوله «حتّى يقاس عليه» أي: فيحكم بأنّ هذا أقلّ منه أو أكثر، وهذا غاية للمنفيّ وهو المعرفة، وضمير «عليه» راجع إلى المقدار الذي يقتضيه المقام. قوله «ويُرجَع

إليه، والجواب[1] أنّ الألفاظ قوالب المعاني والأوساط الذين[2] لا يقدرون في تأدية المعاني على اختلافِ العبارات والتصرّفِ في لطائف الاعتبارات لهم حدّ معلوم من الكلام يجري بينهم في المحاورات والمعاملات وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة إليهما جميعاً، وأمّا البناء[3] على البسط الموصوف فإنّما هو للبلغاء العارفين لمقتضَيات الأحوال بقدر ما يمكن لهم فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كلّ مقام من مقدار البسط (والأقرب[4]) إلى الصواب (أن يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد[5] تأدية أصله

إليه» عطف تفسير لقوله «يُقاس عليه» أي: فيكون التعريف المأخوذ فيه المقدارُ المقتضَى للمقام مجهولاً.

(١) **قوله:** [والجواب إلخ] هذا جواب عن كون المتعارف مجهولاً، وحاصله أنا لا نسلِّم أنّ المتعارف مجهول لأنّ التصرّفَ في العبارة بما يوجب طولَها وقصرَها من اللطائف الزائدة على أصل المعنى إنّما هو شأن البلغاء ولا يقدر الأوساط عليه فيكون لفظهم على قدر أصل المعنى من غير زيادة ولا نقص، وهذا القدر معلوم لكلّ واحد ممّن يعرف وضع الألفاظ ولو كان عاميًّا فلا يكون في البناء عليه ردّ إلى الجهالة.

(٢) **قوله:** [والأوساط الذين إلخ] مبتدأ. قوله: «على اختلافِ العبارات» أي: على الإتيان بعبارات مختلفة بالطول والقصر عند إفادة المعنى الواحد. قوله «والتصرّفِ» عطف على قوله «اختلافِ» من عطف السبب على المسبّب أي: ولا يقدرون على التصرّف في العبارات بمراعاة النكات واللطائف. قوله «لهم حدّ معلوم إلخ» خبر المبتدأ، أي: لهم عبارة محدودة معلومة فلا يكون البناء على متعارف الأوساط ردًّا إلى الجهالة.

(٣) **قوله:** [وأمّا البناء إلخ] هذا جواب عن كون البسط مجهولاً، وحاصله أنا لا نسلِّم أنّ البسط الموصوف مجهول لأنّ البلغاء يعرفون ما يقتضيه كلّ مقام من مقدار البسط عند النظر فيه فليس في البناء عليه ردّ إلى الجهالة.

(٤) **قال:** [والأقرب إلخ] إن قلت هذا يقتضي أنّ ما قاله السكّاكي قريب إلى الصواب مع أنّ نظرَ المصـ فيه والعدولَ إلى غيره يدلّ على أنه ليس بصواب، ويقتضي أيضاً أنّ ما قاله المصـ ليس بصواب بل هو أقرب إليه، قيل إنّ أفعل التفضيل هنا ليس على بابه وأنّ المراد بالقرب إلى الصواب هو الصواب فإنّ كثيراً مّا يعبّر عن الشيء بالقرب إليه كقوله تعالى: ﴿اِعْدِلُوْا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى﴾ [المائدة:٨] فإنّ العدل داخل في التقوى.

(٥) **قال:** [المقبول من طرق التعبير عن المراد إلخ] اعلم أنّ المعتبر من طرق التعبير عن المعنى المراد

بلفظ مساوٍ له) أي: لأصل المراد (أو) بلفظ (ناقص عنه وافٍ أو بلفظ زائد عليه لفائدة) فالمساواة[1] أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد والإيجاز أن يكون ناقصاً عنه وافياً به والإطناب أن يكون زائداً عليه لفائدة (واحترز بـ«وافٍ» عن الإخلال) وهو أن يكون اللفظ ناقصاً عن أصل المراد غير وافٍ به (كقوله: وَالْعَيْشُ[2] خَيْرٌ فِيْ ظِلَالِ * النُّوْكِ) أي: الحمق[3] والجهالة (مِمَّنْ عَاشَ كَدًّا) أي: مكدوداً متعوباً (أي: الناعم وفي ظلال العقل) يعني أنّ[4] أصل المراد أنّ العيش الناعم في ظلال النُوك خير من العيش الشاقّ في ظلال العقل، ولفظه

ثلاثة المساواة والإيجاز والإطناب كما أنّ غير المعتبر منها ثلاثة الإخلال والتطويل والحشو، وقد أشار المصـ في قوله هذا إلى الطرق الثلاثة المعتبرة واحترز فيه عن الطرق الثلاثة غير المعتبرة.

(١) **قوله:** [فالمساواة إلخ] تفريع على ما ذكره المصـ وفيه إشارة إلى أنّ المصـ قد اعتمد في معرفة أنّ الأوّل مساواة والثاني إيجاز والثالث إطناب على إشعار المفهومات بذلك. قوله «وافياً به» أي: وافياً بأصل المراد إمّا باعتبار اللزوم إذا لم يكن هناك حذف أو باعتبار الحذف الذي يتوصّل إليه بسهولة من غير تكلّف.

(٢) **قال:** [وَالْعَيْشُ إلخ] أي: العيش الناعم اللذيذ. **قال:** «فِيْ ظِلَالِ النُوْكِ» الظلال جمع الظُلّة وهي ما يتظلّل به، والنُوك الجهل، والإضافة من قبيل «لجين الماء» فإنّه شبّه النُوك بالظلال بجامع الاشتمال وأضاف المشبّه به إلى المشبّه. **قال:** «مِمَّنْ عَاشَ كِدًّا» أي: من عيش من عاش مكدوداً متعوباً في ظلال العقل، يعني أنّ الجاهل يتنعّم ولا يتضيّق بشيء والعاقل يتأمّل في العواقب ويخاف الآفات والممات فلا يجد للعيش لذّة.

(٣) **قوله:** [أي: الحمق] تفسير للنُوك، والمراد بالحمق والجهالة عدم العقل الذي يتأمّل به عواقب الأمور. قوله «والجهالة» عطف تفسير. قوله «أي: مكدوداً» تفسير «كِدًّا» وإشارة إلى أنه مصدر بمعنى اسم المفعول وقع حالاً من ضمير «عاش» أو صفةً لمصدر محذوف أي: عيشاً مكدوداً. قوله «متعوباً» تفسير لـ«مكدوداً».

(٤) **قوله:** [يعني أنّ إلخ] يشير إلى أنّ المصـ نبّه بتفسيره بقوله «أي: الناعم إلخ» على أنّ في المصراع الأوّل حذف الصفة وهي «الناعم» وفي الثاني حذف الحال وهي «في ظلال العقل»، فتفسيره بيان لما أخلّ به الشاعر لأنّ مراده أنّ العيش الناعم مع رذيلة الجهل خير من العيش الشاقّ مع فضيلة العقل، والبيت لا يفي بهذا المراد فإنّه يفيد أنّ العيش حالَ الجهل سواء كان ناعماً أو لا خير من العيش الشاقّ سواء كان حال العقل أو لا.

غير وافٍ بذلك فيكون مُخِلاًّ فلا يكون مقبولاً (و) احترز (بـ«فائدة» عن التطويل) وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعيّناً (نحو) قوله: وَقَدَّدَتِ[1] الْأَدِيْمَ لِرَاهِشَيْهِ * (وَأَلْفَى) أي: وجد (قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْناً) والكذب والمين واحد، قوله: «قَدَّدَتْ» أي: قطعت، والراهشان العرقان في باطن الذراعين[2] والضمير في «رَاهِشَيْهِ» و«أَلْفَى» لجَذِيمة الأبرش، وفي «قَدَّدَتْ» و«قَوْلَهَا» للزَبَّاء، والبيت في قصّة قتل الزبّاء جذيمةَ وهي معروفة[3] (و) احترز أيضاً بـ«فائدة» (عن الحشو) وهو زيادة معيَّنة لا لفائدة (المُفسِد) للمعنى (كالنَدَى[4] في قوله: وَلاَ فَضْلَ فِيْهَا) أي: في الدنيا (لِلشَّجَاعَةِ وَالنَدَى * وَصَبْرِ الْفَتَى

---

(١) **قوله:** [وَقَدَّدَتِ إلخ] أي: قطعت جلد الذراعين وانتهى القطع إلى الراهشين، فاللام في «لراهشيه» بمعنى «إلى» للغاية. قوله «والكذب والمين واحد» أي: فلا فائدة في الجمع بينهما، إن قلت فيه فائدة التأكيد قيل التأكيد إنّما يكون فائدة إذا قصد لاقتضاء المقام إيّاه وليس مقام هذا الكلام يقتضيه لأنّ المراد منه الإخبار بمضمون القصّة، إن قلت يتعيّن المين للزيادة لأنّ الأوّل جاء في محلّه فلا يكون من التطويل قيل المراد بعدم التعيّن أنّ أيّهما استعمل كفى من جهة أصل المعنى وهو يصحّ بكلّ منها ولا عبرة بالتقديم والتأخير وغيرهما.

(٢) **قوله:** [العرقان في باطن ذراعين] يتدفّق الدم منهما عند القطع. قوله «لجَذِيمة» وهو ملك الحيرة وكان ملكه متسعاً جدًّا من شاطئ الفرات إلى السودان، وهو أوّل من أوقد الشمع. قوله «الأبرش» البرش في الأصل نقط تخالف شعر الفرس ثمّ نقل للأبرص ولعلّه سمّي به لذلك. قوله «للزبّاء» وهي امرأة تولّت الملك بعد أبيها.

(٣) **قوله:** [وهي معروفة] ملخّصها أنّ جذيمة الأبرش قتل أبا الزبّاء فسكتت حتّى تقوّى ملكها فبعث إليه بأنّ ملك النساء لا يخلو من ضعف فأردت رجلاً أضيف إليه ملكي وأتزوّجه فلم أجد كفؤاً غيرك فاقدم إليّ لذلك فقدم مصدِّقاً لها غيرَ مستعدّ للحرب وقد أعدّت لأخذه فرساناً فلمّا حضر أحاطوا به فأدخلوه بيتها وأمرت بشدّ عضديه كما يفعل بالمفصود فقطعت راهشيه وأمرت بإحضار طشت يسيل فيه الدم فاسترسل به الدم حتّى مات.

(٤) **قال:** [كالنَدَى إلخ] يرد عليه أنّ الندى ليس زيادة لفظ لمعنى مدلول لغيره حتّى يكون حشواً بل إتيان بلفظ لمعناه إلاّ أنه زائد في المقام والحشو من قبيل الأوّل كالتطويل لأنه لا فرق بينهما إلاّ بالتعيين

لَوْلاَ لِقَاءُ شَعُوْبِ) هي علَم للمنيّة[1] صرفها للضرورة، وعدَم الفضيلة على تقدير عدَم الموت[2] إنّما يظهر في الشَجاعةِ والصبرِ لتيقّن الشُجاع بعدم الهلاك وتيقّن الصابر بزوال المكروه، بخلاف الباذل مالَه[3] فإنّه إذا تيقّن بالخلود وعرف احتياجه إلى المال دائماً فإنّ بذله حينئذ أفضل ممّا إذا تيقّن بالموتِ وتخليفِ المال، وغاية اعتذاره[4] ما ذكره الإمام ابن جنّي وهو أنّ في الخلودِ وتنقّلِ الأحوال فيه من عُسر إلى يُسر ومن شِدّة إلى رَخاء ما يسكِّن النفوس ويسهِّل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل (و) عن الحشو (غير المُفسِد)

وعدمِه، والجواب أنّ المراد بالزيادة أن يؤتى بما لا يحتاج إليه سواء كان ذلك المأتى به مدلولاً على معناه بغيره أم لا. **قال:** «لَوْلاَ لِقَاءُ شَعُوْبِ» أي: لولا تيقّن لقاء المنيّة لم يكن للأمور المذكورة فضل.

(١) **قوله:** [هي علم للمنيّة] أي: علم جنس لها فهو ممنوع من الصرف للتعريف والتأنيث. قوله «صرفها» أي: جرّها بالكسر من غير تنوين. قوله «للضرورة» أي: لضرورة موافقة القوافي.

(٢) **قوله:** [وعدَم الفضيلة إلخ] بيان لمفهوم البيت، والحاصل أنّ منطوق البيت أنّ وجود الموت مقتضٍ لفضل الشَجاعة والصبر والكرم ومفهومه أنّ نفي الموت مقتضٍ لنفي فضل هذه الأمور، وهذا إنّما يظهر بالنسبة إلى الشَجاعة والصبر لأنّ الناس إذا تيقّنوا بعدم الموت صبروا كلّهم على شدائد الدنيا حرصاً على فضيلة الصبر ولم يبالوا بالقدوم على المعركة بخلاف ما إذا علموا أنّ الإقدام والشدّة ربما أفضيا إلى الموت فلا يوجد الشَجاعة والصبر إلاّ لأفراد قلائل من الناس فيثبت لهم الفضل باختصاصهم بما لا طاقة لكلّ أحد عليه.

(٣) **قوله:** [بخلاف الباذل مالَه] أي: فإنّه لا يظهر عدم فضيلة الندى على تقدير عدم الموت لأنّ بذل المال أفضل إذا تيقّن عدم الموت ممّا إذا تيقّن الموت لأنّ الخلود يزيد الحاجة إلى المال، فـ«الندى» حشو مفسد للمعنى.

(٤) **قوله:** [وغاية اعتذاره إلخ] أي: وغاية الاعتذار عن هذا الحشو بحيث يخرجه عن الفساد. قوله «ما ذكره ابن جنّي» أي: في شرح ديوان المتنبّي، وحاصله أنّ دوام البقاء ممّا يحمل على الكرم لكلّ أحد لعلمه بأنّ الله تعالى يخلفه وينقله من عسر إلى يسر فلا يظهر كثير فضل للبذل بخلاف ما إذا أيقن بالموت فإنّه لا يوقن بالخلف لاحتمال أن يأتيه الموت قبل ذلك فيظهر الفضل للبذل.

للمعنى (كقوله: وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ) * وَلَكِنَّنِيْ عَنْ عِلْمِ مَا فِيْ غَدٍ عَمَى، فلفظ «قبله» حشو غير مفسد[1] وهذا بخلاف[2] ما يقال «أبصرته بعيني» و«سمعته بأذني» و«كتبته بيدي» في مقام يفتقر إلى التأكيد (المساواة) قدّمها[3] لأنّها الأصل المقيس عليه (نحو: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾[4] [فاطر:٤٣] وقوله: فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِيْ هُوَ مُدْرِكِيْ * وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ الْمُنْتَأَى عَنْكَ وَاسِعُ) أي: موضع البعد عنك[5] ذو سعة. ....

---

(١) قوله: [حشو غير مفسد] أمّا كونه حشواً فلزيادته لا لفائدة لأنّ القبليّة مفهومة من لفظ «الأمس»، وأمّا كونه غير مفسد فلعدم إبطاله المعنى، وفي "الأطول" لك أن تقول اللام في «الأمس» للاستغراق أي: كلّ أمس، ووصفُه بالقبليّة من قبيل وصف الجنس بما يعمّ كلّ فرد تبييناً لعمومه وتنصيصاً عليه كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَآبَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طٰٓئِرٍ يَّطِيْرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام:٣٨]، وعلى هذا لا يكون «قبله» حشواً كما أنه غير مفسد.

(٢) قوله: [وهذا بخلاف إلخ] دفع لما قد يقال هلاّ جعل «قبله» هنا بمنزلة «بعيني» في «أبصرته بعيني» مثلاً فيدخل في باب التأكيد ويخرج من قبيل الحشو، وحاصل الدفع أنّ التأكيد لا يكون إلاّ عند الإنكار أو خوفه أو تجويز الغفلة أو نحو ذلك ولا يصحّ شيء من ذلك هنا فلا يكون زيادته لقصد التأكيد. قوله «في مقام يفتقر إلى التأكيد» كمقام دفع المجاز لأنه يحتمل «أبصرته بقلبي» و«سمعته بقلبي» و«أمرت بكتابته».

(٣) قوله: [قدّمها] أي: قدّم المصـ المساواة في التمثيل. قوله «لأنها الأصل إلخ» أي: لأنها أصل قيس عليه الإيجاز والإطناب عند السكّاكي وهذا القدر كاف في تقديمها، والأولى أن يقال قدّمها لقلّة مباحثها لأنّ الأصل المقيس عليه عند المصـ هو أصل المعنى المراد.

(٤) قال تعالى: [﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾] قوله «ولا يحيق» من «حاق به الشيء» أي: أحاط به. قوله «المكر السيّء» وهو من جانب الحقّ أن يفعل بالعبد ما يهلكه. قوله «إلاّ بأهله» أي: إلاّ بمستحقّه بعصيانه وكفره، فهذا الكلام مساواة لأنّ المعنى قد أدّي بما يستحقّه من التركيب، والمقام يقتضي ذلك إذ لا مقتضي للعدول عنه إلى الإيجاز أو الإطناب.

(٥) قوله: [أي: موضع البعد عنك إلخ] إشارة إلى أنّ «الْمُنْتَأَى» اسم مكان من «انتأى عنه» أي: بعد، وإلى أنّ قوله «عَنْكَ» متعلّق به بناءً على أنّ اسم المكان يعمل في الظرف، والمشهور أنه لا يعمل فيه ولا في غيره، وعلى هذا فالجارّ والمجرور يتعلّق بقوله «وَاسِعٌ» لتضمينه معنى البعد.

شبّهه[١] في حال سخطِه وهَوْلِه بالليل، قيل[٢] في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون كلّ منهما إيجازاً لا مساواة، وفيه نظر[٣] لأنّ اعتبار هذا الحذف رعاية لأمر لفظيّ لا يفتقر إليه[٤] في تأدية أصل المراد حتّى لو صرّح به لكان إطناباً بل تطويلاً، وبالجملة لا نسلّم أنّ لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد (والإيجاز ضربان إيجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [البقرة:١٧٩]

---

(١) **قوله:** [شبّهه] أي: شبّه الشاعر ممدوحَه في عمومه الأماكن وبلوغه كلّ موطن لسعة ملكه وبسطة يده فلا يفلت منه أحد. قوله «في حال سخطِه وهَولِه» أي: في حالة غضبه على الشاعر وتخويفه له، وهذا تقييد للمشبّه بياناً لحالته ودفعاً لما يرد على الشاعر من أنّ المناسب لمقام المدح التشبيه بالأمر اللطيف فهلاّ شبّهه بالصبح، وحاصل الدفع أنّ الشاعر إنّما قصد تشبيهه حال كونه هذه الحالة وهذه الحالة إنّما يناسبها التشبيه بالليل.

(٢) **قوله:** [قيل إلخ] تقرير للاعتراض الوارد على المصـ في تمثيله للمساواة بالآية والبيت. قوله «حذف المستثنى منه» تقديره «بأحد». قوله «حذف جواب الشرط» تقديره «فأنت مدركي»، وحذف الجواب هنا مبنيّ على مذهب البصريّين من أنّ الجواب لا يتقدّم على الشرط.

(٣) **قوله:** [وفيه نظر] أي: وفي هذا القيل نظر. قوله «لأنّ اعتبار هذا الحذف» أي: اعتبار حذف المستثنى منه في الآية واعتبار حذف الجواب في البيت. قوله «رعاية لأمر لفظيّ» المراد بالأمر اللفظيّ أمر لا يتوقّف إفادة أصل المعنى المقصود عليه في العرف وإنّما جرّ إلى تقديره مراعاةُ القواعد النحويّة الموضوعة لأصل تراكيب الكلام، والحاصل أنّ ما جرى العرف بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجيّة يكون تقديره مراعاة للقواعد المتعلّقة باللفظ فلا يكون حذفه إيجازاً كما في الآية والبيت وما جرى العرف بذكره بحيث لا يستغنى عنه في نفس التركيب إلاّ لقرينة خارجيّة فيكون حذفه إيجازاً للحاجة إليه في إفادة أصل المعنى المراد.

(٤) **قوله:** [لا يفتقر إليه إلخ] أي: لا يفتقر إلى المستثنى منه في الآية ولا إلى الجواب في البيت لأنّ معنى المستثنى منه مفهوم من الكلام ومعنى الجواب مفهوم من المصراع الأوّل. قوله «لكان إطناباً» أي: لو سلِّم كونه لفائدة. قوله «بل تطويلاً» لأنه لا فائدة فيه لانفهام المقصود بدونه، وكان الأحسن أن يقول «بل حشواً» لأنّ الزائد متعيّن ويمكن الجواب بأنّ المراد بالتطويل التطويل اللغَويّ الشامل للحشو.

فإنّ معناه كثير ولفظه يسير) وذلك لأنّ معناه[1] أنّ الإنسان إذا علم أنه متى قَتَلَ قُتِلَ كان ذلك داعياً له إلى أن لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض وكان بارتفاع القتل حياة لهم (ولا حذف فيه[2]) أي: ليس فيه حذف شيء ممّا يؤدّى به أصل المراد، واعتبار الفعل[3] الذي يتعلّق به الظرف رعاية لأمر لفظيّ حتّى لو ذكر لكان تطويلاً (وفضله[4]) أي: رجحان قوله: ﴿وَلَكُمْ[5] فِي الْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ (على ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى وهو) قولهم («القتل أنفى للقتل» بقلّةِ حروف ما يناظره) أي: اللفظ الذي يناظر قولهم[6] «القتل أنفى للقتل» (منه) أي: من قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي

---

(١) قوله: [وذلك لأنّ معناه] أي: معناه الالتزاميّ لأنّ معناه المطابقيّ هو الحكم بأنّ في القصاص حياةً للناس ويستفاد منه أنّ الإنسان إذا علم إلخ. قوله «حياة لهم» أي: إبقاء لحياتهم.

(٢) قال: [ولا حذف فيه] هذا من تمام العلّة وبيان لتطبيق المثال على القاعدة الكليّة. قوله «أصل المراد» وهو ما ذكره الشارح سابقاً بقوله «لأنّ الإنسان إذا علم إلخ».

(٣) قوله: [واعتبار الفعل إلخ] جواب إشكال يرد على المصـ وهو أنّ في الآية حذف متعلّق الظرف فلا يصحّ نفي الحذف بقوله «ولا حذف فيه». قوله «رعاية لأمر لفظيّ» أي: لقاعدة نحويّة وهي أنّ كلّ جارّ ومجرور لا بدّ له من متعلّق يتعلّق به وليس اعتباره لتوقّف أصل المعنى المراد عليه في عرف الاستعمال. قوله «الظرف» اللام فيه للجنس فيشمل الظرفان «لكم» و«في القصاص» أو المراد الأوّل والثاني تابع له في التعلّق.

(٤) قال: [وفضله] مبتدأ وقوله «على ما كان إلخ» متعلّق به. قوله «عندهم» ظرف لخبر «كان» وهو قوله «أوجزَ كلام» وبه يتعلّق قوله «في هذا المعنى». قوله «بقلّة حروف إلخ» خبر المبتدأ.

(٥) قوله: [أي: رجحان قوله ﴿وَلَكُمْ﴾ إلخ] إشارة إلى مرجع الضمير، وإنّما لم يُسقِط لفظة «لكم» مع أنها ليست من المناظر ليستقيم قول المصـ: «ما يناظره منه».

(٦) قوله: [أي: اللفظ الذي يناظر قولهم إلخ] إشارة إلى أنّ «مَا» في قوله «ما يناظره» موصولة عبارة عن اللفظ والضمير المنصوب راجع إلى «قولهم». قوله «وما يناظره منه إلخ» أي: واللفظ الذي يناظر قولهم «القتل أنفى للقتل» من قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ هو قوله تعالى: ﴿فِي الْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ قوله «لأنّ قوله إلخ» علّة لقوله «وما يناظره منه هو قوله إلخ».

﴿الْقِصَاصِ حَيٰوةٌ﴾، وما يناظره منه هو قوله «في القصاص حيوة» لأنّ قوله «ولكم» زائد على معنى قولهم «القتل أنفى للقتل»، فحروف[1] «في القصاص حياة» مع التنوين أحد عشر وحروف «القتل أنفى للقتل» أربعة عشر أعني الحروف الملفوظة إذ بالعبارة يتعلّق الإيجاز لا بالكتابة (والنصِّ) أي: وبالنصّ[2] (على المطلوب) يعني الحياة (وما يفيده[3] تنكير «حياة» من التعظيم لمنعه) أي: منع القصاص إيّاهم[4] (عمّا كانوا عليه من قتل جماعة بواحد) فحصل لهم في هذا الجنس من الحكم أعني القصاص حياة عظيمة (أو) من[5] (النوعيّة)

---

(١) **قوله:** [فحروف إلخ] بيان لقلّة ما يناظر قولهم أي: لأنّ حروف إلخ. قوله «مع التنوين» وقد لا يعتبر التنوين لحذفه في الوقف فيكون حروفه عشرة. قوله «أعني إلخ» جواب عمّا يقال إنّ حروف «في القصاص حياة» مع التنوين ثلاثة عشر لا أحد عشر كما قلت لأنّ من جملتها الياءَ في «فِيْ» والهمزةَ في «اَلْ». قوله «إذ إلخ» تعليل لعدّ الحروف الملفوظة دون المكتوبة. قوله «بالعبارة» متعلّق بقوله الآتي: «يتعلّق» قدّم عليه للتخصيص.

(٢) **قوله:** [أي: وبالنصّ] إشارة إلى أنّ قوله «النصّ» بالجرّ عطف على قوله «قلّة» فهذا وجه ثان للفضل والرجحان. قوله «يعني الحياة» إذ انتفاء القتل ليس مطلوباً لذاته بل لطلب الحياة، والنصّ على المطلوب أعون على القبول.

(٣) **قال:** [وما يفيده إلخ] أي: وبما يفيده إلخ، فهذا وجه ثالث للفضل. **قال:** «من التعظيم» بيان لـ«ما» إذ معنى الآية أنّ لكم في القصاص حياة عظيمة. **قال:** «لمنعه إلخ» علّة لعظم الحياة الحاصلة بالقصاص.

(٤) **قوله:** [أي: منع القصاص إيّاهم] إشارة إلى أنّ الإضافة في قوله «لمنعه» من إضافة المصدر إلى الفاعل والمفعول محذوف. قوله «فحصل لهم» أي: فحصل للجماعة الذين كانوا يُقتَلون وهم أولياء القاتل. قوله «في هذا الجنس» أي: بسبب هذا الجنس. قوله «من الحكم» بيان للجنس. قوله «أعني القصاص» تعيين المراد بالحكم. قوله «حياة» فاعل لـ«حصل» أي: فحصل لأولياء القاتل حياة عظيمة بسبب القصاص.

(٥) **قوله:** [من] في تقدير «مِنْ» إشارة إلى أنّ قوله «النوعيّة» معطوف على قوله «التعظيم»، إن قيل الحياة العظيمة أيضاً نوع من الحياة فلا يصحّ المقابلة بينهما، قيل الحياة العظيمة وإن كانت نوعاً إلاّ أنّ نوعيّتها حاصلة غير مقصودة فصحّت المقابلة بهذا الاعتبار.

أي: لكم في القصاص نوع من الحياة[١] وهي الحياة (الحاصلة للمقتول) أي: الذي يُقصَد قتله[٢] (والقاتل) أي: الذي يقصد القتل (بالارتداع) عن القتل[٣] لمكان العلم بالاقتصاص (واطّرادِه) أي: وبكون[٤] قوله: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ مطّرداً إذ الاقتصاص مطلقاً سبب للحياة بخلاف القتل فإنّه قد يكون أنفى للقتل كالذي على وجه القصاص وقد يكون أدعى له كالقتل ظلماً (وخلوّه[٥] عن التكرار) بخلاف قولهم فإنّه يشتمل على تكرار القتل[٦] ولا يخفى أنّ الخالي عن التكرار أفضل من المشتمل عليه وإن لم يكن مُخِلاً بالفصاحة

---

(١) **قوله:** [نوع من الحياة] إنّما قال «نوع» لأنّ المراد بالحياة بقاؤها واستمرارها وهذا ليس حياة حقيقة بمعنى وجودها بعد عدمها. قوله «وهي الحياة الحاصلة إلخ» لفظ «الحاصلة» من كلام الماتن بالجرّ صفة للنوعيّة وقد غيّر الشارح إعرابه كما ترى إلاّ أن يجعل قوله «وهي الحياة» حلّ معنى لا حلّ إعراب.

(٢) **قوله:** [أي: الذي يُقصَد قتله] أشار بهذا التفسير إلى أنّ المراد بالمقتول المقتول بالقوّة لا المقتول بالفعل فإنّه لا يحصل له الحياة بالقصاص، وكذا قوله «أي: الذي يقصد القتل».

(٣) **قوله:** [عن القتل] إشارة إلى متعلّق الارتداع. قوله «لمكان العلم بالاقتصاص» علّة للارتداع، والمكان مصدر ميميّ من «كان» التامّة أي: وإنّما يرتدع القاتل عن القتل لوجود العلم بالقصاص فيسلم هو وصاحبه من القتل فصار القصاص سبباً في استمرار حياتهما.

(٤) **قوله:** [أي: وبكون إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «اطّرادِه» بالجرّ عطف على قوله «قلّةِ» فهذا وجه رابع للفضل. قوله «مُطّرِداً» أي: عامًّا لكلّ فرد من أفراد القصاص. قوله «إذ الاقتصاص» علّة للاطّراد. قوله «مطلقاً» أي: غير مقيّد ببعض أفراده فإنّ في كلّ قصاص حياةً. قوله «بخلاف القتل» أي: الذي في «القتل أنفى للقتل» فإنه ليس بمطّردٍ لكلّ فرد من أفراد القتل إذ بعض القتل أنفى للقتل وهو القتل قصاصاً وبعض القتل أدعى له وهو القتل ظلماً.

(٥) **قال:** [وخلوّه إلخ] أي: وبخلوّ «في القصاص حياة» عن التكرار، فهذا وجه خامس للرجحان.

(٦) **قوله:** [فإنّه يشتمل على تكرار القتل] أي: بناء على أنّ كلاً من القتلين بمعنى إزهاق الروح وإن كان القتل الأوّل على جهة القصاص والقتل الثاني على جهة الظلم ففيه تكرار في الجملة. قوله «أفضل من المشتمل عليه» وذلك لأنّ التكرار من حيث إنّه تكرار من عيوب الكلام. قوله «وإن لم يكن إلخ» أي: هذا إذا كان التكرار مخلاً بالفصاحة بل وإن لم يكن مخلاً بها، فالواو فيه للمبالغة.

(واستغنائِه[1] عن تقدير محذوف) بخلاف قولهم فإنّ تقديره: القتل أنفى للقتل من تركه (والمطابَقةِ) أي: وباشتماله[2] على صنعة المطابَقة وهي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة كالقصاص والحياة (وإيجازُ الحذف[3]) عطف على قوله «إيجازُ القصر» (والمحذوف إمّا جزء جملة) عمدة كان أو فضلة[4] (مضاف) بدل من جزء جملة (نحو: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف:٨٢]) أي: أهل القرية[5] (أو موصوف نحو: أَنَا ابْنُ جَلاَ) وَطَلاَّعِ الثَنَايَا[6] * مَتَى

---

(١) قال: [واستغنائِه إلخ] أي: وباستغناء «في القصاص حياة» تقدير محذوف، فهذا وجه سادس للرجحان. قوله «بخلاف قولهم» أي: فإنّه محتاج إلى تقدير محذوف وهو «من تركه» أو «من كلّ زاجر» لتوقّف أصل المعنى المراد عليه لأنّ تفضيل القتل على تركه لا على غيره من الضرب والجرح فلا يفهم بدون هذا التقدير.

(٢) قوله: [وباشتماله إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «المطابقةِ» بالجرّ عطف على قوله «قلّةِ» فهذا وجه سابع لرجحان الآية. قوله «متقابلين» أي: سواء كان التقابل بينهما على وجه التضادّ أو السلب والإيجاب أو غير ذلك. قوله «في الجملة» متعلّق بقوله «متقابلين» أي: هذا إذا كان تقابل المعنيين بحسب ذاتيهما بل ولو كان تقابلهما في الجملة أي: بحسب ما استلزماه كالقصاص والحياة فإنّ القصاص يقابل الحياة باعتبار أنّ فيه قتلاً والقتل يشتمل على الموت والموت مقابل للحياة فالقصاص مقابل للحياة في الجملة.

(٣) قال: [وإيجاز الحذف] الإضافة من إضافة المسبَّب إلى السبب أي: والإيجاز الحاصل بسبب حذف شيء من الكلام. قال: «والمحذوف إمّا جزء جملة» المراد بجزء الجملة ما ليس مستقلاً سواءً كان مفرداً كالمضاف والموصوف والصفة فيما يأتي أو جملةً كالشرط وجواب الشرط، والمراد بالجملة ما كان مستقلاًّ.

(٤) قوله: [عمدة كان أو فضلة] أي: عمدة كان الجزء أو فضلة، وفيه إشارة إلى أنه ليس المراد بالجزء هنا أحد ركني الجملة بل ما يشمل الفضلات. قوله «بدل من جزء جملة» أي: بدل كلّ، وإنّما لم يجعله نعتاً لأنه عطف عليه ما لا يصلح نعتاً وهو قوله «أو صفة أو شرط أو جواب شرط» فجَعل الكلّ بدلاً ليصحّ الإعراب فيها جميعاً لأنّ المعطوف على البدل بدل معنى وعلى النعت نعت.

(٥) قوله: [أي: أهل القرية] فهذا مثال لحذف الجزء المضاف، والتمثيل مبنيّ على أنه لم يرد بالقرية أهلها مجازاً مرسلاً بعلاقة المحليّة وإلاّ فلا حذف، وكذا لو جعل اسم القرية مشتركاً بين المكان وأهله على ما قيل.

(٦) قوله: [وَطَلاَّعِ الثَنَايَا] بالجرّ عطفاً على «جَلاَ»، ويجوز رفعه عطفاً على «ابْنُ». قوله «مَتَى أَضَعُ إلخ»

أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُوْنِيْ، الثنية العقبة، و«فلان طلاّع الثنايا» أي: ركّاب لصِعاب الأمور، وقوله «جَلاَ» جملة وقعت صفة لمحذوف[1] (أي:) أَنَا ابْنُ (رَجُلٍ جَلاَ) أي: انكشف أمره[2] أو كشف الأمور، وقيل «جَلاَ» ههنا علَم وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة[3] أعني الفعل مع الضمير لا عن الفعل وحده (أو صفة نحو: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف:٧٩] أي:) كلّ سفينة (صحيحة أو نحوها) كسليمةٍ أو غيرِ مَعِيبة[4] (بدليل ما قبله) وهو قوله: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ لدلالته على أنّ الملِك كان لا يأخذ المعيبة (أو شرط

أي: متى أضع عمامة الحرب أي: المغفر على رأسي تعرفوا شَجاعتي أو متى أضع العمامة الساترة وجهي تعرفوني لشهرتي. قوله «الثنية» أي: التي هي واحدة الثنايا. قوله «العقبة» أي: المحلّ المرتفع. قوله «أي: ركّاب إلخ» إشارة إلى أنّ المراد بكونه طلاّع الثنايا ركوبه لصعاب الأمور لقوّة رجوليته ورفعة همّته فلا يميل إلى الأمور المنخفضة لأنّ المعالي لا تكتسب إلاّ من الصعاب.

(١) **قوله:** [وقعت صفة لمحذوف] أي: بناء على أنه يجوز حذف الموصوف بالجملة من غير اشتراط أن يكون الموصوف بعضَ اسم متقدِّم مجرور بـ«مِنْ» أو «فِيْ» كما في قولك «ما منهم تكلّم» و«ما فيهم نجا» أي: ما منهم أحد تكلّم وما فيهم أحد نجا، فإنّ هذا الاشتراط ليس متّفقاً عليه بل طريقة لبعضهم.

(٢) **قوله:** [أي: انكشف أمره] أي: ظهر واتّضح أمره بحيث لا يُجهَل. قوله «أو كشف الأمور» أي: بيّنها، وقد أشار الشارح بالترديد في التفسير إلى أنّ «جَلاَ» يستعمل لازماً فيفسَّر بالمعنى الأوّل ومتعدِّياً فيستعمل بالمعنى الثاني. قوله «وقيل إلخ» وعلى هذا فلا حذف في البيت ولا شاهد.

(٣) **قوله:** [باعتبار أنه منقول عن الجملة] أي: والعلم المنقول عن الجملة مبنيّ. قوله «مع الضمير» أي: المستتِر. قوله «لا عن الفعل وحده» أي: وإلاّ لكان معرباً منصرفاً منوّناً لأنّ هذا الوزن ليس بمختصّ بالفعل ولم يوجد في أوّله حرف من حروف «نأتي».

(٤) **قوله:** [كسليمةٍ أو غيرِ مَعِيبة] بيان لنحوها. **قال:** «بدليل إلخ» أي: وإنّما قلنا إنه من حذف الوصف بدليل ما قبله. قوله «وهو قوله إلخ» بيان لما قبله. قوله «لدلالته إلخ» فإنّه يدلّ على أنّ الملك إنّما كان يأخذ كلّ سفينة غير معيبة إذ لو كان يأخذ كلّ سفينة معيبة وغير معيبة لم يكن لعيبها فائدة.

كما مرّ) في آخر باب الإنشاء[1] (أو جواب شرط) وحذفه يكون (إمّا لمجرّد الاختصار نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [يس:٤٥]) فهذا[2] شرط حذف جوابه (أي: أعرضوا بدليل ما بعده) وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [يس:٤٦]، (أو للدلالة على أنه) أي: جواب الشرط (شيء لا يحيط به الوصف[3] أو لتذهب نفس السامع كلّ مذهب ممكن مثالهما: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام:٢٧]) فحذف جواب الشرط[4] للدلالة على أنه لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كلّ مذهب ممكن (أو غيرُ ذلك) ....

---

(١) قوله: [في آخر باب الإنشاء] أي: من جواز تقدير الشرط بعد الأمور الأربعة الأمر والنهي والتمنّي والاستفهام نحو «أكرمني أكرمك» أي: إن تكرمني أكرمك.

(٢) قوله: [فهذا] أي: ﴿قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا﴾ الآية. قوله «شرط حذف جوابه» والفرق بين حذف الجواب هنا وحذفه في قوله «وإن خِلتُ» البيت حيث جعل ذلك من المساواة وهذا من الإيجاز أنه تقدّم هناك ما يدلّ على الجواب فكأنه ذكر بل قيل إنّ المتقدِّم هو الجواب فكان من المساواة بخلاف ما يدلّ عليه هنا فإنّه متأخّر فضعفت الدلالة على الجواب وكأنه لم يذكر فكان من الإيجاز.

(٣) قال: [لا يحيط به الوصف] أي: لكونه فوق كلّ ما يذكر فيه من الوصف وذلك عند قصد المبالغة لكونه أمراً مرهوباً منه أو أمراً مرغوباً فيه في مقام الوعيد أو الوعد، ويلزم من كونه بهذه الصفة في صنيع المتكلِّم وحذفِه إيّاه ذهابُ نفس السامع كلّ مذهب ممكن في تقديره فما من شيء يقدِّره فيه إلاّ ويحتمل أن يكون هناك أعظم من ذلك فيحصل الغرض من كمال الترغيب أو الترهيب، فهذان المعنيان أعني كونه لا يحيط به الوصف وكون نفس السامع تذهب فيه كلّ مذهب ممكن مفهومهما مختلف ومصدوقهما متّحد قد يقصدهما البليغ معاً وقد يخطر بباله أحدهما فقط، ولتباينهما مفهوماً عطف الثاني بـ«أَوْ» ولاتّفاقهما مصدوقاً مثّل لهما بمثال واحد.

(٤) قوله: [فحذف جواب الشرط] وتقديره: «لرأيت أمراً فظيعاً» مثلاً، إن قيل العظمة والفظاعة موجودة في التصريح بهذا الجواب أيضاً، قيل إنّ الجواب شيء مخصوص حذف لإظهار فظاعته وتهويل السامع وأمّا ما ذكر فهو تقدير معنويّ، على أنه يفوت النكتة الثانية عند التصريح.

المذكور[1] كالمسند إليه والمسند والمفعول كما مرّ في الأبواب السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف (نحو: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ [الحديد: ١٠] أي: ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده) يعني قوله تعالى:[2] ﴿أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾ (وإمّا جملة) عطف على «إمّا جزء جملة»[3] فإن قلت ماذا أراد بالجملة ههنا حيث لم يعدّ الشرط والجزاء جملة، قلت أراد الكلام المستقلّ الذي لا يكون جزءً من كلام آخر (مسبَّبة[4] عن) سبب[5] (مذكور نحو: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾ [الأنفال:٨])

---

(١) **قوله:** [المذكور] أي: من المضاف والموصوف والصفة والشرط وجواب الشرط، وهذا إشارة إلى المشار إليه. قوله «كالمسند إليه إلخ» بيان للغير. قوله «والمفعول» أي: غير المضاف إذ المفعول المضاف قد سبق في عموم المضاف المذكور سابقاً. قوله «وكالمعطوف إلخ» إنّما فصله لأنه لم يمرّ في السابق وللإشارة إلى أنّ المثال الآتي إنّما هو لهذا الأخير فإنّ المحذوف فيه هو المعطوف مع حرف العطف كما قدّره المصـ.

(٢) **قوله:** [يعني قوله تعالى: إلخ] بيان المراد بـ«ما بعده» فإنّ قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً﴾ الآية يدلّ على أنّ المنفقين والمقاتلين قبل الفتح أعظم درجة من المنفقين والمقاتلين بعده أي: فلا يستوي من أنفق قبل الفتح وقاتل والذين أنفقوا بعده وقاتلوا.

(٣) **قوله:** [عطف على «إمّا جزء جملة»] تمهيد وإشارة إلى منشأ السؤال الآتي فإنّ المصـ لمّا عدّ كلاًّ من الشرط والجزاء من أفراد جزء الجملة وعطف الجملة عليه علم أنه لم يعدّهما جملة جملة فاتّجه أن يقال ماذا أراد بالجملة ههنا حيث لم يعدّ الشرط والجزاء جملة مع أنّ كلّ واحد منهما جملة.

(٤) **قال:** [مسبَّبة إلخ] بدل من قوله «جملة» لا نعت له لعطف ما لا يصلح للنعتيّة عليه على ما مرّ في قول المصـ «مضاف إلخ». **قال تعالى:** ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾ أي: لِيُثبت الإسلام ويُظهره ويمحو الكفر ويُعدِمه. **قال:** «أي: فعل ما فعل» تفسير للجملة المحذوفة المسبَّبة عن سبب مذكور والضمير في الفعلين له تعالى و«ما» كناية عن كسر قوّة أهل الكفر مع كثرتهم وغلبة المسلمين عليهم مع قلّتهم.

(٥) **قوله:** [سبب] إشارة إلى أنّ قوله «مذكور» صفة لمحذوف. قوله «فهذا سبب مذكور إلخ» إشارة إلى تطبيق المثال بالممثّل له وإلى أنّ قول المصـ «أي: فعل ما فعل» بيان للجملة المحذوفة المسبَّبة عن سبب مذكور.

فهذا سبب مذكور حذف مسبّبه (أي: فعل ما فعل، أو سبب لمذكور نحو) قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ (فَانْفَجَرَتْ﴾ [البقرة:٦٠] إن قدّر «فضربه بها») فيكون قوله[1] «فضربه بها» جملة محذوفة هي سبب لقوله «فانفجرت» (ويجوز أن يقدّر «فإن ضربت بها فقد انفجرت») فيكون المحذوف جزءَ جملة[2] هو الشرط، ومثل هذه الفاء[3] تسمّى فاء فصيحة قيل على التقدير الأوّل[4] وقيل على الثاني وقيل على التقديرين (أو غيرهما[5]) أي: غير المسبّب والسبب (نحو: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ [الذاريات:٤٨] على ما مرّ) في بحث الاستيناف[6] من أنه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ

---

(١) **قوله:** [فيكون قوله إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «إن قدّر إلخ» شرط في كون هذه الآية من قبيل كون الجملة المحذوفة فيها سبباً لمسبَّب مذكور. **قال:** «ويجوز إلخ» مقابل لقوله «إن قدِّر إلخ». **قال:** «فقد انفجرت» تقدير «قَدْ» لأجل الفاء الداخلة على الماضي إذ الماضي الواقع جواباً لا يقترن بالفاء إلاّ مع «قَدْ».

(٢) **قوله:** [جزءَ جملة] وجزءَ الجزاء أيضاً وهو كلمة «قَدْ» أي: وحينئذ فلا يكون هذا المثال ممّا نحن فيه من حذف الجملة بل يكون من قبيل الأوّل ممّا حذف فيه جزء جملة. قوله «وهو الشرط» أي: مع أداته.

(٣) **قوله:** [ومثل هذه الفاء] أي: هذه الفاء وما يماثلها من كلّ فاء تقتضي ربط مدخولها بمحذوف. قوله «تسمّى فاء فصيحة» لإفصاحها عن المحذوف أو لأنها لا تفصح عن معناها إلاّ للفصيح أو لأنها لا ترد إلاّ من الفصيح لعدم معرفة غيره بموردها.

(٤) **قوله:** [قيل على التقدير الأوّل] راجع لقوله «تسمّى فاء فصيحة» أي: قيل تسمّى فصيحة على أنها تفصح عن معطوف عليه مقدَّر سبب في مدخولها وهو ظاهر كلام "المفتاح". قوله «وقيل على الثاني» أي: وقيل تسمّى فصيحة على أنها تفصح عن شرط مقدّر وهو ظاهر كلام "الكشّاف". قوله «وقيل على التقديرين» أي: وقيل تسمّى فصيحة على أنها تفصح عن معطوف عليه مقدَّر أو عن شرط مقدّر ورجّحه السيِّد في شرح "المفتاح".

(٥) **قال:** [أو غيرهما] عطف على «مسبَّبة» أي: الجملة المحذوفة إمّا مسبّبة أو سبب أو غير المسبَّب والسبب. قوله «أي: غير المسبَّب والسبب» إشارة على مرجع الضمير.

(٦) **قوله:** [في بحث الاستيناف] من باب الفصل والوصل. قوله «من أنه إلخ» بيان لـ«ما». قوله «على حذف

محذوف (وإمّا أكثر) عطف على «إمّا جملة» أي: أكثر (من جملة) واحدة (نحو: ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأۡوِيلِهِۦ فَأَرۡسِلُونِ ۝٤٥ يُوسُفُ﴾[1] [يوسف:٤٥-٤٦] أي:) فأرسلوني (إلى يوسف لأستعبره الرؤيا ففعلوا فأتاه فقال له يا يوسف، والحذف على وجهين أن لا يقام شيء مقام المحذوف) بل يكتفى[2] بالقرينة (كما مرّ) في الأمثلة السابقة (وأن يقام نحو: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ﴾ [فاطر:٤]) فـ«قد كذبت» ليس جزاء الشرط لأنّ تكذيب الرسل متقدّم على تكذيبه بل هو[3] سبب لمضمون الجواب المحذوف أقيم مقامه (أي: فلا تحزن واصبر) ثمّ الحذف لا بدّ له من دليل (وأدلّته كثيرة منها أن يدلّ العقلُ عليه) أي: على الحذف (والمقصودُ الأظهر على تعيين المحذوف نحو: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾ [المائدة:٣]) فالعقل دلّ[4] على أنّ هنا حذفاً إذ الأحكام الشرعيّة إنّما تتعلّق بالأفعال دون الأعيان، والمقصود

المبتدأ والخبر» أي: هم نحن. قوله «على قول من يجعل إلخ» احتراز عن قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبراً فإنّه عليه ممّا حذف فيه جزءُ الجملة لا الجملةُ.

(١) قال تعالى: [﴿فَأَرۡسِلُونِ ۝ يُوسُفُ﴾] فالمحذوف من النظم أربعُ جمل مع متعلّقاتها وهي «لأستعبره الرؤيا» و«ففعلوا» و«فأتاه» و«فقال له»، ومتعلّقُ «أرسلون» وهو «إلى يوسف»، وحرفُ النداء القائم مقام جملة «أدعو»، ودليل هذه المحذوفات ظاهر لأنّ طلب الإرسال إنّما هو للاستعبار ونداء يوسف يقتضي أنه وصل إليه وهو متوقّف على فعل الإرسال والإتيان إليه ثم النداء محكيّ بالقول، فحذف كلّ ذلك اختصاراً للعلم بالمحذوف.

(٢) قوله: [بل يكتفى إلخ] أي: بل يكتفى في فهم المحذوف بالقرينة اللفظيّة أو الحاليّة الدالّة عليه. قوله «في الأمثلة السابقة» أي: في أكثرها لأنّ من الأمثلة قوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف:٨٢] وهو ممّا قام فيه «القرية» مقام المحذوف.

(٣) قوله: [بل هو] أي: بل تكذيب الرسل قبله. قوله «لمضمون إلخ» وهو الصبر وترك الحزن، وإنّما كان تكذيب الرسل قبله سبباً لهذا المضمون لأنّ المكروه إذا عمّ طاب وهان. قوله «أقيم مقامه» صفة لـ«سبب» أي: أقيم ذلك السبب مقام الجواب المحذوف.

(٤) قوله: [فالعقل دلّ إلخ] تفصيل لكون العقل دالاًّ على الحذف في الآية وكون المقصود الأعظم دالاًّ على

الأظهر من هذه الأشياء المذكورة في الآية[1] تناولها الشامل للأكل وشرب الألبان فدلّ على تعيين المحذوف، وفي قوله «منها أن يدلّ» أدنى تسامح[2] فكأنه على حذف مضاف (ومنها أن يدلّ العقل عليهما) أي: على الحذف وتعيين المحذوف (نحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢]) فالعقل يدلّ[3] على امتناع مجيء الربّ تعالى وتقدّس ويدلّ على تعيين المراد أيضاً (أي: أمره أو عذابه) فالأمر المعيّن[4] الذي دلّ عليه العقل هو أحد الأمرين لا أحدهما

تعيين المحذوف، والمراد بكون العقل دالاًّ على الحذف أنه مدرك للحذف بالدليل القاطع من غير توقّف على قرائن وحينئذ فالعقل مستدلّ لا دليل والدليل هو عدم تصوّر تعلّق الحرمة بالأعيان لأنّ الحرمة عبارة عن طلب الترك ولا معنى لطلب ترك الأعيان بدون ملاحظة تناولها ونحوه. قوله «إذ الأحكام إلخ» علّة لدلالة العقل على أنّ في الآية حذفاً. قوله «دون الأعيان» أي: كما هو ظاهر الآية فإنّ مدلولها تحريم ذوات الميتة وما معها.

(١) **قوله:** [الأشياء المذكورة في الآية] وهي الميتة والدم ولحم الخنزير، ولو أسقط «هذه» من «من هذه» لكان أوضح إذ لم يتقدّم التنصيص على شيء منها. قوله «تناولها إلخ» وإنّما كان التناول هو المقصود الأظهر من الأشياء المذكورة لأنه المفهوم من هذا الكلام بحسب العرف والاستعمال. قوله «فدلّ إلخ» أي: فكون التناول مقصوداً أظهر دلّ على تعيين المحذوف بأنّ المحذوف هو لفظ «تناول».

(٢) **قوله:** [أدنى تسامح] أي: تسامح أدنى وقريب وسهل وهو جعل الدلالة من الأدلّة فإنّ قوله «أن يدلّ» بمعنى الدلالة وقد عدّه من الأدلّة للحذف، وإنّما عبّر بـ«أدنى» لإمكان الجواب عنه بسهولة. قوله «فكأنه على حذف مضاف» تصحيح العبارة أي: فيكون التقدير: «منها ذو أن يدلّ إلخ» وذو الدلالة وصاحبها هو الدليل، وإنّما أتى بـ«كأنّ» ولم يجزم بأنّ حذف المضاف هو المصحِّح للعبارة إشارة إلى عدم تعيّنه لاحتمال أن يكون قوله «أن يدلّ» مُقحَماً والأصل: «منها العقل»، ولكن لا يخفى ما في هذا الاحتمال من تعسّف.

(٣) **قوله:** [فالعقل يدلّ إلخ] بيان لكون العقل دالاً على الحذف في الآية وعلى تعيين المحذوف، ثمّ العقل الدالّ على امتناع مجيء الربّ القديم المتقدّس المتنزّه عن شوائب الحدوث إنّما هو العقل الكامل فخرج عقل المجسّة الفاترين. قوله «ويدلّ إلخ» إشارة إلى أنّ قوله «أي: أمره إلخ» بيان للمحذوف الدالّ عليه العقل.

(٤) **قوله:** [فالأمر المعيّن إلخ] جواب عمّا يقال إنّ «أو» في قوله «أمره أو عذابه» للإبهام وحينئذ فلا تعيين للمحذوف فلا يصحّ القول بدلالة العقل على تعيين المحذوف هنا، وحاصل الجواب أنّ المراد أنّ

على التعيين (ومنها أن يدلّ العقل عليه والعادة على التعيين نحو: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف:٣٢]) فإنّ العقل دلّ على أنّ فيه حذفاً إذ[1] لا معنى للوم الإنسان على ذات الشخص، وأمّا تعيين المحذوف (فإنّه يحتمل) أن يقدّر («في حبّه» لقوله تعالى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف:٣٠] و«في مراودته»[2] لقوله تعالى: ﴿تُرَاوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يوسف:٣٠] و«في شأنه» حتّى يشملهما) أي: الحبَّ والمراودةَ (والعادة دلّت على الثاني) أي: على مراودته (لأنّ الحبّ المُفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره) أي: الحبّ المفرط (إيّاه) أي: صاحبه، فلا يجوز أن يقدّر «في حبّه»[3] ولا «في شأنه» لكونه شاملاً له فتعيّن أن يقدّر «في مراودته» نظراً إلى العادة (ومنها الشروع في الفعل) ....

العقل يعيِّن الأحد الدائر بين الأمر والعذاب والأحد الدائر بين الأمرين معيّن بالنظر إلى عدم ثالث وإن كان مبهماً بالنظر إلى الأمرين فهو تعيين نوعيّ لا شخصيّ، ثمّ المراد بالأمر والعذاب ما يأمر به وما يعذّب به فلا يرد أنّ الأمر والعذاب أمران معنويّان لا مجيء لهما.

(١) **قوله:** [إذ إلخ] علّة لكون العقل دالاً على أنّ هنا حذفاً. قوله «على ذات الشخص» فإنّ الإنسان إنّما يلام عرفاً على أفعاله الاختياريّة، وإنّما لم يقل «في ذات الشخص» مع أنه المطابق لقوله «فيه» إشارة إلى أنّ «فِيْ» بمعنى «عَلَى» التعليليّة. قوله «وأمّا تعيين المحذوف إلخ» يعني أنّ العقل وإن أدرك أنّ قبل ضمير «فيه» حذفاً لكن لا يدرك عين المحذوف لأنّ فيه ثلاثة احتمالات «حبّ» و«مراودة» و«شأن» والمعيِّن لأحدها هو العادة.

(٢) **قال:** [و«في مراودته»] أي: ويحتمل أن يقدَّر «في مراودته». **قال:** «و«في شأنه» أي: ويحتمل أن يقدَّر «في شأنه». **قال:** «لأنّ الحبّ المُفرِط» أي: الشديد الغالب. **قال:** «في العادة» أي: في عادة المحبِّين المتقرِّر عندهم وإنّما يلام عليه عند غيرهم غفلة عن كونه ليس بنقص فإن لام عليه أهل الحبّ فلأجل لوازمه الرديئة.

(٣) **قوله:** [فلا يجوز أن يقدَّر «في حبّه»] أي: لعدم المطابقة إذ النسوة لم تلمها في الحبّ لكونه قهريًّا. قوله «لكونه شاملاً له» أي: لكون الشأن شاملاً للحبّ فلا يطابق أيضاً، ويؤخذ من هذا التعليل أنه إذا جعلت الإضافة في «شأنه» عهديّة وأريد بالشأن المراودة فقط يصحّ تقدير «في شأنه».

يعني من أدلّة تعيين المحذوف[1] لا من أدلّة الحذف لأنّ دليل الحذف ههنا هو أنّ الجارّ والمجرور لا بدّ من أن يتعلّق بشيء، والشروع في الفعل دلّ على أنه ذلك الفعل الذي شرع فيه (نحو «بسم الله» فيقدّر ما جعلت التسمية مبدأً له) ففي القراءة يقدّر «بسم الله أقرأ» وعلى هذا القياس[2] (ومنها) أي: من أدلّة تعيين المحذوف (الاقتران كقولهم للمعرِّس: «بالرِّفَاءِ وَالْبَنِيْنَ») فإنّ مقارَنة[3] هذا الكلام لإعراس المخاطَب دلّ على تعيين المحذوف (أي: أعْرَسْتَ) أو مقارنة المخاطب بالإعراس وتلبّسه به دلّ على ذلك، والرِّفاء هو الالتيام والاتّفاق[4] والباء للملابسة (والإطناب إمّا بالإيضاح بعد الإبهام لِيُرَى المعنى في صورتين مختلفتين) إحداهما مبهمة والأخرى موضحة، وعِلْمان خير[5] من علم واحد (أو ليتمكّن

---

(١) **قوله:** [يعني من أدلّة تعيين المحذوف] أي: بعد دلالة العقل على أصل الحذف، وإنّما أتى بالعناية لأنّ ظاهر كلام المصـ يقتضي أنّ الأدلّة الآتية للحذف لأنّ سياقه في بيان أدلّة الحذف. قوله «لأنّ دليل إلخ» أي: لأنّ دليل الحذف في «بسم الله» هو العقل بسبب إدراكه أنّ الجارّ والمجرور لا بدّ له من أن يتعلّق بشيء فإذا لم يكن ذلك المتعلّق ظاهراً حكم بحذفه وتقديره. قوله «دلّ على أنه» أي: دالّ على أنّ ذلك الشيء المتعلّق المحذوف. قوله «ذلك الفعل» أي: اللفظ الدالّ على ذلك الفعل.

(٢) **قوله:** [وعلى هذا القياس] ففي الأكل يقدَّر «بسم الله آكل» وفي الركوب يقدّر «بسم الله أركب» وفي القيام يقدَّر «بسم الله أقوم» وهكذا، وقيل يجوز تقدير «بسم الله أبتدئ» في الكلّ.

(٣) **قوله:** [فإنّ مقارنة إلخ] اعلم أنّ في معنى قوله «الاقتران» وجهين أحدهما مقارنة الكلام الذي وقع فيه الحذف بحال المخاطَب والثاني مقارنة المخاطَب بحاله، فأشار الشارح إلى الأوّل بقوله «فإنّ مقارنة هذا الكلام لإعراس المخاطَب إلخ» وإلى الثاني بقوله «أو مقارنة المخاطَب بالإعراس إلخ». قوله «وتلبّسه به» عطف تفسير لقوله «مقارنة المخاطَب بالإعراس».

(٤) **قوله:** [والاتّفاق] عطف تفسير. قوله «والباء للملابسة» أي: أعرست ملتبساً بالاتّفاق بينك وبين زوجتك وملتبساً بولادة البنين، والجملة خبر لفظاً وإنشاء معنى أي: جعلك الله ملتئماً مع زوجتك والداً للبنين، وهذا دعاء الجاهليّة حيث يحترزون بالبنين عن البنات ولذا ورد النهي عنه.

(٥) **قوله:** [وعلمان خير إلخ] أي: وإدراك الشيء من جهة الإبهام ثمّ إدراكه من جهة التفصيل علمان وعلمان

في النفس فضل تمكّن) لما جبل الله النفوس عليه[١] من أنّ الشيء إذا ذكر مبهماً ثمّ بُيِّن كان أوقع عندها (أو لتكمل لذّة العلم به) أي: بالمعنى[٢] لما لا يخفى من أنّ نيل الشيء بعد الشوق والطلب ألذّ (نحو: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِيْ صَدْرِيْ﴾[٣] [طه:٢٥] فإنّ «اشْرَحْ لِيْ» يفيد طلب شرح لشيءٍ مّا له[٤]) أي: للطالب (و«صدري» يفيد تفسيره) أي: تفسير ذلك الشيء

خير من علم واحد، وأشار بهذا إلى مثل سائر أصله أنّ رجلاً وابنه سلكا طريقاً فقال الرجل يا بنيّ ابحث لنا عن الطريق فقال إنّي عالم فقال يا بنيّ علمان خير من علم واحد، ثمّ صار يضرب في مدح المشاورة والبحث عن الأمور.

(١) **قوله:** [لما جبل الله النفوس عليه إلخ] أي: وإنّما كان في الإيضاح بعد الإبهام زيادة التمكّن لما طبع الله إلخ. قوله «من أنّ الشيء إلخ» بيان لما جبل الله عليه النفوس. قوله «كان أوقع عندها» أي: من أن يبيّن أوّلاً، وإنّما كان أوقع عندها لأنّ الإشعار بالشيء إجمالاً يقتضي التشوّق له والشيء إذا جاء بعد التشوّق يقع في النفس فضل وقوع ويتمكّن فضل تمكّن فإنّ الحاصل بعد الطلب أعزّ من المنساق بلا تعب.

(٢) **قوله:** [أي: بالمعنى] إشارة إلى مرجع ضمير «به». قوله «لما لا يخفى إلخ» أي: إنّما كان في الإيضاح بعد الإبهام كمال لذّة العلم بالمعنى لما لا يخفى إلخ. قوله «من أنّ نيل الشيء إلخ» بيان لـ«ما». قوله «ألذّ» أي: من نيله بدون التشوّق والطلب، وذلك لأنّ فيه لذّتين لذّة الوجدان ولذّة الخلاص من ألم الانتظار.

(٣) **قال:** [﴿رَبِّ اشْرَحْ لِيْ صَدْرِيْ﴾] تمثيل للإطناب بالإيضاح بعد الإبهام بما يحتمل المعاني الثلاثة المتقدِّمة فإنّ من شأن هذا الكلام أن يفيد الأغراض الثلاثة وإن امتنع اعتبارها هنا لأنّ المخاطب بهذا الكلام هو الربّ تعالى وتقدّس وتنزّه عن أن يُخاطَب بما يفيده علمين هما بالنسبة إليه خير من علم واحد أو بما يفيد زيادة تمكّن المعنى في قلب السامع أو بما يفيد كمال لذّة العلم للمخاطَب.

(٤) **قال:** [لشيءٍ مّا له إلخ] يشعر بأنّ «لِيْ» صفة لنكرة مقدّرة أي: «اشرح شيئاً كائناً لي» ثمّ فسِّر الشيء بالبدل منه بـ«صدري» وعلى هذا فكون الآية من قبيل الإجمال والتفصيل واضح، وقيل إنّ «اشرح لي» يفيد طلب شرح شيء مّا له لكن لا لأنّ «لِيْ» صفة لنكرة مقدَّرة و«صَدْرِيْ» بدل منها فإنّه خلاف المتبادر من النظم بل لأنه يفهم من قوله «لِيْ» أي: لأجلي أنّ المطلوب شرح شيء مّا له من غير تقدير فالإبهام أعمّ من المقدّر أو المفهوم.

(ومنه) أي: من الإيضاح[١] بعد الإبهام (باب «نِعْمَ» على أحد القولين) أي: قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف (إذ لو أريد الاختصار) أي: ترك الإطناب[٢] (كفى «نعم زيد») وفي هذا إشعار بأنّ الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضاً (ووجه حسنه) أي: حسن باب «نِعْمَ»[٣] (سوى ما ذكر) من الإيضاح بعد الإبهام (إبراز الكلام في مَعرِض الاعتدال) من جهة الإطنابِ بالإيضاح بعد الإبهام والإيجازِ بحذف المبتدأ (وإيهام الجمع بين المتنافِيَيْنِ) الإيجاز والإطناب[٤] وقيل الإجمال والتفصيل، ولا شكّ أنّ إيهام الجمع بين المتنافيين من الأمور المستغربة[٥] التي تستلذّ بها النفس، وإنّما قال «إيهام الجمع» لأنّ

---

(١) قوله: [أي: من الإيضاح إلخ] لم يقل «أي: من الإطناب بالإيضاح إلخ» مع أنه الأنسب للسياق اختصاراً. قوله «أي: على قول إلخ» بيان لأحد القولين، والكلام على هذا يكون جملتين إحداهما مبهمة والأخرى موضحة، وأمّا على قول من يجعل المخصوص مبتدأ قدّم عليه خبره فلا يكون من الإيضاح بعد الإبهام لأنّ زيداً الذي هو المخصوص يكون مقدَّماً في التقدير.

(٢) قوله: [أي: ترك الإطناب] جواب عمّا يقال الأولى أن يقول المصـ «إذ لو أريد المساواة إلخ» لأنّ «نعم زيد» مساواة لا اختصار وإيجاز، وحاصل الجواب أنّ مراده هنا بالاختصار ترك الإطناب الشامل للمساواة بشهادة قوله «نعم زيد» إذ لا إيجاز فيه بل هو مساواة. قوله «وفي هذا» أي: وفي قوله «إذ لو أريد الاختصار إلخ». قوله «ما يشمل المساواة» وهو ترك الإطناب. قوله «أيضاً» أي: كما يطلق على الإيجاز المقابل للإطناب والمساواة.

(٣) قوله: [أي: حسن باب «نِعْمَ»] أي: حسن الإطناب فيه. قوله «من جهة الإطنابِ إلخ» متعلّق بـ«معرض» أي: فليس فيه إيجاز محض. قوله «بالإيضاح إلخ» الباء فيه للتصوير. قوله «والإيجازِ إلخ» أي: فليس فيه إطناب محض فهو في صورة الكلام المعتدل المتوسِّط بين الإيجاز المحض والإطناب المحض.

(٤) قوله: [الإيجاز والإطناب] بيان للمراد بالمتنافيين. قوله «وقيل» أي: في بيان المراد بالمتنافيين، وإنّما حكاه بـ«قيل» المشعر بضعفه لأنّ هذا الوجه أعني إيهام الجمع بين المتنافيين على هذا التفسير يكون عين ما ذكر من الإيضاح بعد الإبهام لا سواه فينافي قول المصـ «ووجه حسنه سوى ما ذكر».

(٥) قوله: [من الأمور المستغربة] لأنّ الجمع بين متنافيين كإيقاع المحال وهو ممّا يستغرب والأمر الغريب

حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق[١] على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهو محال (ومنه) أي: من الإيضاح بعد الإبهام (التوشيع وهو) في اللغة لفّ القطن المندوف[٢] وفي الاصطلاح (أن يؤتى في عجز الكلام[٣] بمثنّى مفسَّر باسمين ثانيهما معطوف على الأوّل نحو: «يَشِيْبُ ابْنُ آدَمَ وَيَشِبُّ فِيْهِ خَصْلَتَانِ الْحِرْصُ وَطُوْلُ الْأَمَلِ»، وإمّا بذكر الخاصّ بعد العامّ) عطف على قوله «إمّا بالإيضاح بعد الإبهام»، والمراد الذكر[٤] على سبيل العطف (للتنبيه على فضله) أي: مزيّة الخاصّ (حتّى كأنه ليس من جنسه) أي: العامّ (تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات) يعني أنه[٥]

تستلذّ به النفس. إن قيل فهل الجمع المذكور من المعاني أو البديع؟ قيل يمكن الأمران فإن كان الإتيان به لاقتضاء المقام مزيد التأكيد في إمالة قلب السامع كان من الأوّل وإن كان لمجرّد الظرافة والحسن كان من الثاني.

(١) **قوله:** [أن يصدق] أي: أن يتحقّق. قوله «من جهة واحدة» أي: والجهة هنا ليست كذلك لأنّ الإيجاز بحذف المبتدأ والإطناب بذكر الخبر وهو المخصوص بعد ذكر ما يعمّه وهو الفاعل فقد انفكّت الجهة.

(٢) **قوله:** [لفّ القطن المندوف] أي: المتفرّق، والمراد بلفّه جمعه في لحاف أو نحوه، ووجه المناسبة بين المعنى اللغويّ والاصطلاحي الآتي أنّ في المعنى الاصطلاحيّ لفًّا وندفاً أي: جمعاً وتفصيلاً وإن كان اللفّ فيه سابقاً على الندف عكس المعنى اللغويّ.

(٣) **قال:** [في عجز الكلام] ينبغي أن يزاد «أو أوّله أو وسطه» إذ لم يظهر لتخصيص التوشيع بالعجز وجه، وكأنّ المصـ راعى أنّ أكثر ما يقع في تراكيب البلغاء هو الإتيان بما ذكر في عجز الكلام. **قال:** «بمثنّى» أي: أو بجمع نحو «إنّ في زيد ثلاث خصال جميلة الكرم والشَجاعة والحلم».

(٤) **قوله:** [والمراد الذكر إلخ] أي: والمراد بذكر الخاصّ بعد العامّ في كلامه ذكر الخاصّ بعد العامّ على سبيل العطف وذلك ليغاير ما تقدّم في الإيضاح بعد الإبهام لأنه ليس في الذكر بطريق العطف إيضاح بعد إبهام.

(٥) **قوله:** [يعني أنه إلخ] تفسير لقوله «تنزيلاً للتغاير إلخ». قوله «من الأوصاف الشريفة» أي: أو الخسيسة نحو «لعن الله الكافرين وأبا جهل»، والتقييد بالشريفة نظراً للمثال أو الغالب. قوله «ولا يعرف إلخ» أي: ولذلك صحّ ذكره على سبيل العطف المقتضي للتغاير.

لمّا امتاز عن سائر أفراد العامّ بما له من الأوصاف الشريفة جعل كأنه شيء آخر مغاير للعامّ لا يشمله العامّ ولا يعرف حكمه منه (نحو: ﴿حٰفِظُوْا عَلَى الصَّلَوٰتِ وَالصَّلٰوةِ الْوُسْطٰى﴾ [البقرة:٢٣٨]) أي: الوسطى من الصلوات[١] أو الفضلى من قولهم للأفضل الأوسط وهي صلاة العصر عند الأكثر (وإمّا بالتكرير لنكتة) ليكون إطناباً لا تطويلاً[٢] وتلك النكتة (كتأكيد الإنذار في ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ ۙ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ﴾ [التكاثر:٣-٤]) فقوله «كلاّ» ردع[٣] عن الانهماك في الدنيا وتنبيه، و«سوف تعلمون» إنذار وتخويف أي: سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه

---

(١) قوله: [أي: الوسطى من الصلوات] «من» بمعنى «بين»، وهذا أحد احتمالين في معنى الوسطى في الآية، وقوله «أو الفضلى» احتمال ثان فيه. قوله «عند الأكثر» وذلك لتوسّطها بين نهاريّتين وليليّتين، وقيل المغرب لتوسّطها بين صلاتين تقصران، وقيل العشاء لتوسّطها بين صلاتين لا تقصران، وقيل الفجر لتوسّطها بين نهاريّتين وليليّتين، وقيل الظهر، وقال بعضهم هي إحدى الصلوات الخمس لا بعينها أبهمها الله تعالى تحريضاً للعباد على المحافظة على أداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة.

(٢) قوله: [ليكون إطناباً لا تطويلاً] متعلّق بمحذوف أي: إنّما قيّد التكرار بالنكتة ليكون إطناباً فإنّ التكرار بغير نكتة تطويل، ومن نكات التكرار زيادة تأكيد ما تنتفي به التهمة في النصح كقوله تعالى حكاية عن صاحب قوم فرعون: ﴿يٰقَوْمِ اتَّبِعُوْنِ اَهْدِكُمْ سَبِيْلَ الرَّشَادِ ۚ يٰقَوْمِ اِنَّمَا هٰذِهِ الْحَيٰوةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ﴾ [المؤمن:٣٨-٣٩] فإضافة القوم إلى ياء النفس تفيد بُعد الناصح عن التهمة في النصح فإنّ الشخص لا يريد لقومه إلاّ ما يريد لنفسه فتضمّن تكراره زيادة تأكيد نفي التهمة، ومنها أن يكون معنى متعلِّق الفعل المذكور مختلفاً واللفظ الدالّ على ذلك المتعلّق واحداً لأنّ في تكراره إفادة تنبيه على كلّ معنى بخصوصه كقوله تعالى: ﴿فَبِاَيِّ اٰلَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبٰنِ﴾ [الرحمن:١٣] فإنّه كرِّر إثر ذكر النعم في السورة والنعم المذكورة مختلفة والمقام يقتضي التنبيه على كلّ نعمة ليقام بشكرها.

(٣) قوله: [فقوله «كلاّ» ردع إلخ] أي: فإنّها تفيد هنا الردع والزجر عن الانهماك في تحصيل الدنيا وتفيد التنبيه على الخطأ في الاشتغال بها عن الآخرة، فنُبِّهوا على خطأ منهم بقوله «كلاّ» وخُوِّفوا على ارتكاب ذلك الخطأ بقوله «سوف تعلمون». قوله «وفي تكريره» أي: وفي تكرير «كلاّ سوف تعلمون». قوله «تأكيد للردع والإنذار» هذا زيادة على قول المصـ «كتأكيد الإنذار» إشارة إلى أنه بحذف المعطوف مع العاطف.

إذا عاينتم ما قدّامكم من هول المحشر، وفي تكريره تأكيد للردع والإنذار (وفي «ثمّ» دلالة[1] على أنّ الإنذار الثاني أبلغ) من الأوّل تنزيلاً لبُعد المرتبة[2] منزلة بعد الزمان واستعمالاً للفظ «ثمّ» في مجرّد التدرّج في درج الارتقاء (وإمّا بالإيغال) من «أوغل في البلاد» إذا أبعد فيها[3] واختلف في تفسيره (فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتمّ المعنى بدونها كزيادة المبالغة[4] في قولها) أي: في قول الخنساء في مرثية أخيها صخر (وَإِنَّ صَخْراً لَتَأتَمُّ) أي: يقتدي (الْهُدَاةُ بِهِ * كَأَنَّهُ عَلَمٌ) أي: جبل مرتفع (فِيْ رَأسِهِ نَارُ) فقولها «كأنه علم»[5] وافٍ

---

(١) قال: [وفي «ثمّ» دلالة إلخ] لمّا استشعر أن يستبعد كون الكلام تكريراً لأنّ العاطف يستدعي أن يكون المراد بالثاني غير الأوّل قال في دفعه «وفي «ثمّ» دلالة إلخ»، فإن قيل إذا كان الإنذار الثاني أبلغ لم يكن تكريراً! قيل كونه أبلغ باعتبار زيادة اهتمام بالمنذَر به لا باعتبار أنه زاد شيئاً في المفهوم.

(٢) قوله: [تنزيلاً لبُعد المرتبة إلخ] الظاهر أنه علّة لقوله «وفي «ثمّ» دلالة» أي: إنّما كان فيها دلالة على ما ذكر للتنزيل والاستعمال المذكورين لأنه إذا نزّل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعملت «ثمّ» فيه كان فيها دلالة على أنّ ما بعدها أبلغ وأعلى. قوله «منزلة بعد الزمان» أي: الذي هو الأصل في «ثمّ» فاستعيرت هنا لبعد المرتبة. قوله «واستعمالاً» عطف على «تنزيلاً» من عطف المسبَّب على السبب. قوله «في مجرّد التدرّج» من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: في التدرّجِ في درج الارتقاء المجرّدِ عن اعتبار التراخي في الزمان بين تلك الدرج.

(٣) قوله: [إذا أبعد فيها] أي: إذا قطع كثيرها، وإنّما سمّي المعنى الاصطلاحيّ بالإيغال لأنّ المتكلّم قد تجاوز حدّ المعنى المراد وبلغ زيادة عنه. قوله «واختلف في تفسيره» أي: في تفسير الإيغال الاصطلاحيّ.

(٤) قال: [كزيادة المبالغة] في التشبيه، ثمّ الإضافة إمّا على أصلها فتكون المبالغةُ حاصلة من تشبيهها بالجبل المرتفع الذي هو أظهر المحسوسات في الاهتداء به والزيادةُ من وصف العلَم بقولها «في رأسه نار» فتنجرّ المبالغة إلى المشبّه، وإمّا بيانيّة أي: كزيادة هي المبالغة، فالمبالغة في التشبيه ترجع إلى الإتيان بشيء يفيد كون المشبَّه به غاية في كمال وجه الشبه الكائن فيه فينجرّ ذلك الكمال إلى المشبَّه الممدوح بوجه الشبه.

(٥) قوله: [فقولها «كأنه علَم» إلخ] حاصله أنّ في تشبيهها صخراً بالعلَم المهتدى به مبالغة في ظهوره في الاهتداء به ثمّ زادت في المبالغة بوصفها العلَم بكونه في رأسه نار فإنّ العلَم الموصوف به أبلغ في ظهوره في الاهتداء ممّا ليس كذلك فتنجرّ المبالغة إلى المشبَّه الممدوح بالاهتداء به.

بالمقصود أعني التشبيه بما يهتدى به إلاّ أنّ في قولها «في رأسه نار» زيادة مبالغة (وتحقيقِ) أي: وكتحقيق (التشبيه[1] في قوله: كَأَنَّ عُيُوْنَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا *) أي: خِيامنا (وَأَرْحُلِنَا الْجَزْعُ الَّذِيْ لَمْ يُثَقَّبِ) الجَزْع بالفتح[2] الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض، شبّه به عيون الوحش وأتى بقوله «لَمْ يُثَقَّب» تحقيقاً للتشبيه لأنّه إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعين، قال الأصمعي الظبي والبقرة إذا كانا حيّين فعيونهما كلّها سواد[3] فإذا ماتا بدا بياضها، وإنّما شبّهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موّتت، والمراد كثرة الصيد يعني ممّا أكلنا كثرت العيون عندنا..

(١) **قال:** [وتحقيقِ التشبيه] أي: بيان التساوي بين الطرفين في وجه الشبه بأن يذكر في الكلام ما يدلّ على أنّ المشبَّه مساوٍ للمشبَّه به في وجه الشبه حتّى كأنه هو، وقد أشار الشارح بقوله «أي: كتحقيق» إلى أنّ قوله «تحقيق التشبيه» بالجرّ عطف على قوله «تأكيد الإنذار». **قال:** «عيون الوحش» أي: عيون الظباء وبقر الوحش المصادَة لنا. **قال:** «خبائنا» واحد الأخبية والمراد به جنس الخيام الصادق بالكثير كما أشار إليه الشارح بقوله «أي: خيامنا» ويدلّ عليه قوله «وأرحلنا» فهو من عطف التفسير.

(٢) **قوله:** [الجزع بالفتح] أي: بفتح الجيم وسكون الزاء، وأمّا الجَزَع بالفتحتين فهو ضدّ الصبر. قوله «الخرز اليماني» وهو عقيق فيه دوائر البياض والسواد. قوله «وأتى بقوله «لم يثقّب» إلخ» أي: لمّا كان الجزع المثقَّب يخالف العيون مخالفة مّا في الشكل زاد قوله «الذي لم يثقّب» لتحقّق التشابه في الشكل بتمامه فهذه الزيادة لتحقيق التشبيه أي: التساوي في وجه الشبه، وليس هذا من المبالغة السابقة كما يتوهّم إذ لم يقصد علوّ المشبَّه به في وجه الشبه ليعلو بذلك المشبَّه الملحق به فقد ظهر الفرق بين تحقيق التشبيه والمبالغة فيه.

(٣) **قوله:** [كلّها سواد] أي: بحسب الظاهر لأنها لا تخلو في نفس الأمر من بياض كما يشير إليه قوله «بدا بياضها» أي: ظهر بياضها الذي كان غطي بالسواد زمن حياتهما. قوله «وفيه سواد وبياض» جملة حاليّة. قوله «بعد ما موّتت» أي: بعد ما صارت ميتة، وهذا ظرف لقوله «شبّهها». قوله «والمراد» أي: ومراد الشاعر. قوله «ممّا أكلنا» متعلّق بقوله الآتي «كثرت العيون إلخ» وذلك لأنهم كثيراً مّا يصطادون الوحوش ويأكلونها ويتركون عيونها حول أخبيتهم.

كذا في شرح(١) ديوان امرئ القيس، فعلى هذا التفسير يختصّ الإيغال بالشعر (وقيل لا يختصّ بالشعر) بل هو ختم الكلام(٢) بما يفيد نكتة يتمّ المعنى بدونها (ومثل لذلك) في غير الشعر (بقوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ۝﴾ [يس:٢٠-٢١]) فقوله «وهم مهتدون» ممّا يتمّ المعنى بدونه(٣) لأنّ الرسول مهتد لا محالة إلاّ أنّ فيه زيادة حثّ على الاتّباع وترغيب في الرسل (وإمّا بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى تشتمل على معناها) أي: معنى الجملة الأولى (للتأكيد) فهو أعمّ(٤) من الإيغال

---

(١) قوله: [كذا في شرح إلخ] وبه يتبيّن بطلان ما قيل إنّ المراد أنه قد طالت مسايرتنا في المفاوز حتّى ألفت الوحوش رحالنا فلا تفرّ منّا وتظهر عيونها كالخرز اليماني حول أخبيتنا، ووجه التبيين أنّ عيون الظباء حال حياتها سود فلا تشبه الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض، قوله «فعلى هذا التفسير إلخ» أي: فالإيغال على تفسيره بأنه ختم البيت بما يفيد نكتة يتمّ المعنى بدونها يختصّ بالشعر.

(٢) قوله: [بل هو ختم الكلام إلخ] أي: سواء كان الكلام شعراً أو نثراً.

(٣) قوله: [ممّا يتمّ المعنى بدونه] أي: بدون ذكره لأنّ الرسول مهتد لا محالة فيكون قوله «وهم مهتدون» تصريحاً بما علم التزاماً، وقد يقال الرسول كما أنه مهتد لا محالة كذلك هو غير سائل الأجر لا محالة فينبغي أن يجعل المثال مجموع قوله ﴿ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [يس:٢١]. قوله «إلاّ أنّ فيه إلخ» أي: إلاّ أنّ في التصريح بقوله «وهم مهتدون» إلخ، أي: فالنكتة في الإيغال في الآية زيادة حثّ على الاتّباع وزيادة ترغيب في الرسل أمّا أصل الحثّ والترغيب فحاصل بقوله «اتّبعوا المرسلين» لدلالته على اهتدائِهم وطلبِ اتّباعهم.

(٤) قوله: [فهو أعمّ إلخ] أي: فالتذييل أعمّ من الإيغال من جهة أنّ التذييل يكون في ختم الكلام وغيره بخلاف الإيغال فإنّه إنّما يكون في ختم الكلام. قوله «وأخصّ إلخ» أي: والتذييل أخصّ من الإيغال من جهة أنّ الإيغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد بخلاف التذييل فإنّه إنّما يكون بالجملة وللتأكيد، فالنسبة بينهما عموم وخصوص من وجه، يجتمعان فيما هو بجملة لتأكيد في ختم الكلام كما في قوله تعالى: ﴿جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ وينفرد الإيغال فيما هو بالمفرد وفيما هو لغير التأكيد كما في قوله «الجزع الذي لم يثقّب» وينفرد التذييل فيما هو في غير ختم الكلام نحو «مدحت زيداً أثنيت عليه بما فيه فأحسن إليّ».

من جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره وأخصّ من جهة أنّ الإيغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد (وهو) أي: التذييل (ضربان ضرب لم يُخرَج مخرج المثَل بأن لم يستقلّ بإفادة المراد) بل يتوقّف على ما قبله[1] (نحو: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا ۖ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ:١٧] على وجه) وهو أن يراد «وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص[2] إلاّ الكفور» فيتعلّق بما قبله، وأمّا على الوجه الآخر وهو أن يراد «وهل نعاقب إلاّ الكفور»[3] بناءً على أنّ المجازاة هي المكافاة إن خيراً فخير وإن شرًّا فشرّ فهو من الضرب الثاني (وضرب أخرج مخرج المثَل) بأن يقصد بالجملة الثانية حكم كليّ منفصل عمّا قبله[4] جارٍ مجرى الأمثال في الاستقلال وفشو الاستعمال (نحو: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾

---

(١) قوله: [بل يتوقّف على ما قبله] وإنّما لم يكن المتوقِّف على ما قبله مُخرَجاً مَخرَجَ المثَل لأنّ المثَل كلام تامّ نقل عن أصل استعماله لكلّ ما يشبه حال استعماله الأوّل كما في الاستعارة التمثيليّة كقولهم «اَلصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ» فإنّه مستقلّ في إفادة المراد وهو مثَل يضربُ لمن فرط في الشيء في أوانه وطلبه في غير أوانه.

(٢) قوله: [ذلك الجزاء المخصوص] وهو إرسال سيل العرم وتبديل جنّتيهم المذكور فيما قبل بقوله ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ﴾ [سبأ:١٦]. قوله «فيتعلّق بما قبله» أي: فإذا أريد هذا المعنى صار قوله ﴿وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ متعلّقاً بما قبله وهو قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ﴾ فلا يجري مجرى المثَل في الاستقلال.

(٣) قوله: [وهو أن يراد «وهل نعاقب إلاّ الكفور»] أي: بمطلق العقاب لا بعقاب مخصوص. قوله «بناءً على أنّ المجازاة هي المكافاة» أي: مطلق المكافاة الشاملة للثواب والعقاب ويتعيّن الثاني هنا بقرينة قوله «إلاّ الكفور»، والحاصل أنّ الجزاء يطلق بمعنى العقاب ويطلق بمعنى المكافاة الشاملة للثواب والعقاب فكون الآية من الضرب الأوّل مبنيّ على الإطلاق الأوّل وكونها من الضرب الثاني مبنيّ على الإطلاق الثاني.

(٤) قوله: [منفصل عمّا قبله] أي: غير متقيّد بالجملة الأولى. قوله «وفشو الاستعمال» أي: شيوع الاستعمال وعمومه، وقيل الحقّ أنّ المشترط في جريانه مجرى الأمثال هو الاستقلال وأمّا فشو الاستعمال فلا دليل على اشتراطه فيه فالأولى للشارح حذفه.

[بني إسرائيل:٨١] وهو أيضاً) أي: التذييل ينقسم قسمة أخرى[١] وأتى بلفظة «أيضاً» تنبيهاً على أنّ هذا التقسيم للتذييل مطلقاً لا للضرب الثاني منه (إمّا) أن يكون (لتأكيد منطوق[٢] كهذه الآية) فإنّ زهوق الباطل منطوق في قوله «وزهق الباطل» (وإمّا لتأكيد مفهوم كقوله: وَلَسْتَ) على لفظ الخطاب[٣] (بِمُسْتَبْقٍ أَخاً لاَ تَلُمُّهُ *) حال من «أخاً» لعمومه أو من ضمير المخاطب في «لَسْتَ» (عَلَى شَعَثٍ) أي: تفرّق وذميم خصال[٤] فهذا الكلام دلّ بمفهومه

---

(١) **قوله:** [أي: التذييل ينقسم قسمة أخرى] إشارة إلى أنّ ضمير «هو» راجع إلى التذييل وقوله «أيضاً» للرجوع إلى تقسيم آخر للتذييل. قوله «وأتى بلفظة إلخ» بيان لفائدة العبارة. قوله «لا للضرب الثاني» ردّ على الشارح الخلخاليّ حيث قال قوله «وهو أيضاً» أي: والتذييل أو الضرب الثاني، ووجه الردّ أنّ الرجوع إلى التقسيم مع اتّحاد المقسم أبلغ في معنى الرجوع وأظهر، ووجه الخلخالي أنّ الأمثلة التي مثّل بها المصـ من الضرب الثاني.

(٢) **قال:** [لتأكيد منطوق] أي: لتأكيد منطوق الجملة الأولى، والمراد بالمنطوق هنا المعنى الذي نطق بمادّته لا أن يكون لفظ الجملة الأولى نفس الثانية كما في ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ﴾ [التكاثر:٣] والمراد بالمفهوم المعنى الذي لم ينطق بمادّته. **قال:** «كهذه الآية» أي: كالتذييل في آية ﴿وَقُلْ جَآءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ ۚ اِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوْقًا﴾ [بني إسرائيل:٨١] فإنّ الموضوع في الجملتين واحد وهو والمحمول فيهما من مادّة واحدة وهي الزهوق.

(٣) **قوله:** [على لفظ الخطاب] أي: بلفظ الخطاب. قوله «حال من أَخاً» أي: لا صفة له إذ ليس مقصود الشاعر أخاً معيّناً بل مطلق أخ. قوله «لعمومه» أي: لكون «أخاً» عامًّا لوقوعه في حيِّز النفي فعمومُه سوّغ مجيءَ الحال منه وإن كان نكرة. قوله «أو من ضمير المخاطب في لَسْتَ» إنّما خصّص الضمير في «لست» مع أنه يجوز الحاليّة عن الضمير في «مستبق» لأنّ الفعل أقوى في العمل من الاسم.

(٤) **قوله:** [أي: تفرّق] أي: موجب تفرّق. قوله «وذميم خصال» عطف تفسير للمراد بـ«تفرّق»، والإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: وخصال ذميمة. قوله «فهذا الكلام دلّ بمفهومه إلخ» أي: لأنّ معنى البيت أنك إن لم تضم أخاً إليك مع ذميم خصاله لم يبق لك أخ في الدنيا لأنه ليس في الرجال أحد مهذَّب فالشطر الأوّل يدل بحسب ما يفهم منه على نفي الكامل من الرجال فقوله بعد ذلك «أيّ الرجال المهذَّب» تأكيد لذلك المفهوم لأنه في معنى قولك «ليس في الرجال مهذّب». قوله «على نفي الكامل

على نفي الكامل من الرجال وقد أكّده بقوله (أَيُّ الرِّجَالِ الْمُهَذَّبُ) استفهام إنكاريّ أي: ليس في الرجال منقّح الفعال مرضيّ الخصال (وإمّا بالتكميل ويسمّى الاحتراس أيضاً) لأنّ فيه التوقّي[1] والاحتراز عن توهّم خلاف المقصود (وهو أن يؤتى في كلام يُوهِم خلاف المقصود بما يدفعه) أي: يدفع إيهام خلاف المقصود، وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالأوّل[2] (كقوله: فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا *) نصب على الحال من فاعل «سقَى» وهو (صَوْبُ الرَّبِيْعِ) أي: نزولُ المطر ووقوعُه في الربيع (وَدِيْمَةٌ تَهْمِيْ) أي: تسيل[3] فلمّا كان نزول المطر قد يؤول إلى خراب الديار وفسادها أتى بقوله «غَيْرَ مُفْسِدِهَا» دفعاً لذلك (و) الثاني[4] (نحو: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِيْنَ﴾) فإنّه لمّا كان ممّا يُوهِم

من الرجال» لأنه لو وجد الكامل من الرجال لم يصدق أنّ المخاطب إن كان بالوصف المذكور لم يُبق لنفسه أخاً. قوله «وقد أكّده» أي: وقد أكّد ذلك المفهوم. قوله «منقّح الفعال إلخ» تفسير المهذَّب.

(١) **قوله:** [لأنّ فيه التوقّي إلخ] بيان لوجه تسميته بالاحتراس فإنّ حرس الشيء حفظه وفي هذا النوع من الإطناب توقّ أي: حفظ المعنى ووقاية له من توهّم خلاف المقصود، وأمّا تسميته بالتكميل فلتكميله المعنى بدفع إيهام خلاف المقصود عنه، ومن الاحتراس قول الإمام أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن بالأردوية: تم کرم سے مشتری ہر عیب کے * جنس نا مقبول ہر بازار ہم فإنّ اشتراء الشيء المعيب قد يكون للكرم وقد يكون للجهل به فأتى بقوله «کرم سے» دفعاً لتوهّم أنّ اشترائه المعيبَ للجهل به.

(٢) **قوله:** [فالأوّل] وهو ما إذا كان الدافع لإيهام خلاف المقصود في وسط الكلام. قوله «نصب» أي: منصوب. قوله «أي: نزول المطر» من إضافة الصفة إلى الموصوف تفسير للصوب. قوله «ووقوعه» عطف تفسير. قوله «في الربيع» إشارة إلى أنّ إضافة الصوب إلى الربيع من إضافة المظروف إلى الظرف.

(٣) **قوله:** [أي: تسيل] تفسير غير المشهور بالمشهور فإنّ قوله «تَهْمِيْ» من «هَمَى الْمَاءُ» إذا سال، والدِيْمَة المطر المسترسل أقلّه ما بلغ ثلث النهار أو الليل وأكثره ما بلغ أسبوعاً، وقيل المطر الدائم الذي لا رعد فيه ولا برق. قوله «فلمّا كان إلخ» بيان للاحتراس في البيت. قوله «دفعاً لذلك» أي: دفعاً لإيهام خلاف المقصود وهو أن يؤول نزول المطر إلى فساد الديار.

(٤) **قوله:** [الثاني] وهو ما إذا كان الدافع لإيهام خلاف المقصود في آخر الكلام. قوله «فإنّه لمّا كان يُوهِم

أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله: (﴿أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة:٥٤]) تنبيهاً[1] على أنّ ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدّي الذلّ بـ«عَلَى» لتضمّنه معنى العطف، ويجوز أن يقصد[2] بالتعدية بـ«عَلَى» الدلالة على أنهم مع شرفهم وعلوّ طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم (وإمّا بالتتميم وهو أن يؤتى في كلام لا يُوهِم خلاف المقصود بفضلة) مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك[3] ممّا ليس بجملة مستقلّة ولا ركن كلام، ومن زعم أنه أراد بالفضلة ما يتمّ أصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف في "الإيضاح" وأنّه لا تخصيص[4]

إلخ» أي: فإنّ وصف القوم بكونهم أذلّة على المؤمنين لمّا كان يوهم أنّ وصفهم بالذلّ لضعفهم دفع هذا الإيهام بقوله إلخ وهذا بيان لوجود التكميل والاحتراس في الآية.

(١) **قوله:** [تنبيهاً] مفعول له لقوله «دفعه». قوله «على أنّ ذلك» أي: كونهم أذلّة على المؤمنين. قوله «منهم» أي: من القوم الممدوحين وهم قوم أبي موسى الأشعريّ رضي الله تعالى عنه المشار إليهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾. قوله «ولهذا» أي: ولأجل كونه ذلك الذلّ تواضعاً منهم. قوله «عدّي بـ«على» أي: وإلاّ فالذلّ يتعدّى باللام يقال «ذلّ له».

(٢) **قوله:** [ويجوز أن يقصد إلخ] حاصله أن لا يراعى التضمين في الذلّة بل تبقى الذلّة على معناها وإن فهم من القرائن أنها عن رحمة، ويكون التجوّز في استعمال «على» موضع اللام إشارة إلى أنّ لهم رفعة واستعلاء على غيرهم من المؤمنين وأنّ تذلّلهم تواضع منهم لا عجز، والفرق بين الأمرين اللذين ذكرهما الشارح أنّ التوسّع بتضمين الذلّ معنى العطف و«على» على بابها على الأوّل، وباستعمال حرف موضع آخر على الثاني.

(٣) **قوله:** [أو نحو ذلك] كالمجرور والتمييز. قوله «ممّا ليس بجملة مستقلّة إلخ» كجملة الصفة والحال، وفيه إشارة إلى أنّ المراد بـ«فضلة» هنا ما ليس ركن كلام ولا جملة مستقلّة سواء كان مفرداً غير ركن كلام أو جملة غير مستقلّة. قوله «ما يتمّ أصل المعنى بدونه» أي: ليدخل فيه الجملة الزائدة على أصل المراد. قوله «فقد كذّبه إلخ» لأنّ المصنف مثّل التتميم في "الإيضاح" بـ«ممّا تحبّون» من قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران:٩٢] ولا شكّ أنه لا يتمّ المعنى بدونه فهو ليس فضلة بالمعنى المزعوم فلا يكون تتميماً.

(٤) **قوله:** [وأنه لا تخصيص إلخ] عطف على «كلامُ المصنف» أي: وكذّبه عدم تخصيص ذلك بالتتميم لأنّ

لذلك بالتتميم (لنكتة كالمبالغة نحو: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ﴾ [الدهر:٨] في وجه) وهو[1] أن يكون الضمير في «حبّه» للطعام (أي:) يطعمونه (مع حبّه) والاحتياجِ إليه، وإن جعل الضمير لله تعالى أي: يطعمونه على حبّ الله فهو لتأدية أصل المراد (وإمّا بالاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متّصلَيْنِ معنى بجملة أو أكثر لا محلّ لها من الإعراب لنكتة سوى دفع الإيهام) لم يُرِد بالكلام[2] مجموع المسند إليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلّق بهما من الفضلات والتوابع، والمراد باتّصال الكلامين[3] أن يكون الثاني بياناً للأوّل أو تأكيداً أو بدلاً منه (كالتنزيهِ في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل:٥٧]) فقوله: «سبحانه»[4] جملة لأنّه مصدر بتقدير الفعل وقعت في أثناء

جميع أقسام الإطناب يتمّ المعنى بدونه فلا خصوصيّة للتتميم بذلك فذكر الفضلة فيه بهذا المعنى مستدرك.

(١) **قوله:** [وهو] أي: والوجه الذي يكون عليه قوله «على حبّه» تتميماً. قوله «والاحتياجِ إليه» من عطف العلّة على المعلول أي: مع حبّه الناشي عن احتياجهم إليه ولا شكّ أنّ إطعام الطعام مع الاحتياج إليه أبلغ في المدح من مجرّد إطعام الطعام لأنه يدلّ على النهاية في التنزّه عن البخل المذموم شرعاً. قوله «وإن جعل الضمير إلخ» إشارة إلى الوجه المحترز عنه بقوله «على وجه». قوله «على حبّ الله» أي: لأجل حبّ الله تعالى لا لرياء ولا سمعة.

(٢) **قوله:** [لم يُرِد بالكلام] أي: بالكلام في قوله «في أثناء الكلام». قوله «مجموع المسند والمسند إليه فقط» أي: وإلاّ لم يشمل تعريف الاعتراض المثالَ الآتي لأنّ الاعتراض فيه وهو قوله «سبحانه» واقع بين المعطوفين.

(٣) **قوله:** [والمراد باتّصال الكلامين إلخ] أي: المراد باتّصال الكلامين معنى أن يكون الكلام الثاني بياناً للكلام الأوّل أو تأكيداً له أو بدلاً منه أو معطوفاً عليه كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران:٣٦] فإنّ ما بين قوله «إنّي وضعتها أنثى» و«وإنّي سمّيتها مريم» اعتراض.

(٤) **قوله:** [فقوله «سبحانه» إلخ] بيان للاعتراض الواقع في الآية وتطبيق المثال بالممثّل له. قوله «بتقدير الفعل» أي: بفعل مقدّر من معناه أي: «أنزّهه سبحانه». قوله «لأنّ قوله «ولهم ما يشتهون» عطف إلخ»

الكلام لأنّ قوله: «ولهم ما يشتهون» عطف على قوله «لله البنات» (والدعاءِ في قوله:[1] إنّ الثَّمانِيْنَ وَبُلِّغْتَهَا * قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِيْ إِلَى تَرْجُمَانِ) أي: مفسّر[2] ومكرِّر، فقوله «بُلِّغْتَهَا» اعتراض في أثناء الكلام لقصد الدعاء والواو في مثله تسمّى اعتراضيّة ليست بعاطفة ولا حاليّة[3] (والتنبيهِ في قوله: وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ) هذا اعتراض[4] بين «اِعْلَمْ» ومفعوله وهو (أَنْ سَوْفَ يَأْتِيْ كُلُّ مَا قُدِّرَا) «أنْ» هي المخفّفة من المثقّلة وضمير الشأن محذوف[5]

أي: من قبيل عطف المفرد فـ«لهم» عطف على «لله» و«ما يشتهون» عطف على «البنات» فهما معمولان للجعل كالمعطوف عليهما.

(١) **قال:** [في قوله] أي: في قول عوف بن محلم الشيباني يشكو ضعفَه في قصيدته التي قالها لعبد الله بن طاهر وكان قد دخل عليه فسلّم عليه عبد الله فلم يسمع فأعلم بذلك فدنا منه وأنشده القصيدة. **قال:** «إنّ الثمانين» إنّ السنوات الثمانين التي مضت من عمري. **قال:** «وبلغتَها» أي: وبلّغك الله إيّاها. قوله «ترجمان» بفتحِ التاء وضمِّ الجيم أو بضمِّهما أو بفتحِهما ويجمع على تراجم كزعفران وزعافر.

(٢) **قوله:** [أي: مُفسِّر] اعلم أنّ الترجمان في الأصل من يفسِّر لغة بلغة أخرى لكنّ المراد به هنا من يفسِّر بصوت أجهر من الصوت الأوّل فقوله «ومكرِّر» عطف تفسير. قوله «فقوله «بلغتها» إلخ» تطبيق المثال بالممثّل له.

(٣) **قوله:** [ولا حاليّة] اعلم أنّ الواو الاعتراضيّة قد تلتبس بالواو الحاليّة فلا يعيِّن إحداهما إلاّ القصد فإن قصد كون الجملة قيداً للعامل فهي حاليّة وإلاّ فهي اعتراضيّة ويحتملهما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهٖ وَأَنْتُمْ ظٰلِمُوْنَ ۝ ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ﴾ [البقرة:٥١-٥٢] فإن قدِّر «ثمّ اتّخذتم العجل حال كونكم ظالمين» أي: بوضعكم العبادة في غير محلِّها كانت الواو حاليّة وإن قدِّر «ثمّ اتّخذتم العجل وأنتم قوم عادتكم الظلم» حتّى يكون تأكيداً لظلمهم بأمر مستقلّ لم يقصد ربطه بالعامل كانت الواو اعتراضيّة والفرق بينهما دقيق.

(٤) **قوله:** [هذا اعتراض إلخ] أي: قوله «علم المرء ينفعه» اعتراض إلخ، ويستفاد منه أنّ الاعتراض يكون مع الفاء وبدونها كما يكون مع الواو وبدونها، ومثل هذه الفاء اعتراضيّة وفيها شائبة من السببيّة.

(٥) **قوله:** [وضمير الشأن محذوف] أي: على مذهب الجمهور، ويجوز على مذهب غيرهم أن يكون المحذوف ضمير المخاطب المأمور بالعلم أي: إنّك سوف يأتيك كلّ ما قدِّرا. قوله «يعني أنّ المقدور إلخ» تفسير لحاصل المعنى. قوله «وفي هذا إلخ» أي: وفي قوله «واعلم إلخ». قوله «تسلية وتسهيل للأمر»

يعني أنّ المقدورَ آتٍ البتّة وإن وقع فيه تأخير مّا، وفي هذا تسلية وتسهيل للأمر، فالاعتراض يباين التتميم[1] لأنّه إنّما يكون بفضلة والفضلة لا بدّ لها من إعراب، ويباين التكميل لأنّه إنّما يقع لدفع إيهام خلاف المقصود، ويباين الإيغال لأنّه لا يكون إلاّ في آخر الكلام، لكنه يشمل[2] بعض صور التذييل وهو ما يكون بجملة لا محلّ لها من الإعراب وقعت بين جملتين متّصلتين معنى لأنّه كما[3] لم يشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط فيه أن لا يكون بين كلامين فتأمّل[4] حتّى يظهر لك فساد ما قيل إنّه يباين التذييل بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو كلامين متّصلين معنى (وممّا جاء) أي: ومن الاعتراض

لأنّ المرء إذا علم أنّ ما قدّره الله يأتيه لا محالة وما لم يقدِّره لا يأتيه أصلاً سهل عليه أمر الصبر والتفويض وترك المنازعة في الأقدار.

(١) **قوله:** [فالاعتراض يباين التتميم إلخ] تفريع على ما ذكره في التعريف، أي: إذا علمت حقيقة الاعتراض من أنه لا بدّ أن يكون بجملة أو أكثر لا محلّ لها وأن تكون النكتة فيه سوى دفع الإيهام وأن يكون في أثناء الكلام علمت أنّ الاعتراض يباين التتميم بالأوّل ويباين التكميل بالثاني ويباين الإيغال بالثالث.

(٢) **قوله:** [لكنّه يشمل إلخ] أي: لكنّ الاعتراض يشمل إلخ، ووجه شموله له أنّ النكتة في التذييل لا بدّ أن تكون تأكيداً والنكتة في الاعتراض لا بدّ أن تكون غيرَ دفع الإيهام وغيرُ دفع الإيهام يشمل التأكيد فإذا كان التذييل بصورة مذكورة في الشرح صدق عليه الاعتراض.

(٣) **قوله:** [لأنه كما إلخ] علّة لكون الصورة المذكورة من صور التذييل وحيث كانت منها وقد شملها ضابط الاعتراض علم أنّ بينهما عموماً وخصوصاً من وجه يجتمعان في الصورة المذكورة وينفرد التذييل فيما لا يكون بين كلامين متّصلين معنى وينفرد الاعتراض بما لا يكون للتأكيد.

(٤) **قوله:** [فتأمّل] أي: فيما قلناه لك من شمول الاعتراض لبعض صور التذييل المفيد أنّ بينهما عموماً وخصوصاً وجهيًّا. قوله «حتّى يظهر لك فساد ما قيل إلخ» وذلك لأنّ عدم اشتراط الشيء ليس اشتراط عدم الشيء فلا يلزم من عدم اشتراط كون التذييل في أثناء كلام أو بين كلامين متّصلين اشتراط عدم كونه في أثناء كلام أو بين كلامين متّصلين وهو لا ينبغي أن يخفى على عاقل فضلاً عن فاضل.

الذي وقع (بين كلامين وهو أكثر[١] من جملة أيضاً) أي: كما أنّ الواقع هو بينه أكثر من جملة (قوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللّٰهُ ۚ إِنَّ اللّٰهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾) فهذا[٢] اعتراض أكثر من جملة لأنّه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين أوّلهما قوله ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللّٰهُ﴾ وثانيهما قوله: (﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة:٢٢٢-٢٢٣]) والكلامان متّصلان معنى[٣] (فإنّ قوله: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ بيان لقوله ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللّٰهُ﴾) وهو[٤] مكان الحرث فإنّ الغرض الأصليّ من الإتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة، والنكتة

---

(١) **قال:** [وهو أكثر إلخ] أي: والحال أنّ الاعتراض الواقع بين كلامين أكثر من جملة، ففيه تمثيلان تمثيل ما جاء بين كلامين وتمثيل ما هو أكثر من جملة. قوله «أي: كما أنّ الواقع هو بينه إلخ» أي: كما أنّ الكلامين اللذين وقع الاعتراض بينهما أكثر من جملة، وإنّما أبرز الشارح ضمير «هو» لجريان الصلة على غير من هي له لأنّ اللام الموصولة في «الواقع» واقعة على الكلام وضمير «هو» للاعتراض وضمير «بينه» للام الموصولة.

(٢) **قوله:** [فهذا] أي: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللّٰهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾. قوله «اعتراض أكثر من جملة» فيه أنّ أكثر من جملة هنا هو خبر «إنّ» وإنّما الاعتراض جملة واحدة وليس أكثر من جملة لا محلّ لها من الإعراب، ويمكن أن يكون التمثيل واقعاً على أنّ الجملة الثانية خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على الجملة الأولى المستأنفة أو على أنّ الثانية الفعليّة مستقلّة معطوفة على الأولى الاسميّة، والآية مثال لا دليل.

(٣) **قوله:** [فالكلامان متّصلان معنى] إشارة إلى أنّ قوله الآتي «فإنّ قوله إلخ» علّة لكون الكلامين متّصلين معنى لكون الكلام الثاني بياناً للأوّل لأنّ مكان الإتيان في الأوّل مبهم فبيّن في الثاني أنه موضع الحرث.

(٤) **قوله:** [وهو إلخ] أي: والمكان الذي أمرنا الله بإتيانهنّ منه مكان الحرث. قوله «فإنّ الغرض الأصليّ إلخ» أي: إنّما كان قوله ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ بياناً لقوله ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللّٰهُ﴾ لأنّ الحكمة الأصليّة من الإتيان هو طلب النسل لأنه أهمّ الأمور المترتّبة عليه لما فيه من بقاء النوع الإنسانيّ. قوله «لا قضاء الشهوة» بل خلق الشهوة لذلك. قوله «والنكتة إلخ» لمّا كان الاعتراض من الإطناب ولا بدّ في الإطناب من نكتة تعرّض لبيانها في الاعتراض في الآية. قوله «الترغيب فيما أُمِروا به إلخ» وذلك لأنّ الإخبار بمحبّة الله للتائب عمّا نهي عنه إلى ما أمر به وللمتطهّر من أدران التلبّس بالمنهيّ عنه بالتوبة والرجوع إلى المأمور

في هذا الاعتراض الترغيب فيما أُمِرُوا به والتنفير عمّا نُهُوا عنه (وقال قوم قد تكون النكتة فيه) أي: في الاعتراض (غيرَ ما ذكر) ممّا سوى دفع الإيهام[1] حتّى أنّه قد يكون لدفع إيهام خلاف المقصود (ثمّ) القائلون بأنّ النكتة فيه قد تكون دفع الإيهام افترقوا فرقتين (جوّز بعضهم وقوعَه) أي: الاعتراض (آخرَ جملة لا تليها جملة متّصلة بها) وذلك[2] بأن لا تلي الجملةَ جملةٌ أخرى أصلاً فيكون الاعتراض في آخر الكلام أو تليها جملة أخرى غير متّصلة بها معنى، وهذا الاصطلاح مذكور في مواضع من "الكشاف" فالاعتراض[3] عند هؤلاء أن يؤتى في أثناء الكلام أو في آخره أو بين كلامين متّصلين أو غير متّصلين بجملة أو أكثر لا محلّ لها من الإعراب لنكتة سواء كانت دفع الإيهام أو غيره (فيشمل) أي: الاعتراض بهذا

به ممّا يؤكّد الرغبةَ في الأوامر التي من جملتها الإتيان من مكان الحرث والنفرةَ عن النواهي التي من جملتها الإتيان في غير ذلك المحلّ.

(١) **قوله:** [ممّا سوى دفع الإيهام] بيان لـ«ما ذكر» فكأنّ المصـ قال: «قد تكون النكتة فيه غير سوى دفع الإيهام» وذلك الغير هو دفع الإيهام لأنّ نفي النفي إثبات، ولو قال: «قد تكون النكتة فيه دفع الإيهام» لكان أوضح. قوله «حتّى أنه إلخ» الضمير للاعتراض و«حتّى» للتفريع بمعنى الفاء أي: فقد يكون الاعتراض لدفع إيهام خلاف المقصود. قوله «القائلون بأنّ إلخ» إشارة إلى أنّ المراد بـ«بعضهم» بعض من القوم الذين ذكر قولهم.

(٢) **قوله:** [وذلك إلخ] أي: ووقوع الاعتراض آخرَ جملة لا تليها جملة متّصلة بها يتصوّر بصورتين إحداهما أن لا تلي الجملةَ التي اعترض بعدها جملةٌ أخرى أصلاً لا متّصلة بها ولا غير متّصلة فعلى هذا يقع الاعتراض في آخر الكلام، وثانيتهما أن تليها أي: تلي الجملةَ التي اعترض بعدها جملةٌ أخرى غير متّصلة بها معنى.

(٣) **قوله:** [فالاعتراض عند هؤلاء] أي: عند هؤلاء البعض، وهذا تفريع على تجويزهم المذكور. قوله «أن يؤتى في أثناء الكلام» هذا محلّ اتّفاق. قوله «أو في آخره» هذا محلّ خلاف. قوله «أو بين كلامين متّصلين» محلّ موافقة. قوله «أو غير متّصلين» محلّ مخالفة. قوله «بجملة» متعلّق بـ«يؤتى». قوله «لا محلّ لها من الإعراب» لم يقع فيه اختلاف. قوله «لنكتة» زادها الشارح للتصوير والتصريح بالتعميم لا للإخراج لأنّ الإطناب كلّه لنكتة.

التفسير (التذييل) مطلقاً[١] لأنّه يجب أن يكون بجملة لا محلّ لها من الإعراب وإن لم يذكره المصنف (وبعض صور التكميل) وهو[٢] ما يكون بجملة لا محلّ لها من الإعراب فإنّ التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها والجملة التكميليّة قد تكون ذات إعراب وقد لا تكون، لكنها[٣] تباين التتميم لأنّ الفضلة لا بدّ لها من الإعراب، وقيل لأنّه لا يشترط[٤] في التتميم أن يكون جملة كما اشترط في الاعتراض وهو غلط كما يقال إنّ الإنسان يباين

---

(١) **قوله:** [مطلقاً] أي: بجميع صوره كما يفهم من تقييد المصـ شموله التكميل ببعض صوره بقوله «وبعض صور التكميل». قوله «لأنه إلخ» أي: لأنّ التذييل يجب أن يكون إلخ أي: كما أنّ الاعتراض يجب فيه ذلك، وهذا تعليل لشمول الاعتراض بالتفسير المذكور للتذييل مطلقاً. قوله «وإن لم يذكره إلخ» أي: وإن لم يذكر المصـ صراحةً في تفسير التذييل وجوبَ كونه بجملة لا محلّ لها من الإعراب بل أشار إليه بالتمثيل بما لا محلّ له.

(٢) **قوله:** [وهو إلخ] أي: والبعض من صور التكميل الذي يشمله الاعتراض بالتفسير المذكور ما يكون إلخ. قوله «فإنّ التكميل إلخ» أي: فيكون بين الاعتراض على هذا وبين التكميل عموم خصوص من وجه يجتمعان فيما يكون بجملة لا محلّ لها من الإعراب وينفرد الاعتراض فيما يكون لغير دفع الإيهام وينفرد التكميل فيما يكون بغير الجملة أو بالجملة التي لها محلّ من الإعراب.

(٣) **قوله:** [لكنّها] أي: لكنّ جملة الاعتراض. قوله «لأنّ الفضلة» أي: المشترطة في التتميم، وحاصل ما ذكره الشارح في توجيه المباينة أنّ التتميم إنّما يكون بفضلة والفضلة لا بدّ لها من الإعراب والاعتراض إنّما يكون بجملة لا محلّ لها من الإعراب فقد تنافى لوازمهما وتنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات.

(٤) **قوله:** [وقيل لأنّه لا يشترط إلخ] أي: وقيل في توجيه التباين بين الاعتراض والتتميم إنّهما يتباينان لأنّ الشأن أنه لا يشترط إلخ. قوله «وهو غلَط» أي: وهذا التوجيه غلَط لأنّ عدم اشتراط الجملة في التتميم ليس اشتراط عدم الجملة فيجوز أن يكون بجملة فلا يكون منافياً لاشتراط الجملة في الاعتراض، وغاية عدم الاشتراط واشتراط العدم أنه يوجب التغاير في مفهومهما وهو لا يمنع التصادق في الأفراد الذي هو المراد. قوله «كما يقال إلخ» أي: هذا القيل مثل القول إنّ الإنسان إلخ، فـ«ما» مصدريّة وتشبيه القيل بهذا القول في كون كلّ منهما غلطاً.

الحيوان لأنّه لم يشترط في الحيوان النطق فافهم (وبعضهم) أي: وجوّز بعض القائلين[١] بأنّ نكتة الاعتراض قد تكون دفع الإيهام (كونَه) أي: الاعتراض (غير جملة) فالاعتراض[٢] عندهم أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متّصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة مّا (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (بعض صور التتميم و) بعض صور[٣] (التكميل) وهو ما يكون واقعاً في أثناء الكلام أو بين الكلامين المتّصلين (وإمّا بغير ذلك) عطف على قوله[٤] «إمّا بالإيضاح بعد الإبهام وإمّا بكذا وكذا» (كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ [المؤمن:٧] فإنّه لو اختصر) أي: ترك الإطناب[٥] فإنّ الاختصار قد يطلق على

---

(١) قوله: [أي: وجوّز بعض القائلين إلخ] إشارة إلى أنّ قوله «بعضهم كونه» عطف على «بعضهم وقوعه» من عطف المفردات فقوله «بعضهم» عطف على «بعضهم» الأوّل وقوله «كونه» عطف على «وقوعه».

(٢) قوله: [فالاعتراض عندهم] أي: عند هؤلاء البعض، وهذا تفريع على تجويزهم المذكور. قوله «أن يؤتى في أثناء الكلام» أي: لا في آخره خلافاً للبعض الأوّل. قوله «أو بين كلامين متّصلين معنى» أي: لا بين كلامين لا اتّصال بينهما خلافاً للبعض الأوّل. قوله «بجملة» متعلّق بـ«يؤتى». قوله «أو غيرها» هذا يشمل ما هو أكثر من جملة ويشمل المفرد أيضاً خلافاً للجمهور والبعض الأوّل. قوله «لنكتة مّا» أي: سواء كانت دفع الإيهام أو غيره.

(٣) قوله: [بعض صور] إشارة إلى أنّ قوله «التكميل» عطف على قوله «التتميم». قوله «وهو» أي: والبعض بقسميه. قوله «ما يكون واقعاً إلخ» أي: سواء كان مفرداً أو جملة، وحيث شمل الاعتراض عند هذا البعض بعض صور التتميم والتكميل كان بين الاعتراض وبينهما عموم وخصوص من وجه لاجتماعه معهما فيما ذكر وانفراد الاعتراض عنهما بما يكون لغير دفع الإيهام وهو غير فضلة وانفرادهما عنه بما يكون آخراً وهو جملة لدفع الإيهام بالنسبة للتكميل أو فضلة بالنسبة للتتميم.

(٤) قوله: [عطف على قوله إلخ] أي: نبّه عليه لطول الفصل بين المعطوفين أي: فهذا من أقسام الإطناب أيضاً. قوله «وإمّا بكذا وكذا» إشارة إلى المعطوفات الأخر المذكورة بالباء، ولكن لا حاجة إليه والأولى حذفه.

(٥) قوله: [أي: ترك الإطناب] إشارة إلى أنّ الاختصار هنا بمعنى ترك الإطناب وهو يشمل الإيجاز والمساواة والمراد هنا الثاني لأنه لو لم يذكر «ويؤمنون به» كان مساواة. قوله «فإنّ الاختصار إلخ» تعليل لصحّة

ما يعمّ الإيجاز والمساواة كما مرّ (لم يذكر «ويؤمنون به» لأنّ إيمانهم لا ينكره) أي: لا يجهله[1] (من يثبتهم) فلا حاجة إلى الإخبار به لكونه معلوماً (وحَسُن ذكره) أي: ذكر قوله: «ويؤمنون به» (إظهاراً لشرف الإيمان وترغيباً فيه) وكونُ هذا الإطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهرٌ بالتأمّل فيها[2] (واعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار قلّة حروفه وكثرتها[3] بالنسبة إلى كلام آخر مساوٍ له) أي: لذلك الكلام (في أصل المعنى) فيقال للأكثر حروفاً إنّه مُطنَب وللأقلّ إنّه مُوجَز[4] (كقوله: يَصِدُّ) أي: يُعرِض[5]

تفسيره الاختصارَ بترك الإطناب. قوله «ما يعمّ الإيجاز والمساواة» وهو ترك الإطناب.

(١) **قوله:** [أي: لا يجهله] لمّا لم يكن نفي الإنكار مستلزماً لما هو المراد هنا وهو العلم فسّره بما يستلزمه وهو نفي الجهل. قوله «لكونه معلوماً» أي: عند المخاطب، وأيضاً تسبيحهم وحمدهم يدلّان على إيمانهم به تعالى.

(٢) **قوله:** [بالتأمّل فيها] أي: بالتأمّل في الآيةِ والوجوهِ السبعة السابقة، أمّا أنه ليس من الإيضاح بعد الإبهام ولا من التكرار فواضح، وأمّا أنه ليس من الإيغال فلأنه ليس ختماً للكلام إذ قوله ﴿يَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المؤمن:٧] معطوف على ما قبله، وأمّا أنه ليس من التذييل فلعدم اشتمال جملة «ويؤمنون به» على معنى ما قبلها بل معناها لازم لما قبلها، وأمّا أنه ليس من التكميل فلأنه ليس لدفع الإيهام، وأمّا أنه ليس من التتميم فلأنه ليس بفضلة، وأمّا أنه ليس من الاعتراض فمشكل لأنّ جملة «يستغفرون للذين آمنوا» معطوفة على جملة «يسبِّحون» فيكون ما بينهما اعتراضاً، والتخلّص من هذا الإشكال أن يجعل الواو في «ويؤمنون به» للعطف بحكم التبادر لا للاعتراض.

(٣) **قال:** [باعتبار قلّة حروفه وكثرتها إلخ] أي: كما يوصف بهما باعتبار تأدية المراد بلفظ ناقص عنه وافٍ به وباعتبار تأديته بلفظ زائد عليه لفائدة. **قال:** «بالنسبة إلى كلام آخر إلخ» راجع للكثرة والقلّة.

(٤) **قوله:** [وللأقلّ إنّه مُوجَز] أي: وإن كان كلّ منهما على التفسير الأوّل مساواةً أو إيجازاً أو إطناباً، وفي هذا الكلام دلالة على أنّ المراد بوصف الكلام بالإيجاز والإطناب وصفه بالمشتقّ منهما.

(٥) **قوله:** [أي: يُعرِض] أي: يُعرِض هذا الممدوح، ومعنى البيت أنه يعرض عن الدنيا التي فيها الراحة والنعمة إذا ظهر له سيادة ورفعة بغير تلك الدنيا طلباً للسيادة ولو برزت أي: ولو ظهرت تلك الدنيا في أحسن صفة تشتهي بها لأنّ المرأة أقوى ما تشتهي إذا كانت عذراء ناهداً.

(عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنَّ) أي: ظهر (سُؤْدَدٌ *) أي: سيادة، وَلَوْ بَرَزَتْ فِيْ زَيِّ عَذْرَاءَ نَاهِدِ، الزيّ الهيئة، والعذراء البكر، والنهود ارتفاع الثدي (وقوله: وَلَسْتُ) بالضمّ[1] على أنه فعل المتكلّم بدليل ما قبله وهو قوله: وَإِنِّيْ لَصَبَّارٌ عَلَى مَا يَنُوْبُنِيْ * وَحَسْبُكَ أَنَّ اللهَ أَثْنَى عَلَى الصَّبْرِ (بِنَظَّارٍ[2] إِلَى جَانِبِ الْغِنَى * إِذَا كَانَتِ الْعَلْيَاءُ فِيْ جَانِبِ الْفَقْرِ) يصفه[3] بالميل إلى المعالي يعني أنّ السيادة مع التعب أحبّ إليه من الراحة مع الخمول، فهذا البيت إطناب بالنسبة إلى المصراع السابق (ويقرب منه) أي: من هذا القبيل[4] (قوله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُوْنَ﴾ [الأنبياء:٢٣]، وقولُ الحَماسِيّ: وَنُنْكِرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ[5] *

---

(١) قوله: [بالضمّ إلخ] أي: بضمّ تاء «لَسْتُ» على أنه فعل المتكلِّم، فهو مدح للنفس لا للغير كما في البيت السابق. قوله «بدليل ما قبله إلخ» فإنّه يدلّ على أنّ الشاعر بصدد مدح نفسه.

(٢) قال: [بِنَظَّارٍ] المبالغة راجعة إلى النفي دون المنفيّ أي: نظري إلى جانب الغنى منتف انتفاء مبالغاً فيه كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيْدِ﴾ [حم السجدة:٤٦]. قال: «إلى جانب الغنى» أي: إلى الراحة التي من أسبابها الغنى. قال: «العلياء» أي: العزّ والرفعة. قال: «في جانب الفقر» أي: في التعب الذي من أسبابه الفقر.

(٣) قوله: [يصفه إلخ] أي: يصف الشاعر نفسه إلخ، وفيه أنّ الفاعل والمفعول ضميران لشيء واحد وجوازه من خواصّ أفعال القلوب لا يجوز في غيرها. قوله «يعني أنّ السيادة إلخ» أي: لأنه يعني أنّ السيادة إلخ، وإنّما أتى بالعناية لأنه حمل الغنى على مسبَّبه وهو الراحة والفقرَ على مسبَّبه وهو التعب وهذا خلاف المتبادر. قوله «مع الخمول» أي: مع عدم السيادة. قوله «فهذا البيت إطناب إلخ» لأنّ حاصل معناهما واحد مع قلّة الحروف في المصراع وكثرتها في البيت فالبيت إطناب بالنسبة إلى المصراع والمصراع إيجاز بالنسبة إلى البيت.

(٤) قوله: [أي: من هذا القبيل] وهو الإيجاز والإطناب باعتبار قلّة الحروف وكثرتها. قال تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ أي: لا يسئل عن فعله سؤال إنكار بحيث يقال «لما فعلت» أو لا يسئل عن علّة فعله الباعثة له عليه لعدم وجودها وإن كان قد يسئل سؤال استرشاد عن الحكمة والمصلحة المترتّبة عليه. قال تعالى: ﴿وَهُمْ يُسْـَٔلُوْنَ﴾ أي: من جانبه تعالى سؤال إنكار إذ للمالك والخالق أن ينكر على مملوكه ومخلوقه ما شاء.

(٥) قال: [قَوْلَهُمْ] أي: كلّ قول لهم ولو لم يظهر مُوجِب لإنكاره لنفاذ حكمنا فيهم وتمام رياستنا عليهم.

وَلاَ يُنْكِرُوْنَ الْقَوْلَ حِيْنَ نَقُوْلُ) يصف رياستَهم ونفاذَ حكمهم أي: نحن نغيِّر[1] ما نريد من قول غيرنا وأحد لا يجسر على الاعتراض علينا، فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت، وإنّما قال «يقرب»[2] لأنّ ما في الآية يشمل كلّ فعل والبيت مختصّ بالقول فالكلامان لا يتساويان في أصل المعنى، بل كلام الله سبحانه وتعالى أجلّ وأعلى[3] وكيف لا والله أعلم تمّ الفنّ الأوّل بعون الله وتوفيقه وإيّاه أسأل في إتمام الفنّين الأخيرَين هداية طريقه.

قال: «ولا ينكرون القول إلخ» أي: شيئاً من القول ولو كان لا يوافق أهواءهم، ولا يخفى ما في ختم فنّ المعاني بهذا البيت من الغرابة والابتداع والتورية بأنه أنكر القول على من شاء ولا سبيل لإنكار ما قال.

(١) **قوله:** [أي: نحن نغيِّر إلخ] أي: نحن نردّ قول غيرنا لتمام رياستنا عليهم ولا يجسر أحد على الاعتراض علينا. قوله «فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت» أي: بالاعتبار المذكور لما في اللفظ من اختلاف بعيد وتفاوت بيّن.

(٢) **قوله:** [وإنّما قال «يقرب»] أي: ولم يقل «ومنه قوله تعالى» أو «وكقوله تعالى»، وهذا بيان لفائدة العبارة. قوله «لأنّ ما في الآية إلخ» علّة لمحذوف أي: لعدم تساوي الآية والبيت في تمام أصل المعنى لأنّ الذي في الآية يشمل كلّ فعل قولاً كان أو غيره بخلاف ما في البيت فالبيت ليس بمساوٍ للآية في أصل المعنى.

(٣) **قوله:** [بل كلام الله سبحانه وتعالى أجلّ وأعلى] لأنّ فيه نفي السؤال وفي البيت نفي الإنكار ونفي السؤال أبلغ من نفي الإنكار، ولأنّ ما في الآية صدق وحقّ وما في البيت دعوى محض وخرق، وهذا إضراب على توهّم اتّفاقهما في العلوّ والبلاغة. قوله «وكيف لا والله أعلم» أي: وكيف لا يكون كلام الله تعالى أجلّ وأعلى والحال أنّ الله تعالى أعلم بكلّ شيء ومن شأن العالم الحكيم أن يأتي بما هو المتقن الفائق على غيره، ولا يخفى ما في ختم فنّ المعاني بقوله «والله أعلم» من شبه تورية وبراعة اختتام. والحمد لله القويّ على ما وفّق عبده الضعيف وصلّى الله تعالى على خير خلقه محمّد وآله وأصحابه أجمعين اللهم ربّنا تقبّل منّا إنك أنت السميع العليم وتب علينا إنك أنت التوّاب الرحيم ربّي اغفر لي ولوالديّ وللمؤمنين يوم يقوم الحساب.

تخريج أحاديث الكتاب

١- ((أن تعبد الله كأنك تراه))

(صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي... إلخ، ١/٣١، الحديث: ٥٠، دار الكتب العلمية، بيروت)

٢- ((أنت منّي بمنزلة هارون من موسى))

(صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي... إلخ، ص١٣٠٩، الحديث: ٢٤٠٤، دار ابن حزم، بيروت)

٣- ((كلُّ ذلك لم يكن))

(صحيح مسلم، كتاب المساجد... إلخ، باب السهو في الصلاة والسجود له، ص٢٨٩، الحديث: ٩٩ - ٥٧٣، دار ابن حزم، بيروت)

٤- ((لم أنس ولم تقصر))

(صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، ١/١٨٢، الحديث: ٤٨٢، دار الكتب العلمية، بيروت)

٥- ((التوكّل على الله))

(البحر الزخار، مسند ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، ١٢/١٦، الحديث: ٥٣٨٠، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة)

٦- ((الأيمّة من قريش))

(البحر الزخار، مسند أبي حمزة أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه، ١٢/٣٢١، الحديث: ٦١٨١، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة)

٧- ((المُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ والمنافِقُ خِبٌّ لَئِيمٌ))

(سنن الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في البخل، ٣/٣٨٨، الحديث: ١٩٧١، دار الفكر، بيروت، بلفظ «الفاجر» مكان «المنافق»)

٨- ((ما رأيتُ منه ولا رَأى منّي))

(عمدة القاري، كتاب الوضوء، باب ما جاء في غسل البول، ٢/٦٠٤، تحت الحديث: ٢١٧، دار إحياء التراث العربي، بيروت)

٩- ((يملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث أربعين يوماً وليلة أمّا المؤمن فيصيبه منه كهيئة الزكام وأمّا الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه وأذنيه ودبره))

(تفسير الطبري، سورة الدخان، تحت الآية: ١٠، ١١/٢٢٧، الحديث: ٣١٠٦١، دار الكتب العلمية، بيروت)

مآخذ الكتاب

الرقم	اسم الكتاب	المصنّف	المَطبوعة
1	المطول	سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت:٧٩٣هـ)	دار إحياء التراث العربي، بيروت
2	حاشية السيّد	السيّد الشريف الجرجاني (ت:٨١٦هـ)	دار إحياء التراث العربي، بيروت
3	حاشية الدُسوقي	محمد بن أحمد الدُسوقي المالكي (ت:١٢٣٠هـ)	المطبعة العامرة، بولاق، مصر
4	التجريد	مصطفى بن محمد البناني (ت:بعد١٢٣٧هـ)	باب المدينة الكراتشي

فهرس الكُتُب الدراسية (المدينة العلمية)

اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ وَالصَّلٰوةُ وَالسَّلَامُ عَلٰى سَيِّدِ الْمُرْسَلِيْنَ اَمَّا بَعْدُ فَاَعُوْذُ بِاللّٰهِ مِنَ الشَّيْطٰنِ الرَّجِيْمِ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

للتعود على الصلاة والصلاح

الحضور في مجالس السنن الأسبوعيّة، التي تعقد تحت مظلة مركز الدعوة الإسلامية، عقب صلاة المغرب كلّ يوم خميس، وقضاء الليل كاملاً هاهنا بالنية الطيبة، بقصد إرضاء الله وابتغاء وجهه، والسفر في قافلة المدينة مع عشّاق الحبيب المصطفى ثلاثة أيام من كل شهر، ومحاسبة النفس يوميًّا بطريق ملء كتيّب جوائز المدينة (جدول الأعمال التربوية)، وتسليمه إلى المسؤول خلال الأيّام العشرة الأولى من كلّ شهرٍ، وعلى الأخ المسلم أن يضع هذا الهدف نصب عينيه: **عليّ محاولة إصلاح نفسي وجميع أناس العالم** إن شاء الله عزّ وجلّ، حيث يلزمني العملُ بجوائز المدينة للإصلاحِ النفسي، والسفرُ في قافلة المدينة لمحاولة إصلاح جميع الناس في العالم إن شاء الله عزّ وجلّ، ويمكن قراءة الكتب والرسائل من إصدارات مكتبة المدينة وتحميلها ومشاهدة قناة مدني عبر موقعنا هذا: www.dawateislami.net

ISBN 978-969-631-629-9
0101238

فيضانِ مدينه سوق الخضار السا بق حي سودا غران كراتشي، باكستان.
٩٢ ٢٦ ٢٥ ١١١١ UAN+٩٢٢١ التحويلة: ١٢٨٤
www.dawateislami.net Email: ilmia@dawateislami.net